وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

عنوان الأطروحة:

دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية

-حالة الجزائر-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط اقتصادي

من إعـداد الطالـب:
موسى سعداوي

تحت إشراف:
أ.د. عبد الله بدعيدة

تاريخ المناقشة: 2007/12/26

أعضاء لجنة المناقشة:

1- أ.د. مراد بوكلة	جامعة الجزائر	رئيساً
2- أ.د. عبد الله بدعيدة	جامعة الجزائر	مشرفاً ومقرراً
3- د. مسعود كسرى	جامعة الجزائر	عضواً ممتحناً
4- د. سكينة بن حمود	جامعة الجزائر	عضواً ممتحناً
5- د. كمال رزيق	جامعة البليدة	عضواً ممتحناً
6- د. امنور أوسرير	المركز الجامعي خميس مليانة	عضواً ممتحناً

السنة الجامعية: 2006- 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

- ❁ إلى روح والدي رحمه الله الذي كان يتطوّق إلى رؤية هذا العمل.
- ❁ إلى روح والدتي: أمي الغالية التي كانت تحزن لحزني، وتفرح لفرحي، رحمها الله.
- ❁ إلى زوجتي العزيزة التي قاسمتني متاعب وصعوبات هذا العمل، فكانت سندي الأول والأكبر ونعم العون
- ❁ إلى أبنائي الأعزاء فلذات كبدي : محمد ياسين ، ومروة، وأيمن عبد الهادي.
- ❁ إلى إخوتي: علي والبشير حفظهما الله، وأختي الغالية حفظها الله.
- ❁ إلى أساتذتي الأفاضل.
- ❁ إلى كل أصدقائي، كل واحدٍ باسمه.
- ❁ إلى كل من شجّعني.
- ❁ إلى كل من أحبّهم ويحبّونني.
- ❁ إلى كل من لم تسعهم ذاكرتي

كلمة شكر وعرفان

❁ نحمد الله تعالى حمداً كثيراً مباركاً فيه الذي مكّننا من إنجاز هذا العمل.

❁ وكما قال الرسول صلى الله: ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله،

❁ يسعدني أن أتوجه بالشكر الكبير والحار إلى فضيلة الأستاذ المحترم المشرف على هذا العمل الدكتور عبد الله بدعيدة الذي تعب كثيراً معي، والذي فتح لي قلبه وأذنه وباب بيته في أي لحظةٍ أريد الاتصال به، نشكره جزيل الشكر؛ فرغم ارتباطاته الكثيرة لم يبخل علي في تخصيص وقتٍ لاستقبالي، نسأل الله أن يطيل في عمره، ويجعله سنداً قوياً للجامعة الجزائرية.

❁ كما أتوجه بالشكر إلى شريكة حياتي زوجتي التي شجّعتني وهيّأت لي الجو الملائم لراحتي وإتمام عملي.

❁ ثم عرفانٌ وشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ونخصّ بالذكر الأخ العزيز الأستاذ شعيب أتشي.

الفهارس

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

الفصل الثاني:

الخوصصة وطبيعتها الاقتصادية

الفصل الثالث:

التجارب المختلفة للدول في مجال الخوصصة

الفصل الرابع:

تجربة الخوصصة في الجزائر

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

رقم الشكل | عنوانه | الصفحة

مقدمة عامة

أولاً- مدخل للموضوع

يعد موضوع الخوصصة، أو تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص أو ما اصطُلح على تسميته مؤخراً بالتخصيص أو الخصخصة أو نحو ذلك، محور اهتمامٍ عالمي ملحوظ في الفترة الأخيرة. فقد اتجهت كثير من دول العالم اليوم، على اختلاف مشار ا وتوجها ا السياسية والاقتصادية، إلى التخلي عن كثيرٍ من المؤسسات الاقتصادية العامة، وإسنادها إلى القطاع الخاص؛ وذلك إما لتحقيق أكبر قدرٍ من الكفاءة، أو للتقليل من المشروعات الخاسرة أو لدوافع أخرى. ولكل دولةٍ ظروفُها الخاصة في قبول هذه السياسة المستحدثة؛ حتى إن العديد من الدول الشيوعية، وعلى رأسها قطبا الرحى في المعسكر الاشتراكي: الاتحاد السوفياتي (سابقاً) والصين الشعبية، قد أدركت ضرورة الحد من سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، وإتاحة الفرصة أمام قوى السوق للتأثير على القرارات الاقتصادية؛ مما يضمن وفرة المعروض من السلع والخدمات بقدرٍ أكبر من الكفاءة وحد أدنى من النفقات، وذلك بعد ا يار الاقتصاديات المركزية في تلك الدول، بالإضافة إلى الا يار السياسي فيها.

ولكن عقد السبعينات أخذ يشهد بداية تحولٍ تجسدت في الثمانينات في حركةٍ نشطة عالمياً للعودة إلى الليبرالية بمفهومها الأصلي التقليدي، المرتكز على مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وإطلاق قوى السوق لتعمل الحركة كاملة على جميع المستويات. و نلاحظ أن الخوصصة قد ظهرت إلى الوجود في خضم حركة التحول هذه لتدعو الدولة إلى التخلي - على وجه التحديد- عن الأداة الرئيسية التي استخدمتها في تدخلها في النشاط الاقتصادي، ونعني ا القطاع العام، ليأخذ القطاع الخاص مكانه.

وحيث إن العديد من دول العالم واجهت صعوباتٍ اقتصادية حقيقية نتيجةً للركود الاقتصادي العالمي الذي ساد خلال الثمانينات وفي أوائل العقد الماضي، ونتيجةً لاستمرار مصروفات القطاع العام؛ فقد أدى هذا الأمر إلى بروز ظاهرة العجز في الموازنات، وتدني حجم الفائض في الموازنات العامة في العديد من هذه الدول، وتراكم الديون الخارجية موعةٍ كبيرة من الدول النامية.

وكون الباحث من الدول النامية، يهمه هذا التحول في البحث عن مدى سلامة الفكرة ومدى نجاحها في التخلص أو التخفيض من حدة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول، وخاصةً الجزائر، وتأثيره على إحداث تنميةٍ حقيقية كأمل كان حلماً يصبح واقعاً يدحض اليأس، ويأتي بالتطور والرفاهية لمن كان حظهم في غياب الأوهام و الوعود بمستقبلٍ مفقود.

ولقد عرفت الجزائر في مطلع الثمانينات مراحل متعددة لعدة تحولاتٍ اقتصادية واجتماعية وغيرها...، والتي كانت إيجابية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، ولقد كان الهدف من هذه التحولات

والإصلاحات دفع عجلة التنمية الاقتصادية للنمو بالاقتصاد الجزائري، وتحسين ظروف المعيشة، واللحاق بركب التطور، ومن بين هذه التحولات نذكر: الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، وتحسين البيئة الاستثمارية بإصدار تشريعاتٍ مناسبة تشجع عملية الاستثمار وترسخ الاستقرار المالي وسعر الصرف؛ وهذا ما دفع إلى الاطمئنان للاستثمارات الأجنبية.

كما أن تبني السياسة الإصلاحية كان بإشرافٍ دولي والمتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛ إذ كانت الغاية من هذه السياسة تحرير التجارة والصرف والأسعار، وقد كان دعوةً من الدول الغنية التي ادعت بأن هذا النظام الجديد والاتجاه نحوه هو الحل الأنسب لكافة الدول النامية والفقيرة؛ للخروج من مشاكلها الاقتصادية التي تعيشها في دوامةٍ، بسبب التدخل المفرط من قبل الحكومات في تلك الدول، ومن بينها الجزائر، والذي تسبب في تضخم قطاعها العام.

وإنه قد صاحب هذا التدخل المفرط العبث، وانعدام الكفاءة، وسوء الإدارة والأداء فيه؛ مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية، وزيادة العمالة عن الاحتياج، وتراكم المديونية الخارجية؛ نتيجةً لدعمها للوحدات الإنتاجية العامة الخاسرة، ودعم السلع الضرورية، وتعاظم الإنفاق العام الاستثماري والجاري في أنشطةٍ يتوجب تركُها للقطاع الخاص والجهود الفردية؛ وهو ما أدى إلى المشاكل الاقتصادية، وتفاقُم حد ا منذ منتصف السبعينات.

ونشير هنا إلى أن الدول المتقدمة هي أيضاً انتهجت سياسة الإصلاحات في مطلع السبعينات؛ لفشل هذه الأنظمة، وعجزها عن التكيف مع التحولات العالمية بعدما كانت تنتهج النظام الاشتراكي المبني على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

ولقد جاء الحل بالتحول في اتباع سياسة الخوصصة وإعطاءها قيادةً مكانة في الاقتصاد؛ وهذا كان كفيلاً بإحداث تنميةٍ في جو من المنافسة تسمح لقوى العرض والطلب أن تلعب دوراً صحيحاً بدافع الربح في توزيع الموارد، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وجودة المُنتج عند أسعارٍ مقبولة من طرفي السوق (المنتج والمستهلك)، بعيداً عن الاحتكارات والتشوهات، في ظل بيئةٍ اقتصادية مواتية، ومناخٍ استثماري يجذب المدخرات المحلية ورؤوس الأموال الأجنبية، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والإدارة العلمية.

وعليه يمكننا الخوض في دراسة هذه الإصلاحات على تدرجها، والتي شرعت فيها الجزائر ومعظم الدول النامية مؤخراً، وهذا يسمح لنا بطرح إشكالية هذا البحث.

ثانياً- إشكالية الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تمحورت دراستنا في معالجة الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الخوصصة في التنمية الاقتصادية بالنسبة للجزائر ؟

وعلى أساس هذه الإشكالية، هناك جملةٌ من الأسئلة تطرح نفسها والتي سنحاول الإجابة عليها مـن خلال الدراسة وهي:

1- ما معنى الخوصصة، وما هي أبعادها وإستراتيجيتها ؟ وهل كانت للخوصصة نتائج متماثلة على مستوى الدول المتقدمة والدول النامية ؟
2- هل يعني الارتكان على القطاع الخاص غياب دور الدولـة ؟ أم أن هناك دوراً هاماً لها سيظل قائماً مهماً ؟
3- ما هي الأنشطة والمؤسسات التي تطبق عليها الخوصصة ؟ وهل ستحقق الخوصصة نجاحاً دون وجود قطاعٍ عام ؟ أم أن وجودهما معاً أمر واجب في إطارٍ من التنافس المتكامل في ظل حدودٍ لكل منهما ؟
4- ما هي الاحتياطات والأمور والتدابير التي يجب اتخاذها قبل انتهاج سياسة الخوصصة ؟ وهل دراسة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضرورية لمعرفة ملاءمة الخوصصة لها كسياسة إصلاح ؟
5- ما هي الظروف التي أدت إلى تطبيقها في الجزائـر ؟ وما هي التقنيات المتبعة في ذلك ؟ وما مدى نجاعتها ؟ وهل كانت الخوصصة ضرورةً حتمية ؟ أم أن هناك من الحلول ما يمكن تطبيقه ؟
6- ما مدى قدرة الخوصصة على تحقيق التطور والنمو المنشود بالنسبة للجزائر والدول النامية ؟ وهل ستحقق الخوصصة ما عجز عن تحقيقه القطاع العام ؟

ثالثاً- فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الكيفية التي وضعنا ا الإشكالية يتعين علينا وضع الفرضيات التالية:

1- عملية الإصلاح أو الخوصصة وسيلةٌ لتحسين وتحقيق كفاءةٍ اقتصادية، سواءً من الاستغلال للموارد أو تسيير المؤسسات؛ مما يؤدي إلى تحقيق تنميةٍ شاملة غايتها تلبية كل متطلبات ا تمع، وترك القيادة للخوصصة لا يعني انتفاء دور الدولة، بل هي تشرف عن المهام الأساسية.
2- يعرف القطاع العام في أغلب الدول النامية أزماتٍ خانقة تقف في وجه تحقيق أهداف تنمية اجتماعية، وإصلاح هذا القطاع كفيلٌ بالخروج من هذه المشاكل الاقتصادية الحادة، وهذا بمحاذاة القطاع الخاص، دون الاعتماد على هذا الأخير والارتكان عليه؛ لما في ذلك من ا ازفة وإخلالٍ بمبدأ العدالة.

3- الاختيار الأمثل والدقيق والملائم لبرنامج الخوصصة كفيلٌ بتحديد إمكانات النجاح لهذا البرنامج الإصلاحي.

4- عملية الخوصصة ليست هدفاً في حد ذاته، وإنما مرحلةٌ في مسار تطوير قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة القابلة للخوصصة، والقيام ـذه العملية دون مخططٍ إداري أو دون إجراء عملية معالجة تسبق تنفيذ الخوصصة قد تؤدي إلى فشل العملية.

5- في حال تطبيق الخوصصة التي يدور حولها جدالٌ كبير، والذي تضاءل بظهور النتائج الإيجابية لهذا الإصلاح، يفصح عن البطالة المقنعة التي كانت محتمة ومتخفية بالتوظيف العام.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع الدراسة، ليس لكون سياسة الخوصصة أحد أهم مواضيع الساعة، بل لكو ا أهم هذه المواضيع التي أعطت للاقتصاد الحر مدخلاً يعمم ا إيديولوجية النظام الرأسمالي الحر، والتي بتنفيذها فتحت أبواباً واسعة للاستثمار الأجنبي والمؤسسات الأجنبية؛ وبالتالي الأنظمة الرأسمالية؛ من أجل النفوذ، والسيطرة، والاحتكار، والتحكم بطرقٍ شرعية وقانونية لتنفيذ سياستها التوسعية وبرامجها الاستثمارية؛ من أجل التحكم باقتصاديات الدول النامية. وهذا ما يعني حكمها على الاقتصاديات أو الأنظمة الاقتصادية الأخرى بالفشل؛ لحدوث تحالفٍ غير شرعي بين البيروقراطية والفساد فيها. ونجم عن هذا التخلف تدهور وتدني الأداء الاقتصادي، وظهور الأزمات في كافة ا الات؛ بدءاً من أزمة تناقص إنتاج الغذاء، وتدهور الإنتاج في كافة ا الات والأنشطة الاقتصادية، واستـ اف موارد الدولة. ولقد استهدف النظام الرأسمالي بذلك من خلال السيطرة على الدول النامية الوصول إلى العالمية، ومنها إلى العولمة، بثوبٍ إيديولوجي رأسمالي تتوارى في ظله ميزات وخصوصيات الدول النامية، وحضارا ا، وثقافتها، وعادا ا وعقائدها؛ لتسود معها على مراحل سلطةٌ كونية قد تغيب معها تدريجياً مؤسسات وهيئات دولية قائمة تؤول في النهاية إلى سلطةٍ واحدة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت بنظام القطب الواحد؛ لتصبح السلطة الواحدة، وتكون السلطات الأخرى الوطنية حكوماتٍ محلية وحسب.

ومن ناحية أخرى، إن هذه السياسات قد ارتبطت بسياسة الاعتماد على القطاع الخاص والتسليم والارتكان عليه، وهو تسليم واستجابة ذات شجونٍ عن مدى صحة ذلك: هل هو خروج من مخاطر المشاكل الاقتصادية إلى مرحلة نمو حقيقية ؟ أم أنه خروج عن مشاكل اقتصادية حادة وتنميةٍ مفقودة إلى مـ لقٍ يستقر بالدولة النامية في قعر التبعية السافرة، والتهميش الحضاري للشعوب وقيادا ا الوطنية؛ ومن ثم

الفقر وا اعات ؟ أم أن يجب تفادي النظر إلى عملية الخوصصة كظاهرةٍ عالمية، أي لضغطٍ خارجي كفيلٍ بتغيير المسيرة التنموية العادية في البلدان النامية، ومن بينها الجزائر ؟

وقد لا نكف عن التساؤل كلما تعمقنا الفكر في المسألة؛ فالموضوع مفتوح، وجوانبه لا حصر لها. ولكي يكون الأداء والتطبيق سليماً، لا بد أولاً من الدراسة المتعمقة، ولقد عمدنا في هذا البحث إلى الإجابة عن هذه التساؤلات؛ إذ أن القيمة الحقيقية في الأسئلة المطروحة تكمن في الإضاءات التي تحققها، وفي الطاقة النورانية التي توضح ا جوانب الحقيقة التي غيبت عن أذهاننا، وأن هذه الحقيقة تحول الأسئلة كلها إلى أدواتٍ للبحث والاستكشاف، للوصول إلى المضمون الحقيقي.

وما دفع بالباحث إلى اختيار هذا الموضوع هو الترغيب في الخوصصة من جهة، والترهيب منها من جهةٍ أخرى؛ وهذا بغية تحرير رؤيةٍ واضحة عن مستقبل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، والجزائر بالخصوص، ومن أجل المساهمة في إيجاد بعض المنافذ لتطوُر اقتصادنا على ضوء تجارب الآخرين لإدارة سياسة الخوصصة، وعلى النحو الذي يحقق الغايات النهائية المستهدفة منها.

خامساً: أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو الوصول إلى:

1- التعريف بالخوصصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، وما هي الأساليب والطرق المتبعة في إنجاحها، بالإضافة إلى المشاكل التي تعيق تطبيقها في الدول النامية وكذا الجزائر.

2- مدى نجاح وفشل الخوصصة في الإصلاح الاقتصادي.

3- إيضاح الدوافع والمبررات لتطبيق الخوصصة، والنتائج المترتبة عن تطبيقها في الدول النامية وحتى المتقدمة، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

4- مدى إمكانية تطبيق سياسة الخوصصة في الجزائر، مع وضع تصورٍ للتطبيق المناسب، وذلك من خلال معرفة مختلف التجارب التي مرت ا الدول في هذا ا ال، وبغية تقييم ملاءمة هذا المشروع من أجل تطبيقه على الاقتصاد الوطني.

5- اكتساب ثقافة في هذا ا ال تساعدنا على إبداء الرأي، ومحاولة التغيير إلى الأحسن؛ من أجل تطبيقٍ أفضل، وتجنب الثغرات المحتملة، بالإضافة إلى تخصصنا الذي يوجب علينا الخوض في هذا الغمار؛ من أجل الوصول إلى توصياتٍ قد تكون مهمةً في نظرنا يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لأجل التنمية الاقتصادية والتطور واللحاق بركب العولمة.

سادساً- الدراسات السابقة:

من خلال شروعنا في دراسة موضوع الخوصصة كانت لنا دراسةٌ تقييمية لمختلف جوانب الدراسات التي شملت هذا الموضوع، ونقصد ا مختلف الدراسات السابقة التي عرفها هذا الموضوع. وحتى لا نكون مبالغين في ذلك، فهي كثيرةٌ ومتنوعة، سواءً على المستوى العالمي، أو على مستوى الدول المتقدمة، أو الدول النامية، أو الدول العربية؛ نتيجة التحولات الاقتصادية الكبرى وانعكاسا ا، جعلت عدداً كبيراً من الدول الاهتمام والاعتماد وتبني سياساتٍ تنموية بديلة. لهذا السبب ولآخر، لقي هذا الموضوع اهتماماً كبيراً من طرف الباحثين ومختلف الهيئات العلمية الأخرى. ومن بين هذه الدول الجزائر التي عرفت عدة دراساتٍ مختلفة تدور حول هذا الموضوع أو بجوانب متعلقة ا، سميت تارةً بالتعديل الهيكلي، التثبيت الهيكلي، الإصلاحات الاقتصادية، خوصصة المؤسسات العمومية، وغيرها. وعليه نقول بأن هناك دراساتٍ مختلفة ومتميزة من بينها:

الدراسة الأولى: تجربة **الخوصصة** في ج**مهورية مصر العربية دراسة حالة مؤسسات النسيج** بمحافظة **أسيوط،** ج**مهورية مصر العربية.**

الدراسة الثانية: الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية، للطالب عبده محمد فاضل الربيعي، جمهورية اليمن، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث العربية، 2001.

تناولت هذه الدراسة تشخيص وتحليل مفهوم الخوصصة، ودور القطاع العام والخاص في مجال التنمية، والدور الذي يلعبه كل قطاعٍ في التنمية في الدول النامية، مع الاعتماد في الدراسة على بعض تجارب الدول، خاصةً العربية، ودول أمريكا اللاتينية. كما شملت هذه الدراسة تجربة اليمن في الإصلاح الاقتصادي، والدور الرائد الذي وصلت إليه الخوصصة في هذا البلد. كما قام الباحث بتقديم مجموعةٍ من النتائج عن هذه التجربة مع توصياتٍ واقتراحات لها.

هذا من الناحية الخارجية أما في الجزائر فهناك دراسات كثيرة لهذا الموضوع، قام ا عدد من الباحثين والطلبة، كرسائل الماجستير، وأطروحات الدكتوراه؛ ونتيجةً لتنوعها وتعددها أخذنا الأحدث منها، ومن أهمها ما يلي:

الدراسة الأولى: خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية في **الجزائر- الواقع والآفاق،** للطالب كسرى مسعود، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 – 2005: حيث تناولت هذه الدراسة إشكاليةً هامة وهي سياسة الخوصصة. تثير عدة قضايا أولها مدى قدرة الخوصصة على تحقيق التقدم، وثانيها كيف نحدد الأنشطة والقطاعات التي تتم خوصصتها. كما بينت هذه الدراسة كذلك مدى

ملاءمة البيئة الاقتصادية للدول النامية في تطبيق الخوصصة؛ لأن معظم هذه الدول تتبع أو يهيمن عليها القطاع العام، وكما لا يخفى علينا كذلك ضعف الأسواق، ضعف المنافسة، بالإضافة إلى العجز الميزاني لها. كما توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج مرموقة، سواءً على المستوى الجزئي أو الكلي، كما أعطت لنا تقييماً دقيقاً لسياسات الإصلاح التي اعتمدها الجزائر من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وحددت لنا مختلف التجارب التي مرت ا الخوصصة في مختلف دول العالم. كما شملت هذه الدراسة توصياتٍ دقيقة وهامة، ومن أبرزها إصلاح الجهاز والمؤسسات المالية، وطرق نجاح سياسة الخوصصة.

الدراسة الثانية: سياسة الخوصصة في **ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر**، وهي أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، للطالب عبد القادر صافي جامعة الجزائر، 2005- 2006. وتناولت هذه الدراسة ماهية الخوصصة، وأبعادها الاقتصادية، ومختلف الأشكال والأهداف المتعلقة ا. كما تطرقت إلى دراسة تجارب بعض عمليات سياسة الخوصصة في عدة دولٍ من أجل الدراسة، مركزةً على أهم التجارب المحققة من هذه التجارب. كما شملت هذه الدراسة كذلك سياسة الإصلاحات في الجزائر، خاصةً سياسة الخوصصة فيها، والنتائج المحققة، مبرزةً فيها أهم المراحل التي مرت ا. كما عرفت هذه الدراسة التطرق إلى دور القطاع العام والخاص في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة الشراكة فيما بينهما. كما حملت في طيا ا أهم النتائج والتوصيات والاقتراحات التي يمكن الأخذ ا في دراساتٍ وأبحاثٍ ونشاطاتٍ لها علاقةٌ بالبنوك.

سابعاً- الإطار الزمني للدراسة:

يتحدد نطاق الدراسة خلال الفترة الزمنية من الستينات بعد استقلال الدولة الجزائرية مباشرةً والمتمثلة في التسيير الذاتي للمؤسسات، ثم تليها المخططات واستقلالية المؤسسات، ثم إعادة الهيكلة، ثم مرحلة ما قبل الإصلاحات وما بعد الإصلاحات. أي أن الإطار الزمني تم تحديده في فترة الثمانينات وفترة التسعينات، وما وصلت إليه سياسة اعتماد الخوصصة في الجزائر.

أما من حيث المكان فقذ اعتمدنا في دراستنا على مجموعة تجارب الدول في الخوصصة، والجزائر كعينةٍ منها، مع إسقاط الدراسة على بعض المؤسسات الوطنية والمذكورة في هذا البحث.

ثامناً- الصعوبات التي واجهت الباحث:

من خلال دراستنا هذه وفي ايتها، توصلنا إلى تسجيل عدة ملاحظاتٍ عن المؤسسات التي أردنا التوجه إليها وهي:

- في بعض الحالات من الصعب الدخول على المؤسسة من أجل الحصول على المعلومة؛ نتيجة الخوف، أو عدم الإفصاح؛ بحجة المعلومات السرية للمؤسسة.

- عدم وجود إحصائياتٍ دقيقة، وفي حالة وجودها هناك تضارب كبير في أرقامها.
- قلة الدراسات التقييمية والواقعية والميدانية للمؤسسة الوطنية.

تاسعاً- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

إن طبيعة موضوع الدراسة تتطلب منا الاعتماد على منهجٍ علمي مبدؤه المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من جهةٍ أخرى، وسبب لجوئنا إلى ذلك يعود إلى كيفية دراسة وتشريح موضوع البحث، من خلال عرض مختلف المصطلحات والتعاريف المرتبطة به، مع تحديد الأسس النظرية والفكرية التي جاء ا البحث .

والمنهج التحليلي تم اكتسابه من خلال وصف عملية الخوصصة (الموضوع المدروس)؛ من أجل الوصول إلى تحديد وتقييم تجارب الدول في مجال الخوصصة وكيفية الحكم عليها وتقييمها.

كما لا يخفى علينا كذلك أن نقول ومن خلال دراستنا اعتمدنا على بعض الدراسات المقارنة معتمدين في ذلك الطريقة الاستقرائية، ويظهر ذلك جلياً في فصل دراسة التجارب المختلفة للدول. كل هذا من أجل الوصول إلى غايةٍ هي التعريف بالخوصصة والظروف التي جاءت فيها، وتحديد نقاط قو ا وضعفها، مع تحديد مدى الاستفادة منها.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة؛ فقد اعتمدنا على المراجع المختلفة من كتبٍ وأطروحات ومجلاتٍ وأبحاثٍ ودراساتٍ وندوات وجرائد ودراساتٍ علمية مختلفة. كذلك فضاءات الأنترنيت، المقابلات الشخصية، سواءً لشخصياتٍ وطنية أو أجنبية، خاصةً جمهورية مصر العربية، ونخص بالذكر أحمد ماهر. بالإضافة إلى بعض الاستبيانات التي تم تقديمها لعينةٍ من أفراد ا تمع يعملون في مؤسسةٍ عامة وعينةٍ أخرى في مؤسسة خاصة. كما اعتمدنا على البيانات الإحصائية، معتمدين في ذلك على مختلف الجداول والأشكال المقدمة لنا، والموجودة في مختلف المراجع.

عاشراً- تقسيمات البحث:

طبيعة الدراسة والمنهجية التي اعتمدنا عليها فرضت علينا تقسيماً لدراستنا إلى الفصول التالية:

الفصل التمهيدي: تطرقنا فيه إلى دراسة ماهية التنمية بجميع مفاهيمها، وأبعادها الاقتصادية، والعوائق التنموية التي عرفتها في مسار التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول: حاولنا من خلاله التطرق إلى عرض الاقتصاد الجزائري والمراحل التي عرفها ومر عليها، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، أي ماهية الإصلاحات وأهدافها والآثار الناجمة عنها خلال فترة الثمانينات والتسعينات.

الفصل الثاني: تناول هذا الفصل الخوصصة وطبيعتها الاقتصادية؛ حيث تطرقنا إلى ماهية الخوصصة، ومفهومها، أهدافها، أشكالها، أبعادها، آثارها، دوافعها، أسبا ا، ومبررا ا؛ بالإضافة إلى المشاكل الناجمة عنها، وإيجابيات وسلبيات هذه السياسة، مع تحديد الإطار القانوني والنظري والفلسفي والاصطلاحي لمفهوم الخوصصة.

الفصل الثالث: تعرفنا من خلاله دراسة تجارب بعض الدول منها دول متقدمة ودول نامية، مع تحديد أهم الدراسات المستخلصة من كل تجربة. كما عرفنا من خلال هذا الفصل أهم النتائج الإيجابية أو الناجحة للخوصصة في الدول المتقدمة وفي الدول النامية، أي الدول التي نجحت في تطبيق سياسة الخوصصة والدول التي فشلت في تطبيقها.

الفصل الرابع: حاولنا فيه التطرق إلى الخوصصة في الجزائر، ماهية القطاع العام والقطاع الخاص، والدور الذي يلعبه كل واحدٍ منهما في مجال التنمية الاقتصادية. كما شمل هذا الفصل دراسة سياسة الخوصصة في الجزائر بين النظرية والتطبيق، مع تحديد أهم العراقيل والصعوبات التي تواجه الخوصصة، وتقييم مسارها في الجزائر، والتطرق إلى بعض الأمثلة الميدانية لبعض المؤسسات الوطنية كمؤسسة صيدال ومؤسساتٍ أخرى.

وفي الأخير نختم بحثنا هذا بأهم النتائج والتوصيات والاقتراحات التي يمكن الأخذ ا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الهام.

الفصل التمهيدي:

دراسة عامة للتنمية الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر دراسة التنمية مسألةً اقتصادية واجتماعية وسياسية تحتل مكاناً بارزاً على المستوى العالمي، بــل وإ ا تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثُها الفكر الاقتصادي الحديث؛ بحيث أ ا تــشمل عــدة جوانب ثقافية وبيئية وأخلاقية. فمفهوم التنمية اختلف على ما كان عليه في السابق؛ حيث لم يعد مقبــولاً القول بأ ا مجرد الزيادة في دخل الفرد، أو أن تمنح له أشياءً على سبيل الهبة أو الإعانة؛ وإنما التنمية هــي أن تتاح له الفرصة بأن يتعلم ويتدرب على كيفية تحقيقها بنفسه.

وتحليلُ التنمية الاقتصادية من جميع جوانبها تناوله عدة اقتصاديين؛ حيث قدموا التعاريف الخاصة ا، وحددوا أهدافها؛ بالإضافة إلى النظريات والأساليب المتبعة لإحداثها، إلا أن الحاجز الذي يعيــق عمليــة التنمية الاقتصادية هو الكيفية التي من خلالها يتم الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية؛ وكل هذا سنفصله من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: عوائق ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول:
ماهية للتنمية الاقتصادية.

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألةً اجتماعية وسياسية تحتل مكاناً بارزاً في العالم منذ عام 1940، وكذلك غدت التنمية الاقتصادية ومشكلا ا تحتل اليوم الصدارة في الفروع التي يبحثُها الفكر الاقتصادي العالمي، بعد أن كانت تحظى بالاهتمام الضئيل من علماء الاقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية، ولا يرجع ذلك الاهتمام العالمي إلى اكتشافٍ مفاجئ لمدى انتشار الاقتصادي في العالم، بل يرجع أساساً إلى تغير المواقف اتجاه وجوده[1].

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية:

سنتطرق إلى مجموعةٍ من التعاريف لبعض الكُتاب في الاقتصاد، والتي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية؛ إذ يصعب إعطاء تعريفٍ واحد للتنمية الاقتصادية باعتباره موضوعاً ملماً بمختلف الجوانب، ثم نحاول تقديم تعريفٍ شامل للتنمية الاقتصادية.

- يعرف رمزي إبراهيم سلامة التنمية الاقتصادية على أ ا: « عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغيراتٍ جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنباً إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما»[2].
- ويرى محمد عبد العزيز عجمية التنمية الاقتصادية بأ ا:« العملية التي من خلالها تحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافةً إلى إحداث تغيرٍ في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء»[3].
- ويرى عبد القادر عطية على أ ا: « العملية التي تحدث من خلال تغييرٍ شامل ومتواصل مصحوبٍ بزيادةٍ في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين نوعية الحياة، وتغييرٍ هيكلي في الإنتاج»[4].

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 13.

(2) رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية، الأردن، 1998، ص 107- 108.

(3) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 76.

(4) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 – 2003، ص 9.

- أما كامل بكري فيرى التنمية الاقتصادية بأنها: «سياسةٌ اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي؛ فهي عمليةٌ يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترةٍ زمنية طويلة»[1].
- ويعرف عبد الرحمان بوابقجي التنمية الاقتصادية بأنها: « مجموعة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آليةٍ اقتصادية ذاتية تتضمن زيادةً حقيقية في دخل الفرد لفترةٍ طويلة» [2].

من خلال هذه التعاريف التي يمكن أن ننسق فيما بينها، نستخلص التعريف الشامل التالي:
" التنمية الاقتصادية هي تعريف شامل يتضمن التحديث، يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مع ضمان توازن هذا النمو وتواصله لفترةٍ طويلة من الزمن؛ من أجل تلبية حاجات الأفراد، وتحقيق أكبر قدرٍ ممكن من العدالة الاجتماعية".

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من بلدٍ إلى آخر، ومن فترةٍ إلى أخرى في البلد الواحد؛ نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية بين الدول المختلفة، ومع ذلك فإن هناك أهدافاً أساسية مشتركة تسعى إليها معظم الدول، والتي نوجزها فيما يلي:

1- زيادة الدخل الوطني:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق؛ وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على احتياجاتهم الأساسية من مأكلٍ وملبسٍ وحماية؛ وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى زيادة نمو عدد السكان غير المتماشية مع النمو الاقتصادي[3].

2- رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصادياً؛ وذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلةٍ لزيادة الدخل القومي فحسب؛ وإنما هي أيضاً وسيلةٌ لرفع مستوى المعيشة، ومن هذا نجد

---

(1) كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص17- 16.

(2) عبد الرحمان بوابقجي، التنمية الاقتصادية دار الكتب الجامعية، دمشق، 1978، ص 14.

(3) إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط1، 1999، ص 330.

هدف رفع مستوى المعيشة إنما هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه، في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية في الوقت الحاضر[1].

3- تقليل التفاوت في الدخل والثروات:

وهو يعتبر هدفاً اجتماعياً للتنمية الاقتصادية؛ فانخفاض مستوى متوسط دخل الفرد من الدخل الوطني، ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخل والثروات؛ إذ ستحوز طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على أغلب ثرواته ودخله الوطني، ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات يؤدي إلى إصابة المجتمع بعدة أضرار، كلما كبر ذلك الجزء المعطل من رأس مال المجتمع[2].

4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

هناك أهداف أخرى تدور حول تعديل تركيب الاقتصاد الوطني، وتغيير طابعه التقليدي؛ ففي الدول النامية يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي. وعلى هذا الجانب، فعلى القائمين بعملية التنمية الاقتصادية تخصيص نسبةٍ معتبرة من موارد الدولة للنهوض بالصناعة، سواءً كان ذلك بإنشاء صناعاتٍ جديدة أو بالتوسع في الصناعات القائمة.

أهداف التنمية للألفية الجديدة:

عقد مؤتمر الألفية في سبتمبر من عام 2000، بحضور 147 من رؤساء الدول والحكومات، وممثلي 191 دولة، وقد تبنوا جميعاً إعلان الألفية الذي وضع أهدافاً محددة للتنمية، والقضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الرامية إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال بنسبة 39% حتى عام 2015، وتيسير خدمات الصحة الإنجابية للمحتاجين إليها، والاستفادة من موارد البيئة عوضاً عن خسارتها، وتنفيذ استراتيجياتٍ وطنية للتنمية المستدامة بحلول عام 2005، وقد التزم قادة العالم بما يلي:

- تخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف في العالم.
- تخفيض نسبة الذين يعيشون على أقل من نسبة دولار واحد في اليوم في مختلف أنحاء العالم إلى النصف.
- تحقيق إتمام الدراسة الابتدائية في جميع أنحاء العالم.
- تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في التعليم.
- تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة بمعدل الثلاثين بالمائة.

(1) كامل بكري، مرجع سابق، ص 71.

(2) إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 333.

- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلاثين بالمائة.
- وقف ومنع انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، الملاريا والأوبئة الأخرى.

المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية.

إن عملية التنمية الاقتصادية، لا يمكن أن تتم بشكلٍ عشوائي، بل يجب أن تـستند إلى إسـتراتيجيةٍ معينة، مبنيةً على أساسٍ نظري معين، بحيث هناك نظريتان رئيسيتان للتنمية، اعتبرتا الأساس لما كُتب في هذا المجال، وتتمثلان في:

أولاً- نظرية التنمية المتوازنة:

تتميز هذه النظرية بمجموعةٍ من المفكرين بشكلٍ منفرد، وأبرزهم: روودان(Rosensetein Rodan)، نوركس (Nurkse)، آتر لويس (A. Lewis)، سيتوفسكي (Scitovsky).

وترتبط مسألة التنمية المتوازنة بمواجهة مسألتين تعاني منهما اقتصاديات الدول النامية[1]:

- **المسألة الأولى:** وهي الحلقة المفرغة للفقر، وتراكم الرأسمالي غير الممكن في هذه الدول؛ لعدم توفر حد معين من الدخل؛ لذا نجدها تركز الاهتمام من أجل رفع مستوى الدخل كخطوةٍ أولى في مسار عملية التنمية؛ فهو ضروري جداً لنجاحها.
- **المسألة الثانية:** هي ضيق السوق المحلية، وتعتبر من أهم العقبات التي تقف أمام طريق التنمية؛ ولهذا فإن أية تنمية اقتصادية غير ممكنة في ظل هذه الظروف، ما لم تؤمن الدول النامية الطلب الواسع. وتعتبر هذه النظرية التصنيع أمراً لا بد منه بالنسبة لهذه الدول انطلاقاً من ضرورة التوازن بين النمـو في القطـاع الصناعي والزراعي. إضافةً إلى ذلك، فإن التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية[2].

ويؤكد مؤيدو إستراتيجية التنمية المتوازنة نظريتهم بأن برامج التنمية يجب أن تكون شـاملةً لكافـة القطاعات. أي أن الاستثمارات توزع على القطاعات المختلفة، كل حسب حاجته؛ وذلك لوجود تشابكٍ بين بعضها البعض، ولأن كل قطاعٍ يمثل سوقاً لناتج القطاع الآخر، ولكن يبقى الاختلاف حول تحقيق هذا الهدف من أجل التنمية المنشودة، وإحداث التغييرات الجذرية على المستوى الكلي للاقتصاد.

(1) محمد عدنان، مسح تطورات في مؤشرات التنمية ونظريا ا، معهد للتخطيط، الكويت، 1997، ص 21-23.

(2) إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 339-341.

غير أنه وجهت لها عدة انتقاداتٍ تمثلت في كو ا حاولت أن تتحاشى ضيق الأسواق الخارجية؛ فوقعت في مشكلةٍ أكبر وأعقد، وهي ضيق الأسواق الداخلية (نظرية التنمية غير متوازنة) محاولة تفادي وتغطية كـل النقائص.

ثانياً- نظرية التنمية غير المتوازنة:

على الرغم من أن فرانسوا بيرو (F. Perroux) هو صاحب السبق الزمني في الدفاع عن التنمية غير المتوازنة؛ حيث يرى أن الاستثمارات يجب أن توزع بشكلٍ غير متوازن على القطاعات الاقتصادية، إلا أن هيرشمان (A.O. Hirschman) يعتبر من أبرز روادها؛ لأنه أعطى لهذه النظرية الدقة والبعد الذي عرفتـه بعد ذلك.

وترى هذه النظرية أن تقدم صناعةٍ ما على صناعاتٍ أخرى هو شرطٌ ضروري لخلق ظروف نمو هذه الصناعات، كما أن تقدم نمو بعض الصناعات عن البعض الآخر يكون باسـتمرارٍ مـصحوباً بـاختلاف التوازن؛ هذا الاختلاف الذي يأخذ شكل تولد طاقة فائض في الصناعات، وشكل ضغوطٍ واختناقـاتٍ في الصناعات الأخرى المختلفة في نموها. إن الاختلال في التوازن يشكل في نفس الوقت القوة المحرضة للنمـو. هذا ما أُطلق عليه نظرية النمو غير المتوازن[1].

وتعتبر عملية التنمية حسب هذه النظرية سلسلةً متصلة من اختلالات التوازن؛ حيث أن كل اختلالٍ ينشئُ قوى مصححة له، إلا أنه سوف يخلُق اختلالاً جديداً في التوازن ينشئُ بدوره قوى مصححة لتعديل هذا الاختلال؛ وبذلك ينشأُ اختلالٌ جديد في التوازن، وهكذا تدفع التنمية نحو الأمام[2].

(1) محمد عدنان، مرجع سابق، ص 24-26.

(2) أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة، عمان، ط5، 1992، ص 277.

المبحث الثاني:
عوائق ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: عوائق التنمية الاقتصادية.

العوائق التي تعيق التنمية الاقتصادية هي على نوعين: عوائق اقتصادية، وأخرى سياسية.

أولاً- عوائق اقتصادية:

يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية التي قد تعطل التنمية هي: الدائرة المفرغة للفقر، وضيق السوق المحلية في الدول النامية[1].

1- الدائرة المفرغة للفقر:

يؤدي انخفاض الدخول في الدول النامية إلى تدني معدل الادخار في تلك الدول؛ وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار. ولكسر حلقة الفقر، والتغلب على آثارها السلبية على التنمية، تلجأُ الدول النامية لطرق أبواب التمويل الخارجي عن طريق المديونات من الدول المتقدمة والغنية، والقروض أيضاً من الدول والهيئات الدولية المهتمة بالتنمية، كالبنك الدولي.

غير أن النمو لا يعتمد على وفرة رأسمال فحسب، وإنما يعتمد كذلك على كفاءة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة؛ كما أن الاستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فحسب، بل أيضاً على الفُرص الاستثمارية المدروسة والمجدية اقتصادياً، وهي عادةً غير متوفرة في الدول النامية، وهذا ما يطلق عليها في أدبيات الاستثمار تدني الطاقة الاستيعابية للدول النامية.

2- ضيق السوق المحلية:

تقتضي عملية التنمية إنشاء المصانع بحجمٍ كبير؛ للاستفادة من اقتصاديات الحجم في كفاءة التشغيل، والاستفادة من التطور التقني في خفض تكلفة إنتاج الوحدة ،وتحقيق الكفاءة من الموارد المستغلة. وعادةً ما يتعذر إنشاء المصانع بحجمٍ كبير في الدول النامية؛ بسبب ضيق الأسواق المحلية من استيعاب إنتاج الطاقة القصوى لهذه المصانع. ويرى البعض بأن بإمكان الدول النامية التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية بانتهاج سياسة التنمية المنتهجة إلى الخارج، والاستفادة من ضمانات منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة.

(1) فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 53-51.

ثانياً- عوائق سياسية:

هناك عائقان سياسيان أساسيان هما: عدم الاستقلال السياسي، وعدم الاستقرار السياسي.

1- عدم الاستقلال السياسي:

كان الاستعمار سبباً أساسياً في تخلف معظم الدول بما فرضه عليه من التمزق في هيكلها الاجتماعي، وسيطرة المستعمر على التجارة الداخلية والخارجية، ومنع انتشار التعليم، ومنع التحول نحو التصنيع. لذلك فقد ارتفعت الأصوات في بعض الدول التي عانت من التخلف بسبب الاستعمار، ارتفعت في الوقت الحاضر، بمطالبة الدول الصناعية، بالإسهام في دعم التنمية في دولهم، تعويضاً لها عن التضحيات السابقة، وإنما ترتب على الغزو الأوروبي لتلك البلدان، وعلى تعمد المستعمر، حرمان شعوبها من تحقيق التنمية.

2- عدم الاستقرار السياسي:

من مهام الحكومة في دولةٍ تنشد التنمية أن تسعى إلى تهيئة المناخ الاقتصادي، السياسي، والأمني المستقر للمستثمرين. وعلى الحكومات أن تسعى إلى إقامة نظامٍ سياسي يضمن استقرار الحكومات لفترةٍ معقولة. فاستقرار الحكم يعني استقرار القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار والتجارة؛ مما يقلل من مخاطر الاستثمار؛ وبالتالي يرفع من معدلات العائد؛ فيشجع المستثمرين المحليين والأجانب على الانخراط في مشروعات التنمية بالبلاد.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

يعتقد بعض الاقتصاديين والسياسيين أن أهم عقبةٍ تعيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال؛ ويرجع ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار، والذي يتحدد أساساً بسعة السوق، وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار، وطالما أن الدخول منخفضةً نتيجةً لانخفاض القدرة على الإنتاج، فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة.

ومن بين مصادر تمويل التنمية الاقتصادية هناك المحلية وهناك الخارجية[1].

أولاً- المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية:

من أهمها الادخار الاختياري الذي يمكن تعريفُه بأنه ذلك المبلغ الذي يقتطع اختيارياً من دخل الفرد ولا ينفق على الاستهلاك، ولا يكتنز في نفس الوقت. وهو ينقسم إلى قسمين: مدخرات القطاع العائلي،

(1) أحمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 214.

ومدخرات قطاع الأعمال.

1- مدخرات القطاع العائلي:

من وجهة النظر الاقتصادية، فإن هناك مدخرات القطاع العائلي تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح (أي الدخل بعد طرح كل الضرائب والرسوم المحتملة منه)، والاستهلاك الذي يقوم به هذا القطاع.

كما يمكن تعريف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يقرر الأفراد تأجيل استهلاكه إلى وقتٍ لاحق، وتقرير استغلاله من جديد في تمويل الدورة الاقتصادية بمختلف الأشكال الممكنة.

ويلعب الادخار العائلي دوراً كبيراً في تمويل التنمية الاقتصادية، وهو ينشأ في مجموعةٍ من المصادر نوجزها فيما يلي[1]:

- المدخرات التعاقدية، كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات.
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في شكل ودائع لدى صناديق التوفير أو البنوك سواء كانت حسابات آجلة أو جارية.
- الاستثمار المباشر في اقتصاد الأراضي والمزارع، المتاجر والمساكن، والتي تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الاستثمار الادخار.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

ويتأثر حجم مدخرات هذا القطاع بمجموعةٍ من العوامل هي:

- **حجم الدخل:** يعتبر الدخل المتاح من أهم العوامل المحددة للادخار، سواءً في الدول النامية أو المتقدمة، إلا أن أغلبية دخول السكان في الدول النامية منخفضة، وتوجه للإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية؛ وبالتالي فإنه كلما زاد الدخل زاد الادخار، والعكس صحيح.
- **درجة تركيز توزيع الدخل:** لا يتحدد حجم الادخار بحجم الدخل فقط، ولكن بمركز الفرد الوظيفي في المجتمع، ومدى حساسية هذه الوظيفة. ففي الدول المتقدمة نجد الدخول المرتفعة منحصرةً على فئةٍ قليلة فقط، وقد دلت التجارب على أن عدالة توزيع الدخل تدفع بالنمو الاقتصادي إلى الأمام، بينما العكس يؤدي إلى عدم الاستقرار وبطء النمو.

(1) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 169.

- **مجموعة عوامل اقتصادية:** توجد مجموعةٌ من العوامل الاقتصادية لها أثر على معدلات الادخـار، وإن اختلفت من دولةٍ إلى أخرى. فلا شك أن أسعار الفائدة وتوقعات المستقبل بارتفاعها أو استقرارها أو انخفاضها، ومدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، ووفرة وتنوع العمومية الادخارية والاتجاهـات العامة للأفراد لحيازة الثروات، كل هذه الأمور لها أثر كبير على عملية الادخـار. ويتـأثر الادخـار بالتضخم ودرجته، والذي يمثل مشكلةً، خاصةً في الدول النامية، تتمثل في أن الأفراد يقبلون على شراء وتخزين مجموعةٍ من السلع(1).

2- مدخرات قطاع الأعمال:

تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار، سواءً كانت قطاعاً خاصاً أو عاماً:

أ- **ادخار قطاع الأعمال العام:** تتمثلُ مدخرات هذا القطاع من أرباح المشروعات العامة (مؤسسات تجارية كبيرة، ومشروعات صناعية تعود ملكيتها للدولة). ويتوقف حجم المدخرات في هذا القطـاع على حجم الفائض المتولد فيه والذي يتوقف بدوره على مجموعةٍ من العوامل:

- السياسة السعرية التي تحدد أسعار المنتجات، وحجم النفقات ومستواها بمـا فيهـا الأجـور والرواتب.
- تطور مستوى الكفاءة الإنتاجية في جملة المشروعات التي يتكون منها قطاع الأعمـال العـام؛ وبالتالي فكلما تزايد حجم الإنتاج، وانخفضت النفقات، كلما ازدادت مدخرات هذا القطاع.
- عدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على تدبير الأموال المطلوبة لتنفيذ الاستثمارات الـتي ترغب الدول النامية في تحقيقها.
- انخفاض مستويات الأداء في شركات قطاع الأعمال العام.

ب- مدخرات قطاع الأعمال الخاص: وهي عبارة عن ذلك الجزء غير الموزع من الأرباح التي تحققهـا مشروعات القطاع الخاص، والذي يشمل المحلات والمـشروعات التجاريـة، والمـصانع الـصغيرة والمتوسطة. وتمثل مدخرات هذا القطاع نسبةً هامة من المدخرات الموجهة للاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة، وهي تتأثر بمجموعةٍ من الاعتبارات، منها ارتفاع العبء الضريبي (مدخرات إجبارية) على المشروعات الإنتاجية، ويقلل من الأرباح غير الموزعة لإعادة استثمارها(2).

(1) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 224.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ثانياً- المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية:

إن إحدى الخصائص الأساسية لاقتصاديات الدول النامية هي انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي، وهي خاصيةٌ مرتبطة بتخلف طرق الإنتاج في هذه الدول؛ نتيجةً لعدم كفاية المصادر الداخلية في تمويل التنمية الاقتصادية، ومحاولة الحصول على أقل تكلفة وأفضل عرضٍ يتناسب مع اقتصادياتها.

ويقصد بالمصادر الخارجية جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة خارج الاقتصاد المحلي، التي تجلب على شكل نفقاتٍ مالية؛ بهدف تمويل مختلف المشروعات الاستثمارية. ويمكن أن نوجز هذه المصادر فيما يلي[1]:

1- المعونات الأجنبية:

تقدم المعونات من الدول المتقدمة، والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية، وهي تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض؛ بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي؛ حيث تقوم الدول المستفيدة بتوجيه هذه المعونات وفق شروط الجهة المانحة، وتخصصها لقطاعاتٍ معينة دون غيرها.

والجدير بالذكر أن هذه المعونات ما هي إلا حصيلة دوافع تسعى الجهة المانحة إلى تحقيقها، وتطلب لسد النقص في الموارد، وتنقسم إلى قسمين:

أ- منح لا ترد: وتعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية؛ وذلك لأنها لا ترد إلى الجهة المانحة، ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدول المستفيدة. وقد تكون هذه المنح في صورةٍ نقدية لعملة الجهة المانحة، أو في صورة عينية في شكل معوناتٍ سلعية.

وتلعب هذه المنح دوراً هاماً في مساعدة كل الدول في إسهامها في توفير بعض الخدمات الأساسية(كالتعليم والصحة)، وادخار أساليب الصناعة والإدارة الملائمة[2].

ب – قروض ميسرة: ويقصد بها تلك القروض التي تكون فيها معدلات الفائدة ومدة استرجاعها ميسرةً وبسيطة، ويغلب عليها طابع المساعدة وتقديم توجيهاتٍ أكثر من طابع الربحية. ويمكن تقسيم القروض الميسرة من حيث مصادرها إلى:

- **قروض ميسرة ثنائية:** وهي القروض التي تعقدها الدولة المانحة مع الدولة المستفيدة بشكلٍ رسمي، وعادةً ما تطلب الدولة المستفيدة هذه القروض للدوافع الاقتصادية والاجتماعية.

(1) صفوت عبد السلام عوض الله، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996 -1997، ص 305.

(2) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 285.

- **قروض المنظمات الدولية:** إذ أصبحت للمؤسسات الدولية أهميةٌ كبيرة في مجال التمويل الدولي، كما أصبحت تكرس نفسها لتمويل مشروعات الطاقة، واختيار أفضل المشروعات لحسن استخدامها في الدول النامية[1].

2- القروض الخارجية:

يمكن أن يأخذ انسياب رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية أحد الأشكال التالية:

أ- القروض الحكومية الثنائية: وهي القروض التي تعقد بين حكومات الدول المانحة للقروض وحكومات الدول النامية، أو أحد أشخاصها العامة أو الخاصة المتلقية للقروض، وتسمى بالقروض العامة.

ويأخذ القرض العام شكل مبلغ معين من العملة القابلة للتحويل، تقوم الجهة المُقرضة بوضعه تحت تصرف الدولة المقترضة لتستخدمه في شراء مستلزمات التنمية. وتشترط الدولة المُقرضة ضرورة إنفاق مبلغ القرض الممنوح في الحصول على مستلزمات الإنتاج من أسواقها.

وتسمى القروض العامة بالقروض المقيدة أو المخصصة لتنفيذ مشروعاتٍ معينة حيث تتخذ شكل تزويد الدولة المُقرضة للدولة المقترضة بمعدلات المشروع المطلوب إقامته.

ب- قروض مؤسسات التمويل الدولية: وهو التمويل من جانب المنظمات الاقتصادية والمالية ذات الصفة الدولية أو متعددة الأطراف، فتقدم مصادره البنك الدولي للتعمير والتنمية (IBRD)، والمؤسسات المنبثقة عنه لا سيما هيئات التنمية الدولية (IDA) والمؤسسة المالية الدولية، وكذا صندوق النقد الدولي (FMI).

يقوم هذا الأخير بإدارة وتوجيه معظم المشكلات الاقتصادية للدول النامية، ومحاولة تشخيص هذه المشكلات الاقتصادية (للدول النامية)، طبقاً لرأيه الخاص ذه الهيئات والمؤسسات، وبذلك يتوصل إلى فرض الحلول وتقديم التوصيات والاقتراحات لعلاج المشكلات الاقتصادية.

3- الاستثمارات الأجنبية الخاصة:

يحتل الاستثمار الأجنبي الخاص أهميةً واضحة في اقتصاديات الدول النامية؛ حيث أن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي، وقد يكون مباشراً أو غير مباشر[2].

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر: يتمثل في المشروعات المملوكة للأجانب، سواءً كانت هذه الملكية كاملة أم بالاشتراك مع رأسمال وطني، وذلك ما يكفل الرقابة المباشرة للأجنبي على المشروع.

---

(1) www .Islamonline.net، تاريخ التحميل: 2007/04/18.

(2) صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 309.

ب- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر**: ويتمثل فيما يلي:

- **القروض الخاصة:** وهي تلك القروض التي تقدمها الهيئات الأجنبية الخاصة أو الأفراد، وكبار المصدرين، وغيرهم من المُوردين الأجانب لتوريد سلع وخدمات الدول المقترضة، أو تلك التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية الخاصة كتسهيلاتٍ مصرفية لتمويل العجز في حصيلة النقد الأجنبي.
- اكتتاب أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في الأسهم أو السندات التي تصدرها الدولة المقترضة، أو تلك التي تصدرها المشروعات التي تقوم ا الدولة على أن لا يكون لهؤلاء المستثمرين الحق في الحصول على نسبةٍ من الأسهم تعطيهم الحق في إدارة المشروع.
- يستعمل القطاع الخاص مدخراتٍ في التمويل الذاتي في أنشطة تبتعد عن ميادين تنموية حقيقية.
- عادةً لا يغامر الخواص بالقيام بأنشطةٍ استثمارية غير مربحة.

4- الادخارات الإجبارية:

هي ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بعيدا عن حاجة الاستهلاك بطريقة إلزامية.

أ- ادخار حكومي: يتحقق الادخار الحكومي في الفرق ما بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. وتتمثل أهم الإيرادات الجارية في حصيلة الضرائب التي تقتطع من دخول الأفراد والمشروعات لتحقيق الأهداف العامة، ومن بينها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تلخيص الخصائص الأساسية للنظم الضريبية فيما يلي:

- ضآلة نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض نصيب الضرائب المباشرة من جملة الموارد الحكومية.
- النظم الضريبية لا تزال هياكلها دون المستوى المنشود لتعظيم الحصيلة بما يتلاءم مع احتياجات التنمية الاقتصادية.

ب- التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي: هو عبارة عن زيادة إنفاق الحكومة عن إيرادا ا الجارية. تلجأ الدول النامية إلى التضخم لسد جزءٍ من هذه الفجوة؛ وبالتالي فإن التضخم إذا ما نجح في رفع معدل الادخار الوطني يعتبر شكلاً من أشكال الادخار الإجباري. ويمكن أن يضر التمويل التضخمي بالاقتصاد الوطني في البلاد النامية؛ نظراً لضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وارتفاع الميل للاستهلاك.

خلاصة الفصل:

دراسة التنمية موضوع أصبح متداولاً لدى الكثير من الباحثين والهيئات المتخصصة؛ من أجل الوصول إلى تحديد مفهومٍ واضح وسهلٍ بغية إنجاح التنمية، والمعنى الذي ترمي إليه، وما هي الأساليب التي توصـل إلى تحقيق هذه الغاية، وفي دراستنا هذه توصلنا إلى:

- أن التنمية هي أحد العناصر الضرورية التي تبحث عنها المؤسسة الوطنية؛ من أجل النهوض ا كهيكلٍ إنتاجي، والقضاء على المعوقات التي تقف كحجر عثرة في تحقيق الأهداف الاقتـصادية والاجتماعيـة والسياسية وللاقتصاد ككل؛ وهذا من خلال معرفة الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والإلمام بجميـع عناصرها.
- معرفة الأهداف الحقيقية أو العامة والخاصة للتنمية الاقتصادية وهي: كيفية الرفع من النمو الاقتصادي، زيادة الدخل، رفع مستوى المعيشة، وغيرها من العناصر الأخرى للتنمية الاقتصادية.
- تحديد الاستراتيجيات التنموية للسنوات المقبلة، وآفاق التحول التي تريد من ورائها الـدول الناميـة، والجزائر منها، تحقيق النمو والتنمية الشاملة.
- التعرف على نظريات التنمية الاقتصادية (نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو غير المتـوازن)، وكيفيـة تحقيقها في ظل التوازنات المختلفة، مع معرفة مشكلات ومصادر التمويل بالنسبة للتنمية مـن مختلـف الجوانب.

الفصل الأول:

عرض الاقتصاد الجزائري
في الفترة ما بين (1963-1990)
والإصلاحات الاقتصادية التي تلته

تمهيد:

نهدف من خلال هذا الفصل إلى دراسة إستراتيجية التنمية في الجزائر خلال العهود الماضية، والوقوف على مجمل أنماط التسيير التي عرفتها المؤسسة الجزائرية مع بعض الإحصائيات منذ عام 1962 إلى عام 1980؛ وهذا بهدف إبراز الخيارات الكبرى في ميدان التنمية الاقتصادية التي اختارتها الجزائر، مع إبراز أهم الإنجازات والسلبيات والنقائص، والتعليق عليها، بالإضافة إلى التعرف على كيفية تجسيد عملية التنمية من خلال السياسة المتبعة منذ عام 1967 وفق المخططات التنموية المتتالية، وآثار ذلك على مستقبل العملية التنموية ذاتها.

كما نهدف إلى دراسة بعض التحولات والإصلاحات الذاتية التي شهدها الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات، والتي تصب كلها في اتجاه معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية، خاصةً بعد الصدمة البترولية لعام 1986، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي. ونهدف أيضاً إلى عرض سياسة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية منذ تعاقُدها مع صندوق النقد الدولي بدايةً من برامج التثبيت، ونهايةً إلى التصحيح الهيكلي لاستقلال المؤسسات، ثم كيف كان تراجع بعد عن اقتصاد الأوامر في اقتصاد السوق من خلال حزمتين من الإصلاحات الأولى بمبادرةٍ ذاتية من السلطات العمومية الجزائرية، لكنها سرعان ما وصلت إلى حدودها، والثانية بدعم ومشورة مؤسسات التمويل الدولي قادت نحو التحرير الكامل للاقتصاد واشتغاله وفق قواعد السوق على مراحل، محاولين استعراض الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية ومدى تحققها خلال فترة الإصلاحات والتمويل نحو الاقتصاد السوق الحرة 1986-2002.

لهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التالين:

المبحث الأول: عرض الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1963-1990.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد عام 1990 إلى غاية ظهور الخوصصة.

المبحث الأول:
عرض الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1963 - 1990

إزاء ما بدا من ملازمة العلل المزمنة للمشروعات المملوكة للدولة من فشل النظام الاشتراكي في تحقيق الازدهار الاقتصادي، فإن العودة إلى التحرر الاقتصادي تفضي إلى استبعاد النماذج الاقتصادية التي تستند إلى احتكارات القطاع العام، والأخذ بأساليب جديدة لإدارة المؤسسات المتحررة من أنواع التدخل، وهو ما تجسده الخوصصة التي تعد من بين التحولات الكبرى التي شهدها العالم حديثاً.

وفي السنوات الأخيرة اتخذت الدول النامية، ومن بينها الجزائر، نمطاً جديداً للتنمية، وذلك بإعادة النظر في هيكلتها، وفي تنظيم القطاع العام، وإحداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص؛ وهذا محاولةً من الدولة استدراك الأخطاء والمشكلات الناجمة عن اتباع السياسات التخطيطية التي كانت سائدةً منذ السنوات الأولى للاستقلال وحتى أواخر الثمانينات.

لهذا سيتم عرض المراحل التي مر ا الاقتصاد الجزائري، ولو بصورةٍ موجزة، منذ الاستقلال إلى مطلع التسعينات، وهذا قبل الخوض في الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية التي عمدت إليها الدولة الجزائرية، وذلك من خلال مطلبين يتضمنان مرحلتين هما:

- المرحلة الأولى: تمتد ما بين 1963 (بعد الاستقلال) إلى 1980 (إلى بداية الثمانينات).
- المرحلة الثانية: تمتد ما بين 1980 إلى بداية أواخر 1990 (أواخر التسعينات).

المطلب الأول: المخططات التنموية والمشروعات الاستثمارية العمومية (1963-1980).

عند فجر الاستقلال كان ـلزاماً على الدولة الجزائرية أن تتدخل مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ ذلك أن الاقتصاد الوطني في ذلك الحين كان يسيطر عليه المستعمر والشركات الخاصة، وكانت الجزائر تفتقر إلى رأس مالٍ وطني خاص، تتوفر فيه الكفاءة والخبرة في شق فروع النشاط الاقتصادي، باستثناء البعض منها. وفي اللحظة التي رحل فيها المستعمر نائياً كان على الدولة الجزائرية الفتية الاضطلاع بتسيير المؤسسات التي خلفها المستعمر. " فقد اختارت نموذجاً تنموياً طموحاً؛ بغية بناء قاعـ ـدةٍ صناعية ثقيلة؛ للقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة؛ حيث اعتمد الاقتصاد الجزائري

النموذج الشائع خلال الستينات، والمعتمد على المشروعات المصنعة، كما اختِيرت المؤسسة العمومية كأداةٍ لتنمية هذا النموذج "[1].

وقد باشرت الجزائر عملية الاستغلال للمشروعات التنموية مباشرة بعد خروج المستعمر، لكن كان ذلك على وتيرةٍ ضعيفة وبطيئة؛ نتيجة انشغالها بالظروف التنظيمية والإدارية والإنتاجية، بالإضافة إلى أن نموذج التنمية كان غير مكتمل الأبعاد.

وقد كان محتوى هذا النموذج هو محاولة بناء جهازٍ إنتاجي وطني يقوم على قاعدةٍ صناعية عصرية، وخلق مناصب العمل وتوقيف الن وح الريفي، وكذا مد الصناعة بالمواد الأولية الاستهلاكية الضرورية. ولإنجاح هذه الإستراتيجية كانت إحدى الأولويات الأساسية هي استرجاع أدوات السلطة الاقتصادية، أي استرجاع الثروات الوطنية (الأراضي، البنوك، المناجم، المحروقات ...) [2].

ولقد كانت الاستثمارات الممتدة خلال الفترة 1963-1966 متواضعة؛ وهذا راجع إلى ضعف مردودية ومحدودية الإمكانيات البشرية والمادية؛ ونظراً لعدم تفرغ السلطات العمومية وانشغالها الكبير بمشكلات التنظيم المالي والإنتاجي. ولهذا قامت الدولة بانتهاج سياسة المخططات عبر السنوات المختلفة، وقد كان لكل مخططٍ إستراتيجية معينة؛ لتحقيق أهدافٍ معينة، وهذه المخططات هي:

أولاً- المخطط الثلاثي الأول: 1967-1969:

كان الهدف من هذا المخطط تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المُقبلة، حيث أُعطيت الأفضلية في المخطط إلى الهياكل الصناعية القاعدية وقطاع المحروقات؛ مما أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام في قطاع المحروقات من 13% عام 1963 إلى 18,2% عام 1976.

ثانياً- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

حيث تم تحديد من خلال هذا المخطط الاتجاهات الجزائرية نحو الصناعة الثقيلة والمحروقات (تحديد اتجاهات الاقتصاد الجزائري الموجه). وقد تمت من خلاله عدةُ إصلاحاتٍ عميقة على شكل التمويل القديم؛ مما أجبر السلطات الجزائرية والمؤسسات العامة على فتح حسابين: الأول للاستغلال: تمويلُه بقروضٍ قصيرة،

(1) عبد الله بن دعيدة، « التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية»، بحث ألقي في ندوة: « الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية» التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر، خلال الفترة 28 – 30 أفريل 1997، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1999، ص 355-356.

(2) أحمين شفيق، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور، نوفمبر 1999، ص 130.

الثاني للاستثمار: تمويله بقروضٍ متوسطة وطويلة الأجل. وكان هذا التمويل من البنوك التجارية أو الخزينة العامة، بالإضافة إلى الاقتراض الأجنبي (الخارجي).

" وأهم ما ميز هذه الإصلاحات هو أنا منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها، وقيامها بالتمويل الذاتي؛ وهذا لمراقبة الموارد المالية للمؤسسة العمومية"[(1)].

ولا بد هنا أن نشير إلى أن منع عملية التمويل للمؤسسات من مواردها المالية لا يساعد إطلاقاً عملية توسعة هذه المؤسسات، وكذا نموها، وهذا كان سبباً في فشل القطاع العام في الجزائر.

ثالثاً- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

هذا المخطط هو امتداد للمخطط السابق؛ فقد تميز بزيادة حجم الاستثمارات بشكلٍ كبير؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط، وكثافة الإنتاج في مجال المحروقات؛ وبالتالي ارتفاع وتيرة وحجم الاستثمارات العمومية في كثيرٍ من القطاعات والفروع؛ وهذا بسبب احتكار الدولة للتجارة الخارجية وعلى الأمـلاك العقارية؛ وهذا ما جعل التنافس بين الخواص يكون شبه منعدم.

ولقد سجل إنتاج النفط الخام ارتفاعاً من 2,8 مليون طن في عام 1963 إلى 63 مليون طن في عام 1979، كما ازداد حجم إنتاج الغاز الطبيعي من 300 ألف طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة.

أما نسبة ارتفاع الاستثمارات في هذا ا ال فقد ارتفعت من 35% إلى 46%، وذلك عام 1970. وأخذت الصناعة النسبة الكبرى من هذه الاستثمارات حيث سجل[(2)]:

- 52 % ما بين (1970-1973).
- 42% ما بين (1974-1977).
- 62% ما بين (1978-1979).

أما القطاعات الأخرى أو الصناعات الأخرى فقد سجلت التغيرات التالية[(3)]:

- 88,7% ما بين (1967-1969).
- 86% ما بين (1970-1973).
- 88% ما بين (1974-1977).
- 78% ما بين (1978-1979).

(1) عبد الله بن دعيدة، مرجع سابق، ص 356.

(2) Hocine Benissad, Algérie restrictions et reformes économiques (1979-1993), OPU, Algérie, 1994, P 23.

(3) Ibid, P 23.

وبالرغم من ارتفاع النسب السابقة، والتي تدل على تطور الاستثمارات في مجال الصناعة والصناعات الأخرى، إلا أن وتيرة التنمية كانت بطيئةً؛ نتيجة تفشي ظاهرة البيروقراطية، والتأخر في الإنجاز.

كذلك سجلت في هذه الفترة نقائص هامة، تمثلت في ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية الصناعية والفلاحية؛ وهذا ما أدى إلى حدوث الندرة، وأزمة التموين بالموارد الغذائية والصناعية ذات الاستهلاك المباشر، وكذلك الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدرٍ شبه وحيد للجزائر من العملة الصعبة؛ وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري هشاً وعرضةً لأي أزمةٍ خارجية.

والجدولان التاليان يلخصان المخططات الثلاث السابقة من حيث الفترات، والأهداف الرئيسية والوسائل وحجم الاستثمار المقرر:

جدول رقم (1-1): حجم الاستثمارات وأولويات المخططات التنموية خلال الفترة (67-77)

المخطط	الفتـرة	الأهداف الرئيسية وأولويات المخططات والوسائل	حجم الاستثمار المخطط(مليار دج)
الثلاثي التمهيدي	(67-69)	استثمارات موجهة للجهات المحرومة، ويندرج في إطار الكفاح ضد التفاوت الجهوي.	9,7
الرباعي الأول	(70-73)	انطلاق برنامج التصنيع وسن التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط.	36,7
الرباعي الثاني	(74-77)	- تثمين الموارد الطبيعية - تكثيف النسيج الصناعي - دمج قطاعات الاقتصاد - إتقان تقنيات التخطيط - - تحديد الآجال	120,8

المصدر: A-Ben Achenhou, L'expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982), OPU, Algérie, 1982, P 48.

جدول رقم (1-2): بنية الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (67-79)

السنوات / القطاعات	(67-69) القيمة (مليار دج)	(67-69) %	(70-73) القيمة (مليار دج)	(70-73) %	(74-77) القيمة (مليار دج)	(74-77) %	(78-79) القيمة (مليار دج)	(78-79) %
مجموع الصناعة	5,4	56	20,8	57	74,2	61	66	62
منها المحروقات	2,7	28	9,8	27	36	30	-	-
الزراعة	1,6	16	4,6	13	5,8	5	3,2	3
هياكل قاعدية	2,7	28	11,3	30	40,8	34	36,8	35
مجموع الاستثمارات	9,7	100	36,7	100	120,8	100	106	100

- بيانات غير متوفرة

المصدر: Ibid, P 49.

المعطيات المدونة في الجدولين توضح عدة حقائق مهمة منها على الخصوص:

- إرادة المخطط الجزائري تسريع عملية التصنيع للخروج من دائرة التخلف بأقصر وقتٍ ممكن، من خلال ا هود الاستثماري المُعتبر الذي سجل ابتداءً من عام 1967؛ حيث نلاحظ الانتقال من 3,2 مليار دج للعام إلى 30 مليار دج للعام كاستثماراتٍ إجمالية. أي حجم الاستثمار في المخطط الرباعي الثاني يساوي 10 مرات حجم الاستثمار في المخطط الثلاثي الأول، وهي نقلةٌ كبيرة تتجاوز حتى إمكانيات التخطيط (من حيث الإعداد، الرقابة، المتابعة، الإنجاز ...)، سواءً على مستوى المؤسسات أو الإدارات.
- هيمنة الصناعة وصناعة المحروقات من حيث حجم الاستثمارات المُخصصة لها؛ حيث مثلت حصة الصناعة ما متوسطه 60% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة (67-79)، في حين نصيب الزراعة ظل في انخفاض؛ فبعد ما كان يمثل 16% من مجموع الاستثمارات في الفترة (67-69) لم يعد يحظى سوى بـ 5% من مجموع استثمارات المخطط الرباعي الثاني، وهي نسبةٌ ضعيفة تؤكد عدم إعطاء الأولوية لهذا القطاع الذي يعد حساساً في تلبية الطلب الاستهلاكي الوطني، ويمثلُ تناقضاً صارخاً مع الأهداف الإستراتيجية للتنمية الوطنية.
- ضعف نصيب عدة قطاعات (ليست الزراعة والري فقط) في إجمالي الاستثمارات، كالسكن، الصحة، التربية، والتكوين[1].

والجدول التالي يوضح نصيب القطاع البترولي في الاستثمارات خلال هذه الفترة:

جدول رقم (1-3): نصيب القطاع البترولي في الاستثمارات خلال الفترة (1967-1977)

الوحدة مليون دج

	المخطط (1967- 1969)	المخطط (1970- 1973)	المخطط (1974- 1977)
الاستثمار الإجمالي (1)	5164	20100	48700
الاستثمار في القطاع البترولي (2)	2307	9052	23970
النسبة (2) / (1)	44,67	45	49,21

المصدر: أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 53 (بتصرفٍ من الباحث).

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة (1980-1990).

إن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في بداية السبعينات لم تكن في المستوى المطلوب أو في مستوى الطموحات المنتظرة؛ فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ

(1) عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 34-35.

مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بدورها المنوط ا؛ لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشروعات الضخمة ومتابعة الاستثمار في المشروعات التي هي في طور الإنجاز(1).

وفي عام 1980 اجتمع مؤتمر استثنائي لجبهة التحرير الوطني يدعو إلى جودةٍ أفضل، وقد تبعه مخططٌ خماسي أول (1980-1984)، ثم مخطط خماسي ثانٍ (1985-1989)، وكان الهدف من تلك المخططات هو " التحسين المتواصل لفعالية سير الجهاز الإداري والاقتصادي والاجتماعي، يشكل المحور الأساسي لكل الأنشطة، سواءً منها ما كان بصدد التنفيذ، أو ذاك الذي ينتظر بداية التنفيذ "(2).

وقد كان الهدف منها أيضاً تحقيق الانسجام بين المبادرات المختلفة؛ إذ قامت السلطات المركزية بإعادة هيكلة أولى مؤسسات القطاع العام عام 1982. وهكذا تم إلغاء التنظيم الفرعي الذي كان يتجسد في منشآتٍ كبرى، وتقرر تقسيم الشركات الكبرى إلى عددٍ من الشركات العمـومية أصغر قيـاساً وأسهل إدارةً وأكثر تخصصاً.

وبعد إعادة الهيكلة التنظيمية قامت السلطات بحل مشكلة ديون الشركات السابقة، أو كما سميت بإعادة هيكلة مالية المؤسسات، حتى تنطلق الشركات العمومية في نشاطها على أُسسٍ مالية سليمة، و هكذا تحملت الخزينة العمومية سد الديون التي كانت تربط الشركات السابقة ببعضها البعض.

"وبعد تصفية مثل هذه الأعباء كانت الظروف مواتيةً للسير نحو استقلالية المؤسسات العمومية؛ الشيء الذي تم تحقيقُه في نهاية 1987، حين صادق ا لس الشعبي الوطني على قانون استقلالية المؤسسات؛ و ذا أصبحت المؤسسات مطالبةً بالكفاءة الإنتاجية والكفاءة المالية "(3).

وأهم ما يميز هذه المرحلة هو ما يلي:

1- تكثيف عملية الاستيراد للسلع والبضائع القابلة للاستهلاك النهائي، بدل الصناعي، في إطار برنامج سمي ببرنامج الندرة؛ حيث خصص له حوالي 10 مليار دولار عام 1982، على حساب النشاطات الحيوية، كالاستثمار والتشغيل.

2- كما ميز هذه الفترة الركود التام للقطاع العام أو للمؤسسة الجزائرية، من حيث النمو الذي تراجعت نسبته بشكلٍ رهيب، كما أن الاستثمارات تدنى مستواها لمدةٍ تقارب العقد من الزمن. ونظراً لانخفاض

(1) عبد الله بدعيدة، مرجع سابق، ص 357.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، 16 يناير 1986، ص 143.

(3) أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 27 - 30.

أسعار البترول في هذه المرحلة، سجلت زيادةٌ كبيرة لظاهرة المديونية الخارجية، وارتفاع خدمة الدين التي أصبحت تبتاع جزءاً هاماً ومتزايداً من مداخيل الجزائر من العملة الصعبة. وهذا الوضع أدى إلى نقصٍ كبير في السيولة النقدية؛ حيث أصبح احتياطي الجزائر من العملة الصعبة لا يسمح إلا بتغطية يومٍ واحد من وارداتها، وهذا ما أثر سلباً على معظم المؤسسات العمومية وأصابها الركود الكامل.

جدول رقم (1-4): تطور إيرادات الصادرات (80-90)

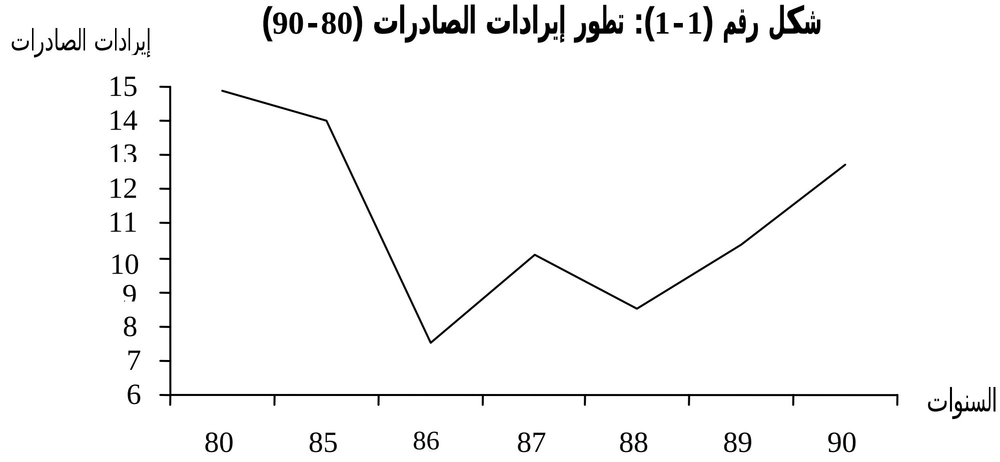
الوحدة: مليار دولار

السنوات	80	85	86	87	88	89	90
إيرادات الصادرات	14,9	14,0	7,5	10,1	8,5	10,4	12,7

المصدر: Hocine Benissad, Algérie restrictions et reformes économiques (1979-1993), OPU, Alger, 1994, P 217.

ويمكن تمثيل هذا التطور لإيرادات الصادرات من المحروقات في الشكل البياني أسفله:

شكل رقم (1-1): تطور إيرادات الصادرات (80-90)



المصدر: بيانات الجدول رقم (1-4).

من خلال الجدول السابق والمخطط البياني له المبين أعلاه، نلاحظ أن الأزمة المالية الناتجة عن هبوط أسعار المحروقات في الأسواق المالية عن هشاشة الاقتصاد الجزائري وحساسيته للعوامل الخارجية؛ حيث أدى ذلك إلى اختلال التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد، ودفع السلطات العمومية إلى التفكير في ضرورة تعميق الإصلاحات الاقتصادية الذاتية في اتجاه التحول نحو اقتصاد السوق الحرة، والتخفيف من العبء المالي الذي ما فتئت تتحملُه الخزينة العامة للدولة من خلال سلسلةٍ أخرى من الإصلاحات مست على الخصوص القطاع المالي والنقدي والقطاع الحقيقي، وذلك بإصلاح النظام المالي والبنكي، وتقليص تدخل الدولة في أنشطته، إعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي من خلال الخوصصة الجزئية عن طريق عقود التسيير، مشروع استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية الذي يعطي حريةً أكثر للمسيرين في اتخاذ القرارات،

ويعطي المؤسسة لأول مرة صفتها التجارية، ويخلصها من قيود الإدارة المركزية؛ وهذا ما دفع بـ الجزائر إلى الاقتراب من المؤسسات المالية الدولية عام 1989، وطلب مساعد ا؛ ومن ثم الدخول في مرحلةٍ أخرى من الإصلاحات المدعومة من طرف هذه المؤسسات.

ويمكن إرجاع سبب ذلك الركود إلى النقاط التالية:

1- عدم مسايرة التمويل الإداري والتسيير المركزي المفرط للأهداف المخططة.

2- إهمال جانب مهم في التنمية والمؤسسة، وهذا الجانب يتمثل في المردودية.

3- الاهتمام بالرقابة على التدفقات المالية والنقدية بغض النظر عن نتائجها.

4- عدم التعريف لمسيري المؤسسات أو القطاع العام بالدور الرئيسي للمؤسسة أو القطاع العام في مجال خلق الثروة والنمو.

5- الاختلالات المالية والتوازنية للمؤسسات أو القطاع بسبب ارتفاع التكاليف، خاصةً ما سجل في حساب المصاريف لعام 1963 الذي ارتفع من 40% إلى 90% من تكاليف الاستغلال، بالإضافة إلى تكاليف التأخر في إنجاز المشروعات.

6- الحجم الكبير للمجمعات الصناعية، وتفشي ظاهرة البيروقراطية، وزيادة الطلب.

7- الاعتماد الكلي على القطاع الصناعي، والتخلي عن القطاع الزراعي وإهماله؛ ونتيجة لذلك دخلت الجزائر في دوامة التبعية الغذائية، ودفع فاتورة سنوية تقدر بـ 2,5 مليار دولار.

والجدول التالي يوضح معدلات النمو المحققة والناتج الداخلي الخام خلال سنوات (1987- 1990):

جدول رقم (1- 5): تطور معدلات النمو والناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1987- 1990)

السنـوات	1987	1988	1989	1990
معـدلات النمـو	2,5-	1,4-	3,4-	1,7-
الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية	1,4-	2,2-	3,4-	2,5-

المصدر: أحمين شفيق، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور، نوفمبر 1999، ص 135.

والملاحظ هنا أن إعادة الهيكلة العضوية التي تمت بمقتضى المخطط الخماسي الأول لم تؤتِ ثمارها المرجوة في هذه المرحلة؛ لأنا أدت إلى:

1- تقزيم المؤسسة الاقتصادية؛ وبالتالي تجريد المؤسسة من مزايا الوفورات الداخلية التي تتمتع ا المؤسسات ذات الحجم الكبير، مثل البحث العلمي والتكنولوجي لتطوير إنتاجها.

2- توزيع المخاطر بين عدة مناطق جغرافية لتعويض الخسائر في نشاط أو منطقة، بالأرباح المحققة في نشاط أو منطقةٍ أخرى. وهذا ما يسمى بتسوية الوضعية المالية لعمليات الاستغلال.

3- فقدان الوزن التفاوضي الدولي الذي يمنح دائماً لفائدة المؤسسات ذات الحجم الكبير.

إذن، رغم أن أهداف إعادة الهيكلة العضوية، انصبت على فصل ثلاث عملياتٍ اقتصادية عن بعضها البعض، وهي عمليات: الإنتاج، النمو، والتسويق؛ لتشجيع التخصص وتسهيل التحكم في التسيير، إلا أنها كانت مبالغاً فيها؛ إذ أثرت على المؤسسة الإنتاجية، فجردتها من وظيفة التسويق، كما جردتها من وظيفة الاستثمار، فتجمد بذلك نشاطُها الاقتصادي كمركزٍ لإنتاج الثروة. مما أظهر تفكيكاً اقتصادياً واضحاً للمؤسسة، فأدى إلى التفكير من جديد في إصلاحات أخرى.

ورغم أن كل عناصر هذه الإستراتيجية تقريباً تتعارض مع ميكانيزمات السوق الحرة إلا أنها حققت بعض النتائج الإيجابية من الناحية الاقتصادية البحتة تعد نقاط قوة، بينما هناك نقاط ضعفٍ وانحرافات ترتبط بأدوات التسيير والتخطيط في فترة الثمانينات، وقد سجلنا عدة إيجابياتٍ هامة ترتكز حول وجود إرادةٍ قوية للسلطات العمومية الجزائرية لتجسيد مشروع التصنيع السريع، والخروج من دائرة التخلف إلى دائرة النمو والتنمية، في حدود خمسة عشر عاماً (1980). وامتازت هذه الفترة أيضاً بالتكوين السريع لرأس المال الثابت؛ إذ بلغ معدل الاستثمار الإجمالي 41% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال الفترة (67-78)، وهو معدلٌ كبير مقارنةً مع دولٍ أخرى مشابهة ذات الدخل المتوسط. بالإضافة إلى زيادة معدل التشغيل وتطوره، بلوغ معدل نمو للناتج الداخلي الخام حدود 7%، إنشاء قطاع عام عريض كان ضرورياً لقيادة عملية التنمية. وقد لاحظنا أوجه قصور بخصوص أدوات التسيير والتخطيط المعتمدة على الأوامر الإدارية عوض آليات السوق، واختلالاتٍ قطاعية عميقة برزت مع نهاية فترة السبعينات خلقت نوعاً من التبعية الطويلة الأمد، وهو ما قاد في الأخير بعد الندوة التقييمية للمسار التنموي نهاية السبعينات إلى إجراء جملة إصلاحاتٍ اقتصادية تمثل تحولاً بارزاً في مسار التنمية، وفيما يلي نتعرض إلى التفكير الجديد للإصلاحات.

المطلب الثالث: مرحلة التعديل الهيكلي في الجزائر.

جاءت هذه المرحلة بعد الصدمة البترولية التي عرفها الاقتصاد الجزائري عام 1986؛ حيث واجه صعوباتٍ كثيرة بخصوص المدفوعات الخارجية، وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي ومعدل التضخم عن رقمين، وكانت هناك محاولات للإصلاح الذاتي من خلال مشروع استقلالية المؤسسات العمومية، وإصلاح النظام المالي والبنكي، ودعم دور القطاع الخاص في العملية التنموية، ودعوة رأس المال الأجنبي للاستثمار في

الجزائرمن خلال الشركات المختلطة، خوصصة الأراضي الفلاحية، وغيرها من الإجراءات. وهذه الإصلاحات سرعان ما وصلت إلى حدودها مثلما أشرنا إلى ذلك في المبحث السابق، ومن ثم أقبلت السلطات العمومية الجزائرية لأول مرة للتعامل مع المؤسسات المالية الدولية تمثلت أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي عام 1983. وابتداءً من هذا التاريخ، عقدت الجزائر عدة اتفاقيات تثبيت، وتوجت في الأخير ببرنامج للتعديل الهيكلي، وإعادة جدولة للديون الخارجية.

ولأجل دراسة هذه الاتفاقيات قسمنا هذا المبحث إلى عدة مطالب، تناول المطلب الأول: سياسة إعادة الهيكلة، وبعده جاء المطلب الثاني: والذي تطرقنا فيه لتصميم هذه السياسة، أي التعديل الهيكلي، كما أتبعناه بمطلبٍ ثالث، خصصناه لدراسة أهم محاور الإصلاح الهيكلي وفيه علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي والإجراءات الموضوعية لها ضمن هذا البرنامج. أما المطلب الأخير فقد تناول تقييماً شاملاً لهذا البرنامج، أي التصحيح الهيكلي.

أولاً- سياسة إعادة الهيكلة في الجزائر.

" نتيجةً لما آل إليه الاقتصاد الوطني ممثلاً في القطاع العام (المؤسسة الوطنية)، والتدهور الذي عرفه العالم من حيث العلاقات الاقتصادية، وخاصةً الأزمة البترولية في بداية السبعينات التي أدت إلى الركـ ـود الاقتصادي، والتضخم، وتفشي ظاهرة البطالة؛ مما جعل ميزان المدفوعات للدول النامية المستوردة في حالة اختلال "[(1)]؛ السبب الذي جعل الدول المتقدمة تتوقف عن عملية الإقراض لهذه الدو؛ل نتيجة زيادة ديونا؛ العامل الذي هدد التجارة العالمية، وخاصةً البنية التحتية لها؛ إذ أصبحت بذلك رهن الدول المصنعة. كما أن العجز في ميزان المدفوعات للدول النامية أدى إلى عدم قدر ا على شراء منتجات وسلع الدول المصنعة؛ مما جعل هذه الأخيرة، تنتهج سياسةً جديدة اتجاه هذه الدول، بتقديمها العلاج الذي يقترحه صندوق النقد الدولي، من خلال برامج التصحيح وإعادة الهيكلة التي قدمها، وتستهدف تحرير الاقتصاد. وقد لعب هذا الصندوق وكذا البنك العالمي دوراً هاماً وأساسياً في عملية الحفاظ على النظام البنكي العالمي باتخاذ سياسة الإقراض للدول النامية، وذلك بشروطٍ تفرضها الهيئات المالية الدولية المذكورة، وذلك من أجل تنمية اقتصاديا ا التي كانت تعاني من اختلالاتٍ هيكلية يمكن حصرها في اختلالين رئيسين هما: اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي، واختلال التوازن الاقتصادي الخارجي. أما الاختلال الأول فأهم مظاهره اختلال التوازن بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الوطني؛ فالاستهلاك أكبر من الإنتاج، وهو ما يعني وجود اختلالٍ بين الادخار الوطني والاستثمار، وهو ما يقود إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي من مساعداتٍ

(1) محمد ناظم حنفي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، كلية التجارة، طنطا، 1992، ص 5.

وقروضٍ لتمويل الاستثمار. أما الاختلال الثاني فما هو إلا انعكاس للاختلال الاقتصادي الداخلي، أو ما سمي بحالة فائض الطلب المعروفة عند الاقتصاديين؛ حيث يعجز الإنتاج المحلي عن مواكبة الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتتم تغطية الطلب بالاستيراد، وهذا ما يعكسه الميزان التجاري السالب، دلالةً على ما يعانيه من عجز.

وهذا بالطبع يفرز عدداً من الأزمات، نذكر منها: تفاقم معدلات التضخم، وتدهور معدلات النمو الحقيقية للناتج الداخلي الخام، ومنه أزمة البطالة، وكلها تزيد من الفوارق الاجتماعية بين المواطنين؛ فيشتد السخط والغضب الاجتماعي مما يؤدي إلى ديد الاستقرار السياسي والاجتماعي للمجتمع.

والجزائر من بين الدول النامية التي لم تجد مخرجاً لأزمتها سوى اللجوء إلى هاتين المنظمتين (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)؛ فهو الضامن الوحيد لهذه القروض، وقد اتخذت للوصول إلى ذلك اتجاهين بنوعين من الإصلاح الاقتصادي: إحداهما قصير الأجل، وسمي بسياسة التثبيت الاقتصادي؛ أما الثاني فهو متوسط وطويل الأجل، وسمي بسياسة التصحيح الهيكلي، أو التعديل الهيكلي.

وفيما يخص سياسة التثبيت، فقد عقد صندوق النقد الدولي مع الجزائر عدة برامج للتثبيت الاقتصادي[1]، نذكر منها ما عقد عام (1989-1993)، وقد صاحب هذا البرنامج عدة آثارٍ اقتصادية واجتماعية.

ثانياً- تصميم سياسة التعديل الهيكلي:

تم تحديد هذه السياسة على أساس مبادئ النظرية التي قام ا بولاك عام 1957 في تحليل ودراسة ميزان المدفوعات من الناحية النقدية، وهذه الدراسة والتحليل استمدت أفكارها من التيار الفكري الجديد للرأسمالية والذي يسمى بالتيار النقدي[*]، " وعلى رأسه الاقتصادي "ميلتون فريدمان"، وهو تيار يندمج ضمن المدرسة النيوكلاسيكية، ويحمل المبادئ العامة للفكر الرأسمالي، والتي تتمثل في[2]:

- الحرية الاقتصادية.
- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الاعتماد على اقتصاديات العرض.

---

(1) عبد الستار عبد الحميد سلمي، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي، طبعة 2001/2000، دار الكتـب المـصرية، ص 46.

(*) Monétarisme

(2) محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

- إعطاء الأهمية الكبرى للنقود في تغيير وعلاج التضخم ...

مع العلم أن هذه السياسة الإصلاحية التي تبناها صندوق النقد الدولي دف إلى معالجة الاختلالات في توازن الاقتصاد الكلي، داخلياً وخارجياً، والوصول إلى معدلات نمو عالية، مع تحقيق الاستقرار السياسي، من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية التي كانت سبباً في الأزمة الاقتصادية في الدول النامية والجزائر من بينها. هذا في نظر الهيكليين، ولا تعزى الأزمة إلى العوامل النقدية أو السياسات النقدية والمالية الخاصة.

كما يمكن تقسيم هذه الاختلالات إلى قسمين: اختلال قصير الأجل، وهذا يمكن تصحيحه خلال سنتين، واختلال طويل الأجل يعكس وجود عوائق هيكلية للنمو الاقتصادي مع التراكم الكبير للمديونية الخارجية، كما يرى أن عملية التوازن لا تتحقق إلا بالرجوع إلى انتهاج سياسةٍ متوسطة أو طويلة الأجل ويعالَج القسم الأول (الاختلال قصير الأجل) عن طريق سياسة التثبيت الاقتصادي، وسياسة الاستقرار الاقتصادي، وهي تمثل سياسة جانب الطلب، وهي تضم الإجراءات الموجهة لزيادة الناتج المحلي من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، بإزالة مظاهر الانحراف في هيكل أسعار المنتجات المختلفة وأسعار الصرف، وتعديل الهيكل الضريبي، وتخفيف القيود التجارية.

أما القسم الثاني (اختلال طويل الأجل) فهو يعالَج على أساس سياسة التعديل الهيكلي، أي سياسة جانب العرض، وهي تتمثل في تلك السياسات التي تستهدف تحفيز الطاقة الإنتاجية؛ بغرض رفع معدلات نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل، وهي بذلك تضم كافة الإجراءات التي تسهم في زيادة معدلات الادخار، وتكوين رأس المال الثابت، وكذلك تعظيم عملية الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال توسيع وتطوير نطاق برامج التعليم والتدريب والتطوير التكنولوجي[1].

ويوجد قدر من التداخل بين هاتين ا موعتين سياسات جانب الطلب والعرض؛ فالدراسة دف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على التدخل النشط للحكومات؛ من أجل إزالة أسباب الاختناق ولزيادة الاستثمار.

ثالثاً- أهم محاور الإصلاح الهيكلي:

تتمثل أهم مواضيع الإصلاح الهيكلي في إصلاح مؤسسات القطاع العام والتي تتمثل في:

(1) سميرة إبراهيم محمد أيوب، دور السياسات المالية في برامج الموائمة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي في حل مشاكل الدول النامية مـع دراسة خاصة عن مصر، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد العام، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1997، ص 14.

1- تقليص النفقات الحكومية الجارية واستغلالها بطرقٍ مثلى.

2- تجميد الأجور والمرتبات.

3- تقليص اليد العاملة في القطاع العام.

4- تغيير سياسة التشغيل المعتمدة.

5- إلغاء كل أنواع الدعم، بما فيها المواد الواسعة للاستهلاك.

6- إعطاء الأهمية للاستثمارات العائدة والجديدة.

7- إصلاح النظام الجبائي (الغريب).

كما يحث صندوق النقد الدولي في إصلاحه المعتمد على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية لتطوير إنتاجها وهيكل أسعارها، وذلك بإعطاء الأولوية للقطاع الخاص باعتباره صاحب الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد، وذلك عن طريق تصفية وغلق المؤسسات العاجزة أو خوصصتها، وتقليص تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية وترشيد الدعم لها.

إن كل برنامج للتصحيح أو للإصلاح الاقتصادي تحتوي على تدابير للاستقرار، دف إلى تكييف الطلب الكلي (الخاص والعمومي) مع الموارد المتاحة، واستعادة التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية باستعمال وسائل تأثير متعددة.

وسنعرض هنا مختلف وسائل التصحيح المعتمدة في إطار السياسات المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية، سواءً تلك المتعلقة بسياسة الاستقرار، أو تلك التي تعود إلى سياسات التصحيح الهيكلي دون الفصل بينهما، ما دام ذلك لا يؤثر على دراستنا.

1- الإصلاحات النقدية والمالية:

من ميزات اقتصاديات الدول التي تعاني من الاختلالات الهيكلية وجود نظامٍ تشريعي وتنظيمي للنظام المالي لا يتماشى مع التطورات المرافقة لسياسة الإصلاحات؛ لذلك فإن برنامج التعديل الهيكلي يحتوي على تعبئة مدخرات ا تمع وتوجيهها نحو أكثر أنواع الاستثمار، وخاصةً الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. بمعنى التوافق ما بين تحرير القطاع المالي وأدوات المراقبة النقدية، وذلك بسن مجموعةٍ من التشريعات تنظم حركة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية؛ من أجل الاستثمار الأجنبي، وتحسين نظام الجهاز المصرفي، وإدخال إصلاحاتٍ عصرية عليه. "فكثير من الدول النامية تقوم بتقليص منح القرض للقطاع الخاص، واستخدام تلك الموارد في تمويل العجز الموازني المتزايد، لكن صندوق النقد الدولي يرفض هذه السياسة، ويدعو إلى وضع حدودٍ، ليس فقط للاقتراض الداخلي الإجمالي، ولكن كذلك بالنسبة للقرض البنكي للدولة، ويكون

توزيع أي توسعٍ في القرض بين القطاعين العام والخاص، بناءً على الاستعمال الفعال لها. ومن جهةٍ أخرى يعتبر تحديد أسعار الفائدة، وتوزيع القروض بشكلٍ إداري إجراءاتٍ تعكس التعبئة المثلى للادخار المحلي وتوجيهه نحو الأنشطة الأكثر مردودية. فلضمان عائدٍ مناسب للودائع (معدل فائدة دائن)، وللقروض (معدل فائدة مدين)، يجب أن تكون أسعار الفائدة الحقيقية موجبة، بل تنافسية في اقتصاد مفتوح "[1].

2- إصلاح نظام المدفوعات:

" والمحور الأساسي لسياسة التعديل والتثبيت الهيكلي هو نظام ميزان المدفوعات، وهو سجلٌ نظامي كامل للصفقات الاقتصادية"[2]. والمقصود بعملية التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات " الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة من صادرا ا من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المدفوعات الناشئة عن واردا ا من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج"[3].

والخارج من ميزان المدفوعات هو بمثابة مقدار الدين الخارجي للبلد؛ مما يجعل الدولة المدينة في تبعيةٍ لغيرها، ولهذا العجز آثار اقتصادية واجتماعية من فقدانٍ لقيمة عملة البلد المدين، انخفاض الطلب على العملة المحلية لها، ضعف الدولة بين الدول، وانيار السمعة الاقتصادية له في المؤسسات المالية والدولية.

كل هذه الآثار لها انعكاسات عديدة: على التنمية الاقتصادية، على حجم الاستثمار، على زيادة معدلات البطالة ،...الخ.

كما أن تصحيح الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات يتطلب:

- إجراء تغييرات في نظام الأسعار.
- إجراء تغييرات في نظام الصرف.
- إجراء تغييرات في نظام احتياطات العرض.

3- سياسة الأسعار:

من شروط صندوق النقد الدولي الوصول إلى أسعارٍ تنافسية حقيقية، من خلال تحريرها داخلياً وخارجياً، على أن تكون الأسعار العالمية هي المرجع، وأغلب الدول النامية تعاني من هذه الظاهرة[4].

(1) Hocine Benissad, L’ajustement structurel objectifs et expériences, Algérie Abim édition, 1994, P 47.

(2) علي حافظ منصور أحمد الصفتي، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الثقافة العربية، 1995- 1996، ص 375.

(3) جودة عبد الخالق، الاقتصاد الوطني من المزايا النسبية إلى التبادل المتكافئ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 132.

(4) محمد راتول، سياسة التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي: التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 9.

لهذا فإن من أهداف التعديل الهيكلي إلغاء الدعم بجميع أنواعه، سواءً كان مباشراً أو غير مباشر، مع تحرير أسعار الخدمات بجميع أنواعها، وخاصةً أسعار النقل والمواصلات والاتصالات.

4- تحرير التجارة الخارجية:

يهدف صندوق النقد الدولي إلى الوصول إلى سياسة وأهداف المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، ولا يتأتى ذلك إلا أن تكون سياسة الإصلاح أو التعديل الهيكلي تتماشى وسعر الصرف؛ لأن له دوراً في عملية تحقيق التوازن؛ لذا يوصي الصندوق بتخفيض العملة الوطنية، ويكون تدريجياً، بتحديد قائمة السلع الخاصة للحماية الجمركية، رفع القيود والتي من شأنها إعاقة سير الواردات. وخلاصة القول إن التبرير الذي يقف وراء هذه الدعوى إلى تحرير التجارة الخارجية هو " أن عملية التحرير وإلغاء القيود الجبائية تحقق عدداً من المزايا للبلد النامي، ومن هذه المزايا تحسين كفاءة المؤسسات الإنتاجية، وزيادة ربحيتها؛ الأمر الذي تنتفي معه الحاجة إلى عدم هذه المؤسسات[1]، بالإضافة إلى تنمية قطاع الصادرات، ودعم المبيعات للخارج بفضل أنظمة قرضٍ خاصة ونظام تأمينٍ موافق. كما تقتضي سياسة تحرير المبادلات تخفيض التقييدات الكمية، وعقلنة نظام التعريفة الجمركية، وتبسيط إجراءات الدفع الخارجي.

ومن جهة أخرى، نسجل أن لهذا الانتقال من نظامٍ حمائي إلى نظامٍ حر للتبادل لا يتم دون تكاليف، قد تكون مرتفعةً على الأقل في الأجل القصير والمتوسط، خاصةً أمام منافسة الشركات المتعددة الجنسيات التي تنتج بأحجامٍ كبيرة، ومنه يتوقع انخفاض الإنتاج الوطني، وانخفاض معدل النمو، وزيادة البطالة على الأقل في الأجل القصير. لكن صندوق النقد الدولي يراهن على أن هذا التراجع سيكون ظرفياً فقط، وستختفي هذه الآثار في الأجلين المتوسط والطويل.

وفي الجدول التالي توضيح لأهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال سنوات 1993- 2000:

جدول رقم (1-6): الأوضاع الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1993-2000)

المؤشرات / السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو (%)	-	1-	4	4	2,1	5	-	5
معدل التضخم (%)	-	29	29,8	18,7	5,7	5	-	1,1-
احتياطي الصرف (مليار دولار)	1,51	-	-	3,4	9	-	-	
عجز الميزانية (%)	-	6	-		3	-	-	-
المديونية الخارجية (مليار دولار)	-	-	-	33	-	28	-	-

- بيانات غير متوفرة

المصدر: دريد عودة، مجلة الاقتصاد والأعمال، السنة 22، يوليو 2003، ص 6-7 (بتصرف).

(1) مصطفى مهدي حسن، « مدخل صندوق النقد الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان النامية عرض وتحليل وتقـويم »، مجلـة آفـاق اقتصادية، يصدرها اتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات العربية المتحدة، العدد 69، 1997، ص 120.

إن هذه النتائج الإيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية تبقى هشة؛ لأنا لا زالت مرتبطةً بالعوامل الخارجية وأسعار البترول، وأسعار صرف الدولة؛ حيث إذا اتجهنا إلى ا ال المالي والمحاسبي نجد أن المعطيات تبين الانخفاض الكبير والمتواصل لمؤثرات الإنتاج في الجزائر(1).

5- تقليص دور القطاع العام وإصلاحه وفسح ا ال للقطاع الخاص.

يرى خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أن المدخل الضروري لدعم وتعزيز الاقتصاد الوطني، وبخاصة ذلك الذي يعاني من اختلالاتٍ كبيرة، هو تقليص الأهمية النسبية للقطاع العام وتعزيز القطاع الخاص. إذ يلح الصندوق على الدول بأن تتخلى عن التزاما ا تجاه المؤسسات العمومية، سواءً بتصفية العاجز منها، أو بيعها للقطاع الخاص، أو مساهمة رأس المال الأجنبي فيها، أو بأي صيغةٍ من الصيغ التي تسمح بتحسين فعاليتها وعود ا إلى وظيفتها الأساسية وهي خلق الثروة. فالعجز المالي الذي تعرفه مؤسسات قطاع العام يجد تفسيره في سياسة الأسعار الإدارية المفروضة على المؤسسة، طرق اختيار الاستثمارات، نظام القرارات فيها وأهدافها المتعددة المتعارضة مع تعظيم الربح: من اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية، وهو ما أفقد المؤسسة صفتها التجارية(2).

رابعاً- علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي:

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي عام 1963(3)، وهي عضو في مجلس المحافظين وفي لجنة الأربعة والعشرين التي تعد بمثابة نقابة موجودة داخل الصندوق، حيث استعملت الجزائر في العديد من المرات عملياتٍ لحقوق السحب الخاصة(4).

وفي عام 1988 استخدمت القسط الاحتياطي بالصندوق نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي عرفتها الجزائر، كما أنا استعملت الأقساط الكبيرة، وعليه كانت هناك عدة اتفاقياتٍ ما بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سواءً فيما تعلق بسياسة التثبيت الاقتصادي، أو بسياسة التعديل الهيكلي.

ولُجوء الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي والرضوخ لشروطه جاء نتيجة زيادة المديونية الخارجية، وما ترتب عليها من آثارٍ على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية (انخفاض النمو، تعطيل الإنتاج، زيادة البطالة، زيادة ديون المؤسسات العمومية ...)(5).

(1) أحمين شفيق، مرجع سابق، ص 145-152.

(2) عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص 155- 156.

(3) الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 143.

(4) انظر: اتفاقية السحب الخاصة المعتمدة من صندوق النقد الدولي في البرازيل.

(5) Ahmed Bouya, Cours fixation des prix, les cahiers du CREAD, N°30, 3eme semestre 1993, P 3-15.

إلا أن مدة الاتفاقيات القصيرة الأجل غالباً ما كانت عاماً، ولم تأتِ بالثمار المرجوة على الاقتصاد الوطني، خاصة الاستقرار الاقتصادي. إلا أنه تحققت بعض الإنجازات، مثل تحرير أكثر من 75 من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي، وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992، مع إصدار بعض التشريعات، منها الخاصة بمنظمة التجارة العالمية (OMC)، والتجارة الداخلية، وحركة رؤوس الأموال، وتنظيم الجمارك، وتشجيع الاستثمار الخارجي، وفتح المنافسة الخارجية في مجال المحروقات.

إلا أنه ابتداءً من عام 1992 بدأت بوادر الاختلالات الهيكلية تظهر في الاقتصاد الجزائري؛ حيث زاد الاستهلاك الحكومي بـ 2% من إجمالي الناتج الوطني المحلي نتيجة الدعم الحكومي، وارتفعت السلع الاستهلاكية الأساسية، وشكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي الوطني خلال الفترة ما بين (92-93) [(1)]؛ مما جعل الجزائر تقوم بإصدارٍ نقدي لتغطية العجز في ميزانيتها؛ مما أدى كذلك إلى تغيير قيمة العملة الوطنية (الدينار)؛ بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21,2%، كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23,2%. وقد ساهم كذلك الانخفاض الحاد لأسعار النفط في إحداث آثارٍ على ميزان المدفوعات؛ لأن الاقتصاد الوطني (الجزائر) يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات؛ مما رفع من المديونية الخارجية وخدمة الدين التي بلغت نسبة 86% عام 1993، بعدما كانت 76% في عام 1992. كل هذه المشكلات أدت بالجزائر إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي، والرضوخ له مرةً أخرى، والتقيد بشروطه:

الأول: مدته الزمنية عام على الغالب، وتدخل في إطار ما يسمى بالتثبيت الاقتصادي، والذي وضع الجزائر في إطار إستراتيجية تمثلت في:

1- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية برفع النمو للناتج المحلي الخام بين 3% و6% خلال عام (94-95).

2- تحقيق معدل التضخم باستخدام إعادة التوازن للأسعار ومراجعتها ورفع الدعم عنها.

3- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق، وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي والمحلي.

أما **الثاني:** مدته أطول، وهو ما يسمى بالتعديل الهيكلي[(2)]، وقد اتسم بـ :

- ترسيخ الإصلاحات الاقتصادية وتعميقها، من حيث هيكلة الاقتصاد الوطني منها:

أ- إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية.

ب- إعادة تحديد دور الدولة.

---

(1) انظر: الجريدة الرسمية لصندوق النقد الدولي في عدد من اتفاقية الجزائر سنة 1993.

(2) انظر ما تقدم عن التعديل الهيكلي، ص 29، من هذا البحث.

ج- إعطاء الأولوية لبعض القطاعات والإسراع في الإصلاحات.

د- تحرير التجارة الخارجية.

هـ- تنوع الصادرات خارج مجال قطاع المحروقات.

وعليه وافق صندوق النقد الدولي على هذه الإستراتيجية بمنح الجزائر مساعدةٍ مالية قُدرت بـ 731,5 مليون حقوق سحب خاصة[1]، وتخصيص أكثر من 1 مليار لدعم برنامج التعديل الهيكلي؛ مما جعل الجزائر تسترجع ثقة المؤسسات المالية، وتمت بإبرام عدة اتفاقياتٍ من أجل إعادة جدولة ديونا حسب الجدول الزمني الذي يبدأ في شهر سبتمبر 1994، وينتهي في مارس 1995. أما الاتفاقية المبرمة مع الجزائر وصندوق النقد الدولي عام 1995 (شهر ماي) كانت وصفتها تتضمن ما يلي:

أ- إعادة التوازنات.

ب- النهوض بمعدلات النمو.

ج- تخفيض معدلات التضخم.

د- إعداد برنامج نموذجي.

كل هذه العوامل ساعدت الجزائر على الاستفادة من قرضٍ قُدر بـ 1,70 مليار من أجل الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط، يتم التسديد من خلالها على 10 سنوات، مع الإعفاء لمدة خمس سنوات من الفائدة[2].

خامساً- الإجراءات الموضوعية للجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي بما فيها الإجراءات المصاحبة:

لقد اتخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات خلال تطبيقها لبرنامج التعديل الهيكلي والتي نذكر منها ما يلي:

1- إصلاح المنظومة المالية:

تمثلت في:

أ- إعادة التوازن النسبي للأسعار، من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

ب- توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة.

ج- إلغاء إعانات الاستهلاك، واتباع سياسة نقدية محكمة.

د- استبدال علاوة البطالة بنظام ذي منفعة حددت قيمته بـ 1200 دج.

---

(1) Bulletin du FMI, Aboutissement des reformes en Algérie, www.FMI. Org.

(2) Le journal « le matin », N° 1063 du 20/06/1995, P 4-13.

هـ- فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وإلغاء تعويضات التسريح.

2- الإصلاح النقدي والمالي:

ارتكز على تنظيم القطاع المالي؛ حيث تم تحديد الأهداف التالية:

أ- التطهير الكلي للاقتصاد من خلال نظامٍ جديد.

ب- إنشاء سقف معدل المديونية البنكي، ووضع سقفٍ لهامش البنك يصل إلى 5%.

ج- الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة، وحث هذه المؤسسات على رفع رأسمالها من الموارد ولدى البنوك.

د- تنمية السوق النقدية، وذلك بوضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي، وسندات الخزينة، ونظام عمليات السوق المفتوح، و إعادة رأسمال البنوك التجارية.

هـ- إصلاح القطاع البنكي، وذلك بإنشاء مجموعةٍ من المؤسسات الجديدة لتستجيب بشكلٍ أفضل للاحتياطات الخاصة لبعض القطاعات، منها إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

3- **تحرير الأسعار:** قامت الجزائر بتحرير معظم الأسعار، مثل أسعار المواد الفلاحية، كما أُلغيت هوامش الربح.

4- التجارة الخارجية:

يعتبر سعر الصرف من أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي؛ حيث ركزت الجزائر اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية، وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الإستراتيجية[1].

ومن أهم الإجراءات المتخذة في سبيل تطوير التجارة الخارجية ما يلي:

أ- إجراءات خاصة بنظام الصرف، وذلك بتخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بنسبة 50%.

ب- الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية، ومنها إلغاء كل أشكال منع التصدير للمواد باستثناء المواد التي لها قيمة تاريخية وأثرية، وإلغاء المواد الممنوعة من الاستيراد التي حدد ا الجزائر في أفريل 1994.

(1) التعليمة رقم 625 المؤرخة في 1992/08/18 الصادرة عن مصالح وزارة المالية والاقتصاد، الجزائر.

5- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية:

الهدف من ذلك ترقية القطاع الخاص، وإدخال إصلاحاتٍ اقتصادية على المؤسسات العمومية.

6- الاهتمام بالقطاع الفلاحي:

ويتجلى الاهتمام بهذا القطاع من خلال برنامج الحكومة لعام 1997، والذي يهدف إلى(1):

أ- إعادة النظر في تسيير القطاع وتطهيره(*).

ب- تنشيط الإنتاج الفلاحي، وذلك من خلال استخدام مقاييس تقنية حديثة في الزراعة تتكيف مع الظروف المناخية والفلاحية.

ج- العمل على التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تثمين الموارد، والحفاظ على الأوساط الطبيعية.

7- قطاع السكن:

إن إصلاح قطاع السكن يتطلب مجموعةً من الإجراءات من أجل تحسين الوضع الاجتماعي للفرد الجزائري، مع وضع إستراتيجية وطنية للسكن عام 1996، خاصة في مجال التعمير والعقار والتمويل.

سادساً- تقييم برنامج التعديل الهيكلي:

إن أهم نتائج هذا التعديل كانت في:

- تطور القطاع الصناعي؛ إذ تطور بشكلٍ ملفتٍ للانتباه، خاصةً ما بين عام 1994 وعام 1997، في مجال قطاع المحروقات، وقطاع البناء، وغيرها من القطاعات الأخرى، نتيجةً لوجود نظام القطاع الخاص، والمنافسة الحرة.
- الهيكلية المالية للمؤسسات.
- القطاع الفلاحي: اهتمام أكبر.
- التفتح الاقتصادي والتجارة الخارجية.
- الخوصصة.
- قطاع الخدمات.
- قطاع البناء والأشغال العمومية والري.
- ظاهرة الفقر.
- ظاهرة البطالة.
- المديونية الخارجية.

(1) برنامج الحكومة الموافق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني يوم 1997/08/17، مصالح الحكومة، ص 88.

(*) وهذا في إطار تطبيق الأمر المؤرخ في 1995/09/25 الذي يعدل ويتم قانون التوجيه العقاري.

إذن تناولنا من خلال هذا المبحث المحاولتين الأولتين اللتين قامت بها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1989- 1998) بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وإبراز محتواهما وأهدافهما والنتائج المحققة بعد تنفيذهما، من خلال إبراز عناصر السياسة الميزانية والنقدية والتوازنات الخارجية وما إلى ذلك من سياسات جانب الطلب.

كما تعرضنا فيه إلى المحاولة الثالثة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي دون تدخل المؤسسات المالية الدولية، وهي محاولةٌ ذاتية تدخلية توجيهية، نتج عنها في الأخير ركود اقتصادي وتراجع لمختلف مؤشرات الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي (1992- 1993).

أما المحاولة الرابعة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاديين (1994- 1995)، فهي تمثل عودةً من جديد لطلب مساعدة مؤسسات التمويل الدولي بعد فشل محاولة الإصلاح الذاتي. وقد شرحنا محتواها وأهداف برنامج الاستقرار للفترة (1994- 1995)، وأهدافه ومختلف السياسات والتدابير التي كان ينبغي على السلطات العمومية تنفيذها.

وخلُصنا بعدها إلى تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري بعد إنجاز هذا الاتفاق؛ مما دفع إلى إبرام اتفاق التسهيل الموسع، وتنفيذ برنامج للتصحيح الهيكلي للاقتصاد؛ بهدف التأثير على العرض ما بين (1995- 1998)، وهو ما تعرضنا له من خلال المطالب الأخيرة من هذا المبحث. وقد حاولنا التركيز فيه على أهم الإصلاحات الكبرى من خلال هذه الفترة ونتائجها، كإصلاح النظام المالي والبنكي، وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام. وكل هذا كان بشكلٍ من الإيجاز والاختصار، مقتصرين على العناوين الكبرى والمهمة في كل جانب.

وقد لوحظ أيضاً الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر للجانب الصناعي والإهمال الكبير في مجال القطاع الزراعي. كما اهتمت بميزان المدفوعات وبإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات، كما عرفت عدة اختلالاتٍ في التوازنات المالية، كما أن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي بسبب فشل السلطات السابقة أدى إلى المديونية الخارجية؛ مما دفع بالجزائر إلى إعادة جدولة ديونها.

المبحث الثاني:

الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد عام 1990 إلى غاية ظهور الخوصصة

بعدما تعرضنا ولو بشكلٍ موجز لعرض الاقتصاد الجزائري قبل الثمانينات وبعدها وتقييما للمراحل التي مر ا، سواءً كانت إيجابية أو سلبية تعرفنا من خلالها على الأسلوب الذي اتبعته الجزائر في عملية تنشيط المؤسسة الوطنية، وبالتالي الاقتصاد ككل، أي عجلة التنمية والنمو والحقائق التي وصل إليها، وبالتالي نصل إلى الغاية المرجوة من بداية دراستنا لهذا الموضوع ألا وهي الإصلاحات.

فما هو المقصود بالإصلاحات الاقتصادية ؟ وما هو الأسلوب الذي انتهجته الجزائـر في الآونة الأخيرة ؟ وما هي نتائج هذه الإصلاحات ؟ وما الهدف منها ؟

كلها أسئلةٌ يمكن الإجابة عنها من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ماهية الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الثاني: مراحل الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الثالث: آثار الإصلاحات.

المطلب الأول: ماهية الإصلاح الاقتصادي.

لقد أصبحت الإصلاحات الاقتصادية الشغل الشاغل الذي سيطر على بال السلطات الجزائرية منذ أكثر من عقد، وقد أصبح ضرورياً أكثر من السابق؛ نظراً للأزمة المتعددة الأبعاد، والتي تعاني منها الجزائر، لا سيما في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعاني جهاز الإنتاج اختلالاتٍ متعددة في مجال الاستثمار والاستغلال؛ لذلك أصبح الإصلاح الاقتصادي للمؤسسات الوطنية حتميةً ضرورية لا مفر منها.

وفي إطار جهود الإصلاح الاقتصادي تنتشر مسميات مثل: برامج التثبيت، إعادة الهيكلـة، التعديل الهيكلـي، برامج التكييف الهيكلي.

ومهما تعددت هذه التسميات فجميعها تصب في قالبين أو أمرين: الأمر الأول: التثبيت(*)؛ والأمر الثاني: التكييف(**).

(*) Stabilisation

(**) Ajustement

فبرامج التثبيت الاقتصادي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي (FMI)، وتعتمد النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة لميزان المدفوعات[1]. وتستند إلى تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون ومشكلا ا والتعديلات الضرورية في هيكل الاقتصاد لعلاج المشكلات الاقتصادية القصيرة الأجل، كهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ومشكلة التضخم، وترصيد الاحتياطات النقدية، إضافةً إلى عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة[2].

و تم سياسة التثبيت الهيكلي بجانب سياسات الطلب الكلي التي تنجر عنها التدابير التالية:

1- تخفيض الإنفاق الحكومي على التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، والدفاع، وغيرها.

2- تعديل عرض النقد والائتمان المحلي، من خلال التحكم في السيولة النقدية، ومن إجراءا ا رفع معدل الفائدة.

3- تخفيض مستويات الأجور الفعلية بالطريقة المُباشرة، أو عن طريق الضغط بزيادة معدلات البطالة[3].

غير أن هذه السياسة لم تؤتِ بثمارها؛ حيث أدت إلى الركود الاقتصادي، ونقص الاستثمارات المحلية والخارجية؛ مما عجل بالسياسة الثانية لعملية الإصلاح الاقتصادي، ألا وهي: برامج التكييف الهيكلي[*]، وهي برعاية البنك الدولي (BM)، تعتمد على النظرية الاقتصادية المتمثلة في:

- تخفيض الموارد؛
- توزيع الموارد.

وينصب اهتمام هذه النظرية حول سياسات العرض، ومن أهم الاقتراحات والإجراءات المقدمة من طرف البنك الدولي في إطار برامج التكييف نذكر:

1- تحرير الأسعار؛

2- إبعاد دور الدولة من حيث التدخل في آليات الطلب والعرض؛

---

(1) نادر فرجاني، « آثـار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية»، مجلة التنمية والسياسات الاقتـصادية، إصـدار م.ع.ت، ا لد 1، العدد 1، ديسمبر 1987، ص 51-52.

(2) سمير إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي: دراسة تحليلية تقييمية، مركـز الإسـكندرية للكتـاب، الإسكندرية، 2000، ص 50.

(3) آمال عياري ورجم نصيب، « إصلاح المؤسسة الاقتصادية »، بحث ألقي في الملتقى الوطني الأول حول « المؤسسة الاقتصادية وتحرير المناخ الاقتصادي »، الذي نظمته جامعة ورقلة- الجزائر يومي 22 و 23 أفريل 2003.

(*) Programme d'Ajustement Structurel

3- نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة (خوصصة) (*)؛

4- تحرير التجارة وزيادة التصدير.

ومن خلال ما سبق، وبعد معرفة الإصلاح الاقتصادي مثلاً في التثبيت الاقتصادي التابع لصندوق النقد الدولي، والتعديل الهيكلي التابع للبنك العالمي، لابد من تحديد مفهوم الإصلاح الاقتصادي والذي تعددت مفاهيمه لدى الاقتصاديين نذكر منها:

- « يشمل الإصلاح الاقتصادي: كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني، والتسيير الكُفء له وفقاً لآليات السوق ... بما يمكنه من الانتعاش والازدهار».
- هناك من يرى بأن « الإصلاح مفهومه ينطوي على حسم الجدال والنقاش حول مضمون هذا الإصلاح الاقتصادي، مثل دور الدولة والعلاقة بينه وبين دور السوق، كذلك البعد الاجتماعي للتنمية» (1).
- كما يرى البعض الآخر بأن الإصلاح هو: «عند قيام الدول النامية بالسعي لتحقيق أهدافها التنموية (كالنمو، المساواة، ومحاربة الفقر...) يتوجب عليها القيام بعديدٍ من الإصلاحات. تمثل هذه الإصلاحات تكيفاً مع تغيراتٍ وصدماتٍ داخلية أو خارجية متوقعة أو غير متوقعة. ويمكن لهذه التغيرات والصدمات إما أن تكون إيجابية أو غير إيجابية موعة الأهداف التي تتبعها الدول النامية. والتغيير الإيجابي المقصود به هو الحصول على أعظم منفعة منه، ومثال ذلك: تحسن متوقع في التبادل التجاري، إضافة جديدة في رأس المال الأجنبي للاستثمارات، منافع كبيرة من تقسيم العمل الدولي .... أما التغيير غير الإيجابي فينبغي التعامل معه بأقل تضحية ممكنة من الأهداف، وبأقل التكاليف الاجتماعية والعوارض الاجتماعية غير المرغوب فيها، ومثال ذلك: العجز الداخلي والخارجي، ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة في الدين العام» (2).
- يعرف Jean Pierre Pawels الإصلاحات بأنا « اعتماد سياسة اقتصادية جديدة هدفُها تنمية القطاعات الإستراتيجية: الاجتماعية، التربية، الصحة، الطرق، السكنات، وغيرها من وسائل عملية الاستيراد» (3).

(*) الملكية العامة: أي المؤسسات التي تكون طبيعة ملكيتها تابع إلى القطاع العام أي ملك للدولـة.
الملكية الخاصة: أي المؤسسات التي تكون طبيعة ملكيتها تابع إلى القطاع الخاص أي ملك للأفـراد.

(1) مؤتمر قضايا الإصلاح - الرؤية والتنفيذ 12-14 مارس 2004 – وثيقة الإسكندرية بالاشتراك مع أ.ع للعلوم و التكنولوجيا ومنتـدى البحوث العربية الاقتصادية، مصر، سنة 2004، ص 11.

(2) حسان خضر، الإصلاحات في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص 4.

(3) Jean Pierre Pawels, Réflexion sur les nouvelles orientations économiques et énergétiques, ENAL, 1980, 1984, P 12.

- وهناك من يرى بأن الإصلاح: « هو البعد الثقافي الذي يمثل أحد المعطيات التي لا مناص منها لأي سياسةٍ إصلاحية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والعلمية وغيرها... »(1).
- وهناك من يرى بأن « الإصلاح الاقتصادي المتمثل في التثبيت الكلي على أنه تخفيض الإنفاق الكلي إلى مستوى الدخل والإنتاج بعد حدوث صدماتٍ سلبية تؤدي إلى الاختلال بين العرض والطلب. أما التصحيح: فهو محاولة رفع الدخل الوطني عن طريق الاستعمال الفعال للموارد المتاحة»(2).

من خلال هذه المفاهيم للإصلاح الاقتصادي نستنتج بأن الإصلاح هو:

- إيجاد سياسةٍ اقتصادية ناجحة وهادفة؛
- تغيير التنظيم والتسيير المعتمد، وذلك وفقاً للمؤسسات المالية الدولية؛
- تحرير كل القيود التي تعيق عمليات التبادل؛
- رفع الدعم التام على جميع الأنشطة والمواد ذات الاستهلاك الواسع؛
- تحرير التجارة الخارجية؛
- فتح السوق للعالم الخارجي؛
- نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص
- رفع القيود الجمركية حتى يتسنى لعملية نجاح السياسة الإصلاحية.

وهنا يمكن القول أن هذه الإصلاحات التي تمليها الهيئات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ما هي إلا بوادر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكما لا يخفى علينا بأن الجزائر لا زالت في حالة التفاوض من أجل الانضمام إلى هذه الهيئة المالية الدولية.

غير أن هذه الإصلاحات مرت بعدة مراحل نتطرق إليها في المبحث الموالي.

المطلب الثاني: مراحل الإصلاحات الاقتصادية.

بعد تحديد المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية وخصائصها، لا بد لنا أن نتطرق للمراحل التي مرت ا هذه الأخيرة عبر كل الحقب الزمنية التي عرفتها الاقتصاديات المختلفة، ومنها الجزائر، وبأن ندرس سياستها والمنهجية التي اعتمد ا والتي سوف تسلكُها مستقبلاً.

(1) المؤتمر الدولي للتربية، الدورة الثالثة والأربعون، التقرير النهائي، جنيف، سبتمبر 1992، ص 19.
(2) رياض دهال وبلقاسم العباس، « البطالة وبرامج التصحيح الهيكلي في بعض الأقطار العربية»، بحث ألقي في ندوة: « تنظـيم ونمذجـة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية»، القاهرة، 26-27 ماي 1997.

لذا سيتم التطرق لهذه المراحل التي مر ا الاقتصاد الوطني والتجارب التي عرفها في ظل التحولات الكبرى التي يعرفها الاقتصاد العالمي عبر العنصرين التاليين: التسيير الذاتي، والتسيير البيروقراطي.

أولاً- المرحلة الأولى: التسيير الذاتي للمؤسسات (الاقتصاد الوطني):

لقد عرفت هذه الفترة من تاريخ الجزائر الاقتصادي عدة إصلاحاتٍ، الغرض منها النهوض بالاقتصاد الوطني بعد خروج المستعمر، الذي ترك:

1- إطاراتٍ ضعيفة وقليلة وغير مكونة؛

2- يداً عاملة غير مؤهلة؛

3- معدل الأمية مرتفع.

4- ضعف الفرد الجزائري من حيث التسيير والتنظيم بالنسبة للمؤسسات، وغيرها من العوامل الأخرى.

وكانت دف سياسة التسيير الذاتي أخذ العمال على عاتقهم إدارة كل المشروعات والمؤسسات وغيرها، بدافع الغيرة والوعي الوطني، وحتى لا يأخذها البرجوازيون. وكان آنذاك عدد المؤسسات الصغيرة الحجم ضئيلاً، وقُدرت حسب أحد الكتاب الجزائريين في الاقتصاد بـ 345 مؤسسة[1] .

إلا أن تجربة التسيير الذاتي لم تستمر طويلاً بسبب فشل معالم هذا التنظيم والاقتصاد الموجود آنذاك والذي خلفه المستعمر؛ حيث كان يتميز بخصائص غير منظمة وغير متطورة، ونظامٍ سياسي غير واضح المعالم، بالإضافة إلى نموذج تنظيمي غير واضح المعالم الذي جعل من الطبقة الشغيلة فئةً منتجة ومسيرة في آنٍ واحد، في حين أنا لم تكن مؤهلةً أصلاً في مجال الإدارة. بالإضافة إلى الدوافع الأخرى التي أدت إلى فشل هذه السياسة في مجال تسيير الاقتصاد وتطويره[2].

ثانياً- مرحلة التسيير البيروقراطي:

ظهرت في هذه المرحلة الازدواجية في التسيير بالموازاة مع التسيير الذاتي السابق، أي الشكل الآخر في عملية التدخل، كالمؤسسات العامة الصناعية، والتجارية، والشركات الوطنية.

1- الشركات الوطنية:

(1) Ahmed Ben Yakoub, Gestion de l’entreprise industrielle publique en Algérie, Tome1, OPU, Alger, P 68.

(2) علي عبد الله، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلـوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص 83.

ظهرت إلى الوجود كشكلٍ من أشكال التدخل والداعم إلى سياسة التأميم الصناعي والتجاري، وبرامج الاستثمار التي بدأت مع انطلاق المخطط التمهيدي؛ حيث أكد الميثاق الوطني على أن الشركات الوطنية يمكن لها القيام بالنشاطات الرئيسية، وتحضى بالمخطط الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه(1).

لكن هذه الشركات فشلت في تحقيق المسعى المطلوب منها؛ بسبب عدم انسجام الأساليب التنظيمية لها مع ا تمع، وذلك بالاعتماد على السياسات الأجنبية (المسير الأجنبي) في تحديد الخطط والمراسيم للأنشطة الاقتصادية للمؤسسات. هذه السياسات كانت تجهل تماماً عادات وتقاليد ا تمع. وهناك سبب آخر عجل رحيل هذه التجربة التي لم تعمر طويلاً، وهو المركزية في التسيير، وعدم مشاركة الطبقات الفاعلة في المؤسسات في اتخاذ القرارات.

2- التسيير الاشتراكي للمؤسسات:

اتسمت هذه المرحلة من التسيير بمجموعةٍ كبيرة من النقائص والتي تمثلت في:

أ- **الثنائية** في **التسيير:** أي التعدد في مراكز اتخاذ القرار، وثنائية القيادة؛ الشيء الذي أدى إلى ظهور توتراتٍ أخلت بالسير الحسن للمؤسسات(2).

ب- تعدد المهام: اتجهت كل الجهود المبذولة من طرف المؤسسة الوطنية العمومية نحو الانشغالات الإدارية والإشراف لإنجاز مهامٍ ثانوية عن النشاط الرئيسي؛ بسبب عجز القطاعات الأخرى من الرجوع إليها. حيث عرفت مشكلات النقل، الصحة، السكن، الرياضة، الترفيه، وانشغال العاملين بالأطفال التابعين لهم، أثرت كلها على السير الحسن والجيد للعمل الإنتاجي من جهة، وعلى مواردها المالية من جهةٍ أخرى(3) .

ج- **الحجم الكبير للمؤسسات الوطنية:** السبب الذي أدى إلى عدم التحكم في تسييرها واستحالة مراقبتها وعدم القدرة على ضبط تكاليفها، واختلال نظام المعلومات بداخلها.

د- نقص التأطير: عرفت هذه المؤسسات ضعفاً في التكوين، وفي كيفية تأهيل الإطارات وتكوينها، وعدم الاستفادة من الخبرات الأجنبية الموجودة والتي كانت متعاونةً مع الجزائر، من أجل المساعدة والتهميش العمدي الذي عرفته هذه الفترة كذلك. كل هذه العوامل وأخرى أثقلت كاهل المؤسسة؛ وبالتالي الفشل في تأدية وظائفها الإنتاجية والتنظيمية والبشرية.

---

(1) علي زغدود، المؤسسة الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص 40.

(2) أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي، ديوان المطبوعات الاقتصادية، الجزائر، 1993، ص 115.

(3) Sidali Boukarami, Forme de marché et politique de l'entreprise (le cas de l'Algérie), OPU, Alger, 1982, P 12.

هـ - زيادة الطبقة العاملة: تميزت هذه المرحلة بغياب الخطط الإستراتيجية الدقيقة، والدراسات الميدانية، وجهل المسيرين أو المسؤولين بخبايا التنظيم والتسيير، وكيفية تحديدهم الدقيق لهذه الطبقة، وكيفية تأهيلها وجعلها تؤثر في المؤسسة بالشكل الإيجابي. كل هذه العوامل وغيرها أحبطت كل وسائل التطوير والتغير في مجال الاستثمار والاستغلال بالنسبة للمؤسسة الوطنية.

كما ميزت المؤسسة العمومية بالهشاشة، والتي شملت المحيط الداخلي لها، خلال هذه الفترة. وهذه التراكمات التي اكتسبها الاقتصاد الجزائري (المؤسسة العمومية) من سياسة الاستعمار جعلته عرضةً لكل النكبات، وما يزال يعاني منها إلى غاية اليوم.

أما على المستوى الخارجي فتمثلت النقائص المسجلة في المركزية في اتخاذ القرار؛ الشيء الذي أوقف نشاط المؤسسة، وكبلها وأعاقها عن العمل الدؤوب المنوط ا، من أجل النهوض بالنشاط وتطويره.

ففي مجال الاستثمار فإن المؤسسة كانت مجبرةً على:

أ- الحصول على التأشيرة بالموافقة من الجهة الوصية المُباشرة.

ب- الشرح المفصل للمشروع لدى جهاز التخطيط.

ج- التفاوض مع النظام المصرفي.

كل هذه الإجراءات وأخرى تحتم على المؤسسة عدم القيام بمهامها المنوطة ا، خاصةً وأن الميزة الرهيبة التي كانت تعرف ا هي التأخير في عمليات الإنجاز، وعملية التضخم وغيرها[1] .

ثالثاً- مرحلة التعديل الهيكلي:

بموجب القانون الصادر عن " لجنة ما بين الوزارات" والمتعلق بالإصلاحات، والهدف منه هو تقليص الخسائر والنقائص والانحرافات التي اتسمت ا المرحلة السابقة، وإعادة صياغة تنظيم المؤسسات الوطنية العمومية وترتيب أولويا ا في تأدية المهام المنوطة ا، سميت هذه المرحلة بإعادة الهيكلة من خلال التوجهات التالية:

1- بعث منهجية جديدة لمواصلة بناء اقتصاد حديث؛

2- إضفاء مراقبة أنجع على الثروات والطاقات المتاحة؛

3- تدعيم بناء الاقتصاد الوطني ياكل ومؤسساتٍ قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية؛

4- ضمان النجاعة والفعالية من خلال إعادة النظر في أسلوب المركزية المفرطة للموارد والطاقات المتاحة.

(1) Abdrahman Mebtoul, Environnement et gestion des entreprises publiques algériennes, OPU, Alger, 1986, P16

ويمكن إيجاز الأبعاد التي رمت إليها اللجنة الوزارية فيما بينها فيما يلي[1]:

أ- البعد الإنساني؛

ب- الفعالية في التسيير؛

ج- اللامركزية في التصرف؛

د- الاستفادة من التجربة المحققة.

ومن خلال القراءة المقدمة في هذه المرحلة نرى أن سياسة التعديل الهيكلي اهتمت بالأطر والأساليب الخاصة بالاتجاهات الاقتصادية المعتمدة من طرف البلد والنابعة من رؤية صندوق النقد الدولي، والتي شملت كما ذكرنا سابقا:

- الاستثمار الأجنبي خاصة المباشر؛
- الاهتمام بالقطاع الصناعي؛
- إصلاح المنظومة المالية والمصرفية؛
- تحرير التجارة الخارجية؛
- تحرير الأسعار وإصلاح نظامها؛
- إصلاح المؤسسة العمومية، وبالتالي تطبيق عليها برامج الخوصصة والتعديل الهيكلي (إعادة هيكلتها)؛
- فتح ا ال أمام القطاع الخاص؛
- التقليص من تدخل الدولة في ا ال الاقتصادي.

ومبرر هذه التحولات والتغيرات والسياسة المطبقة على الدول النامية ومنها الجزائر يرجع إلى:

- انيار المعسكر الاشتراكي، وانتشار إيديولوجية جديدة هي السوق وتحرير الأسعار؛
- تفاقُم ما سمي بالمشكلات الاقتصادية، وعدم القدرة على حلها من طرف الدول النامية، أي فشل السياسات المعتمدة في إيجاد الحل الأمثل لها.
- الدين العام الخارجي الذي فجر العجز؛ وبالتالي الحاجة إلى العالم الخارجي (الاقتراض)؛ مما جعل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يكونان في الخدمة وفرض سياسات الإصلاح المناسبة لهم؛ وتكرست بالتالي التبعية والخدمة للديون الخارجية (خدمة الدين).

(1) اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية (لجنة ما بين الوزارات)، التقرير النهائي، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانيـة، مـارس 1980، ص 17-22.

من خلال ما سبق نستنتج أن الخوصصة في الجزائر جاءت لضرورةٍ اقتصادية واجتماعية، هدفُها تخفيض العبء على الدولة في بعض القطاعات التي كانت سيطرتها فيها كاملة، وانتقل دورها في إطار خوصصة المؤسسات العمومية من دور المالك إلى دور المراقب؛ حيث تراجع من محركٍ أساسي وقائدٍ للتنمية إلى قبول التخلي عن القطاع العام.

ومنذ أن أخذت الخوصصة إطارها القانوني والتنظيمي تزايد عدد المؤسسات المخوصصة، وتزايد تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛ وهذا ما شجع الدولة على اتخاذ قرار الخوصصة لجملةٍ من المؤسسات.

ونلاحظ في الآونة الأخيرة اهتمام الدولة ببرامج الخوصصة، وبغرض تطبيقها الناجح، وضعت السلطات المركزية الترتيبات القانونية والسياسية اللازمة لإنجاحها، حيث وكلت تنفيذها مجموعةٍ من الهيئات تقوم بدراسة وتقييم المؤسسات المراد خوصصتها؛ وذلك باتباع طرق وأساليب معينة؛ من أجل تحقيق أهدافها المسطرة، مع وضع معايير لاختيار المؤسسات القابلة للخوصصة، مع ذكر المؤسسات التي شملتها الخوصصة.

ومن خلال هذه الأرقام نستطيع القول أن القطاع الخاص في الجزائر عرف تطوراً مقبولاً في جميع القطاعات، ومن المنتظر أن تكون النتائج أحسن مستقبلاً.

المطلب الثالث: آثار الإصلاحات الاقتصادية.

بعد تصفحنا لموضوع الإصلاحات الذي باشرت فيه الدول النامية، والجزائر خاصة، لاحظنا عدة بوادر مختلفة، سواءً ما تعلق منها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، أو ما تعلق بالأيديولوجية التنظيمية والتسييرية لبرامج السياسات الهيكلية، عبر مختلف المراحل التي عرفتها هذه التطورات في جميع المجالات. لا بد من معرفة الآثار التي خلفتها، وهل كانت هذه الآثار إيجابية على الاقتصاد الجزائري، أو عكس ذلك. كما نرمي إلى معرفة مدى قضائها على كل الاختلالات التي حدثت منذ بدايتها إلى غاية المرحلة الأخيرة لها.

لهذا قمنا فيما يلي بتحديد الآثار المختلفة للإصلاحات من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والقانونية.

أولاً- آثار سياسة التعديل الهيكلي:

حيث تم حصرها في القطاعات وفقاً للنقاط التالية:

1- القطاع الصناعي:

رغم أن الجزائر كما قلنا اعتمدت على تحرير عملية الاستيراد، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بكل هذه المهام، سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي، فإن معدل النشاط في القطاع الصناعي تقلص إلى 2,4% في قيمته المضافة؛ حيث كان الهدف المرسوم له هو 4,8%، وهذا على الرغم من التسهيلات المختلفة المقدمة. وكان هذا التراجع قد ظهر في سنوات 1994 إلى غاية 1997.

ومن خلال التتبع لهذا القطاع، خلال السنوات السالفة الذكر تراجع بنسبٍ متفاوتة فمثلا في:
الصناعة الجلدية انخفضت بنسبة 11% عام 1997 بسبب المنافسة الشديدة من القطاع الخاص، وفتح الأسواق الداخلية للمنتجات الخارجية والداخلية، وتسهيل عملية الاستيراد والتصدير.

فمعدل الإنتاج الصناعي خلال فترة التعديل الهيكلي كان سلبياً بنسبة 1,4% خلال عام 1995؛ حيث واصل في التدهور إلى غاية وصوله إلى 8,7% في العام الموالي؛ بسبب عدم تأقلم المؤسسات الصناعية مع البرنامج المطبق(1).

لكن نتائج هذا التعديل بدأت تظهر في بداية 1997؛ وعليه نرى من خلال التحليل الموالي للإنتاج الصناعي هذا التغير:

ففي عام 1994 إلى غاية 1997 تقلص الإنتاج الاقتصادي الصناعي في مؤشره حوالي 11 نقطة؛ حيث عرف الإنتاج الحرفي التقليدي تقلصاً بـ 21 نقطة، حيث سجل تحسن مؤقت في قطاعين، قطاع الطاقة، المحروقات، قطاع البناء.

وإذا أخذنا عام 1989 كمؤشر نلاحظ أن قطاع صناعة الجلود والأحذية انخفض بنسبة 53 نقطة عام 1997؛ وذلك نتيجة المنافسة الشديدة من القطاع الخاص. وكما لا يخفى علينا بأن قطاع الصناعة يعتبر النواة الأساسية والرئة التي يتنفس منها الاقتصاد الوطني الجزائري قد انخفض إنتاجه بنسبة 50% بين عام 89 و97؛ حيث سجل أكبر نسبة عام 94-97، حيث كانت تقدر بـ 30%؛ مما أدى إلى توقف جلّ القطاع خاصة الآلي منها(2). ومن أهداف التعديل الهيكلي كذلك: تخفيض الدين الخارجي وتوقفه نائيا، حيث نجد

(1) مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، السنة الثانية، فيفري 2005، ص 8.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أن القطاع الصناعي حقق 80% من الأهداف المسطرة خلال عام 1997، أما السداسي الأول من العام الموالي عام 1998، وهي عام إناء تطبيق إجراءات التعديل الهيكلي[1].

كما نجد أن القطاع الصناعي العمومي تمكن من تحقيق نمو قدره 5,2%، نتيجةً لتحسن وضعية الفروع الصناعية المتعلقة بقطاع الكيمياء، الصيدلة، الأسمدة بـ 34,2%، الكهرباء والإلكترونيك بـ 14,3% وقطاع الصناعات الغذائية الزراعية بـ 11,3% وقطاع المواد البناء والزجاج بـ 4,6%.

2- الهيكلة المالية للمؤسسات:

من نتائج التعديل الهيكلي قيام الدولة برفع عملية الدعم أو التمويل عن المؤسسات العمومية، أي عدم حمايتها؛ وبالتالي استوجب عليها التأقلم مع المتغيرات الجديدة والحاصلة، مثل تحرير الأسعار والتجارة، ارتفاع معدلات نسب الفوائد، انخفاض قيمة العملة المحلية، الانفتاح الاقتصادي ....

وهذه الأسباب أدت بالمؤسسة العمومية إلى انتقال عجزها من 90 مليار دج عام 1996 إلى 113 مليار دج عام 1998، أي تمثل 28% من رقم الأعمال، أي متوسط 3,4% شهر من الإجراءات. أي أن القطاع الصناعي كانت له مالية إيجابية تقارب 8 مليار في عام 1993، حيث شذ من هذه العملية قطاع البناء الذي حقق نتيجةً إيجابية[2].

ومن خلال هذه البيانات نستنتج ما يلي:

- القطاع الوحيد الذي له إمكانيات توفير سيولة نقدية وخزينة إيجابية هو قطاع البناء؛ وذلك نتيجة تحديد سعر توازني للإسمنت في السوق، رغم وجود الاسمنت الأجنبي؛ مما أدى إلى وجود أرباحٍ في هذا القطاع.
- تحسين حالات قطاعات الصيدلة، الكيمياء، الأسمدة، المواد الكيمياوية، بداية من السداسي الأول عام 1998.
- كل القطاعات الأخرى لها عجز في ميزانيتها تقدر حسب خبراء الصناعة بـ 0,6 شهر من رقم أعمالها.

---

(1) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 1998، الدورة الثانيـة عشر، نوفمبر 1998، ص 92.

(2) آمال عياري ورجم نصيب، تقييم آثار الإصلاح الاقتصادي، بحث ألقي في الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية، الذي نظمته كلية الحقوق وعلوم الاقتصادية - جامعة ورقلة، يومي 22- 23 أفريل 2003، نقلاً عن: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1996.

إن عجز ميزانية المؤسسات أثر بطريقةٍ مباشرة على الإنتاج والتسيير، وخاصة فيما يخص زيادة التكاليف المصرفية. وهذا ما جعل المؤسسة تستنجد بالبنك العالمي من أجل الاقتراض، إلا أن هذا الطلب لم يكن له الصدى الإيجابي من قبل المؤسسات المالية الجزائرية؛ بسبب ارتباط الدولة الجزائرية واتفاقية الصندوق النقد الدولي القاضية بعدم زيادة القروض المحلية للمؤسسات العمومية؛ الشيء الذي أثر سلباً على استثمار بعض المؤسسات، وإعلان الأخرى عن إفلاسها.

وإذا رجعنا إلى حقيقة عجز هذه المؤسسات الاقتصادية يمكن أن نستخلص ما يلي:

1- وجود كمية من الإنتاج المخزن، سواءً السلع المصنعة أو المواد الأولية لدى هذه المؤسسات.

2- نقص الطلب على المُنتج الجزائري المصنع من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية، نتيجة ضعفه، واستحالة تصديره ...

3- الخسارة المسجلة في المعاملات التبادلية المصرفية، والتي قُدرت بـ 60 مليار دينار لجميع القطاعات الصناعية.

4- ارتفاع نسبة المخزونات إلى رقم الأعمال؛ حيث تمثل 29% من المبيعات في عام 1995.

5- ضعف التصدير حيث لم يصل إلى حد 4% في جميع السنوات.

وخلاصة ما سبق، أن الجهاز الصناعي في الجزائر كان ضحية برنامج سياسة التعديل الهيكلي، ونتيجة فكرة ترك التصنيع الحقيقي، وعدم ملاءمة المشرع الجزائري والتحولات التي عرفتها تلك الفترة، إضافةً إلى حجم المديونية الكبير، ونتائج السياسة الصناعية المنتهجة خلال تلك الفترة (التعديلات)، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى:

- التطهير للمؤسسات العمومية؛
- إنشاء الشركات القابضة عام 1996؛
- التفرقة ما بين المؤسسات القابلة وغير القابلة للاستمرار؛
- إعادة الجدولة في المدى المتوسط للعديد من المؤسسات فيما يخص المديونية؛
- غلق بعض المؤسسات نتيجة استهلاكها أكثر من إيرادا ا، والإشكالية في إعادة بعث عوامل إنتاجها.

وعدد المؤسسات التي مسها هذا الإجراء نجدها تقدر بـ 768 مؤسسة(1) :

- 399 مؤسسة تم تمويلها من قبل الخزينة العمومية، وذلك بإعادة مديونيتها على المدى المتوسط.

(1) مجلة العلوم الإنسانية نقلاً عن:
Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du PAS Bulletin officiel, N°6, douzième session, P 214.

- 38 مؤسسة تم إحالة ملفها إلى البنوك لدراستها.
- 193 مؤسسة حالتها المالية جيدة ومتغيرة.
- 138 مؤسسة تتدخل الخزينة العمومية في الجانب الاجتماعي لها.

هذا النظام الجديد ترتب عنه أموال قُدرت بـ 160,3 مليار دينار (110,3 مليار دينار دعم البنوك للمؤسسات، 60 مليار من الخزينة العامة للدولة).

3 - القطاع الفلاحي:

يعتبر هذا القطاع بمثابة جوهر الاقتصاد الوطني؛ باعتباره يحتوي على نسبةٍ عالية من الطبقة العاملة في الجزائر، والتي تقارب حوالي 25% من الحجم الكلي للطبقة العاملة، والذي يشارك بنسبة 12% في الناتج الداخلي[1]، وحقق نمواً متقدماً خلال سنوات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر؛ مما رفع النتائج الإيجابية للاقتصاد من حيث نموه.

وقد زادت قيمة القطاع الزراعي المضافة بنسبة 21% عوض 9% المتوقعة، في حين القطاع الصناعي تراجعت قيمته المضافة بـ 2,4%، حيث كان الهدف المرسوم له بلوغ معدل 4,8%، وهذا على الرغم من التسهيلات التي منحت له من أجل الاستيراد.

وعلى العموم فإنه كان يتوقع أن يستمر النمو بوتيرةٍ لا تقل عن 5% سنوياً، بحسب الأهداف المسطرة لفترة البرنامج.

4- التفتح الاقتصادي والتجارة الخارجية:

عملية الاستيراد والتصدير التي عرفتها الجزائر بدايةً من عام 1990 نتيجة قانون النقد والقرض فتحت السوق الوطنية إلى كل المتعاملين، سواءً كانوا محليين أو أجانب؛ حيث شجع على الاستثمار الأجنبي، وأصبح التصدير اختياراً إستراتيجياً للمؤسسة الوطنية، وأصبح المُنتج المحلي لا يلبي حاجات ومتطلبات الأفراد. كل هذه العوامل شجعت على التجارة الداخلية والخارجية بالاعتماد على:

- التصدير والاستيراد؛
- الاستثمار الأجنبي؛
- فتح السوق الوطنية للمنتج الخارجي؛
- الإنتاج المحلي أصبح غير مطلوبا وغير مقبول عند المواطن؛

(1) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول، الدورة الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص 32.

- ضعف المنافسة الوطنية بالنسبة للمنتجات الأجنبية.

كل هذه العوامل وغيرها جعلت عملية الاستيراد والتصدير عملية مربحة بالنسبة للمتعاملين على هذه العمليات.

5- الآثار الاقتصادية على الناحية الاجتماعية:

تعتبر الإصلاحات الهدف المنشود بالنسبة لأي وصية كانت؛ لأنها ترمي إلى تحقيق الأغراض الاجتماعية ومنها:

- القضاء على الفقر؛
- القضاء على البطالة؛
- الزيادة في الخبرات الاقتصادية، وبالتالي الإشباع التام.

وقد عرفت فترة التصحيح الهيكلي عدة نتائج منها:

- تدهور قطاع التشغيل؛
- ظروف المعيشة السيئة؛
- تطبيق التصحيح الهيكلي والإتقان الاقتصادي؛
- رفع وتيرة الأسعار خاصة ذات الاستهلاك الواسع؛
- رفع الدعم من طرف الدولة؛
- تحرير التجارة الخارجية؛
- الزيادة الضعيفة للأجور، خاصة القطاع العمومي.

كل هذه العوامل أدت إلى انتشار ظاهرتي الفقر والبطالة.

أ- ظاهرة الفقر[1]**:** حيث بلغت نسبته 14% خلال الفترة 1988- 1998؛ حيث أن هذه النسبة 70% منها تعيش في الأرياف، ومتوسط الأسر الفقيرة يزيد عن 8 أفراد. كما لا يخفى علينا جميعاً أن نسبة البطالة في الوطن تمس خاصةً الطبقات الفقيرة؛ حيث قاربت 44% المناطق الحضرية، و35% المناطق الريفية، لذا فإن البطالة من أهم مقاييس الفقر في الجزائر.

وللقضاء على الفقر اعتمدت الجزائر على سياساتٍ مختلفة: الشبكات الاجتماعية، التضامن، إنشاء مراكز مختلفة للشباب وغيرها، إلا أنها لم توفِ بالاحتياجات المطلوبة لهؤلاء الأفراد.

(1) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول، الدورة الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص 86.

ب- البطالة: دفع برنامج التعديل الهيكلي بالمؤسسات الوطنية إلى التخلي عن عمليات الاستثمار، سواءً كانت عامة أو خاصة؛ مما جعل التشغيل في الجزائر مشكلةً اجتماعية خطيرة؛ نتيجة الحالة العامة للسياسة المعتمدة. حيث أدت هذه الأوضاع إلى التسريح الجماعي للعمال، إما بسبب إعادة الهيكلة، أو عدم قُدر ا على التمويل؛ نتيجة انخفاض صادرات المحروقات؛ بسبب انخفاض سعر البترول. كل هذا جعل البطالة تزداد وتنتشر في كل أوساط ا تمع؛ حيث ارتفع معدلها من 4% عام 1994 إلى 29% عام 1997.

وقد مست هذه البطالة أكثر فئةٍ الشباب، وخاصةً طالبي العمل أول مرة من خريجي الجامعات والمعاهد وغيرها، منها 52% مصدرها القطاع العام، و48% مصدرها القطاع الخاص. ومجموع البطالتين المقدر بـ 2,3 مليون فرد، توزع على: 80% لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة، 75% لأول مرة يطلبون العمل.

وقد أدت سياسة إعادة الهيكلة إلى تفاقُم ظاهرة البطالة وانتشارها، خاصة بداية عام 1994 إلى غاية عام 1996؛ حيث أكثر من 3,5 مليون عامل فقدوا مناصب عملهم، أو وجهوا إلى البطالة التقنية. وأدى غياب سياسة الإنعاش الاقتصادي وغياب برنامج الدعم للشغل إلى التدهور الاقتصادي؛ مما زاد في الطلب عن العمل الذي يتراوح ما بين 250 ألف إلى 300 ألف طلب سنوياً.

إن غياب سياسة الإنعاش الاقتصادي وعدم وضوح سياسة التشغيل أدت إلى ظهور سياسات عمل موازية غير رسمية، ومست خاصةً القطاعات التجارية. ومما سهل من هذه الوضعية التسرب المدرسي بين 400 ألف إلى 600 ألف تلميذ. كما مست البطالة المرأة، وخاصة الماكثة في البيت، حيث قفزت من 125 ألف امرأة عاطلة عام 1992 إلى 487 ألف امرأة عاطلة عام 1996.

وفي ظل غياب سياسةٍ واضحة للتشغيل أثبتت جل الدراسات التي قامت ا مختلف الهيئات الدارسة أن سياسة التعديل الهيكلي أفضت إلى النتائج التالية:

- زيادة البطالة من معدلا ا، وخاصة فئة الشباب.
- نسبة كبيرة من البطالين فقدوا مناصبهم نتيجة تطبيق هذه السياسة.
- استمرار زيادة البطالين لدى فئة الإناث، وخاصةً المرأة الماكثة في البيت.
- صعوبة إدماج طالبي العمل لأول مرة، وهي أكبر نسبة في البطالين.
- التهميش الاجتماعي لفئةٍ كبيرة من ا تمع هي فئة الشباب.
- زيادة مناصب العمل التعاقدية والفصلية بالمقارنة بمناصب العمل الدائمة، وهذا يؤثر على السياسة العامة الاقتصادية.

وبالتالي نرى بأن البطالة في الجزائر أصبحت ظاهرةً خطيرة على الاقتصاد الوطني؛ بسبب أزمة التشغيل رغم ما تملكُه الدولة الجزائرية من وسائل للقضاء على هذه الأزمات التي تنهك الاقتصاد الوطني وا تمع ككل.

إن الدارس للإصلاحات يهدف من ورائها إلى معرفة مدى نجاعتها، والإصلاحات في الجزائر عرفت عدة طرق وأساليب ونتائج متفاوتة، ومن خلال هذا الفصل الذي عرفنا فيه مفهوم الإصلاحات وكيف تكون والمراحل التي مرت ا والتي عرفتها وكذلك الدور الإيجابي والسلبي لها، أي الآثار المحققة جراء هذه العلمية الضرورية حيث لاحظنا:

- أن الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية اليوم ما زال يعرف عدة تحولات.
- هناك عدة إستراتيجيات إصلاحية معتمدة سواء كانت فورية أو متوسطة أو طويلة.
- عدم التقييم الدقيق والفعال أي المعتمد على المعايير الحقيقية لهذه العمليات من أجل الوقوف على إيجابيات وسلبيات كل مرحلة من هذه المراحل حتى تكتمل.

مما سبق يتضح أن مسار الخوصصة في الجزائر قد واجهته العديد من الصعوبات والعراقيل، التي تمثلت في تخلف القوانين، وعدم الحزم في تطبيقها إن وجدت، وضعف الرقابة؛ الأمر الذي ينذر مقدماً بأن الجهاز الحكومي لن يكون قادراً فعلياً على ممارسة دوره الجديد، وتوجيه المـشروعات المحولـة لكـي يتماشـى والأهداف المعلنة للدولة. لقد كانت تحيط الخوصصة العديد من التخوفات في بداية تطبيقها لعدة أسـباب، غير أنه برزت معالم هذه السياسة من خلال النتائج الايجابية التي حققتها المؤسسات التي انتهجت الخوصصة كسياسةٍ اقتصادية، رفعت من معدلات نموها بشكلٍ ملحوظ؛ وهذا ما شجع المبادرين للاستثمار في خوض هذا الغمار، وظهر ذلك جلياً بعد النتائج المُحصل عليها(*)، خاصةً في السنوات الأخيرة.

(*) ذكرنا بعضها في المطلب الثاني من المبحث الثاني من هذا البحث.

وفي ظل كل هذه الظروف تسعى الجزائر جاهدةً للإسراع في عمليات الخوصصة، وإيجـاد عقـود شراكة أجنبية؛ للاستفادة من التمويل المالي، ومن الخبرات الإدارية في التسيير؛ حتى تواكب عصر التطـور، بتحقيقها الهدف المنشود، ألا وهو التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لمختلف مراحل الاقتصاد الجزائري، وكذا الإصلاحات الاقتصادية الـتي تناولتـها الدولة؛ من أجل تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية، لاحظنا أن الجزائر اتبعت عدة أساليب واستراتجيات من أجل تحقيق مناخٍ اقتصادي جديد نختصرها فيما يلي:

- سياسة أكثر سرعة وانفتاح في مجال تنمية الموارد المالية من جهة، وتنويع مصادرها من جهةٍ أخرى.
- تبني سياسة إنتاجية متطلعة إلى مستوى المعايير الدولية.
- تحسين جهود ونوعية المُنتجات والخدمات؛ لتلميح صورة العلامة التجارية في الأسواق المحلية والعالمية.
- التقرب أكثر من مفهوم المؤسسات المالية الخاصة (البورصة)؛ لمعرفة دورها الحقيقي في السوق الجديدة المنفتحة على العالم.
- تحسين العلاقات مع الزبائن، من خلال التطلع إلى رغبا م، ومن خـلال مـشروعا م الاسـتثمارية المنشودة.

ومنذ ذلك الحين والجزائر تطمح إلى تجسيد ما كانت تطمح إليه، من خلال تلك الإصلاحات علـى أرض الواقع، وأولُها كان تحقيق التنمية الاقتصادية من مختلف جوانبها؛ وهذا مـا نـصبو إلى دراسـته في الفصول الموالية، من خلال تقديم النتائج والتحاليل التي توصلنا إليها من خلال تطبيق برنـامج الخوصـصة الذي يلي هذه الإصلاحات الاقتصادية.

الفصل الثاني:

الخوصصة وطبيعتها الاقتصادية

تمهيد:

تطرقنا من خلال الفصل السابق إلى الإصلاحات العميقة التي عرفتها الجزائر في مختلف ميادين الاقتصاد الوطني، وأبرزها تطور المؤسسة العامة التي كانت تمثل العمود الفقري لهذا الاقتصاد. وقد عرفت عدة تحولاتٍ نذكر منها: التسيير الذاتي للمؤسسة الوطنية والتي عانت من البيروقراطية والاستغلالية، التصحيح الهيكلي أو التعديل الهيكلي، وبعد ذلك الانفتاح على السوق الخارجية، إلى أن وصل ا المطاف إلى عمليةٍ جديدة من الإصلاحات التي نراها كنتيجةٍ حتمية للتحولات الكبرى التي عرفها العالم، وخاصةً الغربي منها. كما كانت نتيجة الضغوطات المقترحة من الهيئتين الماليتين العالميتين صندوق النقد الدولي الذي يهتم بالإصلاحات القصيرة، والبنك العالمي التي يهتم بالإصلاحات طويلة الأجل من حيث التمويل.

وهذه العملية الحديثة تتمثل في عملية الانتقال الجزئي أو الكلي من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ولقد أصبح موضوع تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص محور اهتمامٍ عالمي في الفترة الأخيرة؛ وذلك بفعل الضغط الذي يمارسه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى المنتشرة في الدول الصناعية الرأسمالية على الدول النامية. وبناءً على ذلك تكمن الخطورة في هذا الموضوع في زيادة الديون (الأقساط - الفوائد) المترتبة على جميع الدول النامية دون استثناء.

إن الدافع الأساسي لتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في الدول النامية بشكلٍ عام، والدولة الجزائرية بشكلٍ خاص، هو رغبتها في التخفيض أو التخلص من المشروعات الخاسرة، والتقليل منها؛ دف الوصول إلى تحقيق إدارةٍ أفضل نشاطاً، وهذا بخلاف الدافع الرئيسي للدول المتقدمة، الذي يهدف إلى تحقيق أكبر قدرٍ ممكن من الكفاءة، أو البحث عن إدارةٍ ديناميكية، أو تعزيز المنافسة، أو غيرها من الدوافع. وذلك لأن معظم الدول النامية مثقلةٌ بصورةٍ واضحة بديونٍ ضخمة لعددٍ كبير من المؤسسات التابعة للدولة التي لا تعمل بشكلٍ جيد يجعلها تستـ ف الميزانية، وكذلك القروض المتاحة.

وقد سميت عملية التحول هذه من القطاع العام إلى القطاع الخاص بالخوصصة أو الاستخصاص ترجمةً لمصطلح Privatisation، حيث أعطت الخوصصة تطوراً إيجابياً على المستوى الاقتصادي، وآثاراً هامة في مجال التنمية الاقتصادية بالنسبة لهذه الدول التي طبقت هذه السياسة.

وقبل خوض غمار هذه التجربة فضلنا في هذا الفصل تسليط الضوء على حيثيات الموضوع الذي نرى فيه غموضاً من حيث الدراسة والعمل به، وكيفية التعامل معه، وذلك من خلال المباحث الستة التالية:

المبحث الأول: ماهية وطبيعة الخوصصة.

المبحث الثاني: فيه دراسة شاملة لأهداف الخوصصة والدوافع والأسباب التي أدت إلى وجودها، ثم خلُصنا فيه إلى المبادئ التي تبنى عليها هذه السياسة، وكذا شروط نجاحها وإستراتيجيتها، كما بينا من خلال هذا المبحث علاقة وأثر الخوصصة على كل من الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الإنتاجية، الربحية، التنمية، الأسواق المالية، أسعار السلع والخدمات.

المبحث الثالث: تطرقنا فيه إلى دراسة أساليب ومراحل الخوصصة.

المبحث الرابع: فيه الآثار المتوقعة للخوصصة في كل الميادين: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، البيئية، المالية.

المبحث الخامس: خصصناه لدراسة المشكلات والمعوقات التي تواجهها الخوصصة في جميع مراحلها، وفيه طرق واقتراحات هذه المشكلات.

المبحث الأول:
ماهية وطبيعة الخوصصة

إننا نعيش اليوم في عصر الخيارات الصعبة، عصر تغير الثوابت وثبات المتغيرات، عصر الحركة السريعة الخاطفة، عصر الجمود إلى درجة التحجر، عصر التناقضات الحادة والأحداث العجيبة التي يدفع واحدها الآخر دون مبررٍ منطقي، ودون أن تفرز حركتها نتائج واضحة المعالم.

من خلال هذا كله برزت إلى السطح ضرورة حرية الفكر أمام قدسية الرأي الواحد، وضرورة تعدد مراكز صنع القرار أمام عصمة وسيادة وفوقية السلطة الحاكمة، أمام حدة المواقف وخطرها. فالكل في إطار التعدد منفتح على جميع تيارات الفكر، وكل التجارب في بوتقة التاريخ تنصهر، وكل نظريةٍ في مختبر التطبيق موضع للشك والجدل. ومن هنا كل المسلمات والبديهيات والافتراضات تسقُط، وتفسح ا ال لواقعٍ جديد بفُروضه ومسلماته وافتراضاته.

وحقيقةُ الأمر أن هذا الواقع الجديد لم يبدأ فجأةً، وإلا انتهى فجأةً كما بدأ. لقد بدأ هذا الواقع منذ بزوغ فجر حلم الشمولية كمخرجٍ وطرحٍ وحيد للخروج من دائرة الفقر والاستغلال الاقتصادي للطبقة العاملة التي بدت منذ تفجير الثورة الحمراء في روسيا البيضاء عام 1917 أكثر استعداداً للتضحية وللتحمل في سبيل تحقيق غدٍ أفضل.

ولكن هذا الغد طال واتسع مداه، وبدلاً من أن تظفر القوى العاملة بالحرية والحياة الكريمة، ظفرت بمزيدٍ من القيود والاستغلال والفقر. وبدلاً من أن تواجه القوى العاملة صاحب رأس المال الفرد، وتجبره تحت حماية الدولة على تحسين شروط العمل والأجور، أصبحت الدولة هي صاحبة رأس المال، والخصم العنيد القوي الذي لا يقبل أي تمردٍ أو عصيان، واستخدمت الدولة البطش، وساءت ظروف العمل، وتدنى الإنتاج، وانخفضت الإنتاجية، واختفت روح المبادرة الفردية، وتسيدت الشللية والمحسوبية وتجارة النفوذ، وساد الجهل والجُهلاء، واختفى العلم بعد اضطهاد العلماء. وفي هذا الإطار ساد جو من الرفض للقطاع العام، وللبيروقراطية والفساد، ودار الحوار همْساً حول الرجوع للقطاع الخاص، ثم أصبح الهمس مسموعاً، وتصاعد الحوار حتى أصبح هديراً يطالب **بالخوصصة** فكراً وتطبيقاً؛ ومن هنا تصبح الخوصصة مطلباً وطريقاً يتعين تدارسه وفهمه والإحاطة به قبل استخدامه **كعلاجٍ**، وهو ما سنتعرض له في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة وتطور الخوصصة؛

المطلب الثاني: ماهية الخوصصة؛

المطلب الثالث: مبررات الأخذ بالخوصصة؛

المطلب الرابع: عوامل انتشار الخوصصة.

المطلب الأول: نشأة وتطور الخوصصة.

قد يتبادر لأي شخصٍ أننا عند البحث عن نشأة الخوصصة سنذهب إلى فكرة ظهورها تحت هذا المُسمى الخوصصة وتطبيقها في عام 1979 على يد السيدة ***مارجريت تاتشر*** رئيسة وزراء بريطانيا (المملكة المتحدة). في ذلك الوقت، والحال ليس بهذه البساطة، إذا ما نظرنا إلى تطور الفكر الاقتصادي، وتمعنا في الأفكار والجدالات التي ظهرت منذ وقتٍ مبكر على أيدي مفكرين وفلاسفة اقتصاديين وغير اقتصاديين، والتي جاءت أفكارهم على شكل حديثٍ عن أهمية القطاع الخاص في الإنتاج والمبادرة، وأهمية التخصص وتقسيم العمل، وما قد يؤديانه من كفاءةٍ اقتصادية. ولهذا يمكن أن نعرض فكرة الخوصصة على مراحل متعددة عبر التطور التاريخي بحصرها في ثلاث مراحل وهي[1]:

أولاً- نشأة الخوصصة في الفكر الإسلامي:

يذهب الكثيرون إلى القول أن ابن خلدون المفكر الإسلامي هو الذي فكر في تطبيق سياسة الخوصصة التي تهدف إلى التحول نحو نمط الإنتاج الخاص. وهي فكرةٌ تدل على فهم ابن خلدون وإدراكه في وقتٍ مبكر أهمية القطاع الخاص وسلامة أدائه وكفاءة أساليبه، وقد كان ذلك منذ أكثر من ستمائة عام، أي عام 1377م، وفيه ينصح ابن خلدون «بعدم تدخل السلطان، أي الدولة، في النشاط التجاري الواسع، وترك هذا النشاط للتجار والمزارع ليفي السلطان أمواله من الجباية »[2].

قال ***ابن خلدون***: « واعلم أن السلطان لا ينمي ماله ولا يدر موجوده إلا بالجباية. وإدرارها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال والنظر لهم؛ بذلك تنبسطُ آمالُهم وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها، فتعظُم منها جباية السلطان. وأما غير ذلك من تجارة أو فلح فإنما هو مضرةٌ عاجلة للرعاية، وفساد للجباية، ونقص للعمارة ... وربما يحمل السلطان على ذلك من يداخله من هذه الأصناف، أي التجارة والفلاحين، كما هي صناعته التي تنشأ عليها؛ فيحمل السلطان على ذلك، ويضرب معه بسهمٍ لنفسه

(1) عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، أطروحة دكتوراه، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 135.

(2) رياض الزغبي، « الخصخصة ودورها في تهيئة المؤسسة»، www.csb.gov.ib، تاريخ التحميل:2005/12/27.

ليحصل على غرضه من جمع المال سريعاً، ولا سيما لما يسهل له من التجارة بلا مغرمٍ ولا مكس، فإ ا أجدر لنمو الأموال وأسرع في تثميره ...»[1].

وإضافةً إلى ذلك تدخل المشروع الخاص في تنفيذ بعض الأشغال العامة في العصر الأموي بدلاً من الحكومة المركزية نظراً لارتفاع تكلفة قيام الحكومة بالتنفيذ أو لافتقار الحكومة إلى الخبرة الإدارية[2].

ثانياً- نشأة الخوصصة في الفكر الاقتصادي الليبرالي "المدرسة الكلاسيكية":

اعتمدت هذه المدرسة على أفكار أبي الاقتصاد العالمي ***"آدم سميث"***، من حيث أفكاره ومبادئه في كتابه الشهير "ثروة الأمم"، والذي نشر عام 1776، الذي يهتم باقتصاد السوق والمبادرات الفردية من أجل زيادة الثروة والتخصص، تقسيم العمل، تحقيق الكفاءة الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي. وهذه الأفكار تعتبر الجانب الهام في تحديد ما يسمى بأسلوب أو سياسة الخوصصة.

ثالثاً- نشأة الخوصصة في القرن العشرين:

إن الدارس للتاريخ الاقتصادي عبر العصور يلاحظ أن عمليات التحول أو الانتقال إلى الملكية الخاصة تدخل في إطار عملية الخوصصة، وفي نواحٍ مختلفة من العالم، من تحقيق الأهداف المرسومة والطموحات المعلنة في القطب الاشتراكي سابقاً، ودول شرق أوروبا والدول النامية، وبصفةٍ عامة كل الدول النامية وغيرها كثير التي اتبعت ج القطاع العام (الملكية العامة)؛ مما أدى إلى تفاقُم عدة مشكلات:

- ارتفاع المديونية الخارجية؛ إذ هو بمثابة فتح خطر وقع فيه كل من هذه الدول؛
- المشكلة الاقتصادية بجميع جوانبها؛
- اتجاه هذه الدول إلى عملية الإصلاحات.

كل هذه العوامل جعلت الأمم تنصاع أو تذعِن للدول الغربية الغنية بالاستدانة منها؛ وذلك من أجل تحقيق الإصلاح الذي أرشد م إليه، من خلال برامجها، ومنها برنامج الخوصصة. وبذلك أخذت الخوصصة في الانتشار بدايةً من كتابات عالم الإدارة "***PETER Draker***" في عام 1968 [3] الذي تحدث عن كيفية انتقال الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في جمهورية الشيلي عام 1973، وعما حققته وكيفية تطبيقها، ثم

(1) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، الفصل الأربعون، في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعاية ومفسدة للجباية، دار الفكـر العـربي، بيروت، ط1، 1997، ص 197-198.

(2) فوزي منصور، خروج العرب من التاريخ، دار الفارابي، بيروت، 1991، ص 74.

(3) أحمد صقر عاشور، التحول إلى القطاع الخاص: تجارب في خصخصة المشروعات العامة، سلسلة بحوث ودراسات رقم 344، المنظمـة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1996، ص 3.

تحدث عن تطبيق بريطانيا للخوصصة، وكيف طُبقت على يد المرأة الحديدية، كما لُقبت السيدة ***مارجريت تاتشر*** عام 1979، والتي تعتبر جزءاً مهماً في سياستها الاقتصادية المُطبقة في بريطانيا.

وبذلك بدأت تنتشر فكرة الخوصصة وفكرة تطبيقها، وتطورت من الدول المتقدمة إلى الدول النامية التي انتهجت الاشتراكية سابقاً كأسلوبٍ اقتصادي. وهذا التوسع في انتشارها أدى إلى اتساع نطاق تطبيقها عاماً بعد عام، حتى أصبحت هذه الفكرة موضوع الساعة بالنسبة لأغلب الباحثين والدول.

و من خلال ما سبق نستخلص أن هناك أصلين سياسيين لنشوء فكرة الخوصصة[1]:

1- السياسة الاقتصادية في بداية القرن الواحد والعشرين، وفيه حماسة ثقافية متجددة من أجل المشروعات الخاصة؛

2- أن هناك حقيقة ملحة ودائمة لا مجال لتجنبها للحد من الاتفاق العام.

وهاتان السياستان بالتقائهما أدتا إلى نشوء فكرة تحويل للقطاع العام إلى الخاص، أو ما يسمى بالخوصصة.

المطلب الثاني: ماهية الخوصصة.

إن للخوصصة أصولٌ لغوية في اللغة العربية، ومعانٍ علمية تم ا في هذا المبحث، وقد يكون من المفيد البدء بالتعرف على الأصول اللغوية لكلمة "خوصصة" قبل الدخول في العمق العلمي لها:

أولاً- التعريف اللغوي لكلمة خوصصة [2]:

تشتق كلمة "خوصصة" من الفعل الثلاثي[3]"خصص"، ومعنى خصه بالشيء (خصوصاً)، وجعله خصوصياً، واختصه بالشيء أي جعل الشيء خاصاً به، والخاصة ضد العامة، وكلمة "خص" تعني "انفرد بالشيء"، وخاص تعني فردي أو ذو ملكية فردية. ولتأكيد معنى الفعل الثلاثي "خصص" يكرر الحرفين الأوليين "خ، ص" من المصدر الثلاثي للفعل وتصبح الكلمة هي "خصخص"، وتعني تعظيماً وتأكيداً لكلمة

---

(1) جون دوفاهيو، قرار التحول إلى القطاع الخاص: غايات عامة ووسائل خاصة، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعيـة المـصرية للنـشر والمعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1991، ص 11.

(2) أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 24.

(3) انظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ج1،ط3، مادة خصص.

والتخصيص على وزن تفعيل مثل تجفيف، تبريد، تكثيف، وهي من الأفعال (جفف، برد، كثف) وهي على وزن (فعل مثل خصص) في أن مصدر الفعل (فعل) هو تفعيل. انظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، 1993، ص 72 وما بعدها.

"خصص"، ومن أول الكلمات تشا ا لكلمة "خصخص" الكلمات زلزل، وحصحص وليس أدل من كلمات الله تعالى :﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾[1] و﴿ الآنَ حَصْحَصَ الحَقُّ﴾[2].

وعلى الرغم من أن مصطلح الخوصصة ظهر لأول مرةٍ في قواميس اللغة في أوائل الثمانينات، وبالتحديد في عام 1983م، لكن كُتب التاريخ تبين أن "الخصخصة" قد وجدت منذ أواخر القرن السادس عشر، أثناء تطور الصراع بين المملكة المتحدة وإسبانيا؛ حيث اعتمدت الملكة ***إليزابيث الأولى*** على القطاع الخاص لتمويل البحرية والمستعمرات، مقابل إعطائهم الغنائم من الحرب[3]. أما في عام 1969 فقد كانت البداية الحقيقية للبدء في تطبيق أول عملية نقل للملكية العامة إلى القطاع الخاص، وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما اتجهت إلى بيع المؤسسات العامة مبتدئةً بصناعة النقل والطاقة والاتصالات والفولاذ وبناء السفن؛ وعلى هذا يمكن أن نعرف الخوصصة من حيث اصطلاح العلماء.

ثانياً- الخوصصة اصطلاحاً:

لعل من المناسب في ضوء التحليل المتقدم أن نبحث عن ترجمة سلسلة الاصطلاح "Privatisation" بدلاً من الخصخصة، كما هو شائع في التجربة المصرية؛ أو "التخصيصة"، كما درج لدى المؤسسات الاقتصادية العربية؛ أو"الخوصصة" و"الأهلنة" كما هو متداولٌ في التجربة السورية؛ أو "إعادة الهيكلة" كما هو مألوف في التجربة التونسية. ويعد اصطلاح "الخوصصة"، رغم عدم دقته اللغوية، من أكثر المصطلحات شيوعاً "في الاستخدام"؛ لسهولته، أو لأن الآداب الاقتصادية العربية تفضلُه لاقتراح مجمع اللغة العربية في جمهورية مصر العربية[4]. وهو المصطلح الذي نستخدمه في هذه الدراسة؛ إذ يكثُر تداولُه لدى الاقتصاديين الجزائريين[5].

وقد ظهرت تعاريف كثيرة للخوصصة، والتي تتجاوز حدود مفهوم سياسة الخوصصة بذا ا. وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن سبب اختلافها يعود إلى الجدل الذي دار حول مفهوم الخوصصة:

---

(1) سورة الزلزلة، الآية 1.

(2) سورة يوسف، الآية 51.

(3) James Kent and I. Elizabeth « the limits of privatization », public administration device, march/April 1998, Vol 58, N° 2, P 99.

(4) رفعت عبد الحليم الفاعوري وهند جولو، « خصخصة المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية "كيوتل" والآثار المترتبة عليها»، مجلة الإدارة العامة، ا لد 37، العدد 4، فبراير 1998، ص 717- 718.

(5) في الوقت الذي ذهب فيه البعض إلى استخدام تعبيرات غير مستساغة من بينها: الاستخصاص، التخصصية والإخصاص، والتخاصـية، والمخاصة، والتخويص، وأخرى غريبة كالبرايفتة والانفرادية والتفويت والفردنة.

بالنسبة لأصحاب الاتجاه الاشتراكي يرون في مفهومها "تحديد الدولة واستغلال العمال، خاصةً موظفي القطاع العمومي الذين يتمتعون بالخدمات الحكومية. كما تدل بعض المصطلحات مثل كلمة (عامة) على الأخوة والمشاركة التي قد تنهار بوجود الخوصصة. أما بالنسبة لأصحاب الاتجاه الليبرالي فعلى عكس ذلك: فهم يعتبرو ا تكريساً لسيادة نظام السوق المتميز بالمنافسة الحرة، وحرية حركة رؤوس الأموال.

ونستخلص من هذا أن الجدل القائم حول مفهوم الخوصصة يرتكز على نظريات ومبادئ الإيديولوجية.

أما التعاريف التي حاولنا تحديد مفهومٍ دقيق لهذه السياسة، فسنورد بعضها فيما يلي ثم نخلُص من خلالها إلى تعريفٍ خاص بنا.

1- **عرفها البعض**[1]: بأ ا « مجموعةٌ من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد بشكلٍ كبير على آليات السوق، ومبادرات القطاع الخاص، والمنافسة؛ من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية.

2- **وعرفها البعض الآخر بأ ا**[2]**:**«عملية نقل الأصول أو الوظائف الحكومية من الدولة إلى القطاع الخاص».

3- وفي **تعريفٍ آخر:** الخصخصة هي السياسة أو الأداة التي يتم بمقتضاها نقل ملكية بعض المنشآت الاقتصادية والإنتاجية من نطاق الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وهي تتضمن إسناد عمليات الإنشاء والتمويل والتنمية والملكية الخاصة، وتشغيل وإدارة الإنتاج، ونقل وتوزيع السلع والخدمات إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي؛ بغرض تحسين وزيادة الإنتاج والأرباح[3].

4- **وعرفها البنك الدو**لي **بأ ا:** «عملية تقوم ا الحكومات من أجل تقليص دورها في تملك أو إدارة المؤسسات العامة؛ دف إشراك أو إيجاد دورٍ أكبر للأفراد والمشروعات الخاصة في تنمية الاقتصاد القومي»[4].

(1) صديق عفيفي، التخصيصية وإصلاح الاقتصاد المصري، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1991، ص 5.

(2) ستيف.هـ. هانكي، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1995، ص 9.

(3) Ibrahim Alwan, Privatization Deregulation and macro economic policies, the case of lakister, structural adjustment and macro economic policy issues, INF, 1992, P 86

(4) World Bank, world development report, 1991, P 31

5- **وفي تعريفٍ آخر**[1]**:** تتمثلُ الخوصصة في « زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة، من خلال الاعتماد على آليات السوق، والتخلص من الترتيبات البيروقراطية ».

6- **وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) عام** 1983 بأ ا: « كل تحويلٍ لملكية المؤسسات العمومية لملاكٍ جددٍ؛ بحيث تؤدي إلى مراقبةٍ فعلية للنشاط، بعد ذلك المُلاك الجدد يمكن أن يكونوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين، محليين أو أجانب »[2].

7- **وعرفها البعض الآخر:** أ ا: « انتقال ملكية أغلبية مساهمات الدولة في المؤسسات، سواءً بصفةٍ مباشرة أو غير مباشرة، من القطاع العام إلى الخاص؛ وذلك إما بتبادل الحقوق، أو بالتخلي بلا قيدٍ أو شرط، أو الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، مع احترام التنظيم الخاص به »[3].

8- **وهناك من يعرفها على أ ا:** « عبارة عن نظامٍ جديد لتقسيم العمل والمهام، داخل الاقتصاد الوطني، وذلك بين الحكومة والقطاع الخاص »[4].

9- **كما يرى البنك الإيطالي:** أ ا «عبارة عن مبادراتٍ دف لخفض دور القطاع العام، سواءً في صورة الملكية أو الإدارة».

10- **وعرفها كوين كاي:** عام 1998 بأ ا: « أداةٌ تستطيع بواسطتها الحكومة توفير المال، وتقديم خدماتٍ أفضل »[5].

11- **وقد عرفها دنيس روندينيل:** عام 1996 بأ ا « السياسات التي تشجع القطاع الخاص على المشاركة في الخدمة العامة، وإنشاء البنية التحتية، والتخفيف من حالة الاحتكار للمشروعات المملوكة من قبل الحكومة »[6].

12- **وعرفها روبنس روكبيرو عام** 1997**:** بأ ا « الانتقال بالنشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، مع التشغيل في أشكال الملكية لهذا النشاط »[1].

---

(1) رمزي زكي، «الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر»، ا لة المصرية للتنمية والتخطيط، التي تصدر عن معهد التخطيط القـومي، ا لد 2، العدد 1، يوليو 1994، ص 194.

(2) Rabah Bettahar, OP.CIT, P 1.

(3) Leila abdarhim, OP.CIT, P 53.

(4) حسين عمر، الجات والخصخصة: الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية، مشكلات اقتصادية، دار الكتاب الحـديث، القاهرة، 1997، ص 17.

(5) Koens Chir, «Privatization in state government», public administration review, July/august 1998, vol 58, N°4, P 374

(6) Demisis, A, Rondinelli, «Strategies management of privatization: a frame work for planning and implementation», public administration and development, 1996, Vol 16, N° 3, P 244.

13- **أما سافاس فقد عرفها عام** 1987 **بأ ا:** « تخفيف دور الدولة - القطاع العام- وزيادة دور القطاع الخاص في ملكية وإدارة الأنشطة المختلفة »(2).

14- **وعرفها شبيب عماري عام** 1998**:** على أ ا « نقل ملكية بعض أو كل مؤسسات القطاع العام التي تقوم بإنتاج وبيع سلعٍ أو خدماتٍ للقطاع الخاص، وتحويلها إلى شركاتٍ تدار على أسسٍ تجارية »(3).

15- **أما سيلفيا دوراد وريك هولز:** فقد قدما تعريفين للخصخصة: التعريف الأول ينادي به أصحاب المدرسة الاقتصادية التابعون لمدرسة الفكر الكلاسيكي الحديث وهو: « تحويل مؤسسة أو استثمارٍ عام أو أصول مؤسسةٍ عامة من ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص ». والتعريف الثاني ينادي به أصحاب مدرسة السياسة العامة وهو: « تحويل مؤسسةٍ مملوكة للقطاع العام، أو تدار على أساسٍ بيروقراطي في منظمةٍ ذات استقلالٍ ذاتي، ثم قياس الأداء فيها من خلال معايير آليات السوق». ويجمع أصحاب المدرستين على الأهداف الرئيسية والمتعلقة بتحفيز المنظمات الحكومية لتكون أكثر مرونةً وإبداعاً، وذات كفاءة، واستجابةً لرغبات الزبائن(4).

16- **وعرفها آلان**: « هي عملية البيع الكامل للخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص »(5).

17- **فيما ذهب آخرون إلى:** إعطاء معنى أوسع للخوصصة بأ ا تعني «التحول إلى الملكية الخاصة عن طريق بيع المشروعات بكاملها إلى القطاع الخاص »(6).

18- **وديفيدو مورجان وروبرت يعرفا ا** بأ ا: «عملية انسحاب الحكومة من عمليات الإنتاج وتقديم الخدمات»(7).

19- **أما من وجهة نظر رفعت عبد الحليم الفاعوري:** فإن الخوصصة هي: « عملية استبدالٍ كلي أو جزئي للقطاع العام بالقطاع الخاص؛ لإنتاج وتقديم السلع والخدمات »(8).

---

(1) Rubens Ricupero, «Privatization the state and international institutions, journal of international affairs», winter 1997, Vol 50, N° 2, P 409.

(2) E, S .Savas, Privatization the key to better government, chatahan house publisher, Inc, rew jersey, 1987, P 85.

(3) عماري شبيب، « تخصيص منشآت الدولة الإنتاجية »، مجلة البنوك في الأردن، العدد 3، آذار (مارس) 1998، ص 5.

(4) سيلفيا دورادو وريك هولز، «الخوصصة: النظريات الأساسية والحلقة المفقودة»، ا لة الدولية للعلوم الإدارية، ا لد 3، العدد 4، ديسمبر 1998، ص 100.

(5) Alan .k, Soothy Campbell, « private delivery of public services », public management, 1986, P 3.

(6) سعيد إسماعيل علي، التعليم والخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 105، القاهرة 1999، ص 14.

(7) David. R. Morgan and Robert England, « The two races of privatization », Public administration review, 1988, P 980.

(8) رفعة عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص 8.

20- **أما من وجهة نظر ولسون و كلاجي** (Wilson and Callagy) فقد ذهبا بتعريفهما للخوصصة بالقول أ ا تعني « تقديم سوقٍ أكبر يتسم بدرجةٍ أعلى من الرشادة والمنافسة في مجال الأنشطة الاقتصادية »[1].

21- **ويرى عوض شفيق عوض** أن « الخصخصة هي عملٌ من أعمال السيادة، ومظهر من مظاهرها، تختص بإجرائها السلطة التشريعية وحدها. وهي عمليةٌ يراد منها نقل ملكية المشروعات العامة المملوكة للدولة كلها، أو بعضها، إلى الملكية الخاصة، ممثلةً في أشخاصٍ اعتبارية؛ وذلك لتحقيق ضروراتٍ اجتماعية وتنميةٍ اقتصادية وسياسية. وتعيين المشروع محل الخصخصة وتحديد عناصره يرجع فيه القانون مباشرة، وتكون الخصخصة إما كاملة، أي خصخصة الأصول والإدارة، أو جزئية، أي خصخصة الإدارة دون الأصول »[2].

22- **بينما** يذهب **سامي عفيفي حا**تم إلى القول**:** « أن الخصخصة ليست فلسفة، وإنما هي سياسة يتم ا نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في إطار فترة زمنية يتم تحديدها في ضوء الظروف والمعطيات التي تحيط بالاقتصاد القومي »[3].

23- **ويرى آدم مهدي أ**حمد**:** « أن الخصخصة سياسة توسيع قاعدة الملكية الخاصة »[4].

24- **ويرى عبد ا يد قدي:** « أن الخوصصة هي الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص، أو تمكينهم بموجب عقدٍ من إدارة المؤسسات، مع بقائها مملوكة للدولة »[5].

على ضوء ما تقدم من تعاريف اصطلاحية للخوصصة، وتعدد المفاهيم والمعاني العلمية التي ذهب إليها المتخصصون، يمكن القول بأ ا تدور جميعاً حول أربعة اتجاهات هي[6]:

أولاً- الخوصصة تعني توسيع الملكية الخاصة:

ذومنح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد. إن مفهوم توسيع الملكية أصبح مفهوماً متبعاً بواسطة العديد من الدول، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بتصفية القطاع العام (كلياً أو جزئياً)، أو عن طريق

---

(1) القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر، مركز البحوث السياسية، القاهرة، 1989، تحرير د: أماني قنديل، ص 12.

(2) عوض شفيق عوض، الخصخصة، ص 3.

(3) سامي عفيفي حاتم، الخبرة الدولية في الخصخصة، القاهرة، ط1، 1994، ص 23.

(4) آدم مهدي أحمد، الخصخصة في الدول النامية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص 25- 26.

(5) عبد ا يد قدي، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعيـة، الجزائـر، ط2، 2005، ص 237.

(6) أحمد ماهر، مرجع سابق، ص 25- 26.

عقود الإيجار، ومنح الامتيازات. ولا يشير توسيع الملكية الخاصة إلى عدم الخروج المفاجئ المباشر للقطاع العام من النشاط الاقتصادي، وإنما يشير إلى انخفاض نصيب الدولة نسبياً، وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص.

ثانياً- الخوصصة تعني الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام: والتي تعني أيضاً أنه بتحول هذه الوحدات إلى القطاع الخاص تتحقق إنتاجية وربحية أعلى. وقدكانت بريطانيا وأستراليا من الدول الرائدة التي طبقت هذا المفهوم، رغبةً منها في انتشال الاقتصاد الوطني من عزلته، وذلك بالتخلص من أنشطة الدولة الخاسرة، وردها إلى القطاع الخاص، أو تشجيعه للخوض فيها.

ثالثاً- الخوصصة تعني الرغبة في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي: باعتبارها فلسفةً اقتصادية واجتماعية بدأت تتقلص من العالم، وذلك في نظير التحول نحو اقتصاد السوق، ومواكبة النظام العالمي الجديد؛ أي أ ا رغبةٌ في التحرر الاقتصادي. ودول أووربا الشرقية هي الدول التي اتبعت هذا المفهوم وطبقته؛ لأنه المفهوم الذي يناسب ظروفها، بل إن الدول التي ما زالت تتمسك بالنموذج الاشتراكي، مثل الصين وكوبا، بدأت بالفعل، وبصورةٍ بطيئة وغير معلنة، تتبنى هذا المفهوم.

رابعاً- الخوصصة هي عكس التأميم: فإذا كان التأميم يعني تحويل الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، فإن الخوصصة هي عبارة عن تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة. والغريب أن الشركات التي تتم خوصصتها كانت في الأصل (قبل التأميم) هي ذات المشروعات التي سبق تأميمها. ومن الغريب أيضاً أنه من السهل تأميم الشركات (فبجرة قلم، ومن خلال قوانين وبمقتضاها، تتحول الشركات الخاصة من خلال نزع الملكية الخاصة للأموال، إلى ملكية الدولة. أما في الخوصصة فإن تحول الشركات من العامة إلى الخاصة تشوبه الكثير من الصعوبات، بعد أن ترديت الكفاءة، وتغيرت القيم، وا ارت نظم وأساليب العمل.

ويجب على أي دولة أن تحدد المفهوم الذي ستتبعه؛ حتى يمكن أن تكون الخطوات التنفيذية التي ستقوم ا على هدي هذا المفهوم. بمعنى أن تكون الخطوات التنفيذية مؤديةً إلى تنفيذ المفهوم (أو الهدف) من الخوصصة، وليس مفهوماً أو هدفاً آخر؛ حيث إن برنامج الإصلاح الاقتصادي السليم هو الذي يكون مفهوم الخوصصة فيه واضحاً، وتكون خطوات التنفيذ مناسبةً لهذا المفهوم.

والمفهوم الأول(*) ربما يعتبر هو المفهوم المصري في الخوصصة، حيث أن هناك ميلاً لدى المسؤولين إلى تبنيه، وإن توسيع الملكية الخاصة أمر مفضل، ويتم ذلك بخروجٍ جزئي وتدريجي وغير مباشر للدولة من

(*) المفهوم الضيق للخوصصة.

بعض الأنشطة، وأنه لا مانع أثناء تطبيق مفهوم توسيع الملكية الخاصة من الأخذ بالمفهوم الآخر[*]، ولكن بدرجاتٍ أدنى في الاهتمام.

ومن خلال كل ما سبق نستخلص من هذا وذاك أنه يمكن التمييز بين اتجاهين:

الاتجاه الأول: يعطي مفهوماً ضيقاً للخوصصة، ويرى أ ا تعني نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص[1]، وهي بعض أصول المؤسسة لمنح سيطرة الدولة عليها. أو أن الخوصصة هي عملية إدخال أساليب إدارية مشا ة لأساليب القطاع الخاص، دون ضرورةٍ لنقل الملكية. إلا أن هذه النظرة تغفل أن الخوصصة تأتي ضمن برنامجٍ واسع يستهدف تغييراً جذرياً في السياسة الاقتصادية بما في ذلك إزاحة السيطرة الحكومية على الجهاز الإنتاجي؛ من أجل زيادة كفاءة الاقتصاد بشكلٍ عام.

الاتجاه الثاني: وهو المفهوم الواسع للخوصصة، ويذهب إلى أن الخوصصة تعني كافة إجراءات التحرر الاقتصادي؛ فهي تتضمن إسناد عمليات إنشاء وتمويل وتنمية وملكية وتشغيل وإدارة وإنتاج وتوزيع السلع والخدمات إلى القطاع الخاص، سواءً كان ذلك محلياً أو أجنبياً[2]. أي أن الخوصصة تعني الانسحاب النهائي للدولة من العملية الإنتاجية بكافة مراحلها، واستبدال دورها بدور القطاع الخاص. إلا أن الواقع لا يؤيد فكرة الانسحاب التام هذه، وحتى لو رغبت الدولة في تحقيقه؛ قد لا يود القطاع الخاص دخول بعض ا الات ذات المخاطرة الكبيرة وذات المردودية الصعبة. لهذا فإن الأقرب إلى الواقع هي أن تتمثل الخوصصة في زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية في ا تمع؛ لغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية لهذه الوحدات، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا يلاحظ أن الخوصصة بأسلوب النمو قد تستغرق وقتاً أطول من الخوصصة بأسلوب التحويل؛ فالأولى تتم بالتدرج على مر الزمن، أما الثانية فتتم في صورة قفزات.

و ذا يمكننا أن نخلص إلى تعريفٍ شامل للخوصصة وتكون صيغته كالآتي:

الخوصصة هي سياسةٌ اقتصادية دف إلى زيادة النمو الاقتصادي عن طريق نقل إدارة أو ملكية أو استثمار نشاطٍ حكومي ذي طابع تجاري سواء كان ذلك جزئياً أو كلياً من القطاع العام (الدولة- الحكومة) إلى القطاع الخاص، أو على شكل شركة أو مرفقٍ عام. وهي بذلك عكس عملية التأميم؛ فتمنح

(*) المفهوم الواسع للخوصصة.

(1) عبد الباسط وفا محمد حسن، بورصة الأوراق المالية ودورها في تحقيق أهداف تحول قطاع الأعمال العام إلى الملكية الخاصة، أطروحـ ة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1996، ص 194.

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 102.

بذلك القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد الوطني، والمتمثل في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية لغرض تحسين كفاء ا الإنتاجية لها. وهذا في إطار ضوابط وقوانين الدولة فتكون بذلك أداةً لتحرر قوى السوق، وتحقيق القيود على الدولة، وتحويلها إلى مراقب، بدلاً من قيامها ذا الدور المرهق لميزانيتها، دون انسحا ا التام من العملية الإنتاجية بكافة مراحلها، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: مبررات الأخذ بالخوصصة.

رغم أن الخوصصة قد طُبقت في بعض الدول الصناعية، مثل انجلترا فيما سبق، إلا أن الدول النامية التي أخذت ذه السياسة قد استهدفت أغراضاً أخرى غير التي جاءت في برامج الخوصصة بالدول المتقدمة. ففي حين استهدفت البلدان المتقدمة من عمليات الخوصصة التي تم اتباعها في كل من انجليترا، وفرنسا، وكندا، وإيطاليا، وإسبانيا، ضرورة إنعاش قوى العرض (ضمنها تنشيط الإنتاج في مؤسسات القطاع الخاص)، بعد أن واجهت اقتصاديا ا عدة مظاهر سلبية، كان أهمها الكساد التضخمي، إلى جانب العمل على تخفيف العبء عن كاهل الحكومة، نرى أن الدول النامية قد استهدفت من جانبها، ولا تزال تطمح إلى تحقيق أهدافٍ أخرى، في إطار إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها في عقد الثمانينات، واستمرت في تنفيذ مراحلها خلال العقد الحالي(1).

وتعتبر هيئات التمويل الدولية ضالعةً في عملية حث الدول النامية على تصفية القطاع العام. وتقول ***ماري شيرلي*** واحدةٌ من خبراء البنك الدولي في هذا الصدد: « إن تصفية المشروعات العامة غير القادرة على الاستمرار قد أصبحت شرطاً من شروط الاقتراض لأغراض التكييف الهيكلي، على سبيل المثال في بورندي ومالاوي وبنما وتايلاند. أما في توغو فقد قام البنك بدعم عملية تحويل المشروعات العامة إلى مشروعاتٍ خاصة عن طريق ما يسمى الإقراض لدعم السياسات، وكذلك بتقديم المعونة الفنية وفي دولٍ متنوعة الأوضاع، مثل الكونغو، وجاميكا، والفلبين، وتركيا. يدعم البنك الاستعدادات الجارية لبرامج نقل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، ويساعد في تحرير المشترين المحتملين لهذه المشروعات، كما يساعد في

(1) نواف الرومي، « ما هو الخيار الأفضل في سياسات الخوصصة في الأقطار العربية: خوصصة هيكلية أم خوصصة تلقائية ؟»، بحث ألقي في « ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية»، خلال الفترة 28- 30 أفريل 1997، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص 177.

مفاوضات البيع. وفي دولٍ افريقية متعددة، يقوم البنك بتدبير الأرصدة التي سوف تمكن المشترين من القطاع الخاص المحلي للمشروعات العامة من الحصول على قروضٍ لإصلاح أوضاع هذه المشروعات »[1].

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات السالفة الذكر، انتشرت سياسة الخوصصة عالمياً منذ النصف الأول من الثمانينات. ولقد دعم ذلك بتأكيدٍ واسع المدى من جانب المؤسسات الدولية، لأهمية انتشار تطبيقات التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص لتحقيق التنمية الوطنية.

ويمكن أن تستند الخوصصة إلى عدة مبرراتٍ أهمها ما يلي:

1- القطاع الخاص أكفأ من الحكومة في إدارة نشاطه الاقتصادي (أي القطاع العام)، تلك الإدارة التي لا تستـ ف الفائض، وتحوله إلى عجزٍ دائم و مستمر.

2- إن القطاع الخاص أو الخوصصة مبنيةٌ على روح المبادرة، سواءً الفردية أو الجماعية المنظمة؛ ومن ثم فإنه تنتج دائماً لكل جديدٍ فرصة التجربة.

3- الخوصصة بما تقدمه من حواجز ترتبط بالإنتاج وبإنتاجية العاملين، يكون القطاع الخاص أقدر من الحكومة على تحفيز العمال، وإيجاد الدافع لديهم على زيادة الإنتاج، وتطوير وتنمية أدائهم، وبما يملكه من سياساتٍ مباشرة أو غير مباشرة في المحاسبة، والعقاب، والرقابة؛ يجعل من مجتمع العمال مجتمعاً متحفزاً، لديه الدافع على التطور والعطاء، وليس على التكاسل والتخاذل، اللذان هما ناتجان عن ضعف الأداء، ونظم الاختبار والتعيين، وتقديم الأداء، والترقية، وعن غياب المحاسبة، والرقابة الإدارية، وانتشار الفساد، والرشوة، والمحسوبية.

4- إن القطاع الخاص بما يحققه من أرباحٍ وعوائد على الاستثمار، يخلق لدى الأفراد الحافز والدافع على الأخبار، وكذا لدى المؤسسات والأفراد معاً الحافز نحو الاستثمار، وتوجيه مدخرا م إلى الاستثمار المباشر، في شكل أسهم، أو صكوك لتمويل للمشروعات.

5- تضخم عدد وحجم السلع والخدمات التي تقوم ا الدولة للمواطنين، الذي أدى إلى تدني مستوى الجودة، وتدهور أساليب إيصال الخدمات؛ نظراً للتعقيد الإداري، وازدياد أعباء المديونية المحلية والخارجية.

(1) ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية: آراء واتجاهات، ديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائـر، ط3، 2005، ص 29-30.

6- افتقار الاقتصاد الوطني للقدرة التنافسية، وصعوبة التواؤم مع المتغيرات الدولية والإقليمية السريعة الإيقاع، والتوافُق السريع معها، بما يملكه من وحداتٍ متنوعة، وبما يتيحه من مرونةٍ في الحركة، وقدرةٍ على التغير، والاستجابة لهذه التغيرات.

7- اتساع نطاق الخسائر الرأسمالية، والتهامها جانباً هاماً من رأسمال الشركات ووحدات القطاع العام، وكذا النقص التكنولوجي في هذه الوحدات.

8- شيوع الطاقات العاطلة الظاهرة والمقنعة، واتساع نطاقها في مراكز الإنتاج ومراكز التسويق في الوحدات الاقتصادية العامة.

نستخلص مما سبق أن الأخذ بالخوصصة إنما يستند إلى ما يتمتع به القطاع الخاص من ميزاتٍ تمكنه من القيام بدورٍ أكثر فاعلية في تحقيق التنمية؛ نظراً لما يحكُمه من اعتباراتٍ في استخدام الموارد، وما يهدف إليه من تعظيمٍ للعائد؛ ومن ثم إمكانية تطبيق أفضل الوسائل وأقل التكاليف.

المطلب الرابع: عوامل انتشار الخوصصة.

من خلال الدراسة والبحث تبين لنا أن أسباب انتشار الخوصصة في العالم تعود إلى نوعين من العوامل: عوامل داخلية، وعوامل الخارجية[1].

أولاً- العوامل الداخلية:

على إثر إخفاق الملكية العامة في تحقيق الأهداف المنشودة، وإظهار عدم الكفاءة لهذا القطاع العام في أوقاتٍ متباينة، على عكس القطاع الخاص الذي أثبت من خلال ممارسة العملية كفاءته؛ مما دفع الفكر الاقتصادي بالاهتمام ـذه القضية، وظهرت على إثر ذلك قضايا أهمها:

1- **نظرية حقوق الملكية:** التي تشير إلى أن الحكومة تواجه مصاعب في تقديم الحوافز المناسبة لطبقة المديرين في القطاع العام، وفي مراقبة أدائهم؛ ومن ثم فإن حرية التصرف ضئيلةٌ لدى مديري القطاع العام بالمقارنة بنظرائهم في القطاع الخاص؛ الأمر الذي يؤدي إلى اقتصار المديرين على الأهداف الموضوعية، والتي غالباً ما تكون متواضعة.

2- **أما النظرية الثانية فهي نظرية الاختيار العام:** وتذكر هذه النظرية أن مديري القطاع العام يمكنهم الاستحواذ على المال والسلطة والمكانة الاجتماعية بالمقارنة بأقرائهم في القطاع الخاص، ثم بتحالفهم من الواردات الإشرافية لبناء جماعات مصالح؛ وهذا بدوره يؤدي إلى تضخم الميزانيات، الذي أصبح هدفاً،

(1) رياض الزغبي، الخصخصة ودورها في ـيئة المؤسسة، www.csb.gov.ib ، تاريخ التحميل: 2005/12/4.

وكل الأهداف تعمل من أجل هذا الهدف، وظهر هذا بشكلٍ واسع في الستينات والنصف الأول من السبعينات، وكل ذلك جعل الاقتصاديات عاجزةً عن التكيف مع الأسعار العالمية.

3- **رغبة الحكومات في الدول في المساهمة في ترشيد الإنفاق الحكومي:** من خلال التخلص من أعباء الدعم المادي الذي تتحمله الحكومات لمنتجات وخدمات مرافق الشركات العامة، وتوفير مصدرٍ آمن للأموال يمكن أن يساهم في دعم الموازنات وتغطية العجوزات، وعلى دفع القطاع الخاص لتولي الاستثمارات في هذه الأنشطة، بدلاً من القطاع الحكومي الذي يعاني من تراجع الاستثمارات، والذي يحول دون التوسع في تقديم الخدمات والمنتجات لمواجهة الطلب المتزايد عليها. والقطاع الحكومي لا يستطيع الصمود أمام القوى الاقتصادية العالمية، بل يعتبر مسؤولاً عن هدر كثيرٍ من إمكانيات التنمية الاقتصادية والبشرية.

والجدول التالي يبين الفروق بين القطاع الخاص والقطاع العام في التعامل مع القضايا الاقتصادية:

جدول (2-7): الفروق بين القطاع الخاص والقطاع العام في التعامل مع القضايا الاقتصادية

نقطة المقارنة	القطاع الخاص	القطاع العام
مرونة التغيير	قطاع لديه حريةٌ ذاتية في الحركة؛ وهو بذلك أكثر قدرة على التعامل مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية حوله.	المصلحة الحكومية أو البيروقراطية الإدارية للدولة تفقد الحرية الذاتية في الحركة بالتبعية المباشرة لجهاز الدولة.
الهدف	تحقيق بقاء المشروع، واستمراره، و نموه، وازدهاره؛ عن طريق خدمةٍ نافعة للمجتمع؛ لتحصل على أرباحٍ ملائمة تحقق ا هدف المشروع.	لا دف إلى تحقيق الربح بالدرجة الأولى، وإنما تقديم خدمةٍ نافعة للمجتمع.
اللوائح التي تحكم العمل	اللوائح والقيود الداخلية ليست مفروضةً من الخارج إلا القليل؛ لذلك يمكن تغييرها بسرعة حسب مقتضيات مصلحة العمل.	اللوائح مفروضة، ويجب الالتزام ا حرفياً ومن الصعب تغييرها سريعاً، وهذا منافٍ لطبيعة التعامل مع مسائل الإنتاج والتسويق، والتنمية الاقتصادية التي تحتاج إلى مرونةٍ كبيرة في العمل.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعةٍ من المصادر أهمها: رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.

ثانياً- العوامل الخارجية:

تمثلت هذه العوامل في الربط بين معونات الدول المتقدمة للدول النامية، بأن تقوم الدول المتقدمة، باتباع سياساتٍ اقتصادية ترتكز على الإصلاحات الهيكلية في اقتصادها بعدة أوجه؛ كترشيد الإنفاق،

وتحرير الاقتصاد، واعتماد آليات السوق. ورغم الأطر المؤسسية للاستثمار، وإصلاح الإدارة الاقتصادية والنظم القانونية والخوصصة، ولقلة الخبرة في الدول النامية قامت هذه المؤسسات الدولية بالتأييد وتطبيق عمليات التحول الفكرية إلى واقع عملي في النصف الثاني من السبعينات، منها مجموعة البنك الدولي، فمساعدة مجموعة البنك الدولي المادية والفنية من خلال:

1- إعداد إستراتيجية ومنهج التطبيق للخوصصة،

2- اختيار المؤسسات المرشحة للخوصصة مع توفير الدراسات والبيانات،

3- وضع جداول زمنية لتنفيذ خطة الخوصصة.

وهذا الجدول يبين عمليات الخوصصة التي تمت في الدول النامية حتى أكتوبر عام 1991:

جدول رقم (2- 8): عمليات الخوصصة في الدول النامية حتى أكتوبر عام 1991

المناطق	عـدد المشروعات	نسبة الإجمالي (%)
شرق أوربا	805	37,2
أمريكا اللاتينية	794	36,7
إفريقيا	384	17,8
آسيا	122	5,6
الشرق الأوسط	59	2,7
الإجمالي	2164	100

المصدر: World bank N° 1,1992, P 13

المبحث الثاني:
دوافع الخوصصة وأهدافها ومبادئها

من المعروف أن لكل مشروعٍ تجاري هدفاً يسعى إليه المستثمر، أو التاجر، أو الصانع، أو المالك. وعليه فإنه في حالة قيام الدولة أو من يمثلها بتطبيق برامج الخوصصة على بعض المرافق أو المشروعات المملوكة لها، تتبلور لها أهداف معينة تبغي من ورائها التوصل للمصلحة الخاصة ا والعامة لشعبها. ومن ثم فإن من الأهداف التي تسعى لها الدولة من جراء تطبيق نظام الخوصصة، الحد من تضخم القطاع العام، ومواجهة مصروفاته المتنامية، وتحسين مستوى الخدمات، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، ورفع إنتاجية القوى العاملة؛ لمواكبة المنافسة الدولية في سوق المنتجات والسلع وغيرها...الخ.

ومن الواضح أن هناك أكثر من عاملٍ ساهم في تفعيل دور الدولة للإسراع في الاتجاه نحو برنامج الخوصصة، والتخلص من بعض المرافق أو المشروعات العامة، ونقل ملكيتها للقطاع الخاص. فما هي الدوافع والأسباب التي أدت إلى الخوصصة؛ وبالتالي ما هي أهداف هذه السياسة والمبادئ التي تتربع عليها ؟

هذا ما سنعرضه في هذا المبحث من خلال مطلبين اثنين:

المطلب الأول: دوافع وأهداف الخوصصة؛

المطلب الثاني: مبادئ الخوصصة.

المطلب الأول: دوافع الخوصصة وأهدافها.

فيما يلي توضيح لدوافع وأهداف الخوصصة:

أولاً- أسباب دوافع الخوصصة:

أصبح الناس يرجِعون مشكلات ا تمع الاقتصادية وغير الاقتصادية إلى تدهور القطاع العام، وفشله في تناول هذه المشكلات؛ الأمر الذي دفع الكثير إلى الاهتمام بموضوع الخوصصة، باعتبارها وسيلةً ناجحة في التخلص من مشكلات ا تمع. فهل تمثل المشكلات الاقتصادية وحدها الدافع إلى الاتجاه للخوصصة ؟ الإجابة ببساطةٍ لا؛ فهناك دوافع وأسباب أخرى لا يمكن إغفالُها في هذا ا ال، ويجب عرضها من جميع النواحي: اقتصادياً، مالياً، سياسياً واجتماعيا.

وفيما يلي نشرح أهم أسباب ودوافع الخوصصة(1):

1- الدافع الاقتصادي:

تشير الأدلة بشكلٍ متزايد على أن الأنظمة الاقتصادية الحرة التي تعتمد على آليات السوق والمنافسة تزيد من الكفاءة، وترفع فعالية ومعدلات الأداء، وتزيد من الجودة، وتضمن تقديم سلعٍ وخدمات بأسعارٍ مقبولة.

وفي مصر لم تكن هناك أدلةٌ على أن القطاع العام قد حقق الكثير في الجانب الاقتصادي؛ بل توضح مؤشرات النمو والبطالة والتضخم والعجز في الميزانية عن عجز القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، هذا بالإضافة إلى فشل القطاع العام في تحقيق الهدف منه، وهو إعادة توزيع الدخول بين طبقات الشعب. فنظم الدعم غير الفعالة، وتشجيع توظيف العاملين بدون الحاجة إليهم، أدى إلى أعباءٍ كبيرة على ميزانية الدولة، وعلى هؤلاء العاملين أن يتحملونه في شكل ارتفاعٍ مستمر في الأسعار.

وتجد بعض الدول في الخوصصة فرصةً لكسر الاحتكار؛ وذلك لتفعيل المنافسة. فقد قامت انكلترا بتقسيم شركة الغاز على أساس أ ا محتكرة، ثم قامت ببيعها؛ وقد أدى الأمر إلى تحسين المناخ التنافسي والربح. كما قامت اليابان بخوصصة هيئة السكة الحديدية؛ وذلك لتحسين الخدمة إلى الركاب؛ مما أدى إلى رضاهم وزيادة الأرباح وزيادة عدد العاملين بالشركة وزيادة أجورهم.

2- الدافع المالي:

تعاني كثير من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة، وتحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة، وجعل القطاع الخاص يقوم ا، وربما يحمل تكلفتها على متلقيها أو مستهلكيها. ولذلك فإن برامج الخوصصة دف إلى تخفيض الإنفاق العام من على الدولة، وأيضاً التخلص من التدفق الخارج في صورة قروضٍ ودعم؛ لإنقاذ الإعسار المالي للشركات العامة الفاشلة.

إن قيام الدولة بالخوصصة يمكن أن يخفف عليها أعباء تقديم الخدمات العامة، وأعباء دعم بعض هذه الخدمات؛ بل قد يزيد الأمر إلى اعتبار الخوصصة مصدراً لتمويل خزانة الدولة، من خلال بيع الشركات التي تؤول إلى الدولة.

---

(1) أحمد ماهر، مرجع سابق، ص 27-31.

وتمثل جهود الخوصصة، ليس فقط تخفيف الإنفاق العام، بل وأيضاً زيادة التدفق النقدي الداخل إلى خزانة الدولة، ويتم هذا من خلال بيع بعض شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

3- الدافع السياسي والقانوني:

تؤدي الخوصصة في ظل أسواقٍ مفتوحة إلى القضاء على الشعارات السياسية الرنانة، والتي يميل البيروقراطيون والاشتراكيون إلى استخدامها؛ باعتبارها ستخدم الطبقات الكادحة، ولكن ثبت فشلُها.

كما يميز القطاع الخاص عن القطاع العام بأنه أقدر على إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صور م. ففي ظل القطاع العام يميل السياسيون إلى استغلال إمكانيات هذا القطاع في إبراز إنجازاتٍ شخصية، وفي تحقيق مكاسب من وراء ذلك. فهم يوظفون الناخبين لصالحهم، ويعرضون السلع بأسعارٍ غير حقيقية استرضاءً للجماهير وللمستويات السياسية العليا، وتكون النتيجة مشكلات اقتصادية طويلة الأجل في التعسير والنواحي الاقتصادية، بالرغم من نجاحهم السياسي. ويتحرر القرار الإداري من سيطرة الأجهزة الحكومية، وذلك في ظل الخوصصة؛ وبذلك يضمن هذا مرونة العمل الإداري، وعدم تقيده بموافقات، أو اعتمادات، أو توقيعات، أو غيرها من القيود المفروضة بواسطة أجهزة الحكومة. كما يتحرر العمل الإداري في سعيه إلى المخاطرة والمغامرة في مجال الأعمال؛ لأن الابتكار والمبادرة والتطوير تحتاج إلى مناخٍ من الحرية، وهو أمر عانى منه القطاع العام في مصر.

ولا يعني التحرر السابق الذكر الإخلال بمكانة الدولة؛ فلا يزال عملُها السياسي موجوداً، كما أن دورها الاقتصادي يمكن الإبقاء عليه، على الأخص في مجالاتٍ اقتصادية محددة، تلعب فيه دوراً أهم من القطاع الخاص.

وعليه يمكن القول أن الدولة ما زالت موجودةً بشكلٍ قوي في ظل الخوصصة؛ فهي تسن التشريعات وتنظم وتدير الهيكل العام للنشاط الاقتصادي للمجتمع، ولكن ما يحدث في ظل الخوصصة هو تغيير في تركيبة الأنشطة التي تقوم ا الدولة.

ولأسبابٍ سياسية يمكن أن تحتفظ الدولة لنفسها بسهمٍ رئيسي (السهم الذهبي)، يعطيها الحق في مراجعة قرارات مجلس الإدارة للشركة التي تمت خوصصتها؛ حتى تضمن بذلك حقوق المستهلكين العمال وا تمع. وتم استخدام هذه الطريقة في كل من انجلترا وماليزيا وفرنسا. كما أنه لأسبابٍ سياسية قامت الحكومة اليابانية بخوصصة هيئة السكة الحديدية بعد أن تعرضت الحكومة لانتقاداتٍ شديدة من الجمهور؛ بسبب تروى الخدمة. كما تعرض الحكومات ضوابط كثيرة للحفاظ على حقوق العاملين في الشركات المخوصصة؛ وذلك توفيراً للاستقرار السياسي، وهو ما حدث في مصر. وتحاول بعض الدول عدم البيع،

وبالرغم من ذلك أثبتت الدراسات أنه لا خوف من دخول مستثمرين أجانب، فقد قامت إسبانيا ببيع شركة (فولكس واجن)، ولم يتقدم لشرائها إلا أجانب قادرون على فهم طبيعة التكنولوجيا، ولديهم القدرة على الاستثمار؛ مما ضمن نجاح التجربة.

4- الدافع الاجتماعي:

يرى البعض أن الخوصصة ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيدٍ من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج، والقضاء على السلبية، وتحقيق انضباطٍ في السلوك داخل مجالات العمل.

كما تؤدي الخوصصة إلى القضاء على التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية، وعدم المحاسبة على الإهمال كنوعٍ من التكافل الاجتماعي. والقطاع الخاص أقدر على محاسبة العامل الذي يهمل أو يقصر في عمله؛ وبالتالي أرباحاً أعلى لكل من المشروع والعامل، وهذا يحولُ العامل إلى شريكٍ في مكاسب المشروع الذي يعمل فيه.

فالخوصصة يمكن أن تكون وسيلة الدولة إن أرادت القضاء على المشكلات الاجتماعية مثل التواكل، والمحسوبية، والتغاضي عن محاسبة المخطئين، والرشوة، وغيرها من مشكلات ا تمع.

وبالتالي يمكن تلخيص الدوافع التي دعت إليها الحكومات لتبني سياسة الخوصصة، كما تقدم، في النقاط التالية(1):

أ- التوجه نحو العولمة، والانفتاح والتحرير الاقتصادي، وإزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات.

ب- التدني المتواصل في أداء المشروعات العامة، وتدهور أوضاعها و مستوى خدما ا.

ج- تضاؤل قدرة الحكومات على التوسع في الاستثمار ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، ومجاراة القطاع الخاص والمحلي والأجنبي في العملية الإنتاجية.

د- زيادة حجم العجز في الميزانية، والتي رافقتها ضغوط صندوق النقد الدولي لتبني سياساتٍ لتخفيض هذا العجز، ومنها سياسة الخصخصة.

هـ- تفاقُم التحديات أمام الاقتصاديات، وتتمثل في التحديات التكنولوجية، والإدارية، والمعلوماتية، والتحديات الاجتماعية، وتحديات الجودة، والتقيد بالمواصفات والمقاييس العالمية، وتحديات التطوير، والتحديات المالية في المديونية الخارجية، وحاجة الدول لجلب العملات الأجنبية.

(1) رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص 9.

ثانياً- أهداف الخوصصة:

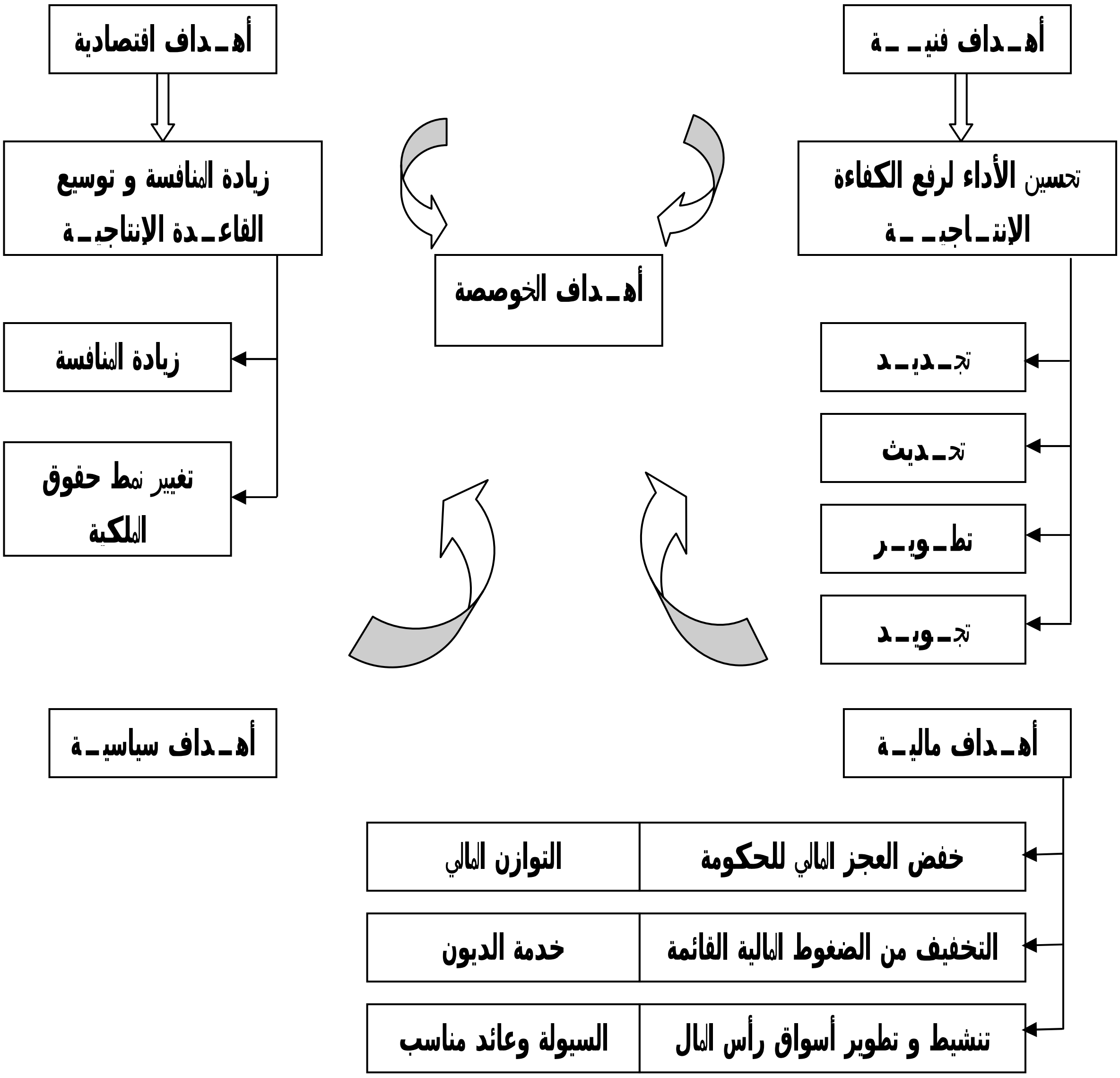
لكل سلوكٍ هدف، ولكل تصرفٍ غاية؛ ومن ثم فإن الهدف الذي ينشده برنامج الخوصصة يمثل حجر الأساس لنجاح البرنامج نفسه. فالهدف هو المعيار أو الأساس على ضوئه تتحدد المنشآت التي يتضمنها البرنامج. كما يمثل أساساً للمفاضلة بين الطرق والأساليب البديلة للخوصصة[1]، هذا يعني أن أي غموض في تحديد الهدف هو بمثابة شهادة مسبقة لفشل البرنامج[*].

وتكشف تجارب العديد من الدول، عن وجود أربع مجموعاتٍ أساسية من الأهداف هي: أهداف الكفاءة والتنمية (أهداف فنية)، وأهداف اقتصادية، أهداف مالية، وأخرى سياسية، ويمكن تفصيلها من خلال الشكل التالي:

(1) وذلك على النحو الذي سنشير إليه في المبحث الثالث من هذا الفصل، ص 107 وما بعدها.

(*) فعلى سبيل المثال: إذا كانت الدولة تهدف لتقليص العجز بالموازنة فعليها أن تبدأ ببيع الشركات الخاسرة التي تحمل الموازنة أعباء ودعمها؛ أما إذا كانت تهدف للحصول على عوائد كبيرة من البرنامج (أي برنامج الخوصصة)، فعلى الدولة البدء ببيع الشركات الرابحة ذات الثقة. وقد يكون أحد أهداف الدولة توسيع قاعدة الملكية للأفراد؛ وبالتالي فعليها أن تلجأ لأسلوب الطرح العام من خلال بيع أسهمٍ بأعدادٍ كبيرة، وتحديد حدودٍ قصوى للمشتري؛ من أجل تملك أكبر عددٍ ممكن من الأفراد للأسهم.

شكل رقم (2-1): أهداف الخوصصة



المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

1- الأهداف الفنية:

تهدف الخوصصة إلى إعادة هيكلة شركات القطاع العام من الناحية الفنية، وذلك بتوفير المُعدات الإنتاجية والخبرات الفنية، والمهارات الإدارية، والقوى البشرية المدربة للإنتاج، وتسويق السلع والخدمات التي تنتجها الشركة بكفاءة، وذلك في ظل سيادة منافسة حقيقية محلياً ودولياً[1].

(1) محسن أحمد الخضري، الخصخصة منهج اقتصادي متكامل لإدارة عمليات التحول إلى القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص 42.

وهذا ما يسمى **بتحسين الأداء لرفع الكفاءة الإنتاجية**، أي كفاءة المنشأة(*)، وذلك عن طريق الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج(**). ويشير هذا الأخير إلى ذلك الحجم من الإنتاج الذي تصل إليه المنشأة، ويحقق لها في الوقت نفسه أقصى ربحية ممكنة؛ الأمر الذي يميزه عن فكرة أقصى إنتاج ممكن. فهذه الحالة الأخيرة لا تعني بالضرورة تحقيق المنشأة لأقصى ربحٍ ممكن، ويشترط لتحقيق أقصى ربحٍ ممكن أن تستخدم المنشأة مواردها الاقتصادية أفضل استخدامٍ ممكن. غير أنه من الملاحظ أن التحديد السابق لمفهوم الكفاءة الاقتصادية يرتبطُ بإطار التحليل الاقتصادي الجزئي(***)؛ نتيجةً لاقتصار التعريف على دراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الإنتاجية في ا تمع. وفي هذا الخصوص فإنه يمكن التفرقة بين نوعين من الكفاءة[1]:

أ- يتعلق النوع الأول بالكفاءة التكنولوجية (****): وهي ما تعرف أيضاً بالكفاءة الفنية. وتشير هذه الكفاءة إلى قدرة المنشأة على تحقيق أقصى إنتاجٍ ممكن، أي المخرجات، وذلك بغض النظر عن العلاقات السعرية بين أسعار عناصر الإنتاج أو أسعار بيع الوحدات المنتجة.

ومن ثم الأهداف الفنية تصبح على النحو التالي:

1- تجديد خطوط الإنتاج المتقادمة، وإحلال محلها آلاتٍ جديدة قادرة على الإنتاج المتواصل؛ من ثم تقليل الأعطال وفترات الصيانة إلى أقل حد ممكن.
2- تحديث نظم الإنتاج، وجعلها متوافقةً مع مناخ عالم اليوم، عالم الكفاءة والمشاركة والفاعلية الكاملة.
3- تطوير خطوط الإنتاج، بإضافة وحداتٍ مبتكرة عالية الإنتاجية، تستخدم التكنولوجيا المتقدمة في مجال الإنتاج.
4- تجويد(*****) علاقات العمل ومناخ الأعمال؛ ليصبح صحياً فاعلاً محققاً الولاء والانتماء للقوى العاملة، محفزاً لها؛ للقيام بالتطوير والإبداع والاختراع؛ ومن ثم الهياكل الفنية لتستخدم الوسائل الإنتاجية الحديثة، وتحقيق نموها السريع[2].

(*) Enterprise Efficiency.

(**) Optimum Size of Production.

(***) Micro Economic Analyse.

(1) آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص 9- 10.

(****) Technological Efficiency.

(*****) تجويد: مصدر الجودة، جاءت من كلمة جودة.

(2) محسن أحمد الخضري، مرجع سابق، ص 42.

ب- أما النوع الثاني فيتعلق بالكفاءة التخصيصية(*):

وهي عبارة عن الحالة التي نصل فيها إلى أفضل تخصيصٍ ممكن للموارد الإنتاجية، في ضوء التكاليف والأسعار النسبية للموارد الاقتصادية. أما تحقيق أولها فيترتب عليه تخفيض تكلفة الإنتاج في المشروعات المعنية إلى حدها الأدنى، وأما الثاني فيترتب على تحقيقه انخفاض أسعار بيع منتجات هذه المشروعات حتى تصل إلى مستوى التكلفة الحدية للإنتاج(**).

وبمعنى آخر، الكفاءة التخصيصية تشير إلى إنتاج أفضل توليفةٍ من السلع عن طريق استخدام أفضل توليفةٍ من عناصر الإنتاج، أي توليفة من المدخلات بأقل تكلفةٍ ممكنة. لهذا يقال أن الكفاءة التخصيصية تشير إلى العناصر التالية[1]:

أ- الاستخدام الصحيح لتوليفة المدخلات؛

ب- الاستخدام الصحيح لتوليفة المخرجات؛

ج- الدور الهام الذي تقوم به الأسعار النسبية في تشجيع الكفاءة التخصيصية، وفي حالة التوصل إلى أقصى ناتجٍ ممكن من الناحية الفنية، وأفضل تخصيصٍ ممكن للموارد من الناحية التخصيصية، فإننا نصل إلى مرحلة الكفاءة الاقتصادية.

2- الأهداف الاقتصادية

تتحدد الأهداف الاقتصادية للخوصصة فيما يلي:

أ- زيادة وتشجيع المنافسة:

إن أهم أهداف الخوصصة ومبررات اللجوء إليها، زيادة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة التي يراد تخصيصها؛ وبالتالي تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للاقتصاد ككل. ويتحقق ذلك بتحسين استخدام الموارد وكفاءة تخصيصها.

وتستند عملية زيادة الكفاءة إلى نتيجتين متلازمتين للخوصصة وهما: **زيادة المنافسة** التي تعمل على حرية الدخول والخروج للمؤسسة الخاصة من السوق، **والانتقال من نشاطٍ لآخر سعياً وراء تعظيم الربح؛** الأمر الذي يؤكد على ضرورة تخفيض التكاليف، وزيادة جودة السلع؛ بسبب وجود منافسين. وهذا

(*) Allocative Efficiency

(**) التكلفة الحدية للإنتاج تعرف بأ ا الزيادة لتكاليف الإنتاج الكلية الناجمة عن زيادة الإنتاج بمقدار وحدةٍ واحدة من المنـتج. ويمكـن حسا ا بقسمة التغير في التكاليف الكلية على التغير في كمية الإنتاج.

(1) آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص 10.

ينعكس بدوره على تحسين الكفاءة الاقتصادية؛ وبالتالي انخفاض الأسعار التي يباع بها المُنتج النهائي للمستهلك.

كما تقترن **المنافسة** بعوامل أخرى تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة ومنها:

- تضاؤل التدخل الإداري من قبل الدولة في قرارات المؤسسة؛ مما يترك المؤسسة تعمل في مجالٍ اقتصادي فقط (أسس اقتصادية).
- خضوع المؤسسة لضوابط عمل سوق المال في تدبيرها للتمويل وفي إيراداتها أيضاً، مع ربط الأجور بالزيادة في الإنتاجية، مما يعني أن المؤسسة الخاصة تعمل في ظل قيد الموازنة الجامدة، أما المؤسسة العامة فتعمل في ظل قيد الموازنة الهشة[1].
- وجود إطارٍ تنظيمي توفره الدولة لحماية المنافسة، والتصدي لأي ممارساتٍ تحد من المنافسة في السوق؛ مما يزيد من مصادر ضعف الكفاءة الاقتصادية، ويحد من أية تأثيراتٍ سلبية على القرارات الاقتصادية.

كما يمكن القول أن تشجيع المنافسة نتيجةٌ منطقية تتماشى والتحولات الدولية الكبرى، نحو فلسفة اقتصاد السوق الحديث، الذي باشرت به المؤسسات المالية الدولية في بداية الثمانينات، وهو توسيع قاعدة الملكية الخاصة؛ من أجل القضاء على ما يسمى لديها الصفة الاحتكارية التي تتميز بها نظم الاقتصاد المخططة مركزياً.

ومن هنا نرى بأن البرنامج الوطني للخوصصة يهدف إلى تشجيع قوى المنافسة في الأسواق المحلية، ومنع الاحتكارات التي تحد من فاعلية هذه القوى؛ وبالتالي إرغام وحدات القطاع العام على تحسين مستويات الجودة والإنتاجية، مع بذل أقصى الجهود لتخفيض نفقات الإنتاج، والاعتماد على الفنون الإنتاجية الراقية؛ لتحسين المواصفات المطلوبة والعالية للإنتاج، على النحو الذي تريده وتتطلبه المواصفات القياسية العالمية كـ ISO-9000.

ومما نلاحظ بأن الدول التي اختارت فلسفة اقتصاد السوق الحديث، سنت التشريعات اللازمة للقضاء على الاحتكارات، والقدرة على إحياء روح المنافسة والمبادرات الفردية، وإلغاء الأشكال الاحتكارية التي نظمت طبيعة الأسواق في عهد التخطيط المركزي؛ مما يجعل البرنامج الوطني للخوصصة يتطلب:

- انضمام الاقتصاد الوطني في سياساتٍ إقليمية لتنشيط المنافسة بين الدول المجاورة؛

(1) إيهاب الدسوقي، الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة حالة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 21.

- تزويد أو تغذية النشاط الاقتصادي بقوةٍ تنافسية جديدة.

كل هذه المبادرات الهدف منها رفع الكفاءة الاقتصادية؛ وبالتالي الكفاءة الإنتاجية بجميع جوانبها، حتى نصل إلى مؤسسةٍ لها القدرة على المنافسة، والمحافظة على قوة الاقتصاد الوطني، والقضاء على الاحتكار بجميع أنواعه الداخلي والخارجي.

ب- نمط تغيير الملكية:

من الناحية الاقتصادية نرى أن عملية تغيير الملكية هذه عاملاً محفزاً لعمليات الاستثمار وزياد ا، وتكوينٍ للثروة وتنميتها؛ حيث أفرزت فئةً مالكة شديدة الحرص على نجاح المؤسسات؛ نتيجة تحقيق مصالحهم الفردية في زيادة الأرباح؛ وهذا للرقابة الصارمة منهم على المؤسسة، والعمل الذي تقوم به، وتوفير نظام الحوافز والإدارة؛ مما يدفع الطبقة العاملة إلى زيادة تحقيق الأرباح، وبصورةٍ مطلقة؛ مما يزيد في القدرة على التوسع في الاستثمار في الأنشطة المختلفة، والمزيد من الثروة.

إذن، نمط تغيير الملكية يهدف من ورائه التشجيع والرقابة على نشاط المؤسسة، فيما يخص الطبقة العاملة، وتعظيم الأرباح، وتوسيع الاستثمارات، وتشجيع المنافسة، والقضاء على الاحتكار فيما يخص أصحاب رؤوس الأموال.

3- الأهداف المالية: وهي تتمثل في:

أ- خفض العجز المالي للحكومة: تعاني دول العالم الثالث، ومنذ القرن الماضي، من ويلات التخلف، والتبعية للدول المتقدمة؛ نتيجة ضعف قدر ا الاقتصادية من جميع الجوانب المالية، الفنية، وغيرها؛ مما زاد في اِتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة؛ نتيجة الاستعمار الطويل الذي عرفته هذه ا تمعات؛ مما جعلها بعد التخلص من الاستعمار التفكير في وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية؛ من أجل النهوض بالاقتصاد وا تمع، وبالتالي النمو، والتنمية، والتطور المستمر. كل هذه العوامل عظمت من القطاع العام، وزادت في الإنفاق العام، وخاصةً أن الدولة هي التي تحملت على عاتقها مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولم تتوقف حكومات الدول النامية عند هذا الحد بل قامت بـ :

- عملية الدعم الكلي لجميع السلع الضرورية والواسعة الاستهلاك، وتقديمها لأفراد ا تمع بأسعارٍ رمزية.
- زيادة الإنفاق على التكاليف الباهضة نتيجة الدعم؛ مما زاد في قلة القدرات المالية؛ مما أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة من عامٍ لآخر. كل هذا سببه ضعف القدرة الاقتصادية، والتلاعبات المختلفة للأفراد، كالغش الضريبي، التهرب الضريبي ...

كل هذه الأسباب جعلت الدول النامية تلجأ إلى عملية الاقتراض، سواءً من الداخل أو الخارج مما فتح باباً واسعاً أمام الدول الغنية لتقديم القروض؛ من أجل المساعدة لهذه الدول نقصد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي [1].

وكذلك الحال بالنسبة لميزان المدفوعات مع العالم الخارجي؛ فهو في عجزٍ دائم ومستمر ومتزايدٍ من عامٍ لآخر؛ نتيجة ارتفاع الواردات عن الصادرات، مع ضعف الأداء الاقتصادي، وانخفاض عوائد الاستثمار العام. كل هذه العوامل وغيرها، أدت إلى عجز أغلب الدول النامية عن سداد ديو ا والفوائد المترتبة عنها؛ مما زاد في تفاقُم العجز على مستوى الميزانية (الموازنة) العامة، ولجوء الكثير من هذه الدول إلى إصداراتٍ نقدية وصلت إلى حدودٍ لا تطاق.

إذن، عجز الموازنة العامة، واللجوء إلى تسويته بالقروض أو الإصدار النقدي، تسبب في مشكلاتٍ ضخمة أحدثت خللاً كبيراً على مستوى الأسعار، وانخفاض العملة الوطنية، وظهور التضخم والبطالة، وغيرها من المشكلات الأخرى المترتبة عن هذا الخلل الاقتصادي، جعلها أمام مشكلةٍ اقتصادية ضخمة، جعلت القطاع العام عاجزاً أمامها؛ مما عجل باللجوء إلى أنظمةٍ اقتصادية جديدة، وهي الاتجاه إلى النظام الاقتصادي الحديث، وإعطاء القطاع الخاص والجهود الفردية دوراً أساسياً في الاقتصاد؛ نتيجة تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، عن طريق البيع أو التنازل عن المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص. والإيرادات المُتحصل عنها نتيجة التنازل هذه، تسمح بتغطية العجز الموجود على الموازنة العامة للدولة، وتسديد القروض والفوائد المترتبة عنها. وكذلك عملية الخوصصة ستجلب استثماراتٍ جديدة أجنبية وعملاتٍ؛ وهذا حتما يؤدي إلى زيادة الصادرات؛ وبالتالي إلى تحسين ميزان المدفوعات في جانبه التجاري.

إذن الخوصصة من خلال هذا العنصر سوف تؤدي إلى التخفيف من العجز المالي على مستوى الدولة؛ وبالتالي تخليص الدول النامية من المديونية الخارجية.

فهي دف إذن إلى التخفيف والقضاء على المشكلات التالية:

1- المديونية الخارجية؛

2- العجز المزمن والحاد في الموازنة العامة؛

3- العجز في ميزان المدفوعات مع العالم الخارجي؛

4- إزالة النفقات التي كانت تتحملُها الدولة.

(1) عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص 131.

كما نشير إلى أن إجمالي الإيرادات من بيع أصول القطاع العام كان مرتفعاً في كثيرٍ من الحالات، إلا أن إلغاء ديون الشركات وتكاليف معاملات التحول أثرت على صافي هذه الإيرادات. وبصفةٍ عامة تشير بعض الدراسات إلى أنه قد لا يكون للخوصصة أي تأثيرٍ إيجابي على موازنة الدولة.

إذن تحقيق هدف الخوصصة في خفض العجز المالي للحكومة يتوقف على عاملين أساسين هما:

- حجم المديونية الخارجية، ومقدار العجز القائم؛
- حجم الشركات أو المؤسسات العامة التي سيتم بيعها، ومقدار الإيراد منها على ضوء حالتها قد تؤدي إلى استبدال تدفقاتٍ نقدية مستقبلية بإيراداتٍ حالية. أي أن الخوصصة تكون محايدةً مالياً في المدى الطويل[1].

ب- التخفيف من الضغوط المالية القائمة:

دراسة هذا العنصر تجعلُنا نعود إلى ما سبق ذكره، وهو أن الخوصصة تعملُ على وقف مصادر التمويل المعروفة والمعهودة للدولة؛ من أجل تمويل العجز، وهي:

أ- التمويل المرتبط بالميزانية (الموازنة) العامة؛

ب- التمويل المرتبط بميزان المدفوعات.

ج- الاقتراض من المصارف الداخلية والخارجية.

هذا يجنب الدولة خسائر ونفقاتٍ كثيرة؛ مما يقلل من العجز المالي لها؛ بسبب خسائر القطاع العام.

ونتيجةُ البرنامج الوطني للخوصصة هو تخلص الدولة من أعباءٍ إضافية كانت تتحملها نتيجة الملكية العامة لوسائل الإنتاج. إن هذه الفجوة التمويلية سوف تتقلص كثيراً هي الأخرى من عامٍ إلى آخر؛ وبالتالي يتضاءل الضغط التمويلي الواقع على كاهل الحكومة. ويساند هذا الاتجاه بطبيعة الحال جهود الدولة التي تبذلها عن طريق مكافحة التضخم والسيطرة عليه[2]، وتنمية الصادرات، والحد من تفاقم ظاهرة تضخم الواردات؛ وبالتالي القضاء على ظاهرة العجز الخارجي لميزان المدفوعات.

وحتى يكون التخفيف من الضغط المالي على الدولة سليماً وصحيحاً لا بد أن تكون عملية التحول إلى الملكية الخاصة تهدف إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة، وتحسين جودتها ونوعيتها، وتصبح قادرةً على منافسة السلع الأجنبية. وبالتالي تحسين وتزايد الصادرات، والتقليل من الواردات. فعملية التصدير تزيد

(1) United nations conference on trade and development comparative experiences with privatization policy rights and lessons learned, 1995.

(2) آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص 15.

من الموارد المالية الخارجية، وتخفيض الواردات يقلل من المدفوعات، وفي كل الحالات سوف يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري؛ وبالتالي ميزان المدفوعات.

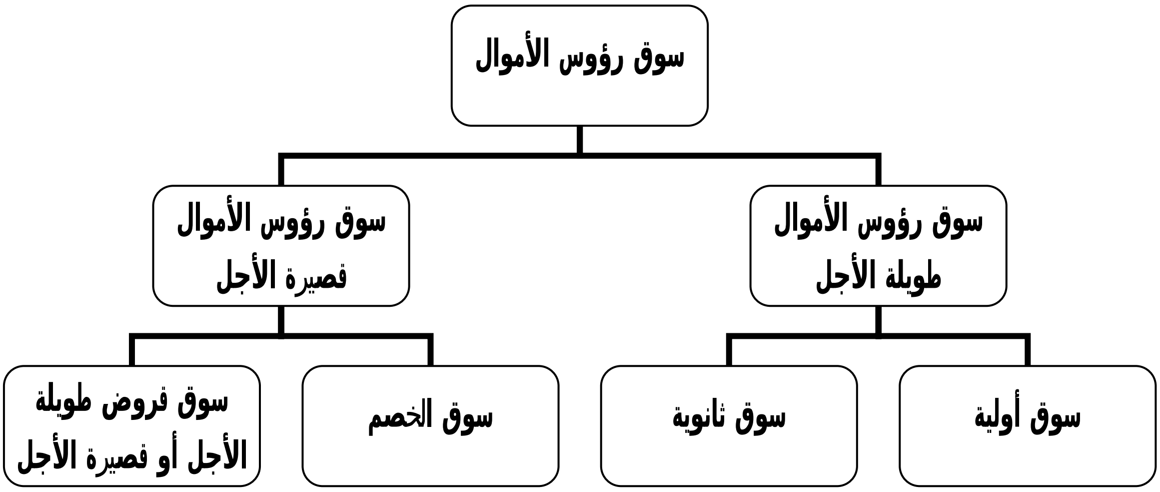
إذن فالتقليل من الضغوطات المالية الخارجية يبدأ من الداخل، أي من المؤسسة، وكيفية استخدامها للموارد، وتحسين كفاء ا الاقتصادية؛ وبالتالي القدرة التنافسية.

ج- تنشيط وتطوير أسواق رأس المال:

إن دراسة هذا العنصر تفرض علينا توضيح أحد المفاهيم الأساسية وهي: أسواق رأس المال. فسوق رأس المال تحتوي على عنصرين مهمين وهما: سوق النقد، وسوق المال. فالأولى تتداول فيها النقود قصيرة الأجل؛ أما الثانية فتتداول فيها الأوعية طويلة ومتوسطة الأجل، مثل الأسهم والسندات.

وعليه نقول أن الأسواق المالية تعتبر مجموعةً من العلاقات المؤسسية التي تحكُم العلاقة بين طالبي النقود وعارضيها في ا تمع[1]، وهذا ما يؤكد كلما ازداد الطلب على النقود، كلما نشطت السوق، وارتفع حجم وقيمة الأوراق المالية المتداولة في سوق رأس المال، وزاد الطلب على الاقتراض في سوق النقود من خلال البنوك.

شكل رقم (2-2): تطوير أسواق رأس المال



المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على: محمد صالح الحناوي، الخصخصة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1995.

هذا المفهوم له علاقةٌ بالخوصصة وتطبيقها في ا تمعات؛ لأ ا تؤدي إلى زيادة عدد المؤسسات الخاصة فيها؛ وبالتالي من الطبيعي أن تحتاج إلى تمويلٍ مختلف وكبيرٍ لرؤوس الأموال من الداخل والخارج.

(1) عمر سلمان، دعم وتطوير سوق المال في مصر، المعهد المصرفي، البنك المركزي المصري، 1992، ص 1.

والدول النامية عاجزةٌ داخلياً على تحقيق هذه الغاية؛ وبالتالي تلجأ إلى الخارج؛ من أجل تلبية حاجا ا من النقود والمال من الأسواق المالية (النقد والمال) (1).

وتجدر الإشارة إلى أن التطورات الحاصلة، والتي عرفها الاقتصاد العالمي في جميع النواحي، والانتقال إلى النظام الاقتصادي الجديد يعتمد على مبدأ:

- الحرية الاقتصادية؛
- تشجيع المبادرات الفردية؛
- تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة؛
- حرية الصرف، وحرية التجارة الخارجية (تحرير عملية التجارة الخارجية)؛
- المنافسة الحرة.

كل هذه العوامل لا بد لها من وجود نظامٍ مالي وتنافسي فعال، يمكن من دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحوٍ أقوى وأفضل؛ مما يستوجب بدوره طلباتٍ كبيرة من المدخرين والوسطاء الماليين، ومجموعةً واسعة من الأدوات المالية وجهات الإصدار لتوفير كتلةٍ حرجة تبرر إقامة البنية الأساسية الضرورية للسوق المالية، التي يتوفر ا عرض وطلب الأسهم والسندات(2).

والخوصصة تتطلب معها وقبل تنفيذها وجود سوقٍ مالية ذات كفاءة تسمح بوجود آلياتٍ لتعبئة المُدخرات وتوجيهها، وبما يضمن اتجاه الموارد المالية في ظلها، ومن خلال سوقٍ تنافسية إلى وجهتها السليمة. كما أن توسع وتطور السوق المالية له ميزةٌ كبيرة في اقتصاديات الدول النامية؛ حيث يلعب الدور الأساسي والمنوط به في عملية التوازن الاقتصادي لهذه البلدان، وتشجيع وتسهيل تدفقات رأس المال الأجنبي الداخل لدفع عجلة التنمية الاقتصادية؛ وهذا ما يبرز العلاقة التي تربط ما بين الخوصصة وأسواق رأس المال، وهي علاقةٌ مزدوجة؛ حيث أن هدف الخوصصة هو ازدهار وتنشيط أسواق رؤوس الأموال. والأسواق المالية هي كذلك أحد المتطلبات الأساسية لتنفيذ الخوصصة واستمرارها؛ فهي تساهم في توفير الأموال والنقود للمؤسسات التي تعمل على تطبيق الخوصصة من خلال الاعتماد على تحديد قيمة الأسهم المطروحة وفقاً للعرض والطلب في البورصة.

ومن خلال كل هذا يجدر بنا الإشارة إلى أن عملية تطوير وتنشيط الأسواق المالية باعتماد سياسة الخوصصة الهدف منها إذن:

---

(1) إيهاب الدسوقي، مرجع سابق، ص 32.

(2) سعيد النجار، التخصيصية والتجمعات الهيكلية في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1988، ص 154.

- مساعدة الدول النامية في تنشيط اقتصاديا ا؛
- خلق نوع من التوازن الاقتصادي؛
- زيادة المُدخرات الوطنية والدفع ا نحو الاستثمار في الحصول على أسهم وسندات؛
- جذب المُدخرات والاستثمارات الأجنبية؛ من أجل الدفع نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية.
- اكتساب أسواق الدول النامية المالية المزيد من المرونة والخبرة، وتكون ذات كفاءة، والقدرة على المنافسة.

كل هذه العوامل الغايةُ منها الوصول إلى أسواقٍ مالية تنافسية للأسواق العالمية المالية التي عرفت تطوراتٍ وتراكماتٍ ضخمة وواسعة في جميع ا الات، مع احتياجها لأسواق الدول النامية والسيطرة؛ وهذا ما تحتاج إليه أسواقُنا الوطنية؛ من أجل مواكبة هذا التطور والتقدم. وخير دليلٍ على ذلك سيطرة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وخلاصةُ القول، أن الأسواق المالية لها وظيفةٌ بالغة وهامة في متابعة أداء المؤسسات التي تتداول أوراقها المالية في البورصة؛ لكي تلتزم قانوناً بتقديم تقارير ربع سنوية تصرح فيها عن صافي مركزها المالي وعن أدائها. كل هذه الإجراءات تعمل على توجيه كل المُدخرات المُتحصل عليها إلى أفضل الاستخدامات، وهذا ينطبق على كل الإصلاحات الاقتصادية.

4- الأهداف السياسية:

أخذت هذه الأهداف أبعاداً وصوراً وأشكالاً مختلفة، ونذكر منها ما يلي:

1- التقليل من القطاع العام في مجالات الأنشطة الاقتصادي، وذلك عن طريق نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص[1].
2- الحد من ممارسة فرص الفساد المالي والاقتصادي، واستغلال المال العام في الدول النامية من قبل المسؤولين الحكوميين والسياسيين وإدارة المؤسسات.
3- الحد من الضغوط السياسية والنقابية للعمال، كقضية التملك بالنسبة لفئةٍ من العمال لأصولٍ في المؤسسة القابلة للتحويل[2].

(1) منير إبراهيم هندي، الخصخصة خلاصة التجارب العالمية، مرجع سابق، ص 112.

(2) نجوى عبد الله سمك وعادلة محمد رجب، انعكاسات برنامج الخصخصة على الاقتصاد المصري، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، 2003، ص 28.

4- الحد من إمكانية تدخل الدول في الأنشطة الاقتصادية.

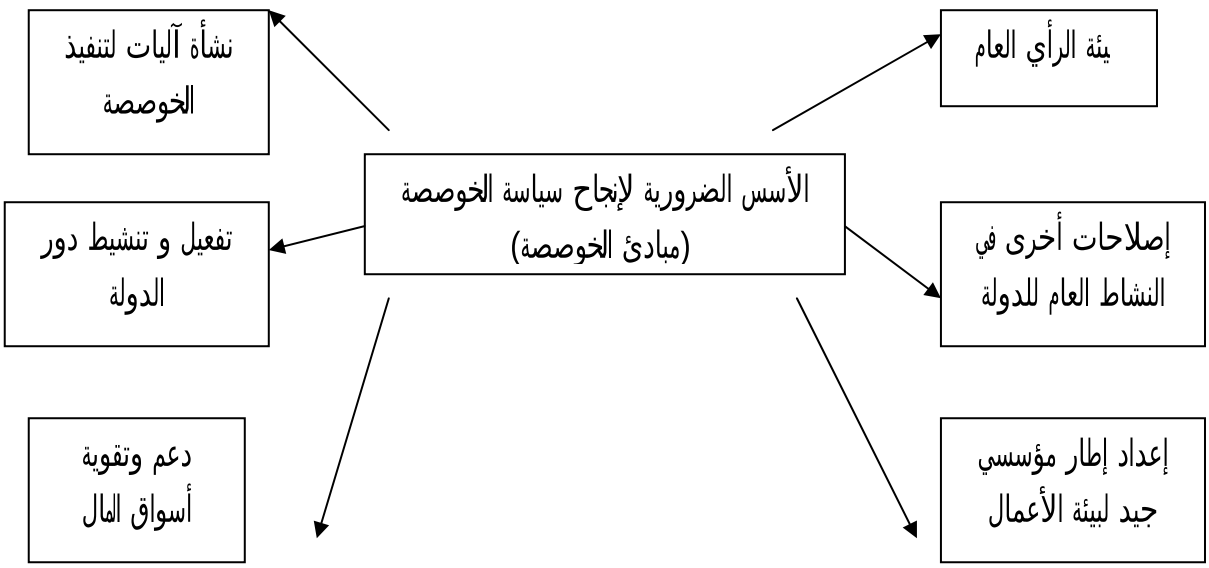
وخلاصةُ القول في تحليل الأهداف أن الاعتراض الجزئي بين الأهداف هو أمر محتمل، غير أنه يمكن التغلب عليه من خلال وضع سلم أولوياتٍ لتلك الأهداف، على أن تكون الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي الإنتاجية، هي معيار ترتيب تلك الأهداف على ذلك السلم.

المطلب الثاني: مبادئ الخوصصة.

من البديهي بمكان، أن لكل ظاهرةٍ اقتصادية مبدأٌ تقوم عليه. وهذا الأخير يعرف بأنه تعبير عام، أو حقيقةٌ جوهرية تكون مرشداً للفكر أو التصرف، وتطبيق الحقيقة الجوهرية على سلسلةٍ من الظواهر موضع الدراسة، وتوضيح النتائج المتوقع حدوثها عندما يطبق المبدأ.

وعلى هذا، من الضرورة بمكان أن تكون هناك مجموعةٌ من المبادئ تحكُم عملية الخوصصة؛ فتكون بدورها الإطار الفكري أو المرجعي لهذه العملية، أي الخوصصة، حتى تكون هناك ضوابط لها. هذه المبادئ هي حسب المخطط المبين في الشكل التالي[1]:

شكل(2- 3): الأسس الضرورية لإنجاح سياسة الخوصصة (مبادئ الخوصصة)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

(1) المرسي السيد حجازي، الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية، الإسكندرية، (د.ت)، ص 32.

فلما كانت الخوصصة سياسةً اقتصادية إصلاحية تتم في ا تمع، فإ ا لا تكون بمعزلٍ عن السياسات الاقتصادية الأخرى؛ ذلك أنه لنجاح الخوصصة تحتاج إلى تكامل تلك السياسة مع السياسات الأخرى في ا تمع، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والحقيقة أن تحقيق الإصلاحات في كل من السياسات النقدية والمالية، و يئة الرأي العام، والحصول على القبول العام اتجاه الخوصصة، من الأهمية بمكان على النحو المفصل التالي:

1- يئة الرأي العام:

ينبغي القيام ذه الحملة قبل البدء بتنفيذ الخوصصة وآثارها المتوقعة، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وعن طريق عقد الندوات والمحاضرات وغيرها. والسبب في ذلك، أن شريحةً هامة من أبناء ا تمع الذي تعود على وجود القطاع العام، ما تزال تتمسك بفكرة الملكية العامة، على أساس أ ا ترتبط بفكرة العدالة التوزيعية، ورعاية الدولة لجميع أفراد ا تمع؛ أو نتيجةً لأن مصالحهم ارتبطت بوجود القطاع العام؛ ومن ثم تواجه سياسة الخوصصة معارضةً شديدة من هؤلاء[1].

ويطلق أحد الاقتصاديين على يئة الرأي العام بمصطلح "المشروعية[*]"، والتي تتطلب القبول الاجتماعي[**] لإجراءات الخوصصة؛ أو يعني بذلك خلق شعورٍ عام بأن هذه الخوصصة تتفق مع الصالح العام، وفي إطارٍ من العدالة والإنصاف، دون محاباة طرف أو تمييزٍ لطرفٍ على آخر. ويتوقف ذلك في رأيه على الظروف الفنية والتاريخية والثقافية؛ حيث يتضمن أن عملية الاختيار أو التنازل عن المؤسسات العامة المعروضة للبيع تتم وفق أسسٍ اقتصادية سليمة، وليس دف المصلحة الفردية (الشخصية)، أو لصالح فئةٍ من فئات ا تمع، وكذلك التقييم يجب أن يكون عادلاً ومنصفاً. وهكذا نقول بوجوب أن يتوفر القبول العام والتبعي، واقتناعه بكل هذه القرارات وسلامتها، والاتفاقات المبرمة مقارنةً بالحق والعدالة؛ أو بمفهومٍ آخر يجب توفر الشروط الاجتماعية للخوصصة حتى تحظى ذا القبول.

وهناك أمثلةٌ كثيرة عن يئة الرأي العام اتجاه الخوصصة، كبولندا، وبولونيا، وغيرها من الدول الأخرى[2].

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو)، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999، ص 7-12.

(*) Legitimacy

(**) Conserves

(2) انظر: المبحث الرابع من الفصل الثالث من هذا البحث، ص 215 وما بعدها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك من يؤيد مشروع الخوصصة، ويراها أداةً حقيقية للخروج من مختلف الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. وهناك من يرى العكس، ويعطي أفكاراً ضدها، والتي تنص عن عدم نجاحها. وقد لخص البنك العالمي هذه المخاطر في النقاط التالية:

1- الخوصصة هي أداةٌ لتغيير السب لرجال السياسة والأعمال؛ من أجل تبادل المنافع والثروات على حساب الطبقات العاملة، ولكن في الواقع إطار الخوصصة يحكمه القانون.

2- تعني الخوصصة عند هؤلاء أ ا تسليم الأصول الوطنية الكبيرة إلى أصحاب رؤوس الأموال من الوطنيين والأجانب؛ أو أن الخوصصة هي التخلي التام للدولة عن جزءٍ من ثرو ا للأجانب، دون أي فائدةٍ تحصل عليها. ولكن الحقيقة لا يجب النظر إلى الخوصصة هكذا؛ وإ ا هي توسيع الملكية من خلال:
   - طرح أسهم الشركات في البورصات المالية؛
   - بيع أصول بعض الشركات للعمال؛
   - توزيع مستندات الملكية على المواطنين.

   كل هذه العمليات تتم وفق قوانين ومراسيم تحكمها، وتكون منظمة.

3- كما يرى هؤلاء بأن الخوصصة ترفع من معدلات البطالة، من خلال تسريح عمال القطاع العام، ولكن بعد الخصخصة تزيد الطبقة العاملة، كشركة الاتصالات البريطانية(*).

4- القطاع الخاص محلياً ضعيف؛ لذا لا يقوى على المنافسة إلا بالدعم الحكومي. ولكن الحقيقة أن القطاع الخاص يجب أن تتاح له الفرصة والصلاحيات القانونية؛ من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية والمردودية، والقضاء على البيروقراطية العامة.

5- القطاع الخاص يقضي على الاحتكار، ولكن في إطارٍ قانوني للخوصصة. هذا التشريع يتضمن عدة أحكامٍ بعدم الاحتكار، وزيادة المنافسة.

6- نتيجة ضعف القطاع العام في تحقيق أهدافه المنوطة به عجل بتحويل الملكية إلى القطاع الخاص، وإعطائه فرصةً من أجل المساهمة في رفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، في ظل دولةٍ قوية جيدة تدير الاقتصاد الوطني بكفاءة، مع تطوير القطاع العام ومؤسساته التي لا تزال بيد الدولة؛ فهي عاملٌ مهم في توازن القطاع الخاص.

(*) British telecom

2- إعداد إطار مؤسسي جيد لبيئة الأعمال:

يعتبر من أهم مبادئ الخوصصة والتحول نحو اقتصاد السوق؛ لأن وضع الإطار القانوني الشامل والجيد للبيئة في الدول يمس كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول(*).

وكما أوضحت الدراسات التي أُجريت في بلدان الإسكوا، في جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث تشمل على(1):

- حماية حقوق الملكية والعقود التي تعد من أهم الترتيبات في عملية الخوصصة؛
- الأطر التشريعية المشجعة للمنافسة وتمنع الاحتكار؛
- تشجيع الاستثمار من خلال الحوافز والإعفاءات الضريبية وتنظيم العمال والضرائب؛
- تنظيم التجارة الخارجية؛
- تنظيم أسواق المال وحماية البيئة.

3- إنشاء آلياتٍ لتنفيذ الخوصصة:

عملية بناء هيئة أو آلية لتطبيق وتنظيم وتسيير الخوصصة؛ الأمر يتطلب الاعتماد على هيئةٍ أو منظمة أو جهازٍ حكومي، له استقلاليةٌ مطلقة محددة بموجب القانون والتشريعات المنظمة والمحددة لها؛ من أجل إنجاح الخوصصة، وتكون لها مصداقيةٌ من أجل القيام بالمهام التالية:

1- تحويل المؤسسات العامة إلى مؤسسات قابضة؛ من أجل يئتها لعملية الخوصصة، وهذا ما يحقق لها الاستقلالية المالية والإدارية بغية تحسين أدائها والقيام بالمهام المنوطة ا.
2- يجب إعداد برامج للخوصصة دف إلى تحقيق النمو والتنمية للاقتصاد الوطني، وتكون لها أهميةٌ كبرى.
3- الاعتماد على معايير التقييم والمتابعة والمراقبة المستمرة للمؤسسات، مع تحديد قيمها السهمية على مستوى السوق بشكلٍ عام، كالإفصاح، والشفافية؛ من أجل تفادي الفساد.
4- اختيار الأسلوب الأنسب للخوصصة، من حيث عملية التنازلات الكلية أو الجزئية للأصول أو لقسمٍ من أقسام المؤسسة الرئيسية، كعملية طرح الأسهم في البورصة أو البيع للعاملين، أو منح حقوق الامتياز أو عقود الإدارة وغيرها.

(*) هناك اقتراحات ثلاثة ضرورية يراها البعض من أجل التشغيل الجيد للخوصصة وهي:
أ- تشريعات اقتصادية ملائمة؛
ب- سوق مال متطورة؛
ج- مجموعة من المدراء الأمناء القادرين على الموازنة بين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية.

(1) المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 38.

5- مساعدة المؤسسات العاجزة على بعثها من جديد، سواءً عن طريق إعادة الهيكلة من أجل الخوصصة، أو إجراء عليها وسائل أخرى.

6- إعداد قوائم تحدد حجم القطاع الخاص في الدولة، وهي من أهم العمليات التي تقوم بها هذه الجهات المكلفة بالخوصصة.

4- دعم وتقوية أسواق المال:

إن نجاح مشروع مثل الخوصصة يتطلب إنشاء سوقٍ مالية قوية؛ بل وجودها شرطٌ ضروري ولازم لنجاحها؛ لأنه من خلالها يتم طرح أسهم الشركات للتداول؛ مما يؤدي إلى جلب عددٍ كبير من المُدخرات المحلية والخارجية، خاصةً للاستثمار غير المباشر؛ لأن السوق المالية لها خصائص قوية تمتاز بها، كالمتابعة للمؤسسات التي تتداول أوراقها المالية في البورصة، والتزام هذه المؤسسات بتقديم تقارير ربع سنوية توضح فيها صافي مركزها المالي، وعن أدائها خلال هذه الفترة والفترات الأخرى، وهذا بقوة القانون.

إن عملية تكوين جهاز تمويلٍ من خلال تحريك وتنشيط آليات الأسواق المالية لرؤوس المال ضرورةٌ حيوية لإنجاح مثل هذه المشروعات؛ وبالتالي الحصول على أفضل المُدخرات، مع الاستخدام الأمثل لها، ومواكبة ذلك مع الإصلاح المالي والاقتصادي الوطني، وعلى مستوى جميع المؤسسات بما فيها العامة. كما نضيف إلى ذلك، أن تطور وسائل النقل والتكنولوجيا والاتصالات جعل الأسواق المالية أكثر ارتباطاً وقُرباً من بعضها البعض، ومن المؤسسة في حد ذاتها؛ مما سهل نقل وتحويل رؤوس المال بسهولةٍ مطلقة. ولكن يجب أن يواكب هذا التطور إشرافاً دقيقاً وقوياً للدولة في إطار وجود إطارٍ قانوني يحكم وينظم هذه الأسواق المالية لحمايتها، وحماية المتعامل من بعض الممارسات التي قد تعصف بها وتؤدي إلى الانهيار المالي والاقتصادي ككل، كما حدث في بعض الدول كالمكسيك وبعض دول شرق آسيا[1].

وعندما نتكلم عن الأسواق المالية لإنجاح الخوصصة، لا ننسى الدور المنوط بباقي المؤسسات الأخرى، وخاصةً البنوك بجميع أنواعها، ومؤسسات التأمين، يجب أن يكون دورها فعالاً وعملُها راقياً، وبدرجةٍ عالية من الكفاءة والنضج الاقتصادي والسياسي، حتى تساهم في تحقيق النجاح والرقي لهذه الخوصصة والاقتصاد الوطني ككل.

5- تفعيل دور الدولة و تنشيطه:

أوضحت بعض الدراسات الخاصة بالبنك العالمي لعام 1997 حول دور الدولة في عالمٍ متغير، أن أهم الأسس المحددة لدور الدولة تتمحور في العناصر التالية:

(1) كما نراه في تجارب بعض الدول في الفصل الثالث.

- إرساء قواعد كل من القانون و البناء المؤسسي؛
- المحافظة على بيئة الأعمال الملائمة للتحرر؛
- زيادة حجم الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية؛
- حماية الفئات المتضررة من آثار الإصلاحات؛
- حماية البيئة.

وكما قلنا سابقاً أن عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تتطلب ثلاثة إصلاحاتٍ رئيسية على الدولة القيام ا:

- تحرير الأسواق المختلفة، وتحرير الأسعار من جميع أشكال التدخل؛
- تحديد مفهوم حق الملكية، وتقوية المؤسسة السوقية؛
- إعادة تشكيل الخدمات الاجتماعية وشبكة الضمان الاجتماعي؛

كما أشار البنك الدولي في دراسةٍ أجراها، وأكد بأن إعطاء الأولوية لهذه الأسس الاجتماعية والقانونية، سينعكس على الأنشطة الاقتصادية التي ستجد بنيةً أكثر ملاءمةً للتنمية والاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية؛ مما يحقق تنمية متواصلة.

وفي دراسةٍ أخرى يرى بأن الدولة ينبغي أن يكون لها دور كبير وفعال في عملية محاربة الفساد الذي اقترب من أن يكون ظاهرةً عالمية، وأنه ينبغي أن يكون هناك تعاونٌ أكبر في محاربة هذه الظواهر المختلفة للفساد. وكل هذه الإجراءات تساهم في عمليات تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال تحديد وإنجاز المفاوضات، ووضع أسس التنمية التكنولوجية والعلمية، والتخطيط الإستراتيجي، وصناعة القرارات السياسية والاقتصادية.

كما يجب التركيز والتأكيد على أن تنازل أو تخلي الدولة عن هذه المؤسسات في ظل الخوصصة، معناه الابتعاد عن دورها الاقتصادي كسلطة؛ بل العكس هنا يزداد دورها في تحقيق الضمان الحقيقي لأعلى مستويات السلطة في تحقيق العدالة والمساواة الاقتصادية والرفاهية لأفراد ا تمع، من حيث وضع القوانين والنظم القضائية العادلة والفعالة، ووضع السياسات الاقتصادية والمالية لها؛ مما يجعلها تلعب دوراً رئيسياً في نجاح عملية ضمان الأسواق في تأدية دورها، كوضع الشروط اللازمة لها، والمراقبة عليها، مع إعادة الانضباط والنصاب القانوني والحقيقي لها، وتحديد واكتشاف الانحرافات التي قد تخرجها عن إطارها

القانوني. وهذا ما ينطبق على قول الكاتب حازم الببلاوي : « لا تزدهر السوق إلا في ظل شفافية ومصداقية ومسؤولية، وهذه الأمور لا تتوافر عادةً إلا في ظل التعددية ودولة القانون »[1].

هذه هي جملة المبادئ التي تحكُم عملية الخوصصة؛ حتى يكتب لها النجاح في عملية التحول. على اعتبار أن عملية التحول أحد الوسائل لبلوغ أهداف الإصلاح الاقتصادي، وإيجاد تنميةٍ حقيقية تعتمد على الجهود الفردية، والقطاع الخاص.

المطلب الثالث: شروط نجاح وإستراتيجية الخوصصة.

حتى تتم الخوصصة بنجاح لابد من توافر شروط ووجود استراتيجية لها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولاً- شروط نجاح الخوصصة:

لكي تنجح الحكومات في البلاد النامية في عملية الخوصصة، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، فإنه يتوجب عليها اتباع عددٍ من الخطوات لعل أهمها[2]:

1- الالتزام السياسي للحكومات النامية بعملية الخوصصة، وتشجيع القطاع الخاص في الإقدام على الاستثمار، وتوسيع وتنويع أنشطته؛ بما يجعله أكثر اطمئناناً وثقةً من أن الدور في الاقتصاد قد أُرسي عليه بقناعة منها ذا الدور ونجاحه في ظل الظروف التي قد هيأ ا له من مناخٍ وبيئة مناسبة.

2- تحديد أهداف الخوصصة: يتوجب على حكومات البلاد النامية أن تحدد الأهداف الكلية للخوصصة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ بحيث يضمن هذا التحديد التنفيذ السليم لبرنامج الخوصصة، والترتيب الدقيق لمراحلها؛ بحيث يكون تنفيذ البرنامج على مراحل تلك الأهداف؛ لأنه بدون تحديد هذه الأهداف تصبح العملية عشوائية، قد يترك معها للمزاج الخاص أن يتدخل، وتأتي النتيجة سلباً تضر بالاقتصاد وا تمع، ويضر ما الاستقرار السياسي.

3- ينبغي على حكومات البلاد النامية القيام بعمليةٍ إعلامية ودعائية للخوصصة، وأهميتها بالنسبة للفرد وا تمع في مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية؛ بحيث تؤدي التوعية تلك إلى غرس الاطمئنان، وإزالة التخوف، وخلق الحافز لدى الشركات، والنقابات، والعمال، والعاملين في القطاع الخاص، للقبول بأهمية الخوصصة ومردودها الشامل على الاقتصاد الوطني وا تمع ككل.

(1) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999، ص 50.

(2) عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص 139-140.

4- إيجاد بيئة تنافسية؛ لأن تطوير القطاع الخاص، وزيادة ساحته ودوره، يتطلب بيئةً تنافسية تجعله يقْدِم على الاستثمار وتشغيل أمواله في ظل منافسةٍ تضمن استمراره في النشاط، وتحسين الأداء، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وتحسين الجودة. وحتى تنجح برامج الخوصصة في البلاد النامية التي تسودها أسواق احتكارية مشبوهة، لا بد من إيجاد السوق الحرة التنافسية قبل البدء بتنفيذ برنامج الخوصصة، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق هدفين معا وهما: الإقبال على شراء الأسهم في جوٍ تنافسي، ومنع المشروعات أن تتحول بالخوصصة من الاحتكار العام إلى الاحتكار الخاص.

5- أن يتم تنفيذ برنامج الخوصصة في إطارٍ قانوني للخوصصة محددٍ فيه الأهداف والأساليب والإجراءات المنظمة للعملية، بما يضمن حقوق الأطراف في عملية الخوصصة، ويحقق الأهداف المرجوة منها؛ وبحيث يكون هذا الإطار القانوني من الشفافية والمرونة أمام كل الاحتمالات.

6- أن تسند حكومات الدول النامية مهمة الخوصصة إلى جهةٍ معينة تتمتع بصلاحياتٍ واضحة، مع توفير الإمكانيات اللازمة مالياً وتقنياً لتلك الجهة، تتمكن معها من أداء مهمتها بعيداً عن المؤسسات الآمرة التي قد تؤثر على سير عملها. وأيضاً تحدد مهام الجهة والشروط الواجبة على العاملين ا؛ بما يضمن عدم حصول تواطُأ أو تلاعب قد يضر بسير الخوصصة، ويبعدها عن أهدافها.

7- إعادة النظر في النظام القانوني وتطويره، بحيث تصبح منظومة القوانين منسجمةً مع التوجهات الجديدة ومسهلةً لأدائها. ووجود قضاءٍ عادل ونزيه للحسم السريع للقضايا، مع ضرورة وجود مؤسساتٍ حكومية تتعامل مع الجمهور ب اهة؛ لكي تعطي الخوصصة نتيجةً إيجابية، وتسمح للقطاع الخاص أن يؤدي دوره بعيداً عن التعقيدات البيروقراطية والقيود القانونية، وتهيء بيئةً اقتصادية وتشريعية تساعد على تنفيذ برنامج الخوصصة بيسرٍ وسهولة. فعملية الخوصصة تتطلب تغييراً في الأُطر المؤسسية والتنظيمية الحكومية السابقة للخوصصة؛ ليعمل القطاع الخاص في ظل قوانين وتنظيماتٍ جديدة مدعمة لها، وميسرة ومسهلة سير عملها دون عوائق؛ ذلك لاعتقادنا أن الخوصصة لن تأتي بالتحسن في الأداء والنمو والرفاهية للمواطن العادي في المستقبل المنظور، ما لم تصاحبها برامج للتغيير في الأطر المؤسسية والتشريعات القائمة. وعندما نقول داعمةً للقطاع الخاص لا نعني دعمه مادياً أو حمايته، كما كان يطلب من الحكومة سابقاً، ولكن تيسير المعاملة؛ لأن الدعم المادي له والحماية ستجعله في رعايةٍ قد تقود مستقبلاً إلى خوصصة القطاع الخاص.

8- إيجاد أسواقٍ ومؤسساتٍ مالية تتلاءم مع متطلبات الخوصصة وتسهل إجراءات تنفيذ البرنامج، وتحديد أسعار المنشآت المطروحة للخوصصة، والطرح بصورةٍ أكثر شفافية ووضوحاً، وأن تلعب البنوك دوراً ائتمانياً ووسطياً في التعاملات المالية.

9- يجب أن توفر الحكومات شبكة أمانٍ اجتماعي لمواجهة النتائج السلبية للخوصصة، فيما يتعلق بالعمالة الفائضة، أو أصحاب الدخول المحدودة.

ثانياً- إستراتيجية الخوصصة:

عملية الخوصصة في أي بلدٍ تتطلب إستراتيجية تكون مبنيةً على الوضوح، وبأساليب جيدة تعطي مصداقيةً للنوايا وقدرةً على التوجيه لعملية الخوصصة، والسير ا على نحوٍ واضح وخطواتٍ مرتبة. ومن أهم خطوات إستراتيجية الخوصصة ما يلي[1]:

1- إيجاد خطةٍ واضحة للخوصصة تحتوي على الأهداف والأولويات، على ضوء معايير للاختيار المؤسسات والتقييم ومراحل التنفيذ، وتحديد طرق وأساليب الخوصصة التي تحقق الأهداف المرجوة والمنسجمة مع كل مرحلةٍ من مراحل الخوصصة، في ظل الأهداف المرسومة على المدى الكلي.

2- يئة وتعريف الرأي العام بالأهداف الحقيقية للخوصصة والمرغوب في تحقيقها، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية، باستخدام جميع الوسائل الإعلامية، وإقامة الندوات واللقاءات، وصولاً إلى توعيةٍ كافية بتلك الأهداف وأهميتها بالنسبة للاقتصاد وا تمع.

3- يجب البدء بالمؤسسة التي يتوقع نجاحها عند تحويلها إلى الملكية الخاصة؛ دف كسب الثقة في مشروع الخوصصة؛ من أجل جلب أكبر عددٍ ممكن من المستثمرين إلى شراء المؤسسات أو المشروعات الاقتصادية بجدوى الخوصصة ونجاح برامجها.

4- يجب أن تكون جميع خطوات الخوصصة تتسم بالشفافية والمصداقية، مع مراعاة فيها المشاركة الواسعة للطبقات الشعبية، من خلال توزيع نسبٍ معينة من أسهم الشركات إلى المستثمرين الصغار، مع مشاركة العمال في العملية عن طريق:

- منحهم أسهماً مجانية،
- منحهم أسهماً منخفضة،
- منحهم أسهماً مع خصم الثمن من الأرباح خلال فترات،
- بيع المؤسسات القابلة للخوصصة لإدار ا الأصلية والعمال ا.

5- يجب وضع قوانين تمنع الاحتكار والأضرار بالمستهلكين والإجراءات الواجبة، في حالة التمادي في الاحتكار، والعقوبات الكفيلة بالردع والتلاعب.

---

(1) أحمد ماهر، مرجع سابق، ص 51.

6- عملية البيع تتطلب وضع قوانين أو قيودٍ قانونية، أو شروطٍ واضحة؛ بهدف منع التلاعب والتحايل في تحويل ملكية الشركات إلى أفرادٍ غير مرغوبة، خاصةً المؤسسات الكبيرة التي قد يؤثر تحويل ملكيتها إلى الأجانب على المصلحة الوطنية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو يتم تركيز المؤسسات في يد قلةٍ تستعمل المجتمع، وتصبح ضاغطةً اقتصادياً وسياسياً.

7- تحديد دور المشاركة الأجنبية في عملية الخوصصة، خاصةً ما يتعلق منها بالشركات الإستراتيجية والحساسة للاقتصاد الوطني؛ منعاً لسيطرة رأس المال الأجنبي ووقاية من شره.

8- وضع آلياتٍ لمراقبة تطورات عملية الخوصصة ونتائجها، وبما يضمن سير المؤسسات الخاصة نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مع ضمان حسن الأداء وتحقيق الكفاءة والزيادة الإنتاجية؛ لأن دور الدولة لا ينتهي عند بيع المؤسسة، بل دورها يصبح أكثر أهمية في الرقابة، ومنع التلاعب، والإضرار بمصلحة الفرد والمجتمع والاقتصاد الوطني(1).

المطلب الرابع: أثر الخوصصة على الكفاءة الاقتصادية والتنمية والكفاءة الإنتاجية.

سيتم توضيح فيما يلي تأثير الخوصصة على الكفاءة الاقتصادية والتنمية والكفاءة الإنتاجية:

أولاً- أثر الخوصصة على الكفاءة الاقتصادية والتنمية:

أثارت أهمية الكفاءة الاقتصادية كدافعٍ أساسي للخوصصة كثيراً من النقاش والجدل على الصعيدين النظري والعملي.

فعلى المستوى النظري، حاولت الاتجاهات النظرية التي لها صلةٌ بمحتويات حقوق الملكية والاختيار العام إثبات تطور تفوق الملكية الخاصة على الملكية العامة، فيما يخص مستوى الأداء والكفاءة، معتمدةً في ذلك على اختلاف عناصر البيئة الداخلية والخارجية التي ينشط فيها كل من القطاع العام والقطاع الخاص. وقد تلقت هذه العملية انتقاداتٍ شديدة أفقدتها الكثير من قوة منطقها وأهميتها.

أما على المستوى العملي، فقد أظهرت معظم الدراسات الميدانية التي حاولت المقارنة بين أداء القطاع العام والقطاع الخاص، عدم ثبوت كليةً هذا التفوق للملكية الخاصة، وإنما هناك اختلاف في تحديد وتقييم هذا التفوق، حيث كانت النتائج مختلفةً ومختلطةً في البلدان المتقدمة والنامية(2).

---

(1) عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص 142.

(2) أحمد يوسف الشحات، الخوصصة والكفاءة الاقتصادية، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة،2001، ص 200.

وعليه يمكن القول أن أهم الأهداف من القيام بعملية الخوصصة هو الكفاءة؛ إذ ثبت عدم جدوى كفاءة القطاع العام لعدة أسبابٍ نوجزها فيما يلي:

1- غياب المعايير والمقاييس الاقتصادية وتعدد الأهداف؛

2- سوء التسيير، وانتشار ظاهرة الفساد والمحسوبية، واتساع نطاقها.

أما في القطاع الخاص فإن العملية الإنتاجية هدفُها تحقيق أقصى ربحٍ ممكن، وهذا لا يتحقق إلا إذا قامت المؤسسة واتجهت إدارتها إلى التقليص من التكلفة ابتداءً من المدخلات، والتشغيل المستمر، ووجود نظامٍ للحوافز، والرقابة المستمرة، وعدم وجود طاقةٍ أو عنصرٍ معطل أو أكثر من الحاجة إليه أو أقل، مع وجود التخطيط، التنظيم، التنسيق بين كل المدخلات والعمليات الإنتاجية، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، والتركيز على أن يكون الإنتاج متزايداً، والجودة العالية.

وبالتالي فإن الشركة تصبح لديها القدرة على كسب رضى المستهلك، وتوجيه الطلب إلى منتجا ا؛ فتستمر العملية الإنتاجية، ويزيد حجمها، وتحقق أرباحاً عند الأسعار التنافسية؛ الأمر الذي يجعل المنتجين يتسابقون في تحسين نوعية وجودة السلع والإنتاج عند أقل تكلفة، والحصول على أعلى ربح، والقيام بالإنتاج عند المستوى الأمثل. فعندها إذن تتحقق الكفاءة، ويحقق المشروع أرباحاً، وتزيد القدرة والرغبة في الاستثمار في توسيع المشروع القائم، والزيادة في طاقته الإنتاجية، وإقامة مشروعاتٍ جديدة تضيف طاقةً إنتاجية جديدة، تزيد ا طاقة ا تمع الإنتاجية، ويزيد من تشغيل الأيدي العاملة، وينتعش الاقتصاد، وتتحسن الأحوال المعيشية للسكان. وباستمرار تحقيق الأرباح وتوظيفها في استثماراتٍ جديدة ومتنوعة في ا تمع، يزيد التقدم وتصبح معدلات النمو متزايدةً مع زيادة الطاقة الإنتاجية والإنتاج، وتنوع الأنشطة الإنتاجية والخدمية في مختلف القطاعات الإنتاجية للخدمة المكونة للاقتصاد الوطني؛ و ذا تكون أمام تنميةٍ شاملة. وقد ثبت تطابق الجانب النظري والتوقعات المستقبلية فيما يتعلق بجانب الكفاءة للقطاع الخاص والخوصصة، وتحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية مع الجانب العالمي؛ حيث دلت تجارب هذه الدول أن نسبةً عالية من المشروعات المخوصصة أصبحت أكثر كفاءةً وربحية كما كانت عليه في القطاع العام، وأن معدلات النمو قد ارتفعت به، وأ ا في بعض البلدان قد تحولت من معدلاتٍ سالبة إلى معدلاتٍ موجبة ومتنامية (متزايدة) - كما هو الحال في الجزائر- وأنه في الدول المختارة في تزايدٍ مستمر، وهو ما يؤكد أهمية الخوصصة وأثرها الإيجابي على الكفاءة، والربحية، والاستثمارات الجديدة منها، في إحداث تنميةٍ مستمرة في البلاد النامية، في جانبيها المادي والبشري، وقائمةً على أسسٍ علمية؛ لأن الخوصصة قد أدت إلى نقل الشركات من القطاع العام إلى القطاع الخاص الذي سيعمل على إدخال التكنولوجيا الحديثة، خاصةً

في الاستثمارات الأجنبية، وإدخال الإدارة العلمية والمعلوماتية، وتدريب وتشغيل ذوي المؤهلات العلمية المطلوبة، ومن يجيدون التعامل مع التكنولوجيا والتقنيات الحديثة؛ وهو ما سينتج فرصة اندفاع نحو التعليم الحديث، والتدريب المهني والفني؛ فيزيد الاستثمار في هذا الجانب؛ وهو ما ينعكس على الأداء الفني والإنتاجي، ويتحرك ا تمع من الجمود العتيق إلى آفاقٍ أوسع علمياً وإدارياً وتكنولوجياً، والتعامل مع روح ومتغيرات العصر مؤدياً إلى تنمية مستمرة.

وإجمالاً يمكن القول أن الخوصصة لها دور في التنمية في الدول النامية؛ لأ ا أدت، وتؤدي إلى:

1- نقل المشروعات العامة ذات الكفاءة المنخفضة أو منعدمة الكفاءة والربحية إلى القطاع الخاص، الذي يعمل بكفاءةٍ من أجل تحقيق الربح؛ فتزيد ربحية الشركات المخوصصة.
2- جذب المُدخرات ورؤوس الأموال المحلية ورأس المال الأجنبي، وتشجيع توجيه المُدخرات في البلاد النامية إلى الاستثمار.
3- إدخال الإدارة العالمية والإدارة الحديثة، وكذا التكنولوجيا الحديثة والتقنيات التي جاءت مع المستثمر الأجنبي ولفتت انتباه القطاع الخاص المحلي إلى أهمية الاستفادة من هذه الخبرات.
4- تطوير أسواق رؤوس الأموال، وإنشاء هذه السوق في البلاد التي لم تكن فيها أسواق؛ مما سهل ويسهل العملية الاستثمارية، وحركة رؤوس الأموال.
5- الاهتمام بالعنصر البشري تعليماً (تأهيلاً) وتدريباً، وتحريك الأفراد غير المؤهلين من العاملين أو العاطلين إلى الالتحاق بالمعاهد التي زاد التوسع فيها والإقبال عليها.
6- لفت أنظار الحكومات النامية إلى أهمية إعادة النظر في السياسات التعليمية.
7- الاهتمام بالقطاع الخاص، وتنشيطه، وإزالة العراقيل والمعوقات، وهي جهود مطلوب المزيد منها.
8- الاهتمام بديناميكية السوق وأهميته في تخصيص الموارد، والتشغيل الأمثل لها.
9- تحسين الأداء في القطاع العام؛ لدخوله مع القطاع الخاص في عملية تنافسية، ولكونه سيعمل على الأساس الاقتصادي.

كل هذه العوامل التي جاءت ا الخوصصة قد شكلت وستشكل عند اكتمال جميع جوانبها بيئةً ومناخاً ملائماً لتنميةٍ حقيقية في البلاد النامية، وهي أمور ضرورية للتمكن من الخروج من مراحل التنمية المفقودة.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن الخوصصة ـدف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بصورةٍ عامة كسياسةٍ اقتصادية؛ لتعطي القطاع الخاص دفعةً قوية لتوسيع نشاطه، وزيادة الكفاءة والجودة، وجذب المُدخرات والاستثمارات، وتفعيل وممارسة المنافسة.

إن للخوصصة أهميةً كبيرة في التنمية في البلاد النامية، وهي أكثر أهميةً للدول التي كانت تتبنى النظام الاشتراكي؛ لأن الخوصصة هنا تعني ثروةً عكسية، إذ تعني التالي:

1- تحويل القطاع العام المسيطر بمؤسساته ومشروعاته الخاسرة إلى القطاع الخاص؛ لتحويلها إلى شركاتٍ رابحة، وفيها تحويل الطبقة الكادحة إلى طبقةٍ منتجة ومالكة ومساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، وتنمية الثروة الخاصة، والمشاركة في اتخاذ القرار.

2- إيجاد مؤسساتٍ مالية، أو إحياء وتفعيل ما كان فيها من قبل.

3- تحويل الفقراء المُعدمين إلى ملاك، عن طريق توسيع قاعدة الملكية، وضمان تشغيلهم، مع التوسع والنمو الاقتصادي.

4- الخروج من السجن الواسع، والفقر المدقع، والطاعة العمياء، وسيطرة الحزب، إلى عالمٍ من الحرية، والديمقراطية، وحرية الاختيار، وحق الابتكار والإبداع.

إن للخوصصة دور كبير في إحداث تنميةٍ مادية وبشرية في البلاد النامية، وإ ا لأكثر أهميةً، خاصةً في التي كانت تعيش في ظل حكمٍ شمولي.

ثانياً- أثر الخوصصة على الكفاءة الإنتاجية:

لقد أدى سوء الإدارة والفساد في القطاع العام، ووجود الاحتكارات العامة، والبيروقراطية، والتهميش للقطاع الخاص والمبادرات الفردية، إلى غياب الكفاءة الإنتاجية، وتعثر معظم المنشآت والمشروعات العامة، ووصم القطاع العام بعدم الكفاءة؛ وفشلت معه- نتيجةً لعبثيته وتدخلاته- خططُ التنمية في معظم البلاد النامية، حتى جاءت عملية التحول إلى القطاع الخاص؛ باعتباره أكثر كفاءة، وإعطائه الدور القيادي للعملية الاقتصادية والتنموية.

وقد اتجهت الدول النامية إلى خوصصة المشروعات العامة؛ بغية الخروج من الأزمات والمشكلات الحادة التي تواجهها. والسؤال الآن هو: هل تؤدي الخوصصة إلى زيادة الكفاءة ؟ والجواب نعم. ولكن في البلاد النامية نجاح الخوصصة يتعلق بعددٍ من العوامل الأساسية، أهمها أن يتوفر للمنشأة المخوصصة بيئةً مواتية. بمعنى أن تكون هذه المنشآت قد انتقلت فعلاً إلى بيئةٍ اقتصادية تتواجد فيها قوى السوق، تتفاعل مع

بعضها في إطارٍ أوسع وبحريةٍ تامة؛ إذ أثبتت التجارب والدراسات(*) أنه متى توفرت بيئة أعمالٍ في الدولة فإن المنشأة تزيد في إنتاجيتها، وهو ما يعني أن الخوصصة تؤثر فعلاً في زيادة كفاءة الإدارة والإنتاج والعمالة.

وقد أثبتت دراسة لمنظمة العمل الدولية[1] على حالة 15 شركة كورية جرت خوصصتها في مطلع الثمانينات، وتبين منها أن 6 شركات قد زادت فيها الكفاءة الإنتاجية، وأن 7 شركات منها كانت الزيادة الإنتاجية فيها غير مشجعة، في حين كانت اثنتان منها في حالة انخفاض الإنتاجية فيها، كما أن الخوصصة لم يكن لها تأثير على الكفاءة الإنتاجية في الهند[2].

في حين أدت الخوصصة في البلدان المتقدمة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية بصورةٍ كلية؛ نتيجة توافر البيئة المناسبة. ومن هنا نرى أنه لكي تحقق الخوصصة الكفاءة الإنتاجية يتوجب على الدول النامية أن تعجل أولاً في إصلاح الأوضاع القانونية والتنظيمية، وإكمال تنمية الأسواق المالية والسلعية، ورفع يدها عن التدخل في قرارات المنشأة التي تتم خوصصتها، ما عدا المنشآت التي تحتفظ الدولة فيها بأسهمٍ ذهبية؛ لكو ا من المنشآت الإستراتيجية، وأن تسعى الدولة والقطاع الخاص إلى التركيز والاهتمام بعنصر العمل، والأخذ بالأساليب العلمية في الإدارة. وعندها ستتحسن الإنتاجية، وتتحقق الكفاءة، وتزيد الإنتاجية؛ وبالتالي يكون للخوصصة دور في زيادة الكفاءة الإنتاجية. أما إذا لم يء الدول النامية المناخ والبيئة المناسبة للقطاع الخاص أن يعمل، فإن المنشآت التي تتم خوصصتها قد لا تصل جميعها إلى نجاحٍ في زيادة الإنتاجية والكفاءة. بل إن كل الاستثمارات التي سيقوم ا القطاع الخاص في ظل البيئة القائمة لا تؤدي إلى نجاحاتٍ تسهم في إنعاش الاقتصاد، وتحقيق النمو والتنمية المطلوبة من هذا القطاع، الذي أصبح موكلٌ إليه مهمة الإضطلاع بالدور التنموي والتقدم الاقتصادي. وعلى هذا الأساس، نؤكد على ضرورة قيام الحكومات النامية باستعمال إجراءات الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية؛ لتهيئة السوق والجو العام، لإعمال القطاع الخاص واتباع سياساتٍ اقتصادية متكاملة (مالية ونقدية)، والقضاء على الفساد والمحسوبية والبيروقراطية العابثة من القطاع العام، وإزالة الازدواجية الإشرافية من مؤسسات الدولة؛ من أجل إنجاح الخوصصة والقطاع الخاص والقطاع العام؛ وبالتالي تحقيق الهدف العام في تنمية وتطوير اقتصاديا ا، وتحسين مستوى معيشة السكان، والتطور إلى المستوى الأحسن بصورةٍ مستمرة.

(*) أي تجارب الدول في الخوصصة والدراسات التي أجريت من قبل البنك الدولي والإسكو والدراسات العلمية.

(1) Lessons from privatisation, Edited by : rolph vam. der poeven and eyorgg sziracki, 1997.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مرجع سابق، ص 31.

المطلب الخامس: الخوصصة وعلاقتها بالربحية، الأسواق المالية، وأسعار السلع والخدمات

ستم فيما يلي توضيح علاقة الخوصصة بكل من الربحية، والأسواق المالية، وأسعار السلع والخدمات:

أولاً- الخوصصة والربحية:

إن تحويل الشركات والمشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، سواءً كانت تلك المشروعات محققةً أرباحاً أم خسائر في ظل القطاع العام، فإ ا عندما تؤول إلى القطاع الخاص سوف تصبح أكثر كفاءة؛ لأ ا تعمل بطريقةٍ علمية وتسير على خططٍ إنتاجية وتوزيعية، وأ ا على الأسلوب الاقتصادي؛ باعتبار أن القطاع الخاص يسعى دائماً إلى تخفيض التكلفة، وتعظيم الربح.

ولهذا قد جاءت الدراسة وتجارب الدول في الخوصصة حتى الآن، مؤكدةً أن الكثير من المشروعات التي تمت خوصصتها قد حققت زيادةً في أرباحها، وهي النتيجة الفعلية لنسبةٍ كبيرة من المشروعات التي تمت خوصصتها. أما المشروعات التي قلت ربحيتها بعد خوصصتها، فنسبتها منخفضة، لا ترتقي إلى مستوى ينفي الحقيقة، أو قولُنا أن الشركات والمشروعات قد زادت أرباحها بعد انتقالها إلى القطاع الخاص، بغض النظر عن العوامل الخارجية التي قد تؤثر على الربح، مثل الإعفاءات وتطورات السوق، والتسهيلات الأخرى أو المؤثرة على فشل الشركة وتحقيقها لخسارةٍ قبل الخوصصة، مثل الفساد الإداري والمالي، والبيروقراطية، والعوائق الأخرى. أي أننا غضضنا النظر عن العوامل المؤثرة في مرحلة فترة الشركة في ظل القطاع العام، وفترة وجودها في ظل القطاع الخاص بعد الخوصصة. المهم أن الشركة أصبحت تحقق أرباحاً، وأ ا في وضعٍ إداري ومالي وفني أحسن، وأن الأرباح في تزايد.

ثانياً- الخوصصة والأسواق المالية:

لتنفيذ الخوصصة لا بد لها من أسواقٍ للأوراق المالية تتطور تباعاً فيها أسهم شركات القطاع العام المقرر خوصصتها. وقد أدت الخوصصة إلى لفت اهتمامات الحكومات في البلاد النامية إلى أهمية أسواق الأوراق المالية، والذي حدث منذ بداية تنفيذ برامج الخوصصة، وحسب نصح المؤسسات المالية الدولية، إذ تم حتى الآن ما يلي:

1- في الدول التي كانت توجد فيها أسواق للأوراق المالية أدت الخوصصة إلى زيادة واتباع وتطور تلك الأسواق على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

2- الدول التي لم تكن لديها أسواق للأوراق المالية سعت إلى إنشاء أسواقٍ لرأس المال؛ من أجل أن تتم الخوصصة بالطريقة المثلى؛ ليتمكن المستثمرون المحليون والأجانب من شراء الأسهم بطريقةٍ أكثر شفافية وثقة؛ مما يضمن جذب المستثمرين والمُدخرات المحلية، ورؤوس الأموال الأجنبية.

فالخوصصة إذن أدت وتؤدي إلى تطوير وتحديث أسواق رؤوس الأموال في البلاد النامية، ودفعت بالكثير منها إلى إنشاء هذه السوق لتمكنها من أن تلعب دوراً في إنجاح عملية الخوصصة. وأيضاً ستؤدي إلى استمرار نشاط هذه السوق في تسهيل العمليات الاستثمارية في الحاضر والمستقبل، والمساهمة في تزايد هذه الاستثمارات؛ لما توفره هذه السوق من شفافية، والاطمئنان إلى أن السعر هو السعر الحقيقي؛ مما يولد ثقةً وطمأنينية، والقدرة على التعامل داخلياً وخارجياً مع الأسواق الأخرى في العالم. ولهذا فالأسواق المالية مهمةٌ للدول النامية، خصوصاً وقد أغلقت فكرة الانغلاق، وبدأت في توجها ا الجديدة للتعامل مع العالم طِبقاً أو مسايرةً للنظام الاقتصادي الجديد والعولمة.

ثالثاً- الخوصصة وأسعار السلع والخدمات:

الخوصصة كما نعرف سياسة تحويل المشروعات العامة للقطاع الخاص في إطار تحولٍ عام من اقتصاديات اشتراكية أو مخططة مركزياً، أو اقتصادياتٍ مختلطة إلى النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد. والدول النامية اتبعت برامج إصلاحٍ لاقتصاديا ا، من شأ ا يئة الاقتصاد وا تمع لهذا التحول، والخوصصة هي المرحلة الأخيرة في عملية التحول إلى نظام السوق الحر.

وفي السوق الحرة أسعار السلع والخدمات تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب، في ظل المنافسة الكاملة وتعظيم الربح، حتى يصل إلى أسعار التوازن. فإذا تمت الخوصصة، وتحولت الأسواق في البلاد النامية إلى أسواقٍ تنافسية، فإن المنشآت المخوصصة، وهي في ظل هذا الإطار التنافسي، سوف تؤدي إلى تخفيض أسعارها عما كانت عليه من قبل في ظل القطاع العام، وهو ما يعني أن الخوصصة ستؤدي إلى تأثيرٍ إيجابي على الأسعار بالانخفاض مما يساهم في زيادة الدخل الحقيقي للأفراد وتحسن مستوى معيشتهم والرفاهية.

المبحث الثالث:
أساليب ومراحل الخوصصة

تتميز الخوصصة بخصوصيةٍ هامة، وهي إمكانية تطبيقها من خلال أساليب متنوعة تسعى جميعاً إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص داخل الاقتصاد الوطني. لهذا يكون من الطبيعي أن جميع هذه الأساليب تندرج تحت مفهوم سياسة الخوصصة، وكما تتيح هذه الأخيرة ميزةً كبرى لصانعي القرار؛ لأ ا توفر فرصة الانتقاء بين أساليبها المتعددة، بما يتسق مع ظروف الاقتصاد وطبيعة النشاط، وظروف المؤسسات الخاضعة لها؛ إذ أن لكل أسلوب مزاياه وعيوبه، ويعتبر اختيار الطريقة المناسبة من أهم عناصر نجاحها، ولأجل ذلك قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: أساليب وطرق الخوصصة؛

المطلب الثاني: مراحل ومجالات الخوصصة؛

المطلب الأول: أساليب وطرق الخوصصة.

لقد حاولنا إجمال أساليب الخوصصة وطرقها فيما يلي:

أولاً- الطرح العام للأسهم (الاكتتاب العام):

يعني الطرح العام قيام الدولة بعرض كل أو جزءٍ من أسهم رأسمال المؤسسة للبيع للجمهور، من خلال سوق الأوراق المالية (البورصة) [1]. ويبنى هذا الأسلوب على افتراض أن رأسمال المؤسسة يتكون من عددٍ من الأسهم العادية[2].

وكما تشير الدراسة في مجال الخوصصة، إلى أهمية أن يكون الطرح العام جزئياً، بمعنى أن تبقي الحكومة (الدولة) على ملكيةٍ جزئية في رأسمال المؤسسة، على أن يكون موافقاً بمشاركتها في التسيير والإدارة، وهذا بصرف النظر عن حجمها (صغير أو كبير)، وما تبقى لها من الملكية. ويعد ذلك بمثابة التزامٍ ضمني من الدولة بعدم الإضرار بالملاك الجدد؛ لأ ا سوف تتحمل جزءاً من تبعات تلك السياسة، بوصفها تتمتع بملكيةٍ جزئية في رأس المال، ومعنى ذلك أن إبقاء الدولة على ملكيةٍ جزئية يعد مصدراً لفئة المستثمرين.

---

(1) إيهاب الدسوقي، مرجع سابق، ص 31.

(2) منير إبراهيم هندي، أساليب وطرق الخصخصة للمشروعات العامة: خلاصة التجارب العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة بحوث ودراسات رقم 337، القاهرة، 1995، ص 46.

ويتميز هذا الأسلوب بالسمات التالية:

أ- توسيع قاعدة الملكية لأفراد ا تمع، خاصةً إذا كانت قيمة السهم المطروح صغيرة؛ مما يتيح لأصحاب الادخارات والاستثمارات الصغيرة فرصة الحصول على أسهم وامتلاكها مما طرح منها. وتعتبر هذه الطريقة ذات أهمية، خاصةً للدول النامية؛ لأ ا تخلق طبقةً واسعة من المساهمين في المشروعات، كما أ ا توسع من قاعدة المؤيدين للخوصصة.

ب- تطوير السوق المالية وتنشيطها: فعملية طرح أسهم المؤسسات تساعد على تنشيط السوق، وتوسيع نطاقه بالدرجة التي تجذب اهتمام الدولة لتطوير سوق رأس المال؛ حتى تتاح لها فرصة بيع المؤسسات الخاضعة لعملية الخوصصة.

ج- عدم الاحتكار من طرف مستثمر أو مجموعةٍ من المستثمرين للمؤسسات العامة الخاضعة للخوصصة، خاصةً في حالة توزيع القيمة الرأسمالية للمؤسسة على عددٍ من الأسهم، إلى جانب وضع حد أقصى على عدد الأسهم التي يمكن أن يمتلكها الشخص الواحد.

ومما سبق، يعتبر هذا الأسلوب من أفضل الأساليب للخوصصة نتيجة مزايا عديدة، وهي إتاحة تحويل المؤسسة إلى ملكيةٍ خاصة أو مشتركة، وفقاً لرغبة الدولة. وإلى جانب ذلك يساعد هذا الأسلوب في التغلب على معيار تقييم المؤسسة، ويتيح كذلك إمكانية أن يتم التقييم من خلال البورصة؛ حيث تتولى السوق تحديد القيمة النهائية للسهم، وفقاً لقوى العرض والطلب. ليس هذا فحسب، بل إن الدولة قد تبدأ بطرحٍ ضئيل لعددٍ من أسهم المؤسسة إلى أن يتحسن وضعه ويتحدد السعر السوقي للسهم فيفوق القيمة المصدر ا. وعند هذا الحد يمكن طرح باقي الأسهم، وهذه الفكرة اتبعتها الدول المتقدمة، كبريطانيا في مؤسستها (برتش تليكوم والغاز البريطانية). وإلى جانب ذلك، وبالإضافة للاحتفاظ بالأسهم من خلال حصول المالك الأصلي الذي يحتفظ بالأسهم لمدةٍ تفوق خمس سنوات على أسهمٍ مجانية كمكافأة[1].

وفيما يخص سعر الإصدار يمكن أن نميز بين أسلوبين رئيسين:

الأول: طرح السهم للبيع بسعرٍ محدد: في هذه الحالة يحدد مقدم الطلب الأسهم التي يرغب الاكتتاب فيها، وبالسعر الذي سبق الإعلان عنه؛ غير أن عدد الأسهم التي يحصل عليها كل مستثمرٍ من الإصدار الكلي، تتحدد على أساس عدد الأسهم التي يرغب المستثمر في شرائها، منسوبةً إلى إجمالي الأسهم التي تقدم لشرائها مجموع المستثمرين.

(1) سعيد النجار، التخصيصية والتجمعات الهيكلية في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 59.

الثاني: أسلوب المزاد: يقصد بالمزاد أنه بيع عام يتم فيه بيع الأعمال للشخص مقدمٍ أكبر عطاء، وفيه يتحدد السعر على أساس التوازن بين العطاءات المقدمة، وكمية الأسهم المطروحة للبيع.

ويتوقف تفضيل أي من الأسلوبين السابقتين على عددٍ من الضوابط؛ ففي حالة الطرح العام للأسهم عن طريق السعر المحدد غالباً ما تدفع الرغبة في ضمان نجاح الإصدار الأول إلى تخفيض سعر السهم. وهذه الخاصية قد تجلب ا اماتٍ للحكومة بأ ا تبيع لقاء أسعارٍ أقل من القيمة الحقيقية، ويرتبط ذلك بمشكلةٍ أخرى تكمن في مستوى السعر الذي يمكن أن تباع به كافة الأسهم[1].

ثانياً- الطرح الخاص للأسهم (الاكتتاب الخاص):

يقصد بالطرح الخاص بيع أسهم المؤسسة أو جزءٍ منها لمستثمرٍ واحد أو مجموعةٍ مختارة من المستثمرين؛ بل وقد يتم البيع لمؤسسةٍ أخرى قائمةٍ بالفعل أو لمؤسسةٍ مالية[2].

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يتسم بالمرونة في تنفيذه، كما أنه يمكن المشتري من تطوير وتحسين أداء المؤسسة وفقاً لرغبته. ولكن يعاب على هذا الأسلوب احتمال لجوء المشتري إلى تفكيك وبيع أصولها؛ وبالتالي توقف نشاطها. كما أن هذا الأسلوب يواجه مصاعب في عملية تقييم المؤسسة بسعر السوق العادل؛ حيث يقع على كاهل الدولة عبء تحديد سعرٍ استرشادي لقيمة المؤسسة، حتى لا تواجه بسعرٍ منخفض من قبل المشتري، وبالتالي تخسر عوائد من الممكن تحقيقها من بيع المؤسسات. ويكون هذا الأسلوب ملائماً في ظل توافر العناصر التالية:

أ- الشركات ذات الحجم الصغير بالنسبة للقطاع العام؛ نظراً لأ ا تحظى باهتمامٍ كاف من السماسرة، يجعل أسهمها صعبة التسويق. كما أن ثبات التكاليف المصاحبة للطرح العام، وعدم ارتباطها بحجم المؤسسة، يجعل من المنطقي تفضيل خوصصة المشروعات الصغيرة عن طريق الطرح الخاص.

ب- الشركات ذات الحجم الصغير بالنسبة للطرح العام.

ج- ضعف أسواق رأس المال.

ويمكن التمييز بين أسلوبين للطرح الخاص لحصة الحكومة في رأسمال المؤسسات التي تقرر خوصصتها هما: العطاءات، والتفاوض المباشر.

(1) محمود محمد الدرماش، الخصخصة كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية لقطاع الأعمال، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1999، ص 217- 218.

(2) منير إبراهيم هندي، أساليب وطرق الخصخصة للمشروعات العامة، مرجع سابق، ص 55- 56.

وينطوي أسلوب العطاءات على قدرٍ كبير من المنافسة، بينما يتطلب أسلوب التفاوض المباشر عملية بحثٍ لاختيار عددٍ من المستثمرين المحتملين الذين قد تحدوهم الرغبة في المساهمة في ملكية المؤسسة. وسواءً اتبع أسلوب العطاءات أو أسلوب التفاوض المباشر، فإن على الحكومة أن تتأكد من سمعة المشتري وخبرته بالنشاط الذي تمارسه المؤسسة، ومدى قوة مركزه المالي، وما شابه ذلك. هذا في حالة كون الشركة مملوكةً ملكيةً خالصة للحكومة، أما لو كانت المؤسسة مملوكةً بالمشاركة مع القطاع الخاص فقد تستطيع الحكومة التصرف في حصتها بسهولة، من خلال عرضها للبيع لشركائها الحاليين. بل إن عقد الشركة قد ينص على حق الشفعة الذي يعطي الأسبقية في شراء حصة الحكومة للملاك الحاليين.

وفي حالة ملكية الحكومة لها بالكامل، قد يكون من الملائم أن تتصرف في تلك الملكية بالبيع التدريجي؛ فالمشاركة الجزئية للقطاع الخاص في المرحلة الأولى من الخوصصة قد تسفر عن تحسينٍ في أداء المؤسسة؛ مما يترك أثره الإيجابي على حصيلة بيع باقي حصة الحكومة في مراحل تالية[1].

ثالثاً- بيع الأصول:

فإنه وفقاً لهذا الأسلوب تقوم الحكومة بتصفية القطاع العام وبيع أصوله في مزادٍ علني، أو من خلال عطاءات. كما يمكن للحكومة أيضاً أن تستخدم هذه الأصول للإسهام في إنشاء شركاتٍ جديدة، واحتفاظها بجزءٍ من ملكيتها، من خلال حصولها على أسهمٍ في المشروعات الجديدة. كما تلجأ بعد ذلك لطرح هذه الأسهم لبيعها للقطاع الخاص.

وتلجأ الحكومة عادةً إلى مثل هذا الأسلوب في الحالات التي يصعب فيها إيجاد مشترين للمؤسسة التي تخضع للخوصصة، أو في حالة وجود مديونيةٍ كبيرة قائمة على المؤسسة، وتكون هذه الأخيرة ناجحةً بالقدر الذي يسهل عملية بيعها[2].

وهناك ثلاثة أساليب لبيع الأصول هي: العطاء، والمزاد، والبيع المباشر؛ وعادةً ما يتبع البيع المباشر بالفعل عندما يوجد مستثمرون معنيون تم تحديدهم بالبحث والدراسة العميقة، بما يضمن الحفاظ على المال العام، وحسن استخدام الأصول المباعة.

(1) منير إبراهيم الهندي، أساليب وطرق الخصخصة للمشروعات العامة، مرجع سابق، ص 57.

(2) إيهاب الدسوقي، مرجع سابق، ص 34.

رابعاً- البيع إلى العاملين في المؤسسة:

تهدف الخوصصة من وراء هذا الأسلوب تحويل الشركة العامة إلى شركةٍ خاصة، من خلال تمليكها إلى العاملين بالمشاركة في رأس المال، ويسمى " الأيسوب (E.S.O.P) [1].

وهناك ثلاثة أساليب لتمليك العاملين وأعضاء الإدارة لحصة في رأسمال الشركة هي: اختيار الأسهم، وخطط مشاركة العاملين في رأسمال الشركة، وتمويل أعضاء الإدارة لشراء أسهم المؤسسة بالاقتراض.

ويقصد باختيار الأسهم إصدار المؤسسة لوثيقةٍ باسم كل عضوٍ من أعضاء الإدارة تعطيه الحق في شراء حصةٍ من أسهم رأسمال المنشأة، في تاريخٍ لاحق، وبسعرٍ يحدد في الوثيقة.

أما خطة مشاركة العاملين في ملكية المؤسسة، ففيها تقوم وحدةٌ تنظيمية مختصة نيابةً عن العاملين، قد تكون النقابة العمالية، بالحصول على قرضٍ طويل الأجل بهدف استخدام حصيلة لتمويل شراء جزءٍ من الأسهم العادية، أو حصةٍ في رأسمال الشركة التي يعملون فيها. وتتم خدمة القرض من التوزيعات التي تتولد على الأسهم المشتراة، كما قد يتم خدمته من مساهمةٍ مالية إضافية تقدمها الشركة المعنية، وتخصم قيمتها من الإيرادات قبل حساب الضريبة. وهكذا، فإن خطة المشاركة ليست هبة أو منحة للعاملين، بل هي خطةٌ اقتصادية محسوبة، تحقق أهداف جميع الأطراف، وذلك بفضل التشريع الضريبي الواعي.

أما الصيغة الثالثة والأخيرة لتملك العاملين وأعضاء الإدارة، أو ربما أعضاء الإدارة فقط، حصة في رأس المال، فهي ما يطلق عليها بشراء الإدارة أو العاملين أسهم الشركة بأموالٍ مقترضة. وفي الحالات التي تنتهي فيها المؤسسة بأن تكون مملوكةً لعددٍ محدود من المساهمين، فحينئذٍ تتحول من شركةٍ مساهمة إلى شركةٍ خاصة، يديرها ملاكها، وهو ما يحمل في طياته تخفيفاً في تكلفة الوكالة، وتحسناً في مستوى الأداء. وللأسلوب استخدامات عديدة إذ يمكن أن يستخدم باعتباره:

أ– خطةً لمنفعة العاملين؛

ب- وسيلةً لشراء الأسهم من المالكين الموجودين؛

ج- وسيلةً للاقتراض بسعر أقل؛

د– أسلوباً لمدمج العاملين؛

هـ– وسيلةً لإنقاذ الشركة المتعثرة.

---

(1) محمود محمد فهمي، «نظام تملك العاملين للأسهم E.S.O.P وسيلة لتمويل الشركات»، مجلة مصر المعاصرة، العددان 417 و 418، يوليو- أكتوبر 1989، ص 89.

خامساً- عقود الإيجار والإدارة:

وبموجب هذه العقود تؤجر الدولة كل أو بعض أصولها في مشروعٍ معين للقطاع الخاص الذي يتولى مسؤولية تشغيل وإدارة هذه الأصول لحسابه الخاص، وذلك وفقاً لشروط العقد المبرم. ويمكن الإشارة إلى نوعين رئيسين لعقود تأجير الأصول هما:

1- عقد الإيجار التشغيلي: وهو عقد قصير يتم تأجير الأصول للقيام بعملٍ محدد، ثم يسترد المؤجر الأصول لتأجيرها إلى مستأجرٍ آخر، وهكذا. ويعتبر هذا النوع من التأجير عمليةً تجارية أكثر منها عمليةً مالية.

2- عقد الإيجار التمويلي: ويتسم بأن المستأجر يقوم باستخدام الأصول لمدةٍ زمنية معينة، عادةً لا تقل عن العمر الافتراضي للأصول المستأجرة، ويتم تحديد التكلفة بحيث تغطي القيمة الكاملة للأصول، بالإضافة إلى تكاليف الفائدة للمؤجر ونسبة الأرباح، وهو ما يطلق عليه "الدفع الكامل"؛ كما أن المستأجر يتحمل المخاطر الناتجة عن تلف الأصول وصيانتها.

ويتميز التأجير بصفةٍ عامة بأنه:

- يوفر تدفقاً نقدياً سائلاً للمؤجر (الحكومة) وفقاً لمواعيد محددة؛
- يعد من الناحية المالية أجدى من لجوء الحكومة للاقتراض؛
- بقاء ملكية الأصول في يد المؤجر.

أما في عقود الإدارة فتقدم الحكومة وفقاً لهذا مبلغاً ثابتاً للمجموعة الإدارية التي تقوم بإدارة المشروع، وفي حالة عدم تحقيق الإنجازات المتفق عليها تدفع ا موعة الإدارية غرامةً يكون منصوصاً عليها في العقد. وهذه الطريقة تتميز بأ ا تتيح للسلطات مراقبة سير العمل إلى جانب اكتساب الخبرة الإدارية للعاملين بالشركة؛ الأمر الذي يمكنهم من تحمل المسؤولية بعد ذلك. ويتوقف مدى الاستفادة من هذه الميزة على العاملين بالشركة العامة رغبتهم في التعليم، وكذلك مدى تشجيع الحكومة لهم لتحمل المسؤولية في المستقبل.

ويعد انتقاء ا موعة الإدارية التي تتولى الإدارة من أهم عناصر العقد. وتستثمر هذه العقود بصفةٍ خاصة في مجال السياحة والفنادق.

وتتلاءم عقود الإيجار في حالة التخوف من فشل المشروع، أو ضعف نشاطه أو السوق الخاصة به؛ ومن ثم يفضل الإيجار؛ لأنه يضمن للحكومة مبلغاً ثابتاً دون مخاطر، خاصةً في الحالات التي تزداد فيها الحاجة للسيولة، أما إذا كانت مشكلة الشركة تكمن في الإدارة فهنا تفضل عقود الإدارة.

سادساً- نظام مقايضة الديون:

يقوم هذا الأسلوب على فكرة استبدال الدائنين لمديونيتهم بحصصٍ ملكية في بعض المؤسسات التي تتم خوصصتها. وقد تتم هذه المقايضة بصورةٍ مباشرة بين الدائن والمدين، أو يمكن أن تتم من خلال طرفٍ ثالث، عن طريق قيام الدولة أو البنك الدائن ببيع القرض القائم على الدولة المدينة بخصمٍ قد يصل مثلاً إلى 35% إلى المستثمر، وغالباً ما يكون شركةً متعددة الجنسيات، تحصل على قيمة الدين من البنك المركزي بقيمته الاسمية أو بخصمٍ متواضع بالعملة المحلية، وبسعر الصرف السائد في السوق، ثم تحصل المؤسسة أو المستثمر باستخدام هذه العملة المحلية على أسهمٍ في الدول المدينة[1].

ولكي تستخدم حكومةٌ معينة آلية "مقايضة الديون بالأسهم" كأسلوبٍ للخوصصة يلزم أن يتوافر لديها ما يلي:

1- الرغبة في بيع المشروعات العامة للأجانب؛

2- برنامج فعال للمقايضة؛

3- أن يستخدم هذا البرنامج في شراء أسهم المشروعات العامة.

ولهذا الأسلوب بعض المزايا، وتوجه له بعض الانتقادات، وفيما يلي توضيح ذلك:

أنصار هذا الأسلوب يرون فيه تحقيقاً لعدة أهداف هي:

1- توقف مديونية الدول المدينة أو الحد من نموها؛

2- جذب رؤوس الأموال الأجنبية؛

3- أن تتخلص البنوك من الديون المشكوك في تحصيلها.

وسوف يكون ذلك من وجهة نظر المؤيدين مفيداً لكل الأطراف؛ فتستطيع البنوك الدائنة السيطرة على المشكلات المالية الناجمة عن زيادة الديون المعدومة أو الديون المشكوك في تحصيلها[2]، وتحصل على أصولٍ إنتاجية ذات عوائد مستمرة. بمعنى آخر، يتحول الدائنون إلى مستثمرين مباشرين، وتستفيد الدولة المدينة من أسلوب (مقايضة الديون بالأسهم) بتخفيض مديونيتها الخارجية، وتقليل حجم حاجتها للاستدانة

(1) ميكائيل بلاكويل وسيمون نوسير، « أثر تحول الدين إلى أسهم »، مجلة التمويل والتنمية، ا لمد 25، العدد 2، يونيه 1988، ص 15.

(2) البنك الأهلي، « تقييم عملية المقايضة الديون بالأصـول المالية و أثرها على أوضاع الدولة المدينة»، النشرة الاقتـصادية، ا لمـد 42، العدد 3، 1989، ص 212.

وتتحول فائدة التزامات الدين وأصله من تدفقاتٍ متجهة إلى الخارج إلى تدفقاتٍ مؤجلة إلى الخارج، وتكون مضمونةً بدرجةٍ أقل من المخاطر، مرتبطةً بالاستثمار الخاص المباشر(1).

وتتلخص الانتقادات لهـذا الأسلوب في أن آلية مبادلة الديون بملكية أصول القطاع العام لا تعدو كو ا بيع أصولٍ جيدة داخل الدولة المدينة، مقابل ديونٍ رديئة، وهي الديون المستحقة للبنود الدائنة. وإن ذلك لا يمثل في حد ذاته إضافةً جديدة للاستثمار الوطني، بل مجرد تغييرٍ في ملكية الأصول؛ بحيث يصبح معظمها ملكاً للأجانب؛ مما يؤدي في النهاية إلى إحكام السيطرة الأجنبية على مفاتيح الاقتصاد الوطني، فضلاً عما يمثله من منافسةٍ أجنبية. ومن ناحيةٍ أخرى، قد يؤدي تحويل الدين الأجنبي إلى صك دين بالعملة المحلية إلى زيادة السيولة في الدولة المدينة. ولا شك أن احتمالات تزايد السيولة في الدولة المدينة سوف تتزايد كلما كانت عملية المبادلة كبيرة، وقد ينجم عن ذلك ضغوطٌ تضخمية؛ نظراً لأن البنيان الإنتاجي في كثيرٍ من البلدان النامية غالباً ما تنقصه المرونة(2).

سابعاً- نظام الكوبونات لمشاركة الطبقات محدودة الدخل:

يستهدف هذا الأسلوب توسيع مشاركة ا تمع في ملكية الأصول المباعة، من خلال توزيع أسهم الشركة المباعة. وقد يكون الدافع وراء هذا الأسلوب الرغبة في عدم ملكية المشروع العام، أو تقديم نوعٍ من الدعم لتحسين مستوى معيشة الطبقات ذات الدخل المنخفض(3).

والفكرة الأساسية في نظام الكوبونات هي أ ا تعطي الخيار للمستهلك في أن يقبل أو يرفض الخدمة أو السلعة، والخيار في أن يقبل على الخدمات أو يشتري السلع إما من القطاع العام أو القطاع الخاص.

ثامناً- إعادة تنظيم وتقسيم المشروعات:

وفقاً لهذا الأسلوب، فإنه يتم تطبيق الخوصصة على المشروعات العامة تدريجياً، من خلال كافة الوسائل السابقة؛ حيث تتم الخوصصة على أساس إصلاح وإعادة تنظيم المشروعات العامة، وقد يتخذ هذا الأسلوب أحد الصور الآتية(4):

---

(1) جمال محمود عطية، الآثار الاقتصادية الكلية لتخفيض ديون مصر الخارجية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة حلوان، 1996، ص 79-80.

(2) السيد عبد المولى، النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة للنظام النقدي والمصرفي المصري، دار النهضة العربيـة، القـاهرة، 1988، ص 271.

(3) إيهاب الدسوقي، مرجع سابق، ص 43.

(4) البنك المركزي المصري، ا لة الاقتصادية، العدد 4، 1990/1991، ص 68.

أ- تحويل الشركات العامة إلى شركاتٍ قابضة، وشركاتٍ تابعة؛ بحيث تمتلك هذه الأخيرة أسهم الشركات التابعة، ويمكن للشركات القابضة أن تطرح أسهم الشركات التابعة للبيع.

ب- التخلص من بعض الأنشطة، مع احتفاظ الحكومة بأجزاءٍ أخرى، مثل الأنشطة غير التجارية، وهذا ما سهل عملية البيع للشركات.

ج- بيع التسهيلات الإنتاجية ككل أو على جزء؛ وهذا ما يعمل على زيادة المنافسة في السوق.

وقد يتميز هذا الأسلوب بأنه يلائم أسواق الدول النامية، كما أن عملية تجزئة المشروع تعمل على وفق أي حالة احتكار، وتزيد من المنافسة.

ولكن يعاب على هذا الأسلوب أن عملية الإصلاح والهيكلة للشركات تقابلها مشكلات عديدة، مثل فائض العمالة، ومديونية الشركات للبنوك، وتوفير التمويل اللازم للتمويل، هذا فضلاً عن أن هذا الأسلوب يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً، مما قد يخلق نوعاً من حالة عدم الثقة لدى المستثمرين في جدية تطبيق الخوصصة.

وهكذا يتضح مدى تنوع وتعدد أساليب الخوصصة؛ الأمر الذي يوفر لها نص القرار ميزة الاختيار بين هذه الأساليب المتنوعة، بما يتلاءم مع ظروف الاقتصاد ووضعية المشروع الذي يخضع لعملية الخوصصة.

وفي هذا الصدد يعتمد أسلوب الخوصصة المتبع على متغيرين أساسين هما: الهدف من الخوصصة وخصائص المنشأة التي يتضمنها برنامج الخوصصة. فلو أن هدف الخوصصة هو توسيع دائرة الملكية، حينئذ يكون طرح أسهم المنشأة للتداول العام هو الأسلوب الأمثل.

أما إذا كان الهدف من الخوصصة توفير خبراتٍ إدارية ومعارف تكنولوجية، فقد تكون خوصصة الإدارة من خلال عقود الإدارة هي الأكثر جاذبية. وإذا كانت الحاجة إلى مزيدٍ من رأس المال هي الهدف، فقد تكون الخوصصة من خلال دعوة القطاع الخاص لتزويد المنشأة برأسمالٍ إضافي هو الأسلوب الأمثل.

وعندما يكون الهدف هو زيادة الإنتاجية فقد يكون الطرح الخاص للأسهم هو الأفضل، على أن يتم اختيار المستثمرين وفقاً لمعايير تضمن تحقيق الهدف المنشود، إما دف تحقيق مناخٍ يتميز بالمنافسة، وقد يقتضي اتباع أسلوب الخوصصة من خلال المنشأة الكبيرة إلى وحداتٍ لها شخصيةٌ مستقلة ثم بيع الوحدات الإنتاجية وحدةً بعد وحدة، بدلاً من بيع المنشأة كوحدةٍ واحدة[1].

---

(1) منير إبراهيم هندي، أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة، مرجع سابق، ص 20.

ويصطدم تطبيق الخوصصة بعدة مشكلاتٍ يتعلق بعضها بطرق تقييم المنشآت ومواجهة مشكلات العمالة الفائضة، والبعض الآخر يتعلق بكيفية مواجهة الآراء المعارضة. وعلى ذلك، ينبغي أن تسير الحكومة على إستراتيجيةٍ واضحة، وبرنامجٍ منظم يأخذ كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والفنية، بما يعظم الجوانب الإيجابية لتطبيق الخوصصة ويتجنب الآثار غير الإيجابية التي قد تحدث.

وفي هذا الشأن يجب أن نستبعد ا الات الآتية من نطاق تحويل الملكية إلى ملكيةٍ خاصة:

أ- الموارد الطبيعية الهامة، مثل النفط، المعادن الثمينة، الشركات ذات البعد الإستراتيجي كقناة السويس في مصر، وشركة نسيم في موريطانيا؛ لأن كلا منهما يعبر عن استقلالية البلاد.

ب- احتكارات خدمات المرافق العامة، حيث تفرض اعتبارات الكفاءة الإنتاجية أن تقوم منشأةٌ واحدة على إنتاج سلعةٍ أو خدمة، مثل التليفون، الكهرباء، المياه. ففي مثل هذه الحالة، فإن الخوصصة وإحلال احتكارٍ خاص محل احتكارٍ عام لا يضمن ازدياد الكفاءة، وقد يترتب عليه استقلال الاحتكار الخاص للمستهلك.

ج- المشروعات التي تتطلب استثماراتٍ ضخمة أو تكنولوجيا معقدة؛ مما يتجاوز قدرات وإمكانيات القطاع الخاص.

د- ا الات التي ترتبط باعتبارات الأمن الوطني، ويدخل في ذلك بعض الصناعات الحربية والصناعات الثقيلة[1].

تاسعاً- البيع لمستثمرٍ وحيد (المستثمر الاستراتيجي):

تلجأ الحكومة لاتباع هذا الأسلوب في حالة الشركات أو المشروعات الكبيرة التي تحقق خسارة، أو أن أرباحها قليلة وغير مشجعة للمستثمرين ذوي القدرات والخبرات المحدودة؛ وبالتالي تلجأ الحكومات إلى طرحها على مستثمرٍ وحيد (مستثمر استراتيجي)، وتقوم الحكومة بالتفاوض المباشر معه في الشراء لمعرفتها عن قدراته في النهوض ذه الشركة، بإعادة هيكلتها وإدخال تكنولوجيا وإدارة حديثة عليها، وقدرة المستثمر على فتح منافذ خارجية لتصريف منتجا ا؛ مما يؤدي إلى نقلها إلى شركةٍ ناجحة تحقق أرباحاً. وقد اتبعت هذه الطريقة في عددٍ من الدول ومنها جمهورية مصر العربية.

(1) أحمد الغندور، تطوير القطاع العام - أوراق اقتصادية-، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، مارس 1993، ص 22.

عاشراً- نظام أو طريقة الإنشاء والتشغيل والتحويل (BOOT)[1]:

يعد هذا الأسلوب من المشروعات التي يستثمر نشاطها لأجلٍ معين يدخل في مرحلة نقل الملكية. وتعتبر هذه الطريقة من حقوق الامتياز، وتستخدم في خوصصة مشروعات البنية الأساسية، مثل: محطات المياه والكهرباء، والمطارات، والصرف الصحي، والأنفاق والجسور، والموانئ.

وفي هذه الطريقة يقوم المستثمرون بإنشاء وبناء وتشغيل المرافق العامة، وإدار ا، والانتفاع بعائدها، لفترةٍ زمنية محددة، وبانقضائها تفصل تلك المشروعات إلى الحكومة وفقاً للعقد المبرم بين الحكومة والمستثمر أو المستثمرين. وهذه الطريقة كانت لها ممارسات سابقة عن فكرة الخوصصة، كما هو الحال في مجال النفط أو بناء وحداتٍ سكنية أو مؤسساتٍ أو فنادق يستثمر فيها المستثمر بإنشائها ثم تشغيلها لمدة عشرين عاماً، أو أكثر، أو أقل، حسب الاتفاق، ثم تسلم إلى الدولة، ويرفع يد المستثمر، وتصبح ملكيتها عامة، كما حدث في بعض المشروعات في اليمن من قبل مستثمرين كويتيين.

وقد أصبحت الدول الآن تفضل هذا النظام؛ لسهولته وجدواه، خاصةً في مشروعات البنية الأساسية. ومن عيوبه أنه في حالة تنفيذ مشروعٍ بأسلوب البناء والتملك والتشغيل نقل الملكية (Boot)، تثار مشكلة توفير حوافز تكفي لتشجيع القطاع الخاص على تنفيذ تجديداتٍ وتحسيناتٍ وأعمال صيانة، في المراحل الأخيرة من المدة الزمنية المتفق عليها للتشغيل. كذلك ستكون هناك نزعةٌ لدى شركاء المشروع إلى الإحجام عن إدخال تكنولوجياتٍ جديدة، أو تنفيذ برامج تدريبية جديدة. أما في حالة تنفيذ مشروع تنفيذ بأسلوب البناء والتملك والتشغيل)(Boo، فلن تكون تلك الأمور محل خلافٍ بنفس الدرجة، لكن هل ستكون الحكومة راغبةً في أن لديها الموارد اللازمة لتشغيل المشروع.

فالملاحظ في الفارق بين الأسلوبين Boot وBoo [2] أن الأول يعد أسلوباً يتمثل في عملية خوصصة لمدةٍ محدودة، ونتوقع أيلولة الملكية القانونية للمشروع في ناية تلك المدة المحددة إلى الحكومة، وسوف تؤثر سلباً على رغبة المستثمرين واستعدادا م في المشاركة في ذلك المشروع.

وفيما يلي أمثلةٌ مختصرة عن أنواع الاتفاقات المختلفة التي يتم إبرامها بأسلوب Boot:

1- اتفاق الشركاء؛

2- عقد المقاولة؛

---

(1) شفيق عوض المحامي، الخصخصة، 2000، ص 24-25.

(2) كلمة Boot هي اختصار لـ: Build Operate Own and Transfer .

3- عقود الإنشاءات؛
4- عقد التوريد؛
5- اتفاق التشغيل والصيانة؛
6- اتفاقية توريد الطاقة؛
7- الضمان الحكومي؛
8- عقد الانتفاع.

بالإضافة إلى هذه الأساليب هناك طرق أخرى اتبعتها بعض الدول، مثل خوصصة الضمان الاجتماعي والسجون.

وفيما يلي جدولٌ يلخص أهم الأساليب التي تحدثنا عنها سابقاً، مع تحديد إيجابيات وسلبيات وأهداف كل أسلوب، وتحديد سبب اختيار ذلك الأسلوب؛ حيث يمكن من خلالها المقارنة بينها واختيار الأسلوب الأنجح للخوصصة:

جدول رقم (2-9): أساليب الخوصصة، ايجابيا ا، سلبيا ا، أهدافها، سبب الاختيار

الأسلوب	الايجابيات (ميزات)	السلبيات	الأهداف	أسباب الاختيار للأسلوب
عقد الإدارة	1- الاحتفاظ بملكية الشركة. 2- حل مشكلة القصور الإداري.	1- ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة. 2- عدم وجود حوافز لرفع الكفاءة والحفاظ على الأصول	- تستخدم لتنشيط الشركات الخاسرة. - إدخال معايير وطرق الإدارة الحديثة. - يستفيد العاملون من المهارات الفنية والإدارية للشركة المتعاقدة.	- عجز الكفاءات الإدارية عن قيادة المؤسسة العامة.
عقود التأجير	- توفير نفقات التشغيل مع الاحتفاظ بملكية الشركة. - الحصول على دخل سنوي بدون التعرض لمخاطر السوق.	- عدم وجود حوافز لرفع قيمة الأصول الذي يضمن عائدا مناسبا على استثمارا ا خلال مدة التأجير.	- جذب مهارات تقنية وإدارية متطورة. - تنشيط الشركات الخاسرة.	- صعوبة في جذب المستثمرين.
منح الامتياز Build	- توفير نفقات البناء	- إعطاء حق	- تقديم خدمات عامة	- عدم توافر السيولة

Operation Owned Build Operation Transfer	والتشغيل. - نقل مسؤولية تشغيل وتقديم الخدمة إلى الإدارة الخاصة.	الاحتكار لصاحب الامتياز.	للمواطنين من خلال تطوير مشروعاتٍ جديدة في البنية التحتية عن طريق القطاع الخاص (إنشاء وتسيير مرافق عامة). - التخفيف من الأعباء المالية عن الدولة.	الكافية أو إذا كانت السيولة المطلوبة كبيرة.
- البيع المباشر - المزاد العلني - العطاءات - مستثمر أجنبي	- الشفافية في الإجراءات - تمكن الدولة من تعظيم إيرادا ا	- إمكانية وجود تواطؤ بدون المسيرين والبائعين. - تتطلب فترةً زمنية طويلة ونفقاتٍ إدارية مرتفعة. - التقدير الخاطئ لقيمة الأسهم والموجودات الأخرى.	- إدخال تكنولوجيا متطورة. - إدخال طرق إدارة حديثة. - توسيع قاعدة الملكية وتطوير الأسواق المالية من خلال إدراج الشركة في سوق الأوراق المالية.	- حاجة المؤسسة إلى إدخال تكنولوجيا متطورة لتحسين أدائها ورفع كفاء ا. - حاجة الدولة إلى إمكانات لتغطية النفقات الكبيرة.
- بيع الأسهم في الأسواق المالية. - الاكتتاب العام	- مقبولة سياسياً أكثر من غيرها من الأساليب. - تملك الجماهير للأسهم يقلل من السيطرة الأجنبية على الشركات التي تتم خصخصتها. - استثمار طاقات وإمكانات ومصادر جديدة.	- صعوبة تحديد أسعار الأسهم بشكل دقيق وتقييم الأسهم بأقل من الواقع. -تطوير الأسواق المالية من خلال إتاحة فرص الاستثمار للمواطنين والأجانب.	- توسيع قاعدة الملكية من خلال تشجيع صغار المستثمرين على شراء الأسهم. - تحسين كفاءة الإدارة أمام المساهمين.	- حجم المشروع الحكومي كبير.
البيع للعاملين والإدارة	- شعور العمال بأ م مالكون حقيقيون في الشركات التي	- قيام العمال ببيع الأسهم للاستفادة من فروق الأسعار.	- توسيع قاعدة الملكية. - تحسين الكفاءة من خلال وجود حوافز لرفع الإنتاجية	- في الحالات التي يصعب بيع المؤسسة بالأساليب الأخرى.

	يعملون فيها. - إظهار رغبة أقل في الإضـراب عـن العمـل والمطالبـة بأجورٍ أعلى.	- سوء تسيير الشركة مما يسبب خـسائر للدولـة.	ومـساهمة العـاملين في الإدارة.	- في حالة وجود مؤسسة خاسرة.
مقايـضة الديون	- تـوفير في الجهـد والنفقات. - التخفيـف مـن المديونية الخارجية للدولة.	تملّك الدائن الأجـنبي للاستثمارات المحلية مقابـل ديونـه، وتصدير الأمـوال المتحـصلة مـن الاسـتثمار إلى الخارج؛ مما يعـود بالسلبية على مالية الدولة.	- تطوير الأسواق المالية مـن خلال استقطاب مستثمرين جدد للأسواق المحلية.	عدم القدرة المالية علـى سداد الدين الخارجي.
إعـادة الهيكلـة	- إيجـاد وحـداتٍ إنتاجية متنافسة - تجزئـة المـشروع والعمل على أسسٍ تجارية	- تتطلب فترةً زمنيـة طويلة. - إزالة الاحتكار	- يئة المؤسسة لبيعها بـسعرٍ أعلى. - تحسين الكفاءة من خـلال إيجاد طرقٍ إدارية حديثة.	- حجم المشروع كبير. - تحقيق خسارة في أعمال المشروع.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص 28- 30.

مما سبق يتضح أن للخوصصة أساليباً عديدة ومتنوعة، ويختلف الأسلوب الملائم لتطبيق الخوصصة من دولةٍ إلى أخرى تبعاً لطبيعة النشاط الاقتصادي المراد خوصصته والأهداف التي تريد الحكومة تحقيقها[1]. بل إنه في كثيرٍ من الأحيان يتم الاعتماد على أكثر من أسلوبٍ في تطبيق الخوصصة على مشروعٍ واحد. ومن الناحية العلمية، وعلى ضوء التجارب الدولية في هذا ا ال، يلاحظ أن عقود الإدارة تمثل الأسلوب الملائم لتطبيق الخوصصة على الفنادق المملوكة للقطاع العام. وبصفةٍ عامة، يمكن القول أن فصل الملكية عن الإدارة يكون هو الأنسب في قطاع الخدمات، أما القطاعات الإنتاجية فالأسلوب الأمثل لها هو نقل الملكية للقطاع الخاص كلياً أو جزئياً، أي عن طريق الخوصصة الكاملة للمشروع كلياً أو جزئياً[2].

(1) ستيف.هـ. هانكي، مرجع سابق، ص 100-101.

(2) سعيد النجار، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص 34- 35.

ويتأثر اختيار الأسلوب الملائم للخوصصة بأحدٍ من العوامل التي قد ترجح أسلوباً على آخر، وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي[1]:

1- الأهداف التي تبغي الحكومة تحقيقها من تطبيق الخوصصة.

2- الظروف المالية والاقتصادية للمشروعات العامة.

3- طبيعة نشاط المشروعات العامة والتشريعات التي تحكُمها.

4- مستوى نمو وتطور أسواق المال المحلية.

5- الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في الدولة.

6- أنشطة المشروعات العامة.

7- جماعات الضغط السياسية (تأثير قوى الضغط السياسية).

8- تأثير رجال الأعمال.

ومن كل ما سبق شرحه يمكننا القول أن الخوصصة لا تعني دائماً أو مطلقاً بيع كل منشآت القطاع العام للقطاع الخاص؛ فهناك طرق تؤدي إلى إ اء ملكية الدولة، وطرق لا تؤدي إلى إ اء ملكية الدولة، وذلك على النحو التالي:

أولاً- الطرق والأساليب التي تنهي ملكية الدولة:

فيما يخص هذا الجانب هناك عدة طرقٍ تنهي ملكية الدولة أهمها:

1- البيع المباشر للمستثمرين؛

2- بيع الأسهم عن طريق أسواق المال؛

3- البيع عن طريق المزاد العلني؛

4- البيع للعاملين والإداريين أو الإدارة؛

5- التصفية؛

6- نظام الكوبونات.

ثانياً- الطرق والأساليب التي لا تنهي ملكية الدولة:

هذا المحور يتم النشاط فيه عن طريق القطاع الخاص ونقل ملكية الدولة قائمة للمشروع أو النشاط وأهم هذه الطرق هي:

1- تحويل الشركات إلى شركات مساهمة؛

(1) محمود صبحي، الخصخصة: المشكلات والحلول، جامعة عين شمس، القاهرة، ط2، 1999، ص 54 وما بعدها.

2- إعادة هيكلة وإصلاح المنشآت؛

أ- عقود الإدارة؛

ب- التأجير؛

ت- الامتياز؛

1- التعاقد؛

2- المشروعات المشتركة.

المطلب الثاني: مراحل ومجالات الخوصصة.

إن نجاح برامج الخوصصة وإنجازها يستوجب الأمر تحديد الخطوات التي تمر ا العملية على الشكل التالي[1]:

1- مرحلة الدراسة والتخطيط للمؤسسة أو الشركة المراد خوصصتها؛

2- دراسة المؤسسة من قبل الهيئات الاستشارية؛

3- تنفيذ إجراءات الخوصصة (التطبيق)؛

4- المراقبة أو المتابعة لهذه البرامج.

أولاً- مراحل الخوصصة:

تتم الخوصصة وفق أربع مراحل هي:

المرحلة الأولى: الدراسة والتخطيط للمؤسسة المراد خوصصتها:

تحتوي هذه المرحلة تحديد الإستراتيجية المناسبة والواضحة لمعالم البرنامج المراد تطبيقُه، وهي تتطلب:

1- دعايةً إعلامية كبيرة، وشرحاً أكبر لمعالم هذا البرنامج بقدرةٍ وثقة، وإمكانية القطاع الخاص في تحمل المسؤوليات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، حتى تعم الثقة في ا تمع.

2- توضيح وتحديد تخلي الدولة عن هذه المؤسسات، من حيث القدرة والكفاءة في ا الات الخدمية والإنتاجية، وكذا الأسباب كذلك.

3- تحديد دور الدولة في المراحل المقبلة، ومستقبل المؤسسات التابعة لها، مع شرح الآثار الإيجابية والسلبية للخوصصة.

(1) مدحت حسين، التخصيصية: السياسة العربية شأ ا ودواعيها والأهداف المرجوة منها، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993، ص 31.

4- تحديد البرنامج العام والخاص فيما يخص البطالة والتضخم، أي دراسة مشكلة العمالة، وكيفية تحسين الوضعية لها، في ظل التحول هذا، وكذا التضخم.

5- تحديد دور الدولة وأجهز ا التي يكون اتخاذ القرار بيدها وحدها فيما يخص عملية التحول.

المرحلة الثانية: دراسة المؤسسة من قبل هيئات استشارية:

تبدأ هذه العملية باختيار المؤسسات الإنتاجية والخدمية، والتي تقرر تحويلُها إلى القطاع الخاص لخوصصتها أيا كانت الأساليب المتبعة. وهي مرحلة تتطلب إيجاد فريقٍ فني استشاري له قدرات ومستويات عالية في الاقتصاد، والمحاسبة، والقانون، والإعلام، والاجتماع، والسياسة، ويضع كل القواعد والقوانين التي تنظم وتضبط المراجعة للأساليب الخاصة بعملية التقييم. وكذلك يجب وضع إطارٍ عام للتفاوض عن البيع أو التأجير، أو أية طريقةر يتم الإنفاق عليها.

المرحلة الثالثة: تنفيذ إجراءات الخوصصة (التطبيق):

هذه المرحلة تستوجب المتابعة والمراقبة المستمرة والفعالة للمؤسسات المحولة إلى الخوصصة (القطاع الخاص)، ومدى قدر ا على احترام والالتزام لجميع القواعد والشروط المحددة لها بعملية نقلها، وكذلك الدولة توفر كل الشروط اللازمة لإنجاحها ومراقبتها ومزاولة أنشطتها.

المرحلة الرابعة: المتابعة والمراقبة لهذه البرامج:

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل، وهي تقصي آثار الخوصصة بجميع جوانبها، وخاصةً المتعلقة بالتشغيل؛ حيث تمثل أهم المبادئ التي تحكُم عملية الخوصصة؛ نظراً لأهمية عملية التحول هذه وما تخلفه من آثارٍ تعود بالسلبية على العمال، وضرورة الاستغناء عن عددٍ من العمال الإضافيين للتخلص من التكاليف المالية الناجمة عن ذلك. وإنما لتحقيق هذا الهدف يتطلب اللجوء إلى تحسين الكفاءة، والقدرة في استغلال اليد العاملة، والرفع من الإنتاج والإنتاجية، وكذا تحسين الجودة والنوعية. هذا هو الهدف من التوسع والتحول.

كما يرى أحد الباحثين أن الخوصصة لكي تكون فعالة ومنتِجة، يجب أن تكون مسبوقةً بعملية دراسة، ومستندةً إلى مجموعةٍ من المبادئ هي[1]:

أ- إعداد المناخ السياسي التي ستطبق فيه الخوصصة؛

ب- تصنيف المؤسسات من حيث عدم قابليتها للخوصصة ائياً، وتلك التي يمكن خوصصتها على المدى الطويل، وأخيراً تلك التي ينبغي خوصصتها مباشرة؛

(1) أحمد صقر عاشور، مرجع سابق، ص 48.

ج- إعداد خطة واضحة، وإعداد فريق متخصص؛

د- التقييم الصحيح لأصول المؤسسات المراد خوصصتها؛

هـ - تدار الآثار الناجمة عن الخوصصة.

كل هذه الجوانب تعتبر ضروريةً لأي دولةٍ تريد اتباع سياسة خوصصة ناجحة تحافظ من خلالها على:

- القطاع الاقتصادي التابع لها؛
- اليد العاملة وكيفية استغلالها؛
- إنشاء صناديق مساهمة واجتماعية تجعل العامل يلجأ إليها في حالة بعض الآثار السلبية؛
- تقديم العون للطبقة العاملة في إقامة مشروعاتٍ خاصة صغيرة تساهم في العملية الإنتاجية والتنموية، وتوفر لهم مصادر دخلٍ بديلة ومستقلة.

كل هذه الغايات المراد منها الوصول إلى تحقيق إستراتيجية ناجحة وفعالة لسياسة الخوصصة، وليس الاحتكار لأي جهةٍ كانت.

ثانياً- مجالات الخوصصة[(1)]:

اتسعت دائرة الخوصصة، وأصبحت تشمل على مجالاتٍ لم يكن يتوقع تحويل المشروعات العامة فيها إلى القطاع الخاص. فبالإضافة إلى خوصصة المشروعات العامة التقليدية في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية، فقد اتجهت برامج الخوصصة نحو مشروعات البنية التحتية (المنافع العامة)، كالمياه والصرف الصحي، والطاقة الكهربائية، والغاز والطرق، والأنفاق والجسور، والمطارات والموانئ، والنقل، والمواصلات، والاتصالات، والخدمات الاجتماعية، إضافةً إلى خوصصة البنوك والتأمين والمعاشات. كما شملت الخوصصة أيضاً قطاعات، كالسجون، والبريد، وأماكن إيواء السيارات، ومساكن لإيواء القوات السائحة، وإنشاء مساكن لأفراد الجيش. ولقد ظهرت هذه الخوصصة في الولايات المتحدة×؛ فقد تمت خوصصة سجنين في ولايتين هما آركنساس (Arkansas) ومينيسوتا (Minisuta)، حيث تم اتفاق مع إحدى شركات القطاع الخاص ببناء وتشغيل سجنين أولهما سعته 600 سرير والآخر سعته 1500 سرير. ويتم التمويل من جانب الولايات من خلال طرح سنداتٍ معفاة من الضرائب، ويتوقع أن تحقق الشركة مكاسب تصل إلى 20 ألف دولار سنوياً.

(1) لمزيدٍ من التفاصيل حول مجالات الخوصصة وكيفية خوصصة هذه ا الات، انظر: المرسي السيد حجازي، الخصخـصة إعـادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، مرجع سابق، ص 45- 71.

أما في مجال الإسكان الخاص بأفراد الجيش الأمريكي فقد يتطلب الأمر تدخل القطاع الخاص من أجل بناء مساكن جديدة وترميم المساكن القائمة، ويتطلب ذلك وجود تشريعٍ يسمح بذلك بإضافة التزاماتٍ مباشرة بالإيجار من القطاع الخاص، إضافةً إلى الاستثمار المشترك.

المطلب الثالث: تكاليف وأساليب تمويل الخوصصة.

فيما يلي توضيح لتكاليف وأساليب تمويل الخوصصة:

أولاً- أساليب تمويل الخوصصة:

تعتبر عملية التمويل من أهم عمليات أي مشروعٍ مهما كان نوعه؛ لأن أسباب عجز أي مؤسسة أو تخلف أي دولة أو عجز في الميزانية يعود بالدرجة الأولى إلى عملية التمويل. والخوصصة تعتبر من بين أهم العناصر المهمة في تنشيط المؤسسة من حيث الإنتاج والإنتاجية؛ وبالتالي الكفاءة الاقتصادية، أي التنمية الشاملة لها.

وعملية تمويل الخوصصة تعتبر أساسية؛ نظراً لأهميتها بالنسبة للاقتصاد. وعملية التمويل هذه الغاية منها هي كيفية الزيادة في الموارد المالية والاقتصادية للدولة، والرفع من القدرة الاستثمارية لتنميةٍ اقتصادية شاملة. إذن مصادر عملية تمويل الخوصصة نحددها في ما يلي:

1- الاقتراض المباشر:

إن عملية الاقتراض من أجل عملية الشراء أو لجذب استثماراتٍ جديدة يعود بالدرجة الأولى إلى طالب القرض (المشتري)؛ لذا يجب أن تشجع الدولة البنوك على تقديم كل المساعدات المالية لهم، وعملية التقديم أو المساعدة تتطلب الشروط العامة والخاصة لهذه القروض طبعاً.

2- المقايضة بالديون:

ونقصد ا مقايضة الديون بالملكية وأساليبها، وهذه العملية شهدت رواجاً كبيراً وتوسعت رقعتها في الدول المدينة خاصةً، وذلك إبان أزمة الديون العالمية، ومن بين هذه الدول أمريكا اللاتينية، كالمكسيك والبرازيل والشيلي، والعديد من الدول الأخرى. وفي الواقع، مثل هذه الأساليب قد تم تصميمها بغرض استخدامها للتخفيف من الديون. فهذه العملية أصبحت اليوم تستعمل كوسيلة تمويل عملية الخوصصة؛ دف تشجيع الاستثمارات الخاصة وتحويلها إلى العمل على تحقيق أهدافٍ مالية حقيقية لمختلف المشروعات المقترحة للخوصصة.

3- المؤسسات المالية المستمرة:

ونقصد ا مختلف المؤسسات المالية، كشركات التأمين، صناديق التأمين، صناديق الاستثمار، ويتمثل دورها في:

أ- الحوافز الضريبية وطرق استخدامها: ونعني ا كيفية جعل الحافز الضريبي عنصراً فعالاً في تشجيع الاستثمار، والرفع من عملية الخوصصة؛ وذلك باعتماد سياسةٍ تخدم المصالح الجبائية، وترفع من قيمة الاستثمار والنمو والتنمية، وخاصةً من ناحية الخصم الضريبي.

ب- قبول المساعدات المالية والفنية من الهيئات المالية والدولية[1]: إن عملية التمويل هذه تعتبر الأهم بالنسبة للخوصصة؛ لأ ا قادمةٌ من مختلف الهيئات المالية العالمية وهي:

- البنك العالمي؛
- صندوق النقد الدولي؛
- بنك التنمية الإفريقي؛
- بنك التنمية الآسيوي؛
- الوكالات الدولية الأخرى.

وتعتبر كل هذه الهيئات المالية في أتم الاستعداد لتقديم المساعدات المالية المباشرة وغير المباشرة لعملية إعادة الهيكلة والإصلاحات الاقتصادية.

ثانياً- تكاليف الخوصصة:

يمكن التمييز بين نوعين من التكاليف وهي:

1- تكاليف عملية الخوصصة: وهي المصاريف اللازمة لتنفيذ هذه العملية؛

2- تكاليف الأخرى الباقية: وهي المصاريف المتمثلة في استمرار عبء الالتزامات المالية على موازنة الدولة بعد عملية الخوصصة.

وفي هذا ا ال نتعرَض إلى تكاليف عملية الخوصصة:

تتضمن تكاليف عملية الخوصصة العناصر التالية:

- التكاليف الإدارية؛
- تكاليف الإصلاح وإعادة الهيكلة؛
- تكاليف تسوية الطبقة الشغيلة في المؤسسات.

(1) محمود صبحي، مرجع سابق، ص 48.

أما التكاليف الباقية:

الحالة الأولى: بيع الأسهم: المشتري يتحمل الالتزامات فيما يحصل على الأصول.

الحالة الثانية: بيع الأصول: هنا لا يتحمل المشتري الالتزامات.

وخلاصةُ القول، تعتبر عملية التكاليف من أهم العناصر التي يتطلب التعرف عليها وتحديدها، وكيفية معالجتها في ظل عملية التمويل. والتكلفة هي أساس نجاح أي عمليةٍ مهما كان نوعها، أي كيفية التحكم فيها وكيفية معالجتها وتسويتها. لهذا نرى بأن هذا العنصر من أهم العناصر الأساسية في مجال الخوصصة؛ لأن هدفها هو كيفية التقليص والتحكم في التكاليف؛ لأن ارتفاع النفقات هو سبب التحول إلى الخوصصة.

المطلب الرابع: إستراتيجية الخوصصة ونماذج أنماطها.

إن دراسة نماذج الخوصصة من حيث إستراتيجيتها تجرنا إلى التركيز على الدوافع الحقيقية للأطراف الرئيسية الفاعلة والمسؤولة عن الترويج والدفاع عن الخوصصة؛ من أجل الوصول ا إلى كل طبقات ا تمع.

لذا يمكن صياغة نماذج الخوصصة من حيث الإستراتيجية إلى الأنماط التالية:

1- الخوصصة الواقعية (البراجماتية).

2- الخوصصة التكتيكية.

3- الخوصصة البنيوية.

أولاً- الخوصصة الواقعية (البراجماتية):

يتميز هذا النوع من الأنماط بالنسبة للخوصصة بقلة ظهوره في البيئات غير المُسيسة؛ وإنما يكثُر في البيئات التي كانت لها توجهاتٍ سياسية ناجحة في التخلص منها (كدول الكتلة الشرقية)؛ حيث يهدف هذا النوع إلى ترك إدارة الصراع الاقتصادي لعوامل السوق الطبيعية، ونزعه من أيدي المسؤولين عن طريق تدخلهم المستمر في توسيع نطاق الصراع.

إذن، الخوصصة البراجماتية - وإن كانت تعكس معظم السمات المرتبطة بالمنظور الإداري - إلا أن هناك اختلافاً سياسياً، وهو أن المنظور الإداري يرى أن هذه ا موعة من السمات القابلة للتطبيق عالمياً. هذا النوع من الخوصصة قد تم إتباعه في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص عقود البلدية المحلية مع متعهدي القطاع الخاص؛ من أجل تقديم الخدمات العامة.

إذن، الخوصصة تعتبر لديهم أداةً من بين الأدوات البديلة المتعددة، والتي يمكن بواسطتها مساندة الأولويات ا تمعية المعترف ا. وقد يكون لهذا النوع من الخوصصة بعداً أساسياً، مثلما حدث عند تدخل الرئيس الفرنسي السابق لمنع الإطاحة بمزيدٍ من الشركات العامة بما يتطابق مع شعاره الانتخابي " لا هذا ولا ذاك"، الذي وعد فيه بعدم القيام بتأميماتٍ جديدة أو خوصصةٍ جديدة.

والدافع الحقيقي للخوصصة البراجماتية هو الأزمات الداخلية المرتبطة بالمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها ا تمعات مثل[1]:

- عجز الميزانية العامة؛
- عجز ميزان المدفوعات الخارجية؛
- حجم التقليص الخاص بالإنفاق.

وهي الحالات التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية.

وفي كل هذا التحول والغاية دائماً تنظر أفراد الدول النامية إلى الجوانب الإيجابية لعملية الخوصصة وفي أسرع وقتٍ ممكن، في حين تنظر الدولة إلى الأهداف البعيدة المدى؛ من أجل التخفيف من حدة الآثار الناجمة عن عمليات الإصلاح والخوصصة.

إذن، فالخوصصة البراجماتية دف إلى التخلص من بيداغوجية السياسة، والرجوع إلى الغايات الاقتصادية، واهتمام الدولة بالمصالح المدنية والعامة للمجتمع.

ثانياً- الخوصصة التكتيكية:

هذا النوع من الأنماط يهدف إلى تطبيق حالاتٍ خاضعة لأهدافٍ سياسية مباشرة، و إن لم تكن معلنةً بالضرورة. و دف كذلك عمليات الخوصصة هذه إلى منح مكاسب سياسية قصيرة المدى للذين يدعمون سياسة الدولة عن طريق إرضاء مجموعةٍ معينة من الناخبين، أو مكافأة نخبةٍ من السياسيين، رغم ما قد يتبع ذلك من تأثيراتٍ طويلة الأجل.

وتعتبر الخوصصة التكتيكية أهم الأمثلة وأحدثها في فرنسا؛ حيث قامت حكومة ***شيراك*** بخوصصة المؤسسات التي سبق تأميمها عام (1976-1977) . وكذلك نفس الشيء يقال على بريطانيا، هذا بالنسبة للدول المتقدمة؛ أما دول العالم الثالث، فهذا النوع من الخوصصة يتم وفق ما يطالب به صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بوضع خططٍ للخوصصة في هذه الدول كشرطٍ مسبق للحصول على مختلف

(1) آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص 42.

القروض، بشرط أن تقوم الدول المعنية بإدخال تعديلاتٍ على الاقتصاديات الوطنية (مبادئ اقتصاد السوق) إلى القطاع العام، وذلك يكون بداية تحرير الاقتصاد. وخلال الفترة 1970-1976 أوصى البنك الدولي بتجريد الدولة من ممتلكاتها أو تصفيتها.

إذن، نقول بأن الخوصصة التكتيكية تستعمل في كثيرٍ من المجتمعات، خاصةً النامية منها، في برامج الأحزاب السياسية بجميع أنواعها؛ من أجل إنجاح برامجها الانتخابية؛ من أجل المناورة السياسية، سواءً في الدول المتقدمة أو النامية، خاصةً الدول التي انتهجت الاشتراكية كمنهج.

ثالثاً- الخوصصة البنيوية:

هذا النوع من الخوصصة يأخذ الأبعاد الثلاثة التالية:

البعد الأول: يهتم بمصالح الطبقة العامة من حيث تغيير مصالحها تعبيراً دائماً؛ من أجل تحقيق أهداف هذه الطبقة، وما يتلاءم ومرحلة الوضع السائد في البلد؛ وهو انتقال نمطٍ من القطاع العام المدعم بالنقابات إلى نمط القطاع الخاص الذي تغيب فيه مثل هذه النقابات، ولذا يطلق عليه "نقل مراكز القوة".

البعد الثاني: أما هذا الشكل فيهدف إلى تغييرٍ دائم في قيم المجتمع الفاعلة وثقافته وآماله. وينجم عن هذا توسيع مجالات النشاط الفردية والخاصة، ولا يمكن لأحدٍ التدخل فيها وتضييق مجالات القطاع العام، ويحق للمجتمع التدخل فيها وإبداء الرأي فيها. أي الهدف من هذا البعد هو إنشاء مجتمعٍ تسوده الاستقلالية الفردية، وفق مقولات ***توماس هوبز*** عوض مجتمعٍ كانت تسوده التناحرات الطبقية.

إذن، هذا الشكل يستخدم من أجل رفع غطاء الشرعية عن الدولة وإعطائه آلياً للطبقة المستفيدة؛ من أجل تعزيز السيطرة الثقافية. وهذا النوع من الخوصصة يشكل ما يسمى بـ "التحول الإدراكي".

أما البعد الثالث: فيرتبط أساساً بإعادة هيكلةٍ دائمة للتنظيم المؤسساتي للمجتمع من الناحية القانونية، السياسية، الاقتصادية؛ بحيث تؤدي مجموعة الحوافز المقدمة للأفراد والجماعات إلى تشجيع المزيد من الاعتماد على القطاع الخاص، واختيار الحلول التي يقتضيها اقتصاد السوق. وعملية إعادة هيكلة البنى المؤسساتية هذه، تؤدي إلى تغيير العلاقات بين طبقات المجتمع، من خلال خلق مصالح جديدة؛ بل ربما تؤدي إلى خلق طبقاتٍ جديدة. ويبدو أن هذا هو ما يحدث بالضبط في دول أوروبا الشرقية، على الأقل فيما يتعلق بالشركات الخاضعة للخوصصة، والتي تباع لمواطني الدولة، وليس للمستثمرين الأجانب. فالشركات الخاصة لها مصالحها الخاصة، وحالما تخضع المؤسسات الحكومية للخوصصة يتوقع أن يصبح لها أولويات مختلفة عن أولويات الدولة. وإذا اعتبرنا التجربة الغربية مقياساً، فيمكن الافتراض بأن المؤسسات المخوصصة حديثاً ستحاول التأثير في السياسة العامة، وتدفعها في اتجاهاتٍ تخدم مصالحها الخاصة.

ويمكن إيجاز أبعاد هذه الأنماط في الجدول الموالي:

جدول رقم (2-10): أبعاد الخوصصة البنيوية

الهدف الرئيسي	المنظور الإداري	المنظور الاقتصادي	المنظور السياسي
	تحقيق أهداف اجتماعية محددة	تعظيم المنافع الفردية	إعادة توزيع السلطة و الرقابة
وحدة التحليل	مشكلة اجتماعية منفصلة	الفرد / المؤسسة	الجماعة / الطبقة
مفهوم الخوصصة	الأداة	الآلية المفضلة	السلاح

المصدر: هارفي فيجينا وآخرون، برامج الخوصصة في العالم العربي، ص 14؛ وانظر أيضاً: إيهاب الدسوقي، الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة حالة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 38.

المبحث الرابع:
الآثار المتوقعة للخوصصة

لما كانت الخوصصة أداةً للإصلاح الاقتصادي بالخصوص والإصلاح في عدة مجالاتٍ أخرى أيضاً، كان لابد وأن ينجر عن ذلك أو يحدِث هذا الإصلاح الجذري آثاراً اقتصادية وسياسية ومالية وبيئية، حتى وهي ذات أبعادٍ متفاوتة من حيث الإيجاب والسلب.

وقد لُوحظ من خلال تطبيق برنامج الخوصصة في العديد من الدول صحة كثيرٍ من التوقعات لآثار هذه السياسة أو هي التحول الإيجابي منها والسلبي، وهو ما جعل الدول تتخذ سياساتٍ اقتصادية دف التأثير على هذه الآثار؛ لغرض الاستفادة الكبيرة من إيجابيا ا، وتعظيم فوائدها على المسار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والتقليل بالمقابل من سلبيا ا؛ لضمان أن تؤدي عملية التحول إلى نتائجها المرجوة منها، والتقليل من التكلفة الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى مدى عقدين من الزمن اتضح جلياً أن لسياسة الخوصصة تأثير كبير، خاصةً على الاقتصاد وا تمع؛ مما جعل الدول تتبع سياساتٍ متباينة حازمة أو متراخية، تباينت نتيجةً لذلك ومعها نجاحا ا وقدرا ا عن تجنب كثيرٍ من المشكلات أو وقوع بعضها في مواجهاتٍ عنيفة، بل بالأنظمة والإطاحات بزعامات. ورغم ذلك فإن عملية الإصلاح والتحول تسير، وأن سياسات اقتصادية ومالية ونقدية قد اتخذت وتتخذ بأكثر فاعلية؛ بغية الإقلال من المخاطر ما أمكن في مختلف الدول النامية والدول الأقل نمواً في العالم.

وهذا ما سنتناولُه بشكلٍ من الإيجاز وفقاً للمطالب الخمسة التي خصصناها على التوالي للآثار الاقتصادية أولاً، ثم الاجتماعية، ثم السياسية، ثم المالية، وأخيراً الآثار البيئية، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للخوصصة.

أُجريت دراسات هامة وعديدة ساهمت في توضيح الآثار الاقتصادية المحتملة التي تترتب على تطبيق سياسة الخوصصة، وتغيير الملكية في الدول النامية. وقد ساهمت الاختلافات في هياكل الأسواق والتنظيم والتكنولوجيا للمشروعات التي تم تحليلها بدرجةٍ كبيرة في نتائج هذه الدراسات[1]. وعلى الرغم من قدرة

(1) Patrick Plane, Privatization and economic growth, refection and observations, Springer, 1997, P 36.

الدراسات القياسية على الوصول إلى نتائج هامة، إلا أ ا تفتقر إلى التفاصيل الفنية التي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال دراساتٍ تطبيقية لحالاتٍ معينة.

وتجدر الإشارة في هذا ا ال إلى أن الآثار الاقتصادية المحتملة لعملية الخوصصة لن تؤتي ثمارها إلا بعد مرور وقتٍ كافٍ يمكن من خلاله الحكم على هذه الآثار؛ ولذلك فإن نجاحها يكون مرهوناً بضرورة القيام بإصلاحٍ شامل ودائم في جميع السياسات الجزئية والكلية[1].

ويمكن حصر الآثار الاقتصادية للخوصصة في محورين أو أكثر كالتالي:

- زيادة حجم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي؛
- أثر الخوصصة على الكفاءة الإنتاجية؛
- أثرها على حقوق المستهلكين والمنتجين.

ويمكن تفصيل هذه المحاور كما يلي:

أولاً- زيادة حجم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي:

تتم الخوصصة عن طريق بيع المشروعات أو الشركات العامة بطرح كل جزءٍ من أسهمها للبيع في البورصة المحلية أو الدولية؛ وبالتالي فإن الأفراد والقطاع الخاص المحلي والأجنبي يستثمرون مدخرا م في هذه العملية، ويتم ذلك على النحو التالي:

1- الاستثمار الخاص المحلي:

تعتبر سياسة الخوصصة المحرك الأساسي لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهذا عن طريق الاستثمار المباشر، وهو ما يقوم من خلاله المستثمر أو المستثمرين بشراء المؤسسة العامة في إطار عملية الخوصصة، عن طريق البيع للمستثمر الإستراتيجي، أو من خلال الاستثمار المباشر من خلال محفظة الأوراق المالية، أي الاستثمار في الأسهم والسندات.

إن الخوصصة الهدف من ورائها هو تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة؛ بغية تنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي. فالمستثمر المحلي إذن يعمل على شراء هذه المشروعات العامة وتنشيطها؛ من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية عند جودةٍ عالية وكفاءةٍ اقتصادية من حيث الكفاءة الإدارية، وتحسين الأداء، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وتشغيل الطاقة العاطلة، كما نرى هذا التحول والتحسن في الكفاءة والجودة

(1) هالة حلمي السعيد، الآثار الاقتصادية لبرنامج الخوصصة في الدول النامية، دراسة بحثية حول صندوق التنمية العربية، بحـوث جامعـة المنصورة، ص 52.

والقدرة التنافسية، سوف يؤدي إلى زيادة الربحية للمؤسسات في ظل القطاع الخاص، ومعه تولد قدرةٌ استثمارية تؤدي إلى اتساع وتعدد الأنشطة، تزيد معه القدرة على التشغيل وزيادة الإنتاج.

2- الاستثمار الخاص الأجنبي:

عملية التحول في الدول النامية، ومن بينها الجزائر، تتطلب استثماراتٍ أجنبية واسعة نتيجة العجز الكبير في ميزانيا ا نتيجة ضعف الادخارات والمداخيل، لهذا نرى الاستثمارات الأجنبية تتطور بشكلٍ ملحوظ في هذه الدول، وتتم وفق أسلوبين هما:

- الأسهم وشرائها في الأسواق المالية المحلية؛
- طرح الأسهم في السوق المالية المحلية أو الأجنبية من طرف الدولة ويتم شرائها.

ونكما لا يخفى علينا بأن الاستثمار الأجنبي له إيجابيات كما له سلبيات؛ فعدم التحكم فيه منذ البداية وتطبيق القوانين بشكلٍ جيد يؤثر على الاقتصاد وا تمع ككل، وحسن استخدامه يزيد من عملية النمو الاقتصادي والتطور في جميع مجالاته، وذلك للأسباب التالية:

- الاستثمار الأجنبي يزيد من إمكانية التمويل الداخلي للمؤسسات؛ وبالتالي يرفع من مشروعات الخوصصة، ويدفع ا إلى الأمام.
- الاستثمار الأجنبي يزيد من رفع الكفاءة، ويخلق مناصب عملٍ جديدة في مختلف الأنشطة.
- الاستثمار الأجنبي عادةً ما يجلب معه التكنولوجيا الحديثة بجميع أنواعها.
- إتاحة المناخ الجيد والمناسب للاستثمار الأجنبي يجعل البلد ِقبلةً للمستثمرين، ومثال ذلك دول الخليج، وخاصةً الإمارات العربية المتحدة.
- الاستثمار الأجنبي القادم من الخوصصة يعمل على زيادة معدلات العملة الأجنبية في الداخل.

والاستثمارات الأجنبية بصفةٍ عامة أداةٌ هامة لنجاح الخوصصة، ولكي يتوفر المناخ الملائم لإنجاحها. وهي تنقسم إلى قسمين -كما قلنا- استثمار مباشر وغير مباشر. فالأول يتم عن طريق شراء المؤسسات العامة المعروضة للبيع، أما الثاني فيتم عادةً في الأسواق المالية، أي الاستثمارات في الأسهم والسندات.

ثانياً- آثار الخوصصة على الكفاءة الإنتاجية:

تعمل الخوصصة على رفع الكفاءة من خلال زيادة المنافسة بين المؤسسات، والتخلص من العناصر المقلصة للاستثمارات، وعدم الكفاءة. كما تؤدي إلى توليد الحافز على التجديد، وتحرير النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الوطني، وتحسين نوعية الإنتاج، وتخفيض تكلفة الإنتاج، وزيادة العرض بالنسبة

للسلع والخدمات، وزيادة فرص الاختيار لدى المستهلكين والمستثمرين مع زيادة الرفاهية لديهم. وبصفةٍ عامة نقول تحقيق معادلة التوازن الجزئية، من خلال نظرية المستهلك والمنتج.

وكخلاصةٍ لما سبق يمكننا حصر الآثار الاقتصادية للخوصصة في العناصر التالية:

- تعمل على إحداث وتحقيق التوازن على مستوى الدخل والميزانية، من خلال توفير وسائل وعوامل القضاء على نقاط الاختلال الميزاني.
- تعمل على القضاء على ظاهرة التضخم، من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية.
- تعمل على إنشاء رؤوس أموالٍ مختلفة من خلال الاستثمار المباشر وغير المباشر.
- تعمل على تحقيق خياراتٍ تنموية مختلفة، من خلال التعديلات المختلفة على هياكل الإنتاج والخدمات.
- تعمل على نشر حقوق الملكية، من خلال إنشاء شركاتٍ مساهمة، عن طريق نقل الملكية في نطاقٍ أوسع إلى صغار المستثمرين.
- تعمل على تحسين التقنيات المختلفة، وتثمينها، وتطويرها، من خلال الإغراءات المختلفة في رؤوس الأموال الأجنبية.

إذن، الخوصصة تؤدي في آخر المطاف إلى تطوير وتحسين جهاز الإنتاج والأداء، في مجالاتٍ متعددة من الاقتصاد؛ مما يفعل عملية المنافسة؛ وبالتالي التنمية الاقتصادية، وزيادة النمو، وتحقيق الهدف من المؤسسة في جميع ا الات، والوصول بالتالي بالركب الحضاري التقدمي الأول، والاستعداد الأفضل والحسن للعولمة الاقتصادية أو النظام الاقتصادي الجديد.

ثانياً- آثار الخوصصة على حقوق المستهلكين والمنتجين[1]:

تؤدي الخوصصة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية، وتخفيض تكلفة الإنتاج، وتحسين نوعية وجودة السلعة، وتحسين مستوى الخدمة مع زيادة المنافسة، وزيادة العرض من السلع والخدمات تزيد معه فرص الاختيار أمام المستهلكين وزيادة رفاهيتهم. ويشترطُ لتحقيق هذا المستوى غياب الاختلالات في وظائف السوق الاستهلاكية، مع إقامة التوازن المؤسسي على التعادلية بين العرض والطلب. وبذلك تتحقق مصلحة المستهلكين والمنتجين معاً؛ لأن السعر التوازني تتحقق عنده مصلحة المستهلك بحصوله على المنفعة من إنفاق دخله، وتتحقق مصلحة المنتج بحصوله على ربحٍ من قيامه بالعملية الإنتاجية؛ وبذلك فإن المستهلكين

(1) شريف لطفي، « حماية المستهلك في اقتصاد السوق»، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 425، 1991.

والمنتجين تتحقق مصالحهم في ظل الخوصصة، وتنتفي الأضرار على أي منهما. وتتحقق مصالحهم في المنفعة والربح إذا توافرت الشروط التالية:

1- ألا تؤدي الحرية المطلوبة للمستهلك في الاختيار إلى الإضرار بحقوق وواجبات ومصالح أطراف التعامل بالسوق، أي أن تكون هذه الحرية عادلةً ومراعيةً لمصالح أطراف السوق، وأن لا تتخذ إجراءات لحماية المستهلك تتعارض مع آليات السوق.

2- أن تنتفي الاحتكارات بكافة صورها، أي أن الخوصصة تضمن حقوق المستهلكين والمنتجين بشرط توفر المنافسة.

فالخوصصة إذن تضمن حقوق المستهلك والمنتج، وإن تحقق هذه الضمانات مرتبطٌ بتحقيق اكتمال السوق التنافسية الحرة، أما إذا لم تتحقق سوق المنافسة الحرة فإن الخوصصة قد تظهر لها آثار سلبية على المستهلك والمنتج، بل وكل أطراف السوق من احتكار، وانخفاض السلع المتاحة، وأيضاً انخفاض مستوى المعيشة والرفاهية.

وإجمالاً، تعد الخوصصة إحدى السياسات المتبعة لإنعاش تراكم رأس المال لدى القطاع الخاص؛ فيؤدي بيع الشركات العامة إلى إعادة توزيع الثروة؛ وبالتالي توزيع الدخل لصالح القطاع الخاص، وبه يصبح قادراً على الاستثمار والإنتاج، وزيادة كفاءة التشغيل، والنهوض بالإنتاجية للمشروعات التي تمت خوصصتها[1].

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للخوصصة.

إن الآثار الاجتماعية للخوصصة لم يتم التطرق إليها كثيراً، وهي أكثر ظهوراً في بلدان المعسكر الشرقي سابقاً، وفي الدول النامية منها في الدول الأوروبية.

وتلصق بالخوصصة كل المؤشرات السلبية التي تنتج عن السوق المفتوحة وتركيز الثروة في أيدي القلة. ويعتبر أثر الخوصصة أكبر في تغيير نمط الحياة للعاملين في المؤسسات الحكومية التي خوصصت؛ إذ عليهم المواكبة بتبني عاداتٍ جديدة، ومواجهة واقع جديدهم وأسرهم؛ إذ أن الكثير منهم عانوا انخفاضاً في الامتيازات أو المرتبات، وتحويل دوائر حكومية إلى مؤسساتٍ تجارية يؤثر على ترتيب الموظفين سلطا م الإدارية ونظم الهرم الإداري. إذ يعتبر تغييراً جذرياً في مفاهيم العمل حتى أن البعض يعتبر من الضروري إعادة يئة العاملين من المؤسسات التي يراد خوصصتها بإعدادهم لفترة ما بعد الخوصصة، فقد تحدث هذه

(1) رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 5، ا لمد1، القاهرة، 1997، ص 63.

الأخيرة تفتيتاً للأشكال الهرمية للإدارة، وتغييراً في خطوط السلطة والمسؤوليات، وتعديلاً في أسس الترقيات والتعيين و الصلاحيات[1].

ومن الناحية الاجتماعية، فإن الخوصصة ينظر إليها بارتيابٍ شديد في مجموعات المجتمع والمجموعات صاحبة المنفعة[*]، وتثير شكوكاً كما يحدث مع كل جديد؛ ولذا يجب أن تسبق الخوصصة توعيةٌ اجتماعية ومكثّفة لإعداد وتحضير المجتمع، ولتصحيح المفاهيم، ولتقليل السلبيات. ولعل أهم الجوانب التي يمكن تناولها في هذا الشأن ما يلي[2]:

1- العدالة الاجتماعية والخوصصة؛

2- العمالة والخوصصة.

أولاً- العدالة الاجتماعية والخوصصة:

تحمل الخوصصة في طياتها آثاراً داعمة لمبدأ العدالة، وأخرى مخلةٌ بهذا المبدأ، وتتمثل العوامل أو الآثار التي تؤدي إلى مزيدٍ من العدالة الاجتماعية فيما يلي:

1- الخوصصة تعطي فرصةً للطبقة العاملة في التملك، والمساهمة في العملية الإنتاجية؛ وهو ما يبعث الحافز إلى مزيدٍ من الثروة والتملك، والزيادة في الإنتاج؛ مما يحسِن من وضع الأفراد والاقتصاد الوطني.

2- الخوصصة وهي تسمح بالتملك والمساهمة في الإنتاج والتطور الاقتصادي تخلق نوعاً من التقارب بين الطبقة العاملة والملاك، بعد أن أصبح الأفراد مساهمين ومالكين ومديرين للمشروع أو الشركة؛ فإحساسهم بهذا أو مشاركتهم في رأس المال والربح واتخاذ القرار سوف يجعلهم يزيدون من جهدهم، ويدفعون بالعملية الإنتاجية إلى مزيدٍ من الإنتاج والكفاءة؛ فتزيد أرباحهم وثرواتهم، وتتحسن بالتالي معيشتهم ومعيشة من يعولون.

3- شعور الأفراد بالأمان والاطمئنان بكونهم ملاكاً؛ وبالتالي سوف يزيد من استقرارهم العائلي والاجتماعي، والرؤية إلى المستقبل بأمل، والسعي إليه بطمأنينة؛ وهي نتيجةٌ في غاية الأهمية للأفراد، تبعدهم عن التوجس والخوف من المجهول.

هذا فيما يخص الآثار الإيجابية، أما السلبية فنوجزها فيما يلي:

(1) آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص 85- 86.

(*) Interest group.

(2) رابح رتيب، مرجع سابق، ص 68.

1- قد تؤدي الخوصصة إلى تركيز الثروة بيد قلةٍ في ا تمع؛ مما سيترتب عليه سوء توزيع الدخل بين فئات وطبقات ا تمع، واستحواذ من يملكون على الأرباح، وحرمان من لا يملك إلا من أجور ومرتبات لا تتصف دائماً بالعدالة، خاصةً وأن الخوصصة ونظام السوق قد حلل الكثير من التشريعات العمالية المتعلقة بالأجور والفصل بين العمل وشروطه(1).

2- الخوصصة قد تؤدي إلى سيطرة القطاع الخاص بشكلٍ كلي على النشاط الاقتصادي؛ مما يؤدي إلى حدوث اختلالاتٍ هيكلية في ا تمع تؤدي إلى ا يار مصطلح محدودي الدخل، واتساع التفاوت في الدخول والثروات، واتساع نطاق الفقر والمرض والجهل(2).

3- إلغاء جميع أنواع الدعم السلعي، في نطاق مجال الخوصصة تصبح عملية الدعم بجميع أنواعه قليلة؛ مما تؤثر على المستوى المعيشي للطبقة الفقيرة في ا تمع.

4- التقليل من إنتاج السلع الاجتماعية، حيث أهمية الإنتاج في نطاق الخوصصة تنصب نحو السلع والمنتجات التي تتبع آليات السوق؛ دف الاحتكار والسيطرة، وتحقيق أكبر الأرباح، وهذا دائماً طبقاً للقوى الشرائية؛ مما يقلل من السلع الواسعة الاستهلاك والتي تكون في صالح أغلب الطبقات الاجتماعية من حيث السعر طبعاً.

5- الخوصصة من أهم نتائجها السلبية كما يراها البعض الاحتكار وانتشاره؛ وهذا ينتج في حالة ضعف رقابة وسيطرة الدولة على القطاعات المحولة.

غير أن الحكومات تطلعت إلى خطر هذه السلبيات على الخوصصة؛ ولذلك اتخذت سياساتٍ كفيلة للتخفيف منها ومعالجتها، عن طريق صناديق التنمية الاجتماعية، وتقديم المزيد من المساعدات والتسهيلات للطبقات الفقيرة، وإيجاد فرص عملٍ لهم، ودعم أنشطتهم القائمة، وتنشيط المشروعات الصغيرة، أو إرشادهم إلى الأعمال التي يقدرون عليها، ومنحهم قروضاً بدون فوائد، ومساعد م بآلات ووسائل تمكنهم من تحقيق الدخول، لا سيما والدولة قد أصبحت لديها قدرةٌ مالية بزيادة الضرائب، ووقف الدعم للمشروعات الخاسرة ودعم السلع والخدمات، ونتيجةً للحصيلة المحققة من بيع المشروعات العامة، وإن كانت الظروف الاجتماعية ومساحة الفقر في اتساعٍ مستمر- خاصةً في البلدان النامية- وهو مؤشر يبقي

(1) السيد أحمد عبد الخالق، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 100.

(2) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 113.

على التفاؤل والأمل في التحسن كثيراً من الخوف والقلق أن ترعى أغلب الدول النامية استقراراً اجتماعياً ونمواً اقتصادياً مطمئناً على الأقل في المستقبل المنظور[1].

ثانياً- أثر الخوصصة على العمالة:

لعل تأثير الخوصصة على العمالة هو أول الاعتبارات التي تثير اهتمام الحكومات أنفسهم والرأي العام، ولعل تأثيرها على العمالة هو أهم المشكلات الاجتماعية للخوصصة؛ لأنه يمكن أن يؤدي إلى عواقب سياسية خطيرة تتمثل في الاضطرابات والقلاقل الاجتماعية الصعبة[2]. إذ أن المؤسسات العامة عادةً ما توظف أعداداً كبيرة من العاملين؛ مما يجعل هناك فائض في العمالة، وبمجرد انتهاء الخوصصة يحرص القطاع الخاص للتخلص من هذا الفائض، والتركيز أكثر على الاستخدام الأمثل لليد العاملة، وكل توظيفٍ جديد سيكون محسوباً له بدقة. وجوهر التحول هذا هو اختلاف الدوافع من الدولة إلى القطاع الخاص؛ حيث ينظر القطاع العام إلى الفائدة الاقتصادية في إطارٍ واسع وشامل يهدف إلى تحقيق الغاية العامة، أما الخاص فيرى ويسعى إلى تحقيق أكبر قدرٍ من الربح. في حين يرى البعض أن التخلص من الفائض الحقيقي لليد العاملة هو شرطٌ أساسي لصحة أي مؤسسة عامة أو خاصة؛ لذا ينادي أغلب هؤلاء بالتخلص من فائض العمالة الزائدة، أو محاربة البطالة المقنعة من قطاعات الدولة.

إن الخوف من البطالة نتيجة الخوصصة يعد احتمالاً وارداً؛ بسبب إمكانية الاستغناء عن فائض العمالة غير الماهرة، وبعض الأملاك الإدارية، أو نتيجة إعادة تصنيف الوظائف، أو عن طريق استحداث وظائف جديدة تتسم بالقدرة على استيعاب التقنيات الجديدة والمتقدمة. لهذه الأسباب وأخرى، قامت العديد من الدول بإعداد برامج لحماية اليد العاملة تزامنت مع برامج عملية الخوصصة، وباختصارٍ تمثلت في:

1- توزيع مجموعةٍ من السندات على العمال، وقد طُبق ذلك في معظم دول أوروبا الشرقية.

2- تخصيص نسبةٍ كبيرة من أسهم الشركات العامة لبيعها للعمال بأسعارٍ منخفضة، وفي متناول الأغلبية منها، كدول أوروبا الشرقية.

3- إعادة تأهيل وتدريب العمالة الفائضة؛ من أجل توجيهها لوظائف جديدة.

4- إنشاء صناديق اجتماعية للتنمية؛ من أجل المساهمة في إنشاء مناصب جديدة للعمل.

---

(1) عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص 188- 189.

(2) المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 75.

5- منح العمال المتضررين من الخوصصة مكافآتٍ مجزية، من خلال إنشاء مشروعاتٍ جديدة تفتح مجالاتٍ جديدة للتوظيف.
6- تشجيع اليد العاملة المقبلة على التقاعد، للتقاعد المسبق.
7- تقليص سنوات العمل، أي التقاعد المبكر، كما هو في بعض الدول، كمصر مثلاً.
8- محاولة فرض منذ البداية بقاء العمال في أماكنهم مرحلة التفاوض مع المُلاك الجدد[1].

وهذه الإجراءات التي تلجأ إليها الدول هي إجراءات مؤقتة، علماً بأ ا ليست حلاً ائياً للمشكلة بقدر ما هي معالجةٌ جزئية لا تغني عن البحث عن فرص عمل منتِجة لها، وإمكانية استيعا ا من قبل القطاع الخاص؛ إذ لا يخفى أن الاستغناء عن هذه العمالة الزائدة هو زيادة معدلات البطالة، وهذا ما يسمح بظهور عدة مشكلات من بينها:

1- إن ارتفاع البطالة يعني وجود طاقاتٍ إنتاجية غير مستغلة، وخصوصاً أن عنصر العمل يختلف عن بقية عناصر الإنتاج؛ بكونه غير قابل للتخزين؛ فالعمل إن لم يستخدم في حينه لن يمكن استخدامه أبداً.
2- والبطالة تعني عدم مساهمة هؤلاء العمال في زيادة الإنتاجية؛ فهم يساهمون بذلك في استهلاك جزءٍ مما ينتجه الآخرون عن طريق ارتفاع نسبة الإعالة.
3- وعلى عكس البلدان المتقدمة، فالعاطلين في البلدان النامية لا يتلقون الإعانات والرعاية الاجتماعية اللازمة؛ لهذا في هذه الحالة البطالة بالنسبة للفرد في البلاد النامية تمثل ديداً مباشراً لحياته ولأفراد أسرته.
4- وتعتبر البطالة السبب المباشر في انتشار الجريمة، وبخاصةٍ في المدن، والتطرف، والعنف، وتعاطي المخدرات، والتفكك الأسري، وتمزق النسيج العائلي.
5- كما ينتج عن مستويات البطالة العالية هزاتٍ سياسية قد دد الاستقرار السياسي.

ولقد أثبتت بعض التجارب الدولية التي اتبعت سياسة الخوصصة العدد الكبير الذي تم الاستغناء عنهم، فمثلا: في غانا أين وصلت 86 مؤسسة تمت خوصصتها وتمت تصفيتها في عام 1993، وحوالي 5 آلاف عامل من بين 20 ألف عامل يعملون ذه المؤسسات قد فقدوا مناصبهم. وفي باكستان أين برامج الخوصصة بدأت في عام 1993، قام القطاع الخاص بالاستغناء عن 43% من العمالة في العام الأول. وفي دولٍ أخرى كان للاتفاقيات المبرمة مع النقابات العمالية؛ الأمر الذي خفض من العدد الكبير من العمال

(1) رفعت لقوشة، قراءة إستراتيجية لحركة الخوصصة، (د.ت)، القاهرة، ص 165.

الذي كان مقرراً تسريبهم، ففي المكسيك مثلاً النقابات العمالية تجنبت تسريح ما يقدر بحوالي 65 ألف عامل(1).

وجدير بالذكر فيما يتعلق بنقابات واتحادات العمال في ظل الخوصصة التي كانت تعمل متأثرةً بضغوطات وسيطرة الحكومات، والتي كانت غالباً ما تصطدم مطالبهم بتشريعات الحكومة وقوانينها؛ فالأمر هنا يختلف إذا دعيت هذه النقابات والاتحادات العمالية إلى القيام بمسؤوليتها لدعم هذا التوجه، أي الخوصصة بتوعية العمال بأهمية الخوصصة كما وتشجيعهم على استثمار مدخرا م عن طريق شراء أسهمٍ في المشروعات المطروحة للبيع، وتبصيرهم بالفوائد والعوائد التي سيحصلون عليها من جراء مشاركتهم في الملكية وأرباحها؛ وهذا سيجعلهم في مكانةٍ أكبر عند دخلٍ أحسن؛ وهذا بطبعه سيجنبهم الدخول في صدماتٍ مع الحكومة، ويبعدهم عن الشغب والاضطرابات والتحدي للخوصصة.

أما وضع النقابات والاتحادات بعد الخوصصة سيكون أفضل وأقوى لتملكهم جزءاً من أسهم المشروعات. وهذه العوامل سوف تعطيهم مكاناتٍ أقوى ودوراً أكبر وتأييداً أكثر لعملية الخوصصة، وهذا ما حدث فعلاً في التجربة البريطانية(2).

وتشير الكثير من التجارب إلى أنه ليس بالضرورة أن تؤدي الخوصصة إلى تقليص اليد العاملة؛ بل إ ا تؤدي في البعض منها إلى زيادة العمال، وهذا الأثر إيجابي مقارنةً للأثر السابق؛ نتيجة التوسع والكفاءة كما حدث في دول: المكسيك، الشيلي وبريطانيا، حيث تمت خوصصة شركة جاجوار" Jaguar " في بريطانيا وإنشاء مناصب عملٍ جديدة فاقت 2000 عامل إضافية بعد الخوصصة، فضلاً عن رفع أجورهم؛ وبالتالي تحسين مستواهم ورفاهيتهم، وغيرها من الدراسات الأخرى(3).

وتؤدي الخوصصة بذلك إلى رفع كفاءة المؤسسات والاقتصاد ككل، كما تساعد على توفير فرص عملٍ إضافية للتخفيف من حدة الآثار السلبية التي تترتب على تعطل جانبٍ من الموظفين عن العمل، والأمر يختلف من دولةٍ إلى أخرى(4).

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أنه ينظر إلى الخوصصة بارتيابٍ شديد من الناحية الاجتماعية، من طرف مجموعات ا تمع وا موعات صاحبة المنفعة، وتثير شكوكاً، كما يحدث مع كل جديد. ولذا يجب

(1) Abderezek Mouri, Op Cit, P 65

(2) رمزي سلامة، التجربة البريطانية في الخوصصة، 1992، ص 120؛ رابح رتيب، مرجع سابق، ص 75.

(3) محمود صبحي، مرجع سابق، ص 85- 86.

(4) ستيف.هـ. هانكي، مرجع سابق، ص 44-45.

أن تسبق الخوصصة توعيةٌ اجتماعية مكثفة لإعداد ا تمع، ولتصحيح المفاهيم، ولتقليل السلبيات. فعلى حكومات الدول النامية التصدي لهذه المشكلة بطرقٍ عديدة، وتحمل جزءٍ من التكاليف اللازمة لخلق فرص عملٍ جديدة، فضلاً عن توظيف المبالغ الناتجة من حصيلة بيع المشروعات العامة، مما يخفف من مشكلة فائض العمالة.

المطلب الثالث: الآثار المالية للخوصصة.

يعتبر الكثير أن الخوصصة مخرج هام للدول من مأزق العجز في ميزانيتها والتخلص من أعباء ديو ا، خاصةً الدول النامية؛ وذلك راجع إلى ارتفاع دخل الدول من البيع أو التنازل عن مؤسسات القطاع العام لكن مع مراعاة هذه الدول لجميع الجوانب أثناء عملية الخوصصة، دون أخذ هذا الاعتقاد السائد بصفته المطلقة؛ لأن خوصصة القطاع العام وأثره على الجوانب المالية للدولة يتوقف على مجموعةٍ من العوامل أهمها[1]:

1- مستوى كبر أو صغر القدرات والتفاعلات المالية بين الحكومة وقطاع المؤسسات المالية.
2- الخوصصة والأثر الذي تتركه على الأداء المالي للمؤسسة المعنية.
3- نوع القرارات المتخذة من طرف الدولة على الجوانب السياسية العامة، وخاصةً المؤدية إلى زيادة تعرض المؤسسات لضغوطاتٍ وتياراتٍ مالية ومنافسةٍ قوية.
4- البعد الزمني وكيفية النظر لعملية التحول.

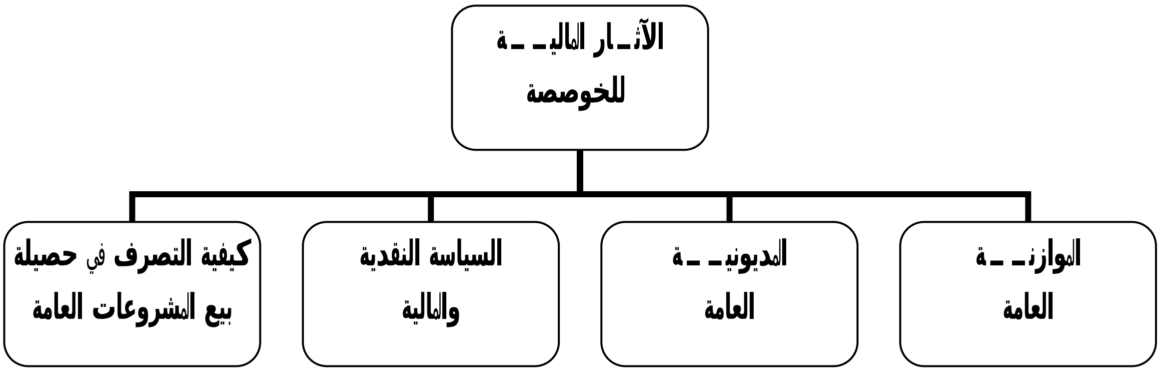
مع مراعاة هذه العوامل فإنه يمكن أن ننظر إلى التأثير المالي للخوصصة عند تطبيقها من عدة جوانب أهمها:

أ- الخوصصة وأثرها على الميزانية العامة؛
ب- الخوصصة وأثرها على المديونية للدولة؛
ج- الخوصصة وأثرها على السياسة المالية والنقدية؛
د- طرق التحكم و التصرف في عملية التنازل عن المؤسسات العامة.

وذلك حسب الشكل التالي:

(1) سعيد النجار، التخصصية و التصحيحات الهيكيلية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 112.

شكل رقم (2- 4): الآثار المالية للخوصصة



المصدر: الشكل من إعداد الباحث

ويمكن تفصيل الجوانب السابقة على النحو التالي:

أولاً- أثر الخوصصة على الميزانية العامة (أو الموازنة العامة):

يرى الكثيرون أن الخوصصة ستؤدي إلى تقليص العجز في الموازنات الحكومية، الناتج عن ملكية وإدارة مؤسساتٍ خاسرة، ثم إلى تقليص الحاجة للاقتراض؛ وذلك نتيجةً لارتفاع دخل الحكومة من بيع مؤسسات القطاع العام. وقد عزا البعض استمرار حكومة ***مارغريت تاتشر*** في فترتها الثانية في الخوصصة إلى العائدات الكبيرة التي جنتها من عمليات البيع. ويرى البعض أن الخوصصة تساعد الدولة في الاستخدام الأمثل للموارد؛ إذ ستحرر موارد حكومية كانت تذهب للمؤسسات لتذهب لقطاعاتٍ أخرى ذات أولوية أو لدعم وتطوير خدماتٍ ضرورية[1]؛ كأن توجه نحو التعليم أو الصحة أو غيرهما من الأنشطة العامة الضرورية، كما أصبح العجز المستمر في الميزانية العامة يعد أحد مصادره الرئيسية في إعانات الدولة للمؤسسات العامة الخاسرة.

واستناداً إلى النتائج السابقة يعتقد الكثيرون، خاصةً في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أن الخوصصة تعد وسيلةً هامة لتخفيض العجز في ميزانية الدولة؛ وبالتالي الحد من الآثار الضارة المترتبة عليه، خاصةً فيما يتعلق بالائتمان المحلي، والتضخم، وعجز ميزان المدفوعات، وتفاقُم المديونية الخارجية. وسوف تحقق الخوصصة هذه النتيجة الإيجابية؛ لأنها من ناحيةٍ سوف تخلص الدولة من

(1) آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص 81.

النـزيف الذي تسببه ملكيتها للشركات الخاسرة؛ ولأنه بإمكان الدولة من ناحيةٍ ثانية أن تستخدم عائد بيع المنشآت المملوكة لها في تسديد جانبٍ من المديونية العامة، وتحقيق التوازن في الميزانية العامة(*).

وفي هذا الصدد يقدر بعض الاقتصاديين أن الدخول التي سوف تحصل عليها الدولة من التنازل على ملكيتها للمشروعات العامة سوف تسمح لها بخفض بعض الضرائب ا حفة، ومن شأن هذا التطور أن يولد آثاراً خارجية إيجابية بالنسبة للأنشطة الاقتصادية؛ مما يعوض إلى حد كبير الهبوط المقدر (Ex-ant) في الإيرادات الضريبية الناجم عن نقل ملكية المنشآت للقطاع الخاص(1).

ومن هذا المنطلق، فإنه يمكن القول أن للخوصصة آثاراً إيجابية على الموازنة العامة للدولة، تتضاءل معها آثارها السلبية لغلبة الآثار الإيجابية، والتي ا تستطيع الحكومة التغلب على الآثار السلبية.

ثانياً- أثر الخوصصة على مديونية الدولة:

إن معظم الدول النامية لجأت إلى القروض الخارجية من الدول والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، أو داخلية من البنوك وإصدار السندات؛ وهذا لعدم كفاية مواردها المالية لمواجهة النفقات التجارية والاستثمارية. وبموجب انتهاج هذه الدول لسياسة الخوصصة، وإدخال تلك البرامج حيز التنفيذ، فإن حصيلة بيع تلك المشروعات قد أسهمت في خفض أو سداد كل مديونيتها الخارجية والداخلية؛ ولهذا فإن حصيلة الخوصصة لها تأثير إيجابي وهام يتمثل فيما يلي:

1- خفض المديونية بمقدار الدعم الذي كانت تقدمه الدولة للمشروعات الخاسرة سنوياً.
2- سوف يتحسن وضع الموازنة بعد الخوصصة من جراء الإقلال من المديونية وفوائدها، ومن ناحيةٍ أخرى الإقلال أو عدم الاقتراض من جديدٍ لأغراض دعم ومساعدة المشروعات العامة إذا تخلصت منها الدولة بالبيع، فتتجنب القروض الجديدة وفوائدها.
3- التخلص من المديونية القائمة أو تخفيفها؛ نتيجة تسديد الديون من محصلات بيع المشروعات.
4- متحصلات بيع المشروعات سوف يولد لدى الدولة قدرةً تمويلية تقدر معه إقراض بعض المشروعات؛ لغرض دعم مراكزها المالية، وتحسين أوضاعها، وتصبح الدولة ذه الحالة دائنة.

(*) ومثال ذلك: قدر بعض الاقتصاديين أن القيمة السوقية لشركات القطاع العام تبلغ 84.2 مليار جنيه مصري، ولذا فإن تطبيق الخوصصة على نسبة 10% من القطاع العام سيحقق للموازنة العامة للدولة إيرادات قدرها 8.4 مليار جنيه، فإذا تمت هذه العملية على مدى خمس سنوات، فإن الإيرادات المنظرة ستكون 1,7 مليار جنيه في السنة، (انظر: حلمي عبد الرحمان وسلطان أبو علي، دور القطاعين العـام والخاص مع التركيز على التخصيصية، حالة مصر؛ وانظر أيضاً: سعيد النجار، مرجع سابق، ص 289.).

(1) أحمد جمال الدين موسى، الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام، 14-21 آذار 2003، ص 15-16.

5- ستزيد حصيلة الدولة من الضرائب من المشروعات التي تم تحسين أوضاعها؛ نتيجة زيادة أرباحها ودخول العاملين فيها[1].

ثالثاً- أثر الخوصصة على السياسات النقدية والمالية:

تعد الدوافع المالية بجوانبها المتشعبة من أهم الدوافع في اتخاذ القرار بالخوصصة أو التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، واتباع سياسة الحرية الاقتصادية؛ إذ توجد العديد من القنوات التي ترتبط بين مؤسسات القطاع العام والميزانية العامة للدولة، يتم من خلالها التأثير المتبادل وسلباً بما ينعكس بقوةٍ على القدرات المالية للاقتصاد ككل. ويمكن القول أن الدول، خاصةً الدول النامية، قد ترمي إلى تحقيق بعض الأغراض المالية من خلال عملية التحول هذه، أو التخلص من الأعباء والمشكلات المالية؛ ومن ثم تنتج عدة آثارٍ من جراء تطبيق برامج الخوصصة على كل من السياسات النقدية والمالية، ولعل أهمها ما يلي:

1- استقرار الميزانية العامة: فمن ناحية الدولة تخفض الدعم الموجه للمؤسسات، ومن ناحية أخرى تقضي على العجز في الموازنة العامة من الحصول على الموارد، من خلال بيع المؤسسات العمومية للخواص؛ وبالتالي التخلص تدريجياً من الديون الخارجية والداخلية.

2- إنشاء وتطوير الأسواق المالية؛ لأنه هناك علاقةٌ متينة بين الأسواق المالية والخوصصة؛ فهما متلازمان ويطور بعضها الآخر، فلا خوصصة بدون بورصة تطرح الأسهم في السوق المالية. ولا سوقاً مالية بدون مشروعاتٍ خاصة تطرح خلالها الأسهم للبيع والشراء. والإقبال على الأسهم يتوقف على ربحية الشركات، وعلى مستوى سعر الفائدة[2]؛ ولذلك يؤكد بعض الاقتصاديين على ضرورة تطوير هذه الأسواق قبل الانطلاق في عملية التحول، وأن وجود قطاع مالي فعال تنافسي يسمح بالتوزيع المناسب للموارد المالية المتاحة، مما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحوٍ أسرع[3].

3- زيادة إيرادات الدولة المتحصلة من تقديمها للخدمات العامة؛ نتيجة زيادة أسعار تلك الخدمات نتيجةً للخوصصة، مثل خدمات النقل والمواصلات والبريد والكهرباء من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى انخفاض اعتماد تلك الهيئات على الموازنة العامة، وهذا يعني أن الخوصصة تؤدي إلى زيادة الإيرادات وانخفاض النفقات من وعلى الخدمات تلك.

(1) عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص 193-194.

(2) محمد صالح الحناوي، الخصخصة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 269؛ وانظر أيضاً: إيهاب الدسـوقي، مرجع سابق، ص 70- 71.

(3) Mahfoud Djebbar, OP.CIT, P 34.

4- التخفيف من أعباء الحكومات، سواءً من حيث الإيرادات التي يمكن أن يحصل عليها كثمنٍ للمؤسسات المزمع خوصصتها أو حصص للأرباح في المؤسسات المخوصصة جزئياً..، أو على شكل ضرائب على أرباح المؤسسات المخوصصة، أو من حيث تخلصها من أعباء الأداء الضعيف والخسائر التي تحققها بعض المؤسسات العامة.

5- تؤدي الخوصصة وسياسة التحرر الاقتصادي، ومنها سياسة تحرير الصرف، بكو ا دعامةً ضرورية لعمل آليات السوق، إلى تحديد القيمة الحقيقية لسعر الصرف التي تؤدي لدقة الحسابات الوطنية للدولة، وبدوره يؤدي إلى توفير مناخٍ للاستثمار؛ وهذا ما يعني استقرار سعر الصرف للعملة المحلية أمام العملات الأخرى[1].

6- إن الخوصصة وتحرير سعر الفائدة، وذلك على صعيد السياسة النقدية، تؤدي بالبنوك إلى زيادة المنافسة التي بدورها تؤدي إلى زيادة كفاء ا. كما ترفع من كفاءة استخدام القروض والآثار الإيجابية التي تنتج عما سبق تنتقل إلى مناخ الاستثمار، وبارتفاع معدل الفائدة يزيد المستثمر من الكفاية الحدية لرأس المال؛ وبالتالي زيادة كفاءة العملية الإنتاجية.

7- بزيادة أرباح الدولة ودخولها من جراء عملية الخوصصة، ينتعش اقتصادها، وتزداد المبيعات والاستهلاك نتيجةً لذلك، وبالتالي تزيد إيرادات الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ومما سبق نستخلص أنه[2]:

فيما يخص **السياسة المالية:** إذ تؤدي الأسعار الاجتماعية إلى انخفاض أرباح القطاع العام؛ وبالتالي الإيرادات العامة، كما تؤدي بالنفقات التحويلية إلى زيادة الإنفاق العام، ومن ثم تعرض المُدخرات الحكومية إلى التناقص، وهو ما يقلل المُدخرات المحلية ويساعد على ازدياد الفجوة الداخلية وبالتالي الخارجية.

السياسة النقدية: تفرض السياسة المالية نفسها على السياسة النقدية؛ إذ كثيراً ما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من البنك المركزي لتمويل عمليات التنمية، وما يترتب على ذلك من ارتفاعٍ في المستوى العام للأسعار. ومع ثبات سعر صرف العملة الوطنية يؤدي هذا الاقتراض، أي التمويل بعجز الميزانية، إلى انخفاض الأسعار النسبية للواردات، وإلى الحد من القدرة التنافسية للصادرات؛ ومعنى هذا أن كلا من أسعار

(1) إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 70.

(2) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 60.

الفائدة وسعر الصرف لا يقيسان حقيقة الوضع الاقتصادي للدولة، ومن ثم تصر المؤسسات المالية الدولية على ضرورة تعديل كل منهما[1].

المطلب الرابع: الآثار السياسية للخوصصة.

لا يعارض أنصار الخوصصة في أن "النظام الاجتماعي لا يصلُح إلا بدولةٍ قوية قادرة على فرض سلطا ا على الجميع؛ فليس أخطر على ا تمعات من دولةٍ رخوة ضعيفة يتجاهل أحكامها الأكثر قوة أو الأكثر ثروة أو غير ذلك من الأسباب، وإنما ينحصر خلافهم مع غيرهم حول شكل تدخل الدولة من ناحية، ومداه من ناحيةٍ أخرى".

ويترتب على ما سبق أن هدف الخوصصة ليس تقليم أظافر الدولة وتفتيتاً لوصالها، بل رد الحيوية إليها وإنعاشها؛ فدور القطاع الخاص لا ينمو بالضرورة على حساب دور الدولة، وإنما الغرض من الخوصصة هو تغيير طبيعة الدولة، بحيث تسترد دورها كسلطةٍ سياسية تشرف وتراقب الاقتصاد في مجموعه عاماً أو خاصاً[2].

وبوجود هذا الجدل حول دور الدولة بعد الخوصصة يفرز جدلاً آخر حول معارض ومدعم لسياسة الخوصصة. وهذا بطبيعته ينجم عنه عدة آثارٍ سياسية محتملة لا يجب أن نغفل عنها؛ إذ قد تفوق تكلفتها الآثار الاقتصادية المتوقعة للخوصصة، بخاصةٍ عند تحويل بعض المشروعات الحيوية والمرافق العامة؛ الأمر الذي سيؤثر بالطبع في بعض الاعتبارات السرية والأمن الوطني المرتبطة ذه المشروعات.

1- فالدعوة إلى تحجيم القطاع العام بدل بيعه للأفراد، وإفساح ا ال للقطاع الخاص في الوطن العربي، أو غيرها من الدول النامية أو الخوصصة. وإن أثارها البعض من منطق تحسين الكفاءة الاقتصادية أو غيره. هذه الدعوة تستهدف اية تحويل التشكيلة الاجتماعية بغرض الحد من ملكية الدولة، وإدار ا المباشرة لقوى الإنتاج، ومن ثم إضعاف الوظيفة الاجتماعية للدولة في حماية جمهرة الناس، مثل حالة الطوارئ في الحروب؛ لأ ا مشروعات حيوية وإستراتيجية.

والتمهيد لنمط نمو رأسمالي مزعوم، وتعميق النتيجة للغرب الرأسمالي[3]، فهذه الفئة الرافضة لعملية الخوصصة تستفيد من القطاع العام باستمراره، سواءً من حيث نصيبها منه أو نصيبها من الفساد فيه، أو ما تحصل عليه من تسهيلاتٍ، أو ذلك الزخم من العمالة المتراكمة في هذا القطاع والتي تعيش على

(1) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 62.

(2) أحمد جمال الدين موسى، مرجع سابق، ص 25.

(3) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 74.

المرتبات والأجور في ظل أوضاعٍ اقتصادية متردية ومستوى معيشي متدن. هذه الفئات، وإن كانت في مرحلةٍ لاحقة، قد تعدل عن معارضتها عندما ترى نجاحاتٍ تتحقق، وتؤدي سياسة المعالجة ثمارها إلا أ ا على الأقل تشكل في المراحل الأولى مصدراً لعدم الاستقرار السياسي والأمني؛ بما تحدثه من مظاهر الاحتجاج والرفض الذي قد يصل إلى الفوضى العامة، والاضطراب، والتمرد، والعصيان للسلطة.

هذه ردود أفعالٍ سلبية، أما الردود الإيجابية فهي تأتي من فئاتٍ لها نظرةٌ واقعية لسير مجريات الأمور الاقتصادية والمالية والإدارية في مؤسسات القطاع العام وعبثية هذا القطاع.

2- تؤدي الخوصصة إلى مزيدٍ من التأييد للحزب أو الأحزاب التي تنادي بفكرة الخوصصة، كما حدث في بريطانيا، حيث نال حزب المحافظين بقيادة السيدة ***مارجريت تاتشر*** تأييداً كبيراً، ونالت الثقة المتزايدة، وهي نتيجةٌ تحدث عندما تحقق الخوصصة نجاحاتٍ ملموسة. أما الحزب المعارض لفكرة الخوصصة قد ينال تأييداً كبيراً في البداية، لكن يتضاءل هذا التأييد مع نجاح الخوصصة وزوال المخاوف منها، وهذا يؤدي إلى خلق نوعٍ من التوازنات السياسية، ومن ثم الاستقرار السياسي.

3- قد تؤدي الخوصصة على المدى المتوسط والطويل إلى نوعٍ من الاستقرار السياسي والاجتماعي عندما تحقق الخوصصة نجاحاتٍ مرضية. وتظهر ثمار هذا التحول على الواقع الاقتصادي من نمو وتطور واتساع الأنشطة وتنوعها، وزيادة التشغيل فيها، والدخول منها، وتحسن مستوى المعيشة للسكان.

4- تعتبر الخوصصة كعلاجٍ للمؤسسات العامة من داء البيروقراطية المعوقة من جسد الإدارة والاقتصاد القومي وا تمع، وإن كان الفساد الممارس في القطاع العام يستمد إلى مراحل نقل الملكية من القائمين عليها والمكلفين بالإشراف عليها وتنفيذها. إلا أن هذا الفساد سيكون آخر وجبةٍ للمفسدين، كما يمكن تداركُها أو التقليل منها باختيار اللجان المركزية من الأشخاص المناسبين الذين يعرفون بال اهة والكفاءة والحرص والوطنية الصادقة.

5- إن للخوصصة، وهي ذات علاقةٍ باقتصاديات الديمقراطية؛ باعتبار نجاحها مرتبطٌ بوجود بيئةٍ ديمقراطية ومناخٍ ديمقراطي تسود فيه التعددية الحزبية والحرية الاقتصادية، فإن الخوصصة وهي تتطلب هذه السياسات، فإ ا تؤثر على الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية(1).

وبالإضافة إلى ما سبق، فكونُ الخوصصة تعني التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، فهي بذلك أحد السياسات المساعدة والمؤدية إلى نجاح مشروع العولمة الذي تنادي به الدول المتقدمة. فالبيئة الاقتصادية العالمية مرت بتطورٍ عميق، فهي تختلف الآن نوعاً وكما عما كانت عليه قبل عقدين من الزمن.

---

(1) عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص 96-97.

وأهم ما يميز النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الحاضر هو ازدياد درجة الاعتماد المتبادل بين أجزاء العالم بعضه ببعض، فعلى عكس الماضي حيث كادت الدولة الوطنية أن تصبح وحدةً اقتصادية متكاملة بإنتاجها ونقدها المحلي، وحيث لم تكن العلاقات الاقتصادية الدولية سوى مجرد هامشٍ يضاف إلى الاقتصاد الوطني، فإننا نكاد اليوم نلمح اقتصاداً عالمياً يتوزع فيه الإنتاج على مختلف المناطق والدول وسيطرت عليه شركات عابرة الجنسية (متعددة الجنسيات).

وإزاء طبيعة العالم الذي نعيش فيه اليوم، عالم الاعتماد المتبادل وعالمية السوق واحتدام المنافسة، يرى دعاة الخوصصة ضرورة تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصادٍ أكثر مرونة وأكثر كفاءة وليست هذه في اعتقادهم صفاتٍ تميز الأنظمة الاقتصادية التي تأخذ بالتخطيط المركزي والقطاع العام، فمثل هذه[1] " تعمل في غايةٍ متشابكة من اللوائح والتعليمات والقرارات وتداخل الاختصاصات؛ مما يجعل من العسير عليها أن تتعامل مع التغيرات السريعة المتلاحقة في البيئة الاجتماعية "[2].

المطلب الخامس: الآثار البيئية.

يدل السجل العملي للمرافق العامة في البلدان النامية أنه لم يكن طيباً، فقد أدت انتهاكات القواعد الخاصة بغازات المصانع والمحركات إلى إحداث ضررٍ بالغ بالصحة العامة والبيئة. ويبدو كما يقول البعض، أن حكومات الدول النامية عاجزةٌ عن ممارسة الرقابة على نفسها. ويعني هذا أن الجزاءات المالية الفعالة في القطاع الخاص الناتجة عن تلويث البيئة ليس لها أهمية بالنسبة لموظفي الدولة. ولهذا فإن قصور التحكم في انبعاث المصانع والاستهلاك التبديدي للمياه على المدى الطويل يلحق بالبيئة ضرراً يصعب إصلاحه، و لا يعني هذا بالضرورة أنه حال خوصصة هذه المرافق أنه لا يشرف القطاع العام على تشغيل أو الرقابة على تشغيل القطاع الخاص لها؛ لأن القطاع العام ما يزال غير ملزمٍ بتحقيق الاعتبارات التجارية وتعظيم العوائد.
ولهذا، فإن مسؤولية الدولة تبقى قائمةً ومستمرةً كواجبها في الدفاع والأمن، وعليها أن تسن التشريعات والقوانين الرادعة والمعاقبة لأي تمادٍ يضر بالبيئة من النشاط الخاص، فعليها أن تولي اهتماماً كبيراً وتسن تشريعاتٍ وقوانين لحماية البيئة. فالانبعاثات السامة الناتجة عن عمليات الإنتاج، والآثار الضارة للمنتجات أثناء الاستخدام، أو المخلفات الناجمة بعد الاستخدام، والتي تطلق في البيئة المستقبلة بكمياتٍ هائلة، تفوق القدرة الطبيعية على استيعاب تلك الملوثات.

(1) أحمد جمال الدين موسى، مرجع سابق، ص 26-27.

(2) سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص 26-27.

وفي سياق الاهتمام الحالي بتحقيق التوازن بين الاعتبارات البيئية واحتياطات التنمية، لم تعد التنمية الصناعية مبرراً للتغاضي عن ضرورات حماية البيئة. وأحد أسباب هذا التغيير هو زيادة الوعي بالآثار السلبية للنمو الصناعي غير المخطط على الصحة العامة، وما ينجم عنه من تدهور لأوضاع الهواء والمياه والأرض. ومع زيادة الاهتمام بدور الصناعة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، حيث بلغت القيمة المضافة للإنتاج الصناعي في مصر عام 2001 حوالي 150 مليار جنيه، وهو ما يمثل حوالي 28% من إجمالي الناتج المحلي، فقد حدثت مبادرات هامة في مجالات الحد من التلوث الصناعي، وتحديث الصناعة، وإدماج التقنيات الأنظف في الصناعات الجديدة.

المبحث الخامس:
مشكلات تطبيق سياسة الخوصصة

يؤدي تطبيق سياسة الخوصصة إلى إثارة العديد من الصعوبات المالية والاقتصادية والاجتماعية؛ فهي ليست سياسةً مثالية مبرأةً تماماً من المخاطر والمثالب. فإذا كانت لهذه السياسة مزايا فإنه تترتب عليها أيضاً مجموعةٌ من الآثار السلبية التي يجب أن تكون محل نظر السياسيين والاقتصاديين على السواء؛ كي لا يعلو البعض في الحماس لتطبيق هذه السياسة في كافة الظروف دون تبصر بالمخاطر الناجمة أحياناً عن هذا التطبيق.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المشكلات التي تواجه الدول النامية عند الإعداد والترتيب لتطبيق سياسة الخوصصة تختلف عن الصعوبات التي تصادفها الدول المتقدمة؛ إذ أن هذه الأخيرة تنفذ برامج الخوصصة في يسرٍ وسهولة، وإمكانية التغلب على المعوقات التي تصادفها، وهي إشكالات بسيطة، إلا أن عملية التحول يتم تنفيذها في بيئةٍ اقتصادية وسياسية واجتماعية مواتية.

أما في الدول النامية، فإن عملية الخوصصة، أو بالأحرى التحول إلى القطاع الخاص، تمت في ظروفٍ بالغة التعقيد، ويصعب معها إجراء عملية التحول بيسرٍ وسهولة؛ وهذا للانعكاسات السلبية التي نجمت عن القطاع العام وعبثيته على صعيد كل الميادين الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية؛ وهذا ما أدى إلى تحميل ميزانية الدولة أعباءً كبيرة؛ مما أدى إلى عدة خسائر أوجبت الاقتراض والمديونية الخارجية الكبيرة لتغطية عجزها؛ فزادت بذلك مديونية الدولة، مع غياب القطاع الخاص، واحتكار القطاع العام لمعظم النشاط لفرضه قوانين تمنع الخوصصة؛ وبالتالي نتجت عن ذلك اختلالات هيكلية كبيرة في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والموازنة العامة؛ وهذا لسوء الإدارة، والفساد، وسوء استخدام الموارد، والتدخلات الخارجية في بعض الدول النامية، وسوء استخدام القروض المقدمة لها.

وكشف في النهاية عن أزمةٍ اقتصادية حادة، فجاءت فكرة الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، ومنها سياسة الخوصصة التي تبناها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأصبح لزاماً على الدول النامية أن تقوم بعملية الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى القطاع الخاص كشرط الحصول على الدعم والمساعدة عن المنظمات الدولية التمويلية ومساعد ا في جدولة ديو ا الخارجية، وخاضت الدول النامية هذا التوجه، وهي في معركةٍ مع واقعها، والعملية والتجارب تسير عند نسبٍ متفاوتة من النجاح[1].

(1) عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص 199.

لهذا فقد خصصنا هذا المبحث أولاً للحديث عن دراسة المشكلات والمعوقات التي تعترض سير عملية الخوصصة، وذلك بتقسيمها إلى ثلاث مراحل تتناسب مع مراحل الإعداد للخوصصة، وتنفيذ برنامجها وما بعد التنفيذ؛ حتى يسهل بيان تلك الصعوبات لكل مرحلة على حدى والمقترحات الممكنة لإنجاح الخوصصة، وذلك حسب المطالب التالية:

المطلب الأول: المشكلات والصعوبات التي تواجهها الحكومات قبل تنفيذ برنامج الخوصصة؛

المطلب الثاني: المشكلات والصعوبات التي تواجهها الحكومات خلال تنفيذ برنامج الخوصصة؛

المطلب الثالث: المشكلات والصعوبات التي تواجهها الحكومات بعد تنفيذ برنامج الخوصصة.

كما سيتم تفصيل هذه المطالب حسب الشكل الموالي، وهو يبين العناوين الكبرى للمشكلات والصعوبات التي تواجه الحكومات في عملية الخوصصة:

شكل رقم (2- 5): المشكلات والصعوبات التي تواجه عملية الخوصصة



المصدر: الشكل من إعداد الباحث باستعمال عدة مراجع.

المطلب الأول: المشكلات والصعوبات التي تواجهها الحكومات قبل تنفيذ برنامج الخوصصة.

تتركز القضايا التي تواجه الحكومات قبل البدء في تطبيق الخوصصة في ثلاثة محاور أساسية هي:

أولاً- الوقوف على قيود البيئة المحلية؛

ثانياً- مشكلة اختيار طرق وأساليب الخوصصة الملائمة؛

ثالثاً- وضع البرنامج الزمني التنفيذي للخوصصة.

فالقطاع العام الذي سيطر على النشاط الاقتصادي في أغلب الدول النامية ولفترةٍ طويلة قد أنشأ بوجوده وتوسعه مناصرين له، وهم المستفيدون؛ كما أوجد المعارضين له، وهم المتضررون منه. وعلى طول فترة وجود هذا القطاع أوجد معه مشكلاتٍ عديدة اقتصادية، ومالية، وتشريعية، وقانونية، وازدواجية وفساد، أو سوء إدارة ،وبطالة مقنعة(1).

وحتماً مع هذا الزخم من التعقيدات وبمجرد فكرة التحول إلى القطاع الخاص تبرز مشكلات وصعوبات أمام الحكومة أولها مدى القدرة على إقناع الأفراد بجدوى الخوصصة، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال التفصيل للمحاور السابقة:

أولاً- الوقوف على قيود البيئة المحلية:

وهي تتمثل في:

1- مشكلة التفكير في قرار التحول والتوقيت المناسب له وكذا الإقناع بأهمية وجدوى الخوصصة:

يعتبر التفكير في اتخاذ قرار التحول مشكلةً بذاته، لا يمكن أن يصدر خلال يومٍ وليلة، ثم إن إصدار قرار التحول دون الإعداد له وإقناع الناس بأهميته وجدواه، قد يؤدي بالحكومة إلى مواجهة عدة مشكلاتٍ من قبل فئاتٍ كثيرة في ا تمع، وخاصةً الفئات المستفيدة من وجود القطاع العام، وقد تتطور الأمور إلى مستوى المواجهة مع الحكومة، من إضرابٍ وعصيانٍ وتمرد، يخلق معه عدم استقرار في البلاد سياسياً واجتماعياً.

وفي مقدمة قيود البيئة المحلية القيود السياسية التي يمكن أن تواجه برنامج الخوصصة، والتي يمكن اعتبارها بمثابة أهدافٍ سلبية ينبغي مراعا ا. نقصد بذلك احتمال وجود معارضةٍ ضد فكرة الخوصصة أو على الأقل ضد التوسع فيها. وعادةً ما يدعي المعارضون أن من شأن الخوصصة المساس باستقلالية الدولة،

(1) عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص 200.

خاصةً إذا ما سمح للأجانب بالمساهمة في رؤوس أموال المنشآت محل الخوصصة[1]، ولعل في التجربة الكندية في خوصصة منشأة "هافيلاند Havilland" التي عانت من معارضة مساهمة الأمريكيين في ملكيتها خير دليلٍ على ذلك[2].

كذلك يطالب المعارضون بضرورة بقاء منشآتٍ معينة تحت السيطرة الكاملة للدولة، دون مشاركةٍ من القطاع الخاص، إضافةً إلى الإدعاء بأن الخوصصة من شأ ا أن تؤدي إلى تركيز ثروة البلاد في أيدي فئةٍ قليلة من الشعب. هذا فضلاً عن عدم ثقة المعارضين في قدرة القطاع الخاص أو في نواياه[3]، وأن الخوصصة لابد وأن تنتهي بزيادة نسبة البطال ـ ة[4].

مما سبق يتضح أن من القضايا الهامة التي لا يجب إغفالها حاجة الحكومات لخلق حوارٍ وطني يصل إلى مرحلة إقناع أفراد ا تمع بدور الخوصصة في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة؛ لتفادي المعارضة المشار إليها سابقاً. وهذه السياسة تحتاج إلى الثقافة التي تحمل المبادئ والأفكار حول ضرورة الخوصصة للاقتصاد؛ وبالتالي يتم تطبيق الخوصصة بوجود روح المبادرات عند الأفراد ثم الاستقلال عن الحكومة؛ ولهذا تحتاج الخوصصة إلى جهدٍ إعلامي تنويري متعدد الطرق؛ حتى يمكن تعريف الجماهير ا، وإحداث التفاعل الديناميكي معها، وإثارة الاهتمام ا، والتعريف بمزاياها، وكذا بضوابطها؛ ومن ثم ضمانات تأييد ومساندة الأفراد لها، وتقليل المقاومة ضدها. وأهم الطرق المستخدمة في ذلك، هو ما وضحناه من خلال الشكل التالي، ونكتفي هنا بالإشارة إليها دون الخوض في التفصيل فيها[5]:

---

(1) .Nankani, 1988. انظر:منير الهندي، مرجع سابق، ص 15

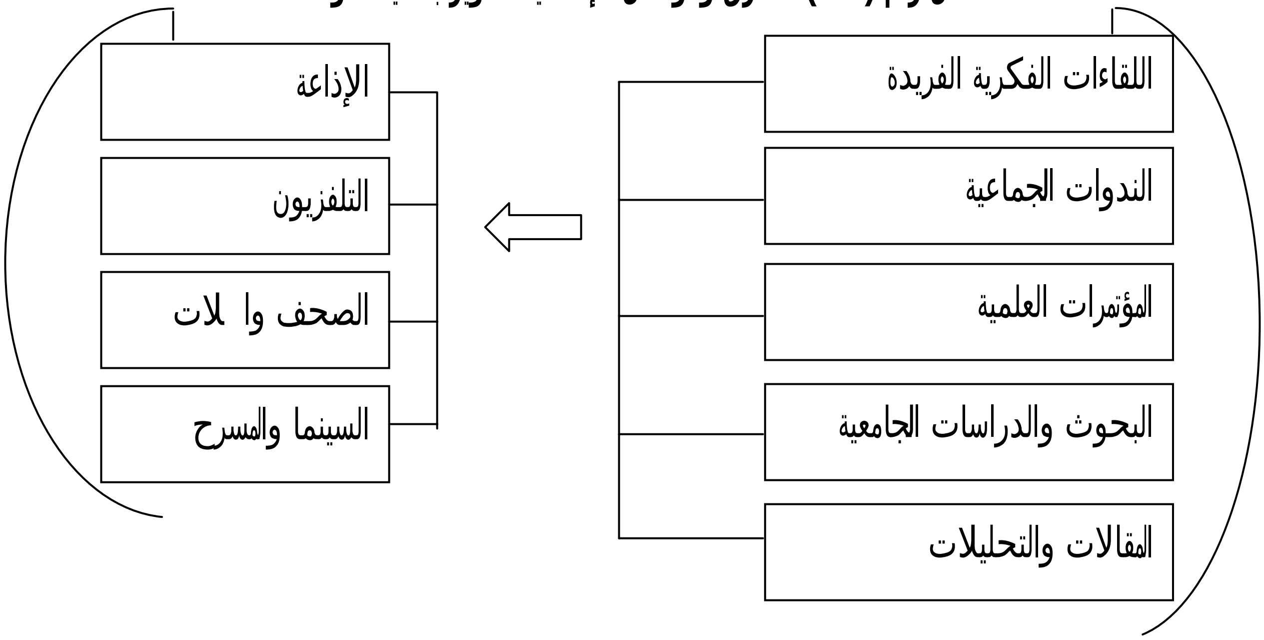
(2) R. Donandson, and D Ross, ''Privatization from Canadian perspective'', the International bar association conference in New York. 1986, P 14

(3) Guilsaim, Prefecture of state enterprises an ouveriew of the legal from work (World Bank technical paper), 1992, P 5.

(4) Saglir, J, Private public sector interface : issues and guide lines for action ,Washington DC, the world bank, 1991, P 42

(5) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 61.

شكل رقم (2-6): الطرق والوسائل الإعلامية للتنوير بقضية الخوصصة



المصدر: محسن أحمد الخضري، الخصخصة منهج اقتصادي متكامل لإدارة عمليات التحول إلى القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 61.

والواجب على الحكومة من خلال هذه الطرق والوسائل الإعلامية أن توضح الخسائر التي تتحملها الحكومة وا تمع من استمرار القطاع العام والمنافع التي ستترتب على الاقتصاد الوطني ومعيشة السكان.

ومن المعتقدات أن بعض الا امات الموجهة إلى الخوصصة يمكن مواجهتها من خلال حملاتٍ إعلامية ذكية تتضمن معلوماتٍ توضح المركز المالي للمنشآت المخطط خوصصتها، إضافةً إلى توضيح العائد قصير وطويل الأجل المترتب على تخلي الحكومة عن ملكيتها جزئياً أو كلياً حتى في حالة المنشآت الرابحة[1].

ففي نيوزيلاندا نشرت الحكومة بياناتٍ عن التكاليف التي تكبد ا الدولة من جراء انخفاض كفاءة بعض منشآت القطاع العام، وهو ما كان له الفضل في قبول المواطنين للخوصصة واعتبارها ضرورةً ملحة[2] ويوصي في هذا الصدد أن تتضمن الحملة الإعلامية ردوداً مباشرة وغير مباشرة على الاعتراضات المتوقعة، في ظل ما يتاح من معلوماتٍ أفرز ا الخبرة العالمية في هذا ا ال.

(1) Nankani, 1988, P 15

(2) Sbirley M, Nellis, Public enterprise reform the lesson of experience, Washington DC, the World Bank, 1991, P 61.

2- مشكلة يئة البيئة الاقتصادية لقبول سياسة التحول:

إلى جانب القيود السياسية المذكورة سابقاً، قد يعاني برنامج الخوصصة من قيودٍ ومحدداتٍ اجتماعية واقتصادية وقانونية، بل حتى من قيودٍ ومحدداتٍ محاسبية.

فعلى الجانب الاقتصادي نرى أن اقتصاديات الدول النامية تتسم بظاهرتين: الأولى هي ارتفاع الأهمية بالنسبة للقطاع العام وسيطرته على الجانب الأعظم من النشاط الاقتصادي، والثانية هي افتقار الدول النامية لآليات ومقومات اقتصاد السوق الذي يعد من الشروط الأساسية لإجراء الخوصصة.

بالنسبة للظاهرة الأولى، فعلى الرغم من تباين حجم و أهمية القطاع العام فيما بين الدول النامية ذا ا، إلا أن السمة الغالبة لهذا القطاع هي النمو المفرط في حجمه بدرجةٍ كبيرة لا تستند إلى مبرراتٍ اقتصادية مقبولة. وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقُم المشكلات الاقتصادية المترتبة على تجاوز حدود النشاط العام، ولعل من أهم هذه المشكلات ما يتعلق بوجود طاقاتٍ عاطلة، وسوء الإدارة، والعمالة الزائدة، وتدني الإنتاج والإنتاجية. وقد أسفرت هذه الظاهرة في النهاية عن خسائر ضخمة تحملتها الموازنات العامة لهذه الدول.

وإزاء كبر حجم القطاع العام بالدول النامية فإن إجراء عملية الخوصصة يستلزم جهداً كبيراً من أجل[1]:

أ- القضاء على هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي؛

ب- إجراء مسحٍ شامل للشركات العامة وتصفيتها؛

ج- تحديد الأنشطة التي يجب تحويلها إلى القطاع الخاص؛

د- وضع خطةٍ لمعالجة العمالة الزائدة.

و ذه الخطوات تكون الحكومات في الدول النامية قد هيأت البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لقبول سياسة التحول.

أما بالنسبة للظاهرة الثانية وهي افتقار الدول النامية لآليات ومقومات اقتصاد السوق الذي يعد من الشروط الأساسية لإجراء الخوصصة فتتمثل في:

أ- اختلال في الأسعار نتيجة تحكم الحكومة في الموارد: فمن بين القيود الاقتصادية كذلك تقلب سعر صرف العملة؛ لذا يصبح لزاماً على الحكومة أن تنظم التعامل في سوق العملة، بما يحقق قدراً من الاستقرار في أسعار الصرف[2]. مثل هذا الاستقرار يعتبر ضرورةً لا غنى عنها لنشاط التصدير والاستيراد، ولتحقيق

(1) إيهاب الدسوقي، مرجع سابق، ص 53.

(2) Guislain, Shirlyand nellis, divestiture of state enterprises, an overview of the legal frame work (World Bank technical paper), 1992, P 30.

قدرٍ من الأمان للمستثمر، سواءً كان مواطناً أو أجنبياً. وإذا لم يتحقق ذلك فقد يصعب على الحكومة استخدام أي أسلوبٍ من أساليب خوصصة الملكية، ونذكر في هذا الصدد إصرار الحكومة المصرية على عدم الخضوع لمطلب صندوق النقد الدولي بتخفيض قيمة الجنيه المصري، كجزءٍ من برنامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك إيماناً بأن ذلك التخفيض من شأنه أن يلحق الأضرار بالمستثمرين.

ب- عدم وجود سوقٍ كفء لرأس المال أو عدم وجود سوق بالمرة: وفي حالة غياب آلية بديلة يصبح من غير المتوقع اتباع أسلوب الخوصصة بطرح الأسهم للتداول العام؛ الأمر الذي قد يؤدي ببرنامج الخوصصة إلى تركيز ملكية المنشآت في يد عددٍ محدود من المستثمرين؛ ولأن أسواق المال هي التي تمول الصادرات والواردات ورأس المال الأجنبي.

كذلك قد يواجه برنامج الخوصصة ندرةً في المُدخرات المحلية، في الوقت الذي لا يسمح فيه للأجانب بشراء حصصٍ في رأسمال المنشآت المطروحة للبيع؛ مما قد يحول دون بيع المنشأة أو أسهمها بسعرٍ عادل، وحتى لو سعى المستثمر الأجنبي بالاستثمار في رؤوس أموال الشركات، فقد تكون عملة الدولة غير قابلة للتحويل بما يعني استبعاداً ضمنياً للمستثمر الأجنبي؛ إذ من غير المتوقع أن يقبل استثمار أمواله في دولةٍ يصعب فيها تحويل أرباحه إلى عملة الدولة التي ينتمي إليها[1].

ج- غياب أو عدم فعالية قوى السوق.

د- ضعف التمويل اللازم توفره لعملية الخوصصة: سواءً من قبل الحكومة في صورة متطلباتٍ لعمليات إعادة الهيكلة والإصلاح للشركات قبل تحويلها إلى القطاع الخاص، أو من قبل الأفراد والجهات الأخرى التي تقوم بشراء الشركات والاكتتاب في الأسهم و السندات التي تطرح[2].

هـ- القيود المفروضة على التجارة الخارجية.

و- هيمنة البيروقراطية على الإجراءات والقرارات الحكومية.

ز- عدم ملاءمة الإطار التشريعي، وخاصةً القوانين التجارية لعمل القطاع الخاص[3]: فعلى جانب القيود القانونية، هناك القوانين التي تميز منشآت القطاع العام على منشآت القطاع الخاص؛ فهناك قوانين العمل التي صدرت في ظل تملك الحكومة لمنشآت الأعمال، والتي أعطت للعمال حقوقاً تفوق بكثيرٍ المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم، بل وحقوقاً يصعب في ظلها على المستثمرين المحتملين تسيير المنشأة بكفاءةٍ وفاعلية. كما قد يخشى المستثمر مطالبة الملاك الأصليين بملكية المنشأة التي انتقلت

(1) منير إبراهيم هندي، أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة، مرجع سابق، ص 230.

(2) The World Bank, Privatization the lessons of experience, Washington, 1992, P 29.

(3) V.Ramand bean, Privatization in developing countries, London, 1989, P 119.

للحكومة في ظل قوانين التأميم[1]. ناهيك عن مشكلات العمال وصناديق معاشا م، والوضع القانوني للمؤسسات العامة؛ ففي غانا أصبح سند ملكية الأرض الذي ينتقل دائماً إلى المؤسسة العامة قضيةً قانونية هامة[2].

ولهذا فإن هذه الدول عمدت إلى عدة سياسات قبل الدخول في تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص فقد عمدت إلى:

1- تحرير التجارة الخارجية؛

2- تحرير سعر الصرف؛

3- تحرير سعر الفائدة.

وإلى جانب القيود التي ذكرناها سابقاً، من قيودٍ سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية، هناك القيود والمحددات المحاسبية؛ فلو أن النظم المحاسبية المعمول ا غير ملاءمة، فقد يخشى المستثمر شراء المنشأة بما عليها من التزامات، أو قد تظهر التزامات أخرى غير مسجلة بالدفاتر. كل ذلك في الوقت الذي قد ترغب فيه الحكومة في إ اء علاقتها كليةً بالمنشأة من خلال الخوصصة الكاملة.

مما سبق نخلص إلى أنه يتوجب أن تسير عملية الإصلاح الاقتصادي بحيث تكون سياسة الخوصصة هي السياسة الأخيرة في التنفيذ حتى يكتب لها النجاح.

ثانياً- مشكلة اختيار طرق وأساليب الخوصصة الملائمة:

لقد تطرقنا في مبحثٍ سابق إلى دراسة طرق وأساليب الخوصصة، كما وضحنا من خلال ذلك سلبيات هذه الأساليب والطرق كما بينا أهدافها وسبب الاختيار لها[3].

والملاحظ أن اختيار طريقةٍ أو أسلوبٍ من هذه الأساليب يشكل مشكلةً في حد ذاته؛ إذ الواجب أن يكون أسلوب الخوصصة واحداً منها أو اثنين أو أكثر ملائماً ومواتياً، ويتناسب مع الظروف الحالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية للدولة المختارة لبرنامج الخوصصة كسياسة إصلاح يحقق أهداف هذا البرنامج فقد يؤدي سوء اختيار طرق الخوصصة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، بل وقد يؤدي إلى فشل الخوصصة نفسها.

---

(1) Guislain, OP.CIT, P 5- 6.

(2) مجلس التجارة والتنمية، «تقييم برنامج الخوصصة وتنفيذها ونتائجها: استعراض للتجارب الوطنية يشمل البلدان»، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 1994، ص 32.

(3) انظر: المبحث الثالث من الفصل الثاني، ص 107 وما بعدها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أسلوب الخوصصة المتبع يعتمد على متغيرين أساسين هما[1]: الهدف من الخوصصة، وخصائص المنشأة التي يتضمنها برنامج الخوصصة.

فلو أن هدف الخوصصة هو توسيع دائرة الملكية، حينئذ يكون طرح أسهم المنشأة للتداول العام هو الأسلوب الأمثل. أما إذا كان الهدف من الخوصصة توفير خبراتٍ إدارية ومعارف تكنولوجية، فقد تكون خوصصة الإدارة من خلال عقود الإدارة هي الأكثر جاذبية. وإذا كانت الحاجة إلى مزيدٍ من رأس المال هي الهدف، فقد تكون الخوصصة من خلال دعوة القطاع لتزويد المنشأة برأسمالٍ إضافي هو الأسلوب الأمثل. وعندما يكون الهدف هو زيادة الإنتاجية، فقد يكون الطرح الخاص للأسهم هو الأفضل، على أن يتم اختيار المستثمرين وفقاً لمعايير تضمن تحقيق الهدف المنشود. أما إذا كان الهدف تحقيق مناخٍ يتميز بالمنافسة، فقد يقتضي اتباع أسلوب الخوصصة من خلال تقسيم المنشأة الكبيرة إلى وحداتٍ لها شخصيةٌ مستقلة، ثم بيع الوحدات الإنتاجية وحدةً بعد وحدة، بدلاً من بيع المنشأة كوحدةٍ واحدة. كذلك يتأثر برنامج الخوصصة بسمات المنشأة محل الخوصصة؛ فالمركز القانوني، وهيكل السوق الذي تعمل فيه المنشأة، إضافةً إلى القطاع الذي ينتمي إليه وحجمها، كلها متغيرات يترتب عليها عدة مشكلات أهمها:

1- اختيار طريقة تسمح لرأس المال الأجنبي في الاستثمار في البورصة لشراء أسهمٍ دون تحديد نسبةٍ معينة لا يجب تجاوزها، يؤدي إلى سيطرة رأس المال الأجنبي والشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد الوطني، وتحديد مساره المستقبلي.
2- قد تؤدي طريقة طرح الأسهم على مجموعةٍ معينة إلى تركز الثروة بيد فئةٍ أو مجموعةٍ معينة قد تسيطر على الاقتصاد، وتتحكم بالأفراد، وتشكل قوة ضغطٍ على الحكومة بنفسها.
3- المركز القانوني للمنشأة المزمع خوصصتها يؤثر على طرق وأساليب الخوصصة، وبالطبع تؤثر تلك القوانين على جاذبية المنشأة للمستثمرين. فمثلاً قانون العمل الذي يحرم إ اء خدمة العاملين بالمنشأة، يقلل من جاذبيتها، ويؤدي إلى انكماش البدائل المتاحة من أساليب الخوصصة.
4- قد يكون هيكل السوق الذي تعمل فيه المنشأة احتكارياً بنص القانون؛ حيث لا يسمح بدخول منشآتٍ أخرى في نفس النشاط، وهنا سوف يتوقف برنامج الخوصصة على الهدف المنشود.

فإن كان الهدف هو العمل على رفع كفاءة أداء المنشأة، يقتضي الأمر إما إعادة تنظيمها في وحـداتٍ مستقلة، أو الإبقاء عليها كما هي، على أن يلغي القانون الذي يمنع دخول منشآتٍ أخرى؛ أما إذا كان

(1) منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 19- 23.

الهدف هو التخلص من سمة الاحتكارية أمر غير عملي لسببٍ أو لآخر، حينئذٍ ينبغي أن يصدر قـانونٌ لتنظيم نشاط المنشأة بعد بيعها، ومثال ذلك قانون تسعير الخدمة للحد من السلوك الاحتكاري.

5- إن سمة القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة يؤثر في برنامج الخوصصة، وبالتحديد في أسلو ا؛ فخوصصة شركات الهاتف تخضع للسمات العالمية التي تتميز ا تلك الشركات تقصد بذلك الطبيعة الاحتكارية التي قد تتمثل في احتكار على مستوى الدولة. وهذا قد يعني صعوبة وجود مستثمرين محليين لديهم الخبرة في إدارة تلك المنشآت؛ وعليه فإن بيع الشركة لن يكون سوى لمستثمرٍ أجنبي لديه الخبرة بالنشاط، أي شركة هواتف أجنبية. وهنا يواجه متخذ القرار مشكلتين: المشكلة الأولى، أن الشركة الأجنبية قد تكون مقيدة بتشريعاتٍ تمنعها من ذلك، والمشكلة الثانية، أن امتلاك مستثمر أجنبي للشركة قد يواجه برأي عام محلي معارض.

6- يؤثر حجم المنشأة على أسلوب الخوصصة المستخدم؛ فالمنشأة الصغيرة قد يصعب طرح أسهمها للتداول العام، ويكون الطرح الخاص هو الأسلوب الأكثر ملاءمة، أما المنشآت الكبيرة التي يمكن أن تطرح أسهمها للتداول العام، فقد يكون من الملائم تجزئتها إلى وحداتٍ صغيرة لها شخصيةٌ مستقلة، وذلك قبل التصرف فيها بالبيع الكلي أو الجزئي. هذا بالطبع مشروطٌ بإمكانية تجزئة نشاط المنشأة إلى وحداتٍ لها طبقةٌ متميزة، مع تواجد ظروفٍ محلية متباينة، كما هو الحال في شركة السكة الحديدية في اليابان التي تم تقسيمها إلى ست شركات مستقلة.

ثالثاً- وضع البرنامج الزمني التنفيذي للخوصصة[1]:

يتوقف نجاح برنامج الخوصصة على وضع برنامجٍ زمني مرن ومدروس، وهو يعتبر مهمةً شاقة باعتبار أن البرنامج مترجِم للسياسات المتبعة في التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة؛ وهو بذلك يشمل الترتيب للمشروعات المراد خوصصتها والسياسات والمعالجات والتدابير الممكن اتباعها في عملية التحول إلى القطاع الخاص. ويشير البعض[2] إلى ضرورة أن يراعي البرنامج عدداً من الاعتبارات، من أبرزها قدرة السوق على استيعاب المنشآت المطروحة للبيع، ودرجة اكتمال التطوير في مؤسسات سوق رأس المال والاستثمار، ومدى توافر خبرات التقييم والتسعير.

(1) منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 23-24.

(2) أحمد عاشور صقر، مرجع سابق، ص 8.

ويحذر أحدهم(1) من وضع تاريخ محدد للانتهاء من تنفيذ برنامج الخوصصة، ويشير أنه إذا كان من المرغوب فيه تحديد فترةٍ زمنية لتلقي العطاءات، خاصةً في حالات الطرح الخاص وبيع الأصول والتأجير، فإنه لا ينبغي تحديد تاريخٍ معين للانتهاء من التفاوض وإ اء الصفقة.

ويضيف ***فوكوي*** (2) أن خوصصة المنشأة قد تحتاج لوقتٍ طويل لخوصصة هيئة السكة الحديدية في اليابان، استغرق التخطيط لها ست سنوات، وتم الانتهاء من بيع أسهمها خلال خمس سنواتٍ أخرى وتطبق حتى في العبء الشديد الذي تلقيه المنشأة على موازنة الدولة، فإنه ينبغي الحذر والبعد عن العجلة التي قد تؤدي إلى ظهور عقباتٍ في الطريق، كما حدث لإحدى الشركات الكندية؛ فعدم الوضوح في تحديد الحصة التي يمكن أن يسهم ا المستثمر الأجنبي في رأس المال (3) أدى إلى تعطيل تنفيذ برنامج خوصصتها. ويضيف أن الإسراع غير المحسوب في تنفيذ البرنامج، قد يؤدي إلى زيادة المعروض من الأسهم والوحدات عن طاقة السوق؛ مما يؤدي بالتبعية إلى انخفاض حصيلة البيع، وتزداد المشكلة عمقاً، إذا ما صاحب ندرة الموارد المحلية رغم السماح للأجانب بالاستثمار في الشركات المطروحة للبيع، وكان سوق رأس المال صغيراً أو غير كُفء على النحو الذي كشفت عنه تجربة سريلانكا. بل ويشير ***لابان وولف***(4) إلى أن الإبطاء في تنفيذ البرنامج لا يمثل حمايةً فقط ضد انخفاض أسعار الأسهم أو الوحدات المعروضة للبيع، بل إن من شأنه أن يضعف المعارضة السياسية لبرنامج الخوصصة، ويقلل من فرص حدوث حالةٍ من عدم الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: المشكلات والصعوبات التي تواجهها الحكومات خلال تنفيذ برنامج الخوصصة.

من الأمور التي تواجه الحكومات عند تنفيذها لبرامج الخوصصة ما يلي:

1- التحديد الواضح للمشروعات التي سيتم خوصصتها؛

2- إيجاد تقييمٍ مقبول للمشروعات؛

3- وضع الحلول للعمالة الزائدة (الفائضة)؛

4- تحديد تكاليف تطبيق الخوصصة.

(1) J. Saghir, Private / Public Sector Interface M Issues M and Guidelines for Action, Washington D. C M The Word Bank 1991, P 22.

(2) Railways, privatization study, the experience of Japan and lessons for developing countries, World Bank discussion paper.

(3) Nakani, 1988, P 15, P 40.

(4) Labon, R and Wolf, H, dec, Large scale privatization intraican economies, 1993. American Economic National Review N° 83, PP 1199-1210.

ومن أجل حل هذه القضايا يتوجب على الحكومة اتباع أربع خطوات هي[1]:

الخطوة الأولى:

وفي هذه الخطوة فإنه على الحكومات أن تقوم بعمل مسحٍ شامل لكافة المشروعات التي يشملها برنامج الخوصصة، والفصل بينها والمشروعات التي لا تندرج في برنامج الخوصصة، أو التي تنطبق عليها إجراءات التحول لأسبابٍ حيوية أو إستراتيجية. وفي حالة الانتهاء من هذه الخطوة تقْدِر معها الحكومة الخروج برؤيةٍ واضحة لحجم المشروعات إعداد خوصصتها، والتي يمكن معها التفرقة بين نوعين من المشروعات هما: المشروعات المطروحة للخوصصة والتي كانت تحقق خسائر، والمشروعات المطروحة للخوصصة والتي كانت تحقق أرباحاً.

الخطوة الثانية:

بعد الانتهاء من الخطوة الأولى يتوجب أن يتبع التالي:

1- تحديد الاختلالات الهيكلية في المشروعات الخاسرة، ووضع خطة لإعادة هيكلتها، وإعدادها للطرح بالطريقة المقررة.

2- تحديد المشروعات الناجحة التي لا تحتاج إلى إعادة هيكلة، واعتبارها جاهزةً للخوصصة.

الخطوة الثالثة:

1- ترتيب المشروعات حسب ما تمليه الظروف لكل دولة من حيث النوعية والتدرج.

2- عمل تقييم للمشروعات: والمقصود بتقييم المشروعات تحديد قيمة المنشأة بالأسعار السائدة في السوق. ومع عدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد بين التضخم، تنشأ مشكلة كيفية التوصل إلى التقييم الدقيق للمنشأة. ويعد تحديد قيمة عادلة للمنشأة أمراً هاماً[2]. ولتقويم برامج الخوصصة في الدول المختلفة، نحتاج إلى معرفة التغيرات التي حدثت في مستوى كفاءة المشروعات، نوعية المنتجات وأسعارها، العمالة، الأجور، ومستوى الأداء الاقتصادي[3].

---

(1) عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص 205- 208.

(2) World Bank, Technique of privatization, P 1.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مرجع سابق، ص 34- 40.

وهناك في الحقيقة مستويان لتقديم الخوصصة: الأول على المستوى الكلي، وثانيها على المستوى الجزئي. وحتى يتم التقييم بصورةٍ موضوعية، سواءً على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي ينبغي مراعاة الأسس التالية[1]:

1- أن تكون أهداف الخوصصة واضحةً ودقيقة؛ وذلك لأن التقييم يعني في الأساس تحقيق الأهداف المرجوة من قبل الدولة.
2- توفر المناخ السياسي والاقتصادي الملائم للخوصصة في الدولة.
3- توافُر الإطار التشريعي والمؤسسي الملائم للتحول إلى اقتصاد السوق في الدولة؛ حتى يتم خلق البيئة الملائمة للأعمال.
4- أن يتم تقييم برنامج الخوصصة بعد فترةٍ زمنية ملائمة؛ ذلك لأن الحكم على برنامج الخوصصة بعد عامٍ أو اثنين غير موضوعي؛ حيث يكون هناك تداخلٌ بين سياسات الإصلاح الأخرى وسياسة الخوصصة.

وهناك مشكلات أخرى تواجه القائمين على تقييم المشروعات التي تمت خوصصتها يتمثل أهمها فيما يلي[2]:

أ- مشكلة توفر البيانات اللازمة لقياس الإنجاز على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي.
ب- مشكلة عدم اكتمال الإطار العام للتحول إلى اقتصاد السوق، وهذه تعد من أهم مشكلات التقييم، وخصوصاً إذا تمت المقارنة قبل وبعد الخوصصة، في الوقت الذي لم تكتمل فيه عملية الإصلاح المرتبطة بالسياسات المالية والنقدية، أو أن الإطار المؤسسي لم يكتمل بعد.
ج- مشكلة استجابة القطاع الخاص لإجراءات تقييم الخوصصة؛ فقد يؤدي انخفاض وعي رجال القطاع الخاص، وربما لأسبابٍ أخرى ترتبط بالضرائب أو غيرها، لا يستجيبوا لتقديم البيانات عن منشآتهم بعد الخوصصة.
د- إدخال المشروعات ذات الطابع الاحتكاري بطريقة الاكتتاب العام؛ لمحاولة إبعادها من صفة الاحتكار في ظل نقلها إلى القطاع الخاص؛ حتى لا تصبح ذات طابعٍ تحكمي بالأسعار، والعمل على تشجيع المنافسة لها، وتحديد شروطٍ معينة لمنع الاحتكار.

---

(1) دور القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية التحتية، مرجع سابق، ص 277، 281؛ المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 79.

(2) المرسي السيد الحجازي، مرجع سابق، ص 76.

الخطوة الرابعة:

تتمثل هذه الخطوة في النظر إلى مشكلة العمالة الزائدة[1]. ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن هناك العديد من الخيارات والبدائل المطروحة لعلاج مثل هذه التأثيرات، ويمكن الاختيار من بينها، غير أن ظروف كل حالة هي التي ستملي هذا الاختيار، وفيما يلي نقدم عرضاً لها[2]:

1- الحوار البناء مع العمال[*]؛

2- مشاركة العمال في الملكية؛

3- شراء العمال للشركة؛

4- التقليل من النتائج العكسية على العمال بأن يكون هناك نظام على مستوى الدولة ككل؛ لدعم ومساعدة العمال المسرحين من الشركات التي تمت خوصصتها منها، وهي تتمثل في:

أ- التقاعد؛

ب- التقاعد المبكر؛

ج- التدريب وإعادة التدريب؛

د- تعويضات البطالة

و- إيجاد فرص عمل بديلة؛

هـ - المساعدة على إنشاء مشروعاتٍ خاصة صغيرة؛

و- تحمل الحكومة لتكاليف العمالة الفائضة؛

ي- الحصول على التزام المشتري بالاحتفاظ بالعملة الحالية.

أما فيما يخص مشكلة تكاليف تطبيق الخوصصة: فتواجه الدول النامية صعوبةً في توفير التكاليف التي يجب توافُرها للقيام بتنفيذ برامجها في الخوصصة والمتمثلة في[3]:

1- التكاليف التي تتحملها الدولة في مرحلة الإعداد للتحول؛

2- التكاليف التي تتحملها الدولة في مرحلة تنفيذ برنامج الخوصصة؛

3- التكاليف التي تتحملها الدولة والناتجة عن تطبيق الخوصصة.

---

(1) انظر: ما تقدم عن الآثار الاجتماعية للخوصصة، ص 135- 141 من هذا البحث.

(2) لمزيدٍ من التفاصيل، انظر: محمود صبحي، مرجع سابق، ص 87 – 94؛ أحمد ماهر، مرجع سابق، ص 362- 378.

(*) Productive Dialogue

(3) إيهاب الدسوقي، مرجع سابق، ص 63.

وتتمثل تكاليف المرحلة الأولى في يئة المناخ الملائم لنجاح الخوصصة؛ أما تكاليف المرحلة الثانية (مرحلة التنفيذ) فتتمثل في تكلفة الإدارة والإشراف، وتكاليف إعادة الهيكلة، وتكلفة إصلاح وإحلال وصيانة الأصول. وفي كل المراحل السابقة هناك تكاليف الخبرات والاستشارات، سواءً كانت خارجية أو محلية. وكونُ الدول النامية تعاني من عجزٍ في ميزانيتها فإ ا تواجه حقا مشكلة تدبير السيولة اللازمة للقيام بتنفيذ الخوصصة، خصوصاً في مراحلها الأولى؛ حيث لا تتوفر لديها بعد إيرادات من بيع المشروعات، إلا أن دولاً كثيرة حصلت على دعمٍ من البنك وصندوق النقد الدوليين.

المطلب الثالث: المشكلات والصعوبات التي تواجهها الحكومات بعد تنفيذ برنامج الخوصصة.

تواجه الحكومة مشكلاتٍ وإشكالياتٍ متعددة بعد تطبيقها سياسة الخوصصة لعل أهمها[1]:

1- مشكلات متعددة تمس المستهلك للسلع النهائية والسلع الوسيطة والاستثمارية؛ نتيجة انتفاء الحماية للمستهلك بحكم الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في التسعيرة؛ فتنتج عن ذلك الاحتكارات وانتفاء الكفاءة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض الجودة، والخروج عن المواصفات الفنية للمنشأة في إنتاجها؛ مما يترتب عليه أضرار على المستهلك بصورةٍ عامة. وهذه مشكلة فرضتها الظروف القائمة في أغلب البلاد النامية؛ حيث ما زالت غير مهيأة، وبعيدةً عن المنافسة، مع ضعف القطاع الخاص، وقلة خبرته، وإمكانية وانفراد قليل من الأفراد في الاستثمار، والبقية الكبيرة من السكان تصارع الحياة المعيشية للحصول على السلع والخدمات الضرورية.

2- العمل على تغيير التشريعات القديمة، وإصدار تشريعاتٍ جديدة، تتناسب مع نظام اقتصاد السوق. وإن التباطؤ في هذا الجانب سوف يخلق إرباكاً وتلاعباً يأتي بنتائج سلبية على الأفراد عمالاً ومستهلكين، وعلى الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته.

3- الإشراف على تنفيذ المواصفات والمقاييس من جميع الجوانب، ومعاقبة المخالفين لها؛ باعتبار أن مسؤولية الدولة عن سلامة وصحة المواطن لا تنتفي بكون المشروعات الاقتصادية وبعض المشروعات الخدمية قد آلت إلى القطاع الخاص، بل إن مسؤولية الدولة في الوضع الجديد أهم وأشمل في حماية المواطن من أي تلاعبٍ بأنظمتها للمواصفات والمقاييس المقرة، والحفاظ على سمعة المُنتج الوطني ومنافسته للمنتج الخارجي داخلياً وخارجياً. فمسؤولية الدولة إذن أهم وأشمل وبصورةٍ مستمرة.

---

(1) عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص 207- 208.

خلاصة الفصل

إن دراسة موضوع الخوصصة تستوجب التعرف عليها وعلى طبيعتها. وفي هذا الفصل بالذات خصص لدراسة الخوصصة بصفةٍ عامة ومطلقة من جميع النواحي، حيث تم الوصول إلى:

- تعريف الخوصصة لغةً واصطلاحاً، وهي تختلف من منطقةٍ إلى أخرى؛ فالدول الأنجلوسكسونية ينادو ا بالخصخصة أو التخصيصية، أما الدول الفركفونية فينادو ا بالخوصصة، ومنها طبعاً الجزائر؛ وتعني في طيا ا نفس المفهوم والمعنى، وهو كيفية انتقال الملكية من قطاعٍ إلى آخر.
- مجموعة من التعاريف لسياسة الخوصصة والخصائص المميزة لكل تعريفٍ منها، مع تحديد مبررات اللجوء إلى الخوصصة كحل لمعظم الدول النامية.
- تحديد دوافع ومبررات وأهداف ومبادئ الخوصصة، سواءً كانت مالية، أو قانونية، أو سياسية، أو اجتماعية؛ والمبادئ التي بنيت عليها، والأهداف التي تريد الوصول إليها في ظل الاستراتيجية العامة للبلاد النامية، وكذا الدور الذي تلعبه في تحديد الكفاءة، وزيادة النمو والتنمية في الاقتصاد الوطني.
- تحديد شروط نجاح الخوصصة، وهي خطوات مميزة يجب على الدول النامية اتباعها؛ من أجل الوصول إلى نجاح هذه السياسة؛ وبالتالي توسيع دائرة النمو والكفاءة، والقدرة على استمرارية المؤسسات في ظل المنافسة الشديدة لها من قبل مؤسسات دول العالم الغربي الكبرى والقوية، وكذا معرفة ما هي الاستراتيجية الحقيقية التي توصلنا إلى تحقيق المصلحة، وإنجاح سياسة الخوصصة، وإثبات دورها في مجال التنمية في هذه الدول.
- أثر الخوصصة على مجموعةٍ من العناصر المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية وهي: الكفاءة الاقتصادية، الكفاءة الإنتاجية، التنمية الاقتصادية، الربحية، الأسواق المالية، ومختلف الأسعار والخدمات.
- تحديد مختلف أساليب الخوصصة وطرق إنجاحها في الأقطار المختلفة للدول النامية، وكيفية تطبيقها في هذه الدول.
- والشيء المهم في هذه الدراسة أي منها بالنسبة للمؤسسة والاقتصاد لكل المراحل والأساليب التمويلية للخوصصة، والتكاليف التي تنجر عن هذه السياسة ومجالا ا؛ حتى يتم تحديدها، والتعرف عليها، وكذلك طرق تنفيذها، وكذا الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخوصصة والمالية كذلك.
- وفي الأخير توصلنا إلى معرفة المشكلات التي تواجه سياسة الخوصصة، والوقوف عليها من أجل تفاديها وإنجاحها.

وعليه نقول بأن الخوصصة هي أحد الأساليب الجديدة في تنفيذ المشروعات الاقتصادية، وبالتالي التنموية.

الفصل الثالث:

التجارب المختلفة للدول في مجال الخوصصة

تمهيد:

تعرفنا من خلال الفصول السابقة على ماهية الخوصصة في ظل الإصلاحات التي قامت ا الدول، ومن بينها الجزائر، وقد فضلنا أن نفرد هذا الفصل بالتجارب التي عرفتها الدول في مجال الخوصصة والهدف منها هو الوصول إلى إيجابيا ا وسلبيا ا، وذلك بالتعرف على تجربة الدول المتقدمة وماهية السمات التي ميزت هذه العملية والأهداف التي حققتها، مع استخلاص النتائج والعبر من هذه الدراسات؛ بغية تحديد أو الوصول إلى بناء سياسةٍ تكون سليمةً في مجال الخوصصة وتطبيقها على بلدنا إن أمكن؛ وذلك للحاق بركب التنمية الاقتصادية.

كما نعرج بعد ذلك إلى تجارب الدول النامية في هذا ا ال، حتى نستخلص منها الدول التي نجحت في تطبيق الخوصصة، وماهية السياسات ونوعها المطبق والمعتمد والناجح؛ من أجل الاستفادة لعدم الوقوع في الأخطاء التي وقع فيها غيرنا، وعليه فضلنا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تجربة الخوصصة في بريطانيا.

المبحث الثاني: تجربة ماليزيا في الخوصصة.

المبحث الثالث: تجربة الكويت في الخوصصة.

المبحث الرابع: تجربة بعض دول العالم لبرنامج الخوصصة.

المبحث الأول:

تجربة الخوصصة في بريطانيا

تعتبر تجربة بريطانيا في مجال الخوصصة من أهم وأغنى التجارب التي عرفها العالم؛ لذا أردنا دراسة هذه التجربة؛ بغية الخروج بنتائج ملموسة نعرضها ونحللها بهدف الاستفادة منها عند تطبيق الخوصصة على الاقتصاد الوطني. وحتى لا نقع في أخطاء تودي به إلى الحضيض، وللوصول إلى هذا المبتغى قسمنا هذا المبحث إلى عدة مطالب:

المطلب الأول: مرحلة التحول والإصلاح الاقتصادي في بريطانيا؛

المطلب الثاني: أهداف الخوصصة في بريطانيا؛

المطلب الثالث: الآليات والدروس المستخلصة من هذه التجربة.

ومن خلال هذه المطالب نود إعطاء دفعٍ جديد لدراسة وتحليل الخوصصة في الجزائر؛ من أجل تحقيق تنميةٍ شاملة والنهوض بالاقتصاد الجزائري؛ وبالتالي مشاركة القطاع الخاص في مجال التنمية والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مرحلة التحول والإصلاح الاقتصادي في بريطانيا.

يعتبر عدد كبير[(1)] من المحللين ويتفق على أن برنامج الخوصصة في بريطانيا قد أدى إلى تأثيرٍ في عملية صناعة السياسة الاقتصادية، ليس في بريطانيا وحدها، بل في جميع أنحاء العالم. وتعد عملية الخوصصة التي باشر ا أكبر عملية انتقال حدثت في الاقتصاد البريطاني منذ الحرب العالمية الثانية. وفي الحقيقة، لم تكن هذه المرة هي الأولى في تاريخ بريطانيا التي يتم فيها تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ حيث في السنوات (1951-1955) قام المحافظون بإعادة مجموعةٍ من الصناعات المؤممة إلى القطاع الخاص مرةً أخرى. ثم قام حزب العمال بإعادة تأميمها عام 1964م. وما أن عاد المحافظون إلى الحكم، حتى قاموا بتنفيذ برنامجٍ واسع وكثيف للخوصصة. وفي خضم البرنامج هدد القادة السياسيون، وعلى رأسهم زعيم حزب العمال الأسبق "***نيل كينوك***"، بإعادة تأميم الصناعات التي باشرها المحافظون بتحويلها إلى القطاع الخاص. غير أن حدة الحديث عن إعادة التأميم خفت مع تغير قيادة حزب العمال إلى الراحل "***جون سميث***". وبشكلٍ عام، فإن قضية الملكية العامة تعد من القضايا المحورية في الصراع بين الحزبين الرئيسين في بريطانيا. وقد أُطلق على هذه العملية اسم لعبة البِنج بونج بين العمال والمحافظين.

(1) محمد إبراهيم السقا، «تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2، 1997، ص 53-86.

على أن قضية الخوصصة لم تكن من القضايا الواضحة في برنامج السيدة ***مارجريت تاتشر*** عند انتخا ا في ماي 1979م، وإنما أخذت القضية أهميتها بمرور الوقت، وتراكم الخبرة في مجال الخوصصة. ولهذا السبب نجد أن تجربة بريطانيا في الخوصصة، تعد من التجارب الغنية بالدروس التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند قيام أي دولةٍ باتباع هذه السياسة.

إن عملية الخوصصة في بريطانيا ظهرت نتيجة الانتقادات المُوجهة؛ حيث تمثلت في انخفاض العائد على رأس المال المستثمر، وارتفاع الأسعار، وزيادة التكلفة، وانخفاض الإنتاجية للعاملين، وعدم رضا المستهلك النهائي عن الخدمات المقدمة، إضافةً إلى تعرض هذه الصناعات لقراراتٍ سياسية وبيروقراطية متعارضة؛ نتيجة الصراع القائم ما بين الأحزاب السياسية في تحويل الملكية. وإزاء هذا الوضع فقد أعدت الحكومة ثلاث دراساتٍ هامة عرفت بالورقة البيضاء لتحسين وضع شركات القطاع العام في أعوام 1961، 1967، 1978[1]، حيث أدت نتائج هذه الدراسات إلى تشجيع الحكومة البريطانية على الاتجاه نحو سياسة الخوصصة؛ حيث أكدت هذه الدراسات على أهمية التحول نحو تطبيق سياسة الخوصصة لتوفيره لمزايا عديدة، من أهمها:

- تحرير السلطات من التدخل اليومي، وحماية القرارات من الضغوط السياسية المطردة.
- إبعاد السلطات عن التدخل، بفرض قيودٍ على التمويل المتاح للاستثمارات الخاصة، تحت ضغط الطلب على التمويل إلى الملكية العامة.
- زيادة قدرة الوصول إلى الأسواق الخاصة برأس المال؛ الأمر الذي يخفض من التكاليف، ويحسن من مستوى الخدمات المرتبطة بالاستثمار.
- استفادة المستهلكين من تحرير الاقتصاد؛ بسبب تعظيم الكفاءة الاقتصادية؛ مما ينعكس على خفض الأسعار، وتحسين الخدمات.
- زيادة استجابة القطاع الخاص لاحتياجات المستهلكين.
- قدرة القطاع الخاص على توفير الخدمات التجارية المختلفة المرتبطة بأنشطتهم.
- زيادة فُرص المشاركة في ملكية القطاع الخاص، من خلال تمليك الأسهم للعاملين والعملاء المحليين.
- زيادة ارتباط العاملين بشركا م؛ نتيجة مشاركتهم في الملكية، أو نتيجة ربط زيادة الأجر بالإنتاجية.

(1) V.Ramandbeam, privatization in developing countries, London, 1989, P 17

وفي ضوء هذه الدراسات الثلاث السابقة التي أثبتت نتائج غير مشجعة للقطاع العام، اتجهت بريطانيا إلى سياسة الخوصصة، حيث بدأ تطبيق البرنامج الحكومي للخوصصة منذ عام 1979م، حيث اعتبرت هذه السياسة عنصراً أساسياً في مجال الإستراتيجية الاقتصادية للحكومة؛ من أجل تخفيض حجم القطاع المملوك للدولة، وزيادة الملكية الخاصة داخل الاقتصاد الوطني.

ومن خلال ما سبق نقول كيف يكون القطاع العام في بلدٍ رأسمالي؛ ففي عام 1973-1979 وصل حجم القطاع العام إلى ما يمثل 10,5% من الناتج المحلي الإجمالي[1]. ووصل عدد الوظائف في القطاع العام إلى أكثر من 2 مليون من اليد العاملة حيث شملت القطاعات التالية:

- النقل والطاقة؛
- الاتصالات السلكية واللاسلكية والحديد والصلب؛
- بناء السفن؛
- توزيع المياه والكهرباء والغاز.

ومن ملامح البرنامج الانجليزي في مجال الخوصصة نوجز العناصر التالية:

1- أن جميع الشركات المؤممة والمختلطة الملكية تكون مملوكةً جزئياً للدولة والقطاع الخاص، أما الشركات المملوكة كلياً للدولة يمكن خوصصتها وعرضها للبيع.
2- القطاعات الإستراتيجية يمكن عرضتها للبيع، وربما تكون أكفأ إنتاجاً وأداءً في ظل القطاع الخاص.
3- الاعتماد على العرض العالمي للمؤسسات محل الخوصصة، عكس الدول الاشتراكية، كروسيا مثلاً.
4- الدافع من بيع المؤسسات وعرضها للخوصصة ليس الخسارة، بل الرغبة في تحقيق أهدافٍ كُبرى تطبيقاً للفكر الاقتصادي الجديد:
   - كتوسيع قاعدة الملكية؛
   - تحسين الإنتاج الاقتصادي في مجالات الصناعة؛
   - تعزيز المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية؛
   - الترويج للرأسمالية الشعبية؛
   - إعادة الصناعات المؤممة إلى القطاع الخاصح لما له من تقنيةٍ عالية وقبولٍ لدى الرأي العام؛
   - بيع أصول المؤسسات المؤممة هو أفضل أداءٍ حكومي ووسيلةٍ لتمويل العجز الحكومي؛

(1) صلاح عباس، الخصخصة: المصطلح والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 160.

كما أن للخوصصة أهدافاً سياسية؛ إذ أن الطرف الذي يدعو لها أو يؤديها يضمن جميع الأصوات المؤيدة له.

إذن عملية انطلاق التحول بدأت من تولي السيدة ***مارغريت تاتشر*** سدة الحكم؛ حيث كانت الرائد في تجسيد الخوصصة في بريطانيا، فبدأت ببيع مؤسسات المرافق العامة التابعة للدولة إلى القطاع الخاص، من خلال أسهمٍ طُرحت للبيع في الأسواق المحلية، بعد تحديد الحد الأقصى لتملكها؛ منعاً للاحتكار؛ الأمر الذي وجد إقبالاً لدى فئاتٍ كبيرة من المواطنين، وإقبالا شديداً على شرائها؛ مما جعل باقي الحكومات التي جاءت من وراءها تتبع نفس المنهج.

المطلب الثاني: أهداف الخوصصة في بريطانيا.

لم تكن أهداف مشروع الخوصصة في بريطانيا واضحةً منذ البداية، وإنما تطورت بمرور الوقتح كما لم تكن هذه الأهداف اقتصاديةً بالدرجة الأولى، وإنما تأثرت ببعض الغايات السياسية الرامية إلى زيادة شعبية حزبٍ عن الآخر. فقد كانت عمليات خوصصة الشركات الكبرى من الأحداث السياسية المهمة بالنسبة للطبقة السياسية الحاكمة. وعليه نرى أن الخوصصة في بريطانيا ركزت على تحقيق الأهداف الآتية:

أ- رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للشركات العامة؛

ب- إرساء قواعد المنافسة وتدعيم قوى السوق؛

ج- توسيع قاعدة الملكية؛

د- أهداف أخرى: فضلاً عن الأهداف السابقة، سعت الحكومة البريطانية إلى تحقيق مجموعةٍ من الأهداف الفرعية، وبخاصةٍ تقوية وتوسيع نطاق سوق الأوراق المالية، عن طريق زيادة حجم الأوراق المالية المصدرة والمتداولة في السوق. كما يهدف البرنامج إلى كسر شوكة نقابات العمال، وتخفيض الاتجاه نحو الإضراب عن العمل، بتحويل الشركات العامة إلى القطاع الخاص.

ومن ناحيةٍ أخرى، لم يخْلُ برنامج الخوصصة في بريطانيا من بعض الأهداف السياسية للطبقة الحاكمة؛ ذلك أن هناك من يرى أن اتجاه الحكومة نحو "الرأسمالية الشعبية" - فضلاً عن تمليك المستأجرين لمساكنهم- كان في الأساس لتحقيق أهدافٍ سياسية وليست اقتصادية. فالدوافع نحو تبني هذه السياسة تمثلت بصفةٍ خاصة في تلطيف حدة العداء نحو الرأسمالية، والقضاء على القاعدة التصويتية. ويرى المحللون أن نتائج انتخابات عام 1987م تأثرت بصورةٍ واضحة بسياسة "الرأسمالية الشعبية" بعد أن كانت تهدد في بداية العقد بإعادة تأميم الصناعات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، وبدون تعويض.

إذن من خلال هذه الدراسة والتحليل نستنتج أن أهداف الخوصصة في بريطانيا انحصرت في عنصرين رئيسين هما:

- زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال زيادة المنافسة؛ مما أدى إلى زيادة فرص العمل، وإحداث التغيرات التكنولوجية؛
- توسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد البريطاني.

أولاً- مراحل الخوصصة في بريطانيا:

إن برنامج الخوصصة الذي عرفته بريطانيا يمكن تقسيمه إلى المراحل الأربعة التالية:

المرحلة الأولى: الدراسة والإعداد

حيث تضمنت العناصر التالية:

- القيام بمسح شامل عن طريق وضع تصور عام عن المؤسسة العامة والنظام الأساسي لها، وذلك من الناحية المالية، والإدارية، والبيئة السوقية المحيطة بها.
- القيام بدراسات جدوى عن طريق البنوك أو المكاتب الاستشارية.
- إعداد تقارير عن الفرص والاختيارات المتاحة، وتقديمها لمتخذي القرار.
- الاعتماد على الخبراء لوضع تصور للتنفيذ.
- العمل على إعادة هيكلة المشروع، وإصدار التشريعات الملائمة لتحقيق حرية السوق والاقتصاد[1].
- هذه المرحلة تميزت بالدراسة والبحث والإعداد للمؤسسات العامة؛ من أجل البحث عن السبل الفاعلة والناجحة؛ من أجل الخروج بنتائج ملموسة للمؤسسة البريطانية، وتحقيق الهدف الأسمى من هذه العملية التحولية.

المرحلة الثانية: المراجعة والتقييم[2]: وهي تتضمن:

- مراجعة القيم الخاصة بالميزانيات لمختلف الشركات وتعديلها إذا تطلب الأمر؛
- تحديد حجم المديونية للشركات، وكذلك حجم الأرباح والخسائر التي حدثت في هذه الفترة؛
- توضيح أسلوب الإدارة التجارية للمؤسسة؛
- تقليص القوى الاحتكارية للمؤسسة؛
- الرفع من المنافسة، وزيادة عدد المؤسسات.

(1) Her majesty, Streasury, privatization in the united kingdom, London, 1990, P 14-17

(2) Ibid, P 4.

إذن هذه المرحلة عرفت من خلالها بريطانيا تقدماً ملحوظاً في مجال التخلي شبه الكلي عن المؤسسات العامة وبيعها للقطاع الخاص.

المرحلة الثالثة: تحديد منهج أو أسلوب الخوصصة: وهي تتمثل في:

- تحديد الأسلوب المناسب للخوصصة؛
- تحديد عدد الأسهم اللازمة لبيع المؤسسة؛
- القيام بالحملة التسويقية اللازمة للخوصصة بالنسبة للمؤسسة؛
- تحديد سعر السهم، واتخاذ القرار النهائي بالخوصصة.

المرحلة الرابعة: وتتمثل هذه المرحلة في تحويل ملكية المؤسسة من العامة إلى الخاصة. وطبقاً لهذا البرنامج العام للخوصصة بدأت عمليات تطبيقها عن طريق اختيار أفضل الوحدات في السوق من الربحية، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة البريطانية من بيع وخوصصة المؤسسات الكبرى مع بعث الصغيرة منها[1].

ويوضح الجدول التالي أن الحكومة البريطانية قامت بعملية خوصصة الأنشطة المتعددة والمتنوعة في ا ال الصناعي: شركة الصلب البريطانية، وا ال الخدمي: الخطوط الجوية؛ مما يثبت اتساع برنامج الخوصصة في بريطانيا ليشمل فروعاً متعددة في النشاط الاقتصادي. وقد حقق حصيلةً كبيرة في مجال التنمية والنمو الاقتصادي كما يصوره الجدول الموالي:

جدول رقم (3-11): حصيلة عملية الخوصصة سنوياً في بريطانيا

الوحدة بالجنيه الإسترليني

السنوات / الأنشطة	80 -79	81-80	82-81	83-82
Amersham international -1			64	
Associated British porrs -2				46
British aerospace -3	43	43		
British petroleum -4	276		8	
British sugar corporation -5			44	
Britoil -6				334
Cable and wireless -7			181	
National enterprise board holding -8	37	83	2	
National freight consortium -9			5	
Miscellaneous -10	64	84	891	75
ا موع الكلي	377	210	493	455

المصدر: إيهاب الدسوقي، الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 87.

(1)Her majesty, Op.Cit, P 16

ثانياً- الآثار الاقتصادية للخوصصة في بريطانيا:

أعطت خوصصة المؤسسات في بريطانيا نتائج إيجابية وكبيرة بالنسبة لجميع الأطراف المعتمدة للخوصصة وهي: الاقتصاد الوطني، والمستهلك، والعمال، والمستثمرون. ومن أهم هذه الآثار الإيجابية[1]:

1- توسيع قاعدة الملكية بزيادة عدد المالكين والمستثمرين؛

2- تطوير المؤسسات دون تحمل الدولة لأية أعباءٍ من موازنا ا؛

3- توفير مصادر تمويل جديدة للموازنة العامة للدولة؛

4- تحويل المؤسسات الاحتكارية إلى مؤسساتٍ متنافسة؛

5- زيادة أرباح المؤسسات نتيجة التطور، وزيادة الإنتاجية، وانخفاض التكاليف.

كما يوضح الجدول التالي أداء بعض الشركات قبل وبعد الخوصصة، أي بعد التحويل:

جدول رقم (3- 12): أداء بعض الشركات قبل وبعد تحويلها للقطاع الخاص

الوحدة: بالجنيه الإسترليني

السنوات / الشركات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
British aerospace-1	50.2	52.7	70.6	84.7	82.2	120.2	150.5	182.2	161	236
Cable and Wireless-2	59.4	61	64.1	89.2	156.7	190.1	245.3	287.3	340.5	356.1
Amercham international -3	6	4	4.8	8.5	11.7	12.7	17.1	17.6	22.1	25.3
National Freight -4	-	-	4.3	10.1	11.8	16.9	27.2	27	47.4	67.1
Britoil-5	-	294	422.1	486.2	550.4	650.4	73.9	121	403.9	-
Associated ports-6	22.4	11.5	(103)	5.5	14.5	(7)	17.2	29.2	38.1	-
Enterprise oil -7	-	-	-	-	83.2	128.5	111.1	2.9	72.5	-
Jaguar -8	-	(47.3)	(21.7)	9.6	50	91.5	121.2	120.8	97	47.5
British telecom -9	-	424	570	926	1.021	990	1.480	810.1	2.067	2.292

(-) بيانات غير متوفرة

المصدر: Her majesty, s treasury, privatisation in the united kingdom, London, 1990, P 2

(1) حمدي رضوان، المشاكل الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1992، ص 71.

المطلب الثالث: آليات الخوصصة والدروس المستخلصة من التجربة البريطانية.

سنوضح فيما يلي آليات الخوصصة في بريطانيا، وكذا الدروس المستخلصة من تجربتها في الخوصصة.

أولاً- آليات الخوصصة:

قامت الحكومة البريطانية باستخدام عدة طرقٍ في مجال الخوصصة كآلياتٍ لإنجاحها، ومن هذه الآليات نجد:

1- **البيع لشركاتٍ أخرى**: حيث يتم بيع المؤسسات الصغيرة المملوكة لدولةٍ إلى مؤسساتٍ أخرى، مثل شركة: International Aeradio التي بيعت إلى شركة Telephone Standard.

2- **البيع للعمال**: حيث قامت ببيع مجموعة من الشركات بالكامل إلى العمال أو الاتحادات العمالية، مثلما حدث في حالة الخوصصة لشركة: National Freight Company.

3- **البيع عن طريق الأسهم إلى المؤسسات الاستثمارية** كما حدث مع شركة: British Sugar Group.

والخوصصة في بريطانيا كانت صعبةً على الحكومة؛ بسبب التخوف من الوقوع في انتقاداتٍ من طرف الطبقة الاجتماعية، وخاصة الطبقة السياسية؛ حيث كان من الصعب عليها التصرف في البيع المباشر إلى شركاتٍ أخرى أو مؤسساتٍ استثمارية. والسبب ليس في عدم وجود من يشتري، وإنما يعود -كما سبق- إلى القبول أو عدمه من الجمهور؛ حيث من الصعب تصور خوصصة: البريطانية للغاز والبريطانيا للاتصالات والبريطانية STEEL.

كما عمدت بريطانيا إلى عرض الخوصصة على ا تمع، كالرأسمالية الشعبية؛ وهذا خوفاً من الوقوع في طرح الأسهم على العالم الخارجي؛ وبالتالي تجنب السيطرة الأجنبية.

أما أسلوب تسعير الأسهم فيتم بطريقتين: بتحديد سعرٍ محدد للسهم في السوق الرأسمالي، أو قبول العطاءات على أسعار الأسهم.

ثانياً- بعض نتائج الخوصصة في بريطانيا:

حقق برنامج الخوصصة في بريطانيا غاياتٍ كثيرة ومتعددة؛ حيث أعطى لكل العمال مزايا من أجل جعلهم يحسون بالمسؤولية والتملك الحقيقي لهذه المؤسسات التي هم يعملون فيها؛ مما يقلل من المعارضة والمطالبة بحقوقٍ أعلى كالأجور وغيرها.

إذن الخوصصة والعمال تمت على إثرها إجراءات كثيرة منها:

1- منح العمال حق الحصول على أسهمٍ مجانية في المؤسسات التي يعملون فيها في حدود المصلحة العامة لها. مثلاً: شركة بريتش منحت ما قيمته 70 جنيه إسترليني، كما عمدت باقي المؤسسات الأخرى إلى نفس الإجراء.
2- منح العمال خصم على سعر الإصدار للأسهم إلى حد معين.
3- إعطاء العمال الأولية في عملية الخوصصة للأسهم في الشركات التي تتم خوصصتها.
4- منح العمال حق الحصول على أسهمٍ مجانية تتناسب مع عدد الأسهم التي قاموا بشرائها بالفعل.

كل هذه الإجراءات جعلت العمال يلتفون حول مؤسسا م كمالكين أو عمال مساهمين فيها. كما جعلت الحكومة من هذه التصرفات أهدافاً لها في توسيع الملكية وحث المستثمرين على المشاركة، خاصةً الصغار منهم.

كما حققت كذلك الخوصصة نتائج معتبرة في مجال الربحية من الضرائب، أرباح الشركات المخوصصة، القضاء على السيطرة الأجنبية، وإعطاء الأولوية والاعتبار للأمن الوطني.

ثالثاً- الدروس المستخلصة من التجربة البريطانية في الخوصصة:

تجدر الإشارة إلى أن تجربة تطبيق الخوصصة في بريطانيا تتيح الكثير من العبر والنتائج المرجوة من الدول النامية، ومن بينها الجزائر التي تعتبر من الدول الآخذة ذه التجربة؛ لذا يستوجب عليها الاستفادة من هذه التجارب، والأخذ ا حتى يكون النجاح حليفها في تطبيق هذه السياسة (الخوصصة) التي تريد تصميمها، ومن أهم هذه الدروس ما يلي:

1- الدول التي تريد تطبيق الخوصصة لمؤسسا ا العامة عليها القيام بتحديد الهدف منها، وبشكلٍ واضح ودقيق. والغاية من هذه الإستراتيجية ما ينتج عنها الوضوح في الأساليب والوسائل في حالة تنفيذ البرنامج. هذا من جميع النواحي القانونية والتشريعية، والحوافز، والمنافسة، وحماية السوق من الاحتكار والسيطرة الخارجية. أي هل الغاية من الخوصصة زيادة الكفاءة الاقتصادية والفنية لطرق وأساليب الإنتاج داخل المؤسسات العامة، أم الغاية توسيع الملكية وتحقيق درجةٍ أكبر من المساواة في الحصول على الثروة، أم هو مجرد الحصول على الثروة والأموال بشتى الطرق والأساليب من خلال عمليات البيع؛ وبالتالي التخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة. إذن تطبيق الخوصصة يعتمد إلى حد كبير على مدى تحديد الهدف منها.
2- التدرج في تنفيذ برنامج الخوصصة، خاصةً في السنوات الأولى؛ لكي تستطيع السوق استيعاب الشركات المطروحة للبيع من ناحية، واختبار مدى كفاءة السوق من ناحيةٍ أخرى.

3- لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال القول أن تطبيق الخوصصة أو تبنيها معناه تخلي الدولة عن مسؤوليا ا الاجتماعية، وإنما تكون هي المنظمة والموجهة والمشرعة لجميع التشريعات؛ قصد حماية الاقتصاد الوطني وا تمع على حد سواء من كل أنواع السيطرة والاحتكار.

4- لا بد من وجود إدارةٍ مكلفة بالخوصصة، واتخاذ القرارات النهائية، على أن تتم الإجراءات على عدة مراحل، وتوزيعها على عدة جهاتٍ مختلفة؛ بغية التقليل من السلبيات في التنفيذ للخوصصة.

5- الاهتمام بالجوانب والآثار السلبية لبرنامج الخوصصة على العاملين، إما بالتأهيل والتشجيع و المشاركة في الملكية، أو المساعدة بإنشاء مختلف الصناديق الاجتماعية للمعاشات.

6- عدم السماح للمستثمرين الأجانب بتملك النسبة الأكبر من أسهم الشركات المطروحة للبيع.

7- يجب إنشاء أجهزةٍ للرقابة تكون ذات أهمية حيوية، خصوصاً في الدول النامية، حيث لا تعكس الأسعار في كثيرٍ من الأحيان قوى العرض والطلب.

8- التوعية والوضـوح بالنـسبة لبرنـامج الخوصـصة وأهدافـه يعـد الـضمان الحقيقـي لتطبيـق والمشاركة الفعالة من الجميع، وكذلك النجاح في هذا البرنامج.

9- أن التجربة البريطانية في مجال الخوصصة لها الأهمية القصوى في توضيح دور رأس المال في إنجاح عمليات الخوصصة.

المبحث الثاني:

تجربة ماليزيا في الخوصصة

تعتبر ماليزيا من الدول الآسيوية المسلمة التي قطعت أشواطاً مهمة في مجال التنمية والتحولات الاقتصادية الكبرى التي عرفها اقتصادها منذ مطلع الستينات والسبعينات؛ حيث انصب اهتمام الحكومة الماليزية خلال هذه الفترة على تعزيز النمو الاقتصادي، عن طريق الاهتمام بتنمية المناطق الريفية والبنية الأساسية للمشروعات التي حققت قفزةً نوعية في هذا المضمار.

وتعتبر دراسة التجربة الماليزية من التجارب الناجحة في مجال الخوصصة؛ نتيجة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي؛ لذا ارتأينا أن نتوقف عند دراسة هذه التجربة؛ للوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى النجاحات التي حققتها هذه الدولة، والبرنامج التنموي الذي اعتمدته بفضل السياسة الاقتصادية الكلية الرشيدة التي تبنتها ماليزيا في تأهيل مؤسسا ا الإنتاجية ومواردها البشرية؛ من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة والمتمثلة أساساً في محاربة الفقر والتخلف من جهة، وتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال توزيع أكثر للثروة من جهةٍ أخرى؛ وكل هذا سنفصله من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: عرض الاقتصاد الماليزي.

المطلب الثاني: الخوصصة في ماليزيا.

المطلب الثالث: أساليب الخوصصة في ماليزيا.

المطلب الرابع: تقييم تجربة الخوصصة في ماليزيا.

المطلب الأول: عرض الاقتصاد الماليزي.

يمكن دراسة وتحليل وعرض الاقتصاد الماليزي وفقاً لمراحله التاريخية كما يلي:

أولاً- قبل الإصلاحات:

تميز الاقتصاد الماليزي قبل الإصلاحات بعدة خصائص؛ نتيجة الوضع الاقتصادي الذي عرفته هذه المنطقة من تحولاتٍ وتغيراتٍ اقتصادية كبرى، حيث كان يرتكز الاقتصاد الماليزي في هذه الفترة بالذات على القطاع العام، والذي كان على النحو التالي:

- تمركُز الاستثمارات العامة في عهد الستينات والسبعينات على مجالات التنمية الريفية والبنية الأساسية.

- تمركُز الاستثمارات العامة في النصف الأول من الثمانينات في الصناعات الثقيلة، و ـذا التمركز ارتفع حجم المؤسسات العامة، وتقلص حجمه نتيجة العوامل التالية:

1- تدهور مستوى الكفاءة الاقتصادية في ا ـالات التقنية والتكنولوجية؛ حيث وصل مقدار المؤسسات العامة من القيمة المضافة 26%[1].

2- زيادة المديونية الخارجية، وتضخم تكاليفها.

3- إحلال الاستثمارات العامة محل الاستثمارات الخاصة.

ثانياً- بعد الإصلاحات:

نتيجة الخصائص التي ميزت الفترة السابقة للاقتصاد الماليزي، لم يكن أمامها خيار سوى التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي؛ للنهوض بالنمو والتنمية والإنعاش الاقتصادي، والنهوض به إلى مستوياتٍ عليا باتباع برنامجٍ طموح والإصلاحات الاقتصادية الجارية، وذلك ابتداءً من الفترة (1986-1990)، والذي يتكون من العناصر التالية:

- إعادة الحيوية للقطاع الخاص الماليزي؛
- انتهاج سياسة خارجية فعالة؛
- إصلاح النظام المالي؛
- تحرير السوق المالية والنقدية؛
- الأخذ ببرنامج قوي للخوصصة.

إذن الموقع الجغرافي لهذا البلد ساعده على اللحاق بركب الدول السائرة في طريق النمو بخطى ثابتة وسريعة وأكيدة؛ حيث استفاد من تجربة الدول الصناعية الجديدة في المنطقة وهم: كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة، وهونغ كونغ، أو كما تسمى بالتنانين الأربعة، والتي حققت قفزةً نوعية في العالم، حيث أصبح من أكبر وأقوى ا ـموعات على الصعيد العالمي وفي المنطقة الآسيوية من حيث معدلات النمو التي فاقت كل التوقعات، وأدهشت المحللين والمتتبعين لتطورات الاقتصاد الآسيوي. وتوصف الدول الناشئة في هذه المنطقة من العالم بالنمور الآسيوية، وهم تايلاندا، أندونيسيا، الفلبين، وماليزيا، إضافةً إلى ما يعرف بصغار النمور الذين يريدون اللحاق بالركب الحضاري.

---

(1) سامي عفيفي، الخبرة الدولية في الخوصصة، القاهرة، ط1، 1994، ص 143.

إن ماليزيا استطاعت بفضل جهودها وسياسا ا الإصلاحية المنظمة الوصول إلى تحقيق تطوراتٍ كبيرة في مجال النمو والتنمية الاقتصادية، والجدول التالي يوضح معدل النمو للدخل المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات.

جدول رقم (3- 13): تطور الدخل المحلي الإجمالي والصادرات في ماليزيا خلال الفترة (1979- 2003)

البيان	1979- 1989	1989- 1999	1998	1999	توقعات 1999- 2003
الدخل المحلي الإجمالي	%5,2	%7,2	%7,4-	%5,8	%5,1
الدخل الفردي	%2,1	%4,8	%7,4-	%1,6	%3
الصادرات	%9,3	%12,8	%0,5+	%13,4	%6

المصدر: محمد بوجلال، السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الاندماج، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، سطيف، الجزائر، العدد 01،2001، ص 125.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ النتائج السلبية التي حققها الاقتصاد الماليزي خلال السنوات التي كانت قبل الإصلاحات، بسبب الأزمة المالية الخانقة التي عصفت به وبالدول الآسوية خلال عام 1997.

إذن الاقتصاد الماليزي عرف عدة تحولاتٍ كبرى؛ فقبل الاستقلال كان يعتمد على نوعين من المُنتجات أو استغلال نوعين من المواد الأولية وهما: القصدير، والمطاط. وبعد خروج الاستعمار البريطاني، وأخذت ماليزيا الاستقلال التام في سنوات الستينات، اعتمدت ماليزيا سياسةً جديدة تمثلت في تحويل المواد الأولية محلياً، والسعي وراء إحلال الواردات؛ من أجل الحد من التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية.

كما قامت خلال سنوات السبعينات بتبني سياسة صناعية طموحة شملت القطاعات الصناعية الكبرى الأساسية من جهة، ثم العمل بصفةٍ تدريجية على تطوير قطاع الصادرات من جهةٍ أخرى. وموازاةً مع ذلك، أنشأت الدولة مناطق صناعية الهدف منها جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستفادة قدر الإمكان من التقسيم الدولي للعمل.

كل هذه العوامل وغيرها ساعدت ماليزيا على الرفع من وتيرة الإصلاحات، وانتهاج سياساتٍ إصلاحية واسعة وكبيرة تمثلت في مشروع الخوصصة في هذا البلد.

المطلب الثاني: الخوصصة في ماليزيا.

شرعت ماليزيا في عملية الخوصصة في منتصف الثمانينات وبداية التسعينات، وبدأت الحركة في هذه المنهجية بعد طرح الخطة الرئيسية للخوصصة عام 1991، مع تحديد الصناعات المزمع تخصيصها، وكانت تحمل الأهداف التالية:

1- توقف الدولة عن إقامة مشروعاتٍ عامة جديدة؛

2- تخفيض الأعباء المالية والإدارية للدولة؛

3- عدم زيادة الاستثمارات العامة القائمة؛

4- تقليص حجم القطاع العام؛

5- تحسين الكفاءة والجدارة والإنتاج، وتشجيع المنافسة؛

6- زيادة سرعة النمو الاقتصادي؛

7- التخلص من بعض المؤسسات العامة عن طريق الدمج أو التصفية؛

8- تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

كل هذا التحول الذي أرادت الوصول إليه راجع إلى القناعة بأن الهيئات العامة التابعة للدولة لا تملك الوسائل والموارد المالية الكافية لتطوير البلاد بالسرعة المطلوبة؛ لتحقيق أهداف النمو والتنمية الطموحة للدولة، كما لا تملك المهارات اللازمة، ولا الرغبة السياسية في المشاركة في تطوير البنية التحتية للدولة بالسرعة اللازمة. وكما قلنا تطمح ماليزيا خلال عام 2020 الوصول إلى مصف الدول المتقدمة، وأحد القوى الفاعلة في المنطقة.

إن التحول إلى القطاع الخاص في ماليزيا أصبح مطلباً وطنياً وإستراتيجية مستقبلية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في المنطقة. لذا تعتبر الخوصصة أهم وسيلةٍ لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تطوير البلد اقتصادياً. وقد حددت الخطة الرئيسية للخوصصة حوالي 250 مؤسسة يمكن خوصصتها، وهي تحدد الأساليب التي يمكن بواسطتها أن تباشر الحكومة أو القطاع الخاص للمشروعات الجديدة. وتشير آخر الإحصائيات إلى أن ما يزيد على 100 مؤسسة أو هيئة تمت خوصصتها وتحقق نجاحاً، منها 70 مؤسسة كانت كلها مؤسساتٍ تديرها الدولة، وأما الباقي فتتكون من مشروعاتٍ جديدة تشمل بناء البنية التحتية والمنافع العامة، مثل: الطرق، المياه، الطاقة ...[1].

(1) آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص 113.

كما عرف الاقتصاد الماليزي تحولاتٍ عديدة وكثيرة خلال السنوات التي سبقت عملية التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق، والانفتاح على الاستثمار الأجنبي الذي لعب دوراً كبيراً في تنمية الاقتصاد الماليزي، والاستغلال الأمثل من طرف الحكومة له، وهذا ما نريد سرده في الجدول التالي عن الاقتصاد الماليزي خلال السنوات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-14): التحول الهيكلي للاقتصاد الماليزي خلال الفترة 1979-1999

البيان / السنوات	1979	1989	1999
- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB).	%24	%17	%10
- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB).	%39	%42	%47
- مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (PIB).	%37	%41	%43

المصدر: منشورات البنك الدولي.

نلاحظ من هذا الجدول التطور الكبير الذي عرفته القطاعات الصناعية والخدمية مقارنةً بالقطاع الزراعي الذي تراجع بشكلٍ واضح عما كان عليه في السنوات السابقة الذي انخفضت مساهمته في الناتج المحلي بنسبة 14% خلال 20 عام، بالمقارنة مع السنوات (24% في 1979 و10% عام 1999). إن هذا التطور الملحوظ جاء نتيجة الغزو الآسيوي لماليزيا، وخاصةً الصين الشعبية نتيجة الشتات الذي عرفته.

ويمكن كذلك توضيح التطور الإيجابي للتجارة الخارجية في ماليزيا وفي بعض الدول الآسيوية الناشئة نتيجة التحول في الجدول التالي:

جدول رقم (3- 15): تطور التجارة الخارجية في ماليزيا وفي بعض الدول الآسيوية الناشئة خلال عامي 1985 و1991

معدل نمو التجارة الخارجية / الدول	ماليزيا	أندونيسيا	الفلبين	تايلاند	سنغافورة
عام 1985	%86	%34	%32	%42	%280
عام 1991	%151	%48	%46	%70	%294

المصدر: D.BESSON, M.Lanteni, ‘ANSEA, la décennie notes et études documentaires, 1994.

نلاحظ من خلال الجدول التطور النوعي لقطاع التجارة الخارجية بالمقارنة مع الدول الناشئة الأخرى في المنطقة. وهذا يعتبر مؤشر نجاح الإدماج الإيجابي للاقتصاد الماليزي في الاقتصاد الدولي.

وتتضح الصورة أكثر إذا ما قارنا عائدات الصادرات من المواد المصنعة بالنسبة موع الصادرات؛ حيث وصلت هذه النسبة إلى حوالي 60% في سنوات التسعينات، بينما كانت في حدود 27% عام 1980، وهذا ما يؤكد نجاح سياسة الصادرات وتنوعها التي باشر ا ماليزيا خلال الثمانينات.

إن نجاح ماليزيا اقتصادياً ومن خلال الدراسة اكتشفنا أ ا عرفت كيف تستفيد من مواردها الطبيعية (غاز، نفط، حديد، مطاط، زيت النخل). كما عرفت كيف تستفيد من مواردها البشرية، وكذلك سياسة الانفتاح على العالم الخارجي متخذةً في ذلك منهجية تنويع مصادر الدخل، كالمنتجات الصناعية والإلكترونية والكهربائية والخدمات. كما حققت معدلات نمو جيدة (8% في المتوسط بين 1988-1996) أدت إلى زيادةٍ مستمرة للدخل الفردي بمعدل 4% سنوياً مكن ماليزيا من احتلال المرتبة الثالثة في دول الأسيان (ASEN) بعد كل من سنغافورة وسلطنة بروناي.

والجدول التالي يوضح توزيع الإنتاج الصناعي حسب القطاعات:

جدول رقم (3- 16): توزيع الإنتاج الصناعي حسب القطاعات في ماليزيا

القطاع الإنتاجي	النسبة
- قطاع الإلكترونيك والآلات	%33
- قطاع الكيمياء والمنتجات البلاستيكية	%16
- القطاع الزراعي والغذائي	%11
- المُنتجات الفولاذية	%5
- المُنتجات الزجاجية	%5
- المُنتجات المطاطية	%5
- المُنتجات الخشبية	%8
- المُنتجات النسيجية	%6
- منتجات أخرى (سيارات ...)	%11

المصدر: Poste d'expansion économique de kuala Lumpur

كما يوضح الجدول التالي أهم المنتجات المصدرة خلال عام 1999:

جدول رقم (3- 17): أهم المنتجات المصدرة في ماليزيا خلال عام 1999

المُنتجـــات	النسبة
- منتجات إلكترونية وكهربائية مصنعة	%58
- منتجات مصنعة أخرى	%12
- زيت النخل	%4
- نفـط خام	%4
- غـاز طبيعي	%3
- مـواد نسيجية	%2
- خشب	%2
- مطاط	%1
- منتجات أخرى	%14
المجموع	%100

المصدر: Poste d'expansion économique de kuala Lumpur

ولم تكتفِ ماليزيا بذلك الاندماج في الاقتصاد الدولي بتنويع المُنتجات، بل عملت على تنويع المنافذ؛ الشيء الذي مكنها من اقتحام أهم الأسواق العالمية كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم (3- 18): أهم عملاء المُنتجات الماليزية

الســوق	النسبة
- الولايات المتحدة الامريكية	%22
- دول الاتحاد الأوربي	%16
- سنغافورة	%17
- اليابان	%12
- أسواق أخرى (عربية وغيرها)	%33
المجموع	%100

المصدر: Poste d'expansion économique de kuala Lumpur

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن ماليزيا تصدر منتجاتها بنسبة 50% إلى الدول المتقدمة الصناعية المتمثلة في: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان؛ وهذا دليلٌ على قوة ونجاح الاقتصاد الماليزي؛ لأن اقتحام هذه الأسواق ليس بالأمر الهين، لا مكان فيها إلا للمنتجات الرفيعة والنوعية الممتازة والعالية جداً.

إن عملية التحول هذه، وانتهاج سياسة الخوصصة لجلب الاستثمارات الخارجية، جعل ماليزيا من الدول التي تشتهر بالنمو والاستقرار الاقتصادي، والزحف نحو منافسة أكبر الدول في العالم؛ مما استوجب علينا معرفة الأساليب المستخدمة في هذا المنهج.

المطلب الثالث: أساليب الخوصصة في ماليزيا.

تتم العملية الخوصصة في ماليزيا وفقاً للطرق التالية:

1- **بيع حقوق المساهمين أو الموجودات:** يكون بيع حقوق المساهمين إما جزئياً أو كلياً، حيث تنتقل المؤسسات العامة المراد خوصصتها (العمال، الإدارة والموجودات) كلها إلى القطاع الخاص. بينما بيع الموجودات قد لا يشمل العمال والإدارة.

2- **التأجير:** نقل حقوق استخدام موجودات المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص لفترةٍ محددة مقابل رسومٍ محددة. ويستخدم هذا الأسلوب عندما تكون موجودات المؤسسة العامة المراد تخصيصها كبيرة وذات طبيعةٍ إستراتيجية، وتبقى موجودات المؤسسة العامة ملك الدولة، بالرغم من احتمال منح المستأجر من القطاع الخاص خيار التملك، أو تمديد استئجار موجودات المؤسسات عند انتهاء فترة التأجير.

3- **العقد الإداري:** التعاقد مع أشخاصٍ أو مؤسساتٍ من القطاع الخاص تتصف بالكفاءة والمهارة لإدارة المؤسسات الحكومية.

4- **أسلوب الشراء والتشغيل (B.O)، وأسلوب الشراء والتملك والتشغيل والنقل (Boot):** تستخدم هذه الأساليب عادةً للمشروعات التي تتطلب أموالاً كبيرة، حيث يكون التطوير عادةً من اختصاص القطاع العام.

5- **بيع المشروع لإدارته الحالية:** وهو أقل الأساليب استخداماً، ويعني استيلاء الإدارة على المؤسسة التي تمت خوصصتها، ويتم تمويلها بالإقراض.

ورغم أن الوضع لا زال مبكراً لقياس الفوائد التي بدأت تعود على ماليزيا إلا أن وفوراتٍ كثيرة تحققت بسبب الخوصصة كما ذكرنا سابقاً.

إذن من خلال هذه الأساليب نرى بأن الاقتصاد الماليزي حقق نجاحاً باهراً رغم تعدد الأجناس في هذا البلد الإسلامي المتكون من:

السكان الأصليون (Les malais): نسبة 60%؛

الصينيون: 30%؛

العرب، الهنود، الكوريون: 10%

ورغم هذا التعدد الجنسي واختلاف الأعراف، إلا أن ماليزيا عرفت كيف تحقق التعايش ما بين هذه الأجناس والجمع بينهم، وانتهاج سياسةٍ اقتصادية جديدة New Economie Policy (NEP) تمتد إلى غاية 20 عاماً. هذه التجربة أ رت العالم من حيث النتائج.

وتعود أسباب نجاح التجربة الماليزية إلى سببين رئيسين هما:

أ- إعطاء الاقتصاد الماليزي وجهةً صناعية تساعد على تحسين وتنويع مصادر الدخل الوطني.

ب- العمل على إعادة توزيع الثروة توزيعاً يقلل الفجوة بين مختلف الأعراق، ويطمئن السكان الأصليون بعدم الوقوع في المشكلات التي حدثت خلال سنوات الستينات (1969) خاصة.

لذا فقد عمدت ماليزيا في برنامجها هذا إلى تطوير الريف والحفاظ على استقراره؛ وبالتالي توسيع النشاط الاقتصادي في هذه المناطق، من خلال الشراكة وتغيير الملكية.

المطلب الرابع: تقييم تجربة الخوصصة في ماليزيا والدروس المستخلصة منها.

أولاً- تقييم تجربة ماليزيا في الخوصصة:

تعتبر ماليزيا من بين الدول القلائل في العالم النامي التي حققت معدلاتٍ مرتفعة وناجحة في مجال النمو والتنمية الاقتصادية؛ وهذا راجع إلى الإستراتيجية المعتمدة والمحكمة والجيدة والمتواصلة في جميع الأنشطة وعلى كل المستويات، أي حققت التكامل المطلوب من أجل ضتها.

ومن خلال هذه النتائج نريد أن نعرف ما هي نقاط هذه الإستراتيجية من خلال التقييم التالي لاقتصادها:

1- قامت الدولة الماليزية بتقديم إستراتيجية تنموية طويلة المدى وكانت محاورها:

أ- الوطنية الماليزية؛

ب- التطور الرأسمالي؛

ج- الإسلام ودوره في التنموي؛

د- الدور الوطني للدولة.

2- قامت الحكومة الماليزية كذلك بتقديم نموذجٍ جديد للتنمية يتمثل في التنمية الرأسمالية المتمثلة في اعتماد الأساليب الرأسمالية في العمل وتقسيمه، وكذلك تطوير وتوسيع وتشجيع مجالات ونطاق المؤسسات الخاصة (الخوصصة)، وكان الاعتماد أكثر في ا ال الصناعي من أجل جلب أكبر عددٍ ممكن من

الاستثمارات الأجنبية. إن قيام ماليزيا ذه الإستراتيجية راجع للبيئة المحيطة ا التي أصبحت أكبر قطبٍ في العالم من حيث التطور والتقدم كاليابان وكوريا الجنوبية. هذه الاعتبارات جعلت الدولة تسارع في وتيرة التنمية بكل الأساليب والاستفادة من تجارب هذه البلدان لكي تواكب التطور.

3- اعتمدت الدولة الماليزية على ا ال الاقتصادي والسياسي، من خلال انتهاج سياسة الخوصصة لكل المشروعات، ويجب أن يكون دور الدولة مقتصراً على الرعاية والتشجيع لجميع المشروعات، مع وضع السياسات التوجيهية العامة؛ لأ ا المسؤول الوحيد عن خدمة مختلف المؤسسات الخاصة. ومن هنا يتضح أن الخوصصة لا تعني تخلي الدولة وخروجها من النشاط العام والكامل، ولكن تعني تحولاً لدورها ليكون الأداة الرشيدة والقوية والقادرة على التخطيط والقيادة؛ من أجل ضمان السير الحسن والجيد للمؤسسات الرأسمالية في إطار الأهداف الوطنية.

4- لقد حقق برنامج الخوصصة في ماليزيا نتائج باهرة:

- السرعة في النمو والتنمية الاقتصادية؛
- النتائج الإيجابية الكبيرة في هذا ا ال، من حيث الأداء والسرعة في النمو والتنمية، في مجال فرص الاستثمار المباشر الذي يتزايد من عامٍ لآخر.
- زيادة توجه الاقتصاد الماليزي نحو الاعتماد على المشاركة الفعالة للمؤسسات الخاصة، وتوسيع نطاقها في مجال التنمية؛ من أجل إنجاز مختلف المشروعات الكبيرة، كقطاع المياه، الري، الغاز، الكهرباء ومحطا ا الضخمة، وغيرها.

5- تمت خوصصة عددٍ كبير من المؤسسات في بورصة الأوراق المالية، وكانت حوالي 15 مؤسسة؛ مما ضاعف من رأسمالها لعام 1993.

ومن خلال قراءتنا للاقتصاد الماليزي وسياسة الإصلاح المعتمدة لديه والخاصة بالخوصصة، نجد أ ا حققت نتائج عديدة من التقدم والتطور والتنمية الاقتصادية، ومن أهمها:

- تحقيق الاقتصاد الماليزي معدلات نموٍ مرتفعة وصلت إلى حد 8% عام 1998 مقارنةً بالسنوات السابقة والمقدرة بـ 7,5% و5,9%.
- السيطرة على معدلات التضخم بدرجاتٍ كبيرة لم تتجاوز نسبة 5% في المتوسط السنوي.
- تحسين مستوى المعيشة للسكان؛ حيث ارتفع متوسط دخل الفرد إلى 8081 دولار أمريكي خلال عام 2000 مقارنة بـ 350 دولار في عام 1970.
- انخفاض معدلات البطالة.

- تحقيق التطور والتحسن في مجال الخدمات، والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتحسن معيشة ا تمع بصورةٍ عالية ومرتفعة.
- حقق الاقتصاد الماليزي قفزاتٍ نوعية في مجال القطاع المالي؛ حيث أُنشئت عدة بنوك، وأصبحت من بين أكبرها في العالم، ورتبت في مصف 100 بنك في العالم من حيث الحجم.
- ارتفاع صادرا ا في جميع أنواع منتجا ا اتجاه الدول الأخرى؛ حيث حققت معدلات نموٍ سنوية كبيرة أ رت الدول ا اورة والعالم؛ حيث خلال سنوات: 1996، 1997، 1998، 1999، 2000، حققت معدلات نمو: 9,2%، 5,4%، 5,2%، 5,1%، 5,3% على التوالي. كل هذا تحقق بسبب السير الحسن لتطبيق وتنفيذ السياسة والإستراتيجية المحددة التي اعتمد ا الحكومة الماليزية.
- تزايد الاستثمارات الأجنبية والتنوع في صادرا ا؛ نتيجةً للاستثمار في الصناعات الجديدة؛ الشيء الذي أخرج ماليزيا من دائرة الصادرات السلعية التقليدية، مثل المطاط، القصدير، الغاز، الزيت، الأخشاب، الكاكاو)، لتدخل عالماً جديداً وواسعاً في مجال الصناعة.
- زيادة إنتاجية المؤسسات المخوصصة، خاصةً الصناعية منها، مع زيادة كفاء ا.
- ارتفاع الادخار الحكومي وزيادته بمعدلاتٍ مرتفعة.
- أعطت الخوصصة دخلاً لرجال الأعمال الجدد في صناعاتٍ جديدة لدخول السوق العالمية، أهمها: الصناعية الإلكترونية، والأجهزة الكهربائية، والصناعات الغذائية، ووسائل الإنتاج، وصناعة الحديد والصلب، والصناعة البلاستيكية.

كما سجل الاقتصاد الماليزي عدة اضطراباتٍ نتيجة الأزمة الاقتصادية الآسيوية لعام 1997م، وهذه الحالات تم حصرها في:

1- اضطرابات في الأسواق المالية والنقدية ورؤوس الأموال في دول جنوب شرق آسيا (مجموعة النمور) (*)؛
2- انخفاض مؤشر البورصة في ماليزيا؛
3- التدهور السريع في حصيلة الصادرات، وارتفاع نسب التوقف والإفلاس للمنشآت الصناعية، وما ترتب عليه من ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل،

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الماليزي أُصيب قبل الأزمة الآسيوية باختلالاتٍ (استغلها المضاربون) أهمها التوسع في الاقتراض الخارجي، وخاصةً قصير الأجل، العجز في ميزان الحسابات الجارية، التوسع في عملية الإقراض في ا الات غير المُنتِجة، وضغوط التضخم والعجز الكبير في الميزان التجاري؛ مما دفع

(*) مجموعة النمور تشمل تايوان، هونغ كونغ، أندونيسيا، كوريا الجنوبية.

بالحكومة الماليزية إلى اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات حتى استعاد الاقتصاد الماليزي انتعاشه، وانخفض التضخم ليصل إلى 3% ، وحقق الميزان التجاري فائضاً نتيجة زيادة الصادرات عن الواردات.

إلا أن الحكومة الماليزية كما هي واقفةٌ دائماً في وضع الحلول العاجلة لاحتواء أي أزمةٍ تواجهها، ركزت على منع المضاربة على العملات، ومنعت المتاجرة ا والسيطرة على رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وذلك باتخاذ عديدٍ من الإجراءات العاجلة لعل أهمها ما يلي:

1- منع خروج رؤوس الأموال المستثمرة في البورصة الماليزية إلا بعد عامٍ على الأقل.

2- منع تداول العملة الماليزية في الأسواق العالمية باعتباره تعاملاً غير قانوني.

3- تحديد سعر صرف العملة الماليزية بالنسبة للدولار الأمريكي.

4- منع تداول العملة الماليزية بالخارج، إلا في حدود ألف من العملة المحلية (رينجت)، وهذا من خلال الدخول أو الخروج.

5- حظر التعامل أو التعاملات على المكشوف، وهو ما يعني عدم السحب من بنوك ماليزيا بالبطاقات الائتمانية.

6- ضرورة الحصول على موافقةٍ مسبقة للتدفقات المالية، سواءً داخل أو خارج ماليزيا.

رغم كل هذه الأخطار والعقبات التي واجهت ماليزيا في السير بالخوصصة نحو خطى أسرع وأنجع، إلا أ ا عرفت كيف تتخطى هذه المعوقات، سواءً من الداخل أو الخارج، كما عرفت كيف تكون رائدةً في مجال النمو والتنمية الاقتصادية.

ثانياً- الدروس المستخلصة من التجربة الماليزية:

إن الدارس للاقتصاد الماليزي يدرك مدى نجاعة هذا الاقتصاد والتصميم الكبير من طرف الدولة والشعب على تحقيق معدلاتٍ اقتصادية كبيرة من حيث النمو والتنمية، خلال سنوات الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها والتي أهلتها لأن تكون في مصف الدول الطامحة للوصول إلى الدول الكبرى، وتحقيق إستراتيجية آفاق عام 2020 المعتمدة،

ومن خلال هذه الدراسة استخلصنا النتائج الإيجابية التالية:

1- الدولة الماليزية مصممةٌ على إنجاح برنامجها (برنامج الخوصصة).

2- عملية تطوير وإنجاح الاقتصاد الوطني تتطلب برنامجاً شاملاً وواسعاً ودقيقاً وواضحاً للخوصصة، يكون على الأقل أكثر من عدة سنوات حتى يتحقق الهدف المرسوم.

3- إن نجاح ماليزيا في برنامج الخوصصة وفي وقتٍ قياسي قد صاحبته خطوات تصحيحية من حيث التثبيت والهيكلة. لذا يجب الاستفادة من نجاحها في التصنيع، والتجارة الخارجية، والسياسات المالية والنقدية، والخوصصة، باعتبارها تجربةً ناجحة نفذت في إطار رؤيةٍ وإستراتيجية وسياساتٍ متناغمة وغير متعارضة.

4- التدرج في عملية الخوصصة في جميع القطاعات، وفي وقتٍ واحد.

5- الاستفادة من الخبرة الماليزية في نجاحها في جلب الاستثمار الأجنبي.

6- الاستفادة من تجربتها في إدارة الأزمات، وخططها، وبرامجها بعيدة المدى.

7- التركيز على مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية كأحد العوامل المساعدة في تحقيق إنجاز تلك المشروعات الضخمة والمستمرة في عملية التوسع والتزايد بما يتناسب والتطورات في ماليزيا.

8- وفرت التجربة الماليزية عمالةً متطورة في العدد الهائل من الطاقات المؤهلة والمهارات الجيدة.

9- بعث روح المنافسة الفعالة في ا الات الاقتصادية، وخاصةً الحيوية.

10- الاعتماد على اختيار الطرق والأساليب المناسبة، والميزة الفنية والمالية في الداخل، والرغبة في تشجيع الاستثمار الأجنبي.

11- إقناع معظم عناصر ا تمع بأن جميع طاقات ا تمع ستستفيد من التحولات والتغيرات التي عرفتها ماليزيا، كما تم توجيه الإعلام الحكومي إلى ترويج سياسة التشجيع والاستثمار الداخلي والخارجي فيها.

12- الاستخدام الجيد والعقلاني، والتوزيع العادل والحقيقي للثروات المختلفة في ماليزيا، مع التحكم في مصادر الاستغلال الأمثل للمواد الأولية المستغلة في ماليزيا.

13- يجب الاستفادة من التجربة الماليزية في رؤيتها لمستقبلها، وتحديد أهدافها في الوصول إلى تحقيق هذه الغايات، والخطط المرسومة لها؛ مما يجعل مسار وجهد هذه الدولة محدداً بطرقٍ وخطواتٍ محسوبة، ومرسومة، ومترابطة، ومتكاملة، وجيدة.

وعليه نرى بأن تجربة ماليزيا أعطت أحسن مثالٍ في النمو والتنمية، من خلال تجربتها في الخوصصة لجميع الدول النامية والمتقدمة؛ لأ ا استفادت ونجحت وحققت الغاية، وتريد الوصول إلى مصف الكبار في التشغيل، والاستثمار، والاستغلال الأمثل.

المبحث الثالث:
تجربة الكويت في الخوصصة

لدراسة هذه التجربة وتطبيقها في دولة الكويت فضلنا تقسيم هذا المبحث إلى عدة مطالب:

المطلب الأول : وفيه دراسةٌ لطبيعة وتطور الاقتصاد الكويتي الحديث، وخاصةً منذ بداية الخمسينات، وحتى في فترة ما بعد الغزو العراقي الذي أوجب على الدولة مصاريف لم تكن في الحسبان.

المطلب الثاني: وفيه دراسةٌ للإطار التشريعي لعملية الخوصصة، ويشمل الملخص التنفيذي لبرنامج نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص المنبثق من مجلس الأمة الكويتي.

المطلب الثالث: وفيه الحديث عن تجربة الخوصصة في دولة الكويت بدءاً بالدوافع والأسباب والمبررات التي أدت بالكويت للأخذ بالخوصصة، وكذا أهداف وإيجابيات وسلبيات ومعوقات هذه التجربة، وما هي القطاعات المرشحة للخوصصة، وما هي إجراءات التنفيذ لعملية الخوصصة.

المطلب الرابع: وفيه نبذةٌ حول مشروع القانون في شأن تنظيم برامج عمليات الخوصصة في الكويت، وكذا الحديث عن الهيئة العامة للاستثمار مرفقةً باقتراحاتٍ وتوصياتٍ لتنشيط سياسة الخوصصة في الكويت، ونخلص في الأخير إلى عدة إجراءاتٍ قامت ا الحكومة الكويتية مؤخراً.

المطلب الأول :طبيعة وتطور الاقتصاد الكويتي.

شهدت دولة الكويت خلال العقود الأربعة الماضية تطوراً كبيراً بنمو القطاع العام بجميع المقاييس؛ نتيجةً لعدة عوامل، ولعل من أهمها تواضع الإمكانيات المالية والإدارية والفنية للقطاع الخاص المحلي، خلال مرحلةٍ انتقلت فيه الدولة من إمارةٍ صغيرة ذات موارد محدودة، إلى دولةٍ ذات دخلٍ مرتفع إثر زيادة مبيعات النفط. ونتيجةً لذلك، نما القطاع العام بسرعةٍ فائقة على حساب القطاع الخاص، وأصبحت الدولة هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وتجاوزت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عام 75%، وأصبحت توظف ما يزيد عن 95% من إجمالي العمالة الوطنية[1].

فمع اكتشاف النفط، وبدء الازدهار الكويتي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصةً مرحلة الخمسينات، والبدء بتوزيع الثروة على الشعب، من خلال نظام التثمينات، وتوظيف الشباب والقادرين

---

(1) فريق التخصيص- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية- مجلس الأمة الكويتي، «الملخص التنفيذي لبرنامج نقل الملكية من القطاع العـام إلى القطاع الخاص في دولة الكويت»، مجلة الكويت الاقتصادية، تصدر عن الجمعية الاقتصادية الكويتية، السنة الأولى، العدد 1، ، ربيـع 1996، ص 76.

على العمل، سواءً في القطاع الحكومي أو النفطي في ذلك الوقت، وذلك بناءً على السياسة الحكيمة التي انتهجها ***عبد الله السالم*** لبناء كويت المستقبل.

وفي بداية الستينات من القرن العشرين أنشأت الحكومة أو ساهمت بإنشاء الجمعيات التعاونية، وهي مقتبسةٌ من النظام الشيوعي الاشتراكي. وتقوم الجمعية بالدرجة الأولى على توفير المُنتجات كافة للمستهلك (أو المساهم) بأقل الأسعار، ويفترض أن دور الجمعية خدماتي لا يبحث عن تحقيق الأرباح بالدرجة الأولى. تبعها إنشاء شركة النقل العام، وقبلهما كان تأميم شركة الخطوط الجوية الكويتية.

ثم أنشأت الدولة بعد ذلك بعض الهيئات العامة؛ وذلك لتحقيق كامل السيطرة على بعضٍ من المرافق العامة التي تعتقد بضرورة وجودها تحت مظلتها، وذلك كصناعة النفط ومشتقاته. ونقصد بالهيئات العامة، تلك الكيانات التي تنشئها الدولة؛ للسيطرة على مجالاتٍ معينة، مثل وسائل الاتصالات ومحطات الكهرباء والسكك الحديدية ...الخ، حيث يعهد لها بإدارة تلك المرافق، وهي مملوكةٌ ملكيةً خاصة للدولة، أي أن الدولة هي المحتكر الرئيسي لها. وعادةً تخضع تلك الهيئات لبعض القيود، مثل التوظيف وتحديد الأجور وغيرها، كما أ ا عرضةٌ للضغوط السياسية ذا ا التي تواجه الإدارة الحكومية، فضلاً عن أ ا ممنوعةٌ على سبيل المثال من قطع الخدمة التي توفرها للمستهلكين في حالة عدم الدفع. وتلك الهيئات ما هي إلا عبارة عن تكريسٍ للمذهب والنظام الشيوعي والاشتراكي الذين كانا يناديان بضرورة تكريس دور الدولة وهيمنتها على اقتصاديات الدولة بصفة العموم.

ثم ازداد الأمر سوءاً، بعد أن أممت الحكومة في بداية السبعينات كل ما هو أجنبي تحت شعار "تكوين الاقتصاد والمرافق الحيوية "؛ وذلك لتكون المرافق تحت سيطرة الحكومة الوطنية، والتخلص من سيطرة الاستثمار الأجنبي. وإن كان هذا الشعار ظاهره المصلحة العامة، إلا أن باطنه كان في حقيقة الأمر استيلاء الحكومة وتحكمها في جميع مرافق الدولة، سواءً كان ذلك بحسن نية أو سوء نية. وعليه فقد أممت الحكومة البنك الأجنبي الوحيد في الدولة، وهو "البنك البريطاني للشرق الأوسط"، تبعه تأميم الصناعة النفطية، أي (تأميم الشركات الأجنبية العاملة في هذا ا ال) بحجة حماية الثروة الوطنية والاقتصاد الوطني. وبذلك قُضي على كل ما في السوق من عناصر المنافسة المطلوبة، وأُلغي أساساً مبدأ المنافسة بكامل أنواعها، وهكذا تحولت الدولة التي من المفترض أن تكون رأسمالية كما نص عليها دستور البلاد إلى اشتراكيةٍ ممزوجةٍ بالرأسمالية الكويتية، وأصبحت الدولة تسيطر ذه الطريقة على جميع المرافق العامة والحيوية، بالإضافة إلى التحكم بالشركات بأنواعها المختلفة كما سنرى لاحقاً.

وهكذا اختلط الاقتصاد الكويتي الحر باقتصادٍ اشتراكي قد تكون بدايته جيدة ومقبولة في ذلك الوقت، إلا أنه انكشف مع مرور الوقت أن هذا النظام لم يحقق الهدف المرجو منه، فاتجهت الجمعيات التعاونية كافة بتحقيق هدفٍ آخر يختلف عن هدف إنشائها، وهو توفير الضروريات بأقل الأسعار، إلى هدفٍ تجاري بحت قائم على المنافسة وتحقيق أعلى الأرباح؛ ومن ثم توزيعها على المساهمين، بغض النظر عن الجودة والكفاءة، وأصبحت خطراً حقيقياً على التاجر نفسه.

وفي منتصف السبعينات، ونتيجةً لا يار البورصة (سوق الأوراق المالية) في عام 1976، اضطرت الدولة إلى التدخل السريع تحت مقولة "حماية الاقتصاد الكويتي"، فاشترت معظم الشركات الخاسرة، وذلك عن طريق ضخ الكثير من السيولة؛ وبذلك حمت السوق الكويتي من الا يار؛ وبالتالي أنقذت سمعة السوق والاقتصاد الكويتي.

ونتيجةً لذلك، أصبحت الحكومة مالكةً ومسيطرةً على معظم- إن لم نقل كل- الشركات ذات التأثير الاقتصادي على معالم الدولة؛ فاستولت على قطاعٍ كبير من شركات الاستثمار والمال، والغذاء، والخدمات، والصناعة ...الخ. وإذا أضفنا إليها كذلك تحكم الدولة في صناعة النفط والغاز والكهرباء والمواصلات العامة والطيران، والاتصالات بأشكالها كافة، فإذن أصبحت الدولة ـذه الطريقة تملك معظم ما في الدولة من مالٍ واستثمار ومرافق. كما زاد نتيجةً لذلك عدد الموظفين الحكوميين في جميع الدوائر الحكومية، وأصبح الكل - شاء أم أبى- يعمل تحت مظلة الدولة بطريقٍ مباشر أو غير مباشر؛ فزادت مصاريف وأعباء الدولة.

وفي عام 1982 (بداية الثمانينات) ازداد الأمر سوءاً، فا ارت سوق الأوراق المالية (سوق المناخ) [1] عام 1982م، مرةً أخرى أشد من الأولى؛ مما أدى إلى إفلاس الكثير من التجار والمستثمرين؛ مما اضطر الحكومة مرةً أخرى للتدخل السريع، وشراء ما تبقى من تلك الشركات بحجة إنقاذ سمعة الكويت الخارجية.

وقد أدى الا يار الثاني للبورصة أو ما يسمى (أزمة سوق المناخ) بإفلاس الكثير من الفعاليات الاقتصادية، وبطريقةٍ أسوأ من الا يار الأول، ونتيجةً لتدخل الحكومة مرةً أخرى لإنقاذ السوق زادت معها ملكيتها، وتضخمت بحيث أصبحت تتحكم بمعظم الاقتصاد الكويتي وقطاعاته المختلفة، إن لم يكن كل المرافق والشركات الممتازة، ما عدا القليل منها.

---

(1) حصيلة الخصخصة بالدول العربية حتى عام 2001، الصيغة الأولية لتقرير الاقتصاد العربي الموحد لعام 2002.

لذلك كان لا بد للدولة من إيجاد حل آخر وعملي يعيد المعادلة الاقتصادية إلى ما كانت عليه، ليرجع الاقتصاد كما كان بالسابق "اقتصاداً حراً"، ويحرك العجلة الاقتصادية للدولة، وليزيح عن كاهلها الكثير من المصاريف التي أصبحت تثقلها، ويخفف من تفشي ظاهرة الفساد الإداري الذي أصبح سمةً عامة وظاهرةً مميزة فيه.

إلا أن الضربة الأشد وجعاً جاءت في 2 أوت عام 1990، حيث جاء الغزو العراقي ليجهز على ما بناه الاقتصاد الكويتي في السنوات السابقة، وتوقفت الدولة بأكملها مؤقتاً عن دورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ...الخ، حتى أتاها نصر الله فتحقق تحرير دولة الكويت بتاريخ 26 فيفري 1991، وبدا لازماً على الحكومة بالضرورة القاهرة أن تقوم بجميع أعباء الوطن مرةً أخرى من الإعادة للإعمار، وبناء البنية التحتية، وتحسين الاقتصاد العام، والنهوض بجميع مرافق الدولة. وعليه، فقد ازدادت نفقات الدولة، وبان معها عجز في الميزانية العامة للدولة لسنين متتالية، وكان لا بد من التفكير بآليةٍ جديدة وحل لتلك المشكلة التي كان أحد أسبا ا دفع فواتير حرب تحرير الدولة، والحاجة الماسة للسيولة النقدية الشرعية؛ حتى يتسنى دفع وتسديد تلك الفواتير، وكان لزاماً على الحكومة إما أن تقترض من السوق العالمية أو بيع جزءٍ من استثمارا ا أو أصولها المحلية أو العالمية، فكان الأسهل والإسراع هو البيع النقدي للأصول المحلية والتي كان يرغب ا بعض ملاكها السابقين أو المستثمرين الجدد، وكان الحل الأرخص هو الاقتراض من السوق العالمية.

وعليه يمكن القول أن الوضع الاقتصادي لدولة الكويت قد مر بأربع مراحل يمكن تقسيمها كالآتي:

1- مرحلة الاتزان أو الوفر (فترة الستينات والسبعينات):

حيث تنامت المصروفات خلالها بمعدلاتٍ معقولة كانت تتناسب مع نمو الإيرادات، وأدت الوفورات المالية لهذه المرحلة إلى بناء قاعدةٍ عريضة من الأصول الخارجية.

2- مرحلة الركود أو التراجع (حقبة الثمانينات):

وتميزت هذه المرحلة باستمرار زيادة المصروفات على الرغم من استقرار الإيرادات، وقد شكلت إيرادات الأصول الخارجية بنيةً هامة من إجمالي الإيرادات.

3- مرحلة العجز:

التي بدأت منذ الغزو العراقي الغاشم للبلاد، وتميزت هذه المرحلة بزيادةٍ حادة في المصروفات، وتراجع الإيرادات، واستنزاف بنية كبيرة من الأصول الخارجية؛ مما أدى إلى انخفاضها إلى أقل من نصف ما كانت عليه قبل الغزو، واقترضت الحكومة أكثر من 8 مليارات دينار كويتي لتغطية مصروفاتها[1].

ونتيجةً لتلك الظروف، كان لا بد للحكومة من أن تتبنى برنامج الخوصصة بجدية وفعالية، سواءً شاءت أم أبت، حتى ولو كان كما وضحنا الخوصصة بمفهومها الضيق، أي بيع أو تحويل ملكية القطاع العام للقطاع الخاص والتغني باسم الخوصصة، مستخدمةً في سبيل ذلك وسائل الإعلام المختلفة.

فالكويت كأي دولةٍ نامية لم تصل بعد لمرحلة الخوصصة الكاملة بمفهومها الواسع، كما شرحناه سابقا في تعريفنا لمفهوم الخوصصة، وهو الاستثمار في المرافق العامة، وهذا وإن كان لم يحدث كاملاً في معظم الدول النامية؛ نظراً لحساسيته، والخوف من حدوث نوعٍ من الاحتكار لتلك المرافق الهامة والخطرة ومداراةً للأكثرية الفقيرة، إلا أنه لا بد أن يأتي، وذلك مع ازدياد العجوزات المالية في تلك الدول، وعدم استطاعتها، بغض النظر عن التغيرات العالمية، وبضرورة السير قدماً ومواكبة عصر التقدم والخوصصة العالمية.

وبناءً على ما تقدم، كان لا بد للحكومة من اتخاذ خطواتٍ جادة للنهوض مرةً أخرى باقتصادٍ فعال، وكان ذلك بتفعيل وتنفيذ ما يسمى بـ **برنامج الخوصصة**.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي لعملية الخوصصة في الكويت.

بدأت عملية الخوصصة في الظهور في الواقع العملي في الكويت منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، مع بداية ظهور العجز المالي في الميزانية العامة، واستمر تطبيقُها بصورةٍ متواضعة، ثم ازدادت المطالبة بها بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي. فقد ظهرت بوادر اتجاهاتٍ للخوصصة قبل الغزو العراقي للكويت، ولكن معظمها أجبر على التعاقد مع القطاع الخاص في مجالات التغذية والنظافة والحراسة للمرافق العامة.

ولقد تمثل الإطار التشريعي لعملية الخوصصة في دولة الكويت في إصدار مجلس الوزراء عام 1991 قراراً بتكليف وزارة المالية بإعداد دراسةٍ شاملة لتحويل بعض الخدمات العامة والأنشطة التي يتولاها القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص؛ ليقوم بإدارتها على نحوٍ يحقق الارتقاء بهذه الخدمات، وقام البنك العالمي بإعداد

(1) فريق التخصيص- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية- مجلس الأمة الكويتي، مرجع سابق، ص 76.

هذه الدراسة عام 1993، والتي تم على إثرها إنشاء مكتبٍ خاص بالخوصصة تابع لوزير المالية مباشرةً؛ ليقوم بمساعدة جهاتٍ استشارية متخصصة، بوضع يده على المؤسسات المرشحة للخوصصة، والعمل على تأهيلها وإدار ا على أسسٍ تجارية، بعد تحويلها إلى شركات مساهمة عامة، وتقييم أصولها لغرض طرحها للاكتتاب، ومفاوضة المستثمرين الراغبين في شرائها، والتعاون مع الجهات القانونية لصياغة القوانين الملائمة لإجراءات الخوصصة، ولتوفير البيئة الملائمة لمزاولة النشاط الاقتصادي بعد الخوصصة، كمنع الاحتكار وإلغاء الدعم الحكومي الممنوح لبعض الأنشطة، والتأكد من استكمال عملية الخوصصة في إطار إستراتيجيةٍ شاملة وواضحة، تمثل جزءاً من برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل(1).

الملخص التنفيذي لبرنامج نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص المنبثق من مجلس الأمة الكويتي(2):

بتاريخ 15 نوفمبر 1992 أحالت الحكومة مرسوماً بالقانون رقم 131 بتأسيس شركة الاتصالات الكويتية إلى مجلس الأمة؛ وذلك لنقل خدمة الاتصالات إلى القطاع الخاص، حيث أُحيل هذا الموضوع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لدراسته وتقديم تقريرٍ فيه للمجلس. وبإحالة هذا الموضوع إلى اللجنة أصبح موضوع نقل الأنشطة والخدمات الحكومية وبيع ممتلكات الدولة للقطاع الخاص (الخوصصة) أحد أهم القضايا التي تبحثها اللجنة. وعليه تم تشكيل فريقٍ من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومشاركة خبراء كويتيين في هذا ا ال، وكان ذلك بتاريخ 15 فيفري 1994.

خطة عمل اللجنة:

بدأ عمل اللجنة كالآتي:

أ- تم استفتاء المهتمين لهذا الموضوع، مثل خبراء غرفة التجارة والصناعة، ووزارة التجارة والصناعة، البنك العالمي، وغيرهم.

ب- تم عقد عدة لقاءاتٍ مع وفدٍ من البنك العالمي أثناء زيارته دولة الكويت بتاريخ 15 جوان 1994.

ج- قام الفريق بجولةٍ شملت ماليزيا ونيوزيلندا والمكسيك وواشنطن، كان الهدف منها جمع واستقصاء الحقائق والمعلومات، والتعرف على إيجابيات وسلبيات تطبيق الخوصصة في بيئاتٍ مختلفة وأساليبها وتشريعا ا، والاطلاع على المعوقات التي تواجه التطبيق في كل تجربةٍ على حدة.

---

(1) رفعت عبد الحليم الفاعوري وهند جولو، «خصخصة المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية "كيوتل" والآثار المترتبة عليها»، مجلة الإدارة العامة، ا لد 37، العدد 4، فبراير 1998، ص 721.

(2) فريق التخصيص- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية- مجلس الأمة الكويتي، مرجع سابق، ص 76.

قام البنك العالمي، بناءً على تلك اللقاءات التي تمت مع فريق اللجنة، بإيفاد فريق عملٍ مكون من 22 عضواً يمثلون البنك، في الفترة من 1 ماي إلى 29 ماي 1994 إلى دولة الكويت. وبعد الاجتماع مع المسؤولين والمختصين، ومن ضمنهم فريق اللجنة، وضعت اللمسات الأخيرة والتي تضمن تقريرها الآتي:

" إن التخصيص في دول الكويت ممكن ومطلوب، ولكنه وحده ليس كافياً لتحسين أداء الاقتصاد الوطني على الوجه المطلوب؛ وعليه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن التخصيص هو جزءٌ من عملية إصلاحٍ اقتصادي شامل، ويلزمه إصدار وتعديل التشريعات لنجاحه، كما يلزمه تغير شكل الدعم الحكومي إذا لم يكن بالإمكان إلغاؤه، كما يتطلب إستراتيجيةً واضحة لمعالجة وضع العمالة"[1].

وبناءً على ذلك، أوصت اللجنة في تقريرها في جانفي 1994 بالتوصيات التالية:

1- إنشاء مكتب للخوصصة يكون تابعاً لوزير المالية مباشرة تنحصر مهامه في تنفيذ برنامج الخوصصة.

2- سن وتعديل القوانين اللازمة لعمليات الخوصصة واللازمة لإنشاء لجنةٍ مستقلة لتنظيم الاحتكار وتحرير الأسعار.

3- نقل ملكية القطاعات الحكومية التالية: الاتصالات، الكهرباء والماء، الخطوط الجوية الكويتية، بعض شركات القطاع النفطي، الموانئ، القطاع الصحي، وشركات الهيئة العامة للاستثمار إلى القطاع الخاص بالسرعة الممكنة.

4- أفضلية بيع جميع أسهم الدولة بأسعارٍ تنافسية وفقاً لعوامل السوق.

5- استعمال مبدأ السهم الذهبي في القطاعات الإستراتيجية لضمان إبقاء عمل الإدارة في إطار الأهداف الحكومية.

6- تنظيم حملةٍ إعلامية لتوضيح أهداف عملية الخوصصة للمواطنين والمستثمرين.

مرتكزات الإصلاح الاقتصادي في **دولة الكويت:**

يرى المختصون أنه يجب مراعاة بعض الأمور الهامة والتي لا تقل أهميةً عن عملية الخوصصة ذا ا، كما يجب مراعاة أن هذه المرتكزات ليست ذات تأثيرٍ انفرادي، بل يؤثر كل منها على الآخر، ويجب أن تطبق بالتوازي، أي بتواقيت زمنية، وهي:

أ- السيطرة على الإنفاق العام: و يقصد ا تقليل مصروفات الباب الأول قدر الإمكان، أو على الأقل الحد من نموه.

(1) فريق التخصيص- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية- مجلس الأمة الكويتي، مرجع سابق، ص 69-71.

ب- **زيادة الإيرادات العامة:** أي زيادة الإيرادات النفطية قدر الإمكان على المدى القصير والمتوسط، وإدارة الاستثمارات بصورةٍ أفضل، وزيادة الإيرادات غير النفطية كزيادة الرسوم والضرائب ...الخ.

ج- **إعادة هيكلة القطاع العام:** إعادة دور الدولة والفلسفة الجديدة لمسؤوليتها، وتنظيم الهيكل الإداري للدولة في ظل الدور الجديد، وإزالة التداخل في الاختصاصات بين الهيئات الحكومية؛ لرفع الكفاءة والإنتاجية في القطاع الحكومي.

د- **تنمية القطاع الخاص و يئة البيئة الاستثمارية المناسبة:** تحرير السوق، ويقصد منه، فتح باب المنافسة للقطاع الخاص، وإزالة معوقات تنمية القطاع الخاص، وكذلك تطوير القطاع المصرفي، وفتح باب المنافسة الأجنبية بشكلٍ تدريجي، وإزالة أشكال الدعم الحكومي كافة، وإلغاء الضمانات الحكومية ما أمكن، وتنمية سوق الأوراق المالية، إضافةً إلى تعديل قانون العمل في القطاعين الأهلي والحكومي وتوحيده، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية في البلاد، وإزالة العوائق التي تحد من مشاركته.

هـ- **تنمية وتطوير الدور الرقابي للدولة:** ضبط الاحتكار، ووضع آلية مناسبة وعلنية لتحديد وتعديل الأسعار. كما يجب مراعاة فصل الدور الرقابي عن الدور الاستثماري والاستهلاكي للدولة؛ للحد من التضارب في المصالح. كذلك يجب إعادة النظر في التشريعات بشأن الممارسات التجارية، وإزالة أي معوقات تحد من تنمية قوى السوق والمنافسة، ووضع أسسٍ كفيلة لحماية سيادة الدولة في ا الات التي ستتم خوصصتها، ويجب العمل على رفع كفاءة النظام القضائي في البلاد؛ وذلك في المرافعات التجارية بشكل فعال.

و- **الخوصصة:** اتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة لتطبيق الخوصصة، مثل إصدار قانونٍ شامل للخوصصة، بما في ذلك إنشاء الجهاز التنفيذي والإداري الذي سوف يتولى عمليات الخوصصة، وتحديد صلاحياته ومسؤولياته؛ للشروع في تطبيق هذا البرنامج في أسرع وقتٍ ممكن، على أن يشمل البرنامج على بيع أسهم الدولة في الشركات والمؤسسات الحكومية، وتحويل بعض الأنشطة العامة ذات الطابع التجاري إلى شركاتٍ حكومية كمرحلةٍ انتقالية استعداداً لبيع أسهمها للقطاع الخاص، وتلبية مبادرات القطاع الخاص بتنفيذ المشروعات الجديدة أو بتقديم بعض الخدمات التجارية.

خ- **العمالة الوطنية:** إعداد برنامج مناسب لتحفيز العمالة الوطنية على ترك الوظائف الحكومية والتوجه للعمل في القطاع الخاص، كفصل العلاوة الاجتماعية عن الراتب ومنحها للمواطنين كافة، ومساهمة

الحكومة في التأمينات الاجتماعية للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، وتحمل الدولة الرسوم على العمالة الوافدة بمقدارٍ يتناسب مع التكلفة الحقيقية التي تتكبدها الدولة مقابل وجودها في البلاد ...الخ[1].

ي- الدعم الحكومي: تقديم دعمٍ مالي مناسب للمواطنين كافة، وبمقدارٍ متساو، مقابل الخدمات التي ستتم خوصصتها، أو زيادة رسومها بصورةٍ تحفز على ترشيد الاستهلاك، وتراعي أوضاع أصحاب الدخول المحدودة، وأن تصرف الدولة مبلغاً مناسباً للمواطنين العاطلين عن العمل بصورةٍ غير مستمرة، على أن تشكل عبئاً كبيراً على الدولة، وبقدرٍ يؤمن لهم احتياجا م الدنيا، شريطة خضوع المؤهلين منهم لبرامج تدريبية وتأهيلية للعمل في القطاع الخاص. كما يجب إعادة النظر في سياسات الدعم الحكومي للقطاعات غير السكنية جميعها (حكومية، صناعية، زراعية، تجارية ...الخ) دف إزالته تدريجياً أو تقليله ما أمكن ذلك.

هكذا ترى اللجنة أنه لا بد من توافُر عناصر كثيرة لرفع موضوع الكفاءة الاقتصادية، ومن ثم تطبيق برنامج الخوصصة، وتلك العناصر مرتبطةٌ ارتباطاً كلياً بموضوع تعديل وتحسين الاقتصاد الكويتي ككل أولاً.

وهنا نرى بأنه يمكن أن تثار عدة أسئلةٍ في هذا الصدد، ومن أهمها: هل تستطيع الحكومة بوضعها الحالي السيطرة على موضوع الإنفاق العام ؟ وهو كما نعلم يستحوذ على معظم الميزانية سواءً في الكويت أو في غيرها من البلاد. وهل من الممكن التحكم بزيادة الإيرادات النفطية ؟ علماً بأن الكويت عضو في منظمة الأوبك، وملتزمةٌ بسقفٍ معين للإنتاج وبالكمية المرصودة ببيعها، ولا تستطيع الكويت بمفردها التحكم بأسعار النفط؛ حيث أ ا مرتبطةٌ بأمورٍ كثيرة من أهمها العرض والطلب وسعر البيع ...الخ. هل من الممكن إزالة تدخل الجهات الحكومية ؟ هل من الممكن إلغاء الدعم الحكومي، وتحرير السوق، وفتح باب المنافسة (بشقيها الداخلي والخارجي) بكل سهولة ؟ هل تستطيع الدولة ضبط الاحتكار، ووضع آلية لتحديد وتعديل الأسعار ؟ هل تستطيع الدولة فعلاً رفع كفاءة النظام القضائي في الأمور التجارية بشكلٍ خاص ؟ هل لدى الحكومة تصور معين لحل موضوع العمالة الوطنية التي سوف تسرح من عملها ؟ هل انتهت الحكومة من قانون الخوصصة ؟ وهل صادق مجلس الأمة على القانون الخاص بذلك ؟

كما نرى أن هناك الكثير من الأمور التي لا تزال بانتظار الرد، حتى يبدأ الاقتصاد الكويتي في تعديل مساره، ومن ثم يبدأ العمل ببرنامج الخوصصة الذي أصبح الشاغل الرئيسي، سواءً للحكومة أو المواطن.

---

(1) فريق التخصيص- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية- مجلس الأمة الكويتي، مرجع سابق، ص 77-79.

المطلب الثالث: الخوصصة في دولة الكويت: دوافعها وأهدافها وإجراءا ا التنفيذية وإيجابيا ا وسلبيا ا.

أولاً- دوافع ومبررات الخوصصة في الكويت:

إن الحاجة إلى الخوصصة في دولة الكويت تتضمن إضافةً إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسية المعروفة، أبعاداً اجتماعية وتاريخية. فاجتماعياً نجد أن قيم العمل الحر والمبادئ التجارية سائدةٌ في ا تمع الكويتي. ومن الناحية التاريخية، فالنظام الاقتصادي الكويتي قبل النفط كان يقوم أساساً على التجارة الحرة وعلى مبادرات القطاع الخاص، مع تدخلٍ حكومي محدود، خاصةً في مجالات إقامة الأمن والنظام والجمارك. ولكن بعد ظهور النفط وتصديره، تنامى دور الدولة بشكلٍ واضح في ا تمع، وذلك من خلال تقديمها للخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المرافق العامة وغيرها)؛ لمواجهة احتياجات السكان الذين تنامى عددهم بشكلٍ كبير منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين[1].

ويمكن تلخيص دواعي وأسباب الخوصصة في دولة الكويت في النقاط التالية[2]:

1- رفع كفاءة الإدارة، وزيادة المرونة في الاستجابة السريعة للمتغيرات، ومنع الهدر، وذلك في ظل قوى السوق والمنافسة العادلة، واعتماد المعايير الاقتصادية في إقرار الأسعار وتقييم المشروعات والأداء.

2- تخفيف العبء عن الموازنة العامة لتقليل العجز، وذلك من خلال توظيف حصيلة بيع الأصول بكفاءة، وإيقاف الهدر في الأموال العامة.

3- زيادة مجالات الاستثمار ا زي، واجتذاب الاستثمارات المحلية بالخارج والاستثمارات الخارجية، وخلق فرص عملٍ حقيقية منتجة للمواطنين بعد تأهيلهم وإعادة تدريبهم، مع العمل على زيادة المساهمة الشعبية، وتوسيع قاعدة الملكية لتطوير سوق الأوراق المالية.

4- تصحيح مساراتٍ اقتصادية واجتماعية خاطئة تراكمت على المدى الطويل، وأدت إلى اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي المحلي، وإلى زيادة حدة الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية.

5- التصدي لمعالجة الوضع الاقتصادي الراهن بصورةٍ جذرية تنتقل به من النمط الاستهلاكي إلى النمط التنموي الإنتاجي الذي يقوم على استخدام موارد ا تمع المادية والبشرية بكفاءة.

---

(1) صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار التنموية للخوصصة، مرجع سابق، ص 53-54.

(2) رفعت عبد الحكيم الفاعوري، مرجع سابق، ص 108.

ثانياً- أهداف سياسة الخوصصة لدولة الكويت:

تتمثل أهم أهداف سياسة الخوصصة بالنسبة لدولة الكويت فيما يلي:

1- زيادة الكفاءة الاقتصادية لكافة القطاعات الإنتاجية.

2- تقليص حجم المصروفات الحكومية، وزيادة الإيرادات العامة، عن طريق إيجاد موارد جديدة للدولة.

3- تطوير ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

4- تحرير السوق، وفتح باب المنافسة التجارية، وإزالة العوائق أمام مشاركة القطاع الخاص الكويتي والخليجي والدولي للاستثمار في الكويت.

5- توفير فرص عملٍ حقيقية للمواطنين (على المدى المتوسط والطويل)، خاصةً في المجالات ذات القيمة المضافة العالية[1].

6- تقليل الأعباء والمسؤوليات الإدارية والمالية في القطاعات الإنتاجية.

7- توسيع قاعدة ملكية الأصول والممتلكات العامة للدولة، لتشمل أكبر عددٍ من المواطنين، من خلال عدة محاور مبنية على العدل والمساواة وتكافؤ الفرص.

ومن الأمور الهامة أيضاً تحديد أوجه توظيف أو صرف إيرادات الخوصصة التي ستحققها الدولة إثر بيع ممتلكاتها وأصولها للقطاع الخاص. فمثلاً يفضل ألا تصرف هذه الإيرادات في دعم العجز المالي أو في الصرف الاستهلاكي، بل يفضل أن توجه نحو زيادة الاحتياطي العام للدولة واحتياطي الأجيال القادمة.

ثالثاً- القطاعات المرشحة للخوصصة في دولة الكويت:

بالنسبة للقطاعات المرشحة للخوصصة في الكويت فهي متسعة جداً؛ فكل نشاط عام "ذي طبيعة تجارية" قابل للخوصصة. وبناءً على ذلك، فإنه من الصعب حصر الأنشطة المرشحة للخوصصة. وتشمل قائمة القطاعات المرشحة للخوصصة الآتي: الاتصالات السلكية واللاسلكية، الكهرباء والغاز، الصرف الصحي، النقل البري والجوي والبحري، الموانئ البحرية، والمطارات، والخدمات الصحية والتعليمية والإسكان، والبنوك، وشركات الاستثمار والتأمين والعقارات، الصناعات بمختلف أنواعها، وقطاع البترول بإستثناء حقول وآبار البترول؛ لأنها ملكيةٌ عامة لكافة أفراد المجتمع[2].

---

(1) سالم عبد العزيز محمود، قضـايا الخصخصـة في المجتمع الكويتي، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، 2003، ص 11.

(2) فقد نصت المادة 21 من الدستور الكويتي على أن: « الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك الدولة، تقوم على حفظها وحـسن استغلالها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني ».

لذلك يمكن القول بأن نطاق الخوصصة واسع جداً في الكويت، أي بالإمكان خوصصة الكثير من القطاعات الإنتاجية والخدمية[1].

ويعد القطاع النفطي أهم القطاعات الاقتصادية في الكويت على الإطلاق؛ إذ يساهم هذا القطاع وحده بما نسبته (47 %) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003، بما قيمته (5794) مليون دينـار كويتي[2]. كما تعتبر الصناعات المرتبطة به والمعتمدة عليه، والأنشطة الاقتصادية الأخرى المتعلقة به، من أكثرها جدوى من الناحية الاقتصادية والاستثمارية. وقد أدى التوسع غير المبرر في تفسير الملكية العامة للثروات الطبيعية إلى استثمار القطاع العام استثماراً شبه كامل بكل أنشطة القطاع النفطي إنتاجاً ونقلاً وتوزيعاً وتصنيعاً. وبعبارةٍ أخرى أدى هذا الاستثمار إلى غلق الباب أمام القطاع الخاص في أنشطةٍ تولد أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، وتتمتع بإنتاجيةٍ عالية وتنوعٍ كبير. وتعتبر هذه الحقيقة بالذات هي السبب الرئيسي وراء تهميش دور القطاع الخاص، وضعف مساهمته الإنمائية. وتشتت جهوده في أنشطةٍ قليلة الجدوى، كثيفة العمالة واتجاهه إلى المعاملات التي تقوم على المضاربات الخطرة وإلى الاستثمار في الخارج. وهكذا فإن خوصصة القطاع النفطي وتحريره تمثل المدخل الأوسع والأفضل؛ لتعزيز دور القطاع الخاص، وجذب استثماراته. بل أن جدوى وربحية الاستثمارات الخاصة في القطاع النفطي هي التي ستزود القطاع الخاص بالتمويل اللازم للدخول على نطاقٍ واسع في الاستثمارات الإنتاجية الأخرى؛ مما يساهم في رفع درجة المنافسة الحقيقية، ويخلق فرص عملٍ جديدة، ويوازن هيكل العمالة[3].

رابعاً- إجراءات تنفيذية في مجال الخوصصة:

لقد بدئ بتنفيذ برنامج الخوصصة في الكويت في عام 1994م، مع قيام جهاز الاستثمار الكويتي ببيع أسهم الدولة في الشركات المحلية في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى حصصها في شركاتٍ أخرى غير مدرجة. غير أن ضعف القدرة الاستيعابية لسوق الأوراق المالية أدى إلى إبطاء مسيرة الخوصصة، ومنذ أوائل عام 2001م أخذ برنامج الخوصصة في التسارع؛ إذ يمثل إعلان الحكومة عن خطتها الخماسية التي يشارك فيها القطاع الخاص مشاركةً فعالة دفعةً إيجابية للبرنامج؛ حيث أعلنت الحكومة عن عزمها خوصصة 70 مؤسسة تعمل في قطاعاتٍ مختلفة، كما باعت جزءاً من أسهمها في شركة الاتصالات.

(1) صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار التنموية للخصخصة، مرجع سابق، ص 56-57.

(2) وزارة التخطيط، مذكرة تحليلية للمجاميع الاقتصادية الرئيسية لعام 2003، ص 1.

(3) صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار التنموية للخصخصة، مرجع سابق، ص 57-58.

هذا، وقد تم منذ بدء تنفيذ برنامج الخوصصة في عام 1994م، وحتى اية عام 2001م، بيع جزءٍ أو كل حصص الدولة في حوالي 33 مؤسسة، وبقيمةٍ إجمالية بلغت حوالي 4 مليارات دولار أمريكي. وتمتلك الحكومة حالياً أسهماً في نحو 21 شركة مدرجة في البورصة، وتتراوح حصتها من القيمة السوقية لهذه الشركات ما بين 5% في بعضٍ منها إلى 88% في بعضها الآخر، وتقدر القيمة السوقية لحصة الحكومة في هذه الشركات نحو 1 مليار دولار، إلى ما يمثل حوالي 15% من القيمة السوقية في هذه الشركات المدرجة في البورصة. والجدير بالذكر أن قرابة 70% من القيمة السوقية لحصة الحكومة تتمثل في أسهم الحكومة في ثلاث شركات هي: بنك الكويت والشرق الأوسط، وبيت التمويل الكويتي، وشركة الاتصالات المتنقلة[1]. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن حوالي 645 775 مستثمراً جديداً قاموا بشراء أسهم الدولة المطروحة في سوق الأوراق المالية منذ بدء البرنامج، إما عبر اكتتابٍ عام أو عبر مزادٍ علني، كما أن طلبات الاكتتاب ذه الأسهم بلغت نحو 40 ضعفاً لعدد الأسهم المطروحة للبيع، فقد طرحت الهيئة العامة للاستثمار صندوقين للاكتتاب العام: أولهما صندوق استثماري، والآخر صندوق عقاري؛ دف إتاحة الفرصة لمستثمري الكويت للاشتراك في هذه الصناديق.

واتبعت الكويت أسلوب البيع المباشر، من خلال المزاد العام بالنسبة لمساهمتها في شركات العقارات المتحدة والوطنية العقارية والصناعات الوطنية. وعرضت الدولة مساهمتها في شركات التسهيلات التجارية من خلال أسلوب الاكتتاب العام[2].

وتشير الأرقام إلى أنه تمت خوصصة 28 شركة محلية في الفترة من سبتمبر 1994 إلى مارس 1999، بقيمةٍ إجمالية بلغت 823 مليون دينار[3].

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الكويت تلقت عروضاً لبناء ثماني وحدات لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز كخطوةٍ أولى في خطةٍ ضخمة تصل تكلفتها إلى 2,5 مليار دولار. وقد شاركت في العروض شركات سمنس الألمانية، وجنرال إلكترونيك الأمريكية، والستوم الفرنسية، وميتسوبيشي اليابانية؛ وذلك دف تغطية العجز المتوقع في الطاقة الكهربائية في عام 2003، وتشمل خطة الكهرباء في الحكومة لخفض الإنفاق

(1) حصيلة الخوصصة بالدول العربية حتى عام 2001، الصيغة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002م.

(2) قسم البحوث بالمركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، « الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي بين الواقع والمأمول »، سلسلة قضايا إستراتيجية، العدد 16، مدير التحرير: أشرف كشك، سبتمبر 2000، ص 22.

(3) صحيفة الوطن، 1999/9/11م.

الرأسمالي على المشروعات الضخمة، وخصوصة معظم الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه، وتأمل الكويت أن تبدأ العمل بالخطة المقترحة عام 2006[1].

خامساً- إيجابيات وسلبيات الخوصصة في الكويت:

ترى اللجنة أنه من الممكن تحقيق العديد من المكاسب أو الإيجابيات لو وضعت إستراتيجيةٌ مناسبة، وتم تنفيذها بشكلٍ جيد. وفيما يلي نوجز أهم الإيجابيات وهي كالآتي:

1- تقليص حجم القطاع العام؛ وبالتالي خفض مصروفاته؛ نتيجةً لتحويل جزءٍ كبير من العمالة إلى القطاع العام.

2- توفير مصادر جديدة للإيرادات العامة؛ نتيجةً لبيع أصول وممتلكات القطاع العام، وفرض رسومٍ وضرائب على شركات القطاع الخاص وأقساط أرباح الشركات الخاصة الناجحة؛ حيث بإمكان الدولة الاحتفاظ بنسب (أقل من 6%) وملكية شركات منتقاة.

3- زيادة إنتاجية القوى العاملة؛ نتيجةً لتطبيق أساليب الإدارة في القطاع الخاص.

4- رفع مستوى الخدمات وتطويرها.

5- تبسيط الإجراءات الإدارية، وتنمية مستوى خدمات المشتركين؛ حيث يضع القطاع الخاص خدمة المستهلك على سلم الأولويات بشكلٍ أفضل من القطاع العام المتميز بالبيروقراطية والمركزية الحكومية.

6- سرعة تقديم خدماتٍ جديدة ومتطورة.

7- تقليل الدعم الحكومي.

8- تشجيع عودة رؤوس الأموال الأهلية المهاجرة وتوظيفها في مجالاتٍ استثمارية منافسة؛ نظراً لأن الخوصصة ستفتح آفاقاً استثمارية جديدة في البلاد.

9- استقطاب الاستثمار الأجنبي، ونقل أساليب الإدارة والتكنولوجيا الأجنبية إلى داخل البلاد، وذلك ضمن ضوابط محدودة تحفظ للدولة حقوقها كافة.

10- تصفية الشركات الحكومية الخاسرة.

11- تقليص الأعباء الإدارية والمالية والتشغيلية للهيئات والمؤسسات والإدارة الحكومية نتيجةً للخوصصة، وإتاحة ا ال للقطاعات الحكومية للعمل بصورةٍ أفضل، والتركيز على أداء دورها المتمثل في رسم السياسات والرقابة والإشراف.

(1) « التخاصية في العالم »، مجلة أخبار التخاصية، العدد 11، نيسان 2002، ص 30.

12- توفير فرص عملٍ حقيقية للمواطنين في القطاع الخاص على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

13- توفير أرضية مناسبة لإنجاح برنامج العمليات المتقابلة أو الأوفست(*)، حيث أن أهم معوقات هذا البرنامج تتمثل في ضيق مجالات الاستثمار الجديدة لمشاركة الشركات الأجنبية(1).

أما السلبيات التي قد تنشأ نتيجةً لتنفيذ برنامج الخوصصة، ولا سيما عندما لا تكون هناك خطةٌ مدروسة للخوصصة، أو لا يتم تنفيذ الخطة بالشكل المطلوب، فهي تتمثل في:

1- بيع أصول وممتلكات الدولة بأسعارٍ منخفضة، خاصةً للقطاعات التي لا يتوفر لديها البيانات المالية الكافية أو مؤشراتٍ حول أدائها المالي؛ لذا لا بد من تقييم أصول وممتلكات الدولة وفق أسسٍ مالية ومحاسبية مناسبة ومتفقٍ عليها لتلافي أي انتقادات مستقبلية.

2- زيادة الأسعار: تقدم أغلبية الخدمات العامة والسلع الأساسية حالياً بأسعارٍ مدعومة بشكلٍ كبير، وعليه ينبغي عدم إزالة الدعم بصورةٍ مفاجئة، وأن يتم ذلك بطريقةٍ تدريجية.

3- مشكلة العمالة الوطنية الفائضة عن الحاجة الكامنة في القطاع العام والتي سوف تبرز بصورةٍ أوضح من صور ا في الوضع الحالي نتيجةً للخوصصة؛ لذا لا بد من تقدير حجم هذه العمالة ونوعيتها ومؤهلا ا وقدرا ا والتكلفة المالية التي سوف تتحملها الدولة، وتلك التي سوف يتحملها القطاع الخاص تدريجياً، بحيث تنتهي التزامات الدولة بعد فترةٍ محدودة (5-7 سنوات مثلاً)، وألا تحمل ميزانية الدولة أي التزاماتٍ مالية طويلة الأمد.

4- هيمنة قلة من المستثمرين على خدماتٍ وأنشطةٍ حيوية؛ لذا لا بد من وضع ضوابط وأدواتٍ رقابية فعالة؛ لكي لا تتركز الملكية في أيدي قلةٍ من أصحاب النفوذ المالي والسياسي؛ لذا يجب أن تطرح لصغار المستثمرين علاوةً على تطوير أساليب تحفز المستثمر الصغير للاحتفاظ بالأسهم.

5- قد تنشأ منافسةٌ غير عادلة بين شركات القطاع الخاص، وتأتي هنا مرةً أخرى أهمية الدور الرقابي للدولة؛ إذ لا بد من منح الأجهزة الرقابية صلاحياتٍ مناسبة تمكنها من يئة بيئةٍ تنافسية عادلة لعمل محركات القطاع الخاص، ومحاربة المنافسة التجارية أمام الشركات الجديدة التي ترغب في دخول السوق والعمل بكفاءةٍ عالية.

(*) Offset program

(1) فريق التخصيص- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية- مجلس الأمة الكويتي، مرجع سابق، ص 81-83.

6- تنامي رأس المال الأجنبي، وخاصةً في القطاعات الإستراتيجية. ويمكن الحد منه من خلال ضوابط قانونية معينة، مثل تحديد سقف أعلى لملكية الشريك الأجنبي، والحفاظ على حقوق الدولة عن طريق الأسهم الذهبية التي تضمن لها حقوقاً تصويتية في بعض القضايا الإستراتيجية الهامة، مثل بيع أسهم الشريك الأجنبي إلى طرفٍ ثالث غير مرغوبٍ فيه، والإنفاق الرأسمالي اللازم لتطوير الخدمات، قيود على نقل التكنولوجيا، وأمور أخرى بحسب طبيعة القطاع.

7- هبوط كبير في أسعار أسهم الشركات القائمة فيما لو طُرحت كمياتٍ كبيرة من أسهم الشركات المخصصة، سواءً للاكتتاب العام أو للبيع في سوق الأوراق المالية، خلال فترةٍ زمنية قصيرة. لذا يجب توقيت بيع الأسهم، وتحديد أحجامها بصورةٍ مناسبة؛ بحيث لا تؤثر سلباً في أسعار الشركات القائمة ذات الكفاءة العالية[1].

سادساً- معوقات الخوصصة في الكويت:

هناك بعض المعوقات التي قد تحد أو تعيق برنامج الخوصصة في الكويت من أهمها الآتي:

1- تردد القرار السياسي من قبل الحكومة: كما هو معلوم فإن ثمار الخوصصة لا يأتي قطافُها على المدى القريب، بل يتطلب الأمر إتاحة فترةٍ زمنية كافية للشركات الجديدة لتجري التغييرات اللازمة لزيادة كفاء ا وتحسين أدائها؛ ومن ثم فإن ذلك يتطلب قيادةً سياسية قوية تؤمن بأهمية الخوصصة، وقادرة على مواجهة انتقادات ا لس وا تمع.

2- عدم تعاون الطبقة البيروقراطية في القطاع العام: لا شك في أن المنتفعين من كبار المسؤولين في الإدارات الحكومية يعدون الخوصصة تقليصاً لسلطا م وصلاحيا م ونفوذهم؛ لذا من المتوقع أن يعيق البعض من هؤلاء البدء في تنفيذ برامج الخوصصة.

3- معارضة سياسية من قبل البرلمان (مجلس الأمة): حيث يعمل أغلب المواطنين في مؤسسات الدولة بأنواعها المختلفة، ويتمتعون بدعمٍ حكومي كبير؛ لذا قد يعارض بعض نواب مجلس الأمة برنامج الخوصصة لما فيه من مخاطرةٍ على مستقبلهم السياسي، وتدني شعبيتهم بين ناخبيهم، وإذا شكلت هذه ا موعة أغلبية في ا لس فلن يرى برنامج الخوصصة النور على المدى القريب.

4- معارضة شعبية لعدم وجود برنامج مناسب للتهيئة الشعبية.

(1) فريق التخصيص- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية- مجلس الأمة الكويتي، مرجع سابق، ص 83-84.

5- محدودية وتواضع إمكانيات القطاع الخاص الكويتي: فمثلاً بالرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود ونصف على عمل القطاع المصرفي، لا توجد إدارةٌ كويتية قادرة على خوض سوق المنافسة الدولية، وتوجد مخاوف حقيقية من السماح للبنوك الأجنبية بالعمل بحرية في الكويت.

6- تدخل وضغوط أصحاب النفوذ السياسي والمالي: وخير وسيلةٍ للتصدي لهذه الضغوطات هو الإعلان عن القرارات كافة، ووضع أسسٍ واضحة لتقديم العروض وفق مبدأ تكافؤ الفرص، وإدارة عمليات الخوصصة من قبل مسؤولين ليس لديهم أو لذويهم من الدرجة الأولى مصالح استثمارية، ومشهود لهم بالوطنية والإخلاص والمحافظة على الأسرار وردع المخالفين دون استثناء.

7- محدودية الخبرات الوطنية اللازمة لإدارة وتنفيذ عمليات الخوصصة؛ نظراً لحداثة هذه التجربة في الكويت، فلا تتوفر في الوقت الحالي كوادر وطنية كافية مؤهلة من الجوانب الاقتصادية والمالية والإدارية والقانونية والرقابية للخوصصة.

8- تواضع قدرات الأجهزة الرقابية والإشرافية، وهي محدودةٌ جداً؛ وعليه فإن نجاح الخوصصة يتطلب إعداد أجهزةٍ رقابية فعالة، علاوةً على تطوير قدرات النظام القضائي لمواكبة مرحلة ما بعد الخوصصة.

9- التشريعات اللازمة لتطبيق الخوصصة في دولة الكويت: فالنظام القانوني لها يفتقر إلى تشريعاتٍ مناسبة بشأن الدور الرقابي للدولة، وبشأن المنافسة التجارية والاحتكارية، وبشأن تملك القطاع الخاص لأصولٍ إستراتيجية، وضبط الاستثمارات الأجنبية، وبشأن الضرائب التجارية والعمالة في القطاع الأهلي ...الخ.

10- إن تطبيق الخوصصة في الكويت دون تعديل القوانين السائدة، أو إصدار تشريعاتٍ جديدة مناسبة، سيؤدي إلى وجود ثغراتٍ قانونية قد تستغل لتحقيق مكاسب غير مشروعة وزيادةٍ غير مبررة في الأسعار، أو تردي الخدمات، أو سوء استغلال الموارد الطبيعية للبلاد وغيرها[1].

المطلب الرابع: مؤشرات واقتراحات وتوصيات لتنشيط عملية الخوصصة في الكويت والدروس المستخلصة.

أولاً- مؤشرات لتنشيط عملية الخوصصة في الكويت:

هناك عدد من المؤشرات التي برزت مؤخراً في الواقع الاقتصادي الكويتي تدل على عزم الكويت على المُضي قُدماً نحو سياسة الخوصصة ومنها:

- إصدار الكويت لقانون يسمح للأجانب بتملك نسبة 100% للمشروعات[1].

---

(1) فريق التخصيص- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية- مجلس الأمة الكويتي، مرجع سابق، ص 84-88.

- موافقة مجلس الأمة الكويتي على قانونٍ يهدف لدعم العمالة، ويستهدف خفض الإنفاق الحكومي المتزايد على الأجور، من خلال تشجيع العاملين بالحكومة على الانتقال للعمل بالقطاع الخاص(2).
- أقرت الدولة قانوناً جديداً بقيام القطاع الخاص بدفع 2,5% من الأرباح لدعم الموارد المالية للدولة(3).
- تلاقت رغبة القطاع الخاص مع تطلعات أمير البلاد في إنشاء مؤسسة الكويت للتقدُّم العلمي والتي تمول بنسبة 5% من أرباح الشركات المساهمة(4).
- طلب غرفة التجارة بضرورة فتح ا ال للقطاع الخاص الكويتي لدخول مجال التعليم العالي، ودعت أيضاً إلى سرعة إقرار مشروع قانون الجامعات الخاصة؛ حيث أن إدارة الدولة للتعليم سببت ترهل الجهاز الإداري وتضخم نفقاته على حساب مخصصات العملية التربوية التعليمية، وكذلك بطء تطور النظم والمناهج التعليمية لمواكبة التطور العالمي والاحتياجات التنموية والوطنية.
- من الجدير بالذكر أن عدد الطلبة الكويتيين في المدارس الأجنبية يتجاوز أربعة أضعاف ما كانوا عليه قبل التحرير، وبادر القطاع الخاص الكويتي بتمويل بناء المدارس في العديد من الأقطار العربية والإسلامية.
- قام القطاع الخاص بالمبادرة بإنشاء الكثير من مؤسسات ومراكز التدريب المهني على أسسٍ استثمارية.
- وضعت الحكومة الكويتية برنامجاً طموحاً لحفز القطاع الخاص لاستيعاب مخرجات التعليم، والاعتماد على العمالة الوطنية. فتقرر وقف دخول العمال للزيارة منذ سبتمبر 1999 إلى سبتمبر 2000، وصدر قانون يمنع السلطات فرض رسومٍ على العمالة وعمليات استقدامهم.
- تتناول الصحف الكويتية الآن الحديث عن خوصصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والتي يبلغ حجم خسائرها 9.110 مليون دولار، ولكن تقف عوامل تضخم العمالة، وما تخضع له المؤسسة من تنافسٍ في السوق المحلية وبين شركات الطيران، وكذلك قلة عدد الزائرين للكويت بسبب الركود الاقتصادي، حائلاً دون خوصصتها حتى الآن(5)، أي عام 2000.
- ويدور الحديث أيضاً عن خوصصة محطات الوقود والتي تلقى معارضةً من البعض بدعوى أ ا تعد انتقالاً لاحتكار الدولة إلى احتكار عددٍ من الأفراد؛ بسبب الشروط التي تضعها الدولة لذلك، وطالب

(1) سالم الدقباسي، صحيفة الأنباء، 2000/6/24.
(2) صحيفة العالم اليوم، 2000/4/20.
(3) جمال عبد الحكيم، صحيفة السياسة، 2000/8/19.
(4) إبراهيم حسن، صحيفة السياسة، 2000/5/28.
(5) فادية الزغبي، صحيفة الشرق الأوسط، 2000/6/5.

البعض بفتح أبواب هذا المشروع الحيوي ليساهم فيه أبناء الكويت[1]، بينما اقترح آخرون إمكانية تأجير أو تمليك عددٍ محدود من المحطات للأفراد كوكلاء بيع[2].

ويتضح من العرض السابق أن خطى الخوصصة قد أثرت فيها بشدة أزمة الغزو العراقي والتي ما زالت تلقي بظلالها، ربما ليس فقد على الاقتصاد الكويتي، ولكن على اقتصاديات المنطقة ككل، يضاف إلى ذلك ما اعتاده المواطن الكويتي من دعم الحكومة لخدماته الرئيسية.

وانتقد المحللون بطء تلك الخطى مؤكدين أن غياب رؤيةٍ محددة للدولة حول الخوصصة، وارتفاع عوائد النفط جعلها تغض الطرف عن الخوصصة، وتشرع في تأجيلها عاماً تلو الآخر، والمثال على ذلك محطة الوقود التي ما زال يجري الحديث عن خوصصتها منذ عشرين عاما مضت[3].

ويزيد البعض ما يثار بالصحف حول ما تتعرض له الحركات النقابية العمالية في الكويت من تحدياتٍ عند تطبيق نظام الخوصصة[4]، مطالبين بتفعيلها وتوضيح دورها في استقرار المؤسسات التي تزمع خوصصتها[5].

ثانياً- اقتراحات وتوصيات لتنشيط عملية الخوصصة في الكويت:

لتنشيط سياسة الخوصصة في الكويت يطرح البعض ما يلي:

1- إعادة النظر في طريقة الخوصصة السابقة، وخاصةً أسلوب تجزئة الملكية المعروضة للبيع بين الاكتتاب العام والمزاد العلني.

2- ضرورة إلزام المشتري الإستراتيجي بالاحتفاظ بالأسهم المشتراة لفترةٍ زمنية لا يمكن التصرف فيها إلا بعد مضي تلك الفترة.

3- العمل على استقطاب المستثمر ذي النظرة البعيدة المدى الذي يهدف إلى الربح، عن طريق تطوير الشركات الحكومية، والبعد عن الأهداف المضاربية قصيرة الأجل. وبالطبع يجب أن تتواكب مع هذه المقترحات سياسات إصلاحية تكاملية تتناول سوق الأوراق المالية وأدوات الدولة للتدخل في الاقتصاد،

---

(1) عبد الأمير التركي، صحيفة الشرق الأوسط، 2000/8/5.

(2) محسن السيد، صحيفة السياسة، 2000/8/19.

(3) شملان يوسف العيسي، صحيفة السياسة، 2000/8/21.

(4) محسن أبو رقبة، صحيفة الأنباء، 2000/6/21.

(5) خالد بطي، صحيفة الوطن، 2000/8/16.

وإصلاح الهيكل الإداري، والقضاء على البيروقراطية، وتدريب العمالة الوطنية، وتنمية الدخول من القطاعات غير النفطية، واتباع ج المصارحة والشفافية؛ للحفاظ على استقرار السوق الاقتصادية(1).

وترى اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة أن الخوصصة اتجاه بالغ الأهمية للكويت؛ نظراً للإيجابيات العديدة التي يمكن تحقيقها. من ذلك على المدى القريب، كمعالجة الصعوبات المالية التي تمر ا البلاد؛ وكذلك على المدى المتوسط والبعيد، كتوفير فرص للعمالة الوطنية، وتنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الإيرادات، وتقليل الدعم الحكومي.

ومن هذا المنطلق، تطالب اللجنة بأن يترجم ذلك لخطة عمل واضحة للمجلس والحكومة، للبدء بإجراءات الخوصصة في أسرع وقتٍ ممكن، كمحورٍ لإصلاح الاقتصاد الوطني وإعادة هيكلته.

كما يجب إدراك أن الخوصصة لن تحقق أهدافها في الكويت ما لم يتم إجراء إصلاحاتٍ واسعة وموازية تشمل تحجيم دور الدولة الاقتصادي، وسياسات التوظيف في القطاع العام، والهجرة، وإزالة المعوقات، وتحرير السوق، وفتح باب الاستثمار الخارجي في الكويت.

وتحديداً توصي اللجنة أن يتخذ مجلس الأمة قراراً بتكليف الحكومة بالآتي:

1- إعداد مشروع قانون شامل للخوصصة يطبق على جميع القطاعات الاقتصادية القابلة للخوصصة.
2- إعداد مشروع قانون للرقابة، والإشراف على الشركات العاملة في مجال تقديم الخدمات الإستراتيجية، لوضع سياسة لتحديد الأسعار، وحماية المستهلك، وغيرها من المهام الرقابية.
3- مراجعة القوانين ذات العلاقة بالخوصصة، وبتحرير السوق، وبأداء الشركات الخاصة؛ وذلك لإدخال التعديلات اللازمة عليها.
4- إعداد مشروع قانون لتنظيم المنافسة التجارية، وضبط الاحتكار.
5- تطوير القانون الحالي لضريبة الدخل، بحيث يتناسب مع الظروف الاقتصادية والمالية للكويت، ويكون واضحاً في أهدافه، ويطبق على جميع الشركات التجارية في القطاعين العام والخاص، على أن يتم ذلك خلال ستة أشهرٍ من تاريخ الموافقة على هذا التقرير.

كما توصي اللجنة السلطة التنفيذية بضرورة إعداد تصورٍ شامل لخطة عملها بشأن موضوع الخوصصة، واتخاذ خطواتٍ أولية في المواضيع التالية؛ نظراً لأهميتها وارتباطها بموضوع الخوصصة، وهي:

(1) قسم البحوث بالمركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق، ص 22-24.

1- حفز العمالة الوطنية على العمل في القطاع الخاص وزيادة إنتاجه.
2- إعادة النظر بصورةٍ جذرية في سياسات الدعم الحكومي وسبل تقديمه للمواطنين؛ بهدف ترشيد الاستهلاك، وتخفيض الأعباء المالية على الدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات المالية على المواطنين، ولا سيما ذوي الدخول المحدودة.
3- الشروع في تطوير نواة جهاز رقابي، وتدريب الكوادر الوطنية على العمل فيه؛ حيث أن نجاح الخوصصة يعتمد على فعالية النظام الرقابي.
4- إعداد وتنفيذ برامج مناسبة لتهيئة المواطنين وتوعيتهم ببرامج الإصلاح الاقتصادي، وأهداف برامج الخوصصة، والآثار الإيجابية المتوقعة لها، والإجراءات التي ستتخذها الدولة للحد من الآثار السلبية، ولا سيما ارتفاع الأسعار، وتحويل العمالة إلى القطاع الخاص. لذا توصي اللجنة بأن تكون هناك خطةٌ إعلامية مناسبة، خاصةً عندما تتبلور الأفكار ويقترب التنفيذ[1].

ثالثاً- خلاصة الإجراءات التي قامت بها الحكومة مؤخراً والدروس المستخلصة:

بناءً على توجيه الحكومة، قامت الهيئة العامة للاستثمار ببيع 48 شركة مختلفة الأغراض (بنوك، شركات، وساطة، شركات استثمارية وصناعية، شركات غذائية ...الخ)، وذلك في محاولة جادة لتطبيق برنامج الخوصصة.

ورغم الصعوبات والعقبات، فقد قامت الحكومة بإجراءاتٍ وقراراتٍ في الفترة الماضية لتطبيق برنامج الخوصصة، ووضع أسسٍ لنظام الـ (BOT) على النحو التالي:
1- السماح بقيام ثلاث شركات طيران خاصة.
2- إطلاق مشروع فيلكا السياحي بتكلفة قد تصل إلى 3,5 بليون دولار أمريكي بنظام (BOT).
3- مشروع ميناء بوبيان بتكلفة قدرها 850 مليون دولار أمريكي.
4- اتخاذ قرار توسعة المطار (ليستوعب 12 مليون راكب).
5- السماح لرعايا 34 جنسية (غربية في معظمها) بالحصول على سمات الدخول في المطار.
6- إحياء مشروع السكة الحديدية المحلي والإقليمي (بتكلفة قدرها 410 مليون دولار أمريكي).
7- إنجاز المسودات القانونية والتنفيذية لمشروع حقول نفط شمال الكويت بتكلفة قدرها 7 بلايين دولار أمريكي.
8- إطلاق مشروعات بتروكيمياوية بقيمة أربعة بلايين دولار أمريكي.

(1) فريق التخصيص- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية- مجلس الأمة الكويتي، مرجع سابق، ص 89-91.

9- الترخيص مبدئياً لقيام 86 فندقاً جديداً بقيمة 1 بليون دولار أمريكي.

10- إطلاق مشروع المستودعات الجمركية الحرة في منطقة العبدلي (على الحدود الكويتية العراقية) بعد ترسيته على شركة العقارات المتحدة بقيمة 600 مليون دولار أمريكي[1].

ونكتفي بالإشارة إلى أ ا قامت بوضع عدة معايير لنظام الـ BOT[2].

إذن، اتسمت تجربة الكويت في بدايتها بالبطء؛ نتيجة ضعف القدرة الاستيعابية للسوق المالية. ولكن، ومنذ بداية عام 2001، أخذت عمليات الخوصصة في التسارع، ومن المتوقع أن تستمر هذه العمليات مع ضرورة مواصلة إعداد وتدريب عناصر القطاع الخاص، وإطلاق المنافسة الحرة، وإيجاد سوقٍ مالية متطورة تتاح فيه الضمانات القانونية للكويتيين والأجانب، ولا بد أيضاً من التركيز على أهمية الإعلام الكويتي في شرح وتوضيح أهداف ومزايا الخوصصة للجمهور الكويتي بكل فئاته.

(1) جريدة الحياة، العدد 15096، 27-07- 2004.

(2) لمزيدٍ من التفاصيل، انظر: جريدة القبس، العدد 11232، 15- 09- 2004.

المبحث الرابع:
تجربة بعض دول العالم لبرنامج الخوصصة

رغم نجاح العديد من الدول في انتهاج سياسة الخوصصة، وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، والتي كانت هدف هذا الإصلاح، إلا أن هناك غيرها فشلت في هذه التجربة، وسنذكر فيما يلي بعضها من خلال المطلبين:

المطلب الأول: أمثلة للتجارب الناجحة في الخوصصة.

المطلب الثاني: أمثلة للتجارب غير الناجحة في الخوصصة.

المطلب الأول: أمثلة للتجارب الناجحة.

يمكن تلخيصها في مجموعة العناصر التالية:

أولاً- دول أوروبا الغربية:

1- **فرنسا:** بدأت فيها عملية الخوصصة مع مجيء حكومة السيد "***شيراك***" عام 1986، وتعيين وزيرٍ خاص لشؤون الخوصصة. وفي ذلك الوقت تم بيع ثلاث شركاتٍ حكومية إلى القطاع الخاص وهي: شركة سان غومان (إحدى أكبر الشركات الحكومية لصناعة الزجاج و الورق)، شركة باريباس (وهي مصرف كبير للاستثمار)، وأخيراً شركة (A.G.E) للتأمين. وتقدر قيمة موجودات هذه الشركات بـ 9 ملايين دولار أمريكي، بعد ذلك شملت الخوصصة مرافق أخرى[1].

2- **إسبانيا:** بدأت عملية الخوصصة فيها في أواخر الثمانينات، وقد بدأت الهيئة المشرفة على الخوصصة (INI) برنامجاً مكثفاً لخوصصة عددٍ كبير من القطاعات الحكومية يشمل الخدمات الكهربائية وشركات الورق والطيران وغيرها. وقد باعت الحكومة 53% من شركة إينديزا، وهي شركة كهربائية بمبلغ 663 مليون دولار أمريكي، كما باعت 37% من شركة المياه الوطنية، وكذلك شركة الورق الوطنية وشركة بميكس للنفط الخام وشركة ريبسول للنفط وشركة إيبيريا للطيران[2].

---

(1) القاضي أنطوان الناشف، الخصخصة (التخصيص): مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامـة، منـشورات الحلـبي الحقوقية، بيروت، 2000، ص 14.

(2) المرجع نفسه، ص 16.

ثانياً- دول أوروبا الشرقية:

1- **ألمانيا الشرقية:** قبل اتحادها مع ألمانيا الغربية،كان هناك 7400 مشروع حكومي تم بيعها من خلال خمسة عشر فرعاً موزعة على المدن الألمانية، وكانت الفروع تتولى تخصيص الشركات التي تضم أقل من 1500 عامل، أما المشروعات الكبرى فتتم خوصصتها عن طريق المكتب الرئيسي للمؤسسة في برلين(1).

2- **تشيكوسلوفاكيا السابقة:** تشرف وزارة المالية الفيدرالية على الخوصصة، وقد باعت أكثر من 100 ألف مشروع حكومي صغير وست شركاتٍ كبيرة، وقد أُنشأت وزارتان مستقلتان في كل من تشيكوسلوفاكيا لتشرف على المشروعات المنفصلة، أما الهدف الرئيسي من عملية الخوصصة فهو خلق اقتصادٍ متوازن وقوي، والعودة بالوضع إلى ما قبل العام 1948(2).

3- **بولندا:** هناك وزارة للخوصصة تشرف على الوضع مباشرة، وتلاقي عملية الخوصصة تأييداً واسعاً في صفوف المسؤولين والمواطنين، ويتم تمويل العملية إما عن طريق مساهمين محليين، أو عن طريق مساهمين أجانب، كذلك تمت خوصصة بنك زيموستنكا.

4- **هنغاريا:** هناك هيئةٌ حكومية تشرف على الخوصصة، و ـدف إلى تحويل عدة شركاتٍ حكومية كبرى وأكثر من 10 آلاف مشروع صغير إلى القطاع الخاص، وهناك أيضاً مشروع الخوصصة الذاتي، حيث يتم فيه بيع تلك الشركات إلى مورديها وعمالها ومستخدميها. وتدل التقديرات على أن 40% من القطاعات الحكومية هي قطاعات خاسرة، كذلك تمت خوصصة بنك أوكاب(3).

ثالثاً- دول أمريكا اللاتينية:

1- **الأرجنتين:** بدأت عملية الخوصصة عام 1989 بدعمٍ مباشر من رئيس الجمهورية ***كارلوس منعم***، وقد باعت الأرجنتين محطات الإذاعة وأربع محطاتٍ بتروكيميائية وشركات الكهرباء والمياه والغاز والبترول والخطوط البحرية إلى القطاع الخاص، كما أعطت الدولة رخصاً لبعض الشركات الخاصة لاستثمار 10 آلاف كيلومتر من الطرقات العامة و500 كيلومتر من السكك الحديدية. كذلك تمت خوصصة شركة الأنتل للاتصالات السلكية واللاسلكية. وكذلك تمت خوصصة شبكة المياه والصرف الصحي في مدينة

---

(1) القاضي أنطوان الناشف، مرجع سابق، ص 16.

(2) المرجع نفسه، 17.

(3) المرجع نفسه، ص 18.

بيونس أيرس بطريقة (BOT) بعد عام 1993 بعد أن تعهدت الشركة الحكومية بخفض تسعيرة المياه إلى 27%، ثم بعد ذلك تحولت تلك الشركة بالكامل للقطاع الخاص (ROT) لمدة 30 عام[1].

2- **البرازيل:** شملت الخوصصة محطتين كبيرتين لإنتاج الحديد والصلب وبعض الشركات البترولية الكبيرة (بتروبراس وبيروكييك). وقد بدأت البنوك في 15 حزيران (يونيو) 1991 تشتري سنداتٍ أُنشأت خصيصاً لتمويل عملية الخوصصة. وقد ألزمت المصاريف بأن تستعمل 3% من السيولة المتوفرة لديها كل شهر وعلى مدى ستة أشهر، وذلك للمساهمة في عملية الخوصصة[2].

3- **ف ويلا:** بدأت مخططاً عاماً للخوصصة، وذلك على غرار المكسيك والبرازيل، الشركة العامة للهاتف معدة للبيع أولاً ثم عدد كبير من المشروعات الحكومية.

4- **السلفادور:** بدأت ببيع السكر والجهاز المصرفي[3].

5- **الشيلي:** تعتبر تجربة الشيلي من أفضل تجارب الخوصصة؛ حيث ارتفعت المعاشات بنسبةٍ تتراوح بين 50% إلى الضعف، كما بلغت قيمة الموارد المحلية التي تدار بواسطة القطاع الخاص لهذا النظام 42%. كما زادت معدلات المدخرات ومعدل العائد الحقيقي على الاستثمار إلى 2%، إضافةً إلى تخفيض نسبة الفقر في الشيلي[4].

رابعاً- أمريكا الشمالية:

1- **كندا:** بدأت كندا عملية الخوصصة عام 1984 عند وصول "***مالدوني***" إلى سدة رئاسة الوزارة، وقد وعد ببيع معظم القطاعات الحكومية بمبلغ 1,5 بليون دولار. وبعد سنتين، أي في عام 1986، حقق ربع ما وعد به. وفي عام 1988 تم تعيين السيدة "***ماغدوغال***" وزيرةً لشؤون الخوصصة التي أشرفت على الشركة الكندية لتطوير الاستثمارات، وهي شركةٌ قابضة أنشأ ا الدولة لتدير موجودات الدولة المقدرة بحوالي 1 بليون دولار، والشركة تملك القدرة على قبول أو منع تحويل القطاعات الحكومية إلى القطاع الخاص. شملت الخوصصة قطاعاتٍ حكومية عدة تم بيع شركة "دي هافلاند" للطيران إلى شركة بوينغ بمبلغ 115 مليون دولار، وهناك شركات عدة طُرحت للبيع منها: شركة الخدمات الهاتفية، وشركات

(1) الأستاذ فهد ونسيبة العصفور، نظام (BOT)، وزارة المالية الكويتية، الكويت، 2002، ص 31.

(2) القاضي أنطوان الناشف، مرجع سابق، ص 20.

(3) المرجع نفسه، ص 21-22.

(4) المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 88.

اليورانيوم، والسكك الحديدية والشركات البترولية. كذلك تمت خوصصة شركة 'التيلبات' للإتصالات السلكية واللاسلكية.

2- **الولايات المتحدة الأمريكية:** في عام 1987 تم تشكيل هيئةٍ للنظر في إمكانات تحويل المزيد من الخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص، بما في ذلك السكن لذوي الدخل المحدود، وتمويل الإسكان، وبرامج القروض الاتحادية ورقابة النقل الجوي، والبرامج التربوية، والخدمات البريدية؛ إلى جانب العمل على الأساس التعاقدي مع القطاع الخاص في مجالات خدمة السجون والمستشفيات والأجهزة العسكرية؛ تِبع كل ذلك بيع الموجودات (الأصول) الحكومية، وبيع خدمات النقل الحكومي، والكثير من المستشفيات الحكومية للجمهور[1].

3- **المكسيك:** سجلت المكسيك خطواتٍ متقدمة في مجال الخوصصة، فقد باعت شركة الهاتف الوطنية بمبلغ 6 بلايين دولار أمريكي، وقد اشترت الحصة الأكبر من الشركة مجموعة فرنسية- أمريكية- مكسيكية، وهناك أيضاً 18 بنكاً حكومياً جاهزاً للبيع. كما أن شركة الصلب سوف تباع بـ 2 بليون دولار أمريكي، كما يسعى الرئيس المكسيكي إلى بيع القطاع المصرفي برمته إلى القطاع الخاص[2].

خامساً- دول آسيا:

1- **أندونيسيا:** البنوك التي تملكها الحكومة سوف تباع إلى القطاع الخاص[3].

2- **الباكستان:** الحكومة باشرت بخوصصة عددٍ من المرافق والخدمـات[4].

3- **إيران:** هناك خوصصةٌ لعددٍ من المشروعات الحكومية، وتحاول الحكومة جذب الاستثمارات الأجنبية لتساهم في تحويل تلك المشروعات[5].

4- **الصين:** استخدمت الصين أسلوب التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق(*)، منذ ما يزيد عن عشرين عاماً، ومنذ ذلك التاريخ تحسنت مستويات المعيشة بصورةٍ واضحة (وصل معدل النمو السنوي إلى 10% لمدة ثمانية عشر عاماً، كما ارتفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال الفترة 1978- 1993 بنسبة 280 %). وقد وصل مستوى دخل الفرد في المتوسط عام 1996 إلى 2500 دولار، مع العلم أن

---

(1) القاضي أنطوان الناشف، مرجع سابق، ص 69.

(2) المرجع نفسه، ص 19.

(3) المرجع نفسه، ص 22.

(4) المرجع نفسه، ص 22.

(5) المرجع نفسه، ص 22.

(*) Economic Liberalization

مستوى المعيشة أعلى بكثيرٍ من ذلك؛ لانخفاض مستويات الأسعار مقارنةً بغيرها من الدول. ونتيجةً لذلك انخفضت معدلات الفقر بصورةٍ واضحة. وقد تركز البرنامج الصيني للتحرر الاقتصادي على الحوافز (من خلال احتفاظ المشروعات بالأرباح العالية التي تحققها)، ومن خلال فتح أسواقها للمنتِجين الجدد، وتخفيض التشوهات في الأسعار. إضافةً لذلك، فإن التحول التدريجي تزداد فعاليته بمرور الوقت؛ لأنه يعتمد على الاستفادة من الخبرة المكتسبة كل فترة زمنية (Leaning by Doing) [(1)].

سادساً- دول أوقينوسيا:

1- **نيوزيلندا:** إنشاء المساكن الشعبية سوف يتولاها القطاع الخاص، إضافةً إلى خوصصة شركات الغاز والبترول، كذلك تمت خوصصة بنك نيوزيلندا[(2)].

2- **أستراليا:** تمت خوصصة بنك الكومنولث، ومكتب التأمين الحكومي، وكذلك شركة الأوسات للاتصالات السلكية واللاسلكية، وشركة كوانتس للطيران. وتمت خوصصة الطرق السريعة في مدينة ملبورن Melbourne Electronict off way، وذلك بتكلفة قدرها 1 مليار دولار أسترالي، كذلك تم مشروع بناء تملك تشغيل (BOO) مستشفى لاتروب ريجنال في مدينة لاتروب بولاية فكتويا، حيث كلف بناء وتشغيل المستشفى ما يقارب الـ 50 مليون دولار أسترالي. والجدير بالذكر أن الخدمة الصحية بالولاية مجانية في ولاية فيكتوريا؛ لذلك قامت الولاية بإعطاء الشركة صاحبة المستشفى دعماً مالياً ثابتاً لكي تتحمل الولاية تكاليف الخدمة الصحية التي تقدمها الشركة[(3)].

سابعاً- الدول العربية:

1- **لبنان:** بدأ برنامج الخوصصة في لبنان قبل أن يصدر قانون الخوصصة، فقد اتفقت الحكومة اللبنانية مع عددٍ من الشركات لتوفير أنواعٍ من الخدمات العامة بأسلوب (BOT) تتمثل فيما يلي:

أ- تنظيف الشوارع "شركة سوكلين Soclean"؛

ب- الهاتف الخلوي "شركة سيليس Cilis" وشركة "ليبانسيل Libancell"؛

ج- مطار بيروت، خدمات البيع في السوق الحرة، موقف السيارات، مركز التزود بالوقود.

د- رصيف للحاويات في مرفأ بيروت بإستخدام نظام التجهيز والتشغيل والتملك Furnish-Operate-Own (foo)؛

---

(1) المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 12.

(2) القاضي أنطوان الناشف، مرجع سابق، ص 22.

(3) الأستاذ فهد ونسيبة العصفور، مرجع سابق، ص 32-33.

هـ - إعادة تأهيل مغارة جعيتا؛

و- خوصصة البريد العام "شركة لبنان بوست" الكندية[1].

2- مصر: قالت مصادر تابعة لصندوق النقد الدولي في 10 أكتوبر 1996 في القاهرة: إن برنامج الإصلاح الاقتصادي الجديد في مصر الذي سيقره الصندوق يتضمن بيع 202 شركة مملوكة للحكومة في غضون سنتين، تضيف إلى خزينة الدولة ما مجموعه 15 بليون جنيه مصري (4,4 بليون دولار). وأضافت المصادر أن مصر ستستغل إيرادها من بيع شركات القطاع العام في تعويض العاملين الذين قد يتم الاستغناء عنهم وخلق فرص عملٍ جديدة، إضافة إلى تخصيص جزءٍ من العائد في إعداد مؤسساتٍ معينة للبيع بعد إصلاح أحوالها المتعثرة. كما يشمل البرنامج الذي قدمته مصر للصندوق مجالين آخرين هما: تحرير التجارة، وإصلاح الهياكل الإدارية القانونية والمالية[2].

وفي أكتوبر من عام 1996 أعلنت الحكومة أ ا تنوي بيع بعض أو معظم أسهم 91 شركة مملوكةً للدولة بنهاية حزيران (يونيو) 1998. وقال رئيس الحكومة السيد "***عاطف عبيد***" أن الحكومة وافقت أخيراً على بيع 75% من شركة الأهرام للمشروبات لكونسورتيوم لم يكشف عنه بسعر 74 جنيهاً للسهم الواحد، أي بإجمالي 285 مليون جنيه (84 مليون دولار). وأضاف أن الدولة باعت 25% من الشركة في تموز (يوليو) بسعر 67 جنيهاً للسهم. لكن صحيفة الأهرام نقلت عن"***عاطف عبيد***" قوله أنه بنهاية الشهر ستعرض الدولة للبيع 40% من أسهم الشركة العامة للصوامع والتخزين، و2.2 مليون سهم من أسهم شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير[3].كما ستقوم الحكومة بطرح 20% من أسهم شركة كهرباء القاهرة. وأفاد السيد "***عادل لطيف أبو المعاطي***"- رئيس الإدارة المركزية في هيئة كهرباء مصر- أن عملية البيع ستبدأ فور تقييم أصول الشركة، وسيتم بعد ذلك تقييم شركة كهرباء الإسكندرية، تليها تقييم الشركات الخمس الأخرى التي تغطي بقية أرجاء البلاد. وقال وزير الكهرباء المصري " ***ماهر أباضة***" أن القيمة الإجمالية للشركات السبع تبلغ 140 مليار جنيه (41.18 مليار دولار)[4].

3- تونس: أعلنت تونس أن برنامج الخوصصة حقق للبلاد استثماراتٍ خارجية تصل إلى نحو 80 مليون دولار، إلا أ ا تنتظر المزيد خلال الأشهر القليلة المقبلة. وقالت وزارة التنمية الاقتصادية المسؤولة عن

(1) المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 116-117.

(2) القاضي أنطوان الناشف، مرجع سابق، ص 236.

(3) المرجع نفسه، ص 339- 340.

(4) المرجع نفسه، ص 351- 352.

الخوصصة، أن المستثمرين الأجانب اشتروا عشرة مشروعات من بين 93 مشروعاً تمت خوصصتها في الفترة من عام 1978 إلى عام 1997. وتمثل الاستثمارات الأجنبية نحو 20% من إجمالي حصيلة الخوصصة، وقدرها 397 مليون دينار (حوالي 350 مليون دولار)، علماً بأن القانون الذي صدر عام 1997 يسمح للمستثمرين الأجانب بشراء 50% من رأسمال الشركات المطروحة للبيع من خلال الخوصصة، من دون موافقةٍ مسبقة، والنصف الثاني بعد الحصول على الموافقة. كما تم طرح 10% من رأسمال الخطوط الجوية التونسية على القطاع الخاص.

4- **اليمن:** انتهت الحكومة اليمنية في يوليو من عام 1997 من إعداد قانونٍ ينظم إجراءات خوصصة الوحدات الاقتصادية المملوكة كلياً أو جزئياً، ومن المقرر عرضه على مجلس النواب لمناقشته في الدورة المقبلة[1].

5- **سوريا:** قامت الحكومة السورية بإصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 عام 1991، حيث قدر ذلك القانون للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالاستثمار في بناء وامتلاك وتشغيل محطات توليد الكهرباء. وبشكلٍ عام نلاحظ أن حصة القطاع الخاص السوري في التراكم الرأسمالي الإجمالي حققت ارتفاعاً كبيرا من نحو 34 % عام 1985 إلى نحو 66 % عام 1992، فيما كان إنتاج هذا القطاع قد تجاوز في ـاية الثمانينات نصف الإنتاج الإجمالي، ووصلت حصته في التجارة الخارجية المسجلة إلى النصف أيضاً. أما في الفترة الأخيرة (أعوام 2001- 2003) فنلاحظ حدوث تسارعٍ تدريجي لعمليات الخوصصة في القطر العربي السوري؛ حيث منحت الدولة تراخيص لشركتين في مجال الهاتف المحمول، كما تم البدء في إنشاء جامعاتٍ خاصة إلى جانب الجامعات الحكومية. ولكن- وبشكلٍ عام- لم تجرِ حتى الآن عمليات نقل الملكية الحكومية إلى القطاع الخاص على نطاقٍ واسع[2].

6- **البحرين:** ينتظر أن تتم خوصصة شركة بالكسكو Balexco لصهر الألمنيوم، كما أن هناك خططاً لبيع شركة لباو مؤسسة طيران الخليج. ويتوقع أن يلعب القطاع الخاص دوراً مستقبلياً مهماً وأساسياً في البحرين إذا ما سارت وتيرة الخوصصة بنفس المستوى، وفي ذات المناخ والظروف المواتية. ولكن يجب التركيز على تحقيق المرتكزات الأساسية لسياسة الخوصصة في البحرين، حتى تتم بنجاح. ويلاحظ فتح مساهمة رأس المال الأجنبي بشكلٍ كبير جداً في مشروعات الخوصصة البحرينية. ويعتبر هذا التوجه

---

(1) القاضي أنطوان الناشف، مرجع سابق، ص 350.

(2) رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخوصصة، مرجع سابق، ص 92.

منسجماً مع طبيعة الاقتصاد البحريني الذي يتميز بصغر حجمه، وانفتاحه على المؤسسات والاستثمارات الأجنبية[1].

7- **الأردن:** يجري تنفيذ خطط لخوصصة بنوكٍ وشركاتٍ مالية وعقارية وتجارية، وقد ساهم برنامج الخوصصة الأردني في دعم احتياطي المملكة من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، ولا سيما من صفقة الإسمنت (102 مليون دولار) وصفقة الاتصالات (508 مليون دولار) وصفقتي الأسواق الحرة (60,1 مليون دولار) وشركة تموين وتزويد الطائرات (20 مليون دولار)[2].

8- **سلطنة عمان:** هناك خططٌ ليتولى القطاع الخاص شبكات الطاقة الكهربائية وا ارير[3].

المطلب الثاني: أمثلة للنتائج السلبية في تجارب الخوصصة.

يمكن تلخيصها في الدول التالية:

1- **روسيا:** على الرغم من أن ملكية المؤسسات الخاصة ذهبت إلى عامليها إلا أن أسلوب الخوصصة السريع الذي انتهجته روسيا (أي الخوصصة في أقل وقتٍ ممكن) ترَتبت عليه النتائج التالية:

- لعب الأجانب دوراً هاماً في شراء الأوراق المالية.
- لم يحقق برنامج الخوصصة نتائجه المرجوة؛ لأن الخوصصة في روسيا كانت سياسية أكثر منها اقتصادية؛ فقد حصل العمال والإدارة على 51% من رأس المال بسعر يقل عن 2% من القيمة الدفترية.
- لم تشهد المؤسسات العامة في روسيا إصلاحاتٍ جذرية ضرورية كان ينبغي أن تواكب عملية الخوصصة.
- أدى ضعف الحكومة وعدم وجود حقوق ملكية واضحة إلى جعل عملية الخوصصة تركز الثروة في أيدي عددٍ قليل من الصناعيين ذوي العلاقة الوثيقة مع رجال الدولة، وتضمن هذا – بالطبع - وجود فساد وعدم كفاءة في برنامج الخوصصة.
- اهتمت روسيا بخوصصة المشروعات العامة الكبيرة القائمة أكير من اهتمامها بفتح ا ال أمام المشروعات الجديدة.

---

(1) رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخوصصة، مرجع سابق، ص 114.

(2) المرجع نفسه، ص 85.

(3) القاضي أنطوان الناشف، مرجع سابق، ص 361.

- لم تتضمن تشريعات الخوصصة الحماية الكافية للصناعات الحيوية في الاقتصاد الوطني من تغلغل الأجانب باستثناء قطاعات الوقود والطاقة وصناعة المعادن النفيسة والعناصر المشعة.
- المعاملة المتساوية بين المواطنين والأجانب (على الرغم من المزايا التمويلية التي منحت للمواطنين) تعني تقليل حقوق المواطنين ومنح الثروة للخارج[1].

2- يوغسلافيا: يقول اليوغسلافيون "أن الخوصصة ليست هي الطريق السريع إلى الجنة"؛ وذلك نتيجةً للآثار السالبة التي حققتها الخوصصة خلال فترةٍ زمنية محدودة؛ حيث أدت الخوصصة إلى[2]:

أ- تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

ب- زيادة كبيرة في رواتب الموظفين.

ت- زيادة عدد الباحثين عن العمل من ثلاثة آلاف إلى 145 ألف.

ث- شهد الإنتاج الوطني تدنياً خطيراً.

3- البوسنة والهرسك: فشل برنامج الخوصصة بعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب الأهلية؛ وذلك بسبب نقص الشفافية والتشريعات غير الكفيلة، ومصادرة الأموال خلال الحكم الشيوعي[3].

4- بعض دول أمريكا اللاتينية والكاريبي: حيث باعت الاحتكارات الحكومية (التليفونات) لشركاتٍ أجنبية لمدة 40 عاماً، وأدى ذلك إلى ارتفاع فاتورة التليفون وإلى خلق اعتراضاتٍ واسعة الانتشار. كما تسببت خوصصة قطاع المنافع العامة والاتصالات إلى خسارةٍ قدرها 32% في عدد الوظائف عام 1993، كما انخفض عدد العاملين في الشيلي قبل الخوصصة في القطاع العام نسبة 40% للتخلص من العمالة الزائدة[4].

5- بريطانيا: حيث كان الهدف الأساسي للخوصصة هو تحقيق الكفاءة، ونتيجةً لعدم وجود برامج حماية العمال حدث انخفاض في عدد الوظائف كأداةٍ لتحقيق وفورات اقتصادية. كذلك في قطاع المياه لم يستفد القطاع المنزلي من منافع الخوصصة مقارنةً بالقطاع الصناعي الذي أمكن له الحصول على تعريفةٍ أقل للمياه.

وعليه يتبين مما سبق أن الخوصصة في بعض من تلك الدول لاقت بعض الصعوبات المشتركة، منها تدخل الاستثمار الأجنبي، وخلق نوعٍ من البطالة، وعدم وجود تشريعاتٍ قانونية جادة وواضحة تحمي المواطنين، وتركزت تلك المنافع بأيدي فئةٍ معينة من الأغنياء والأجانب أو الحكوميين السابقين والوصوليين،

(1) المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 90-91.
(2) المرجع نفسه، ص 92-93.
(3) المرجع نفسه، ص 94.
(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وعدم تمتع الطبقتين الوسطى والفقيرة بأي من تلك الاستثمارات التي كان من المفترض التمتع ا أُسوةً بغيرهما، والتي كان يطنطن لها العاملون في مجال الخوصصة؛ ونتيجةً لذلك رجع مبدأ الاحتكار، ورجع معه مبدأ الملكية الفردية والخاصة.

ويبين الجدول التالي أساليب بعض الدول في خوصصة المرافق العامة.

جدول رقم (3- 19): أساليب بعض الدول في خوصصة المرافق العامة خلال الفترة 1992- 2002

نوع المرفق / أسلوب المشاركة	مرفق مياه الشرب والصرف الصحي	مرفق الكهرباء	مرفق النقل	مرفق الاتصالات
أولاً- الخوصصة الكاملة	بريطانيا-بلجيكا-إيطاليا.	الولايات المتحدة الأمريكية-المملكة المتحدة- شيلي-الأرجنتين- كولومبيا-بوليفيا- ألمانيا-هولندا-اسبانيا-إيطاليا-فنلندا	الولايات المتحدة الأمريكية-الأرجنتين-شيلي-المكسيك- تركيا.	الأرجنتين- المملكة المتحدة-الشيلي-المكسيك-الولايات المتحدة الأمريكية-الفلبين.
ثانياً- الخوصصة الجزئية: 1- عقود الخدمات والتوريد	شيلي- كولومبيا-مصر.	ف ويلا- هندوراس.	الصين-الهند-اندونيسيا-ماليزيا-الفلبين-باكستان-الجزائر-شيلي-كولومبيا-الكاميرون-بنين-غانا-السنغال.	
2- التأجير	ساحل العاج-جامبيا-غينيا.	ساحل العاج-جامبيا.	تايلاندا-كولومبيا-مالي-التشيك-الهند-الكاميرون-بروناي.	
3- الإدارة	كولومبيا- ساحل العاج- اليمن- غينيا -رواندا- مصر-الأردن.	الهند-اندونيسيا-تايلاندا-سيراليون.	الجزائر-نيجيريا-مالي-الفلبين-غانا-غينيا-الكاميرون.	
4- الالتزام والامتياز	الصين-هونغ كونغ-الفلبين-بوليفيا-الأرجنتين.	مصر-هونغ كونغ-الفلبين-بوليفيا-الأرجنتين.	مصر-المغرب-تونس-الجزائر-كولومبيا-ماليزيا-تايلاندا.	مصر-الفلبين-بوليفيا-كولومبيا.
5- B.O.T	مصر-أندونيسيا-	مصر-تركيا-	مصر-الصين-ماليزيا-	البرازيل-تايلاندا.

	ماليزيــا-شــيلي-نيوزيلندا-اسـترااليا-تايلاندا.	باكـستان-بولنـدا-سلطنة عمان-الفلبين-الـصين-ماليزيــا-اندونيسيا.	باكستان-تايلانـدا-الأرجنتين-البرازيل-المكسيك-تـونس-الإمــارات العربيــة المتحدة-الكويـت-ســاحل العـاج-الكاميرون.	

المصدر: محمد المتولي، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2004، ص 49.

وفيما يلي نعرض جدولاً آخر يحتوي على ملخص لنتائج مقارنة بين تجربة مصر وبعض الدول الرائدة في مجال الخوصصة:

جدول رقم (3- 20): مقارنة بين البرنامج المصري للخوصصة وبرنامج بريطانيا-فرنسا- جمهورية ألمانيا

مقومات نجاح وفشل برامج الخوصصة	مصر	بريطانيا	فرنسا	ألمانيا
1- بداية زمن البرنامج: محدد أم لا/قصيرة أو طويلة	- 1992. - غير محددة المدة.	- منذ 1979. - غير محددة المدة. - 1988 تم بيع 100%	-1986- 1988. - تم من 1993 غير محددة المدة.	- 1992. - محددة المدة بأربع سنوات.
2- الهيئة المسؤولة داخل الحكومة أو خارجها/ تحل بعد البيع /علانية	ظلت وزارة قطاع الأعمال العام من عام 1992، تم تكوين اللجنة العليا برئاسة رئيس الوزراء. - لا تحل. - عدم العلانية. - تتبع الحكومة (عدم حياد).	الحكومة (وزارة الخزانة).	- لجنة الخوصصة. - تحل بعد الخوصصة - لا تتبع أي جهة حكومية. - برنامج محدد.	- هيئة مستقلة. - تحل بعد إتمام عملها.
3- العمال والوضع الجديد/تدريب/تحفيز/تعويضات	- التدريب بأنواعه. - عدم ربط الأجـر بالإنتاج. - لا يوجد ما يكفي	- أولوية في تملك أسهم. - أسهم مجانية بحد أقصى.	- 10% من الأسهم للعاملين.	- يحصل العامل على تعويض 70% من دخله عند فقد عمله.

	في الصندوق الاحتياطي للتعويضات. - تكوين اتحاد ملاك للعمال المساهمين، تخفيض 20% من ثمن الأسهم.	- أسهم مجانية مقابل الشراء. - تخفيض في ثمنها 10 %. - قروض للعاملين.		- أسهم مجانية أو قروض (منع) مقابل الشراء والتوسيعات. - 20% من الشركات تم بيعها للعمال.
4- تكاليف البرنامج: حوافز وتعويض للعمال/إعادة هيكلة وإصلاح/بيوت خبرة/ديون ق.ع	- مازالت خسائر مستمرة. - هيكلة وإصلاح (بطيء). - أتعاب بيوت الخبرة المكلفة بدراسة البيع أو إعادة الهيكلة.	- تطوير الشركات دون تحمل الموازنة أي أعباء نتيجة (بيع على أجزاء).	- دعم وعون من سوق أو بيئة مشتركة.	- تحملت ألمانيا الغربية تكاليف خوصصة ألمانيا الشرقية (1800 مارك حتى عام 1995
5- البيئة: مرونة تشريعات/البنية الأساسية/دور الإعلام/المستوى الثقافي	- بعد 4 سنوات تفكر الآن فقط في دراسة تعديل التشريعات. - مستوى أمية مرتفع. -دور إعلام ضعيف.	- إصدار تشريعات تلاءم مرحلة جديدة. - إعلام قوي. - اختيار ذاتي من الشعب. - بنية أساسية قوية	- إعلام قوي. - مرونة تشريعات وإصدار تشريعات تلائم المرحلة الجديدة.	- إعلام قوي. - اختيار ذاتي من الشعب. - تعديل التشريعات. - تطوير البنية الأساسية
6- طرق البيع: كلي/جزئي/عقود إيجار	- جزئي للشركات الكبيرة لتظل سيطرة الحكومة - كلي للمشروعات الناجحة	- اكتتاب - عطاءات للعاملين - أسهم ممتازة للحكومة	- متنوعة وتترك حرية اختيار الطريقة المناسبة للحكومة ولكن بناء على رأي وتقرير لجنة الخوصصة. - أسهم ممتازة للحكومة.	- بدءوا بالمشروعات الكبيرة وبينة أساسية. - بيع كلي نسبة 100%. - اكتتاب عام. - عاملين. - عطاءات.

7- الإيرادات إلى أين وهي عبارة عن حصيلة بيع المنح، تخلص من خسائر	- إلى الموازنة العامة.	- مصدر تمويل الموازنة العامة.	- الموازنة العامة.	- للإصلاح. - تحفيز وتعويض العمالة.
8- ضمانات مستقبلية: العمال/للمنشأة التوسع/الرقابة الحكومية	- لا يوجد. - رقابة حكومية عن طريق عدم بيع كلي.	- منح تلك الأجانب لأكثر من 15%. - سهم ذهبي للحكومة للرقابة.	- أسهم ممتازة لضمان رقابة الحكومة. - محاذير على شراء الأجانب باستثناء شراء سوق الأوربية المشتركة.	- تشجيع العمال عند توسيع المشروع المشتراة بمنحهم دعم يوازي رأس المال.

المصدر: جيهان محمد الحفناوي، تجربة مصر والدول الرائدة في مجال الخصخصة: دراسة حالة المتغيرات في هيكل العمالة خلال التحول للخصخصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

من خلال هذه المقارنة التي تبرز أوجه التشابه أو الاختلاف بين تجارب أربع دول هي بريطانيا وألمانيا وفرنسا ومصر في الخوصصة، نلاحظ أن التجربة المصرية ما زالت تفتقر إلى الإستراتيجية الواضحة السليمة، كما أ ا لا تعتمد على تأييد القاعدة العريضة من العمالة نتيجةً لعدم وضوح السياسة، والتعتيم الإعلامي.

خلاصة الفصل:

لقد عرضت الدراسة إلى بعض الدروس المستفادة من تجارب الدول المتقدمة والنامية للوصول إلى الأسلوب الملائم للتحرير. وقد تبين وجود أوجه التشابه أكثر من أوجه الاختلاف في دوافع وآليات الخوصصة في الدول النامية، على اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية فيها. ولكن دوافع الخوصصة كانت تتركز على تشجيع دور القطاع الخاص، وتوسيع قاعدة الملكية الشعبية، والتخفيف عن موازنة الدولة، وتخفيض عجز الموازنة، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتصحيح الاختلالات الهيكلية والإدارية، ورفع كفاءة وأداء المؤسسات العامة، وفتح باب المنافسة.

وفي بعض الدول النامية ذات الاقتصاد الاشتراكي، كالجزائر والعراق وسوريا وماليزيا، استخدمت الخوصصة كأداةٍ للتحول إلى اقتصاد السوق؛ حيث أن دور القطاع الخاص محدود فيها. ودولٌ أخرى يقوم اقتصادها على النظام الاقتصادي المختلط، تبنت الخوصصة كوسيلةٍ لتخفيف دور القطاع العام في تقديم سلعٍ وخدمات من الأفضل والأكفأ تقديمها عن طريق القطاع الخاص، كخدمات البنية التحتية.

كما تشا ت أساليب وآليات الخوصصة المتبعة من قبل هذه الدول؛ فتمحورت أساليب الخوصصة المتبعة ببيع الأسهم في الأسواق المالية المحلية، عن طريق الاكتتاب العام، وعقود الإدارة، وعقود التأجير، عقود التشغيل، وبيع الأصول، وتقليص ملكية الدولة، والشراكة الإستراتيجية. وفي بعض الدول اقتصرت على آلياتٍ، كتحديث الإدارة، ومنح المؤسسات العامة استقلالاً إدارياً ومالياً، والفصل والدمج لتلك المؤسسات، وتحرير المؤسسات من التدخل والقيود.

كما تباينت الدول النامية في طريقة سياسات الخوصصة فيما بينها. ففي بعض الدول تم تشكيل هيئاتٍ تشرف على تنفيذ سياسة الخوصصة في كل قطاعٍ من القطاعات التابعة ال الخوصصة، كالأردن والمغرب. وفي بعض الدول تم تشكيل هيئةٍ وزارية تشرف على تنفيذ سياسة الخوصصة، كما هو الشأن في الجزائر ولبنان وموريتانيا، أو إنشاء مكتبٍ خاص تابعٍ لوزارة أو رئيس الوزراء، كما في الكويت ومصر. وفي بعض الدول الأخرى افتقرت سياسة الخوصصة إلى إطارٍ قانوني أو هيكلٍ واضح، كما في الإمارات العربية ، وقطر، وتونس؛ وقد يعود هذا إلى تأخر تبني سياسة الخوصصة فيها.

وقد تبين أن نتائج بعض هذه التجارب غير مطمئنة؛ ولذا كان الأكثر حيطةً وحذراً هو اتباع التجربة الأوروبية التي تدرجت في خطوات تحرير الاقتصاد؛ فبدأت بإعادة الهيكلة، ثم تم خلق جهاز تنظيم، ثم إيجاد أسعارٍ ملائمة بطريقةٍ غير مباشرة بإدخال المنافسة في أنشطة التوليد والتوزيع، عن طريق تنظيم السقف

السعري، وإزالة التشوهات السعرية، ثم توجهت في الخطوة الأخيرة في التجارة في الأنشطة الكبرى، والربط بالاتحاد الأوروبي.

إذن خلاصة التجربة تعود إلى حقيقةٍ وهي: يجب على الجزائر النظر والتدقيق في مدى نجاح سياسة الخوصصة ونجاعها في ظل هذه التجارب، مراعيةً في ذلك مختلف الظروف المحيطة بأي تجربة.

الفصل الرابع:

تجربة الخوصصة في الجزائر

تمهيد:

بدأت فكرة الخوصصة في الجزائر تطرح نفسها بإلحاحٍ في التسعينات تحت تأثير عـاملين: أحـدهما سياسي، وثانيهما اقتصادي.

أما العامل السياسي، فيعود إلى احتداد الصراع الإيديولوجي بين ما كان يسمى قبـل تفككـه في الثمانينات بالمعسكر الاشتراكي، الذي يقوم بتنظيم الاقتصاد الوطني في بلدانه، أو البلدان المتأثرة بأفكـاره، على الإدارة المباشرة للدولة، تحت نظام قانون التخطيط، باعتبار الدولة قائدةً للتنمية، بواسـطة القطـاع الاقتصادي العام، فيه الملكية العامة لوسائل الإنتاج أساساً، والملكية الخاصة استثناءً، والذي يتـولى قـانون السوق تنظيم علاقاته الإنتاجية والاقتصادية؛ وهو تناقض أزعج التفكير السياسي الدولي الذي يـرى فيـه مصدر توترٍ عالمي يهدد السلم والأمن في كوكب الأرض. ولقد كانت للديناميكية الاقتصادية الاشـتراكية التي عجزت عن تطوير علاقا ا الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواها الإنتاجية، وما نتج عنها مـن حاجـاتٍ اجتماعية جديدة وقوية.

وأما العامل الاقتصادي، فيعود بالدرجة الأولى إلى شكل المديونية العالمية المتراكمة في نفس الوقـت على العالم الاشتراكي (قبل تفككه) والعالم الثالث. ولقد كان العبء أكثر ثقلاً على هذا الأخير؛ حيث نما الدين الخارجي بسرعةٍ سنوية فائقة؛ نظراً لعلاقات التبعية الاقتصادية للخارج التي ما انفك يـرزخ تحتـها؛ فقفز حجمه من 80 مليار دولار أمريكي عام 1972، إلى 610 مليار دولار عـام 1980، وإلى نحـو 1000 مليار دولار عام 1985، وإلى ما يقدر بنحو 1900 مليار دولار عام 1994. وإن ما يشكل حالـة أزمـةٍ اقتصادية واجتماعية وسياسية في هذه المديونية على العالم الثالث، هو المعدل الكبير لخدمات الدين (أصـل الدين + الفوائد) بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، الذي يرتفع في المتوسط إلى 35%، وعلى الأخص بالنسبة للصادرات الذي يزيد عن 132%.

وفي هذا المناخ الدولي، وتحت تأثيراته، كان الطرح القوي، مع الضغط المستمر، من أجـل الـضغط لفكرة الخوصصة، التي سنعالجها لاحقاً في الفصل الموالي بالتفصيل بالنسبة للجزائـر، بالحـديث وبـشكلٍ مفصل أحياناً، وبشكلٍ مختصر أحياناً أخرى، عن القطاع العام والقطاع الخاص، من حيث الماهية والمفهوم، ومن حيث الأهداف والأساليب والمشكلات، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية القطاع العام والقطاع الخاص.

المبحث الثاني: الخوصصة في الجزائر بين النظرية والتطبيق.

المبحث الثالث: العراقيل والصعوبات التي تواجه الخوصصة وتقييم مسارها في الجزائر.

المبحث الرابع: دراسة ميدانية مع صيدال (فرع المضادات الحيوية بالمدية).

المبحث الأول:
ماهية القطاع العام والقطاع الخاص

لكل دولةٍ أسس وأنظمة تقوم عليها للنهوض باقتصادها، وتحقيق نـصيبها في إسـتراتيجية التنميـة الاقتصادية الشاملة. بمعنى هذه الأخيرة تستدعي تبني جملةٍ من الأنظمة التي تعددت على مر العصور؛ نتيجةً للتحولات والتغيرات التي شهدها العالم في مختلف الميادين: السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية.

ومن بين هذه الأنظمة، نجد القطاع العام الذي تبنته معظم دول العالم خلال حقباتٍ معينة، ونـادت به للوصول إلى ما تطمح إليه. بالمقابل نجد القطاع الخاص الذي يعتمد على الملكية الفردية، والعمل علـى تنميتها، في ظل المهارات والخبرات، وأسس الكفاءة والتأهيل، ولكل منها دوره وأهميته والغايةُ منه.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية كل من القطاع العام والقطاع الخاص، من خلال أربعة عناصر:

1- تعريف القطاع العام ومفهوم تدخل الدولة؛
2- أسباب انتشار القطاع العام؛
3- أهداف القطاع العام ومبرراته ومشكلاته؛
4- ماهية القطاع الخاص ودوره في التنمية.

المطلب الأول: تعريف القطاع العام ومفهوم تدخل الدولة:

لقد أعطى المفكرون الاقتصاديون عدة تعاريف للقطاع العام، وتداخلت المفاهيم فيما يتعلق بتـدخل الدولة في الاقتصاد.

أولاً- تعريف القطاع العام:

لقد ثار جدلٌ في إيجاد تعريفٍ شامل ووافٍ للقطاع العام، ومن أهم التعاريف المتعارف عليها نذكر:

- « القطاع العام هو ظاهرةٌ اجتماعية اقتصادية جزئية موضوعية ولدت مع ولادة الدولة وتستمر معها»[(1)].
- «يقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة، والتي يمكن أن تـدار من قبل القطاع الخاص، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية. ويؤدي النشاط الحكومي لإدارة هذه المشروعات أو المؤسسات إلى تعطيـل

(1) عارف دليلة، « القطاع العام في سورية من الحماية إلى المنافسة »، www.maf houm.com، تاريخ التحميل: 2005/12/28.

آليات السوق وتسوية المنظومة السعرية، وعادةً يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي للاقتصاد، ولكنه غير ضروري لوجوده»[1].

- « يشير مصطلح القطاع العام إلى الارتباط بالوظائف العمومية التي تؤديها الدولة كشخصيةٍ اعتبارية في خدمة المجتمع،كما يكشف عن الانحرافات عندما تقوم السلطة العامة بتسخير هذا القطاع لتلبية مصالحها وحاجاتها الخاصة، بما يتناقض مع الطبيعة العمومية، ومع ما تتطلبه الوظائف العمومية الخاصة بالدولة» [2].
- « يقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الأعمال أو المؤسسات التي تدار وتسير من قبل الحكومة. والهدف الذي تتوخاه هذه المؤسسات العمومية من خلال إنتاجها للسلع والخدمات لا يكون بالضرورة الوصول إلى أكبر الأرباح، وإنما تقديم هذه السلع والخدمات للجمهور لتلبية حاجاته وإشباعها بأفضل الأسعار التي تكون محددةً من طرف الدولة، ومعروفة بمصطلح الأسعار الإدارية. إذ يؤدي النشاط الحكومي لإدارة هذه المؤسسات إلى تفضيل آليات السوق، وتسوية المنظومة السعرية"[3].

ويطلق مصطلح القطاع العام على قطاعي الحكومة والعمال معاً؛ وعلى هذا الأساس فإن القطاع العام يتكون من القطاعين التاليين:

1- قطاع الحكومة:

يتكون هذا القطاع من الجهاز الإداري للدولة، والإدارة المحلية، والهيئات العامة الخدمية (السيادية) المكونة للموازنة العامة للدولة.

2- قطاع الأعمال العام:

يتكون هذا القطاع من الشركات القابضة والتابعة الخاضعة للأحكام النافذة، والشركات العامة الأخرى والتي تحكمها قوانين أو قرارات خاصة، والهيئات العامة الاقتصادية[4].

وما هو متعارف عليه هو أن القطاع العام يرتبطُ عادةً بالتخطيط المركزي للاقتصاد، بالرغم من عدم الضرورة لذلك؛ مما يستدعي ذلك وجود تمييزٍ دائم في الهيكل الاقتصادي؛ من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية

(1) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 9.

(2) عارف دليلة، مرجع سابق.

(3) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 9.

(4) معهد التخطيط الوطني، تقييم البدائل الإجرائية لتوسيع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (28)، القاهرة، يناير 1996، ص 34.

والاجتماعية. كما أنه عبارة عن تدخل الدولة عن طريق التمليك المباشر للمشروعات الإنتاجية؛ مما يؤدي إلى تدخل العامل السياسي بقوة؛ لضمان تحقيق المصلحة العامة، من بعض موارد الثروة الطبيعية التي تتميـز بأهميتها الحيوية لجميع أنواع النشاط الاقتصادي كله، تحت تصرف فردٍ واحـد، أو بعـض الأفـراد، أو الشركات الخاصة، بل تبقى ملكاً للدولة.

ثانياً- مفهوم تدخل الدولة:

يمكن تعريف الدولة على أ ا « السلطة القانونية التي تمتلك سلطة الإجبـار ومـشروعيته، وتتمثـل مسؤوليتها في حق القيادة، وواجب الطاعة، وأسلوب التنظيم »[1].

وتعتبر الدولة عوناً اقتصادياً، تقوم منذ ظهورها بمجموعةٍ من المهام التقليدية لا تزال قائمةً لحد الآن. إذ لها دور هام في الاقتصاد: تخطيط، توجيه، تنظيم، رقابة وتصحيح. ويتمثل تدخلُها على صعيد السياسات الاقتصادية، من خلال توجيه الأنشطة الاقتصادية، وذلك في إطار ما تحدده من أهدافٍ اقتصادية معينة، من أجل تنميةٍ شاملة.

ولقد كان الفكر الليبرالي الكلاسيكي، يدعو إلى الحياد وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتـصادي، واقتصار جبايتها للضرائب على ما يمكنها من تغطية وظائفها التقليدية الأربع: ضمان الأمن العمومي، حماية الإقليم، التمثيل الخارجي، إقامة العدالة؛ وهذا النوع يعرف بمصطلح **الدولة الحارسة**.

أما حسب النظرية الكي ية، فالدولة غير حيادية، متدخلة، تمارس النشاط الاقتصادي، وتلعـب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية لضمان الاستخدام الكامل والأمثل للموارد المتوفرة، وخلق الطلـب الفعلـي والرفع منه...إلخ. يقول كي في كتابه: "يظهر لنا أن توسيع وظائف الدولة، هو الوسيلة الوحيدة للحيلولـة دون خراب المؤسسات الاقتصادية الحالية، وشرطٌ للممارسة الناجحة للسعي الفردي"[2].

كما أنه تم خلق مجالاتٍ جديدة لتدخل الدولة في ظل ما يعرف بالعولمة، ولعل أبرزها:

- **محاربة الفقر والتخفيف من حدته:** وذلك برفع المستوى المعيشي للأفـراد، والزيـادة في الـدخل الوطني، الذي يتحقق من خلال تحفيز الاستثمارات وتوجيهها نحو المناطق النائية والآهلة بـالفقراء، والعمل على تحسين ظروف العمل للرفع من المعدلات الإنتاجية؛ وبالتالي تحقيـق نمـوٍ اقتـصادي مرتفع.

(1) ماهر طاهر بطرس: دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت)، ص 4.

(2) فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة، بيروت، ط 1، 1981، ص 15.

- **محاربة الفساد الاقتصادي:** إذ يعد هذا الأخير اليوم أحد أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث يعمل على التقليل من درجة الاستفادة منه[1]. والشيء الذي ساعد على انتشاره هو تفشي ظاهرة السوق الخفية أو السوداء، التي تعمل على تدعيم ظاهرة غسيل الأموال المتحصل عليها من المخدرات والأعمال الممنوعة. وهذه الظاهرة تتفاقم في دول العالم الثالث خاصة، ولا يمكن محاربة هذا الفساد إلا إذا تدخلت الدولة عن طريق إنشاء مؤسساتٍ ذات مصداقيةٍ تامة، تقوم بالرقابة وترصد قضايا الرشوة والفساد والعمل على التقليل منها، وصولاً إلى الحد النهائي لها.
- **حماية المستهلك:** إن أي مؤسسةٍ من المؤسسات التجارية تسعى دائماً لجلب أكبر عددٍ من الزبائن لاقتناء منتجاتها، معتمدةً في ذلك على مختلف الأساليب المشروعة منها وغير المشروعة؛ مما نتج عن ذلك بيع منتجاتٍ غير مطابقة للمواصفات القانونية؛ وهذا ما يؤدي بالدولة عن طريق مؤسساتها الرقابية للتدخل من أجل حماية المستهلكين؛ ليتمكنوا من الحصول على سلعٍ وخدمات ذات جودة، ووفق قُدرتهم الشرائية، ولا يتحقق هذا إلا إذا تم وضع معايير صحية وأمنية متعارفٍ ومعمولٍ بها دولياً.
- بالإضافة إلى مهامٍ أخرى، كحماية البيئة التي تعد عنصراً أساسياً ومهماً في الحياة الاقتصادية، من خلال الاستغلال العقلاني للموارد. وكذلك يتحتم على الدولة التدخل في مجال البحث العلمي، بإقامة مؤسساتٍ كفيلةٍ بالاهتمام بتوفير الأموال اللازمة لتدعيم البحث العلمي الأساسي.

ولابد من التفريق بين دور الدولة في الحياة الاقتصادية والقطاع العام؛ فوجود دولةٍ عظيمة وقوية لا يعني وجود قطاعٍ عام قوي؛ إذ يمكن أن تمارس الدولة سياستها وسلطتها الرقابية بالرغم من عدم توسع القطاع العام، وليس أدلّ على ذلك من أن التخطيط التأشيري في دولةٍ مثل فرنسا ليس له الدور نفسه في ظل حكومة الحزب الاشتراكي الذي كان له من قبل[2].

المطلب الثاني: أسباب انتشار القطاع العام.

لقد كان وراء هذا الانتشار الواسع للقطاع العام العديد من الأسباب؛ نظراً لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية لكل بلد. وفيما يلي جملةٌ من الأسباب التي ساعدت على توسيع وانتشار القطاع العام:

(1) عبد مجيد قدي، مرجع سابق، ص 22.

(2) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 11.

أولاً- أسباب سياسية وتاريخية:

يمكن للظروف السياسية والتاريخية أن تلعب دوراً مهماً في وجود وانتهاج نظام القطاع العام. وقد تنوعت الأسباب التاريخية التي أدت إلى إنشاء هذا النظام؛ فالدول المتخلفة التي كانت مستعمرةً قامت مباشرةً بعد استقلالها بالتأميم لممتلكا ا التي فقد ا جراء الحروب والمقاومات، كالسكك الحديدية، الأراضي، ...إلخ.

كما قد يكون الدافع من التأميم هو حب امتلاك رؤوس الأموال التي كان يسيرها الأجانب في فترة المعارك، "كمعامل سيارات رونو الفرنسية التي تأممت بسبب التهمة التي وجهت لأصحا ا بالتعامل مع المحتلين الألمان"[1].

ثانياً- أسباب مالية واقتصادية:

إن الهدف الذي تطمح إليه أي دولة هو تأميم المؤسسات السابقة، أو إقامة بعض المشروعات؛ بغرض الحصول على موارٍد جديدة، من أجل تغطية النفقات العامة للدولة. إذ أن مداخيل هذه المؤسسات العمومية تعتبر كإيراداتٍ للدولة، شأنها شأن الضرائب والرسوم، ودافع الدولة لتسيير مؤسسةٍ ما هو رغبتها في تشجيع إنتاج السلع والخدمات بأسعارٍ إدارية أقل من تكلفة الإنتاج لخدمة الفرد والمستهلك.

وقد يكون تأميم المشروعات ناتجاً عن القوى السارية التي لا تفضل التغلغل الأجنبي، وهو ما حصل في فرنسا عام 1996، ونفس الشيء بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد يكون الهدف من التأميم أيضاً سيطرة الدولة على القطاعات الهامة، وإخضاع هذه القطاعات إلى التخطيط الوطني، كتأميم البنك المركزي في بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وأيضاً تأميم المؤسسات المالية الكبرى في بعض دول أوروبا. إن إلحاح التنمية الاقتصادية، وضرورة تحقيق معدلات نمو عالية، والتوجه العام نحو التخطيط الاقتصادي، دعا إلى المزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتأمين تنفيذ الخطط الاقتصادية، كما طُرح شعار الاشتراكية سياسياً واقتصادياً لتبرير تأميم القطاع الخاص، وإحكام القبضة على الاقتصاد الوطني[2].

(1) فتح الله لعلو، مرجع سابق، ص 223.

(2) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 15.

كما أن القطاع العام أخذ يتوسع على نحوٍ مهول في الأقطار النفطية، بغض النظر عن توجهها الأيديولوجي؛ فقد صارت تمتلك الشطر الأعظم من مجموع الناتج الوطني الإجمالي، وتبع ذلك زيادةٌ كبرى في الخدمات الاجتماعية والمهمات الترفيهية التي تتولاها الدولة في هذا الإطار.

ثالثاً- أسباب اجتماعية:

إن غاية الدولة من تأسيس شركاتٍ ومؤسسات هو تلبية وإشباع حاجات المستهلك، من خلال شرائه للسلع بسعرٍ منخفض، ويخدم جميع الطبقات المجتمعية. أي أن هدف الدولة هو خدمة الفرد؛ حيث تعمل على الاهتمام بالسكن، والتعليم، والصحة، والرياضة، بالرغم من يقينها أن هذا التدخل سوف يأتي بنتائج سلبية على الاقتصاد الكلي.

كما أن تلبية هذه الخدمات والمتطلبات تعني أساساً النواحي التالية[1]:

- زيادة الأجور والمكافئات تبعاً لشروط المعيشة السائدة.
- تحسين شروط المعيشة، عن طريق زيادة الكميات السلعية المعروضة لاستهلاك المواطنين.
- تحسين شروط عمل الطبقة العاملة في الإنتاج.
- العمل على رفع شروط المعيشة الاجتماعية، وتحسين شروط الحياة الثقافية، وتوفيرها للناس.
- تحسين شروط السكن.
- زيادة إنتاج سلع الاستهلاك.
- تسهيل إمكانية تمضية الإجازات.
- العمل على متابعة تحسين شروط التأهيل والثقافة.

إن تنمية هذا الجانب الذي يتعلق برفع مستوى حياة المواطنين ومتطلباتهم لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود القطاع العام، أن ترجح المنفعة الاجتماعية عن المنفعة الخاصة والعائد الاقتصادي.

إن هدف المؤسسات العمومية الاشتراكية هو تلبية المتطلبات الأساسية للمواطنين، وإن الربح قد يكون مقبولاً في سياق النشاط الاقتصادي الحكومي للمؤسسات، إلا أنه ليس مقصوداً لحد ذاته؛ لذا تتخلى عن الربح في حالاتٍ كثيرة؛ بل وتتحمل خسائر أحياناً، إذا تطلبت المصلحة الاجتماعية ذلك (دعم الدولة). هذه أمور كلها وافقت هوى في نفوس مختلف الفئات الاجتماعية، والطبقة العاملة على الخصوص؛ فنادت بحياة الاشتراكية، ومواصلة توسيع وانتشار القطاع العام فكان ذلك.

---

(1) صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1984، ص 20.

إن تعدد أسباب انتشار القطاع العام هو الذي يفسر نوع تدخل الدولة؛ وبالتـالي تعـدد أشـكال المؤسسات العامة حسب الأسباب التي أدت إلى انتشارها، وهذا ليس موضوع بحثنا الآن.

المطلب الثالث: أهداف القطاع العام ومبرراته ومساوئه.

القطاع العام منذ الوهلة الأولى قطاع غير قائمٍ على أساس دافع الربح كعامـلٍ أساسـي؛ فأهدافُـه ودوافعه اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، تتجاوز بذلك اعتبارات الربح والخسارة.

ومن هذا المنطلق، فإن البحث في دوافع ومبررات وجود القطاع العام في إطـار المفهـوم الـسابق لأهدافه، سيجنبنا الكثير من الإشكاليات في عملية المقارنة بين القطاعين العام والخاص، سواءً بالاستناد إلى مبدأ المساواة بينهما في المعاملة، دون الإدراك إلى أهداف القطاع العام. إذ أن اللجوء إلى المساواة في المعاملة بينهما لابد له من استبعاد الاعتبارات الاجتماعية والسياسية من العملية الإنتاجية، ومن شأن ذلك القـضاء على مشروعية القطاع العام." وإذ أن حصر المسألة في تحقيق أرباح وحسب فإن الوضع الطبيعي هو تـرك هذه الأنشطة للقطاع الخاص"(1)، أما تحقق إيراد الدولة فإن وسيلته العادية هي نظـام الـضرائب، ولـيس التجارة.

ولذلك سنتناول باختصارٍ أهداف ومبررات وجود القطاع العام فيما يلي:

أولاً- أهداف القطاع العام:

يمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي:

1- الأهداف السياسية:

إن أهداف القطاع العام السياسية هي تحقيق علاقةٍ طيبة ومستمرة بين الحكومة والمحكومين، وهـذه العلاقة لن تصل إلى هذه الدرجة إلا إذا عملت الدولة على إرضاء مختلف الفئات داخل المجتمع، وهـي في الغالب فئات تختلف في مطالبها؛ فهناك أصحاب القرار والرأي الذين مسكوا بمناصب في القطـاع العـام، وهناك هدف إرضاء طبقة العمال وتحقيق مطالبهم من أجورٍ ومرتباتٍ وغيرها من الحقوق؛ لغرض كـسب رضائهم وتأييدهم للدولة. وهناك الطبقات الفقيرة التي تسعى الحكومات عن طريق القطاع العام إلى إيجـاد فرص عملٍ لهم وتقديمهم الدعم والمساعدات والسكن...إلخ. كل ذلك من أجل أن تنال الحكومة رضا هذه الفئات والطبقات الاجتماعية في المجتمع.

(1) سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1991، ص 101- 102.

وفي المجال الخارجي إيجاد تبادلٍ تجاري مع الدول الشقيقة والصديقة التي ترتبط معها بعلاقاتٍ سياسية وثيقة؛ مما جعل تدخل الحكومة بقطاعها العام في التجارة الخارجية وتوجيهها طبقاً للتوجه السياسي استيراداً وتصديراً، ومقاطعة الدول التي لا تنسجم سياساتها معها.

2- الأهداف الاجتماعية:

سعت الحكومات المختلفة، ومنها الجزائر، إلى تلبية الاحتياجات العامة للمواطنين. وهذه الأهداف انطلقت من الأوضاع الاجتماعية المتردية صحياً، وتعليمياً، وثقافياً، وحماية البلاد من العدوان الخارجي، بإيجاد جيشٍ قوي، والمحافظة على سلامة المواطنين وممتلكاتهم، وغيرها من الخدمات الضرورية، باعتبار أن الحكومات هي الملجأ الأخير، وهي القادرة على إيجاد استقرارٍ اجتماعي وسياسي.

وبالتالي فقد توسعت الحكومة في ذلك بقطاعها العام؛ لزيادة الإنفاق على كل هذه الجوانب المجتمعة، كهدفٍ لضمان حصول الأفراد على احتياجاتهم الضرورية، وتحسين مستوى معيشتهم؛ وهذا بدوره شكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الدولة، وبالضبط على ميزانيتها، وساهم إلى حد كبير في تفاقم عجز الميزانية العامة ونموه من عامٍ لآخر؛ مما أدخل العديد من الدول وتجار السلع السريعة الدوران.

إن التناقضات واضحة بين الحاجة الملحة إلى تكوين رأس مال وبين الخيارات الفردية، وبمقدور سلطة الدولة وحدها تغيير وجهة استثمار المدخرات الوطنية.

3- الأهداف الاقتصادية:

إن من أهم الأهداف الاقتصادية للقطاع العام يمكن إيجازها فيما يلي:

- بناء اقتصاد وطني قوي؛
- تحقيق التنمية الشاملة عند معدلات نموٍ مرتفعة؛
- تحقيق فائضٍ اقتصادي يساعد على التراكم الرأسمالي، وزيادة الطاقة الإنتاجية؛
- الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية، وتعظيم دورها؛ من أجل زيادة الإنتاجية والناتج المحلي والدخل الوطني.

ثانياً- مبررات وجود القطاع العام:

إن الحاجة إلى قطاعٍ عام في اقتصاد متخلف هي في وجهة نظرنا أمر بديهي؛ فلا يمكن تحقيق أهداف مثل: النمو الاقتصادي، تحريك المدخرات الوطنية، توزيع الاستثمارات القطاعية، توفير فرص عمل لتوظيف القوى العامة المتنامية، والتخطيط لاستعمالها، التنويع الاقتصادي، وتحقيق أهدافٍ عريضة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من التبعية للنظام الاقتصادي الدولي؛ كل يمكن تحقيقه من دون أن تلعب

الدولة دوراً كبيراً في الاقتصاد عبر القطاع العام، وإلا كيف يمكن توجيه المدخرات الوطنية نحو استثماراتٍ منتِجة وتكوين رأس مال ؟

وكما تعارف فإن مالكي هذه المدخرات يفضلون استثمارها في الأراضـي، ومـدخرات المـضاربة والعقارات السكنية الاجتماعية، أسهل وسيلةٍ للتستر عن انخفاض الكفاءة في المشروعات العامة.

وهناك من يرجع المشكلات التي عرفها القطاع العام إلى تشوه الهياكل السوقية والسياسة الاقتصادية المتبعة.

1- السياسة السعرية:

إن تقديم الإعانات السعرية فتح باباً واسعاً أمام إقامة نظامٍ سعري إداري بعيداً عن القـوى الآليـة للسوق، وترتب على الأسعار الإدارية ما يلي:

- زيادة الاستهلاك.
- التراخي في رفع الكفاءة الإنتاجية وفي تخفيض التكاليف؛ بحجة أن الخسارة ليس مرجعهـا نقـص في كفاءة الأداء، بل التخفيض العمدي للأسعار الراجع إلى اعتباراتٍ اجتماعية.
- اعتبرت الأسعار الإدارية حقوقاً مكتسبة للجمهور، وأن التخلي عنها يواجه مقاومةً سياسية عنيفة.
- في ظل الأسعار الإدارية لم تعد الأسعار دالةً على الجدوى الحقيقية للمنتجات المختلفة، ويبدو حجـم المشكلة في أن هذه الأسعار تتحيز ضد السلع الأساسية، وهو ما يجعل مؤشرات الجدوى تتجه نحو رفع ربحية الأنشطة الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن تحديد إيجارات السكن، وبخاصةٍ التبعية منها، يؤدي إلى ابتعاد المستثمرين من هذا النوع من الإسكان، والتوجه نحو أنشطةٍ أخرى، لِماَ فيها الإسكان الفاخر.

2- سياسة التوظيف والأجور:

إن تبعية القطاع العام للدولة أدت إلى تحميله بتعييناتٍ لا تبررها حاجاته، سواءً من حيث العـدد أو التخفيضات، وهو ما انعكس على الإنتاجية من جهة، وعلى فاتورة الأجور من جهةٍ أخرى.

وعلى ذلك يشتد الهجوم على سياسات التوظيف والأجور في القطاع العام، وفي ظل التوجـه نحـو الخوصصة سترى الدولة نفسها في موقفٍ لا تحسد عليه، وهو تناقص طلبها على اليد العاملة المتزايدة.

3- السياسة المالية:

فقد أدت الأسعار الاجتماعية إلى انخفاض أرباح القطاع العام؛ وبالتالي الإيرادات العامة. كمـا أدت النفقات التحويلية إلى زيادة الإنفاق العام، ومن ثم تعرض المدخرات الحكومية إلى التناقص.

وبشكلٍ عام، جرى تبرير الخوصصة أو الاستناد الموجه إلى القطاع العام على أساس قدرة القطـاع الخاص على توفير إدارةٍ أكفأ مما يقتصد في استخدام الموارد، وتحسين أداء المؤسسات الذي غاب في القطاع العام، وكذا الرفع من معدلات النمو الاقتصادي الذي عجز عن تحقيقه القطاع العام.

كما أن القطاع العام واجهته مشكلة غياب حوافز تعبئة وتوجيه الادخار نحو المـشروعات المربحـة. ويتهم القطاع العام بانخفاض الربحية وانخفاض الإنتاجية، وتتعرض بعض مؤسساته ومشروعاته إلى الخسارة والسرقة والمحسوبية.

وخلاصة القول أن مؤسسات القطاع العام عرفت وضعيةً خطيرة والتي يمكن إرجاعها إلى:

- بيروقراطية القرار الاقتصادي؛
- نقص تحفيز العمال والإطارات؛
- سياسات الأجور والتوظيف غير المتناسقة؛
- التباعد ما بين سياسة الأسعار وتكاليف الإنتاج؛
- غياب تقاليد مؤسساتية تمكن المسيرين من المبادرة؛
- غياب ثقافة صناعية داخل المؤسسة؛
- كبر واتساع حجم المؤسسات العامة، وتداخل المسؤوليات فيها.

وقبل أن ننهي الكلام عن مشكلات القطاع العام ننبه إلى نقطةٍ هامة، وهي أنه بدافع حرصنا علـى تناول مشكلات القطاع العام في صورةٍ موجزة جعلنا لا نعطي أهميةً إلى التمييز بين المشكلات والعوائق التي واجهها القطاع العام وبين السلبيات، أو النقد الذي واجهه هذا القطاع، لهذا يمكن القول بأنه لا توجـد اليوم دولةٌ رأسمالية ليس لديها قطاع عام، ولا تتدخل الدولة بالتأميم فقط؛ حيث يفشل القطاع الخـاص، وإنما تتدخل ابتداءً بدورٍ إيجابي؛ باعتبارها مصدراً للمبادرة لإعادة توزيع الدخل الوطني. واليوم لا توجـد دولةٌ رأسمالية لا تأخذ ذا القدر أو ذاك من نظام التخطيط، في محاولةٍ لترشيد عمل آليات السوق.

ثالثاً- مساوئ القطاع العام ومشكلاته:

من الأمور التي لا شك ولا خلاف فيها، أن مؤسسات القطاع العام عرفت العديد من المـشكلات والعوائق التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة. هذه المشكلات أخذت أشكالاً وألوانـاً عـدة، إلا أن معظم الدراسات التي أُجريت لحد الآن تشير إلى أن الأسباب الرئيسية عمومـاً لـلأداء المـالي الـضعيف للمشروعات العامة في البلدان النامية تكمن في التخطيط السيئ للمشروعات، والاختيار المـشوه لخطـوط الإنتاج، والافتقار إلى المهارات الإدارية اللازمة، وضعف البنى الارتكازية، والتدخل الحكومي المفـرط في

الرقابة على المتغيرات الإدارية. هذه كلها عوائق جعلت القطاع العام يدور في حلقةٍ مفرغة بدل التطـوير والسعي للرفع من الكفاءة الإنتاجية.

ومن بين المشكلات أيضاً الالتزامات الاجتماعية[1]؛ فقد دأبت الحكومات على النظر إلى القطـاع العام كمؤسسةٍ لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وكوسيلةٍ لتوفير الدعم بطريقةٍ مستترة في مرحلـة الإنتاج. ومن هنا، جرى تحميل وحدات القطاع العام بتكاليف إضافية، كالعمالة الزائدة مثلاً، أو حرمانـه من إيراداتٍ ممكنة، بالتسعير الاجتماعي مثلاً، فضلاً عن أن معظم الفائض المتحقق إلى الخزانة العامة يرجـع إلى هيئاتٍ أخرى، وهكذا اختلطت الاعتبارات الاجتماعية في إدارة القطاع العام، وأصبحت الاعتبـارات النامية في دائرة المديونية الخارجية وانتشار التضخم والبطالة، والمتهم في كل هذا هو القطاع العـام الـذي تحمل عبء تحقيق الهدف الاجتماعي.

المطلب الرابع: ماهية القطاع الخاص ودوره في التنمية.

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على المفهوم أو المقصود بالقطاع الخاص، وكذا الدور الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية، كما نشير أيضاً إلى نشأته ومتطلباته، وكذا مساوئه ومشكلاته.

أولاً- تعريف القطاع الخاص:

لقد تعددت المفاهيم التي تحاول تحديد تعريفٍ معين للقطاع الخاص، وجل هذه المفاهيم تدور حـول التعاريف التالية:

- يمكن تعريفه بأنه « القطاع الذي يدار لمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيـه دفة الأمور للأنشطة الاقتصادية الخاصة؛ وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربحٍ ممكن »[2].
- القطاع الخاص هو عبارة عن:« وجود ملكية وسائل للإنتاج في يد فردٍ واحد أو عددٍ من الأفراد داخل إطار الشركة، ويتحمل مالك رأس المال نتائج نشاط المشروع »[3].
- المقصود بالقطاع الخاص هو« تحقيق الربح في المشروع، وأن قواعد الربح تتغلب علـى الاعتبـارات الاجتماعية التي يتحملها عادةً القطاع العام »[4].

(1) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 82.

(2) سامي عفيف، مرجع سابق، ص 33.

(3) فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 219.

(4) ضياء مجيد الموسوي،مرجع سابق، ص 18.

- كما يطلق مفهوم القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يشترط عدم تدخل الدولة أو غيرها في النشاط الاقتصادي، والمرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة الحادة نتيجةً لعدم تدخل الدولة لتحقيق أقصى ربحٍ ممكن.

ثانياً- أهمية القطاع الخاص ودوره في التنمية:

إن هدف المشروع الخاص هو تحقيق الأرباح بأكبر قدرٍ ممكن؛ لذلك يعد القطاع الخاص اللبنة الأولى والركيزة الأساسية لاقتصاد جل المجتمعات العالمية؛ إذ يعتبر قطاعاً أصلياً وأساسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لأنه يسعى دوماً لتلبية حاجات اقتصاد الدولة كلما سمحت أو تركت له الفرصة ليفعل ذلك.

ويمكن اعتبار القطاع الخاص الحل الأمثل لكل العلل الاجتماعية والاقتصادية؛ فهو يساهم في شتى بلدان العالم، من خلال الدور الذي يلعبه كمنتِج ومصدر؛ بغية تعزيز فرص النمو، وتحقيق الاستقرار المالي الاقتصادي.

وبشكلٍ عام، فإن القطاع الخاص له القدرة على توفير إدارةٍ أكفأ؛ مما يقتصد في استخدام الموارد ويحسن أداء المؤسسات؛ فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي، وخلق سوقٍ مالية نشطة تشجع على الادخار الذي يوجه الاستثمار، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء على الدولة، من حيث تمويل المشروعات العامة وتحمل الخسائر.

ولقد كان لنشأة وتطور القطاع الخاص عدة مراحل متدرجة نوجزها فيما يلي:

ففي البلدان النامية التي انتهجت النظام الاشتراكي كان دور القطاع الخاص بالطبع متواضعاً أو منعدماً، إذ أممت الممتلكات وأصبحت الدولة هي المسيطرة بقطاعها العام على الاقتصاد.

أما في الدول التي انتهجت النظام الليبرالي (الرأسمالي)، فهي- بالطبع - قد تبَنت خططها الاقتصادية على أساس تنفيذها من قبل كل من القطاع العام والحكومة استناداً إلى فكرة "كينز" في التدخل الحكومي والقطاع الخاص قد تحدد بناءً على:

- حجم التدخل الحكومي؛
- قدرة القطاع الخاص المالية والفنية؛
- مدى تشجيع الحكومة للقطاع الخاص في التسهيلات الممنوحة له.

ففي الدول النامية التي أخذت بالنظام الاقتصادي المختلط (الرأسمالي، الاشتراكي) فقد كانت مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية تأخذ نوعين من المشاركة في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية ذات الطابع الاقتصادي هما: الاستثمار في مشروعاتٍ زراعية وصناعية بصورةٍ مستقلة، والمشاركة في تنفيذ مشروعاتٍ مع القطاع العام، أي تنفيذ مشروعاتٍ تنموية في استثمارٍ مشترك.

ويمكن القول بصفةٍ عامة، لم يكن القطاع الخاص حتى مطلع الستينات ثم مراحل التخطيط والبرمجة في البلاد النامية. وفي معظم الدول النامية يتمتع بقدراتٍ مالية وخبراتٍ كافية في مجال الاستثمار، فلم تكن هناك إلا مجموعةٌ من الأفراد أو المنشآت ذات الحجم الصغير وضعيفة الموارد وذات آفاقٍ اقتصادية محدودة لم تتعد تغذية بعض أو جزءٍ من الطلب الكلي على السلع، وهي في معظمها سلع غذائية ومشروبات، وبعض الصناعات النسيجية والأدوات المنزلية.

ولم يرد دور القطاع الخاص في التنمية إلا منذ أن بدأت تحس بتعثر خططها الإنمائية وزيادة حدة مشكلات القطاع العام منذ منتصف السبعينات. وما أن جاءت فكرة التحول إلى القطاع الخاص في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات حتى أصبح يشار إلى القطاع الخاص أنه الأقدر والأكفأ على القيام بقيادة التنمية الاقتصادية، خصوصاً وقد جاءت هذه الفكرة مدعومةً ببرهانٍ عملي، وهو الدعوة إلى خوصصة القطاع العام، أي تحويل المشروعات أو المؤسسات العامة للقطاع الخاص، والتي بدأ تنفيذها في بريطانيا عام 1979، وقبلها دولة شيلي عام 1973.

كما أن للقطاع الخاص دور هام ونشيطٌ في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وعلى مختلف العصور والأحوال. فدور القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية في مختلف مجالاتها، سواءً كان ذلك في مجال الخدمات الصحية والتعليمية، والثقافية والعلمية، والمحافظة على البيئة وتنمية الموارد البشرية وتأهيلها فنياً وعلمياً، ووضع الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية المختلفة، واقتراح الحلول مثل مشكلات الإسكان والأمومة والطفولة.

ثالثاً- مساوئ القطاع الخاص ومشكلاته:

يمكن إيجاز أهم المشكلات والمعوقات التي تعرض لها القطاع الخاص فيما يلي[1]:

- التشاؤم المفرط في قدرة القطاع الخاص على القيام بدورٍ رائد وتنموي، ويحقق الطموحات التنموية والنمو الاقتصادي.

(1) محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص 77-78.

- التخوف من أن تؤدي السيطرة الاقتصادية (سيطرة رأس المال الخاص) إلى السيطرة على الحكم (السيطرة السياسية).
- انتشار الفقر والبؤس لدى الكثير من المواطنين بتمركز الثروة بيد فئاتٍ قليلة في المجتمع، وهذا مصدر قلقٍ اجتماعي.
- قد تؤدي السيطرة لرأس المال الخاص إلى دخول رأس المال الأجنبي، وجر المجتمعات النامية واقتصادها إلى دائرة التبعية والهيمنة الخارجية، وتزيد حالة الأفراد بؤساً وإحباطاً، وتفقد معها المجتمعات النامية استقلالها السياسي والاقتصادي.
- إن القطاع الخاص سوف يؤدي إلى الانفتاح، وإدخال أنماطٍ استهلاكية وفكرية وثقافية غريبة، وغيرها على المجتمعات النامية، وهو ما يعني ذوبان قيمٍ وعاداتٍ ومعتقداتٍ رسخت واستقرت وارتضى بها منذ مئات السنين.

وقد كانت الحكومات تشجع القطاع الخاص بمختلف الأساليب وأنواع الدعم التي تقبل عليها الصناعات والزراعة الخاصة وغيرها، كالقروض الصناعية الميسرة دون فائدة، وبفائدةٍ منخفضة، الحماية الجمركية،...إلخ.

المطلب الخامس: نشأة القطاع العام وانعدام القطاع الخاص في الجزائر.

القطاع العام الجزائري كان الميزة الأساسية للاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، حيث عرف تطوراً ملحوظاً ومستمراً في مجال النشاط الاقتصادي، وكان يهدف من ورائه تحقيق التنمية الشاملة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وشمل على جميع القطاعات من حيث توسعه، وخاصةً على حساب القطاع الخاص. وهذا القطاع مر بعدة مراحل عبر الحقبة التاريخية للاقتصاد الجزائري.

أولاً- الإطار التاريخي للقطاع العام الجزائري:

من أهم المراحل التي مر بها القطاع العام هي:

1- الفترة 1962-1971:

تميزت هذه الفترة -كما ذكرنا سابقاً- بعمليات التأميم الأولى في قطاعات الصناعة، باستثناء المحروقات. ففي عام 1966، تم تأميم جميع المؤسسات التي كانت مسيرةً أو خاضعةً لتسييرٍ ذاتي. وقبل نهاية عام 1971 ظهر الدور البارز للدولة من خلال خلق مؤسساتٍ وشركاتٍ وطنية للإنتاج الصناعي، أصبحت

تحتكر كل القطاعات الأخرى؛ مما جعل الدولة تطبق استراتيجيا ا التنموية، وبعد ذلك جاء تأميم القواعـد البترولية الأجنبية فيي الجزائر.

2- الفترة 1971-1979:

عرفت هذه الفترة السيطرة المطلقة للقطاع العام في جميع ا الات، من خلال بناء مؤسساتٍ صناعية كبرى مشتركة مابين الدول الأجنبية في إطار اتفاقياتٍ وعقود مبرمة ما بين الجزائـر وهـذه المؤسـسات الدولية.

وميز هذه الفترة بناء المؤسسات الكبرى خاصةً في ا ال الصناعي، وكان معظم هذه الأخيرة يهـتم با ال الصناعي في ا ال البترولي (المحروقات) والصناعات الثقيلة.

3- فترة الثمانينات:

تميزت هذه الفترة بـ :

- انخفاض الاستثمارات بجميع أنواعها، وخاصةً في ا ال الصناعي؛
- قيام الدولة بتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية؛
- أصبحت المؤسسات الكبرى (ذات الحجم الكبير) تشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد وتثقل كاهلها؛ مما سرع بإعادة تنظيمها؛
- بداية انطلاق الإصلاحات، وخاصةً المؤسسات العمومية.

وكل هذه العوامل وعوامل أخرى، وخاصةً أ ا أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على الدولة، وتـسييرها صار غير جيد مع تحقيق سوى الخسائر من مرحلةٍ إلى أخرى؛ مما جعل الدولة الجزائرية تقلص مـن هـذه المؤسسات، وتقلل حجمها، مع إعادة النظر في الدور الذي تلعبه في ا ال الاقتصادي.

كل هذه الإجراءات سرعت بعملية الإصلاح الاقتصادي وتطبيق مناهج جديدة في مجـال التـسيير والتوجيه، وتمثلت في خوصصة المؤسسات العمومية.

ومن السمات الأساسية الرئيسية التي ميزت القطاعين العام والخاص قبل بداية الإصلاحات في الجزائر ما يلي:

- القطاع الخاص يهدف إلى تحقيق الأرباح السريعة بشتى الطرق.
- القطاع العام يتميز بالرجولة والاحتكار والسلطة المتجبرة؛ مما جعله يحقق خسائر، بالإضافة إلى ضـعف الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية عن طريق اللجوء إلى سد مختلف أنواع العجز في جزئية الدولة وأموالها.

- انتهازية القطاع العام في منح بعض موارد القطاع العام بعض المستثمرين الخواص أكسبهم ثروةً طائلة على حساب الاقتصاد الوطني، وزاد في الاحتكار لبعض القطاعات من طرفهم.
- السيطرة المطلقة للقطاع العام على جميع القطاعات الاقتصادية وأنشطتها، وحصر القطاع الخاص في أنشطةٍ ومجالاتٍ محدودة.

والجدول التالي يظهر نسبة الاستغلال في القطاع الزراعي للقطاع العام والخاص:

جدول رقم (4-21): نسبة الاستغلال في القطاع الزراعي للقطاع العام والخاص خلال عامي 1974 و 1984

القطاع / النسبة	1974	1984
القطاع العام	25	16
القطاع الخاص	75	84

المصدر: أحمد هني، مصدر سابق، ص 463.

أما في ا ال الصناعي والتجاري وحسب الجدول التالي فيمكن استنتاج ما يلي:

جدول رقم (4-22): حصص القطاع العام والخاص في ا ال الصناعي والتجاري (%) خلال عامي 1974 و 1984

النشاط / النسبة	1974		1984	
	العام	الخاص	العام	الخاص
الصناعة	65,3	34,6	77,9	22,0
المحروقات	81,6	18,3	99,6	-
التعمير والأشغال العمومية	48,6	51,3	70,4	29,5
النقل والمواصلات	83,9	16,0	80,6	19,3
التجارة	9,9	90,0	40,1	59,8
الخدمات	12,9	87,0	21,7	78,2
مجموع النشاط	**58,5**	**41,4**	**70,8**	**29,1**

المصدر: أحمد هني، مصدر سابق، ص 463.

فوجود قطاعين عام وخاص يخضعان للخطة التكاملية نفسها وتنعدم المنافسة بينهما؛ حيث كانت السلطات المركزية توزِع الأنشطة عليها في إطارٍ تكاملي. فالقطاع العام متخصص في الصناعات الثقيلة القاعدية والأنشطة الكبرى، بينما القطاع الخاص برخصةٍ من الإدارة متخصص في الإنتاجيات التي ينتجها القطاع العام، وكل واحدٍ محتكر في ميدانه؛ لذا فهما متحالفان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

إن ما يحكم تشغيل القطاع الصناعي التجاري يمثل استخراج النفط وبيعه للخارج عن طريق شـركةٍ عمومية؛ وبذلك يسمح بشراء موادٍ من الخارج يجري تداولهُا الداخلي من طـرف القطـاعين الـصناعي والتجاري العام والخاص وتحقيق التراكم الدولي. لكن تغير سعر النفط والغاز قد يدخلان أزمة؛ لأن تراكمه الدولي أكثر منه إنتاجي.

وفي عام 1988 بلغ عدد المؤسسات العمومية 2500 مؤسس،. وفي نفس الوقت لابد مـن الإشـارة للعدد الهائل للمؤسسات المحلية ذات الأهمية الاقتصادية الضعيفة؛ فالمؤسسات الصناعية قُدرت بحـوالي 400 مؤسسة ذات طابع وطني، و150 مؤسسة ذات طابع محلي، والعـدد الإجمـالي للمؤسـسات في مختلـف القطاعات يتوزع كما يلي:

جدول رقم (4- 23): توزيع المؤسسات في مختلف القطاعات عام 1988

القطاعات	السكن المعماري	الحياة البيئية والغابات	الأشغال العمومية	الصناعات الخفيفة	الفلاحة والصيد البحري	الطاقة	النقل	التجارة	السياحة
عدد المؤسسات	97	37	13	45	14	26	19	27	24

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على معطياتٍ مقدمة من ا لمس الاقتصادي والاجتماعي.

والملاحظ أن الدولة تراقب كل الفروع باستثناء صناعة النسيج والصناعة الغذائية والصناعة الجلديـة؛ إذ يلعب فيها القطاع الخاص دوراً هاماً.

أما في عام 1990 فقد كانت تمثل الصناعة العمومية 78% من الإنتاج الصناعي، وتمثـل 74% مـن التشغيل الصناعي العام. ومن القطاعات المهمة في القطاع الصناعي الجزائري هو قطاع المحروقـات الـذي يحقق 40% من الناتج الوطني المحلي، و96% من الصادرات[1].

ثالثاً- مكونات القطاع المالي العام الجزائري:

ينقسم القطاع المالي العام الجزائري إلى ثلاثة فئات:

1- الشركة العمومية الاقتصادية (E.P.E)[*]:

وهي تعمل بموجب قانونٍ خاص، هو قانون رؤوس الأموال التجارية الذي يجعل منها شركات خاصة دف إلى الربح ومستقلة في إدارة أنشطتها عن الحكومة رغم ملكيتها هذه الأخيرة له، ورغـم أن هـذه

(1) Leila Andeladim:Op.cit, P 40-41.

(*) Entreprises Publiques Eonomiques.

الشركات العمومية الاقتصادية تعمل بالكامل بموجب القانون التجاري الـذي تخـضع لـه الـشركات والمؤسسات الخاصة، وهي تعتبر شركاتٍ خاصة رغم ملكية الدولة لها، وتعمل وفق آليات السوق.

مجلس الإدارة يدير الشركة كما يريد، ويطبق استراتيجيته وخططه الخاصة لرفع الإنتاج وتـسويقه، ويقيم علاقاتٍ مع المؤسسات المالية والمصرفية بالطريقة التي يريد، من دون أي تدخلٍ من قبـل الحكومـة، خصوصاً بعد أن ألغت الحكومة الجديدة كافة العلاقات مع هذه الشركات التي يبلغ عددها حـوالي 1000 شركة.

2- المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية (E.P.C)(*):

وهي المؤسسات المملوكة أصولها بالكامل من طرف الدولة، والتي تتبع القرارات والمرافـق العامـة، بحيث اختصاصها وطبيعة عملها، هذه المؤسسات تمول من قبل الحكومة، ولكن لها الحرية الكاملة في العمل في إطار القطاع العام.

3- المؤسسات العمومية الإدارية (E.P.A)(**):

وهي تلك المؤسسات التابعة بالكامل للدولة، ميزانية هذه المؤسسات محددة من الحكومة، وكـذلك كيفية إنفاقها. إذن، فالفئة الأولى خارج نطاق العمل الحكومي بالكامل، وأما الفئة الثانية شبه أو نـصف حكومية، وهي خاضعة للقوانين الإدارية العامة وليس للقانون التجاري، والفئة الثالثة حكومية التصرف.

(*) Elablisements publiques industriels et commerciaux.

(**) Entreprises Publiques Administratives.

المبحث الثاني:
الخوصصة في الجزائر بين النظرية والتطبيق

لقد تطرقنا في الفصل التمهيدي من هذا البحث لدراسة استراتيجية التنمية خلال العهود الماضية،كما وقفنا على مجمل أنماط التسيير التي عرفتها المؤسسة الجزائرية، ومن ثم الاقتراب أكثر فأكثر من الاستراتيجية المناسبة والصحيحة، واختيار الأسلوب الأمثل في التسيير مستقبلاً، وذلك منذ فجر الاستقلال إلى يومنا هذا، متبعين في ذلك أهم المراحل التي عرفها الاقتصاد الجزائري، بدءاً من التسيير الذاتي الصناعي، مروراً بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، مبرزين أهم المشكلات والعراقيل التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة. ومن المؤكد هو أن النتائج المتحصل عليها لم تكن تلك المرجوة، ولم تكن الأهداف المسطرة حققت، ولو لمختلف المراحل أساساً يهدف إلى وصف حالة الاقتصاد الجزائري، ومن ثم معرفة مثالب ومواطن الضعف والقصور لتلافيها في المرحلة الراهنة أو القادمة، حتى لا نبقى ندور في دائرة الإصلاح بتكرارنا لنفس الأسباب والمعطيات وحتى العقليات والذهنيات.

وكما سبق أن تعرضنا في الفصل الأول من هذا البحث إلى كل الإصلاحات التي سعت إليها المؤسسة الجزائرية من أجل الرقي بالاقتصاد وتنمية ولو بصفةٍ مختصرة، ورغم كل تلك الإصلاحات وبالأخص تطبيق الاستقلالية، فإن الوضع المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية أصبح حرجاً؛ مما أدى بصندوق النقد الدولي إلى اقتراح القيام بتحقيق حساباتٍ لقطاع المؤسسات العمومية لتمكين المؤسسات العاجزة عن ذلك وتحتفظ الدولة بالمؤسسات الإستراتيجية، وبصفة استثنائية، وكذلك حسب تصريح رئيس الحكومة السابق "**سيد أحمد غزالي**" للصحافة بقوله: « أنه لم يعد هناك موضوع محرم فإذا توجب التنازل عن بعض الأسهم للمستثمر الأجنبي، إذ توجب تطبيق الخوصصة فليكن ذلك »[(1)]، ويبدو أنه قد وجب بل تأكد. وهكذا وجدت الجزائر نفسها داخلةً في مرحلةٍ جديدة وإصلاحٍ جديد، ألا وهو تطبيق الخوصصة.

إن بروز فكرة برامج الخوصصة ومناقشتها كان نتيجة تتابع الأفكار المتعلقة بالتحول نحو اقتصاد السوق، وحسب النتائج الاقتصادية والاجتماعية المتحصل عليها جراء هيمنة القطاع العمومي على أغلبية الأنشطة الاقتصادية، والتي تم التطرق إليها في المبحث السابق، كان على الحكومة الجزائرية أن تعيد النظر في هيمنة واحتكار القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص، المحلي أو الأجنبي للمشاركة في التنمية الاقتصادية، وللقضاء في نفس الوقت على الحالة المزرية التي تعاني منها المؤسسات العمومية الاقتصادية.

(1) جريدة النصر، يوم 15 أفريل 1996، الصفحة الأخيرة.

ولهذا رأينا من المهم أن نتطرق في هذا المبحث والذي يغلب عليه الجانب القانوني لذكر الإطار القانوني للخوصصة في الجزائر، بهدف تحضير بيئة اقتصادية تتناسب وتتكيف مع هذا النمط الاقتصادي، اقتصاد السوق، ولتلاقي التناقضات بين القوانين التشريعية والتطبيقات العملية التي ميزت المراحل السابقة، كان لابد من صدور برنامج للخوصصة يجسد الفكرة السابقة، وكان الأمر رقم 95- 22 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1416 هـ الموافق لـ 26 أوت 1995م؛ حيث ضبط معايير اختيار المؤسسات القابلة للخوصصة، والسلطة المكلفة بتنفيذ العملية، وكذا كيفية الخوصصة، ومراقبتها، وهذا بالإضافة إلى طرق وأساليب ودوافع هذه العملية، دون إغفال تقييمٍ شامل وحوصلةٍ للخوصصة مع التطرق إلى الآثار المترتبة عليها.

كل هذا سنتعرض له من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الإطار القانوني العام للخوصصة في الجزائر.

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة والمشرفة على عملية الخوصصة في الجزائر.

المطلب الثالث: مبادئ الخوصصة وأسبابها ودوافعها في الجزائر.

المطلب الرابع: طرق وأساليب وأهداف الخوصصة في الجزائر.

المطلب الخامس: معايير اختيار المؤسسات القابلة للخوصصة والمؤسسات المعنية بها.

المطلب الأول: الإطار القانوني العام للخوصصة في الجزائر:

تعتبر الخوصصة في الجزائر حقيقةً اقتصادية توضح كيفية الانتقال إلى اقتصاد السوق، وبروز فكرة برامج الخوصصة في القانون الجزائري ومناقشتها كان نتيجة تتابع الأفكار المتعلقة بالتحول ذاك؛ فهي ليست نتيجة صدفة كما يتوهم البعض؛ لهذا وجب الاهتمام بهذا الموضوع ودراسته وتكييفه وفق المعطيات والبنية الاقتصادية لاقتصادنا ومجتمعنا؛ حتى تحقق ما عجز عنه النظام الاقتصادي السابق، أي تحسين كيفية استخدام وسائل الإنتاج للمؤسسة الجزائرية، والتحكم فيها من جميع النواحي، كالمنافسة والاحتكار.

من هذا المنطلق، نجد أن سياسة الخوصصة في الجزائر أخذت أشكالاً وأبعاداً مختلفة؛ فقد كانت جزئيةً تارة، وكليةً تارةً أخرى من حيث الملكية، ولم يتبعها أي قرارٍ رسمي لصالح المتعاملين الاقتصاديين (وطنيين وأجانب). وعملية الخوصصة أو التحول هذه، بدأت تتجسد خاصةً بعد الانفجار الاجتماعي في 6 أكتوبر 1988، حيث صدرت مجموعةٌ من القوانين التي جسدت هذا الموضوع نجد[1]:

(1) مراد محفوظ، عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 16.

- قانون التخطيط؛
- القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية؛
- القانون التجاري (تعديلات)؛
- قانون صناديق المساهمة.

وبالإضافة إلى كل ذلك، ظهرت مصادر قانونية أخرى، وهذا بعد صدور دستور 23 فيفري 1989، والتي شملت ظهور مجموعة قوانين جديدة من بينها: قانون الخوصصة الذي سنفصله من خلال ذكر وعرض مختلف الأوامر والمراسيم التي جسدته، وذلك من خلال العناصر التالية، بعد تعريف الخوصصة في القـانون الجزائري:

أولاً- تعريف الخوصصة في الجزائر:

يمكن تعريف الخوصصة على عدة مستوياتٍ وذلك حسب ما يلي:

1- على المستوى القانوني[1]:

يمكن تعريف الخوصصة كما هو وارد في وثيقة وزارة إعادة الهيكلة الصناعية والمشاركة تحت عنوان تصحيح الاقتصاد الوطني وسياسة إعادة الهيكلة الصناعية 1994 و1995، ويعرف الأمر 95- 22 المؤرخ في 26 أوت 1995 الخوصصة على طريقتين:

أ- تتجلى الخوصصة في نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويتم ذلك مـن خـلال تحويـل مجموعةٍ أو جزءٍ من الأصول المادية والمعنوية، أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسـسات العموميـة لـصالح أشخاصٍ طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص.

ب- تعني الخوصصة أي معاملةٍ تتمثل في نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاصٍ طبيعيين أو معنويين خواص، عن طريق "التعاقد"، ويتم عندئذٍ تحويل السلطة القانونية أو الاقتصادية إلى أشخاصٍ خواص أو هيئاتٍ أو أجهزةٍ تابعة للدولة أو مؤسسةٍ على شكل مدني تجاري.

وحسب المرسوم التشريعي رقم 93- 8 المؤرخ في 25 أفريل 1993، والمعدل والمتمم للقانون التجاري الصادر في عام 1975، والأمر 95- 25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة.

---

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيـم مسارها في الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.ت)، ص 291.

وتأخذ الخوصصة كذلك معنى انفتاح القطاع الخاص؛ بحيث يتسنى لهذا الأخير ممارسة التسيير والمساهمة عن طريق برنامج بيع أسهم شركات المساهمة، وسيكون هذا القطاع قادراً بصفةٍ شاملة على إنجاز مشروع تجميع رأس المال بكيفيةٍ مستقلة.

2- على المستوى السياسي[1]**:**

تتمثل عملية الخوصصة في وضع حد للتمييز السياسي بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويميز الفكرة الإيديولوجية. إذ يعتبر القطاع الخاص مكملاً للقطاع العام؛ وبالتالي تمثل الخوصصة وسيلةً للحد من الممارسات الاحتكارية والبيروقراطية في المجال الاقتصادي. فالهدف المنتظر يكون تنازل الدولة عن تسيير الاقتصاد، وتخليها عن صلاحياتها القديمة كدولةٍ مالكة ومسيرة.

3- على المستوى الاقتصادي[2]**:**

تتمثل الخوصصة في عملية تحويل مؤسسات الدولة إلى مؤسساتٍ خاصة، ونظراً للتطورات الإستراتيجية التنموية في الجزائر خلال السبعينيات يعبر قرار خوصصة المؤسسات العمومية عن فشل تلك الاستراتيجيات على مستويين:

أ- على المستوى الداخلي: تعني الخوصصة إخفاق محاولة الدولة لتوفير شروط إعادة امتلاك المجتمع لوسائل الإنتاج.

ب- على المستوى الخارجي: تعكس عملية الخوصصة فشل محاولة الدولة إلى عدم الخضوع لتداول وسائل الإنتاج.

ثانياً- عرض وتحليل النصوص القانونية حول عملية الخوصصة:

لقد أدخل عام 1988 مفهوم الخوصصة، وهذا بموجب القوانين الخاصة باستقلالية المؤسسات العمومية، وأما الدستور فقد كرس عام 1989 من ناحيته بالمادتين 17- 18 مفهوم المبادىء الخاصة بالدولة، شاملاً مجموع التراث الاقتصادي العمومي، وقانون التجارة المعدل من جهته يسمح بالإفلاس، والنظام التشريعي على المؤسسات العمومية للدولة حسب الشروط والإجراءات المطبقة على القطاع الخاص. ووفقاً لهذا يمكن عرض النصوص القانونية الخاصة التي أدخلها المشرع الجزائري من خلال المراحل التالية:

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 291.

(2) عبد الله بن دعيدة، مرجع سابق، ص 357.

1- المرسوم القانوني 93- 8 المؤرخ في 25 أفريل 1993:

جاء هذا المرسوم كتعديلٍ للقانون رقم 88- 4، وظهر بأحكامٍ جديدة موجهة ال التنميـة، والـتي تنعكس في تقليص تدخل الدولة، حيث تم في هذا القانون إلغاء صناديق المساهمة، وتمت إعادة تنظيم القطاع الاقتصادي العمومي وإنشاء المؤسسات القابضة؛ وكذلك تم التطرق في هذا المرسوم ال وتوسيع نـشاط المؤسسات العمومية والاقتصادية، وإعادة هيكلتها.

ويمثل هذا المرسوم ملكية وتسيير رأس مال الدولة، والرأسمال العمومي حيث منحا إلى نـوعين مـن المؤسسات(1):

- مؤسسات عمومية تابعة للدولة مباشرةً، أو لأشخاصٍ معنويين آخرين من القطـاع الخـاص (مثـل المؤسسات الصناعية والتجارية، والمؤسسات العمومية المحلية، المؤسـسات العـسكرية ذات الطـابع الصناعي والتجاري).
- شركات رؤوس أموال عمومية (شركات مجهولة)، أو مؤسسات عمومية غير مباشرة يتـسنى لهـا امتلاك الأسهم كليةً إثر إلغاء صناديق المساهمة، حيث يكون مصدر تلك السهم أحد الأمور التالية:
  - الدولة؛
  - أشخاص معنويون آخرون من القطاع الخاص؛
  - شركات رؤوس أموال عمومية.

2- المرسوم التشريعي 93- 18 المؤرخ في 1993/12/29(2) :

تضمن هذا المرسوم قانون المالية لعام **1994** من خلال المادتين **180-181**.

3- المرسوم التشريعي 94- 08 المؤرخ في 1994/05/26:

تضمن هذا المرسوم قانون المالية التكميلي لعام 1994، وحسب ما جاء فيـه تعريـف المؤسـسات العمومية الاقتصادية من الناحية القانونية بأ ا شركات رؤوس أموال تملك الدولة أو أشـخاص معنويـون آخرون من القطاع الخاص الأغلبية القصوى من الأسهم أو الحصص الاجتماعية، وفي هذه الحالـة تكـون الشركة(3) :

(1) عبد الله بن دعيدة، مرجع سابق، ص 357.

(2) Hamidi Hamid, OP CIT, p 99.

(3) Ebid, p100.

- ملكاً بنسبة 51% للمساهمين المتمثلين، إما في الدولة أو الأشخاص المعنويين من القطاع العمومي أو الشركات ذات رأسمال عمومي محض.
- ملكا بنسبة 49% للمساهمين الخواص الأشخاص الماديين أو المعنويين من القطاع الخاص وطنـيين وأجانب.

4- الأمر 95 -06 المؤرخ في 25/01/ 1995:

يتعلق هذا الأمر بالمنافسة وبمصداقية ا لمس الوطني الانتقالي، وقد تضمن هذا القـانون 10 أبـواب نعرضها فيما يلي[1]:

الباب الأول: أحكام عامة، شمل على سبع مواد، يدور موضـوعها حـول القواعـد العامـة لخوصـصة المؤسسات، وأنواع المؤسسات التي تقبل الخوصصة، والمواصفات الخاصة لكل مؤسسةٍ مقبلة على الخوصصة

الباب الثاني: تضمن السلطة المكلفة بتنفيذ الخوصصة في 13 مادة، حيث حدد في المادة 11 من هذا البـاب ا لمس المكلف بالخوصصة، ويدعى في صلب النص القانوني "ا لمس". أما المادة 12 فقد اهتمت بتكـوين ا لمس؛ حيث انتقل عدد أعضاءه من سبعة إلى تسعة أعضاء من بينهم رئيس له، وخولـت لهـذا ا لمـس حسب المادة 13 ما يلي:

- ينفذ برنامج الخوصصة طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول ما وأحكام هذا الأمر.
- يوصي بتوجيهاتٍ خاصة بسياسة الخوصصة، وهكذا مناهجها الأكثر ملائمةً لكل مؤسسةٍ عموميـة أو لأصولها.
- يقدر أو يكلف من يقدر المؤسسة العمومية أو أصولها المزمع التنازل عنها.
- يدرس العروض، ويقوم بانتقائها، ويعد تقريراً ظرفياً عن العرض المقبول، ويرسله إلى الهيئة.
- يتخذ كل التدابير اللازمة للقيام بخوصصة المؤسسات العمومية التابعة للخوصصة أو أصولها.
- يمسك السجلات، ويحفظ المعلومات، ويؤسس إجراءاتٍ إدارية لضمان سرية المعلومات.

الباب الثالث: أحكام انتقالية خاصة بالمؤسسات العمومية القابلة للخوصصة، يشمل على أربع مواد خاصة ذه المؤسسات، وما يتطلب منها أن تقوم به في إطار خوصصتها.

الباب الرابع: كيفيات الخوصصة، وينقسم هذا الباب إلى خمسة فصول، كل فصلٍ تعرض لنوعٍ من أنـواع الخوصصة. حيث تطرق الفصل الأول إلى التنازل عن طريق السوق المالية عبر ماديته، أما الفـصل الثـاني فتناول التنازل عن طريق المزايدة، وذلك من خلال مواده الثلاث، ثم تعرض في الفصل الثالـث لخوصـصة

(1) سعيدة مادي، الخوصصة عن طريق السوق المالية – حالة الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 17.

التسيير بماديته، أما الفصل الرابع فتناول عقد التراضي عبر مواده الثلاث، وأخيراً الفصل الخامس فتعـرض لشروط الدفع بمادتي 34- 35 التي تناولت ما يترتب عن التنازلات وطرق التسديد.

الباب الخامس: يأتي هذا الباب بأحكامٍ خاصة بمساهمة الأجزاء في عملية خوصصة المؤسـسات العموميـة بماديته.

الباب السادس: مراقبة عملية الخوصصة، وتم تفصيله في أربع مواد، حيث خصصت لجنة لمراقبة عمليـات الخوصصة وتدعى "اللجنة" ويتم توضيح دورها.

الباب السابع: اهتم بالشروط العامة المطبقة على تحويل الملكية، وتم تفصيله في ثماني مواد، حيث جمعت بين شروط القيام بخوصصة المؤسسة العمومية، والذي يسهر على ذلك وكيفية بيع أسهمها وأصولها، وكيـف يتم تقييم قيمتها المحاسبية.

الباب الثامن: التنافي بين الوظائف والسر المهني، وتم تفصيله في مادتين، حيث تم الفصل بين العضو في الهيئة والعضو في المجلس، وفي إدارته، والعضو في لجنة مراقبة عمليات الخوصصة والعضو في لجنة فتح الظـروف، وتم تحديد مهامهم وإبعادهم عن شراء أسهم المؤسسات المخوصصة والتزام السر المهني في المعلومات الـتي بحوزتهم.

الباب التاسع: تناول عقوبات في ثلاث مواد، حيث يعاقب الشخص الذي يملك المعلومات بما أنه مـسؤولٌ مسؤوليةً مدنية وجزائية وأيضاً إدارية.

الباب العاشر: أحكام مختلفة في ثلاث مواد، حيث اهتم بتنصيب الأجهزة المذكورة في هذا الأمر وممارسـة عملها.

5- الأمر 95 -22 المؤرخ في 1995/08/26:

المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية حيث ينهي هذا الأمر تدخل الدولـة في تـسيير المؤسـسات العمومية الاقتصادية عن طريق صناديق المساهمة، ويمكن التعديل الذي أدخله هذا الأمر في تشكيل شركاتٍ عمومية قابضة، وهذه الشركات تمتلك كلية مجموع أسهم المؤسسات العمومية الاقتصادية.

6- المرسوم التنفيذي 97-87 المؤرخ في 1997/03/16[1]:

يعدل المرسوم التنفيذي رقم 96-177 المؤرخ في20 ماي 1996 والذي يحدد كيفيات تسيير حـساب التخصيص الخاص رقم 302- 083، والذي عنوانه "الموارد الناجمة عن الخوصصة" وتم تفصيله في مادتين:

(1) تم شرحه سابقا.

المادة الأولى: تعديل المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 96-177؛ حيث أصبح يسجل في الحساب رقم 083- 302 ما يلي:

في **باب الإيرادات:** الموارد المرتبطة بالخوصصة النهائية المحققة في إطار تنفيذ الأمر رقم 95- 22، والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

في **باب النفقات:**

- تسديد الديون العمومية الداخلية والخارجية؛
- تمويل تعويضات التشريع؛
- تمويل إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية المقرر خوصصتها وكذلك تسديد كل ديون المؤسسات العمومية أو جزء منها.

المادة الثانية: يتم بموجبها نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

7- المرسوم رقم 97-329 المؤرخ في **10/09/ 1997:**

وفي هذا المرسوم تم تحديد الشروط والمنح والامتيازات الإيجابية النوعية أو المختصة، وكذلك لكيفية الدفع بالقسط لأرباح المشترين للمؤسسات العمومية الاقتصادية المتخصصة.

أما قانون المالية لعام 2001[1]، فقد تضمن بعض التعديلات فيما يخص الخوصصة، مبرراً تعريفها، كيفية إنجازها شروطها وكيفية تنفيذها، وكذا المؤسسات القابلة للخوصصة، كما أسندت مهمة الخوصصة وكل ما يتعلق بها من برامج وإجراءاتٍ للوزير المكلف بالمساهمات في إطار تنفيذ استراتيجية خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

من خلال هذا العنصر حاولنا إبراز الجوانب القانونية لعملية الخوصصة في الجزائر، وكيف نظر إليها المشرع الجزائري. وفيما يلي نتنقل لمعرفة الهيئات المكلفة والمشرفة على عملية الخوصصة في الجزائر.

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة والمشرفة على عملية الخوصصة في الجزائر:

تعتبر الخوصصة الحل الوحيد لإنقاذ المؤسسات العمومية الاقتصادية ورفع الاختناق عنها. ولضمان الدولة تحقيق الأهداف المسطرة لهذا البرنامج، والسير الحسن لهذه العملية، قامت بتعيين عدة هيئاتٍ لتنفيذ ومتابعة عمليات الخوصصة، وفقاً للمادة 2 من قانون الخوصصة المنحل في 31 ديسمبر 2001، وكانت له مهمة تنفيذ برامج الخوصصة وتقييم المؤسسات العمومية المراد التنازل عنها. أما الهيئات الباقية والتي لم تحل،

(1) الأمر 01-02 المؤرخ في سنة 2001، ص 10.

فتتمثل في مجلس مساهمات الدولة، شركات تسيير المساهمات، ولجنة مراقبة ومتابعة عمليات الخوصصة، إلى جانب وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات، وهذا ما سنتعرض إليه في هذا المطلب من خـلال العناصـر التالية:

أولاً- الهيئات المكلفة بالخوصصة:

وتتمثل في:

1- وزارة المساهمات وتنسيق الإصلاحات:

تعتبر الهيئة الوحيدة المخول لها تطبيق برنامج الخوصصة، وهي مكلفةٌ بتنفيذ المهام التالية[1]:

- وضع مختلف الإجراءات والمعايير لتنفيذ برنامج الخوصصة.
- الإشراف على عمليات الخوصصة.
- تقييم أصول المؤسسات المتنازل عنها.
- دراسة مختلف العروض المقدمة، واختيار أحسن عرض.
- تشكيل لجنة متابعة عمليات الخوصصة، وتقديمها ملفات التنازل.
- عرض ملف التنازل، تقديم الأسعار، معايير انتقال الملكية، العروض المقدمة على مجلس مساهمات الدولة.
- إعداد تقرير سنوي عن عمليات الخوصصة وعرضه على الحكومة.

2- ا لمس الوطني لمساهمات الدولة[*]:

يكلف هذا ا لمس بتنسيق نشاط الشركات القابضة العمومية وتوجيهها، ويوضـع تحـت الـسلطة المباشرة لرئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته[2] الداخلية، والجماعات المحلية، وبإعادة الهيكلـة الـصناعية، والمساهمات المالية، وبالعمال، وبالتجارة، وبالصناعة، وبالطاقة، وبالتجهيز، وبالنقل، وبالسياحة، وبالسكن وبالفلاحة، وبالتخطيط. يجتمع هذا ا لمس مرةً واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر، وتنحصر مهامه في[3]:

- يرسم الاستراتيجية في ا ال الاقتصادي والمالي، ويحدد البرامج العامة أو الفرعية للأهداف الواجـب أن تبلغها الشركات القابضة العمومية.

(1) المرسوم التنفيذي رقم 95-404 بتاريخ 1995/12/02، المتعلق تشكيلة ا لمس الوطني لمساهمات الدولة وسيره (الجريدة الرسمية العدد 75 من سنة 1995) ص 18.

(*) le Conseil National des Participation de l'État.

(2) المرسوم التنفيذي رقم 95- 404، مرجع سابق.

(3) جريدة البلاد، صفحة الشؤون الوطنية، العدد 563، يوم 2001/09/12، ص 3.

- تعيين سياسات الخوصصة والموافقة على برامجها التي تتعلق بتداول السندات والقـيم المنقولـة، عمـلاً باستراتيجية إعادة استثناء المؤسسات العمومية.
- دراسة ملفات الخوصصة.
- توزيع الحقوق على الشركات القابضة.
- تسيير مساهمات الدولة.
- ضبط تنظيم القطاع العمومي الاقتصادي.

وفي 12 سبتمبر 2001، أعلن مجلس مساهمات الدولة عن تشكيل 30 إلى 35 مؤسسة عمومية خلفـاً للمؤسسات القابضة، تسير بالأسهم، بعضها خاص بمنتجات الحليب، الحديد، الأدوية، الحبوب، والإسمنت، كبديلٍ للشركات القابضة التي تم حلها.

3- مجلس الخوصصة(*):

يوضع هذا المجلس تحت سلطة الهيئة المكلفة بالخوصصة، ويتكون من 7 إلى 9 أعضاء، مـن بينـهم الرئيس، ويتم اختيار الأعضاء بحكم كفاءتهم الخاصة في ميادين التسيير الاقتصادي والقانوني والتكنولوجي، وفي أي مجالٍ آخر يرتبط بصلاحيات المجلس. ولهذا المجلس عدة مهامٍ نذكر منها[1]:

- تنفيذ برنامج الخوصصة طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- يوحي بتوجيهاتٍ في سياسة الخوصصة، وكذلك طرق الخوصصة الملائمة أكثر لكل مؤسسةٍ عمومية أو أصولها.
- يقدر أو يكلف من يقدر قيم المؤسسة العمومية أو أصولها المطلوب التنازل عنها.
- يدرس وينتقي العروض، ويعد تقريرا عن العرض المقبول الذي يرسل إلى الهيئة.
- يتخذ كل التدابير الضرورية لضمان خوصصة المؤسسات العمومية القابلة للخوصصة أو أصولها.
- يمسك السجلات، ويحافظ على المعلومات، ويسن إجراءاتٍ إدارية لضمان سرية المعلومات.
- يمكن للمجلس أن يستعين عند الحاجة بخبراء (ويبين القوانين السابقة الشروط والبنود المرجعيـة بدقـة مقاييس انتقاء الخبراء ونوعية خدماتهم والنتائج المنتظرة)
- يعد المجلس تقريراً سنوياً عن أنشطته، ويعرضه على الهيئة المكلفة بالخوصصة في أجلٍ أقصاه 31 مـارس الموالي للسنة المالية المعينة.

(*) Le Conseil de Privatisation

(1) المرسوم التنفيذي رقم 96-104 بتاريخ 1995/03/11، المتعلق بكيفيات تنظيم مجلس الخوصصة وسيره، الجريدة الرسمية العدد 18، سـنة 1996، ص 12- 13.

4- الهيئة المكلفة بتنفيذ الخوصصة:

نجد في الباب الثاني الأمر 95- 22 في المادة الثامنة منه أن الحكومة تعين هيئةً مكلفة بتنفيذ الخوصصة، وتكلف هذه الهيئة بالتشاور مع وزراء القطاعات المعنية، وأهم الأدوار التي تقوم ا هذه الهيئة[1]:

- تنفيذ برنامج الخوصصة التي صادقت عليه الحكومة.
- تطلب من المؤسسات والهيئات تبليغها بالوثائق والدراسات والمعلومات اللازمة لإنجاز مهمتها.
- تعرض إجراءات تحويل الملكية أو خوصصة التسيير وكيفيا ا على الحكومة لاتخاذ القرار بـشأ ا بعد الاطلاع على تقرير ا لس واللجنة.
- تحافظ على الصلة الوثيقة بجميع الهيئات المعنية بعملية الخوصصة.
- تطلع الجمهور على الأنشطة المرتبطة ببرنامج الخوصصة.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 98- 194 المؤرخ في 1998/07/07 في المادة الأولى أسندت مهام الهيئة المكلفة بتنفيذ الخوصصة إلى ا لس الوطني لمساهمات الدولة.

5- لجنة مراقبة عمليات الخوصصة:

جاء في المواد 38- 39- 40 - 41 أنه يجب إنشاء لجنةٍ خاصة لمراقبة عمليات الخوصصة؛ حيث تتمتع هذه اللجنة بالاستقلال الإداري والمالي وتتكون من:

- ممثل عن المفتشية العامة للمالية؛
- ممثل عن الخزينة؛
- ممثل عن الوزارة المعنية بالقطاع؛
- ممثل عن نقابة الأجراء الأكثر تمثيلاً في المؤسسة العمومية المعينة؛

ومن مهام هذه اللجنة نذكر ما يلي:

- تجتمع اللجنة بمجرد استلامها الملفات التي يرسلها إليها مجلس الخوصصة؛
- السهر على احترام قواعد الشفافية والصدق والإنصاف في تسيير عمليات الخوصصة؛
- المصادقة على التقارير المعدة من طرف مجلس الخوصصة، وفارق السعر المقرر، وإجراء التنـازل وكيفياته المتوخاة؛
- الاستعانة بأي خبيرٍ في حالة الضرورة.

---

(1) الجريدة الرسمية، العدد 41، 1998، ص 7.

ثانياً- الهيئة المشرفة الجديدة على عملية الخوصصة (وكالة الخوصصة)[1]:

حتى يمكن تنفيذ عملية الخوصصة على أحسن صورةٍ كان من الضروري تكليف هيئةٍ واحدة يوكـل لها إجراء جميع الأعمال المرتبطة بتنفيذ برامج الخوصصة الذي يعتمد مجلس الوزراء.

وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تجعل من قوانينها الأساسية هيئةً ذات طابع خاص، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالخوصصة. وأما فيما يخص بتنظيمها وسيرهان فـإن إدار ـا ورقابتها يتولاها على التوالي: مجلس إداري (يتكون منن ثلاثة أعضاء يعينهم رئيس الجمهوريـة)، محـافظ الحسابات.

وتشتمل موارد الوكالة على:

- مساعدات التسيير والتجهيز تقدمها الدولة.
- مساعدات الهيئات الوطنية أو الدولة.
- أجور عن خدماتٍ مقدمة.
- نسبة مئوية من مدخول المقابل المالي المترتب عن عمليات الخوصصة الكلية، ويحدد طبقـاً للأحكـام التشريعية المعمول ا.
- المداخيل المتحصل عليها من الخدمات المقدمة المرتبطة بموضوعها.
- الهبات والتبرعات.

وتتولى الوكالة بكافة العمليات التي لها علاقة بمسار الخوصصة، ومنها على وجه الخصوص:

- تنفيذ برنامج الخوصصة المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء.
- تنفيذ إجراءات وطرق ومناهج الخوصصة أو التنازل بعد تكييفها.
- البحث عن المتعاملين والقيام بالاستثمارات والمفاوضات في ظل الشفافية والمنافسة.
- تقييم المؤسسات والهيئات العمومية المسجلة في برنامج الخوصصة.
- إجراء عملية الإشهار عن طريق الصحافة بالنسبة لكل خوصصةٍ مسجلة في البرنامج.
- انتقاء عروض الشراء.
- تقديم تقريرٍ مفصل عن كل مرحلةٍ من مراحل مسار الخوصصة، وعن العروض المعتمدة إلى الـوزير المكلف بالخوصصة قصد إرساله إلى الحكومة.

(1) المرسوم التنفيذي رقم 96-105 بتاريخ 1995/03/11، المتعلق بتحديد كيفيات تنظيم لجنة مراقبة عمليات وسيرها، مرجع سـابق، ص 15-16.

- تدخل الوكالة بتقديمها المساعدة والدعم للمتعاملين فيما يخص الخوصصة الجزئية بطلبٍ من منـهم، وعند الاقتضاء يطلب من الوزير المكلف بالخوصصة.

ومن خلال ما سبق ذكره نستخلص أنه لتنفيذ عملية الخوصصة بصورةٍ عامة تتحد عدة هيئاتٍ مختلفة المهام لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه العملية.

المطلب الثالث: مبادئ الخوصصة وأسبا ا ودوافعها في الجزائر:

لقد خصصنا هذا المطلب لمعالجة أهم المبادئ العامة التي يمكن أن ترتكز عليهـا عمليـة الخوصـصة بالنسبة للجزائر أو غيرها، ثم أتبعناها بالمبررات والدوافع والأسباب الداخلية والخارجية الهامة التي استدعت اللجوء لها، ولذلك سنتناولها من خلال العنصرين التاليين:

1- مبادئ الخوصصة؛

2- الأسباب والدوافع والمبررات الداخلية والخارجية.

أولاً- مبادئ الخوصصة في الجزائر.

تتم عملية الخوصصة عموماً حسب ستة مبادئ أساسية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- مبدأ الحفاظ على ملكية الدولة ومصالحها:

وهذا يتطلب طبعاً لجنة أو هيئة خوصصة، مثل ا لس[1]، تتكفل بتحديد قيمة المؤسسات؛ ولـذلك مكاتب التدقيق والبنوك لتساهم في عملية التقييم، حتى تكون العملية في إطارها القانوني والرسمي.

2- مبدأ حماية المصالح الوطنية:

نجد هذا مجسداً في بلدنا، باتخاذ إجراءاتٍ للحكومة بتحديد الشراكة الأجنبية، سـواءً مـن طـرف أشخاصٍ طبيعيين أو معنويين، وذلك بتحديد عتبة المساهمة لهؤلاء الأشخاص، وحصرها في نـسبةٍ معينـة، لحماية المصالح الوطنية.

3- مبدأ شفافية العمليات:

تعتبر الشفافية ضروريةً في سير عملية الخوصصة حتى نطبق المساواة بين المستفيدين من العملية وغياب عنصر التفصيل، لكن هذا المبدأ لا يزال ينتابه الغموض، وعدم التطبيق الفعلي، خاصةً أن العملية لازالـت حديثة[2]. لكن هذا لا يمنع وجود مبدأ اللجوء للسوق المالية واضعاً في عمليات إجـراءات التنـازل عـن

(1) هو مجلس الخوصصة حسب الأمر 95- 06، المادة 11.

(2) Baupeeug;Vasseur ,1987, pp 5-6

الأوراق المالية، تبادلها وبيعها، أو التنازل عن حق الاكتتاب، وتتم كلها بشفافية، وهذا حسب القواعد العامة وتحت رقابة لجنة مراقبة عمليات البورصة(*).

4- تطوير المساهمة لعددٍ كبير من الأشخاص:

وذلك بتحفيز أو حث الأجراء وذوي الأموال القليلة على شراء أهم الشركات المقبلة على الخوصصة (مثلا: أن يكون سعر التنازل أو العرض مناسباً لكل الفئات)، حيث تم تخصيص 10% مجاناً، من رأسمال المؤسسة العمومية الاقتصادية القابلة للخوصصة إلى مجموع الأجراء بعنوان اشتراكهم في نتائج المؤسسة العمومية المهنية، وتمثل هذه الحصة عن طريق الأسهم دون حق التصويت، ولا حق التمثيل في مجلس الإدارة، ويسير عائدات هذه الأسهم صندوق مشترك للتوظيف، يحدد تنظيمه وتسييره عن طريق التنظيم(1).

5- إعداد القواعد اللازمة لتحويل القطاع العام:

- تحديد القواعد والقوانين الخاصة بتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص؛
- الفصل في إطار هذا التحول بين ما يتم عن طريق التشريعات، وما يتم عن طريق القرار الإداري؛
- تحديد نماذج تنفيذ هذا الإجراء العام(2).

6- تقليص مديونية الدولة:

كل وصفات الخوصصة المستعملة ستكون إما لخدمة المساهمة في رأس مال المؤسسات المستقبلية في القطاع العام، والضغط على خزينة الدولة، وإذا خرجنا من النطاق الجزائري - على سبيل المثال لا الحصر- فقد تمت خوصصة السجون في الولايات المتحدة الأمريكية، فأدى هذا إلى تخفيض تكلفة السجين من 35 دولار لسجين القطاع العام إلى 18 دولار يومياً لسجين القطاع الخاص؛ مما وفر على الخزينة الأمريكية، وساعد الدخل في عمليات التنمية الأخرى.

انطلاقاً من هذه المبادئ يمكن طرح عدة تساؤلات، لماذا الخوصصة، وهل يرجع وجودها إلى عوامل داخلية خاصة أو للموضوعية التي تعيشها المؤسسة الجزائرية ؟ أو هو لجلب الأموال وإعادة دفع هذه المؤسسة من جديدٍ نحو الاستثمار والنمو ؟ أو يرجع ذلك لعوامل خارجية تضغط ا الهيئات الخارجية والدول الراغبة في الاستثمار بالجزائر ؟

(*) COSOB

(1) المادة 36، الباب 5، الأمر 95-6.

(2) المواد 44 - 49 من الباب التاسع ، الأمر 95- 06.

ثانياً- أسباب ودوافع الخوصصة في الجزائر:

يمكن تقسيم الأسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية إلى خوض عملية الخوصصة إلى فرعين[1]:

1- الأسباب والدوافع الداخلية:

تتمثل أساساً في الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تفاقمت منذ عام 1986، عندما ا ار سعر البترول الخام بأكثر من نصف قيمته؛ حيث انخفض من سعر 30 دولار إلى أقل من 15 دولار للبرميل، وا ارت هكـذا إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات من 12,72 مليار دولار إلى أقل من 7,26 مليار دولار، أي بنـسبة 43% وهو ما يقارب النصف، مع العلم أن وزن المحروقات في الصادرات من السلع والخـدمات (الميـزان التجاري) مرتفع، يصل إلى 97%؛ فانعكست آثار ذلك سلبياً على التوازن العام لميزان المـوارد الخارجيـة الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج، عن الواردات وخدمات الدين من 1,57 مليار دولار أمريكي عام 1985 إلى 6,6 مليار عام 1993؛ وهو ما يستوجب اللجوء السنوي المتكـرر إلى الاقتـراض الخارجي لتمويل هذا العجز؛ مما أدى إلى تزايد المديونية الاقتصادية الخارجية للبلاد التي بلغت في هذا التاريخ الأخير حجم 26 مليار دولار، منها 13,5 مليار مديونية عامة أو خاصة مؤمنة من قبل الحكومات. ويمكـن تشخيص تطور اختلال التوازن العام المالي الخارجي للجزائر خلال الفترة 1985 إلى 1993 برسـمٍ بيـاني نورده فيما يلي حتى نقرب صورة الأزمة المالية والاقتصادية الدافعة إلى إجراء تصحيحاتٍ اقتصادية هيكلية، بما فيها سياسة الخوصصة؛ للاستفادة من الإمكانيات العامة الكامنة عند القطاع الخاص:

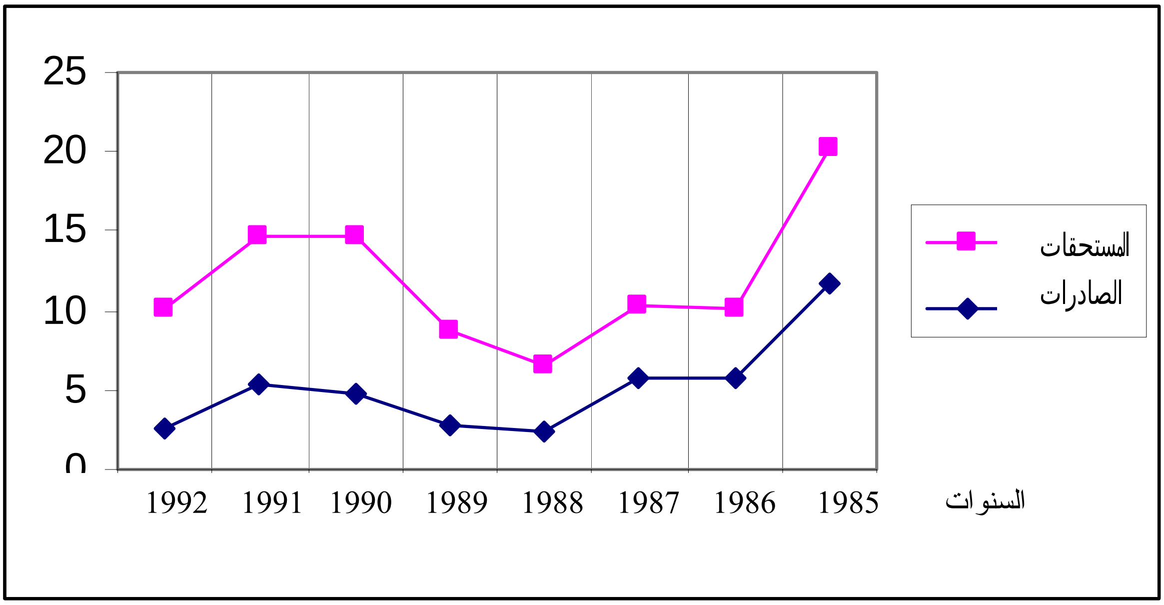
جدول رقم (4- 24): تطور اختلال التوازن العام المالي الخارجي للجزائر خلال الفترة 1985 - 1993

البيان / السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
المستحقات بمليار دولار	14,63	14,37	12,35	13,9	16,22	18,66	17,16	17,84
الصادرات بمليار دولار	12,96	7,47	8,76	7,61	9,51	12,83	12,32	11,3
الواردات بمليار دولار	9,84	9,24	7,07	7,35	9,21	9,77	7,66	8,38
خدمات الدين بمليار دولار	4,79	5,13	5,28	6,55	7,01	8,89	9,5	9,1
العجز بمليار دولار	1,67	9,6	3,59	6,29	6,71	5,83	5,84	6.18

المصدر: بلقاسم حسن لمول، مقال حول سياسة الخوصصة في الجزائر، ص 4.

(1) بلقاسم حسن لمول، مقال حول سياسة الخوصصة في الجزائر، ص 3.

شكل رقم (4- 7): تطور اختلال التوازن العام المالي الخارجي للجزائر خلال الفترة 1985 - 1993



المصدر: بيانات الجدول رقم (4- 24).

وفي تقديرنا إن هذا الوجه المالي للعجز الاقتصادي الجزائر يمكن تفسيره بعدة عوامل رئيسية هي:

أ- الخلل في **تسيير الاقتصاد من ناحية ترشيد التنمية:** التي اعتمد سيرها أساساً في المرحلة الأولى من التخطيط من عام 1967 إلى عام 1979 على قدم الاستثمار، مع الاستحقاق بقواعد التسيير الاقتصادي، والتي اعتمد سيرها في المرحلة الثانية من عام 1980 إلى عام 1989 على قدم التسيير، مع كبح واضح لحركة الاستثمار الإنتاجي في المرحلة الأولى بدعوى حدوث فائض استثماري إنتاجي خصوصاً في القطاع الصناعي.

وإذا جعل تطبيق السياسة الأولى(*) التنمية تفقد نسبة 40 إلى 50% من طاقتها الإنتاجية؛ بسبب ضعف الأخذ بقواعد التنمية الاقتصادية، فإن تطبيق السياسة الثانية(**) أدت إلى تراجع التنمية بسبب بروز ظاهرة نقص الاستثمار(***). وفي كلتا السياستين فإن التنمية لم تسر متزنةً، وإنما كان سيرها متأرجحاً[1].

(*) وهي المقترنة بعهد الرئيس هواري بومدين.

(**) وهي المقترنة بعهد الرئيس الشاذلي بن جديد.

(***) Sous Investissement

(1) بلقاسم حسن لمول، مرجع سابق، ص 5.

ب- الخلل في **سياسة تسيير التوازن الخارجي التجاري التكنولوجي:** الذي كانت نتيجته العجز عن تحقيق التحرر من التبعية الاقتصادية، والذي هو هدف سياسة التنمية الرئيسي. ويتضح ذلك من خلال استمرار سيطرة المحروقات على الصادرات الوطنية من السلع بنسبةٍ عالية، وهي 97% من الإيرادات بالعملة الصعبة. وزيادةً على هذا، ومع الأسف، إن السوق الوطنية تزايد اعتمادها على الواردات في إشباع حاجات المواطنين والاقتصاد، وذلك بنسبة تصل نحو 60% من المواد الغذائية، وأكثر من 80% في مواد التطهير، ومن خلال التبعية التجارية المالية إلى الخارج من جهة الصادرات والواردات، جعلت وضع الاقتصاد الجزائري هشاً وسريع الحساسية للمؤثرات الاقتصادية الدولية التي كثيراً ما توجه توجيهاتٍ سياسية. أما من ناحية التبعية التكنولوجية، فنسبة الاعتماد على الخارج وصلت إلى غاية 80% في تمويل التنمية بوسائل الاستثمار، زيادةً عن الخدمات التقنية والتكنولوجية في مجالات الدراسات والهندسة الصناعية الناتج عن اختلال التوازن في سياسة تنمية معرفة الاستغلال المتعلقة بنقل التكنولوجيا التي ركزت على تطوير وترقية معرفة الاستعمال التقنية(*) وهشت ترقية معرفة الاستعمال التكنولوجية، بينما الثانية هي معرفة بأمور صنع التكنولوجيا. وقد ترتب على استمرار التبعية التكنولوجية للخارج بقاء التنمية في العالم الثالث رهن إرادة السياسات الاقتصادية الدولية[1].

ج- عجز ميزانية الدولة[2]**:** ابتداءً من عام 1986 أصبح العجز والاختلالات المتكررة في ميزانية الدولة أمراً عادياً؛ فهو التاريخ الموافق لانخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة مقابل الارتفاع في نفقاتها. كما أن زيادة الإنفاق العسكري، وارتفاع خدمة الدين العمومي والتضخم ومعدلاته المتزايدة، وارتفاع الكتلة النقدية، وخاصةً أن هذا الارتفاع، كان لا يواكبه تطور في مستوى الإنتاجية كانت من الأسباب التي أدت بالعجز واختلال التوازن في الميزانية العامة للدولة.

وهذا العجز المحقق أجبر الدولة على تغيير سياسة القروض البنكية؛ فالدولة لم تستطع منح قروض للمؤسسات العمومية كما في السابق، وهذا باعتبار أن مستقبل البنوك وبقاءها يفرض عليها تمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية الناجحة والفعالة[3].

(*) Le savoir faire technique.

(1) بلقاسم حسن لمول، مرجع سابق، ص 6.

(2) ليلى سنوسي، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 134."

(3) Hocine Benissad, op. cit, p176

د- **العجز** في **تمويل الاستثمارات:** هناك عدة عوامل أدت إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتعاظم فقدان التوازن في الهيكل المالي للمؤسسات نذكر منها:

- زيادة المستحقات المالية للقطاع العمومي؛
- تشديد شروط القرض بالمؤسسات المالية والنقدية الدولية؛
- عدم تكيف النظام الجبائي والتعقيد والبطء في الإجراءات الموضوعية؛
- عدم وجود نظام أسعارٍ متوافق.

وأمام الضعف الملحوظ في تجديد المخزون من الموارد، أُجبرت الخزينة على أن تطلب من البنك المركزي إعطاءها المزيد من التنسيقات، والنتيجة كانت تفاقم في عجز المؤسسات لدى البنوك.

كما أن الأوضاع المالية الغامضة لدى المؤسسات، وعدم وجود محطات تمويل الاستثمار والإنتـاج، لم تتح بجزءٍ منها في إقامة أدواتٍ لتحليل مردودية المؤسسة على مستوى النظام المالي، بل عرقلت تطبيـق السياسة المالية بوضعها أداة توجيه وتحضير ومراقبة أنشطتها(1).

هـ- **الخلل** في **استراتيجيات التنمية المطبقة** في **مجال تعبئة جميع الموارد الوطنية المتاحة:** التي هـي جـد معتبرة، سواءً كموادٍ مادية، أو كموادٍ مالية، أو كموادٍ بشرية؛ ويعود ذلك إلى سوء تقدير أهمية القطاع الخاص في سياسات التنمية المطبقة التي كانت قد اهتمت بالقطاع العام، و شككت في نيـة وفعاليـة القطاع الخاص في المساهمة في التنمية الشاملة، تحت دعوى أن رأس المال الخاص هو رأس مالٍ مستغل، ويلهث فقط وراء الكسب العاجل، وهي حقيقة اقتصاديةٌ على كل حال؛ ولكـن توجـد سياسـات اقتصادية ومالية ونقدية للدولة النامية (L'état providence) يمكن بواسطتها توظيف هدف الـربح، الذي يحفز نشاط رأس المال الخاص في اتجاه التنمية. وللإشارة السريعة فقط إلى أهمية إمكانيـات هـذا القطاع الخاص يكفي أن نذكر أن مدخرات الأفراد (عائلات ومقاولون) تشكل نسبةً تقـدر بحـوالي 23% من دخولهم البالغة عام 1992 حوالي 677 مليار دينار، وهو يساوي أكثر من 156 مليار دينـار معظمها مدخرات في شكل اكتناز، أو مهربات للخارج، أو استعمالاتٍ في أعمالٍ تجارية غير رسميـة. ولاشك أن هذه الإمكانيات المالية غير المستعملة في التنمية أو الناقصة الاستعمال تمثل أيضاً قوة تعزيـزٍ هامة للطاقة البشرية، خاصةً من الشباب المتخرج من الجامعات أو مراكز التكـوين نتيجـة سياسـة

(1) مراد محفوظ، مرجع سابق، ص 146.

ديمقراطية التعليم لتشجيعهم على فتح أنشطةٍ متنوعة للاستثمار والتشغيل، وعلى ما يبدو أن الدولة قـد وجهت إليه اهتمامها في السنوات الأخيرة[1].

2- الأسباب والدوافع الخارجية[2]:

يقصد بالسياسة الخارجية تلك الضغوطات التي تمارسها الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي على اقتصاديات الدول النامية؛ وبالتالي الجزائر بما أ ا دولةٌ منـها، حيـث أنـه بـسبب الضغوطات التي مورست على الجزائر أدى ا إلى انتهاج سياسة الخوصصة.

وتوجد أسباب أخرى خارجية أدت بظهور الخوصصة في العالم الثالث نذكر منها[3]:

أ- المديونية الخارجية: تدهور الوضعية الاقتصادية في دول العالم الثالث، خصوصاً على مستوى الاقتـصاد الكلي، أدى إلى تقليص مواردها من العملة الصعبة، وعدم قدرة السلطات على دعم مؤسسا ا؛ مما انجر عنه مديونية خارجية خانقة؛ مما جعل هذه الدول ليست عاجزةً فقط عن تمويل التنمية، وإنمـا عـاجزةً أيضاً عن تمويل حاجا ا إلى المواد الاستهلاكية؛ فهي تعيش أزمةً اقتصادية حقيقية، جعلت منها موضوع طروحاتٍ فكرية ثرية ومتنوعة من رجال الدولة الدائنة وحكوما ا والمؤسسات الدولية المذكورة أعلاه.

ب- عولمة الاقتصاد وظهور نظامٍ دولي جديد: إن التطور السريع للاقتصاد الدولي يساعد علـى تـدهور نموذج المؤسسة العمومية، وفُرض على المؤسسة تبني استراتيجية مرنة تتماشى مع مستجدات العولمة[*].

إذن الخوصصة كظاهرةٍ جديدة ظهرت نتيجة عدة أسباب ودوافع، كما أ ا حملت عدة مبـادئ، لذلك حاولنا من خلال ما سبق توضيحها بالتطرق إلى مختلف الاتجاهات في هذا ا ال.

---

(1) بلقاسم حسن لمول، مرجع سابق، ص 5.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) عبد الكريم سباعي وياسين تغيلت، سياسة الخوصصة في بعض الدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التخطيط والإحصاء، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 1999.

(*) **العولمة:** هي ديناميكية جديدة، تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجةٍ عالية من الكثافة والسرعة مـن عمليـة انتـشار المعلومات.

المطلب الرابع: أهداف الخوصصة وطرقها وأساليبها في الجزائر:

يمكن دراسة هذه العناصر حسب الترتيب المقدم كما يلي:

أولاً- أهداف الخوصصة:

تعتبر عملية تحديد أهداف الخوصصة من العمليات المهمة التي يجب المباشرة فيها في أسرع الآجـال، كما أن تحديد هذه الأهداف يبقى عمليةً صعبة التطبيق في الواقع، بالنظر إلى تعـدد الأهـداف المـسطرة وصعوبة بلوغها؛ "فالخوصصة تحاول من خلالها تحقيق عددٍ معين من الأهداف ذات الطـابع الاقتـصادي والمالي والسياسي والاجتماعي، وهي تستمد شرعيتها من البرنامج الحكومي لهيكلة الاقتصاد، وكذلك من قانون الخوصصة للقطاع العام"[1].

ومن الأهداف المهمة التي تأمل الحكومة في تحقيقها من جراء عملية التحول من القطـاع العـام إلى القطاع الخاص، ويمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يلي:

1- الفعالية وتطوير الاقتصاد:

- بناء اقتصاد السوق، وهو الهدف الأساسي للاقتصاديات المتحولة.
- تشجيع الاستثمار الخاص، وتوسيع دائرة القطاع الخاص بصفةٍ عامة.
- إعطاء الأولوية للفعالية والمنافسة على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعي لزيادة وتحسين الإنتـاج، ولن يتم هذا إلا بالتحسين المعتبر في النوعية الاجتماعية للسلع والخدمات المقدمة.
- تنشيط مرونة الاقتصاد، والقضاء على الجهود وعدم المرونة.
- تشجيع المنافسة عن طريق القضاء على الاحتكار.
- تحسين طريقة دخول الموارد الوطنية إلى السوق الخارجية.
- تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.

2- أهداف مالية وميزانية:

- تعظيم الناتج الصافي من الخوصصة؛ من أجل إعطاء قيمةٍ مالية لتحويل المصاريف العمومية،كذلك تخفيض الضغط الضريبي.
- تقليص الخسارة في القطاع العام، ودفع الديون العمومية.
- إنشاء موارد جديدة للدخل الجبائي.
- تحديد خطر التسرب الميزاني القادم، والموضوع من طرف الدولة.

(1) Cherif Chakib:op. cit, p17.

وإن الهدف من الخوصصة في حالة الجزائر ليس في تخفيض عجز الميزانية، كما يمكن فهمه البعض، ولكن بالأحرى هو محاولة دمج القطاع الصناعي الجزائري للتقبل عالمياً، وهذا تجنباً وخوفاً من اختفاء هياكل هذا القطاع شيئاً فشيئاً.

3- الفعالية وتطوير المؤسسة:

- إعطاء الأولوية للفعالية والمنافسة الوطنية والأجنبية؛
- إدخال تكنولوجيا جديدة وعالية، وتشجيع الابتكار؛
- رفع طاقة الإنتاج، مع زيادة معدل استعمال الوسائل الصناعية.
- تحسين نوعية البضائع والخدمات المنتجة.

4- أهداف تقسيم وإعادة توزيع الدخل:

- خلق طبقة متوسطة من البلد؛
- تدعيم التطور الاقتصادي الخاص بمجموعةٍ معينة؛
- جعل الإجراء مبدأً لمؤسسا م من أجل رفع الفعالية.

5- أهداف سياسية:

- تقليص حجم ومجال النشاط في القطاع العام وحصته في الاقتصاد؛
- تقليص إمكانية الرشوة أو استغلال امتلاك الدولة لصالح المسؤولين فيها؛
- تقليص هيمنة حزب أو مجموعةٍ معينة على الاقتصاد؛
- رفع شعبية الحكومة العاملة وعلى برنامج الخوصصة.

وحسب البيان الصحفي للمجلس الوطني لمساهمة الدولة في الاجتماع الذي نظمه في 4 جانفي 2001، أن الهدف الأساسي لاستراتيجية الشركة والخوصصة هو الالتزام بمبدأ الحفاظ على النشاط وعلى مناصب الشغل، وإضفاء طابع الديمومة على المؤسسة، نافياً في نفس الوقت أن يكون مغزى العملية هي مجرد نقل الملكية جزئياً أو كلياً[1]، وهذا بعدما كان الهدف من الخوصصة عام 1996 هو تحسين مردودية رأس مال الدولة ورأس المال العمومي الضروري لتسييرٍ اقتصادي على التنافس (وخاضع للدولة)، مع تشجيع انفتاح هذا رأس المال العمومي على أشكالٍ جديدة للشركة. وقد كان قبلها أيضاً عام 1988 الهدف من الخوصصة هو التوصل إلى تمكين المؤسسة العمومية من إنجاز وتحقيق ما عجزت عنه الدولة[2].

(1) جريدة المساء، 2001/01/07.

(2) Hamidi Hamid, op. cit, p 98.

ثانياً- طرق وأساليب الخوصصة وكيفية تنفيذها في الجزائر:

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- طرق وأساليب الخوصصة في الجزائر:

من خلال الأمر رقم 95- 22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، تتبين لنا الطرق والأساليب لعملية الخوصصة في الجزائر، والتي نوردها فيما يلي:

أ- اختيار التنازل عن طريق السوق المالية[1]: يتم في هذه الطريقة اللجوء إلى السوق المالية حسب الشروط القانونية والتنظيمية المعمول ا إما:

- بعرض الأسهم والقيم المنقولة في بورصة القيم المنقولة؛
- أو بعرض علني بسعر ثابت؛
- أو بجمع هذين الأسلوبين.

ويوضح المرسوم أنه عند الدخول إلى بورصة القيم المنقولة يجب أن يكون السعر الأول مساوياً علـى الأقل لسعر العرض الذي حدده من طرف مجلس الخوصصة، ويمكن كذلك تجزئة الأسهم والقيم المنقولـة الأخرى، وهذا بتحديد سعرٍ منخفض؛ مما يسمح بمشاركةٍ كبيرة لأفرادٍ ومستخدمين، ويتم التعرف علـى الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد حالة أصولها، وكذا درجة امتلاكها، وينبغـي علـى المؤسـسة المزمـع خوصصتها أن تعمل على ضبط الوثائق المالية والمحاسبية، لا سيما دفاتر الجرد.

وتبدو العملية صعبة ومكلفة؛ حيث يتم تطبيقها في دولٍ تتميز أسواقها المالية بالضعف[2]، لكن يمكن مواجهة هذا العائق عن طريق حملةٍ إعلامية واسعة. هذا ما قامت به الجزائر عندما تمت خوصصة"ريـاض سطيف"، "صيدال"، "الأوراسي"، حيث تم فتح 20% من رأسمالها للادخار العام، وتكفلت ذه العمليـة عدة هيئاتٍ تمثل الشركات القابضة كوسيطٍ فيها.

ب- اختيار التنازل عن طريق المزايدة (البيع الخاص للأسهم): يتم التنازل على السهم والقـيم المنقولـة الأخرى عن طريق مناقصاتٍ تنافسية (دفتر أعباء)؛ لتجنب المخاطر الخاصة بالتعطيل والتفضيل[3]، ويتم فيها التنازل الكلي والجزئي لأصول المؤسسة العمومية القابلة للخوصصة عن طريق مزايدةٍ محدودة أو مفتوحـة وطنية أو دولية لمستفيدٍ أو عدة مستفيدين. وهنا أيضاً يجب أن يكون سعر البيع مساوياً على الأقل لـسعر

---

(1) الأمر 95-22، مرجع سابق.

(2) Revue A.C.A, 1994, pp 26-27

(3) L'actuel N°20,1994,P 44.

العرض، وتقوم الهيئة المكلفة بتنفيذ الخوصصة بنشر إعلانٍ في الفترة الرسمية لإعلاناتٍ قانونية، ويجب أن يبين الإعلان:

- **إذا كان الأمر يتعلق بأسهمٍ أو قيمٍ منقولة أخرى:** اسم المؤسسة المعنية ومقرها الاجتماعي وهـدفها، ورأسمالها، والنسبة المئوية للأسهم والمساهمات، وشهادات الاستثمار المزمع التنازل عنـها، والنـشاط والسوق، ونتائج الاستغلال للسنوات الثلاثة الأخيرة، وأجل تقديم العروض، والشروط الخاصة للتنازل، وعند الاقتضاء تحرير عرض التنازل[1].
- **إذا كان الأمر يتعلق بالتنازل عن الأصول:** اسم المؤسسة المعنيـة ومقرهـا الاجتمـاعي، وهـدفها ورأسمالها، بالإضافة إلى التحقق إذا اقتضى الأمر من الأصول المزمع التنازل عنـها، وهويـة الـشخص العمومي المالك، وأجل تقديم العروض، والشروط الخاصة للتنازل، وعند الاقتضاء السعر الأدنى للعرض.

ويوضع تحت تصرف العارضين المعنيين:

- مذكرة إعلامية عن الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة العمومية أو أصول موضوع التنازل؛
- دفتر الشروط الذي يحدد شروط التنازل القانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية[2].

ج- **اختيار خوصصة التسيير:** في هذه الطريقة تبقى الدولة هي المالكة لرأسمال المؤسسة، وأمـا الإدارة أو التسيير فتتم خوصصتها لشخصٍ وطني أو أجنبي، وتتحقق عن طريق المناقصة المحدودة أو المفتوحة، الوطنيـة أو الدولية، ويتم وضع تحت تصرف المعنيين دفتر شروط خوصصة التسيير[3].

ويمكن أن تتم عن طريق عقد الإيجار أو التسيير. هاتان الطريقتان تمثلان تشكيلتين قريبتين من التسيير الخاص للمؤسسة العمومية؛ حيث الوجود لنقل الملكية، وانسحاب الدولة من ذمة المؤسسة. وبالرغم من أ ا تعتبر كمرحلةٍ وسيطة نحو الخوصصة، إلا أ ا تستعمل عموماً كتدابير ظرفية؛ لرفع مستوى فعالية ونتيجـة المؤسسة العمومية الاقتصادية.

د- **الخوصصة عن طريق التراضي**[4]: تبقى هذه الطريقة إجراءً استثنائياً، ويمكن أن يتم في حالاتٍ محـددة وهي: حالة التحويل التكنولوجي النوعي، وحالة ضرورة اكتساب تسيير منخفض. ويـشرع ا لـس في التفاوض في التنازل أو في خوصصة التسيير بالتراضي، تحت سلطة الهيئة المكلفة بتنفيذ الخوصصة، ويمكنه أن

(1) مراد محفوظ، مرجع سابق، ص 160.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) المادة 30، الفصل الثالث، الباب الرابع، الأمر 95-22، ص 18.

(4) مراد محفوظ، مرجع سابق، ص 161.

يستعين بأي خبير يرى أن المساهمة مفيدة. ويعد مجلس الخوصصة تقريراً ظرفياً عن نتائج المفاوضات، ويرسله إلى الهيئة المكلفة بتنفيذ الخوصصة التي تبلغه بدورها إلى الحكومة من أجل اتخاذ القرار بشأنه.

مما لاحظناه سابقاً، تعددت الطرق والتقنيات المستعملة في عملية الخوصصة. هذا الاختلاف والتعدد جاء نتيجة شمولية العملية، وتعدد تجاربها وتباين أهدافها المرجوة منها في الكثير من الدول؛ وذلك بسبب خصوصيات كل بلد. وأما في الجزائر فالطرق المستعملة للخوصصة يمكن اختصارها في الجدول التالي حسب ما سبق:

جدول رقم (4- 25): أهم الطرق المستعملة للخوصصة في الجزائر.

التقنيات	طبيعتها	طريقة التطبيق
العرض للبيع	خوصصة ملكية رأس المال	بيع كل أو جزء من الأسهم على الجمهور
البيع التفاوتي للأسهم والأصول (العروض الخاص)	خوصصة ملكية رأس المال	بيع الأسهم والأموال على طريق المزاد في فئة خاصة من المستثمرين
البيع لفائدة المسيرين والمستخدمين	خوصصة ملكية رأس المال	بيع أسهم المسيرين والعمال
الاستثمار الخاص الجديد	الزيادة في رأس مال المؤسسة (قطاع عام + قطاع خاص)	إضافة حصص أخرى (أسهم)وبيعها للقطاع الخاص
المساهمة أو التوزيع المجاني لأسهم المؤسسة العمومية	خوصصة الملكية	بيع ....الاستثمار بسعر رمزي أو مجاني وتحويلها إلى أسهم في المؤسسة العمومية
عقد الإيجار	خوصصة التسيير	تأجير إدارة المؤسسة مقابل مبلغ لفترة زمنية
عقد الإدارة	خوصصة التسيير	تسيير إدارة المؤسسة للقطاع الخاص ويتقاسم الربح مع المؤسسة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة مراجع.

2- تنفيذ عملية الخوصصة ومصادر تمويلها[1]:

أ- مراحل تنفيذ عملية الخوصصة: إن تطبيق مراحل الخوصصة يستلزم المرور بالمراحل التالية:

- التخطيط والتسيير لبرنامج الخوصصة؛
- تحضير المؤسسة العمومية للخوصصة؛
- تقييم أسعار الدورة؛

(1) عبد الكريم سباعي وياسين تغيلت، مرجع سابق.

- تجنيد الإمكانيات؛
- تمويل عمليات الإحصاء.

▪ **التخطيط والتسيير لبرنامج الخوصصة:** إن الفعل الأول الذي يجب المباشرة فيه هو تحضير برنـامج الخوصصة، وإسناده للتكفل به والإشراف عليه من قبل لجنةٍ خاصة، كما يجب إيجـاد الأشـخاص المعنويين الطبيعيين القادرين على قيادة وتوجيه هذا المسار إلى ايته. يجب على الحكومة أن تبين بكل شفافية طرق الخوصصة المبرمجة وتوجيهها ووجهة نظرها في ذلك. وبصفةٍ عامـة، المؤسـسة الأولى المبرمجة لعملية الخوصصة يجب أن تقدم شروطاً سليمة في التسيير؛ لكسب ثقة الجمهور المشتري. كما تلجأ الحكومة إلى المساندة المالية اللازمة، واتخاذ القرارات والإجراءات، وتقييم أسهم المؤسـسات، ومراقبة التسيير الحسن؛ لتفادي كل الانحرافات السلبية التي قد تقع. إن تسيير برنـامج الخوصـصة يستلزم عدة ترتيباتٍ، منها ما يمكن أن يكون في الدوائر الوزارية المالية، ومنها ما يكون على المستوى الخارجي. كما يجب إقامة لجنة محاسبة مركزية تعمل بشفافيةٍ ومرونة. فعلى سبيل المثال هناك عـدة دولٍ في العالم أقامت وزارةً خاصة بعملية الخوصصة، وهناك من وضع لجنةً خاصة للخوصصة.

▪ **تحضير المؤسسة العمومية للخوصصة:** في الدول ذات اقتصاد السوق، والتي تتوفر على سوقٍ ماليـة (بورصة)، لا تقوم بتحضيراتٍ كبيرة في مجال تحضير أسهم المؤسسة للعرض، إلا أنه في معظم الدول الشرقية والنامية حيث لا تتوفر على مالكين للأسهم. وشروط الخوصصة تستلزم برنـامج تحـضير المؤسسة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- **تقييم وضعية المؤسسة:** هذه العملية تتمثل في فحص الجانب المالي للمؤسسة، وتحديد الكيفية التي تقوم ا المؤسسة لتغطية ديو ا وأعبائها. هذا الفحص والتشخيص يسمح لها بتقييم وتيرة عمـل المؤسسة في الماضي وحصتها المالية المتوقعة من السوق.

2- **تلبية الشروط القانونية:** من المهم توضيح تسلسل الديون في المؤسـسة (مـساهمين، عمـال)، اتفاقيات القرض والضمان، وكذا الأشكال الأخرى للالتزامات التي تنتج عنها عقوبات في حالة الالتزام. كل هذا يجب أن يكون واضحاً لكي يرفع كل الالتباسات القانونية فيما يخـص شـراء الأسهم والأصول.

3- **التطهير المالي:** إن الهدف من التطهير المالي هو إعادة التوازن المالي للمؤسسة في فتـرةٍ معينـة، ومنحها قدرة الاستجابة لمتطلبات الاستغلال في السنوات القادمة.

4- حركة المستخدمين: إن حركة المستخدمين تعتبر مهمةً في مسار الخوصصة؛ فتسريح العمال هو شرطٌ مسبق من طرف الخواص لشراء أسهم المؤسسة العمومية. حتى إذا لم تتم عملية تسريح العمال، من الأفضل مراجعة الاتفاقيات العامة وعقود الإطارات المسيرة؛ لمعرفة ما إذا كانت الخوصصة لا تؤثر على الاتفاقيات المذكورة.

- **تقييم أسعار الدورة:** إن عملية التقييم هي العنصر الأكثر حساسية الذي يشمل دورة الأسهم والأصول، ويجب أن يخص بدراسةٍ دقيقة؛ حيث أنه يحدد النجاح أو الفشل لعملية الخوصصة.

إن تقييم المؤسسة المعروضة للخوصصة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحقائق الاقتصادية، وذلك بطرح -كشروطٍ مسبقة- حرية اختيار المعايير والمعدلات والقيم الحقيقية لتحقيق الشفافية الحقيقية. ويجب على الهيئة المركزية المكلفة بالخوصصة أن تحدد قواعد اللعبة، وتراقب عملية تقييم المؤسسات أو الأنشطة المخوصصة. من أجل هذا، قامت بعض الدول اللجوء إلى طريقة المزاد العلني، إلا أن هذه الأخيرة تتناسب دائماً خاصةً عندما تريد أن تجلب عدداً أكبر من المساهمين.

ب- تمويل عملية الخوصصة[1]**:** إن برنامج عملية الخوصصة مشروع ككل المشروعات؛ فهو يتطلب تمويلاً ودعماً مادياً خلال مراحل تجسيده، وفيما يلي بيانٌ لمراحل ومصادر التمويل:

1- مراحل التمويل: تتم عملية تمويل الخوصصة عبر مرحلتين:

- **مرحلة التمويل الأولي:** يكون هذا الإمداد المادي في أول مرحلة التحول أو بدايته كمساعدةٍ للشركات المختارة، والحفاظ على الاستمرارية للشركات الجديدة. وبالرغم من أن عملية الخوصصة تتيح للدولة التخلص من بعض الصعوبات (الديون)، والتحصل على إيراداتٍ مالية، نجد بالمقابل لهذه المداخيل نفقاتٍ مالية قبل وأثناء عملية التحول. فعمليات الإصلاح الهيكلي والتنظيمي تتطلب نفقاتٍ مالية ضخمة للحالة التي كانت عليها تلك الشركات من جميع النواحي، وكذا لضمان ديمومة الشركة الجديدة، وعدم وقوعها في مشكلاتٍ مادية من بداية الانطلاق.

وتعد العوامل البيئية للبلد من العوامل الرئيسية لعملية التمويل؛ فإقامة أسواق رؤوس الأموال، وكذا مرونة الهيئات المصرفية تسمح بتشجيع طبقة المستثمرين؛ وبالتالي زيادة عملية المشاركة أو الشراء بزيادة المنافسة بينهم، خاصةً إذا كان المشروع جذاباً.

- **مرحلة التمويل المستمر:** هذه المرحلة تكون بعد عملية التحول وظهور الشركة الجديدة؛ فاستمرارية الإمداد المادي تكون ضرورية، وعلى الشركات المخوصصة أن تحقق فائضاً في رأسمالها، سواءً كان

(1) عبد الكريم سباعي وياسين تغيلت، مرجع سابق.

التمويل داخلياً (نشاط المؤسسة)، أي تحقيق الأرباح؛ وبالتالي تضمن التمويل المستمر، أو كان التمويل خارجياً (خارج نشاط المؤسسة)، بزيادة المشتركين والمستثمرين؛ وهذا كنتيجةٍ لجلب اهتمام المستثمرين جراء الأرباح المحققة، والمكانة في المجتمع، خاصةً إذا لبت رغبات المستهلكين من جودةٍ ونوعية؛ وبالتالي تصبح المؤسسات قادرةً على تمويل نفسها بنفسها.

2- مصادر التمويل: وهي تتمثل في:

أ- مصادر داخلية: يمكن حصرها في:

- ميزانية الدولة المخصصة لعملية التمويل؛
- القروض البنكية المتأتية من هيئات التمويل الداخلية؛
- عمال المؤسسة المنتقاة لعملية الخوصصة؛
- السندات التي بحوزة الحكومة؛
- التعاونيات الوطنية؛
- الادخار.

ب- مصادر خارجية: إن الامتيازات التي قُدمت للمستثمرين الأجانب أدت دوراً هاماً في تمويل برنامج الخوصصة. فالمشاركة الأجنبية ضرورةٌ حتمية، خاصةً بعد عولمة الاقتصاد. فقد أدى هذا الأخير إلى سعي المستثمرين الأجانب بالمشاركة في شراء الأسهم في الدول المستقرة خاصة، وبالتالي دعم عملية الخوصصة بالجانب المادي، وكذا تحسين وسائل الإنتاج الفكرية والآلية التي تعود على المستثمرين بالإيرادات المالية. ولكن على الدولة أن تحد من رأس المال الأجنبي هذا؛ لأنه سوف يضعف الكتلة النقدية الأجنبية إلى الخارج، من جراء استفادة المستثمرين الأجانب من الفوائد والأرباح، وكذا عملية الإنتاج على الأسواق الخارجية التي تؤدي حتماً إلى التمويل المباشر لبرنامج عملية الخوصصة. ونشير إلى أن قروض هيئة التمويل الدولية، وقروض البنك الدولي، تعتبر من بين الوسائل الهامة لعملية الخوصصة.

المطلب الخامس: معايير اختيار المؤسسات القابلة للخوصصة والمؤسسات المعنية بها.

سنبين فيما يلي المعايير المعتمدة في اختيار المؤسسات القابلة للخوصصة، وكذا المؤسسات المعنية بالخوصصة في الجزائر:

أولاً- اختيار المؤسسات القابلة للخوصصة:

هناك عدة معايير لاختيار المؤسسة القابلة للخوصصة تتمثل في:

1- المعايير الإدارية:

حيث يتم تصنيف المؤسسات القابلة للخوصصة حسب صعوبة العملية، أي يبدأ بالمؤسسات السهلة:

أ- يمكن خوصصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأقل صعوبةٍ ممكنة، مثل مؤسسات التوزيـع، الـسياحة، النقل الحضري...).

ب- المؤسسة العمومية التي تنشط في قطاع المنافسة: حيث ستجذب وتشد انتباه المستثمرين الخواص، مثل المساحات الكبرى، مؤسسات الاستيراد والتصدير.

ج- المؤسسة العمومية التي تنشط في القطاع: يتعلق الأمر بالمؤسسات التي تشكو من بعـض الـصعوبات الأكثر تعقيداً، وإذا أكملت العمليات الأولى بنجاحٍ فيسهل الانتقال إلى الحالات الأكثر تعقيداً، مثـل المؤسسات الكبرى، المركبات الصناعية...

2- المعايير الاقتصادية:

يتطلب هذا النوع من المعايير اللجوء إلى الأدوار التي يمكن أن يلعبها القطاعان العام والخاص على حد سواء في تنمية الاقتصاد الوطني؛ فتختار المؤسسات ذات الطابع التجاري والتي تنشط في إطـار المنافـسة، وتكلف الخوصصة مشكلاتٍ قليلة (قاعات السينما، محطات البنزين، الفنادق..).

أما فيما يخص المؤسسات التابعة لغير قطاع المنافسة، فلا تمسها الخوصصة إلا في آخر المطـاف؛ لأن الأمر يؤدي إلى استبدال احتكارٍ عام باحتكارٍ خاص، وكمثالٍ على ذلك مؤسسات توزيع الكهرباء والغاز والهاتف وتوزيع المياه.

3- معايير أخرى:

نذكر منها ما يلي:

- أدنى حد من إعادة الهيكلة والتعديل؛
- إمكانية تحقيق أرباح إيجابية؛
- حجم المؤسسة؛
- حجم إدارة المؤسسة؛
- توفير وصحة المعطيات الإحصائية ومحاسبة المؤسسة؛
- ظروف السوق الملائمة؛
- ضبط حد أدنى للتنظيم؛
- الحد الأدنى من عملية فصل وتسريح العمال المطلوبة؛
- المؤسسة التي تكون عملية التقييم فيها سريعة.

ثانياً- المؤسسات المعنية بالخوصصة:

حدد الأمر 22/95 في المادة الثانية منه جميع المؤسسات التي يمكن خوصصتها، وخاصةً تلك التي تمارس أنشطةً في القطاعات التنافسية.

- المؤسسات التي تقوم بالدراسة والإنجاز في مجالات البناء والأشغال العمومية، وأشغال الري؛
- التجارة والتوزيع؛
- الصناعات النسيجية والصناعات الزراعية الغذائية؛
- النقل البري للمسافرين والبضائع؛
- أعمال الخدمات المتباينة والمتضاربة؛
- التأمينات؛
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المحلية الصغيرة؛
- الصناعات التحويلية في المجالات التالية (الميكانيكية، الخشب ومشتقاته، الورق، الإلكترونيك، الكيماوية، البلاستيك، الجلود).

من خلال ما سبق، نستنتج أن الخوصصة في الجزائر جاءت لضرورةٍ اقتصادية واجتماعية هدفُها تخفيض العبء على الدولة في بعض القطاعات التي كانت مسيطرة فيها كاملة، وانتقل دورها في إطار خوصصة المؤسسات العمومية من دور المالك إلى دور المراقب.

ومنذ أن أخذت الخوصصة إطارها القانوني والتنظيمي، تزايد عدد المؤسسات المخوصصة، وتزايد تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛ هذا ما شجع الدولة على اتخاذ قرار الخوصصة بجملةٍ من المؤسسات. ونلاحظ في الآونة الأخيرة اهتمام الدولة ببرامج الخوصصة، وبغرض تطبيقها الناجح، وضعت السلطات المركزية الترتيبات القانونية والسياسية اللازمة لإنجاحها؛ حيث وكلت تنفيذها مجموعةٍ من الهيئات تقوم بدراسة وتقييم المؤسسات المراد خوصصتها، وذلك باستعمال طرق وأساليب وتقنياتٍ مختلفة. وأثناء سير مختلف مراحل الخوصصة واجهت هذه الأخيرة عدة صعوباتٍ وعراقيل جعلت تنفيذ هذه السياسة أمراً صعباً، ولكن بالرغم من هذه المشكلات طُبقت الخوصصة في الجزائر بصورةٍ حسنة، من حيث التوسع الواضح من خلال خوصصة العديد من المؤسسات في مختلف القطاعات.

المبحث الثالث:

العراقيل والصعوبات التي تواجه الخوصصة وتقييم مسارها في الجزائر

أصبح تطبيق مشروع الخوصصة على المؤسسات العمومية الاقتصادية من أُولى الأولويات في نظر الحكومة الجزائرية، إلا أن هذا لن يكون سهلاً؛ نظراً لهيمنة وسيطرة القطاع العام في الجزائر لفترةٍ طويلة، بالإضافة إلى قناعة الشعب الجزائري بأن الدولة هي المالكة والمسيرة للنشاط الاقتصادي. ولهذا عندما تتخلى هذه الأخيرة عن دعم المؤسسات المفلسة تواجه مشكلاتٍ وعراقيل وعقباتٍ اقتصادية ومالية واجتماعية، وأخرى سنوضحها فيما يلي، ثم نتبعها بعملية تقييم لمسار الخوصصة في الجزائر.

المطلب الأول: العراقيل والصعوبات التي تواجه الخوصصة في الجزائر.

هناك عدة عراقيل وصعوبات تجعل سير الخوصصة صعباً حاولنا تلخيصها فيما يلي(1):

أولاً- العراقيل المالية والاقتصادية:

تعتبر المؤسسات العمومية الاقتصادية مؤسساتٍ كبرى يمكن أن نصنفها إلى ثلاث مجموعاتٍ: منها مؤسسات ذات عجزٍ كلي، ومؤسسات ذات عجزٍ هيكلي، ومؤسسات ذات كفاءة نسبية والتي تجلب المستثمرين؛ وأغلبية المؤسسات المعروضة للخوصصة هي مؤسسات عاجزة.

1- أول خطوةٍ يجب أن توليها الحكومات أهميةً بالغة هي اقتناع الأفراد بأهمية الخوصصة. ولعل الوسيلة التي تسمح بذلك هي الاستعانة بوسائل الإعلام المكتوبة منها والمسموعة من أجل التعريف بسياسة الخوصصة وبأهدافها، والإلمام بتجارب سابقة إن وجدت؛ إجراء مناقشاتٍ حول الخوصصة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية؛ لأنه قد توجد معارضات شديدة، تواجه الحكومة من قبل بعض المستفيدين من بقاء القطاع العام على حاله، كالبيروقراطيين الذين لا يريدون أن تتقلص مصالحهم الخاصة كالامتيازات الممنوحة لهم من قبل الدولة، وكذلك من هؤلاء الأفراد الذين يجهلون جدوى الخوصصة. فهذا يؤدي إلى تعقيد عملية الخوصصة؛ لأن هده الأخيرة تعمل في مناخٍ تسوده الحرية الاقتصادية؛ وبالتالي لابد من إقناع أفراد ا تمع بالسياسة المتبعة.

2- غالباً ما تتخذ الإدارة الخاصة بالمؤسسات والموظفين ا موقفاً معارضاً لعمليات الخوصصة؛ حيث يسعى المسؤولون فيها إلى اقتراح برامج هيكلية لمعالجة الوضع الذي تتردى فيه المؤسسة، فإذا اتخذت الدولة قرار الخوصصة يحاول هؤلاء تعطيل تنفيذه بعلة وجود عراقيل متنوعة، لا سيما عدم موافقة

(1) جريدة الخبر، العدد 2799، 2000/02/17، ص 3.

الموظفين على تحويل إدارة المؤسسة إلى القطاع الخاص؛ الأمر يزيد تكاليف العملية ماليـاً واجتماعيـاً؛ حيث كلما طال اتخاذ قرار تنازل الدولة عن المؤسسة للقطاع الخاص تحدث اضطرابات تؤدي إلى تأخر دفع أجور العمال، ويتم دفعها على شكل دفعاتٍ تجعل العمال يأخذون مواقف سلبية.

3- بالرغم من أهمية القطاع الخاص ومكانته، فإنه لم يحظ بالمتابعة، ويواجه عراقيل كـبيرة؛ ممـا أدى إلى تقلص القدرة على استغلال مشروعاتٍ جديدة، وهذا ما يتطلب تسهيلاتٍ علـى مـستوى الجبايـة والجمارك والتسهيلات الاجتماعية. وحسب السيد"***حميد تمار***" - الوزير السابق للمـساهمة وتنـسيق الإصلاحات - فإن القطاع الخاص يمثل 28 ألف مؤسسة و800 ألف عامل، وهو يمثـل 2,9 مليـون شخص، و70% من الإنتاج المحلي الخام.

4- سوء اختيار المؤسسات المرشحة لعملية الخوصصة؛ فلقد قُدرت تكلفة تطهير 249 مؤسسة بـين 1994 و1999 أكثر من 800 مليار دينار جزائري حسب الأوساط المالية الدولية، و1000 مليار دينار جزائري حسب السيد"***عبد الكريم حرشاوي***" - وزير المالية السابق- ، وهذا في ظرفٍ يفوق 11 عام.

إلا أ ا لم تكن لها جدوى؛ ويرجع ذلك إلى سوء اختيار المؤسـسات المؤهلـة للخوصـصة، وهـي المؤسسات القادرة على العمل في ظل المنافسة، وليس عرض مؤسساتٍ عاجزة تـؤدي بالمـشتري إلى النفور في وسطٍ اقتصادي يسود ويسير فيه القطاع العام على مختلف الأنشطة الاقتصادية يصعب مهمة تحديد المؤسسات التي ستوجه للخوصصة. فبقدر سيطرة القطاع العام بقدر ما كانت المهمة أصـعب؛ لأن هذه العملية ستعرف وقتاً طويلاً؛ لذا يستوجب على الحكومات القيام بمسحٍ شامل ودقيق لمختلف المؤسسات العامة؛ من أجل تحديد الوضع المالي لتلك المؤسسات أو تصنيفها إلى الشكل المناسب.

ومن أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار فيما يخص خوصصة أو عدم خوصصة تلك المؤسـسات، فـإن كانت ذات سمعة حسنة ووضعٍ مالي يسمح لها بالاستمرار في مزاولة نشاطها فإ ا ستوجه إلى عمليـة الخوصصة، أما إذا كانت نعاني من المشكلات المتعلقة باختلال الهياكل التمويلية، فهذه المؤسسات يجب أن تخضع إلى إعادة هيكلتها قبل البدء في تطبيق الخوصصة عليها، أما إذا كانت تعاني من مـشكلاتٍ عويصة يستحيل معالجتها فإن المؤسسات سوف تعفى منها.

إن اختيار المؤسسات الموجهة للخوصصة تعتبر خطوةً شديدة الصعوبة، تحتاج إلى تجنيد قدرات الدولـة وتعيين مختصين، مؤهلين للقيام ذه العملية.

5- يعتبر الافتقار إلى سوقٍ مالية واسعة من أهم المعوقات أمام عملية الخوصصة؛ ذلـك أن سـوق رؤوس الأموال توفر إطاراً من الترتيبات المرنة، تسهل عملية الخوصصة، كما توفر أيضاً إمكانية تعبئة المـوارد المالية اللازمة لحصول القطاع الخاص على جزءٍ من ممتلكات القطاع العام المعروضة عليه.

إن الوضع المالي المتردي الناتج عن الخسائر المتراكمة في معظم المؤسسات العمومية تنتج عنه صعوبات تكمن أساساً في جهود مساهمات الدولة في الشركات العامة التي يصعب عرضها في السوق المالية. وإن أي علاجٍ مالي مسبق من شأنه إعادة التوازن إلى المؤسسات قد يسمح بإدخالها إلى السوق المالية إذا ما توفرت شروط القبول الأخرى في جدول البورصة. وقد تكون الدولة في العلاج المالي عاجزةً عن توفير موارد جديدة، خاصةً عندما تكون بصدد إنجاز برنامجٍ هيكلي يتضمن تصحيحاتٍ جسيمة وشروطاً دقيقة في استخدام الموارد المالية. كما أنه ما يزيد الوضع صعوبة هو أن معظم المؤسسات العمومية مثقلةٌ بالديون اتجاه الإدارة، وشركات التأمين، والضمان الاجتماعي، والبنوك بوجهٍ خاص.

6- حسب السيد "*حميد تمار*"، وخلال تدخله في الملتقى الإيطالي حول الخوصصة ودور المؤسسة فيها، وبحضور السيد" ***أحمد بن بيتور***"-رئيس الحكومة السابق- ووزير الصناعة الإيطالي، والمدير العام للخزينة السيد **"ماريو دواغي"** أب الخوصصة في إيطاليا، أوضح أن النظام البنكي لا يستجيب للشروط والتحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر؛ فهي تعاني من مشكلة السيولة، وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها، إلى جانب اقتصارها على الوظائف التقليدية، كالقرض أو الشيك.

ولهذا لابد من تشجيع البنوك الخاصة وتوسيع نطاقها؛ فالبنوك العمومية تعاني ثقل القروض غير مضمونة التسديد، والتي تجاوزت 500 مليار دينار جزائري، وهو ما لمح إليه السيد رئيس الجمهورية "**عبد العزيز بوتفليقة**" في خطابه للأمة، « إن النظام البنكي لم يتمكن من مواكبة التحول، فالحصول على صك بنكي من بنكٍ آخر يستغرق شهراً، والحصول على إجابةٍ من المجلس لقرضٍ بنكي يستغرق شهرين...».

7- إن عملية الخوصصة تتطلب من الدولة توفير التمويل اللازم؛ من أجل تهيئة المناخ المناسب لنجاحها. إذ أنه يمكن اعتبار أن نقص التمويل من وكالات القرض الدولي والبنوك الدولية من الحواجز الرسمية لنقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، خاصةً وأنها المصادر الوحيدة للتمويل بالنسبة للدولة التي تفتقر لوجود أسواقٍ مالية متطورة. كما تطرح أيضاً مشكلةٌ أخرى تواجه عملية الخوصصة، ألا وهي حجم التكلفة لسير هذه العملية. فتطبيق الخوصصة يحتاج إلى أموالٍ كثيرة، على الدولة أن تتصرف كي تؤمن هذه التكاليف. أما عن التكاليف المصاحبة للتنفيذ، فتنحصر في تكلفة الإدارة والإشراف، وتكلفة إعادة الهيكلة المالية، وتكلفة إصلاح وصيانة الأصول.

ثانياً- العراقيل الاجتماعية(1):

ويمكن حصرها فيما يلي:

1- المشكلة الأمنية التي كانت السبب الأساسي لتوقف 125 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن النشاط، وتسريح آلاف العمال، كما أنها كانت السبب في تخوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الجزائر.

2- إن العمالة الزائدة تثير مشكلةً لا يستهان بها، خاصةً في الدول النامية؛ لأن هذه الأخيرة تتسم بظاهرةٍ خطيرة وهي البطالة المقنعة. إذ توجد نسبةٌ لا بأس بها من العمال لا أهمية لهم بالمؤسسات العمومية؛ وبالتالي على القطاع الخاص استبعاد هذه الفئة؛ فيرتفع بذلك عدد المترشحين، حيث بلغ عددهم إلى غاية عام 1999 أكثر من 500 ألف عامل دون توفر البديل اللائق، فتقف الدولة حائرةً أمام هذه المشكلة؛ إذ يمكن أن تنجر عنها آثار وخيمة.

3- إن أحد العوائق الرئيسية أمام تنفيذ النهج الاختياري في التقليل من حجم القطاع العام هو تكلفته العالية جداً؛ فلتقليل حجم القطاع العام يجب على الدولة أن تعرض مجموعةً من الخيارات المقدمة. فعلى سبيل المثال، إعادة تعيين مئات الآلاف من العاملين في القطاع الخاص، وتوفير وسائل التمويل لإنشاء مشروعاتٍ فردية أو جماعية، والتسريح النهائي، مع حساب التكلفة المتوسطة لتعويض التقاعد المبكر، بالإضافة إلى إعادة التدريب التي تصل إلى عدة آلاف من الدولارات، ولسوء الحظ أن البلدان التي تحتاج بشدة إلى هذه العملية هي ذاتها التي عادةً ما يكون لديها أزمة سيولة.

4- يمثل كل من نقابة العمال ومديري المؤسسات العمومية والحكومات السياسية ذات الطابع الوطني والاجتماعي أهم معارضٍ للخوصصة.

ثالثاً- عراقيل أخرى:

بالإضافة إلى العراقيل المذكورة سابقاً هناك عراقيلٌ أخرى يمكن سردها فيما يلي(2):

1- تعد ملكية أرضية المشروع المُخوصص من المشكلات التي تتعرض لها هذه العملية؛ فما يقارب 90% من الأراضي الزراعية ونصف الأراضي الأخرى غير مؤمنة من طرف السندات القانونية، أي تصبح غير شرعية.

(1) جريدة الخبر، العدد 2798، 2000/02/28، ص 2.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2- شرعت الدولة للتخفيف من عجز الميزانية بالبحث عن مطابقةٍ أفضل بين موارد ونفقات الدولة؛ فتحسين الدخل يؤدي إلى زيادة الصادرات لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات،كما يجب عليها خوصصة المؤسسات غير الإستراتيجية في أقرب وقت؛ لتجنب إعادة جدولة ديونها مرةً ثانية.

3- لا يمكن توقع جلب استثمارٍ أجنبي في الجزائر قبل الاستقرار الكامل للدينار، وتحرير حركة رؤوس الأموال.

4- يؤكد أغلب المحللين الاقتصاديين أن السبب الرئيسي لبطء تنفيذ الخوصصة في الجزائر هو انعدام الإدارة السياسية اللازمة، وسيطرة السياسة على الاقتصاد.

5- تناقضات فيما يخص قانون الخوصصة حسب المادة الثانية من القانون رقم 95 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات التي تنتمي إلى القطاعات التنافسية، واستبعدت هذه المادة قطاعاتٍ كاملة من الاقتصاد، ولاسيما المالية، الطاقة.

ومؤخراً تم عرض مشروع خوصصة مؤسسة البريد والمواصلات، المادة الرابعة (...يجب أن يلتزم الممتلك أو الممتلكون بإبقاء المؤسسة في حالة النشاط لمدة خمس سنوات كحد أدنى...).

إن هذا القيد مناقض لإدارة السلطات العمومية في تحرير الاقتصاد بانسحاب الدولة. وفيما يخص أيضاً عملية الخوصصة مشروطةٌ بتخفيف إصلاح المؤسسة أو تجديدها، أو الحفاظ على مناصب العمال المؤجرين فيها، وهذا يشكل قيد المبدأ العام في المادة الثانية[1].

فيما سبق حاولنا الإلمام بجميع العراقيل والعقبات التي واجهت الخوصصة في مختلف مراحل سيرها.

المطلب الثاني: تقييم مسار الخوصصة في الجزائر:

تجد الدعوة إلى الخوصصة في الجزائر صدى قوياً وحماساً متزايداً لتبنيها، لعلها تقدم حلولاً لبعض المشكلات الإدارية المستعصية في القطاع العام، وتزيد من كفاءة خدماته، ولتعالج بعض المشكلات الاقتصادية التي أصبح القطاع الخاص يحس بتزايد وطأتها، مع تناقص الإيرادات، وتراجع الإنفاق الحكومي. وفي ظل هذه الحماسة لم تلْق هذه الدعوة حظها من الدراسة والتمعن الكافيين؛ لذا فإنه من الصعب الحكم عليها، غير أن الحكومة مؤخراً أكدت على ضرورة الإسراع في تطبيق وتيرتها، والتي يبقى مستقبل الخوصصة مرهوناً في ظلها،؛ لذا ارتأينا أن نقوم بعملية تقييمٍ لمسار الخوصصة في الجزائر من مختلف جوانبها، وذلك بالتطرق إلى:

(1) جريدة الخبر، العدد 2798، 2000/02/28، ص 2.

أولاً- الخوصصة في خطوا ا الأولى:

بالرغم من أن القانون الصادر في 26 أوت 1995 نص على خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر، إلا أنه على امتداد أربع سنوات، لم يكن هناك تطبيق فعلي لهذه السياسة. وأول قطاع مسته هذه السياسة هو قطاع السياحة؛ حيث عرضت الجزائر قائمةً تضم خمسة فنادق للخوصصة؛ وذلك بغرض تشجيع المستثمرين الخواص، وتسريع وتيرة الاستثمار في هذا ا ال. ولكن نظراً لعدم وجود تسهيلاتٍ لم يتقدم أي مستثمر لاقتناء هذه الفنادق؛ لذا قامت الدولة بإعادة النظر في القانون الخاص بالخوصصة لعام 1996؛ حيث تضمن إمكانية الدفع بالتقسيط الذي حدد بنسبة 30% من سعر التنازل يدفع عند إبرام عقد التنازل(1)؛ هذا ما أدى إلى إعلان خوصصة 26 مؤسسة.

ولتسريع وتيرة الخوصصة في الجزائر، اقترح البنك العالمي الخوصصة الجماهيرية، إلا أنه ورغم هذه التسهيلات المقدمة لم يكن هناك تطبيق فعلي للخوصصة في الجزائر؛ يرجع إلى غياب بورصة القيم المنقولة، باعتبارها المكان الوحيد الذي يتم فيه بيع الأسهم الاقتصادية، وكذا غياب الهيئات المشرفة على تنفيذ عمليات الخوصصة؛ وفي فيفري من عام 1997 تم عرض 310 مؤسسة للبيع.

ثانياً- جديد الخوصصة:

منذ عام 1999 كان هدف الدولة الجزائرية من وراء فتح ا ال للقطاع الخاص هو تحقيق النمو الاقتصادي، عن طريق تخفيض عجز الميزانية العامة. ويعرف القطاع الخاص نمواً متزايداً؛ حيث يمثل 30% من القيمة المضافة للناتج المحلي الخام، إلى جانب مساهمته في تحسين الجودة، ورفع الفعالية الاقتصادية بوجود المنافسة. كما يضمن هذا القطاع جلب عدة مستثمرين؛ وبالتالي زيادة المشروعات الاقتصادية، هذا ما يؤدي إلى توظيف حوالي 350 ألف عامل.

أما عن جديد الخوصصة، فقد شرعت وزارة المساهمات في فيفري 2003 بعمليات تقييمٍ تخص 200 مؤسسة معروضة للخوصصة، كما أعلن عن برنامج التنسيق مع البنك العالمي في خوصصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2).

وفي هذا الإطار شملت عملية تقييم المؤسسات إعداد قائمة 100 إلى 200 مؤسسة اقتصادية، كما أكد وزير المساهمات عن خوصصة 40 مؤسسة عن طريق فتح رأسمالها أو التنازل عنها للأجانب. هذا إلى جانب

---

(1) الأمر رقم 97-12، المؤرخ في 19 مارس 1997، المعدل والمتمم للأمر رقم 95 المؤرخ في 1995، والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، المادة 5 من الباب الثاني.

(2) جريدة الخبر، 17 فيفري 2003، العدد 3705، ص 2.

إعطاء السيد رئيس الحكومة إشارة انطلاق عملية الخوصصة لعددٍ من المؤسسات العمومية في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم اقتراح كل الصيغ الممكنة للخوصصة، بما فيها اشتراك العمال في فتح رأس المال والشراكة على غرار ما تم مع "هنكل إيناد"[1].

وحسب مصادر موثوقة من المركزية النقابية، فإن المؤسسات المعروضة للخوصصة تتمتع بقدرةٍ مالية جيدة على غرار مؤسسات الصناعة الغذائية، مثل مؤسسات إنتاج الحليب،كما ستتعرض للخوصصة مؤسسات أخرى.

وفي عام 1995 وعام 1996كانت الخوصصة محددة؛ حيث اقتصرت على الشركات العامة. وحسب التقارير التي أعدتها وزارة إعادة الهيكلة في 2 مارس 1995 أنه من ضمن 2715 نشاط تم حلها بين ديسمبر 1994 وديسمبر 1995؛ حيث تم بيع 50 وحدة، وتم التنازل عن 66 وحدة. وفيما يخص المؤسسات المحلية غير المستقلة فقد تم حلها إلى 363 مؤسسة عن طريق المناقصة. أما فيما يخص المؤسسات المحلية غير المستحقة المفتوحة للعمال تم بيعها بنسبة 13 أو 40 سنويا، أما التي حافظت على استقلالها تم حل 243 وحدة، وتبقى منها 384 وحدة.

أما في عام 1997 فقد شملت الخوصصة 250 مؤسسة عامة كبيرة. وفي عام 1998 عرضت الحكومة 26 شركة صغيرة للدولة للبيع إلى مستثمرين محليين أو أجانب ،كما قدم المجلس الوطني للخوصصة إعلاناً بأسماء 10 فنادق، و12 مصنعاً للطوب، و4 شركات للمشروبات الغازية المطروحة للبيع. ثم في عام 1999، سمحت الدولة لخمسة شركاتٍ خاصة بتقديم خدمات شبكة الإنترنيت واضعةً حداً لاحتكارها لهذه الخدمة. كما قامت الدولة بمنح تراخيص لشركات طيران خاصة، عندما حررت قطاع الطيران، وسمحت للشركات الخاصة بمنافسة الخطوط الجوية الجزائرية المملوكة للدولة.

وفي عام 2000، وافق البرلمان على مشروع قانون خوصصة قطاع الاتصالات والخدمات البريدية والتي تسيطر عليه الدولة، ونتيجةً لهذا حققت المؤسسة تقدماً معتبراً في عائداتها الربحية إلى 228 مليار دينار جزائري عام 2005، فيما يخص الكثافة الاتصالية حوالي 50%. حالة التقدم هذه كانت نتيجة انفتاح السوق على المبادرات الخاصة ورؤوس الموال الخاصة؛ وهذا ما خلق فرص عمل قدرت بـ 200 ألف منصب. وقد حققت شركة الاتصالات عائداً قدر بـ 228 مليون دينار، وكانت تفوق 500 مليار دينار لو

(1) جريدة الخبر، 17 فيفري 2003، العدد 3705، ص 2.

أخذنا الأنشطة المتعلقة بالاتصالات؛ حيث كانت لا تتعدى 20 مليار دينار قبل إعلان خطـط خوصـصة القطاع.

أما في الفترة الممتدة مابين 2001 و2003 فقد عرفت عملية الخوصصة قفزة نوعية تمثلـت في بيـع الأسهم المضاربة، المزاد العلني، تحويل ديون المؤسسات إلى أسهم، مما نتج عن هذه العملية عـرض حـوالي 674 مؤسسة عمومية اقتصادية منها 28 مؤسسة تسيير المساهمات، 8 مجموعات صناعية (الخطوط الجويـة الجزائرية، صيدال...)، 11 بنكاً وشركة تأمين كل هذا برقم أعمال 7.5 مليار دولار و430000 عامل.

كما يعمل هذا البرنامج على خوصصة الصناعة العمومية وقطاع الخدمات في مدة 18شهرا لإكمال جميع الإجراءات، وقد أعد قائمة 1148 مؤسسة اقتصادية وعمومية وطنية أو جهوية للخوصصة منـها 28 مؤسسة عرضت في المزاد العلني و320 مؤسسة دخلت مباشرة في عملية الخوصصة بعد تـسوية وضـعيتها القانونية[1].

والجدول التالي يبين بعض المؤسسات التي تمت خوصصتها في عام 2003:

جدول رقم (4- 26): بعض المؤسسات المعلن عن خوصصتها عام 2003

الفروع	العدد	عدد الموظفين
الكيمياء والصيدلة	10	3858
المناجم وصناعة الحديد	04	852
القطاع الزراعي والغذائي	21	6151
الأقمشة والجلود	3	1192
مواد البناء	02	1007
ا موع	**40**	**13055**

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، ص 31.

وحسب رئيس الحكومة في عام 2005 قد وقعت 112 عملية خوصصة و37 عملية شراكة[*].

كما يمكن معرفة جديد الخوصصة من خلال الاطلاع : التجارة الخارجية ومساهمة القطاع الخاص في عملية الاستيراد.

(1) الديوان الوطني للإحصائيات.

(*) يمكن الاطلاع على ملخص نتائج التحقيقات الاقتصادية التي قامت ا قطاعات البناء والأشـغال العموميـة وفـرع الإلكترونيـك والإلكتروتقني، عن هذه النشاطات والأخرى الباقية من خلال قراءة الملحق الموجود في قائمة الملاحق.

لقد قدرت قيمة الواردات الجزائرية في اية عام 2005 بـ 20,4 مليار دولار، وذلك بزيادة تقدر بـ 9,48% مقارنة بعام 2004.

وللاطلاع أكثر يمكن قراءة الجدول التالي:

جدول رقم (4 -27): الواردات الجزائرية خلال عامي 2004 و 2005

ا موعات الإنتاجية	عام 2004		عام 2005		معدل التطور %
	القيمة	%	القيمة	%	
الوسائل الغذائية	3597	19.65	3570	17.81	-0.75
الوسائل الخاصة بالإنتاجية	4602	25.14	4906	24.48	6.61
وسائل التجهيزات	7312	39.94	8519	42.50	16.51
وسائل الاستهلاك غير الغذائية	2797	15.28	3049	15.21	9.01
ا موع	**18308**	**100**	**20044**	**100**	**.9.48**

المصدر: المركز الوطني المعلومات الإحصائية الجمركية 2005 (CNIS).

ومن خلال الجدول السابق نرى هناك تطوراً ملحوظاً في عملية الواردات الجزائريـة؛ لـذا سـنقوم بدراسة وتحليل هذه المؤشرات، من خلال الجدول الموالي، والذي نرى فيه تطور حالة الاستيراد والتـصدير للسداسي الأول من عامي 2005 و2006؛ حيث قُدرت قيمة نقص الواردات الجزائرية في اية الـسداسي الأول من عام 2006 بـ 451 مليون دولار، أي بنقص تقدر نسبته بـ 4,16% مقارنةً بالـسداسي الأول من عام 2005.

جدول رقم (4 -28): مؤشرات التجارة الخارجية

البيان	السداسي الأول لعام 2005	السداسي الأول لعام 2006	نسبة التطور (%)
الاستيراد	10843	10392	-4,16
التصدير	21684	25671	18,39
الميزان التجاري	10841	15279	40,94

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية السداسي الأول 2006 (CNIS).

ومن هنا أردنا أن نعرف مدى مساهمة القطاع الخاص في عملية الاستيراد، من خلال أنشطته، والدور الذي يلعبه في عملية تحقيق التوازن العام، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4 - 29): مساهمة القطاع الخاص في عملية الاستيراد

البيان	السداسي الأول 2005		السداسي الأول 2006		معدل التطور%
	القيمة	%	القيمة	%	
الوسائل الغذائية	1775	16,37	1796	17,28	1,18
الوسائل الخاصة بالإنتاجية	2706	24,96	2816	27,10	4,07
وسائل التجهيزات	4790	44,18	4295	41,33	-10,33
وسائل الاستهلاك غير الغذائية	1572	14,50	1485	14,29	-5,53
ا موع	**10843**	**100**	**10392**	**100**	**-4,16**

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية السداسي الأول 2006 (CNIS).

هذا فيما يخص الاستيراد ومدى مساهمة القطاع الخاص فيه. أما الآن فسنتعرض إلى مساهمة القطاع الخاص في عملية التصدير؛ حيث تقدر قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال عام 2005 بـ 909 مليون دولار، وذلك بزيادةٍ قيمتها 16,13% مقارنة مع عام 2004.

والجدول الموالي يوضح لنا أهم المُنتجات خارج قطاع المحروقات القابلة للتصدير خلال عـام 2005، وما وصلت إليه المؤسسة الوطنية الخاصة في تحقيق النمو الاقتصادي:

جدول رقم (4- 30): أهم المُنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة خلال عام 2005

تعيين المُنتج	عام 2004		عام 2005		معدل التطور%
	القيمة بمليار دولار	النسبة المئوية %	القيمة بمليار دولار	النسبة المئوية %	
زيوت ومنتجات أخرى مستخرجة من تقطير الزفت	257,5	-	3155,15	34,75	22,39
الناشر اللامائي	120,5	15,43	162,36	17,90	34,74
بقايا وفضلات حديد الزهر الحديد والفولاذ	65,5	8,39	104,4	11,51	59,39
بقايا وفضلات النحاس	18,60	2,38	48,53	5,35	160,91
الأسمدة المعدنية (نترات الأمنيوم)	43,9	5,62	47,79	5,27	8,86
علب وأكياس وحافظات وتغليف من الورق	1,64	0,21	46,24	5,10	2719
الهيدروجين والغازات النادرة (أرجون)	27,7	3,55	42,91	4,73	54,91
الزنك في حالة خام	25,4	3,25	37,56	4,14	47,87
منتجات مدرفلة مسطحة مـن الحديد والفولاذ	73,1	9,36	26,02	2,87	-64,40
الكحول غير الحلقية ومشتقا ا	22,4	2,87	22,15	2,40	
فوسفات الكالسيوم الطبيعي	18,3	2,34	20,42	2,25	11,58
التمور	18,9	2,42	18,5	2,04	-2,12
ا موع الجزئي	315.44	40,39	414.52	45,7	31,41
ا موع الكلي	**781**	**100,00**	**907**	**100,00**	**16,13**

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية السداسي الأول (CNIS)، 2006.

ومن خلال ما سبق يمكن معرفة مساهمة القطاع الخاص في عملية التصدير، مع أن نسبة الـصادرات خارج المحروقات تبقى هامشية؛ إذ تمثل فقط نسبة 2,1% ، بقيمةٍ تقدر بـ 538 مليـون دولار، إلا أ ـا عرفت ارتفاعاً يقدر بنسبة 9,35% مقارنةً بالسداسي الأول من عام 2005.

والجدول الموالي يوضح أهم المُنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة خلال السداسي الأول من عام 2006:

جدول رقم (4-31): أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة خلال السداسي الأول 2006

الوحدة بالمليار دولار

تعيين المنتج	السداسي الأول لعام 2005		السداسي الأول لعام 2006		معدل التطور%
	القيمة بالدولار	النسبة المئوية %	القيمة بالدولار	النسبة المئوية %	
زيوت ومنتجات أخرى مستخرجة من تقطير الزفت	186	37,80	105	19,52	-43,55
الناشر اللامائي	76	15,45	99	18,4	30,26
بقايا وفضلات حديد الزهر الحديد والفولاذ	56	11,38	64	11,90	14,29
بقايا وفضلات النحاس	13	2,64	41	7,62	215,38
الزنك في حالة خام	20	4,07	37	6,88	85
الهيدروجين والغازات النادرة (أرجون)	17	3,46	24	4,46	41,18
فوسفات الكالسيوم الطبيعي	8	1,63	16	2,97	100
الكحول غير الحلقية ومشتقا ا	15	3,05	11	2,04	-26,67
دواليب مطاطية	1	0,20	10	1,86	900
بوليمر الإثلين	1	0,20	10	1,86	900
التمور	8	1,63	10	1,86	25
ا موع الجزئي	83	16.87	381	50,37	359,04
ا موع الكلي	**492**	**100**	**538**	**100**	**9,35**

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية السداسي الأول 2006، (CNIS).

أما الجدول التالي أردنا أن نضيفه من أجل أن نوضح توزيع رجال الأعمال الخواص القائمين بعملية الاستيراد والذين يتوزعون حسب الإطار القانوني، وذلك حسب كل قطاع، وما حققه من خلال التعاملات القائمة في النشاط الاقتصادي الجزائري:

جدول رقم (4-32): توزيع المستوردين حسب الإطار القانوني لعام 2005

قائمة المُنتجات	المتعاملون في القطاع العام			المتعاملون في القطاع الخاص			القيمة الكلية	
	العدد	القيمة بالدولار	النسبة المئوية (%)	العدد	القيمة بالدولار	النسبة المئوية (%)	القيمة بالدولار	النسبة المئوية (%)
منتجات غذائية	30	685	18,43	2580	2912	81,57	35.70	17,81
طاقة مزيتات	96	23	11,90	660	170	88,10	193	0,96
منتجات خام	69	81	11,07	761	651	88,93	732	3,65
السلع المستهلكة	392	939	23,59	6351	3042	76,41	3981	19,86
منتجات التجهيز الفلاحي	28	3	1,90	777	159	98,10	158	0,79
منتجات التجهيز الصناعي	707	2.467	29,51	10940	5894	70,49	8361	41,71
منتجات استهلاكية غير غذائية	498	575	18,86	2580	2912	81,14	3049	15,21
ا موع	1.020	4.746	24	28.752	15.298	76,32	20.044	100

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (CNIS)، السداسي الأول 2005.

ومن خلال قراءتنا لهذا الجدول نلاحظ التطور الهائل الذي عرفه القطاع الخاص مقارنةً بالقطاع العام، ونسبة التقدم الملاحظة في قائمة المُنتجات المقدمة؛ حيث بلغت نسبة القطاع العام 24% مقارنةً بنسبة القطاع الخاص التي بلغت 76,32%؛ مما نستنتج ونلاحظ الزيادة الهائلة في النمو الاقتصادي ومدى مساهمة القطاع الخاص فيه.

كما يمكن لنا دراسة توزيع المستوردين الخواص حسب الإطار القانوني لعام 2006؛ من أجل معرفة مدى تطور أو تدهور عملية الاستيراد، ودرجة التأثير على الاقتصاد الوطني، وهذا وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (4- 33): توزيع المستوردين حسب الطابع القانوني لعام 2006

قائمة المواد	المتعاملون في القطاع العام			المتعاملون في القطاع الخاص			القيمة الكلية	
منتجات غذائية	العدد	القيمة بالدولار	النسبة المئوية %	العدد	القيمة بالدولار	النسبة المئوية %	القيمة بالدولار	النسبة المئوية %
طاقة مزيتات	39	413	23,00	39	413	23,00	1796	17,28
منتجات خام	88	19	20,65	88	19	20,65	92	0,89
السلع المستهلكة	53	61	14,77	53	61	14,77	413	3,97
منتجات التجهيز الفلاحي	283	593	25,66	283	593	25,66	2311	22,24
منتجات التجهيز الصناعي	32	12	13,79	32	12	13,79	87	0,84
منتجات استهلاكية غير غذائية	751	1253	29,78	751	1253	29,78	4208	40,49
ا موع	412	348	23,43	412	348	23.43	1485	14,29

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية، السداسي الأول 2006، (CNIS).

ومن خلال الجدول السابق والبيانات المقدمة فيه نلاحظ انخفاضاً ملحوظاً في عملية الاستيراد من الناحية القانونية، مقارنةً بالسداسي الأولي من العام الماضي؛ حيث خلال عام 2005 بلغت قيمة الاستيراد 20 044 دولار أمريكي، أما عام 2006 فبلغت قيمته 1485 دولار أمريكي؛ مما نلاحظ الانخفاض المحسوس في عملية الاستيراد؛ حيث قُدرت بقيمة 5194 دولار أمريكي.

ومما سبق، يمكن معرفة تطور القيمة المضافة خلال السنوات التالية، وحسب القطاعات الإنتاجية، وكذا دور كل قطاعٍ في ذلك، وهذا ما سنبينه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4 - 34): تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2001 - 2004

قطاعات النشاط	الطابع القانوني	2001		2002		2003		2004	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	خاص	140.49	99,61	415.91	99,69	508.78	99,75	577.97	99,84
	عام	1.62	0,39	1.31	0,31	1.24	0,24	0.94	0,16
	ا موع	412.11	100	417.22	100	510.03	100	578.88	100
البناء والأشغال العمومية	خاص	221.52	69,12	263.29	71,17	284.09	70,85	358.33	78,12
	عام	98.98	30,88	106.64	28,83	116.91	29,15	100.34	21,87
	ا موع	320.50	100	369.93	100	401	100	458.67	100
النقل والمواصلات	خاص	247.85	73,50	270.68	74,30	305,23	74,01	349.06	69,27
	عام	89.36	26,50	93.65	25,70	107.20	25,99	154.81	30,72
	ا موع	337.22	100	364.33	100	412.43	100	503.87	100
خدمات المؤسسات	خاص	26.78	72,61	29.01	71,45	31.80	72,03	36.06	71,13
	عام	10.10	27,39	11.59	28,55	12.35	27,97	14.62	28,86
	ا موع	36.88	100	40.60	100	44.15	100	50.69	100
الفندقة والإطعام	خاص	43.75	87,48	47.93	86,58	51.52	86,81	54.5	87
	عام	6.26	12,52	7.43	13,42	7.83	13,19	8.14	13
	ا موع	50.01	100	55.36	100	59.35	100	62.64	100
الصناعة الغذائية	خاص	74.56	69,33	80.54	71,41	86.49	74,96	93.50	78,41
	عام	32.99	30,67	32.25	28,59	28.89	25,04	25.73	21,58
	ا موع	107.55	100	112.79	100	115.38	100	119.24	100
صناعة الجلد	خاص	1.72	76,11	2.14	82,63	2.02	82,11	2.23	83,20
	عام	0.54	23,89	0.45	17,37	0.44	17,89	0.45	16,8
	ا موع	2.26	100	2.59	100	2.46	100	2.68	100
التجار	خاص	447.07	93,88	475.80	93,43	514.56	93,19	567.19	93,43
	عام	29.13	6,12	33.47	6,57	37.61	6,81	39.86	6,56
ا موع		476.2	100	509.28	100	552.17	100	607.05	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

ثالثاً- واقع ومشكلات الخوصصة في الجزائر:

لقد أكدت النتائج المتحصل عليها أن حصيلة الدولة في تطبيق عملية الخوصصة للمؤسسات المنصوص عليها في المرسوم 15- 98، غير مرضية، سواءً من حيث النشاط، أو من حيث الصورة المقدمة للمستثمرين عن هذه المؤسسات، وعجزه عن تحقيق النتائج الكفيلة بإعادة بعث النشاط في العديـد مـن القطاعـات. ويعتقد ملاحظون اقتصاديون أن التأخر في تعطيل مسار خوصصة المؤسسات العمومية منذ عامين، يعـود بالدرجة الأولى إلى أسبابٍ سياسية محضة، وإلى عدم الاستقرار الحكومي؛ حيـث أن موضـوع عمليـة الخوصصة برمته في الجزائر مطروح بشكلٍ خاطئ على كل الأصعدة؛ لأن الصورة التي يجري ا الحـديث عن هذه العملية توحي للكل داخل وخارج الوطن أن المسألة هي مسألة خياراتٍ بين عدة بدائل، وعلـى السلطات أن تختار بين هذه البدائل. ولكن هذه الصورة خاطئةٌ تماماً؛ لأن خوصصة القطاع العمـومي في الجزائر مسألة حياة أو فناء مؤسسيةٍ عمومية ذات مواصفات مؤسسة متخلفة (تخلف تكنولوجي، ضـعف المؤهلات البشرية...)[1].

أما السيد "***عبد ا يد مناصرة***" - الوزير السابق للصناعة وإعادة الهيكلة- فقد اعترف بتأخير وتـيرة الخوصصة، ودعا وألح على ضرورة الإسراع ا، وجعل منها شرطاً ضرورياً لإحداث معدلات نموٍ إيجابيـة في القطاع الصناعي. وبدون خوصصة أو شراكة أجنبية في أقرب وقتٍ ممكن، يبقى إحداث نموٍ صناعي أمر صعب المنال، ويقول: «...وعندما ألح على الإسراع بالخوصصة أعني به الإسراع بتـوفير هـذه الأدوات لضمان عملية خوصصةٍ ناجحة».

ومما صعب وعرقل العملية في الجزائر، هو القرار غير الواضح من جانب الحكومة، إضافةً إلى الوعود المقدمة من طرف الشركات القابضة وا لس الوطني لمساهمات الدولة التي م تتحقق على مستوى الميـدان. فما عدا تسوية عملية البيع التي تمت على مستوى الندوات الرسمية، هذه المؤسسات المباعة ليس لديها مـن الواقع وجود حقيقي[2]. وتجدر الإشارة إلى أن من بين المشكلات التي أثرت على سير عملية الخوصـصة في الجزائر هي غياب رؤوس الموال بالرغم من توافد العديد من الوفود الأجنبية إلى الجزائر؛ من أجل البحـث على فرص استثمارٍ جديدة؛ هذا من جهة، وبطء الإجراءات البيروقراطية من جهةٍ أخرى. فعنـد وضـع المستثمر لدراسة سوق حسب معطيات ووقائع معينة، تعطى له الموافقة بعد عامٍ أو أكثر، حينـها تكـون

(1) Le journal le Jeune indépendant: 06/01/2001,p 3.

(2) مراد محفوظ، مرجع سابق، ص 168.

المعطيات قد تغيرت من حيث الأسعار، قوة الاستيعاب؛ هذا ما أدى بالمستثمرين الأجانب النفـور مـن الاستثمار في الجزائر[1].

رابعاً- مستقبل وآفاق الخوصصة:

مختلف الإصلاحات التي قامت ا الدولة على مستوى المؤسسات العمومية، وضعت بغيـة تحقيـق الفعالية وتحسين المردودية. ولكن هذه الإصلاحات لا تكفي وحدها لإخراج هذه المؤسسات مـن جميـع المشكلات التي تواجهها؛ مما أدى بالحكومة إلى وضع برنامج إصلاحات مكمل للإصـلاحات الـسابقة؛ لتدارك النقائص الموجودة في البرنامج السابق، فقامت بإصدار قوانين وتشريعاتٍ مـشجعة لتطبيـق هـذه السياسة كمفهومٍ جديد صالح لإنقاذ المؤسسات العمومية، ورغم أهميتها الاقتصادية إلا أن تنفيذها الفعلـي على الساحة لا يزال يعرف تباطؤاً، وهذا راجع لعدة أسباب.

وإلى يومنا هذا، مازالت الحكومة تنادي وتدعم تنفيذ برنامج الخوصصة؛ حيث مع غيـاب قطـاع خاص نشيط وفعال وقادرٍ على المنافسة، لا تستطيع هذه الأخيرة أن تدفع بمعدلات النمو الاقتصادي، أو أن تحافظ على مستويا ا في الوقت الذي تحتاج فعلاً للمساهمة الفعالة للقطاع الخاص في التنمية، راجيةً في ذلك تحقيق ما تبقى من أهدافها الاقتصادية منها والاجتماعية؛ كون أن هذا القطاع يتمتع بمزايا فائقة من خـلال الآفاق التي يتطلع إلى تحقيقها، ومن خلال تزايد الاستثمار الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسـطة عـن طريق توفر رؤوس الأموال اللازمة لذلك.

فالخوصصة في الجزائر تعتبر من أهم العوامل والعناصر التي يجب امتلاكُها لمواكبة التطورات الحاصـلة في المستوى العالمي، خاصةً مع انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وإبرام اتفاقيـات شـراكة أورومتوسطية، والتي تستوجب تحقيق نجاعةٍ اقتصادية، وخلق إنتاجٍ قادر على المنافسة؛ هذا ما يجعل إعـادة النظر في تطبيق برنامج الخوصصة بصورةٍ أسرع أمراً ضرورياً وواجباً.

إن مستقبل القطاع العام في الجزائر لا يمكن تصوره إلا في المؤسسات الاستراتيجية، خاصةً الـدفاع والطاقة، وحتى هذه المؤسسة يمكن أن تكون مشتركةً بين السلطات العمومية والقطاع الخاص، مع إبـرام عقود الإيجار والامتياز. والجزائر اليوم في مجال الطاقة تقوم بإبرام اتفاقياتٍ مع أكـبر الـشركات العالميـة للتنقيب عن البترول، وكلها تدخل في إطار الشراكة، وهي نوع من أساليب الخوصصة. لكن قيام قطـاع خاص ناجح في الجزائر يتطلب رفع القوانين الصارمة، وفتح ا ال الاقتصادي بترك الأنـشطة الاقتـصادية

(1) Le journal le Jeune indépendant: 06/01/2001, p 3.

المختلفة بين أيدي القطاع الخاص، مع توفير المعلومات الضرورية لكي يتم إنشاء قاعدةٍ صناعية متمثلة في الخواص، سواءً كانوا أجانب أو محليين، مع مساعدة الدولة لهم، من خلال التوجيهات الضرورية في المجال المالي والنقدي.

وحتى يتم الحصول على النجاح المطلوب للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، لا بد من توفر بعض الشروط، نذكرها فيما يلي:

- وضع سياساتٍ تحريضية ترمي بالأفراد إلى سياسة ادخار الأموال، ومن ثم توظيفها في استثماراتٍ مختلفة.
- التخلي عن السياسات السابقة المبنية على نظرةٍ اشتراكية، والتي تحد من نشاط القطاع الخاص.
- إعطاء فرصة لرجال الأعمال الذين يمتازون بالإبداع، والمنافسة، والتنظيم، وخلق استثمار لزيادة الإنتاج والتسويق معاً.
- إنشاء أسواقٍ مالية حتى تسهل عملية جمع الأموال؛ فهي المكان الوحيد الذي يتم فيه بيع الأسهم أو التنازل عنها.
- توفير مناخٍ سياسي ملائم من قبل السلطات الحاكمة يجعل القطاع الخاص يعمل بكامل حرياته؛ من أجل الحصول على قطاعٍ خاص قوي وناجح.
- إنشاء سياسةٍ محكمة في مجال توزيع الدخول الناجمة عن الاستثمارات؛ حتى لا تترك مسألة توزيع الدخل بين أيدي فئةٍ قليلة دون الاستفادة منها من طرف كامل الأفراد؛ مما يتطلب الأمر مراجعة النظر في القطاع الخاص، والعودة إلى الملكية العامة.
- ربط الاقتصاد دائماً بالمعرفة العلمية، وذلك من خلال الاستفادة من البحوث العلمية السابقة في المجال الاقتصادي، مع محاولة تطوير البحث على مستوى المؤسسات؛ حتى يتم إعداد خطةٍ مسبقة، وكذا محاولة معالجة المشكلات قبل حدوثها لكي يتسنى للمؤسسة إيجاد الحلول الممكنة حتى لا يكون هناك تعطلٌ في الإنتاج.
- اختيار مسيرين ذوي كفاءة ومؤهلين للعمل، في نظامٍ تسييري جديد مبني على الفعالية، ورسم الأهداف، مع توفر قواعد مرنة للعمل.

والدولة مقبلةٌ على التغيير، بحيث تبتعد عن التدخل المباشر في الإنتاج، عن طريق الشركات المملوكة لها، ويصبح دورها هو الإشراف والمتابعة، والتوجيه عن طريق السياسات الاقتصادية المالية، النقدية والتجارية، وكذلك التشريعات والقوانين المنظمة للأنشطة الاقتصادية. فالدولة تتدخل في النشاط

الاقتصادي عندما يوجد خللٌ في السوق يعرقل مسار المنافسة، أو في حالة عدم إقبال القطاع الخاص على الاستثمارات في نشاطٍ ما.

فآفاق الخوصصة في الجزائر يمكن أن تصل نتائجها إذا تم تنفيذ هذه العملية بوتيرةٍ سريعة، وفي آجالها المحددة، وحسب البرامج الموضوعة لتحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً؛ حتى لا تخسر الجزائر المستثمرين الأجانب منهم أو المحليين. فتحقيق الخوصصة يلزم التحلي بالسرعة والشفافية، ومعالجة المشكلات المتعلقة بها بإحكام، وبعد دراسةٍ دقيقة.

خامساً- آثار وانعكاسات الخوصصة في الجزائر:

يعد تغيير الجزائر لمنهجها في التخطيط إلى الاعتماد على آليات السوق، باعتمادها على اتباع سياسة الخوصصة، باعتبارها إجراءً يسهل عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ترتبت على الحكومة الجزائرية آثاراً إيجابية وأخرى سلبية، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

1- الآثار الإيجابية للخوصصة:

ويمكن إجمالها فيما يلي:

- تسمح بإدخال التكنولوجيا، وهذا يعتبر ضرورةً حتمية بالنظر إلى أي تغييرٍ في الإدارة سيجلب معه غالباً تكنولوجيا متقدِمة، وهو معيار مهم؛ لأن جل المؤسسات العمومية والاقتصادية الجزائرية تعمل في ظل تكنولوجيا لا تواكب معايير الإنتاج المفروضة في المنافسة الدولية.
- تسمح بتجديد طرق التسيير والإدارة، وخاصةً أن أغلب القرارات المتعلقة بالنوعية والحجم والأسعار تتم مباشرة عن طريق التخطيط المركزي، بعيداً عن الاحتمالات التنافسية الدولية.
- للخوصصة أثر إيجابي بالنسبة لسعر المُنتجات بفضل وجود المنافسة، وتعرض الأسعار لقانون العرض والطلب؛ وهذا يعود بالإيجاب على المستهلك، وهكذا يتمكن هذا الأخير من الحصول على السلعة بجودةٍ جيدة وكميةٍ كبيرة.
- يسمح بتنمية رؤوس الأموال.
- تحقق أفضل خدمة بأقل تكلفة، ولكن حتى يتم هذا يجب منع الاحتكار الخاص، وهذا من خلال وضع قوانين تحد من احتكار بعض الخواص لأنشطةٍ معينة، حتى لا تفقد عملية التحول مصداقيتها وإيجابيتها.
- القضاء على البطالة المقنعة من خلال العمل بمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.
- تحسين الوضعية المالية العمومية من خلال تخفيض النفقات العمومية من جهة، والحصول على موارد مالية إضافية من خلال بيع المؤسسات العمومية من جهةٍ أخرى.

- تحسين فعالية وأداء المؤسسات، وتخفيض نفقات الإنتاج بفضل القرارات اللامركزية، بالموازاة مع القضاء على البيروقراطية والاحتكارات في كل المجالات.
- تعتبر الخوصصة وسيلةً فعالة للقضاء على تضخم الدولة، من جراء البيروقراطية الاقتصادية، وتبديد الكثير من الموارد المالية، وهذا ما يتم تحقيقها نوعاً ما من خلال القوانين الجديدة التي تسهل من عملية الاستثمار الأجنبي والمحلي.

2- الآثار السلبية للخوصصة (1)**:**

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- انتشار البطالة بفقدان العديد من العمال لمناصبهم.
- تدهور القوة الشرائية.

ومن النتائج التي تنجر أيضاً من خلال اتباع سياسة الخوصصة هي تخلي الحكومة عن مسؤولياتها اتجاه قطاعي الصحة والتربية والتعليم إلى القطاع الخاص؛ حيث من الممكن جداً في حالة ما إذا قررت الدولة خوصصة قطاع التربية والتعليم سيؤدي إلى تفكك الترابط الاجتماعي الذي شهدته الجزائر نتيجة أداء قطاعاتها التربوية. وقد يؤدي هذا إلى حدوث توتراتٍ تهدد تماسك النسيج الاجتماعي، لا سيما حين تعود سياسة الخوصصة إلى ازدواجية النظام التربوي من حيث نظامين متناقضين، أحدهما في القطاع العام والآخر في القطاع الخاص، وهذا ما يحدث في الجزائر، ولكن بصورةٍ بطيئة مع انتشار المدارس والمعاهد الخاصة المعتمدة من طرف الدولة.

إن عمليات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر في العشرية الأخيرة كان لها تأثير كبير على مختلف المؤسسات العمومية؛ مما أدى إلى حل عددٍ كبيرٍ منها. فحسب تصريح لممثلٍ لمساهمات الدولة فقد تم حل 363 مؤسسة عمومية، وقد يصل إلى 474 مؤسسة، وقد توجد 600 مؤسسة أخرى تحت الدراسة، مع الإشارة إلى أن عدد المؤسسات العمومية يبلغ عددها 1267 مؤسسة خلال الخمس السنوات الأخيرة. وتتضارب الإحصائيات حول عدد المناصب المتوقع فقدانها نتيجة تطبيق إجراءات التصحيح الهيكلي؛ فقد قدرها رئيس الحكومة السابق ***"مقداد سيفي"*** بـ 32000 منصب عمل، بينما قدرها وزير إعادة الهيكلة

(1) طاهر كنعان، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي العربي، صندوق النقد العربي، الكويت، ص 32.

الصناعية بـ 25 ألف منصب شغل، منهم 17 ألف استفادوا من الشبكة الحمائية لمدة 18 شهراً، مع الاستفادة من تعويضات الضمان الاجتماعي، في حين تم إحالة 80 ألف على التقاعد المسبق[1].

وفي تقريرٍ للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) في دورته السادسة عشر أكد أن الوضع الاجتماعي يبعث إلى القلق، مضيفاً أن التدهور الاجتماعي في حالة استمرار؛ ويرجعه ذلك إلى تراجع نسبة عروض العمل؛ حيث بلغ عدد البطالين بـ 2,5 مليون شخص، وهذا في غياب مصلحةٍ عمومية حقيقية للتشغيل، ومع انخفاض نسبة الاستثمارات، وتسريح العمال في إطار الإصلاحات الاقتصادية[2]. ومما يزيد الوضع بؤساً أن الأسر المتواضعة والفقيرة هي الأكثر عرضةً للبطالة؛ إذ تفيد الاستقصاءات أن 73% من الشباب العاطل، والذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 26 عاماً، هم من أبناء العمال والبسطاء[3]؛ مما يزيد من التفاقم الاجتماعي، ويزيد معه معدلات الانتحار، والجريمة والسرقة، والإرهاب بسبب شعور هذه الفئة بالبؤس والتهميش.

لقد تطرقنا فيما سبق لأثر الخوصصة على العمالة[4]؛ بحيث نتيجةً للتحول إلى القطاع الخاص جرت عملية تسريح العمال الفائضين، وهو ما يعرف بالبطالة المقنعة، إلا أنه مع مر السنين على تواجد هذه السياسة في الجزائر، لوحظ تحسن معتبر لهذا الشكل؛ نظراً لتوسيع الاستثمار في الجزائر، من خلال الانفتاح على السوق الخارجية بعقد شراكة مع مستثمرين أجانب؛ مما سمح بخلق مناصب عملٍ ساهمت في التقليل من نسبة البطالة، وهذا ما سنوضحه من خلال أخذ مثال لعامي 2003 و 2004.

فقد تبين من خلال توزيع عدد السكان العاملين حسب الحالة في المهنة، بأنه أثناء المدة المتراوحة بين سبتمبر 2003 وسبتمبر 2004 من بين 1,114 مليون عامل جديد، 0,616 مليون من مناصب العمل التي تم إنشاؤها، خاصةً بالمستخدمين العمال للمستقلين، منها 0,229 مليون منصب يتقلده أجراء غير دائمين ومهنيين وأصناف آخرين؛ ولم يبلغ عدد مناصب العمل الدائمة التي سجلت ارتفاعاً بنسبة 2,59%، تترك مكانا لمناصب العمل المؤقتة التي ارتفعت نسبتها بـ 17,76%. كما أنه يبدو ظهور حركية تطور العمل الذاتي بناءً على تحقيق ارتفاعٍ بنسبة 33,23% في المدة 2003- 2004 في عدد المستخدمين المستقلين،

(1) عبد العزيز شرابي وعبد الرزاق بن حبيب، «السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي: إشارة خاصة إلى معضلة البطالة»، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، 1998، ص 73.

(2) مراد محفوظ، مرجع سابق، ص 165.

(3) عبد العزيز شرابي وعبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص 73.

(4) انظر: ما تقدم عن أثر الخوصصة على العمالة ص 139- 140.

ويشهد تطور العمل غير الدائم على التغيير الذي تعيشه سوق العمل بفضل النصوص القانونيـة المنظمـة لعلاقات العمل[1].

وفي الجدول التالي بيانٌ لتطور معطيات السكان النشطين والعاطلين عن العمل في الفترة مابين الثلاثي الثالث من عام 2003 والثلاثي الثالث من عام 2004.

جدول رقم (4- 35): تطور اليد العاملة خلال عامي 2003 و2004

البيان	سبتمبر 2003	سبتمبر 2004	معدل التطور %
السكان العاملون في المدة المعينة	6684056	7798412	16,67
المستخدمون المستقلون	1855361	2471805	33,23
الأجراء الدائمون	2829197	2902365	2,59
الأجراء غير الدائمين + المهنيون + أصناف آخرين	1515442	1784641	17,76
المساعدات العائلية	84057	639602	32,13
السكان العاطلون	2078270	1671534	19,57
السكان العاملون في المدة المعينة	8762270	9469946	8.08
معدل البطالة	23,7	17,7	-25,58

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، التحقق من النشاط والشغل والبطالة في الثلاثي الثالث لعامي 2003 و 2004.

وإن احتفظت عملية توزيع العمل بنوع من الاستقرار، فإنه تم تسجيل بعض التغييرات الطفيفـة في وز ا؛ بحيث أنه لوحظ عدد من الزيادات في قطاعات البناء والأشغال العمومية والـصناعة، وتراجـع في قطاعات (التجارة والخدمات، والإدارة)، وكذا قطاع الفلاحة.

و ذا، فإن فرع التجارة والخدمات والإدارة يحتل من حيث مناصب العمل المترتبة الأول،ى بتحقيقه لنسبة 53,25% في عام 2004 مقابل 54,87% في عام 2003، متبوعاً بفرع الفلاحـة (20,74% مقابـل 21,13%)؛ بينما يمثل كل من فرعي البناء والأشغال العمومية والصناعة على التوالي 13,6% و12,41% في مقابل 12,03% و11,97% في عام 2003.

وفي الجدول الموالي بيانٌ لتطور معطيات السكان العاملين حسب قطاع النشاط في المدة المتراوحة بين الثلاثي الثالث من 2003 والثلاثي الثالث من 2004:

(1) مشروع تقرير حول الطرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، ا لمس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جويليـة 2005.

جدول رقم (4- 36): تطور معطيات السكان العاملين حسب قطاع النشاط في المدة المتراوحة بين الثلاثي الثالث من عام 2003 والثلاثي الثالث من عام 2004

البيان	2003/9/01	2004/9/01	فرع الشغل في سبتمبر 2003 (%)	فرع الشغل في سبتمبر 2004 (%)
الفلاحة	1412340	1617125	21,13	20,74
الصناعة	804152	1060785	12,03	13,60
بناء وأشغال عمومية	799914	967568	11,97	12,41
تجارة، خدمات، إدارة	3667650	4152934	54,87	53,25
المجموع	**6684056**	**7798412**	**100**	**100**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، التحقق من النشاط والشغل والبطالة في الثلاثي الثالث لعامي 2004/2003.

إن التحقيق حول النشاط والعمل والبطالة الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء لدى الأسر في شهر سبتمبر 2004 بأن عدد البطالين بلغ 1,671 مليون شخص مما يجعله أقل بـ 0,4 مليون بالنسبة لشهر سبتمبر 2003.

ومن الأساليب التي اتبعها الصندوق الاجتماعي للتنمية في حل مشكلة العمالة الزائدة هي التشجيع على إنشاء مؤسساتٍ خاصة صغيرة ومتوسطة، بحيث يساعد في تقديم الدراسات لهذه المشروعات، أو تقديم القروض المساعدة للعمال لإنشائها.

حيث عرفت عام 2006 آفاقاً اقتصادية واعدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين وحاملي مشروعات الاستثمار في هذا السياق. وتجدر الإشارة إلى أنه، وبالتشاور مع أرباب العمل والجمعيات المهنية، تم الاتفاق على إنشاء آليات مثل: صندوق ضمان القروض، صندوق ضمان قروض للاستثمار، كل هذه الأدوات لتسهيل عملية الاستثمار. ومن ناحيةٍ أخرى يعتبر دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وانفتاح السوق الجزائرية على المنافسة الدولية محفزاً على إنشاء الصندوق الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تضمنه قانون المالية لعام 2006، وهي من العوامل المشجعة للمؤسسات والجمعيات المهنية المنشغلة بتحسين مستوى الإنتاجية والرفع من التنافسية في ظل منافسةٍ دولية حادة.

1- المؤسسات التابعة للقطاع الخاص ذات الحجم الصغير والمتوسط:

وصل عدد هذه المؤسسات في القطاع الخاص المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) عند نهاية 2005 إلى 245 842 مؤسسة.

وتشكل هذه المؤسسات غالبية المؤسسات المذكورة أعلاه. إ ا عملية في الميدان وتشغل حيزاً كبيراً في النشاط الاقتصادي، وعرفت نمواً كبيراً خلال السنوات الأخيرة؛ حيث بلغت نسبة نموها سـنوياً 20.393 مؤسسة، وكانت خلال عام 2005م 21.018 مؤسسة منشأة.

2- المؤسسات التابعة للقطاع العام ذات الحجم الصغير والمتوسط:

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، في هذه المرحلة من الخوصصة تتعـرض ديمغرافيتها لظاهرتين تؤثران بطريقةٍ عكسية على تعدادها العام:

- من جهة، أدت عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى إلى إنشاء العديد مـن المؤسـسات التابعة لها، تتمتع بالاستقلالية التامة، وهي قابلة للخوصصة والشراكة. إ ا على العموم مؤسسات في شكل شركات تسيير المساهمة الجهوية (SGP) العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية، بالإضـافة إلى قطاعاتٍ أخرى (....ECOREP,ENGI, ENAD).
- من جهةٍ أخرى، ساهمت عملية الخوصصة بأشكالها المختلفة (جزئية أو كليـة) في تخفـيض عـدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بسبب تغير طبيعة الملكية.

وتجدر الملاحظة من الناحية الإحصائية، إلى أن الوحدات الاقتصادية من نوع (مزارع نموذجية) تابعة لشركات تسيير المساهمة (شركات التسيير والتطوير الفلاحي SGDA) صارت تعد من بـين المؤسـسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسب ضمن تعداد وزارة المساهمة وترقية الاستثمار عام 2005.

لهذه الأسباب، انتقل العدد الإجمالي للمؤسسات العمومية ذات الحجم الصغير والمتوسـط عنـد 31 ديسمبر 2005 من 778 مؤسسة إلى 891 مؤسسة، ثم إلى 874 مؤسـسة، تـشغل في مجموعهـا 76283 عامل[1]. أما باقي الأنشطة الأخرى التي ساهمت ا الخوصصة بإنشاء مؤسساتٍ ذات طابع حرفي مختلفـة؛ حيث بلغ عددها خلال عام 2004 و2005 (96072) مؤسسة حرفية؛ مما حقق زيادةً سنوية قدرها 9340 مؤسسة.

3- تطور المؤسسات الخاصة والعامة:

من خلال ملاحظتنا للجدول التالي يمكن توزيع المؤسسات حسب طبيعة الملكية، ومعرفـة مـدى الزيادة لكل مؤسسةٍ منها خلال عامي 2004 و2005:

(1) الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS)؛ بالإضافة إلى: وزارة المساهمة وترقية الاستثمار، تقرير 2005-2006.

جدول رقم (4- 37): تطور تعداد المؤسسات خلال عامي 2005 و2006.

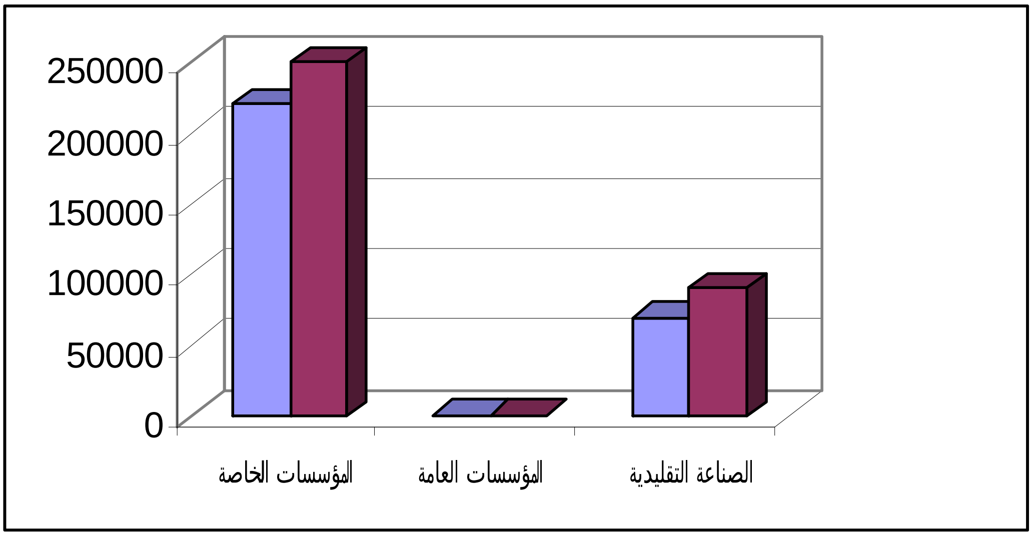
نوعية المؤسسات	عدد المؤسسات عام 2004	عدد المؤسسات عام 2005	الزيادة	%
المؤسسات الخاصة	225449	245842	20393	9,04
المؤسسات العامة	778	874	96	12,33
الصناعة التقليدية	86732	96072	3409	10,76
ا موع	312959	342788	29829	9,53

المصدر: ا لس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي لعام 2005 و2006.

من خلال ما سبق نلاحظ تطور عدد المؤسسات التي تمت خوصصتها والمؤسسات التابعة للقطـاع العام.

والشكل التالي يوضح أكثر هذا التطور الحاصل:

شكل رقم (4- 8): تطور تعداد المؤسسات 2005 و2006



المصدر: معطيات الجدول رقم (4-37).

4- تطور اليد العاملة داخل هذه المؤسسات:

مما سبق لابد لنا أن ندرس ونحلل دور هذه العملية في امتصاص اليد العاملة الممكنة، والتقليـل مـن الآفات الاجتماعية، وخاصةً البطالة لدى فئات ا تمع، ومدى دور تحول هذه المؤسسات إلى الخوصـصة، وكيفية التعامل مع اليد العاملة هذه. ولمعرفة ذلك نقرأ الجدول الموالي الذي يبين لنا هذا التطور:

جدول رقم (4- 38): تطور اليد العاملة في المؤسسات خلال عامي 2004 و2005

البيان		عام 2004	عام 2005	الزيادة	%
المؤسسات الخاصة	العمال	592758	642987	50229	8
	أصحاب المؤسسات	-	245842	-	-
المؤسسات العامة		71826	76283	4457	6.21
الصناعة التقليدية		173920	192744	18824	10.82
ا موع		838504	1157856	319352	38.09

المصدر: ا لس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقريران السنويان لعامي 2005 و 2006.

يدمج ضمن هذا الجدول كل اليد العاملة التي تم التصريح ا لـدى الـصندوق الـوطني للـضمان الاجتماعي وأصحاب المؤسسات المصرح م(*) لدى نفس الهيئات المذكورة سابقاً.

وفيما يلي التطور الملحوظ للمؤسسات التي تم إنشاؤها خلال عـامي 2004 و2005(**)، وذلـك حسب نوعية قطاع النشاط المستخدم من طرفها، مع تحديد نسبة التطور خلال هذين العامين المدروستين، وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (4- 39): تطور قطاعات النشاط المهيمنة خلال عامي 2004 و2005:

الرقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات عام 2004	عدد المؤسسات عام 2005	%
01	البناء والأشغال العمومية	72869	80716	10,77
02	التجارة	37954	42183	11,14
03	النقل والمواصلات	20294	22119	8,99
04	خدمات العائلات	16933	18148	7,18
05	الفندقة والإطعام	14103	15099	7,06
06	صناعة المُنتجات الغذائية	13673	14417	5,44
07	خدمات المؤسسات	10843	12143	11,99
قطاعات أخرى		38780	16.68	5,77
ا موع		225499	245482	8,86

المصدر: ا لس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي لعام 2005.

(*) عدد أصحاب المؤسسات المصرح م مبني على الفرضية التالية: على كل مؤسسةٍ رب عملٍ مصرح به لدى الصندوق الـوطني لغـير الأجراء (CASNOS).

(**) للاطلاع أكثر، انظر: الملحقين رقم (1) ورقم (2) الذين يوضحان تطور وتوزيع المؤسسات على المستوى الوطني خلال الفترة 2003-2005، ص 276- 277 من هذا البحث.

5- الخوصصة عن طريق الاستثمار والشراكة:

الجدول الموالي يوضح لنا تطور عدد المؤسسات ونوعية النشاط المستخدم، والدور الذي تلعبه والتطور الملحوظ الذي عرفته من خلال عملية الشراكة والاستثمار:

جدول رقم (4- 40): توزيع المشروعات الاستثمارية والشراكة المصرح بها حسب قطاعات النشاط عام 2005

قطاع النشاط	عدد المشروعات	%	القيمة بالمليون دينار	%	عدد الأجراء	%
الزراعة	145	6,43	5973	1,17	2545	3,23
البناء والأشغال العمومية	406	18	44263	8,65	14943	18,93
الصناعة	711	31,53	167093	32,67	23458	29,71
الصحة	62	2,75	4871	0,95	1141	1,45
النقل	721	31,97	38854	7,60	10103	12,80
السياحة	34	1,51	4530	0,89	1059	1,34
الخدمات	170	7,54	13194	2,58	7050	8,93
التجارة	2	0,09	37514	7,33	15500	19,63
المواصلات	4	0,18	195237	38,17	3150	3,99
المجموع	**2255**	**100**	**511529**	**100**	**78951**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، 2005.

كما يمكن لنا تشخيص وتقسيم وتحديد عدد المؤسسات الوطنية والمشتركة والأجنبية، وهذا وفقاً لقطاعات النشاط المحددة سلفاً حتى يتسنى لنا متابعة ومراقبة هذه الأنشطة وطنيةً كانت أو أجنبية أو عن طريق الشراكة، وهذا بناءً على الجدول التالي:

جدول رقم (4-41):دراسة شاملة للمشروعات المصرح بها عام 2005

المشروعات	عدد المشروعات	%	القيمة بالمليون دينار	%	عدد الأجراء	%
المشروعات الوطنية	2171	96	398612	78	70295	89
المشروعات الأجنبية	35	2	19104	4	4145	5
عن طريق الشراكة	49	2	93813	18	4511	6
عن طريق المشروعات الأجنبية المباشرة	84	4	112917	22	8656	11
المجموع	2255	100	511529	100	78951	100

المصدر: نفس المصدر السابق.

إن عملية التحول هذه ساعدت كثيراً على إنشاء مؤسساتٍ في إطار تـشغيل الـشباب. وحـسب الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) فإنه تم امتصاص كم هائل من فئة الـشباب الـذين يحملـون شهاداتٍ مهنية وجامعية بالاستفادة من عمليات تمويل مختلفة؛ بهدف تكوين أو إنشاء مؤسساتٍ فرديـة أو جماعية؛ من أجل العمل وتطوير القدرات وتكوين الثروة؛ وبالتالي المساهمة في عملية التشغيل لإطـاراتٍ أو شبابٍ آخرين لدى هذه المؤسسات؛ وبالتالي المشاركة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية الوطنية، والجدول التالي يوضح لنا عملية التمويل هذه:

جدول رقم (4- 43): توزيع المؤسسات الممولة وطنياً عن طريق (ANSEJ) **حسب قطاعات النشاط عام** 2005

قطاعات النشاط	عدد الوثائق المقدمة المصادق عليها	عدد الأجراء	%
الخدمات	76171	199906	27,47
الزراعة	68127	181964	24,57
الصناعة التقليدية	31943	101986	11,52
نقل المسافرين	23522	57835	8,48
الصناعة	24318	83405	8,77
نقل البضائع	19248	41711	6.94
البناء والأشغال العمومية	14170	52200	5,11
نقل المُجمدات	11842	25074	4,27
الأعمال الحرة	3389	8123	1,22
الصيانة	3156	8529	1,14
الصيد	971	3617	0,35
الري	474	1770	0,17
المجموع	277331	766120	100

المصدر: الوكالة لتشغيل الشباب (ANSEJ)، 2005.

المبحث الرابع:

دراسة ميدانية لمجمع صيدال (فرع المضادات الحيوية بالمدية).

بعد جمع المعلومات الخاصة بموضوع دراستنا والتطرق لجميع النواحي من فرضياتٍ وقوانين ودراساتٍ تحليلية تأتي مرحلة تجسيد هذه الفرضيات والقوانين ومدى مطابقتها على أرض الواقع.

حيث سنوضح في هذا المبحث عملية الخوصصة في مجال صناعة الأدوية في الجزائر؛ وذلك لأهمية هذه الصناعة اقتصادياً واجتماعياً، وهذا يستلزم القيام بدراسةٍ ميدانية في مؤسسة صيدال، وهي إحدى المؤسسات الوطنية الأولى المقدرة للتحولات التي تعرفها السوق الجزائرية؛ وهذا ما يجعلها تقوم بانتهاج سياسةٍ استراتيجية واقتصادية هادفة، تؤدي بذلك إلى إنعاش سوق الدواء في الجزائر.

أما اليوم في ظل المنافسة الشديدة التي تحركها الجودة والنوعية والوفرة، تجعلنا نطبق دراستنا هذه على فرع المضادات الحيوية "أنتيبيوتكال"؛ لأنه يعتبر من أكبر الفروع على مستوى المجمع.

المطلب الأول: تقديم حول مجمع صيدال:

نتيجة إعادة هيكلة الصيدلة المركزية الجزائرية (PCA) في عام 1982، بموجب مرسوم 161/82، انبثقت منها مؤسسة صيدال، وفي أفريل1987 أُسندت لها مهمة إنتاج المضادات الحيوية، مقرها الاجتماعي بالمدية، التابع لها كل من الوحدات: فارمال، بيوتيك، ومركب المدية. وتطبيقاً لسياسة استقلالية المؤسسات، تحولت مؤسسة صيدال إلى مؤسسةٍ اقتصادية عمومية ذات تسيير ذاتي في فيفري 1989، وأصبحت بعد ذلك مؤسسةً وطنية ذات أسهم في عام 1993. وفي فيفري 1996 أصبحت المؤسسة، بموجب إعادة الهيكلة الصناعية، والتي كانت تحت وصاية الشركة القابضة العمومية كيمياء - صيدلة. وفي بداية 1997 خضعت المؤسسة إلى مخطط إعادة الهيكلة الصناعية، والتي تم توجيه تقييم المؤسسة بتشخيصها داخلياً وخارجياً، وتحولت في 2 فيفري 1998 إلى مجمع صناعي صيدال. وفي مارس 1999 عرضت أسهم مجمع صيدال في بورصة الجزائر، حيث قدرت قيمة السهم الواحد بـ 800 دج وكانت أول تسعيرةٍ لأسهم المجمع.

ويقدر رأسمال المجمع والذي يعد مؤسسةً ذات أسهم بـ 000 000 2500 دج، يتكون من عدة مديرياتٍ مركزية وثلاث فروع: فرع فارمال، فرع بيوتيك، وفرع المضادات الحيوية؛ إضافةً إلى مركز البحث والتطوير وثلاث وحدات توزيع، وكذا مديرية التسويق والإعلام الطبي.

وتتمثل المهمة الرئيسية للمجمع في تطوير إنتاج وتسويق المواد الصيدلاني، الموجهة للاستطباب البشرية والبيطري، وهدفها هو ضمان موقع فعال على المستوى الوطني والإقليمي، وكذا اختراق السوق العالمية، ومن بين قيم مجمع صيدال: الوفاء، الالتزام، الدقة والانضباط.

والمخطط التالي يوضح المراحل التي تم على إثرها إنشاء مجمع صيدال:

شكل رقم (4- 9): مراحل إنشاء مجمع صيدال

المرحلة الأولى 1963	المرحلة الثانية 1982	المرحلة الثالثة 1993	المرحلة الرابعة 2 فيفري 1998
من الصيدلة المركزية الجزائرية	من المؤسسة الوطنية الصيدلانية	إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية(شركة ذات أسهم)	إلى المجمع الصناعي صيدال SAIDAL

المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

ويشتمل مجمع صيدال على ثلاثة فروع، وعدة وحدات، ومديرياتٍ مكونة تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة، ويتكون المجمع مما يلي:

1- فرع فارمال؛

2- فرع بيوتيك؛

3- فرع أنتيبيوتيكال؛

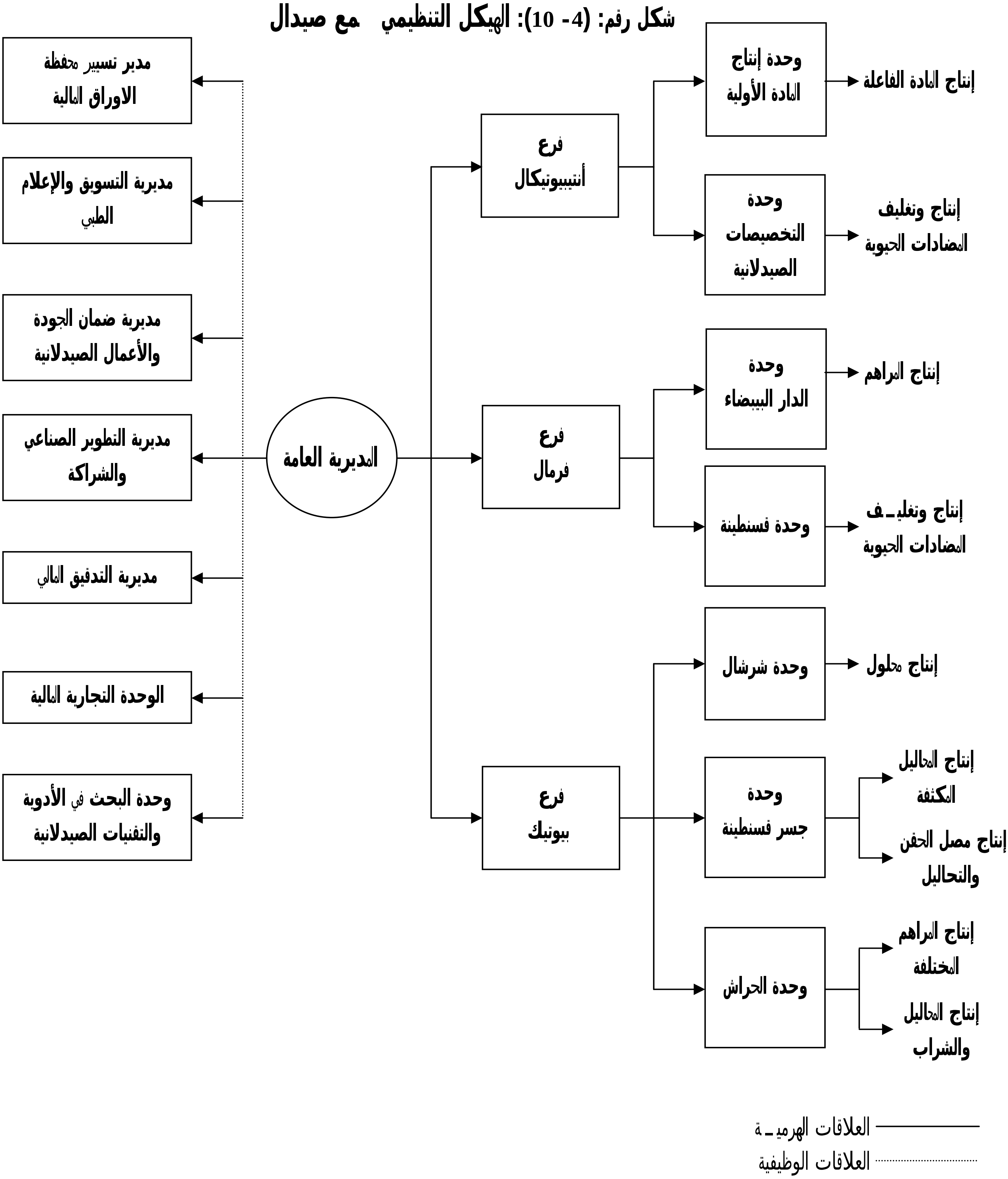
4- مركز البحث والتطوير؛

5- الوحدات التجارية؛

6- مديرة التسويق والإعلام الطبي.

والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم: (4- 10): الهيكل التنظيمي مع صيدال



المصدر: خلية المعلومات بفرع أنتيبيوتيكال – المدية.

والجدول التالي يبرز أهم منتجات صيدال

جدول رقم (4- 44): أهم منتجات صيدال

Feuille de produite	Principe actif	Nom commercial	Forme
Oxaciline	Orapen		Falcon injectables
PènicillineG	Orapen	Ampilie	Gélules
PènicillineV		Ampilie	Poudre
PènicillineV		Ampilie	Gélules
	Ampicilline	Amoxypen	Poudre
	Ampicilline	Amoxypen	Falcon injectables
	Ampicilline	Amoxypen	Falcon injectables
	Amoxilline	Oxaline	Falcon injectables
Antibiotique	Amoxilline	Gectapen	Comprimés
	Amoxilline		Poudre
Antibiotique	Cetremidine	Cetremidine	Pommade
	Cetremidine	Cevlodil	Solution
Hypoglycémiants	Gliclazide	Diphag	Comprimés
Vitamines	Vitamines C	Vitamines C	Comprimés
	Vitamines B6	Vitamines B6	Comprimés
	Vitamines B1/B2	Neurovit	Comprimés
	Vitamines D2/Cal	Frubial	Ampoules buvable
	Ci-Un	Vitaforme	Gouttes buvables
	Poly vitamine		
Anti	Carbocustine	Rimastine	Flacon
Tussifs	Pentoxyverine sirop a bas	Pentussyl	Flacon
Et antiseptiques	de codéine	Sulfolytol	Flacon
Pulmonaires	Oxeladine	Eupnex	Flacon
	Cyproheptadine	Heptagyl	Flacon
	Melberurine	Duspatalin	Comprimés
Antifongique	Griséofulvine	Fonginal	Comprimés
	Nystatine	Mycotine	Comprimés
	Nystatine	Mycotine	Pommade
Anti pyrétiques et antalgique	Paracétamol	Paralgon	Comprimés
neurobptiques	Paracétamol	Paralgon	Suppositoire
	Diazepom	Valzepan	Comprimés
	Sulpiride	Sulpuren	Gélules
	Sulpiride	Sulpuren	Solution buvable
Anti inflamatoire (corticoïde)	Bètamithasone	Bètasome	Pommade
Autres(en développement)	Pirixicom	Pirixicom	Gélules

المصدر: وثائق الفرع، 2005.

نقاط قوة مجمع صيدال، خصائصه وكذا أهدافه:

مع صيدال عدة نقاط وخصائص يتميز ا،كما أن له عدة أهدافٍ يسعى لتحقيقها:

نقاط قوة مجمع صيدال:

1- المهارة العالية في صناعة مختلف أشكال الصيدلانية.

2- خبرة لأكثر من30عام في ميدان الصناعة الصيدلانية.

3- يضم مخابر تحليل حديثة وأشخاص أكفأ في ميدان البحوث.

4- يملك يداً عاملة مؤهلة لتحقيق إنتاجيةٍ عالية ونوعيةٍ حسنة.

خصائص ا مع:

تتمثل أهم خصائص مجمع صيدال في:

1- نشاطه الأساسي يتمثل في إنتاج الأدوية ذات الاستعمال البشري والبيطري؛

2- له قدرةٌ عالية في التحكم في الإنتاج والتنوع في المُنتجات؛

3- يمتلك كفاءةً عمالية مرتفعة؛

4- يعتبر من بين أولى المؤسسات التي دخلت البورصة؛

أهداف مجمع صيدال:

يهدف مجمع صيدال إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها ما يلي:

1- يطمح ا مع إلى إدماج التكنولوجيا الحديثة في تصنيع الأدوية؛ وذلـك لتحـسين علامتـه التجاريـة ومنهجيته في التسيير.

2- تطوير الشراكة وتوسيع نطاقها مع المؤسسات الأجنبية.

3- تحسين طرق الإنتاج، ومواجهة المنافسة الأجنبية.

4- الزيادة في قدراته التسويقية والإعلام الطبي.

5- الرفع من رقم أعماله.

6- الحفاظ والرفع من حصص السوق الوطنية؛ لضمان استمرارية ا مع الذي يـضمن لـه الـدخول إلى الأسواق الخارجية.

7- البحث الدائم عن النمو الاقتصادي والمالي.

8- الإرضاء الكلي والدائم للزبون، وهذا بوضع سياسة تسيير للنوعية والجودة تدريجيا.

9- الحصول على تحويلاتٍ في ظروف حسنة، وفي آجالٍ قصيرة جداً من البنوك ومن مختلف الأسواق المالية.

10- الزيادة في شهرة مجمع صيدال؛ الشيء الذي يسمح له أن يكون مشهوراً على المستوى الدولي.

المطلب الثاني: تقديم فرع المضادات الحيوية:

إن مهمة إنجاز مركب أو فرع الأدوية لولاية المدية أُسندت في البداية لمؤسسة تطوير الصناعة الكيميائية(EDIC)، وبعدها وضعت تحت تصرف المؤسسة الوطنية للصناعات الكيميائية للاستغلال (SNIC) عام 1986، و تم الإنجاز من طرف المؤسسة الإيطالية (CTIP) وبتمويل إيطالي(IBI) وأمريكي(SQUIP) بتكلفة 200 مليون دولار.

أولاً- نبذةٌ عامة حول الفرع:

أعدت مؤسسة صيدال عام 1997 برنامج إعادة هيكلتها إلى مجمع صناعي، يضم ثلاثة فروع من بينها مركب المضادات الحيوية الذي أصبح يدعى أنتيبيوتيكال بالمدية.

يقع أنتيبيوتيكال بالمدية بمنطقة حربيل، على بعد 80 كلم جنوب الجزائر العاصمة، وهذا ما يستغرق حوالي ساعة ونصف للوصول إليه ،حيث يتربع على مساحة قدرها 25 هكتار، من بينها 19 هكتار مبنية. يختص هذا الفرع في إنتاج المضادات الحيوية البينيسيلية وغير البينيسيلية، مجهز بجميع التجهيزات اللازمة لصناعة الأدوية، ابتداءً من الحيازة على المواد الأولية الفاعلة، إلى غاية تشكيل النوع الصيدلاني للمنتج. ويضم وحدة إنتاج المادة الفعالة البينيسيلية وغير البينيسيلية، ووحدة إنتاج مواد التخصصات الصيدلانية، ومطبعة.

ونظراً لكون فرع المضادات الحيوية يمثل مشروعاً ضخماً يعد من أكبر وأهم المشروعات في مجال الصناعة الصيدلانية على المستويين الإفريقي والعالمي، أُسند إنجازه لمؤسسةٍ إيطالية "كتيب CTIP"؛ لما تملكه هذه الأخيرة من خبرةٍ وتكنولوجيا دقيقة، فيما يخص بناء المنشآت الصيدلانية؛ باعتبار هذه الأخيرة منشآتٍ خاصة.

وفيما يلي سنعرض أهم الخطوات المتخذة من قبل الدولة الجزائرية فيما يخص إنشاء هذا الفرع:

1- في جوان 1972 تم عرض مناقصة دولية بشأن مشروع إنجاز مركب المضادات الحيوية، ولقد رفع اختيار المسؤولين الجزائريين على مؤسسة "CTIP" الإيطالية نظراً لعروضها المقبولة والمناسبة.
2- في 5 ماي 1977، تم التوقيع على عقد الإنجاز بين الجزائر ومؤسسة "CTIP".
3- في 30 جوان 1977، تسلمت "CTIP" المشروع.
4- في 12 مارس 1978 بداية الأشغال.

وقُدرت مدة الإنجاز 50 شهراً، أي ما يعادل 4 سنوات وشهرين؛ حيث تسلمت الجزائر المشروع مجسداً في الواقع في 12 أفريل 1982. ولقد قامت مؤسسة "CTIP"بإنجاز هذا المشروع بمساعدة بعض المؤسسات الوطنية، وهي:المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (SONELLGAZ)، المؤسسة الوطنية للصناعات الكيميائية (SNIC)، مؤسسة تطوير الصناعات الكيميائية (EDIC). بالإضافة إلى مساعدة بعض المؤسسات الأجنبية، مثل SQUIP الأمريكية، ومؤسسة SIEMASUD.

وبعد تسلم الجزائر المشروع في 12 أفريل 1982، وضع هذا الأخير تحت تصرف المؤسسة الوطنية للصناعات الكيميائية (SNIC) للاستغلال، أين كانت تنتج به مختلف المواد الكيميائية كالطلاء.

وفي عام 1987، بدأ تشغيله من قبل مؤسسة صيدال تحت اسم أنتيبيوتيكال؛ كونه خصص إنتاج المضادات الحيوية، والتي بدأ المركب في إنتاجها تحت رخصة إيطالية (IBI) Licence

نشاط الفرع:

يعتبر فرع المضادات الحيوية فرعاً متكاملاً؛ حيث يشمل على عدة وحداتٍ والتي بدورها تشمل على كل مراحل الإنتاج، ابتداءً من إنتاج المواد الأولية إلى غاية المرحلة النهائية، وهي مرحلة تعبئة المُنتجات الصيدلانية النهائية وتخزينها وتسويقها، وتتركز أنشطة الفرع حول محورين أساسين هما:

1- استخلاص المادة النشيطة أو الفاعلة بواسطة التكنولوجيا الحديثة الحيوية وتحويلها إلى مضادات حيوية بينيسيلية وغير بينيسيلية نصف مصنعة، على شكل مسحوق أبيض ويتم هذا على مستوى وحدة إنتاج المواد الأولية VRAC. وتتمثل المواد الأولية نصف المصنعة البينيسيلية في: Pènicilline Vacide، و Pènicilline V Potassique؛ في حين تتمثل المواد الأولية المصنعة غير البينيسيلية في: Oxytetracycline Hel، و Tétracycline[(1)].

2- إنتاج المُنتجات الصيدلانية النهائية المتخصصة البينيسيلينية بمختلف الأشكال: حقن، أقراص، كبسولات، مراه، شراب، مساحيق، على مستوى التخصصات الصيدلانية انطلاقا من المواد السابقة الذكر.

ويعتبر البنيسيلين (ج) (pènicilline V) المادة الأولية الوسيطة التي تنتج منها المضادات الحيوية البينيسيلينية التالية: Ampicilline، Oxacilline، Amoxicilline[(2)].

في حين أن المُنتجات الصيدلانية النهائية المتخصصة الأخرى تنتج انطلاقاً من مواد أولية مستوردة. وللإشارة، فإن المواد الأولية الحيوية المذكورة أعلاه تمثل دعامة الصناعة الصيدلانية لأي بلد، وعليه فهي تمثل

(1) وحدة إنتاج المواد الأولية.

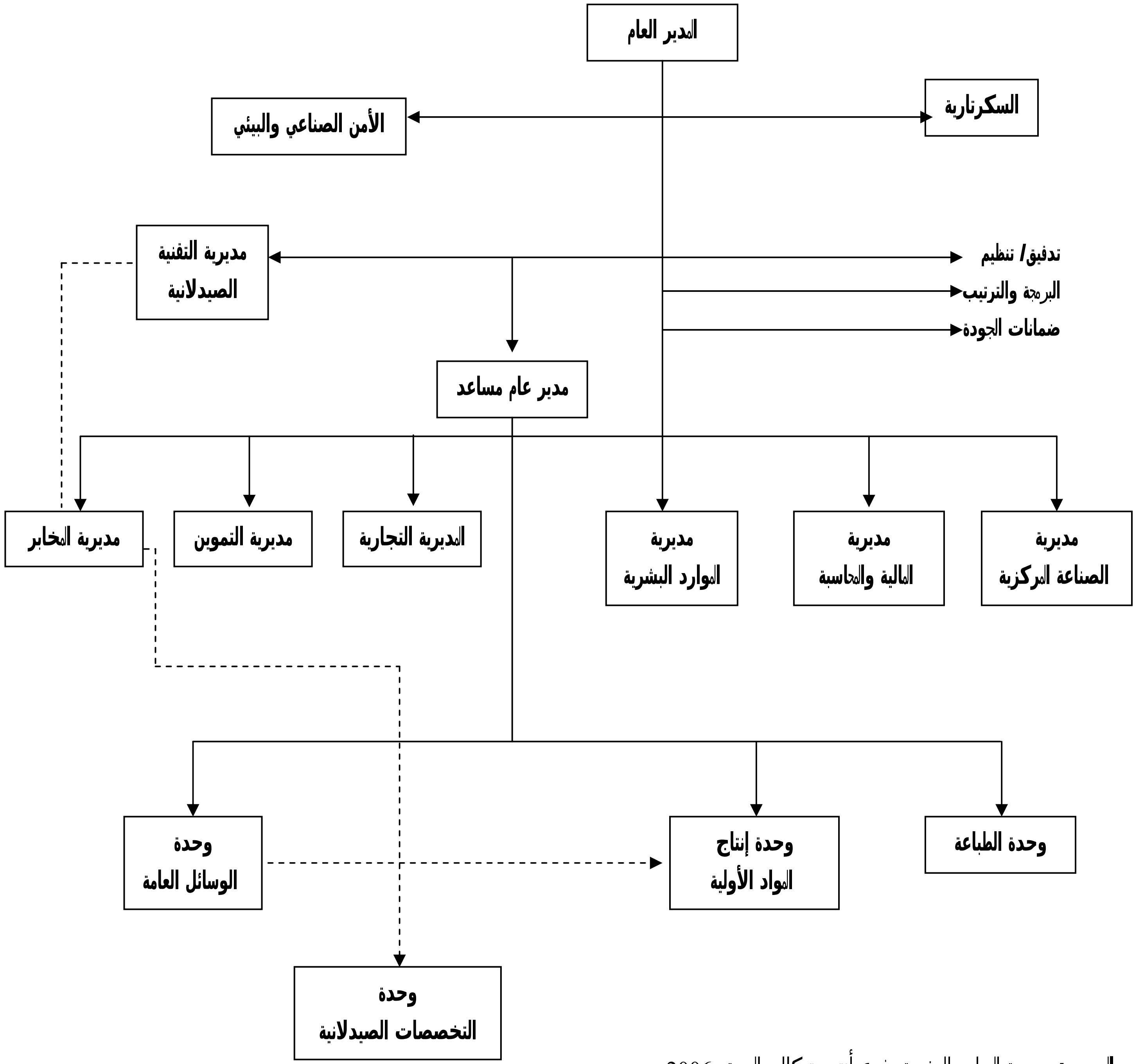
(2) وحدة التخصصات الصيدلانية.

القلب النابض للصناعة الصيدلانية الجزائرية، باعتبارها مورداً استراتيجياً للأرباح، خاصةً إذا ما تحولت إلى مضاداتٍ حيوية ائية ومتخصصة.

ثانياً- الهيكل التنظيمي لفرع المضادات الحيوية:

يمكن تلخيص أهم مديريات وخلايا فرع المضادات الحيوية أنتيبيوتيكول الموجود بولايـة المديـة في الشكل التالي:

شكل رقم (4- 11): الهيكل التنظيمي لفرع المضادات الحيوية (أنتيبيوتيكال) بالمدية



المصدر: مديرية الموارد البشرية، فرع أنتيبيوتيكال بالمدية، 2006.

من خلال الشكل، يتضح أن فرع المضادات الحيوية أنتيبيوتيكول يضم عدة مـديريات ووحـدات والتي يمكننا وصفها كما يلي:

1- المديريات:

وهي تضم:

أ- مديرية التقنيات الصيدلانية: مهمتها الأساسية مراقبة وفحص المواد والمُنتجات الصيدلانية التي ينتهجها الفرع. و ذا فهي مكلفةٌ بضمان الجودة والنوعية لهذه المُنتجات، إضافةً إلى كو ا المسؤولة عن دراسة الملفات التقنية للمنتجات الجديدة المقرر إنتاجها في هذا الفرع.

ب- مديرية الصيانة المركزية: تعمل هذه المديرية على صيانة ومراقبة التجهيزات الإلكترونية والميكانيكيـة لجميع مديريات ووحدات الفرع، حيث تضم هذه المديرية عدداً من المصالح مختصة في الميكانيك العامة والدقيقة، التلحيم والكهرباء، تكييف الهواء ومراقبة الآلات. وتقوم -بالموازاة مع مهامهـا الرئيـسية- بتقديم خدماتٍ للزبائن، كتصليح بعض الآلات لمؤسساتٍ أخرى، كراء شاحنات، وغيرها.

ج- مديرية المالية والمحاسبة: هي المسؤولة عن التكفل المالي لمختلف استثمارات ومشتريات الفرع، كمـا تم بالمحاسبة وتقييم المخزونات.

د- المديرية التجارية: هي المسؤولة عن تسويق المُنتجات الصيدلانية للفرع، وكذا عن العلاقات مع مختلف الزبائن سواءً كانوا محليين (صيادلة، موزعين، مستشفيات، القطاع العسكري) أو أجنبـيين (العـراق، اليمن، إيطاليا...إلخ).

هـ- مديرية الموارد البشرية: هي المسؤولة عن تسيير العناصر البشرية في الفـرع، حيـث أ ـا ـتم بالتوظيف، الأجور، التدريب، التكوين، ويعمل بالفرع إلى غاية 31 مارس 2006 حوالي 1360 عامل، بين إطاراتٍ ومديرين ومنفذين، وهم مقسمون حسب مختلف المديريات والخلايا حسب الجدول التالي:

جدول رقم (4- 45): المستخدمون في فرع المضادات الحيوية (أنتيبيوتيكال) بالمدية

البيان	المجموع الكلي	المستخدمين الدائمين							المستخدمين المؤقتين						
		إطارات		أعوان التحكم		أعوان التنفيذ		المجموع الجزئي	إطارات		أعوان التحكم		أعوان التنفيذ		المجموع الجزئي
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
المديرية العامة	07	04	-	-	02	-	-	06	01	-	-	-	-	-	01
مديرية الموارد البشرية	34	20	-	07	07	-	-	34	-	-	-	-	-	-	00
دائرة الوسائل العامة	54	04	-	42	02	04		52	01	-	01	-	-	-	02
مديرية التجارة والتموين	82	29	-	38	04	08	-	79	02	01	-	-	-	-	03
مديرية المالية	17	13	-	02	02	-	-	17	-	-	-	-	-	-	00
مديرية مراقبة الجودة	68	28	16	19	04	-	-	67	-	01	-	-	-	-	01
مديرية تأمين الجودة	10	07	03	-	-	-	-	10	-	-	-	-	-	-	00
المديرية التقنية الصيدلانية	11	06	04	-	01	-	-	11	-	-	-	-	-	-	00
مديرية الأمن	97	24	-	61	01	08	-	94	-	-	01	-	-	-	03
مديرية الأمن الصناعي وحماية البيئة	148	06	-	29	01	-	-	36	01	-	111	-	-	-	112
مديرية الطباعة	54	12	-	33	-	08	-	53	-	-	01	-	-	-	01
مديرية التخطيط الصيدلانية	299	38	03	190	55	01	01	288	-	-	07	02	01	01	1111
مديرية الصيانة	160	82	-	73	01	02	-	158	-	-	02	-	-	-	02
مديرية إنتاج المواد الأولية VRAC	170	51	05	107	02	04	-	169	-	01	-	-	-	-	01
خلية التنظيم الإعلام الآلي	06	03	01	01	01	-	-	06	-	-	-	-	01	-	00
خلية الشراكة والاستثمارات	02	01	-	01	-		-	02	-	-	-	-	-	-	00
خلية المشروع	50	04	-	04	02	19	21	50	-	-	-	-	-	-	00
خلية قانونية	01	01	-	-	-	-	-	01	-	-	-	-	-	-	00
خلية التركيب والتحليل	07	05	-	01	01	-	-	07	-	-	-	-	-	-	00
مديرية الخدمات العامة	83	18	-	64	01	-	-	83	-	-	-	-	-	-	00
المجموع	**1360**	**356**	**32**	**672**	**87**	**54**	**22**	**1223**	**05**	**03**	**123**	**02**	**02**	**01**	**137**

المصدر: مديرية الموارد البشرية بالفرع.

من خلال الجدول السابق، يتضح أن عدد أعوان التحكم الدائمين هو 759 عون، والإطارات الدائمين 388 إطار، أما أعوان التنفيذ الدائمين فعددهم 76 عون. أما بالنسبة للإطارات المؤقتين، فيبلغ عددهم 8 إطارات، وأعوان التحكم فهم 25 عون، وأعوان التنفيذ عددهم 4 أعوان. وبالتالي نستخلص أنه في الفرع حوالي 396 إطار، و884 عون تحكم، و80 عون تنفيذ. ويبلغ عدد الذكور العاملين بالفرع 1213، والإناث 147.

و- **المديرية التجارية والتموين:** وهي الشريان الأساسي الذي يمون الفرع بما يحتاجه من موادٍ أولية مختلفة لإنتاج الأدوية، وهي المسؤولة عن تسيير المخزونات من هذه المواد، وباعتبارها تشرف على مخازن المواد الأولية. إضافةً إلى ذلك فهي مسؤولةٌ عن تلك الإجراءات المتخذة عند استيراد المواد الأولية من الدول الأجنبية.

ز- **مديرية المخابر:** هي المسؤولة على مراقبة جودة المواد الأولية والمُنتجات الصيدلانية النهائية، وتضم 44 إطار، و19 أعوان تنفيذ.

2- **الوحدات**:

كما سبق ذكره فإن الفرع يضم عدة وحداتٍ هي:

أ- **وحدة الطباعة:** تعمل على إنتاج الأغلفة والعبوات الصيدلانية، باعتبار أن هذه الأخيرة هي أغلفةٌ وعبوات خاصة، إضافةً إلى إنتاجها لبعض المنشورات كالمجلات، والجرائد الخاصة بمجمع صيدال ككل، وكذا مختلف القوائم والكتيبات الترويجية.

وتشمل الوحدة على عدة ورشات مجهزة بتجهيزاتٍ وآلات ذات تكنولوجية نمطية إلى حد ما، والمتمثلة أساساً في المخبر الفوتوغرافي، ورشة التجليد الصناعي، وورشة الطبع.

ب- **وحدة إنتاج المواد الأولية (VRAC):** وظيفتها إنتاج المادة النشطة والفعالة بواسطة استعمال التكنولوجيا الحديثة لتحويلها إلى مضاداتٍ حيوية بنسيلينية وغير بنسيلينية نصف مصنعة، على شكل مسحوقٍ أبيض.

ج- **وحدة التخصصات الصيدلانية:** وظيفتها إنتاج المُنتجات الصيدلانية النهائية والمتخصصة، وتضم هذه الوحدة ورشتين:

- **الورشة(أ) أو (A):** وظيفتها إنتاج وتعبئة المُنتجات الصيدلانية البنسيلينية.
- **الورشة(ب) أو (B):** وظيفتها إنتاج وتعبئة المُنتجات الصيدلانية غير البنسيلينية.

وذلك بمختلف الأصناف والأشكال الصيدلانية، مثل الحقن، الأقراص، كبسولات، مراهم، شراب، مساحيق.

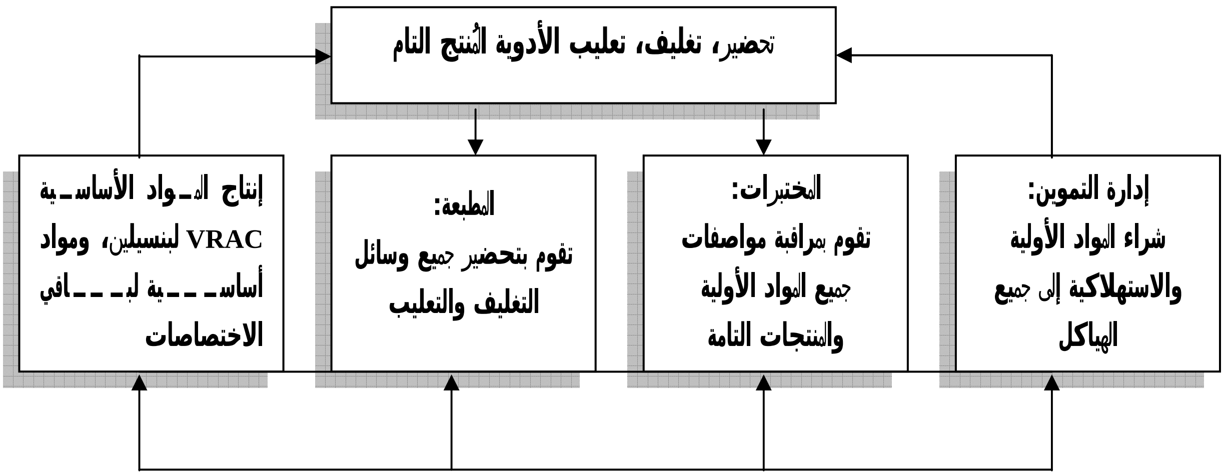
د- **وحدة الوسائل العامة:** وتعرف بوحدة الطاقة، وهي تضم منشآتٍ صناعية ضخمة، تزود مختلف وحدات ومديريات الفرع بجميع أنواع الطاقة اللازمة، ويتم فيها توليد وتحويل وتوزيع الكهرباء، وكذا معالجة المواد وتكييفها مع المعايير الصناعة الصيدلانية،كما يتم توليد الطاقة البخارية والهوائية. وتضم الوحدة أيضاً منشآتٍ صناعية لمعالجة النفايات الصلبة والسائلة؛ للمحافظة على البيئة، ومنشآتٍ أخرى لاسترجاع المذيبات؛ من أجل إعادة استعمالها في إنتاج المادة الفاعلة.

إضافةً إلى ما سبق، يحتوي المركب على:

- **قسم خاص بالأمن الصناعي والبيئي:** وظيفته الأساسية ضمان الأمن الصناعي والاستمرار في الفرع، إضافةً إلى كونه مسؤولاً عن تلك التجهيزات التقنية لمعالجة النفايات والمياه السامة.
- **خلية المعلومات:** وهي عبارة عن مركزٍ لتجميع وحفظ المعلومات، وكذا مسؤولة عن التوثيق والإعلام.
- **المخازن:** هناك مخازن من أجل حفظ المواد الأولية وتخزينها، وهي تابعة لمديرية التموين، وأخرى لحفظ وتخزين المُنتجات الصيدلانية النهائية، وهي تابعة للمديرية التجارية.

ومما سبق ذكره، يمكننا تلخيص الوظائف الأساسية للفرع في المخطط الموالي:

شكل رقم (4- 12): الوظائف الأساسية لفرع المضادات الحيوية بالمدية



المصدر: وثائق المؤسسة، المصلحة التجارية مع صيدال، عام 2005.

ولتوعية وضمان السير الحسن في جميع وظائف الوحدة المذكورة سلفاً، أي فرع أنتيبيوتيكال، يسعى مسيرو الفرع إلى توعية كل مسؤولٍ وموظف، في كل المديريات؛ بهدف التوعية والجودة، من خلال الملصقات التي نجدها في مختلف المديريات، حيث يجب اتباع مبادئ للممارسة الجيدة لتصنيع الدواء وهي:

1- التأكد قبل الشروع في العمل من تلقي التعليمات المكتوبة اللازمة.
2- الحرص على تطبيق هذه التعليمات بدقة.
3- التأكد من استعمال الأجهزة المناسبة، والحرص على نظافتها.
4- التأكد من استعمال ما يلائم من المواد الأولية.
5- تجنب التلوث بين المواد.
6- تجنب الأخطاء عند وضع البطاقات.
7- العمل بدقة وتركيز.
8- الاهتمام بالنظافة والترتيب.
9- الحذر من الأخطاء المحتملة، والممارسات السيئة، وعدم التردد.
10- تحرير التقارير الواضحة والدقيقة فيما يخص نظام النوعية على أساس قاعدة M 5: Matière، Méthode، Main d' œuvre، Moyen، Milieu.

ثالثاً- تقديم المديرية التجارية لفرع المضادات الحيوية:

تعد المديرية التجارية من أهم المديريات في فرع المضادات الحيوية الموجودة بالمدية؛ نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في تسويق المُنتجات الصيدلانية، ولهذا صمم الفرع هيكلاً تنظيميا للمديرية التجارية، يتناسب ويتوافق مع تلك الأهداف المسطرة من قبل الفرع، والمتمثلة أساساً في السعي وراء خلق الانطباع الذهني لدى المستهلكين الجزائريين بمكانة وفعالية المُنتجات الصيدلانية للفرع؛ باعتبار أن هؤلاء يقبلون على المُنتجات الصيدلانية الأجنبية، ظناً منهم أ ا أكثر فعالية، وأعلى جودة من منتجات الفرع.

ونجد أن المديرية التجارية لها عدة مهام تقوم ا، هذه المهام محددة من قبل المديرية العامة، ولعل من أهم هذه المهام نجد:

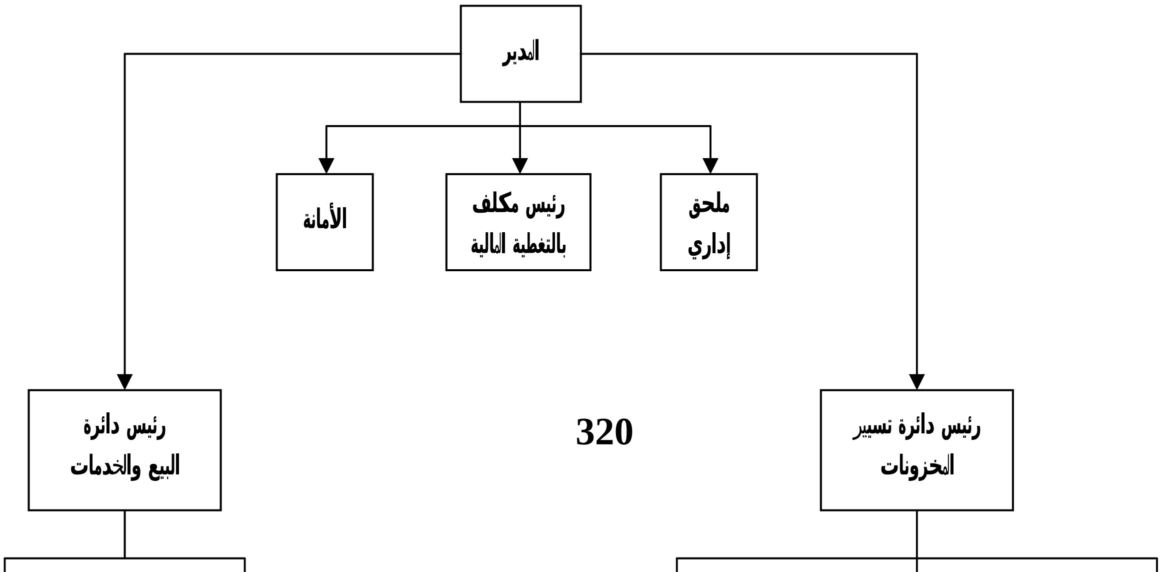
1- تسويق وبيع المُنتجات النهائية الصيدلانية.
2- تدعيم وتنشيط مبيعات المؤسسة.
3- الرفع من رقم أعمال الفرع، من خلال اكتساب أكبر عدد من الطلبيات والزبائن، وبالإضافة إلى تقليص مستوى الديون لمدة ثلاثة أشهر من رقم الأعمال.
4- تسيير مخازن المُنتجات النهائية، وهذا من خلال تخفيض مستوى المخزون لمدة شهرين من رقم الأعمال، أي مستوى المخزون يكون أدنى لقيمة رقم الأعمال.

5- العمل على تطوير وظيفة التسويق، وهذا من خلال اكتساب ولاء الزبائن، وكذا الاستعمال لحاجيـات الزبائن، وتحسين ولاء الاستفتاءات التي تضعها المؤسسة.

6- تحسين صورة الفرع من تحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن، والعمل على تصدير الأدوية.

وعليه يمكننا عرض الهيكل التنظيمي للمديرية التجارية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4- 13): الهيكل التنظيمي للمديرية التجارية في فرع المضادات الحيوية بالمدية



رئيس مصلحة المنتجات النهائية (ب) غير البنسيلية

المصدر: المديرية التجارية بفرع أنتيبيوتيكال – المدية، 2006.

وبعد عرضنا للهيكل التنظيمي للمديرية التجارية في فرع المضادات الحيوية بالمدية، يمكننا الآن وصف دوائره ومصالحه وكذا أقسامه كما يلي:

1- مدير المديرية التجارية:

وهو المسؤول الأول عن عملية تسويق المُنتجات الصيدلانية للفرع، وهذا طبعاً بالتنسيق مع مختلف الدوائر والمصالح والأقسام التابعة لها.

2- الأمانة:

أو كتابة مديرية التجارة، والتي تعتبر همزة وصلٍ بين جميع الدوائر والمصالح والأقسام التابعة للمديرية، حيث تقوم بتسجيل وتوصيل جميع المراسلات الكتابية والهاتفية.

3- الملحق التجاري:

وهو المساعد الأساسي والذراع الأيمن للمدير التجاريح حيث يقوم باستخلافه أثناء غيابه، وتوكل له بعض المهام الأساسية كمندوب بيع بالمعارض المحلية والدولية، وكذا الفرع في المؤتمرات والملتقيات.

4- رئيس دائرة تسيير المخزونات:

وهو مكلف بتسيير المخازن الخاصة بالمُنتجات الصيدلانية النهائية، بعد التأكد من تعبئتها ومطابقتـها للمقاييس العالمية المعمول ا.

وتضم دائرة تسيير المخزونات مصلحتين:

أ- مصلحة المُنتجات النهائية البنسيلينية (أ) أو (A): ومن مهام رئيسها استلام المُنتجـات النهائيـة البنيسيلية من مديرية التخصصات الصيدلانية، والقيام بحسا ا وترتيبها في عبواتٍ كبيرة قصد تخزينـها، وكذا إعداد كشوفات المُنتجات الداخلة والخارجة قصد المتابعة والمراقبة.

ب- مصلحة المُنتجات النهائية غير البنيسيلية (ب) أو (B): والتي يقوم رئيسها بنفس المهام الـسابقة الذكر، أي تلك التسي يكلف ا رئيس المصلحة الأولى.

وتضم كل مصلحة قسم المُنتجات النهائية البنسيلينية (أ) أو (A) التابع للمـصلحة الأولى، وقـسم خاص بالمُنتجات النهائية غير البنيسيلية (ب) أو (B) التابع للمصلحة الثانية.

ويضم كل قسم ثلاثة أعوان لنقل المُنتجات النهائية من مديرية التخصصات الصيدلانية إلى المخـازن بواسطة عرباتٍ خاصة. ويوجد قسم خاص بالتوزيع يشرف عليه رئيس فرع التوزيع الذي يعتبر المـسؤول المباشر عن عملية النقل والتوزيع، حيث يقوم أعوان التوزيع، وعددهم ثلاثة بمعية أعوان النقـل، بإيـصال المُنتجات النهائية من فرع المضادات الحيوية إلى غاية الزبائن.

5- رئيس دائرة البيع والخدمات:

وهو المسؤول المباشر عن عملية بيع المُنتجات النهائية، وكذا الخدمات التي يقدمها الفرع للزبـائن، وتضم هذه الدائرة مصلحتين:

أ- **مصلحة البيع:** يشرف رئيسها على استقبال الزبائن، (صيادلة، مستشفيات، المديريات الصحية، القطاع العسكري، وكذا التصدير إلى الخارج)، وتضم مصلحة البيع قسمين:

- **قسم خاص بالتخطيط والمتابعة:** حيث يكلف باستلام الطلبيات من مصلحة البيع وتقديمها إلى دائرة تسيير المخزونات بعد دراستها، وهذا بالتنسيق مع عون التخطيط والمتابعة.
- **قسم خاص بالفوترة:** حيث يشرف رئيسها على تسجيل الطلبيات التي تؤمنها دائرة المخزونات، ومساعدة عون الفواتير.

ب- مصلحة الخدمات: يشرف رئيسها على تسجيل الفواتير الخاصة بجميع الخدمات التي يقدمها الفرع للزبائن وأهمها:

- إنجاز الفواتير الخاصة بأعمال الطباعة؛
- إنجاز الفواتير الخاصة بأعمال التطبيق؛
- إنجاز الفواتير الخاصة بأعمال التحاليل المخبرية؛
- بيع المهملات (أوراق الطباعة، الخشب، البرميل،...)؛
- كراء شاحنات وسيارات النقل.

6- رئيس مكلف بالتغطية المالية:

وظيفته جمع الشيكات والسندات من مختلف الزبائن وإيداعها لدى المديرية المالية، وكذا تحصيل الديون المستحقة، وإشرافه على المتابعة القضائية لبعض الزبائن الذين لم يسددوا مستحقاتهم المالية بالتنسيق مع المكلف بالشؤون المالية.

وحالياً هناك جهود خاصة يبذلها الفرع من أجل إعادة تصميم هيكل تنظيمي جديد للمديرية التجارية، يضم خليةً للتسويق؛ وذلك تماشياً مع تسارع وتعقد متغيرات البيئة الخارجية.

رابعاً- السياسة العامة لفرع المضادات الحيوية وأهدافه:

1- السياسة العامة للفرع:

هي مشتقةٌ من السياسة العامة لمجمع صيدال ككل، وهي تعتمد على ما يلي[1]:

1- السعي وراء وصول الفرع إلى وحدة أعمال استراتيجية ناجحة في إطار تبني الفكر الاستراتيجي الحديث.

2- تلبية الحاجات والوفاء بكل الالتزامات اتجاه الزبائن، المستخدمين المساهمين، وكذا احترام المتطلبات القانونية؛ قصد كسب ولاء وثقة هؤلاء المتعاملين.

3- اشتراك العمال في المساهمة بصورةٍ دائمة من خلال تقييم الكفاءات.

---

(1) خلية المعلومات للفرع.

4- ضمان وتطوير وتنمية الطاقات والقدرات، وكذا الوسائل والإمكانيات الضرورية؛ من أجـل تـوفير منتجاتٍ ذات جودة ونوعية، وبأسعارٍ معقولة.

5- العمل باستمرار على تحسين الجودة والنوعية، من خلال التحكم والتطوير في طرق وأساليب الإنتـاج، قصد رفع الكفاءة والفعالية الإنتاجية.

6- تحسين صورة الفرع بتطوير المُنتجات والخدمات التي يقدمها، وهذا يتطلب المزيد من الجهد لتقلـيص التكاليف الناتجة عن شكاوى الزبائن.

2- أهداف وحدة أو فرع أنتيبيوتيكال:

ككل مؤسسة، فإن لفرع أنتيبيوتيكال أهدافاً تعمل لبلوغها، حيث أننا نجد أهدافاً اقتصادية وأخرى اجتماعية.

أ- الأهداف الاقتصادية:

- تحقيق أقصى ربح ممكن؛
- البحث عن التطوير؛
- الرفع من مردودية الفرع؛

ب- الأهداف الاجتماعية:

- توفير العمل؛
- راتب لائق؛
- المساهمات المالية؛
- الترقية.

المطلب الثالث: مجمع صيدال وبورصة الجزائر:

تعتبر بورصة الأوراق المالية من أهم أقسام السوق المالية الثانوية؛ لأ ا تعتبر أسواقاً مالية رسمية محكوماً العمل فيها بقانون البورصة، وإجراءات عمل محددة، وتخضع لرقابة الحكومة لتنظيم عملية تـداول الأوراق المالية بيعاً وشراءً، أو انتقال ملكيتها من مستثمرٍ لآخر دون خداعٍ أو غش، أو تدليس، سواءً من جانـب

العاملين في البورصة أو من قبل الشركات المتداول أسهمها أو سندا ا ببورصـة الأوراق الماليـة. ومجمـع صيدال كأي شركةٍ قام بإصدار أسهمٍ في بورصة الجزائر، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

أولاً- تعريف البورصة وأنواعها وأسبا ا ونتاجها:

البورصة هي ذلك المكان الساحر الغامض، المثير في نفس الوقت، صانع رجال المال، محطم وقـاهر الملايين، يصعد فيه إلى أعلى أو يهبط إلى أسفل، وكل ذلك فجأة وكل لحظةٍ بلحظة، لا أحد يستطيع أن يتنبأ بما سيحدث غداً، أو بما سيحدث اللحظة القادمة.

1- تعريف البورصة:

يعرف صالح الحناوي البورصة على أ ا: « سوق لتداول الأوراق المالية التي سبق إصدارها من قبـل، حيث يكون أطراف التعامل في هذه السوق هم حملة الأوراق المالية من جمهور المستثمرين، سواءً كـانوا أفراداً أو شركات، أو صناديق الاستثمار»[1].

كما يمكن تعريف البورصة على أ اسوق للتداول. أي أن البورصة هي اجتماع يعقد بصفةٍ دورية في مكانٍ محدد بين وسطاء السوق (السماسرة)، بتنفيذ أوامر عملائهم المتلقاة قبل وأثناء فترة العمل. فـسوق التداول ينظم من خلال التقاء العرض والطلب بأي وسيلة من وسائل الاتصال المعروفة للتعامـل في أوراق مالية معينة، دف إلى وضع هذا التعامل على أسسٍ سليمة لتقريب المدخرين الباحثين عن أفـضل الـسبل لتوظيف أموالهم في المؤسسات التي هي في حاجةٍ للتمويل.

2- أنواع البورصة:

يمكن تقسيمها:

أ- من حيث المُنتجات المتداولة في البورصة:

- **بورصات السلع:** تتداول فيها سلع معينة، مثل بورصات السلع الزراعية (قطن، قمح....)، والسلع المعدنية (النحاس، الذهب....)، أو بورصات العقارات والأراضي والسيارات...إلخ.
- **بورصات الخدمات:** وهي بورصات شديدة التنوع؛ نظراً لتعدد ا الات التي يمكـن اسـتخدامها فيها، أهمها السياحة والفنادق، بورصات النقل، ...إلخ.
- **بورصات الأفكار:** وهي أحدث أنواع البورصات، والتي تتعلق بعرض وبيع حقـوق الاختـراع وحقوق المعرفة، العلامات التجارية...إلخ.

(1) محمد صالح الحناوي، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 26.

ب- من حيث الزمن: وفقا لهذا المعيار يتم تصنيف البورصات إلى نوعين أساسيين هما:

- **بورصات منتجات حاضرة:** يتم التعاقد عليها واستلامها وتسليمها ويقبض ثمنها فوراً.
- **بورصات أجور آجلة:** يتم الاتفاق عليها دون تسليم أو استلام لا للمنتجات أو الأسعار، بل تـتم المضاربة على السعر فقط.

ج- من حيث مدى التعامل الجغرافي:

- **بورصات محلية:** لا تمتد معاملا ا دولياً، وهي تتواجد عادةً في الاقتـصاديات المتخلفـة، وهـي بورصات محدودة النشاط للغاية.
- **بورصات دولية:** وتمتد معاملا ا إلى المعاملات الدولية المختلفة، وهي بورصات ضخمة أو متوسطة الحجة.

د- من حيث التسجيل والاعتراف الحكومي: تعمل بشكلٍ غير رسمي، وفي ضوء قواعد خاصة ـا، ولا تعترف ا الدولة، ولا تتعامل فيها أي من جهتها الرسمية؛ وبالتالي فإ ا تتضمن مخاطر رسمية.

3- أسبا ا:

من أهم الأسباب التي تخول المؤسسة للدخول في البورصة ما يلي:

أ- الحجم المغري للمؤسسة؛

ب- العدد الكبير للعمال؛

ج- ارتفاع رأس المال؛

4- أهدافها:

تطمح أي مؤسسة إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف من خلال دخولها البورصة، ومجمع صيدال أحد هذه المؤسسات:

أ- تعزيز المكانة؛

ب- تحسين نوعية الإنتاج؛

ج- رفع رأس المال؛

د- توسيع رقعة الإنتاج؛

هـ- عقد شراكة واستقطاب التكنولوجيا؛

5- نتائجها:

نتائج عملية الدخول في البورصة تتوقف على تحقيق الأهداف أو عدم تحقيقها، وبالنسبة مع صيدال فيمكننا القول أن النتائج لحد الآن جد إيجابية، وأكثر مما كان متوقعاً، رغم وجود هذه العملية في مهـدها؛ إذ أ ا قامت بخوصصة جزءٍ من رأسمالها فقط.

ثانياً- المعايير التي خولت ا مع من دخوله بورصة القيم:

أثبتت صيدال قدر ا على رفع كل التحديات، وبسبب النتائج الإيجابية المحققة، قبلت صيدال لدخول البورصة، ولقد تأكد ذلك بعد صدور قرار اللجنة الوطنية للمساهمين العموميين في المؤسسة ليوم 22 جوان 1998.

ومن أجل قبول صيدال للدخول في البورصة كان لا بد لها من اجتياز اختبار المذكرة الإعلامية عـن خوصصة المؤسسات، وتقديم الوثائق التي تتضمن المعلومات المتعلقة بالمؤسسة ذات الحجم المعـري، وذات الفعاليات التاريخية المنطقية، وذات الآفاق المستقبلية والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة والحالة المالية، وعـدد العمال، وبرنامج العمل؛ للتأكد من صلابتها أو العكس. وبذلك استطاع مجمع صيدال أن يدخل بورصـة القيم من با ا الواسع، وهذا بطرح 20% من أسهمه التي قُدرت بـ 500 مليون دج، جزئت على 2 مليون سهم، الواحد بـ 800 دج.

وفيما يلي نعطي بعض المعلومات التي تبين المركز المالي للمؤسسة، والتي تعتبر كمعايير خولت ا مع من دخوله البورصة.

1- تطور مستوى الإنتاج:

لقد حققت صيدال قفزةً عالية في التوعية والكمية؛ ففي عام 1998 عرفت من خلال جميع فروعهـا تطوراً في الإنتاج، حيث تم إنتاج 100.707.090 وحدة بيع، أي ما يقدر بقيمـة 4.712.299.888 دج. وبذلك تكون صيدال قد حققت رقماً قياسياً في مجال الإنتاج، حيث عرفت خلال عام 1997 إنتاج وبيـع 83.6 مليون وحدة، وكانت صيدال قد حققت خلال عام 1998 تطوراً أكبر(1).

وللإشارة فإن النتائج التي حققها ا مع لم تأتِ صدفةً، بل كانت ثمرة جهودٍ كبيرة في تسيير شـؤون المؤسسة، والسهر على تقديم الجودة والنوعية، والكمية؛ بسبب تظافر كل جهود العاملين بالمؤسسة مهمـا كانت المناصب التي يشغلو ا.

2- تطور مستوى رقم الأعمال:

(1) وثائق المؤسسة المصلحة التجارية، صيدال المدية.

إن رقم أعمال ا مع كان في تطورٍ مستمر- ولا يزال – خلال الفتـرة 1995 -1998 والتطـور إيجابي متواصل؛ حيث وبفضل منتجا ا المنافسة فيما يتعلق بالسعر والجودة، تحصلت صيدال على عقد بيـع منتجا ا المنافسة بالعراق بقيمة 1,2 مليون دولار أمريكي. وفي السداسي الأول مـن عـام 1998 قامـت صيدال بتصدير منتجا ا إلى العراق بقيمة 950.000 دولار أمريكي.

والجدول الموالي يوضح تطور رقم الأعمال في مجمع صيدال:

جدول رقم (4- 46): تطور رقم الأعمال مع صيدال خلال الفترة 1991 -1998

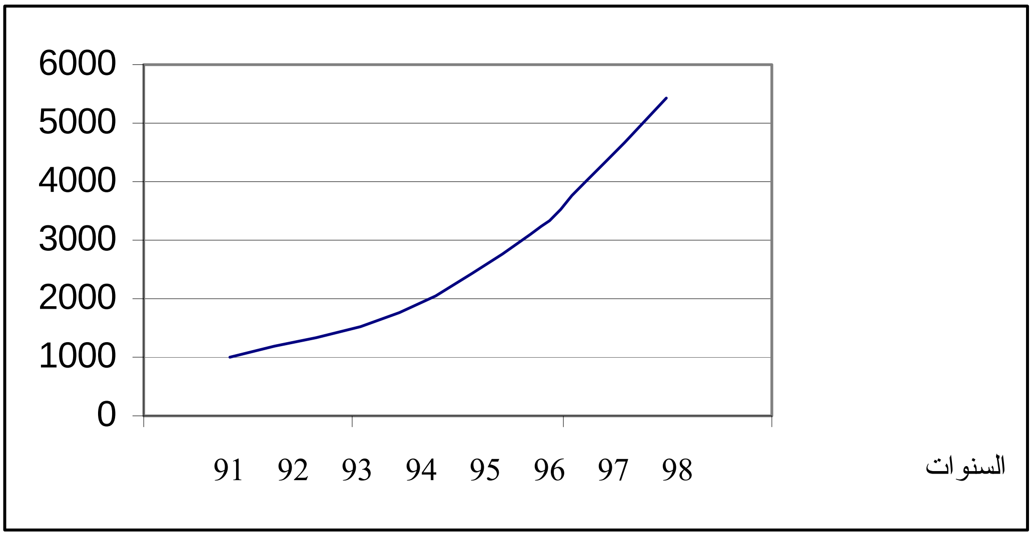
العام	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رقم الأعمال (1000 دج)	830916	1.044.859	1405859	2017334	2350165	2929353	3600172	4481525

المصدر: خلية الإعلام بالفرع.

وبصورةٍ أوضح يظهر تطور رقم الأعمال في مجمع صيدال في الشكل التالي:

شكل رقم (4- 14): تطور رقم الأعمال مع صيدال خلال الفترة 1991 -1998

الوحدة، مليون دج.



المصدر: بيانات الجدول رقم (4 - 46).

3- تطور المبيعات:

منذ عام 1994، وبفضل القدرات الجيدة للمبيعات، وصيدال تحقق نتائج إيجابية، ففـي عـام 1997 وصلت النتائج إلى 397.5 مليون دج، أي بتطور يقدر بـ 74% مقارنة بعام 1996.

أما بالنسبة لعام 1998، فقد عرفت المبيعات تطوراً؛ إذ بلغت 4.481.525.477 دج لـ 8.937.516 وحدة بيع، وهذا يمثل نسبة 79% مقارنةً بعام 1997، والجدول التالي يبين بصورة واضحة تطور المبيعات.

جدول رقم (4- 47): تطور المبيعات مع صيدال خلال الفترة 1994- 1998

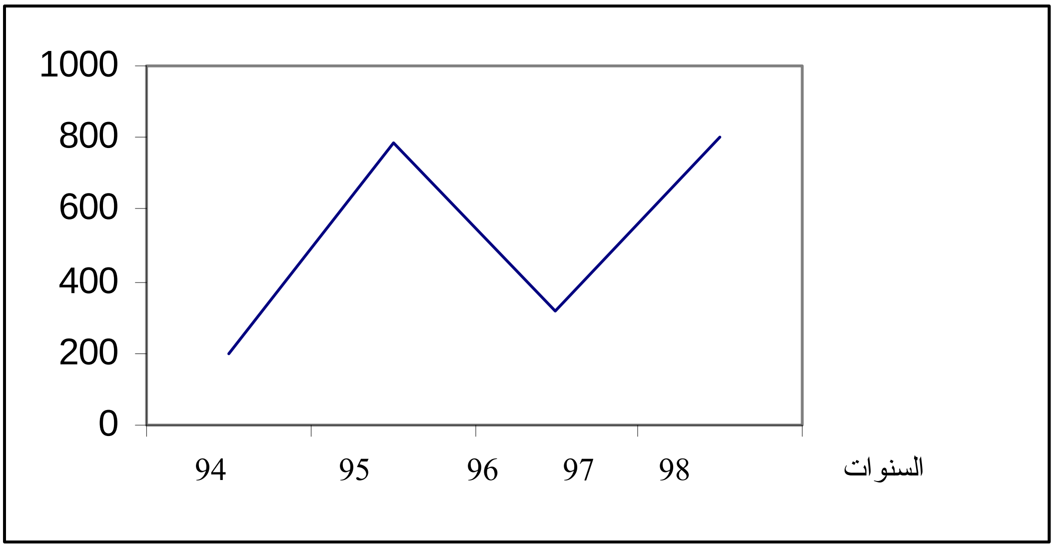
العام	1994	1995	1996	1997	1998
رقم الأعمال (1000دج)	104.40	661.70	228.90	397.50	448.10

المصدر: خلية الإعلام بالفرع.

ولقد قمنا بتجسيد المعلومات المبينة على الجدول بمنحنى كما هو موضح بالشكل التالي:

شكل رقم (4- 15): تطور المبيعات مع صيدال خلال الفترة 1994- 1998

الوحدة: مليون دج



المصدر: بيانات الجدول رقم (4 -47).

4- تطور مخزون المُنتجات:

إن أي مؤسسةٍ تستغرق مراقبة منتجا ا الجاهزة قبل تسويقها وقتاً طويلاً؛ مما يؤدي إلى تخزين كمياتٍ هائلة منها، وصيدال إحدى هذه المؤسسات التي تقوم بمراقبة منتجا ا المخزنة، ولقد عرفت هذه الأخـيرة تطوراً مقبولاً، ويتضح هذا من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (4- 48): تطور المخزون مع صيدال خلال الفترة 1995- 1997

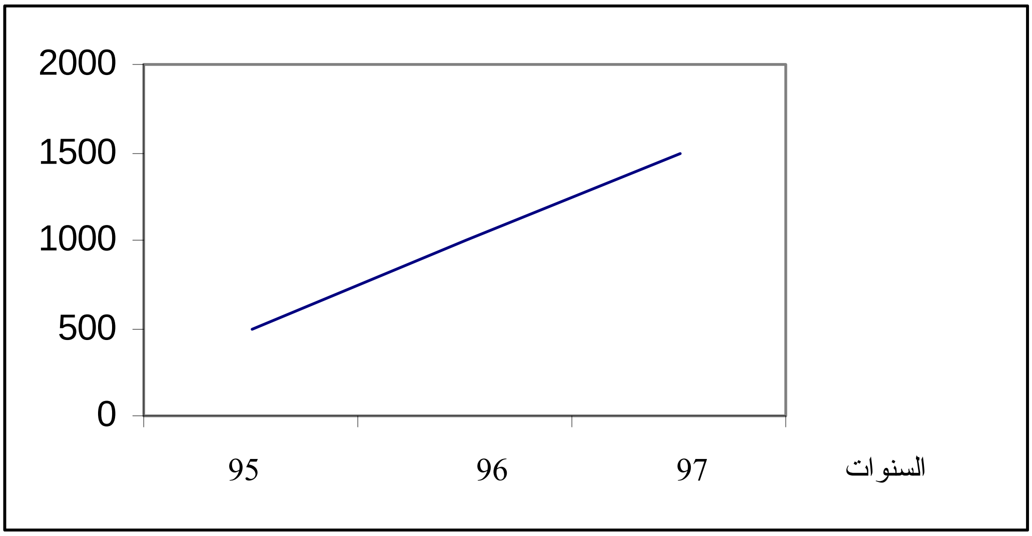
العام	1995	1996	1997
100 وحدة بيع	24758	27885	27305
القيمة (مليون دج)	797.1	904.90	1051.60

المصدر: خلية الإعلام بالفرع.

ولقد قمنا بتمثيل الجدول السابق في المنحنى البياني التالي:

شكل رقم (4- 16): تطور المخزون مع صيدال خلال الفترة 1995- 1997

الوحدة، مليون دج



المصدر: بيانات الجدول رقم (4- 48).

5- تطور سوق المنافسة:

ما يتميز به السوق الوطني هو حجمه المرتفع نسبياً، وقوة خضوعه للأسواق الخارجية، ولا يزال الإنتاج الوطني تحت احتكار صيدال.

ثالثاً- إجراءات دخول البورصة:

يعد مجمع صيدال من المؤسسات القليلة التي اختيرت من أجل خوصصتها ودخوله بورصة القيم المنقولة، وقد تطلب هذا الدخول عدة شروط، كما مر بعدة مراحل.

1- شروط دخول مجمع صيدال البورصة:

تطلب دخول مجمع صيدال للبورصة عدة شروط هي[(1)]:

1- لا يقبل التداول في البورصة إلا القيم المنقولة الصادرة عن الشركات بالأسهم طبقاً لأحكام القانون التجاري.

2- على أي شركة تود الدخول للبورصة نشر الكشوف المصادق عليها للسنتين الماليتين السابقتين لعام تقديم طلب الدخول.

(1) وثائق المؤسسة المصلحة التجارية، صيدال المدية.

3- يجب أن تكون الأسهم محل طلب القبول مدفوعةً بكاملها.
4- يجب على الشركة التي تكون أسهمها محل طلب القبول تقديم تقريرٍ تقييمي لأصولها.
5- على الشركة أن تبرر وجود هيئةٍ للمراقبة الداخلية، تكون محل تقييمٍ من طرف مندوب الحسابات في تقريره حول الرقابة الداخلية لها.
6- في حال ما إذا بقي مساهم غير الدولة أو المؤسسة القابضة العمومية يتم رقابة الشركة على رابطةٍ خاصة معها، والتي ينجم عنها تعارض المصالح بين الشركة حيال المساهم ومسؤوليات الشركة اتجاه كل المساهمين فيها؛ وفي هذه الحالة يمكن أن تكون هذه الشركة أهلاً للقبول في التداول في البورصة.
7- على أي شركة تريد عرض أسهمها للتداول في البورصة ألا يقل رأسمالها عن 100 مليون دج.
8- يجب على الشركة أن توزع على الجمهور عددا من الأسهم تمثل 20% من رأسمالها الاجتماعي، على الأقل، وذلك يوم الإدخال.
9- يجب أن توزع الأسهم على 300 مساهم على الأقل، ويملكون على الأكثر 5% من رأسمالها الاجتماعي وهم فُرادى.

2- مراحل دخول مجمع صيدال البورصة:

تم مر دخول مجمع صيدال البورصة بعدة مراحل هي[1]:

المرحلة الأولى: في عام 1998، ابتداءً من شهر جانفي عقد اتفاق المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE) والشركة الوطنية القابضة للكيمياء والصيدلة، بهدف الخوصصة الجزئية لصيدال، وذلك عن طريق تحويل 20% من رأسمالها في إطار بورصة القيم المنقولة بالجزائر، وفي نفس الشهر قامت الشركة الكبرى بتوكيل صيدال قصد إعادة ملفها الخاص بالدخول إلى بورصة القيم.

وفي 11 فيفري 1998، تم توقيع الاتفاقية بين صيدال ولجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، (COSOB)؛ إذ تبين نيتها تقديم طلب الدخول لدى اللجنة من أجل التنازل عن جزءٍ من رأسمالها عن طريق العرض العمومي للبيع(GDV).

المرحلة الثانية: التكيف مع إجراءات وتغيير القانون الأساسي للمجمع: قام المجمع بعدة تسوياتٍ، وذلك قصد الدخول إلى بورصة القيم المتداولة، من بينها:
1- الزيادة في رأس المال.
2- إصلاح وتطهير الإجراءات، مع تكييف القوانين التشريعية.

(1) وثائق المؤسسة مصلحة الإعلام، صيدال المدية.

3- التحرير الكلي لرأس المال.

4- العزم والإقرار؛ من أجل دخول المؤسسة إلى البورصة.

5- اجتماع أعضاء الجمعية العامة؛ من أجل ضبط عمليات أخذ القرار للدخول إلى البورصة.

6- اجتماع أعضاء ا لمس الإداري؛ من أجل ضبط العمليات.

المرحلة الثالثة: إثبات شخصية مكتب الدراسات:

تم عقد اتفاقية بين مكتب الدراسات الكندي (أرتو أندرس) ومجمع صيدال، وذلك في 8 أفريل 1998 وتدوم الاتفاقية أربعة أشهر، حيث دف الاتفاقية إلى مساعدة مجمع صيدال للدخول إلى بورصـة القـيم المنقولة، وذلك بتحضير الوثائق التالية:

1- المخطط المالي الذي يضم وضعية ا مع، السوق المتلقية، الهيأة التنظيمية المتعلقـة بقطـاع الأدويـة، التقريرات المتوسطة الأجل المتعلقة بالميزانية وجدول حسابات النتائج.

2- تقرير التقييم المالي للمؤسسة، ويرتكز على قيمة الذمة المصححة وطريقة التدفقات المستقبلية المستحدثة.

3- وثائق التقييم الضرورية لتحضير المذكرة الإعلامية للدخول إلى بورصة القيم المتداولة.

المرحلة الرابعة: تكوين الوثائق الأساسية للتقييم:

1- الميزانيات، جدول حسابات النتائج السنوية، تقارير محافظ الحسابات للسنوات الخمس الأخيرة.

2- القانون الأساسي منذ نشأ ا.

3- محضر متعلق بقرار الدخول إلى البورصة.

4- الهياكل التنظيمية للمؤسسة قبل وبعد إعادة الهيكلة.

5- النصوص المحددة لقطاع نشاط المؤسسة.

6- معلومات خاصة بالسوق.

7- مخطط تفصيلي لتطور المؤسسة.

8- النظرة الاستراتيجية للمؤسسة (الأهداف).

المرحلة الخامسة: طرق تقييم المؤسسة: وتشمل:

1- طريقة الذمة المالية؛

2- طريقة التدفقات المستحدثة.

المرحلة السادسة: لقاءات واجتماعات مع COSOB:

ـدف هذه المرحلة إعداد العرض العمومي من خلال:

1- تسليم مجمع صيدال مشروع المذكرة الإعلامية إلى الشركة العمومية القابضة للكيمياء والصيدلة في شهر أوت.

2- إرسال طلب الدخول إلى البورصة، وتحويل مشروع المذكرة الإعلامية إلى **COSOB** في خمس نـسخ من طرف الشركة القابضة.

3- عقد اجتماعات عمل مع إطارات لجنة **COSOB** في شهر سبتمبر لشرح ودراسة الملف.

4- طلب معلوماتٍ إضافية والتصحيحات اللازمة التي أقيمت على المذكرة.

انتهت هذه المرحلة في 15 أكتوبر 1998 ومنها تم الحصول على التأشيرة.

المرحلة السابعة: الحوار مع شركة القيم المنقولة (SGNV):

الهدف من هذه المرحلة، هو التعريف بالإطار التنظيمي لعملية العرض العمومي للبيع **(OPV)** الـتي سيقوم ا مجمع صيدال، وعقدت دورة تنص على سير العملية كما تم تحديد:

1- فترة العرض والتي حددت بشهرٍ واحد.

2- فترة الاستقبال والمصادقة على الأوامر وحددت بشهرٍ واحد.

3- فترة التسوية والتسليم لمدة ثلاث أسابيع.

4- دورة لكل المتدخلين في العملية.

المرحلة الثامنة: اتفاقيات مع وسطاء في عملية البورصة (IOB):

اختيار مجمع صيدال للوسطاء الماليين وهم: الشركة المالية العامة وهي شركة ذات أسـهم، وتعتـبر رئيسة مجموعة الوسطاء في عمليات البورصة؛ والشركة المالية للاستثمار والتوظيف؛ والراشد المالي؛ وشركة توظيف القيم المنقولة، وذلك حسب العقد المُبرم مع صيدال.

كما تدخلت عدة بنوك؛ حيث يتم من خلالها إصدار أسهم صيدال، وهي: القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنميـة الريفيـة، والـصندوق الوطني للتضامن الفلاحي.

المرحلة السادسة: الإشهار والإعلام بوجود مؤسسة صيدال في البورصة بأسهمها:

هدفُها إشهار أسهم ا مع التي ستعرض في السوق، وذلك بالاتصال بين ا مع والوسـطاء المـاليين والبنوك التجارية، ويقوم بتطوير المبادلات مع كل عناصر المحيط المالي للمستثمرين والمدخرين المختـارين، ويتم هذا الإشهار كما يلي:

1- القيام بعملية إشهارية وبثها في التلفزة الجزائرية.
2- إنشاء معلقات إشهارية.
3- إمضاء اتفاق مع الوكالة الوطنية للنشر والتوزيع (ANEP) .
4- تنظيم يوم إعلامي أقيم في 26 جوان 1998 حول استراتيجية ونتائج المؤسسة؛ وذلك لتشجيع العملاء في المساهمة في رأس المال الشركة.
5- تحضير أيام وأبواب مفتوحة على صيدال في البورصة عبر أهم الولايات.

المرحلة العاشرة: قبول مجمع صيدال في البورصة:

يمكن القول وأنه بعد اختيار مجمع صيدال المذكرة الإعلامية عن خوصصة المؤسسة، وتقديم الوثيقـة التي تتضمن كل المعلومات المتعلقة بالأنشطة والحالة المالية، وعدد العمال، وبرنامج العمل، وللتأكـد مـن صلابة المؤسسة أو هشاشتها، استطاع مجمع صيدال أن يدخل بورصة القيم من با ا الواسع، وهذا بطـرح 20% من أسهم التي قدرت بـ 500 مليون سهم بقيمةٍ اسمية تقدر بـ 800 دج. واختيـار صـيدال في البورصة يرجع إلى توفر جميع المعايير اللازمة لهذا النوع من المعطيات، والنتائج المالية الممتازة؛ حيث أن رقم أعمال المؤسسة لا يزال في تطورٍ مستمر بأكثر من 18% مقارنةً بعام 1997. وقد تخطت الشركة مرحلـةً هامة في حيا ا في السوق المالية، وسوف تعطيها الفرصة في الدخول إلى بورصة القيم في لندن ونيويورك.

رابعاً- تفاصيل عملية العرض العمومي لبيع أسهم صيدال ونتائجها:

1- تفاصيل عملية العرض العموم لبيع أسهم صيدال:

أ- التكاليف المتعلقة بدخول صيدال في البورصة: تقدر التكاليف المتعلقة بمصاريف الدراسات والمصاريف الأخرى (الطباعة، بطاقة إشهارية، مصاريف الاتصال، شهادة الأسهم) بـ 147 مليون دينـار، وسـنقوم بتفصيلها كالآتي:

- **التكلفة المقدرة لتركيب العرض:** هذه المصاريف تنقسم بالطريقة الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4- 49): حساب التكلفة المقدرة لتركيب العرض مع صيدال

الوحدة: مليون دج

تكاليف مشروع المذكرة الإعلامية	1,2
لجنة القبول في التفاوض	1,0

لجنة التوظيف من خلال عقد بين صيدال والوسطاء 1,5 من مجموع العرض	7,5
تكاليف التسجيل بمجموع القيم في البورصة	0,3
المجموع	**10**

المصدر: Notice d'information 1999

- **تكلفة الاتصال التسويقية:** كانت تكلفة الاتصال الخاصة بحملة بيع الأسهم في كل من الصحافة، التلفزيون، الراديو، ومختلف البطاقات الإشهارية تقدر بـ 20 مليون دج.
- **تكلفة الطباعة:** كانت تكلفة الطباعة تقدر بـ 12 دينار للوحدة، وتم طباعة ما يعادل 25 مليون سهم. إذن مجموع تكلفة الطباعة يقدر بـ 30 مليون دج.
- **مصاريف التقييم:** قُدرت تكلفة التقييم الاقتصادية لمجمع صيدال (عقد صيدال مع AGA وACIF) بـ 18 مليون دج، ومنه نجد مجاميع التكاليف في الجدول الآتي:

جدول رقم (4- 50): مجموع تكاليف التسويق والطباعة والتقييم لمجمع صيدال

مجموع تكلفة الاتصال التسويقية	20 مليون دج
مجموع تكلفة الطباعة	30 مليون دج
مجموع مصاريف التقييم	18 مليون دج

المصدر: Notice d'information1999.

وفي الأخير نجد مجموع التكاليف المقترنة بالعرض تقدر بـ 78 مليون دج، أما مصاريف الدراسات المتعلقة بعملية العرض التي قام بها مكتب أندرسون فقد قُدرت بـ 69% دج

وتجدر الإشارة إلى سؤالٍ هام، وهو: من قام بتقييم مجمع صيدال ؟ وما هي المنهجية المستعملة في التقييم ؟

بالنسبة لتقييم مجمع صيدال تم تكليف مكتب الدراسات ***"أرثو أندرس"*** المتواجد حالياً بتونس. أما بالنسبة للمنهجية المستعملة في التقييم فتتمثل خطواتها فيما يلي:

1- طريقة الذمة المالية؛

2- طريقة تدفقات السيولة المستحدثة؛

3- تحديد التدفقات النقدية المستقبلية؛

4- آفاق التنبؤات؛

5- معدل الاستحداث.

ب- ثمن العرض العمومي: تقدر قيمة السهم الأصلية التي تم التوصل إليها بعد عملية التقييم والتفاوض فيما بين مسيري مجمع صيدال إلى 861.20 دج، وتم تقريبها إلى قيمة أدنى 800 دج، وسنقوم بشرح هذه العملية بطرح الأسئلة التالية والإجابة عنها:

كيف تم تحديد سعر أسهم صيدال ؟

تبعاً لتقييمٍ اقتصادي مع صيدال، تم توقيف قيمة السهم الجوهرية أو قيمته الاقتصادية بـ 800 دج، وهذه الأخيرة حددت في مرحلةٍ أولى بـ 3200 دج، تبعاً لتقييم جوهري للسهم بقيمة 3245 دج، أي بتخفيض 8% من القيمة الحقيقية.

كيف توصل مجمع صيدال إلى هذه القيمة ولماذا ؟

حسب ما توصل إليه مسيرو مجمع صيدال، انطلاقاً من القيمة الجوهرية للسهم التي قام بتحديدها مكتب الدراسات بـ 3200 دج في مرحلةٍ أولى، أن هذه القيمة لن تكون في متناول الجميع (المكتتبين). وكان تأكيدهم على هذا، أخذهم بعين الاعتبار تجربة ***الرياض سطيف*** عند إصدارها لأسهمها بقيمة2300 دج للسهم، من أجل التوصل إلى عددٍ كامل (سعر كامل)، وجلب أكبر عددٍ من المكتتبين في مرحلة أوليٍ داخل السوق الأولي.

وفي الأخير تم الوصول إلى وضع قرارٍ نهائي، وهو تجزئة القيمة الاسمية، أي 3200 دج لتحديد سعر البيع النهائي بـ 800 دج (هذا السعر يضم كل التكاليف والعمولات والتدفقات).كما نجد أن 2 مليون سهم مصدرة تم بيعها كليةً بهذا السعر، وكما نجد أيضاً أن قيمة 800 دج متعلقة بمعدل استحدث 18,47% لتدفقات السيولة المستقبلية.

ومن خلال الجدول التالي، سوف نوضح كيف تم حساب السعر الاقتصادي لأسهم صيدال:

جدول رقم (4- 51): طريقة حساب السعر الاقتصادي لأسهم صيدال

تدفقات نقدية مستحدثة	+ 9184.40 مليون دج
ديون مالية	- 325.80 مليون دج
تدفقات نقدية للشركات المختلطة	- 245.50 دج
قيمة اقتصادية	+ 8613.20 مليون دج

عدد الأسهم	+ 10 مليون دج
قيمة السهم	+ 861.20

المصدر: وثائق المؤسسة.

وقيمة 861.20 دج التي تمثل تقييماً اقتصادياً لأسهم صيدال تم تقريبها إلى أدنى، وأصبحت 800 دج لتكون في متناول الجميع.

ملخص عن عملية العرض العمومي من يوم الانطلاق إلى يوم الانتهاء:

كان انطلاق عملية بيع أسهم مجمع صيدال يوم 15 فيفري 1995 بالفندق الدولي (هيلتون)، بحضور عددٍ من الوزراء وأعضاء السلك الدبلوماسي، وكان المشروع في هذه العملية دليلا قاطعا على طرح مجمع صيدال 20% من رأسماله للخواص.

ولقد قام السيد وزير المالية بشراء أربعين سهماً، وهو أول من افتتح الجلسة (عملية شراء الأسـهم)، قائلاً بأنه سيربح 20% من شرائه للأسهم، وذلك أحسن من سندات سوناطراك، وأن هذه العملية سـتعود عليه بالفائدة. كما قام السيد "***يحي قيدوم***" وزير الصحة والسكان، والسيد "***عبد ا يد مناصـرة***" وزيـر الصناعة وإعادة الهيكلة، والسيد ***أحمد تيباوي*** رئيس CNPE بعمليةٍ مماثلة، وذلك بشرائهم لأسهم صـيدال المعروضة للبيع. وذكر السيد ***عبد الكريم حرشاوي*** وزير المالية السابق أن التخلي عن 20% مـن رأسمـال صيدال يعتبر فرصةً سانحة لكل مستثمر.

ولقد نظمت أيام ترويجية تعميمية في شكل قافلة تنتقل عبر مختلف قطر الوطن، لتحسيس المـواطنين المستثمرين بأهمية هذه العملية والفرصة التي تضعها صيدال أمامهم. ويشترك في هذه القافلة مسؤولو ا مع وعدد من إطاراته، وانتقلت القافلة حسب البرنامج الآتي:

- 1999/02/17 - وهران؛
- 1999/02/20 - تلمسان؛
- 1999/02/23 - قسنطينة؛
- 1999/02/25 - بسكرة؛
- 1999/02/28 - غرداية؛
- 1999/03/04 - بجاية؛
- 1999/03/11 - المدية.

ولقد خصصت صيدال من أجل إنجاح العملية حوالي 60 مليون دينار من أجل عملية تعميم وترقية العرض العمومي[1]. كما كان التداول على مكتب بيع الأسهم لفئاتٍ مختلفة منها رجال الأعمال ومستثمرين وأصحاب مؤسسات وإطارات صيدال، ومع انتهاء فترة العرض العمومي لبيع الأسهم التي كانت محددة من 15 فيفري 1999، والغرض منها هو خوصصةٌ جزئية مع صيدال.

إن مجمع صيدال سيواجه مرحلةً جديدة من مراحل وجوده، ولكن دخول البورصة الذي يسمح بنشر فكرة البورصة بين أوساط المجتمع. وعملية البيع هاته، كانت ناجحةً من خلال الإقبال المتواتر على شراء أسهم صيدال، وما يعبر على هذا الكلام هو دليل الأرقام؛ بحيث باعت أكثر مما تم عرضه، أي بحصولها على 2 مليون و300 ألف أمر شراء مع نهاية العملية، لكن في الأصل تم عرض 2 مليون سهم، وأوامر الشراء كانت مقدمةً من مختلف الفئات كما يلي: مليون و400 ألف سهم بيع لأشخاصٍ طبيعيين، وحددت تماماً بـ 700 ألف سهم فقط،كما تم بيع 750 ألف سهم للمؤسسات المالية، و223 ألف سهم للأشخاص المعنويين و16500 سهم لعمال مجمع صيدال[2]. وما يتضح أن عملية العرض العمومي لبيع أسهم مجمع صيدال، تهدف إلى التسوية مابين أربعة أصنافٍ أو فئاتٍ من المستثمرين وهي: (أ)، (ب)، (ج)، (د)، سنوضحها من خلال ما يلي:

الفئة(أ): التي نسميها بالهيئات، وتخص المؤسسات المالية، مثل البنوك، وشركات التأمين التي اشترت 30% من مجموع الأسهم.

الفئة(ب): التي تخص الأشخاص المعنويين، المؤسسات العمومية والخاصة، اشترت 30% من مجموع الأسهم.

الفئة(ج): تخص كل أجراء مجمع صيدال، أي شراءهم للأسهم يدل على احتفاظ حصةٍ صغيرة في السوق، اشترت 5% من مجموع الأسهم.

الفئة(د): تخص المدخرين الصغار، بما فيها عامة الجمهور، اشتروا 35% من مجموع الأسهم.

2- نتائج العرض العمومي وتحليلها:

أ- نتائج العرض العمومي:

(1) جريدة شهرية داخلية، تصدر عن مجمع صيدال، العدد 04، فيفري 1999.

(2) جريدة الخبر، العدد 2482، 1999/02/16

فيما يخص عملية العرض العمومي لبيع أسهم صيدال المصدرة والمقدرة بـ 2 مليون سـهم، أ ـا كانت موزعة على 48 ولاية، بحيث يقدر عدد المساهمين الجدد بحوالي 199297 مساهم.

ونتائج العرض العمومي للبيع ستظهر من خلال فئاتٍ كما أشرنا سابقاً، وسنوضـحها في الجـدول التالي:

جدول رقم (4- 52): تقسيم الفئات المشترية لأسهم صيدال

الفئات	عدد المساهمين	%	عدد الأسهم	%
(أ)	03	0.015	102.658	5.31
5.31 (ب)	46	0.25	89615	4.48
4.48 (ج)	1662	8.61	16514	0.82
0.82 (د)	17586	91.21	171213	89.56
89 ا موع	19297	100	2000000	100

المصدر: جريدة الخبر، العدد 2482، 1999/02/16.

ب- تحليل نتائج العرض العمومي:

بعد انتهاء عملية العرض العمومي لبيع 2 مليون سهم في 6 أفريل 1999، تم الإعلان في 11 أفريـل 1999 عن رقم أعمال العرض العمومي في ملتقى صحفي، أُجري في المقر الاجتماعي للشركات القابـضة كيمياء- صيدلة.

كانت عملية العرض متميزة بالطلب الكبير على الأسهم مقارنة مع ما تم عرضه،حيث وصل الطلب إلى 02 مليون و300 ألف سهم أي ما يعادل 143.%.

أما بالنسبة لموظفي مجمع صيدال، تحصلوا على أكثر من 16500 سهم مـن الحـصة المخصـصة في السوق، مع شرط، وهو أن كل موظف له الحق في 40 سهم.

أما فيما يخص الفئتين (ب)، (د)، أي الأشخاص المعنويين والحاملين الصغار، تجاوز الطلب لـديهم لأكثر من 2 مليون سهم.

عدم إمكانية ا مع صيدال بيع أكثر من 02 مليون سهم؛ لأن خوصصته الجزئيـة بـ 20% مـن رأسماله تم تحديدها من طرف اللجنة الوطنية لمساهمات الدولة، والشركات القابـضة بـصفتهم المـالكين الأصليين.

بعد تسليم شهادات الأسهم للمساهمين الجدد (حسب تقسيمهم النهائي) تم دخول مجمع صـيدال إلى البورصة فعلاً في 20 سبتمبر 1999 مع تسعيرةٍ أصلية بقيمة 800 دج.

ولقد حققت صيدال نتائج جد مربحة مقارنةً بما كانت عليه قبل إنتاجها لسياسة الخوصصة وهذا في جميع فروعها، والنتائج المبينة في الملحق هي خير دليل.

3- حالة أسهم صيدال في **2001/12/31:**

- قيم التسعيرة في بورصة الجزائر عرفت انخفاضاً منذ بداية عام 2001؛ بسبب انكماش بورصة الجزائر ونقص الحكة ا.
- انخفاض عدد المؤسسات المسعرة في البورصة هو السبب الرئيسي لتناقص نشاط البورصة.
- بالإضافة إلى 20 مؤسسة أرادت الدخول إلى بورصة الجزائر في عام 1999، لكن اليوم عدد المؤسسات المسعرة هو ثلاث مؤسسات فقط، وإن تغيير التسعيرة من 2001/01/01 إلى 2001/12/31 موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (4- 53): ميزانية تسعير عناوين صيدال

تاريخ الجلسة	سعر الجلسة	تغيير الأسعار	مقدار التحول	القيمة المحولة
2001/01/02	790.00	10.00	3000.00	237000.00
2001/01/08	785.00	5.00 -	4000.00	3140000.00
2001/01/15	785.00	–	–	–
2001/01/22	770.00	15.00 -	4000.00	308000000
2001/01/29	780.00	10.00 +	8000.00	6240000.00
2001/02/05	780.00	–	–	–
2001/01/12	770.00	10.00 -	5452.00	4198040.00
2001/02/19	770.00	–	–	–
2001/02/26	770.00	–	–	–
2001/03/07	770.00	–	–	–
2001/03/12	795.00	25.00+	72294.00	57473730.00
2001/03/19	790.00	5.00-	57136.00	45137440.00
2001/03/27	770.00	20.00-	1250.00	
2001/04/02	770.00	–	–	–
2001/04/09	770.00			2485035.00
2001/04/16	735.00	35.00-	3381.00	468930.00
2001/04/23	735.00	–	638.00	–
2001/04/30	735.00	–	–	–
2001/05/07	700.00	35.00-	1097.00	767900.00
2001/05/14	665.00	35.00-	50.00	33250.00
2001/05/21	695.00	30.00+	1790.00	1244050.00
2001/05/28	725.00	30.00+	3192.00	2314200.00
2001/06/05	760.00	35.00+	7690.00	60496000.00
2001/06/08	760.00	–	–	–

–	–	–	760.00	2001/06/11
–	–	–	760.00	2001/06/18
3160840.00	4159.00	–	760.00	2001/06/25
2181600.00	3030.00	40.00-	720.00	2001/07/02
3918285.00	5331.00	15.00+	735.00	2001/07/09
5934390.00	8074.00	–	735.00	2001/07/16
–	–	–	735.00	2001/07/23
25025.00	35.00	20.00	715.00	2001/07/30
–	–	–	715.00	2001/08/06
–	–	–	715.00	2001/08/13
–	–	–	715.00	2001/08/20
–	–	–	715.00	2001/08/27
–	–	–	715.00	2001/09/03
–	–	–	715.00	2001/09/10
–	–	–	715.00	2001/09/17
–	–	–	715.00	2001/09/24
–	–	–	715.00	2001/10/01
–	–	–	715.00	2001/10/08
–	–	–	715.00	2001/10/15
–	–	–	715.00	2001/10/22
–	–	–	715.00	2001/10/29
36120.00	56.00	70.00-	645.00	2001/11/05
43050.00	70.00	30.00-	715.00	2001/11/12
–	–	–	615.00	2001/11/19
–	–	–	615.00	2001/11/26
–	–	–	615.00	2001/12/03
586170.00	1002.00	30.00-	585.00	2001/12/10
56000.00	100.00	25.00-	650.00	2001/12/18
53500.00	100.00	25.00-	535.00	2001/12/24
73.440.00	144.00	25.00-	510.00	2001/12/31

- بيانات غير متوفرة.

المصدر: جريدة شهرية داخلية، تصدر عن مجمع صيدال، العدد 04، فيفري 1999.

المطلب الرابع: التطلعات المستقبلية مع صيدال.

نظراً لتجربته الطويلة في صنع الأدوية والمواد الصيدلانية، يحتل مجمع صيدال المرتبة الأولى على المستوى الوطني في هذا ا ال، وبغية تعزيز مكانته في السوق العالمية، قام بإبرام اتفاقيات الشراكة مع شركاتٍ أجنبية معروفة، وقام بوضع برنامج واستراتيجية تسمح بالتطبيق التدريجي، والمخطط لمختلف العمليات المتعلقة بنوعية المُنتجات دف إرضاء المستهلك.

وسنتطرق فيما يلي إلى أهم اتفاقيات الشراكة التي أبرمها ا مع ومختلف الاستراتيجيات المتبعة، والآفاق المستقبلية للمجمع:

أولاً- الشراكة في ظل الاندماج والتكامل العالمي:

بعد ا هودات التي بذلها مجمع صيدال لتطوير منتجاته، استطاع هذا الأخير تغطية السوق المحلية بنسبة 38%، ومن المنتظر أن ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 55% (1)، واتجه بعد ذلك للسوق الأجنبية بغرض التصدير، وذلك عن طريق الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المؤسسات والمخابر الأجنبية. كما يسعى ا مع إلى الاندماج والتكامل العالمي في ظل اقتصاد العولمة والشراكة الأجنبية.

وإن العمل والإنتاج طبقاً لمواصفات ISO 9001/9002 مكن ا مع من اقتحام السوق العالمية والبقاء فيها وبقوة؛ هذا ما أهله إلى إبرام اتفاقيات الشراكة مع مختلف الشركات والمخابر الأجنبية، وتندرج هذه الأخيرة ضمن نشاطين أساسيين هما: عقود متعلقة بالتكييف، والاتفاقيات الصناعية.

1- العقود المتعلقة بالتكييف:

وبموجبها يقوم مجمع صيدال من خلال فروعه بصنع الأدوية لحساب المتعاملين الأجانب، وأهم الاتفاقيات المبرمة في هذا ا ال كانت المخابر التالية:

- فايزر الأمريكية؛
- رون بلانك الفرنسية؛
- نوفو نورديسك الدانيماركية؛
- دار الدواء الأردنية؛
- رام فارما الأردنية.

2- الاتفاقيات الصناعية:

(1) وثائق المؤسسة.

وبموجبها يتم إنشاء وحداتٍ إنتاجية بالجزائر لصالح الأجانب، مع الاستفادة من خبرا م والتكنولوجيا المتطورة، ونبرز أهم تلك الاتفاقيات فيما يلي:

أ- الشراكة مع مخبر **إيليلي ELLILLY:** وأبرم هذا العقد في 6 فيفري 1999 بالمدية لإنتاج 2000000 وحدة بيع للمضادات الحيوية.

ب- الشراكة مع مخابر **قلاكسولكوم Glaxowelcome:** وأبرم هذا العقد في 8 جويلية 1998 بغرض تنويع منتجات صيدال، والتمكن من تغطيةٍ أكبر للسوق المحلية، وقد تم إنتاج 30 مليون وحدة بمصنع الرويبة.

ج- الشراكة مع مخبر **رون بولانك Rhone Poulenc:** وتمحور موضوع الشراكة هنا في إنتاج المضادات الحيوية، وأدوية أمراض القلب والأوعية، وقد قدرت قيمة الاستثمار فيها بـ 40 مليون فرنك فرنسي، أين بلغت مساهمة صيدال 30%.

د- الشراكة مع مخابر **بفايزر Pfeizer:** أُبرم هذا العقد مع عدة مخابر فرنسية لإنتاج الأنسولين بذراع بن خدة بتيزي وزو، وقُدرت تكلفة الاستثمار بـ 44 مليون دولار مقسمةً كالآتي: 33.66% بيير فابر Pierre Fabre، 32.5% فيناليب Finalip، 33.66% نوفورديسك Novordisk، وفروعاً أخرى SFI وIFI بنسبة 12.46 و10%.

ويهدف هذا العقد إلى إنتاج 75 مادة صيدلانية، من بينها مضادات السرطان ومادة الأنسولين التي سيتم إنتاجها، ولأول مرة في الجزائر بكمية 4 ملايين قارورة نصفها يوجه إلى السوق الوطنية والنصف الآخر موجه للتصدير.

هـ- الشراكة مع ا مع الصيدلاني الأوروبي GPE: بموجب هذا العقد تم إنشاء شركة جزائرية متخصصة في صناعة الأدوية والعتاد الطبي "صوميدال" في المنطقة الصناعية بالرويبة، وقُدرت تكلفة الاستثمار بـ 20 مليون دولار لإنتاج 27 مليون وحدة إنتاجية، وساهمت صيدال فيه بـ 30% .

و- الشراكة مع شركة بولا Beula (جنوب إفريقيا): تم إبرام اتفاقية شراكة لإنشاء شركة لإنشاء الأدوية المطابقة للأصل Génériques، وتصدير منتجات صيدال لجنوب إفريقيا. الأمر كذلك بالنسبة للشراكة مع شركةٍ كوبية Pharmacuba .

ولقد توسعت نطاقات الشراكة بين صيدال والدول الأخرى، كو ا تمثل قطباً هاماً في الإنتاج الصيدلاني على المستوى المغاربي، وفي حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد تم إبرام بروتوكول اتفاق بين

مجمع "صيدال" والشركة اليمنية "أبو غازي وبروسا" في 23 سبتمبر 2002، ويتجلى موضوع هذا الاتفاق حول تصدير مواد أولية ومنتجاتٍ جاهزة إلى اليمن.

كما تم إبـرام اتفـاق شـراكة بـين مجمـع صـيدال والـشركة ذات المـسؤولية المحـدودة لادرفارما Ladpharma في 21 أكتوبر 2002، حول إنشاء شركة توزيع المُنتجات الصيدلانية المُنتجة مـن قبل الشركتين.

ثانياً- المنظور الاستراتيجي مع صيدال:

دف هيمنة ا مع على السوق المحلية واقتحام السوق الأجنبية والبقاء فيها، قام هذا الأخير باتبـاع عدة استراتيجيات تشمل عدة جوانب:

1- جانب الإنتاج:

من أجل زيادة قدرة الإنتاجية، يقوم ا مع بتحديد وسائل الإنتاج؛ فمثلاً في سوق الأدوية المطابقـة للأصل، يهدف إلى رفع قدراته من 130 مليون وحدة بيع في 2002 إلى 180 إلى مليون وحـدة بيـع في 2003، وهو ما يمكنه من رفع رقم أعماله إلى 8 مليار دينار.

و دف دخول الأسواق الأجنبية وبجدارة، يعمل على تحقيق نوعيةٍ رفيعة لمُنتجاته عن طريق إخضاعها لمقاييس النوعية ISO 9002 وISO 9001 ، والقيام بمختلف الإجراءات التالية:

- إدخال تكنولوجيا جديدة؛
- استعمال طرق تسيير فعالة؛
- توسيع مهمة البحث والتطوير؛
- تطوير وسائل الإنتاج؛
- التوسيع في الإنتاج؛
- إنشاء وتطوير منتجاتٍ جديدة.

2- الجانب التجاري والتسويقي:

يهتم مجمع صيدال بالجانب التجاري والتسويقي، ويعطي له أهميةً بالغة، ويقوم بعدة وظائف منها:

- القيام بدراساتٍ معمقة للسوق بغرض معرفة درجة استهلاك منتجات ا مع؛
- دراسة وضعية المنافسين في السوق؛
- التمكن من معرفة المُنتجات ذات أكبر طلب؛
- دراسة حجم السوق وخصائصه.

3- الجانب المالي:

تتمثل استراتيجية الجانب المالي في السوق فيما يلي:

- زيادة رأسمال المجمع عن طريق خوصصته الجزئية واكتساب الشهرة، الثقة من طرف الجمهـور، والحصول على مكانةٍ في السوق؛
- الحصول على تمويلاتٍ بأفضل الشروط؛
- تعظيم الأرباح، وتدنئة التكاليف.

ثالثاً- التطلعات المستقبلية لمجمع صيدال:

بغرض البقاء في السوق المحلية على سوق الأدوية فيها، رسم مجمع صيدال برنامجاً استراتيجياً، يعـد ضمن تطلعاته المستقبلية؛ قصد تعزيز مكانته، والتمكن من تغطية على الأقل 55% من الاحتياجات الكليـة الداخلية، وتتمثل أهدافه مستقبلاً في:

1- إرضاء كلي للزبائن والرد الأحسن لحاجياتهم من خلال مقاييس الجودة، الكمية، الوقت، والسعر.

2- توسيع تشكيلة منتجاته من خلال:

أ- إتباع طرق إنتاج حديثة وإرساء التكنولوجيا المتطورة؛

ب- تكييف المُنتجات وفقا لاحتياجات المريض؛

ج- السيطرة على آليات الإنتاج؛

د- إنتاج أدوية حديثة تستجيب لمقتضيات الجودة، الفعالية، والأمن.

3- الرفع من مستوى الكفاءة لدى العامل، وزيادة مردوديته.

4- تقديم أدوية منافسة في مجال الجودة والسعر، وذلك باتباع النوعية ISO 9002 .

5- توسيع وظيفة البحث والتطوير، ووظيفة التسويق، والإعلام الطبي.

6- توسيع نطاق الشراكة الأجنبية.

7- تفكر صيدال في فتح رأسمالها من جديد بنسبة 10% لبيع السهم بالعملة الصعبة.

8- دخول المجمع البورصة في لندن ونيويورك.

9- السيطرة على نيل شهادة الجودة العالمية.

10- تعزيز مكانة مخبر رائد على المستوى الوطني والجهوي، مع اقتحام السوق الدولية.

مجمع صيدال بعد الخوصصة:

نقوم بدراسة المؤشرات المالية وبعض النسب؛ لتبيان الحالة المالية للمجمع بعد انتهاجه للخوصـصة، وبالتحديد الخوصصة الجزئية[1]:

جدول رقم (4- 54) المؤشرات المالية مع صيدال خلال الفترة 1999- 2004

الوحدة دج/كغ.

المؤشرات / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رأس المال العامل (FR)	390.174	921.626	989.983	1045.953	1306.42	21168.901
احتياجات رأس المال العامل (BFR)	544.015	766.854	823.941	945.534	1139.642	1157.334
الخزينة (T)	153.841	154.772	166.042	100.419	167.200	1011.567

المصدر: مصلحة الإعلام بالمؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة تعرف زيادةً موجبة في رأس المال العامل والخزينة مـن عـام 1999 إلى غاية 2004، وهذه الزيادة في رأس المال العامل ناتجةٌ عن زيادة رأس المال الإجمالي المقدر بـ 90 ألف دج/كلغ. وكذلك المؤسسة أصبحت تتحكم في التكاليف، وتقوم بتسيير أمثل للمخزونات.

وسوف نبين من خلال النسب المالية، تحسن المؤسسة من الناحية الماليـة،كما أ ـا لم تـضخم في المخزونات ولا في حقوق الزبائن؛ وهذا راجع إلى التسيير العقلاني الذي جعل الخزينة ابتداءً من عام 1999 - والذي يعد عام خوصصة ا مع- تكون إيجابية.

جدول رقم (4- 55): النسب المالية مع صيدال خلال الفترة 1999- 2004

المؤشرات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الاستقلالية المالية = أموال خاصة/الديون	0,43	0,539	0,673	0,987	1,09	1,17
قابلية التسديد = الأصول/الديون	1,43	1,539	1,673	1,987	2,09	2,17
التمويل الخاص= الأموال الخاصة/الاستثمارات	2,52	0,556	0,87	0,951	1,37	2,13
التمويل الدائم = الأموال الدائمة/الاستثمارات	1,45	1,34	1,42	1,70	2,24	3,26
المديونية = الديون/الخصوم	0,699	0,695	0,635	0,556	0,504	0,46
السيولة العامة=الأصول المتداولة/ر ق أ	2,56	1,710	1,95	2,95	3,38	4,295
السيولة الإجمالية = قيم جاهزة + ق غ جاهزة/ ر ق أ	0,388	0,278	0,308	0,393	0,589	1,495
الخزينة المالية = قيم جاهزة/د ق أ	0,42	0,52	0,681	0,791	0,884	0,987

المصدر: المصلحة المالية والمحاسبية للمؤسسة.

(1) وثائق المؤسسة، المصلحة المالية والمحاسبية.

ابتداءً من عام 1999 أصبحت المؤسسة مستقلةً تماماً، وهذا يوضحه الجدول أعـلاه، وإن الوضـعية الصافية تحسنت كثيراً، الذي يترجم من خلال زيادة نتائج رهن التخصيص الـذي يـؤدي إلى اسـتقلالية المؤسسة مالياً.

كذلك فالمؤسسة تشهد انخفاضاً في معدلات المديونية من عامٍ إلى آخر. كذلك لا تـستطيع تـوفير تمويلٍ خاص ا، وتستطيع تمويل ديو ا قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة.

وبدراسة النسب والمؤشرات المالية، نلاحظ أن المؤسسة تشهد صحةً مالية جيدة تساعدها في تحسين حصتها في السوق، وجلب استثماراتٍ جديدة.

والمهم أن المؤسسة لا تعاني من عجز الميزانية؛ وبالتالي لديها فرص كبيرة للدخول في اقتصاد الـسوق والأسواق المالية.

نستخلص مما سبق ذكره، أن صيدال استطاعت أن تثبت قدر ا بالفعل على رغم كل التحـديات، بفضل النتائج التي حققتها خلال السنوات الأخيرة؛ إذ كانت من بين المؤسسات التي قبلت لدخول البورصة بطرح 20% من أسهمها التي قُدرت بـ 500 مليون دج، جزئت على 2 مليون سهم، قيمة السهم الواحد بـ 800 دج، وذلك بعد المصادقة على الوثائق التي تتضمن كل المعلومات المتعلقة ببرنـامج عمـل مـن 1999/02/15 - 1999/03/15 منعرجاً كبيراً في حياة مجمع صيدال؛ إذ استطاع من خلال هذه العمليـة أن يرسخ ثقافةً جديدة، وهي ثقافة البورصة مقدماً بذلك الجديد للسوق والاقتصاد الوطني.

هذه العملية أكدت السعي المستمر نحو التطور، تطور عمدناه بارتفاع الإنتاج، وتكثيف الـشراكة، وتكوين الإطارات داخل وخارج الوطن؛ قصد استقطاب خبراتٍ وتكنولوجيا جديدة.

وعليه، يمكننا القول أن صيدال استطاعت أن تفرض وجودها في سوق الأدوية طيلة التجربـة الـتي خاضتها، إلا أ ا تقف اليوم أمام تحدياتٍ جديدة وأكثر صعوبة من ذي قبل، وهو اقتصاد الـسوق الـذي تحركه أساساً الجودة والنوعية والوفرة. لذلك فإن مجمع صيدال بحاجةٍ أكثر مما مضى إلى كل طاقاتـه دون تمييز، من الحارس الذي يستقبل زبائن المؤسسة، إلى المدير الذي يسير ا مع.

وعلى حد قول الرئيس المدير العام مع صيدال السيد ***علي عون***: « لقد استطاعت صيدال خـلال تجربةٍ دامت أكثر من ثلاثين عاماً أن تفرض وجودها في الميدان الصيدلاني، بفضل القدرات والخبرات الـتي صنعتها. وعندما نقول الخبرات، فإننا لا محالة نعني بذلك طاقماً ويداً عاملة ذات كفاءة، توجب علينا اليوم

أن نوجه لها كل الاحترام والتقدير لكل ا هودات التي كرسوها، والعطاء الذي بذلوه؛ حتى يكسب مجمع صيدال موقفه القوي في هذا القطاع الحساس ».

ومن دراستنا التطبيقية، تم التوصل إلى نقاط الضعف، الفرص والمخاطر التي يمكن أن يواجهها ا مع في المستقبل، نذكر منها:

1- نقاط الضعف:

أ- سياسة إشهارية ضعيفة، وضعف نظام المعلومات المستخدم من طرف ا مع؛

ب- غياب مصلحة البورصة على الوحدات الموزعة على القطر الوطني؛

ج- عجز ا مع في تحصيل الأموال من بعض الزبائن.

2- المخاطر:

أ- المنافسة الداخلية والخارجية؛

ب- الآثار المترتبة عن النظام الجمركي الجديد نتيجة عقد الجزائر الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛

ج- مواصلة عدم تسعير أسهم صيدال في البورصة لمدةٍ طويلة قد تؤدي به إلى خروجه منها.

3- الفرص:

أ- إبرام عقود شراكة أخرى تسمح للجميع بزيادة حصته في السوق العالمية؛

ب- قلة المؤسسات المسعرة في البورصة تسمح له بجلب المستثمرين إلى شراء أسهمه.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا وتحليلنا ال سياسة الخوصصة في هذا الفصل، والذي يدور حـول حيثيا ـا في الجزائر، توصلنا إلى حوصلةٍ عامة وخاصة عن هذه التجربة وهذه العلاقة التي تربطها بالقطاعات الاقتصادية ومجال التنمية الاقتصادية، حيث تم:

- الكشف عن هذا المفهوم الذي نراه ما زال لم يحقق الأهداف المطلوبة والمحددة والموسومة مـن طـرف الجهات الرسمية، وهي النهوض بالاقتصاد الوطني.
- التعرف على ماهية القطاع العام والخاص في الجزائر من حيث المفهوم، التعريف، ودور كل واحدٍ منهما في التنمية الاقتصادية. وتوصلنا إلى فكرةٍ مفادها أن القطاع العام والخاص عنصران متلازمان لا يمكـن الاستغناء عن أحدٍ منهما؛ فكل واحدٍ يكمل الآخر. فالأول يلعب الدور العام كالخـدمات والمرافـق والحفاظ على الأمن العام، ومجالاتٍ لا يمكن للقطاع الخاص القيام ا؛ حفاظاً على سـلامة الوحـدة الوطنية والاقتصادية. والآخر له دور خاص به يتمثل في مجالاتٍ واسعة، في مجالات التنميـة الـشاملة، كالقطاعات الصناعية، والزراعية، والخدمية.
- التعرف على مجالات تدخل كل من الدولة والقطاع الخاص في مجال النشاط الاقتصادي. فالأول الحفاظ على الاقتصاد الوطني من الفقر، الاحتكار، الفساد، وحماية المستهلك؛ أما الثاني ممارسة النشاط وفقـاً لقواعد وأسس الاقتصاد الوطني، أي مبدأ المصلحة الوطنية.
- التوصل كذلك إلى معالم انتشار وتوسع القطاع العام في الدول النامية، والجزائر مـن بينـها، وكـذا الأهداف العامة والخاصة للقطاع العام، والدور الذي لعبه في الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى غايـة اليوم، مع معرفة مبررات وجوده.
- الوقوف على معوقات القطاع العام والمشكلات التي عانى منها وهي المشروعات المعتمدة التي تعاني مـن الأداء المالي الضعيف لها، والتخطيط السيء والرديء لها، ولأسبابٍ أخرى مذكورة كذلك.
- التعرف على المفهوم العام والخاص للقطاع الخاص، والدور الذي يلعبه في مجال التنميـة الاقتـصادية، والدور الذي يلعبه أصحاب رؤوس الأموال من رجال أعمالٍ وأفرادٍ في النشاط الاقتصادي، وكيفيـة تحقيق التوازن على مستوى جميع ا الات، والأهمية الكبيرة التي يعطيها ويلعبها في التنمية الوطنية، مـن حيث توفير السلع والخدمات المختلفة، وتنمية الصادرات الوطنية؛ وبالتالي تنشيط الميزان التجاري، مع تحديد إيجابيات ومساوئ هذا القطاع.

- تحديد دراسة الخوصصة في الجزائر من جميع النواحي، من التعريف، والمفهوم، والاصطلاح، وهي كيفية انتقال الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، سواءً الكلية أو الجزئية، في مجال نقـل وتـسيير المؤسـسات العمومية إلى أشخاصٍ طبيعية أو معنوية، مع تحديد النصوص القانونية التي نراهـا وحـددها المـشرع الجزائري في هذا ا ال.
- التعرف على الهيئات المكلفة والقائمة بالخوصصة في الجزائر، والدور الذي تلعبـه في مجـال نجاحهـا، وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكيفية تنفيذها وشروط نجاحها، وا الات التي شملتها في النشاط الاقتصادي، أي المؤسسات التي عرفت الخوصصة بصفةٍ عامة، وطرق التمويـل لهـا، وكـذا المؤسسات المعنية بالخوصصة، مع تحديد مختلف العراقيل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تقف في وجه تطبيق الخوصصة في الجزائر، وما هو واقع وآفاقها في الجزائر.
- تحديد آثار وإيجابيات الخوصصة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وفي بعض المؤسـسات الوطنيـة، وخاصةً الصغيرة منها.
- التعرف على القيمة المضافة لبعض المشروعات التابعة للمؤسسات الخاصة والعامة، والفرق فيما بينـها، وكذا مختلف السلبيات التي يعرفها كل القطاع العام وسياسة الخوصصة والدور المنوط بكل واحدٍ منها، مع دراسة إحدى المؤسسات التي عرفت سياسة الخوصصة في الآونة الأخيرة، وهي مجمع صيدال وحدة المدية أنتيبيوتيكال، والأهداف التي سطر ا ووصلت إليها.

خاتمة عامة

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة في المقدمة العامة لهذه الأطروحة، والتساؤلات المقدمة، وبعد تحليلنا للموضوع ودراسته من خلال فصوله المقترحة، تم التوصل إلى أهم النتائج المُحققة من هذه العملية (الخوصصة)، ومدى تأثيرها على ا ـالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والدور الذي تلعبه من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها. وعليه يمكن القول أن الخوصصة أصبحت في العقد الأخير من القرن الماضي اهتمام العديد من دول العالم نتيجة تراجع الاقتصاديات الاشتراكية؛ حيث قامت هذه الأخيرة بإعادة النظر في توجها ا الإيديولوجية، وأصبح همها الوحيد هو الانتقال إلى اقتصاد السوق، نتيجة ما يفرضه الواقع الاقتصادي العالمي. كما أن المنظمات المالية العالمية ساهمت بشكلٍ كبير كذلك في هذا التحول نتيجة التغيرات العالمية التي حدثت، كالسيطرة القطبية الأحادية وتأثيرها على اقتصاديات هذه الدول.

أولاً – نتائج الدراسة:

من خلال هذه المعطيات وعدة معطياتٍ أخرى، توصلنا إلى النتائج التالية للدراسة:

1- إن لجوء معظم دول العالم، والنامية منها خاصةً، إلى عملية الانتقال أو التحول تعود إلى أسبابٍ عديدة منها:

أ- اهتمام الدول النامية- خاصةً الجزائر- واعتمادها على الموارد البترولية كمصدرٍ أساسي للتصدير والاقتصاد ككل والتخلي كليةً عن مجالات التنمية الاقتصادية الأخرى) كالقطاعات الصناعية، الزراعية، الخدمية، ...الخ)

ب- إخفاق القطاع العام في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وهي التنمية الشاملة والمتواصلة للاقتصاد.

ج- انتشار واتساع ظاهرة الفساد والرشوة في المؤسسات العمومية والقطاع العام ككل، والسيطرة المطلقة لأصحاب النفوذ عليه، وكذلك انتشار ظاهرة البيروقراطية على مستويات القطاع العام وإفشاله.

د- الاعتماد على العمالة غير المؤهلة، والتسيير السيئ من الإدارة للقطاع العام، والعبث بموارده.

هـ- ارتفاع تكاليف القطاع العام، وتزايد خسائره.

و- الاختلالات الهيكلية التي عرفها القطاع العام.

كل هذه الأسباب وأخرى عديدة أدت بالدول النامية، وبالجزائر خاصةً، إلى عجزٍ في الميزانية العامة؛ وارتفاعٍ في المديونية الخارجية؛ وانخفاضٍ في العملة الوطنية، وارتفاعٍ في أسعار الصرف.

هذه العوامل سارعت بعملية التحول والبحث عن سياسةٍ يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى تحقيق الاستقرار وتنميةٍ شاملة وناجحة؛ فكانت الإصلاحات الاقتصادية بجميع مراحلها معتمدةً في ذلك على وصفة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي المبنية على شروطٍ مسبقة ومختلفة، وهذا حسب قدرة وإمكانية كل دولة في عملية التسديد وامتلاك الموارد؛ فكانت نتائجها مختلفة، إعادة الجدولة ، التخفيض من العمالة، الرفع من الدعم على السلع الضرورية والأساسية، وغيرها من الشروط الأخرى.

2- عرفت الدول التي تعتمد على مصادر نفطية وإهمال القطاعات الأخرى عجزاً كبيراً في ميزان مدفوعا ا وارتفاع مديونيتها.

3- أصبحت الدول غير قادرةٍ على تمويل حاجا ا الداخلية؛ مما عجل بتطبيق عملية الإصلاح الاقتصادي وتطبيق شروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

4- هناك حقيقةٌ لا مفر منها، وهي أن العجز المالي الضخم الذي عرفه القطاع العام في المؤسسات يعود إلى:

- ضعف استعمال الطاقة الإنتاجية.
- التكاليف المالية للإنتاج والاستثمار.
- تعدد أهداف ووظائف المؤسسة.
- غياب التكوين والتأهيل داخل المؤسسة، مع غياب نظام الحوافز والعقوبات وغيرها.
- التسيير المركزي، وسوء التنظيم داخل المؤسسة.
- كما أن سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة عوض أن تساهم في الرفع من المؤسسة وتحسين قدر ا والدفع ا نحو الفعالية، أدت ا إلى تحقيق نتائج وخيمة عليها كمؤسسة والاقتصاد ككل، حيث امتصت كل رؤوس الأموال الضخمة المسخرة لها، مع تقسيم القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصةً النسيج الصناعي. وزيادةً على ذلك الديون الضخمة ما بين المؤسسات والبنوك والخزينة العمومية.

5- الشعارات التي كانت مرفوعةً عن الموارد المالية الضخمة والكبيرة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، والتي كانت تخفي من ورائها المشكلات والعيوب الكبيرة للمؤسسات والاقتصاد، انكشفت بمجرد حدوث أزمةٍ بترولية كبيرة، والتي تمثلت في انخفاض أسعار هذه الأخيرة في الأسواق العالمية؛ فظهرت بذلك بوادر أزمة حقيقية والتي نتج عنها: هشاشة الاقتصاد الوطني، وانفجار أزمة مدفوعات حادة، وزيادة المديونية الخارجية وارتفاعها بشكل مذهل، حيث انتقلت من 14 مليار دولار عام 1984 إلى 24,6 مليار دولار عام 1987، إضافةً إلى ارتفاع نسبة خدمة الديون إلى 75% .

كل هذه العوامل كان نتيجتها النمو السالب للناتج الداخلي الخام الذي ميز سنوات الثمانينات.

وعليه يمكن القول أن عبارات إعادة الهيكلة والتحول إلى اقتصاد السوق، الخوصصة أصبحت أكثر شيوعاً في الاقتصاديات المالية النامية، وهي ذات معانٍ ودلالاتٍ متباينة؛ الشيء الذي يربطها عند البعض بالتقشف وربط الأحزمة؛ حيث أصبحت الاقتصاديات النامية المختلفة، ومنها الجزائر، تعتبر العبارات السابقة عمليةً ضرورية دف إلى خفض الاختلالات الهيكلية أو إزالتها في الاقتصاد الوطني مهما كان نوعها داخلية أو خارجية، ومن أهم مظاهر هذه الاختلالات نعيد ذكرها:

- عجز في الموازنة العامة.
- عجز الميزان التجاري.
- انخفاض الاحتياطات.
- ارتفاع نسبة البطالة أو تزايد حجمها.
- ارتفاع نسبة التضخم.
- تدهور أسعار صرف العملة المحلية.
- اختلال القطاع المصرفي والتجاري.
- ارتفاع حجم المديونية الخارجية، وتزايد أعبائها.
- انخفاض إنتاجية المشاريع العامة.
- عدم صلاحية النظام الضريبي وتخلفه.

كل هذه العوامل وأخرى عجلت في انخفاض مستوى القدرة الاقتصادية والمعيشية لأغلبية أفراد ا تمع. فعملية التصحيح المعتمدة من طرف الاقتصاد الوطني يجب أن تنطلق من مبدأ الاعتماد على الذات والدعم الاجتماعي لها والتعاون العربي وتفعيله؛ مما يتطلب انتهاج سياسةٍ محلية دف إلى تخطي الصعوبات في المدى القصير، وتحقيق إنجازاتٍ كبيرة على المدى الطويل. كما أ ا تحتاج إلى مواكبة التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي، والاتجاه نحو تحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية.

كل هذا جعلنا نخلص إلى نتيجةٍ وهي أن سياسة إعادة الهيكلة والتصحيح والخوصصة أو التحول إلى اقتصاد السوق جعلنا نميز بين ثلاث مجموعاتٍ من الدول العربية والتي هي من ضمن الدول النامية:

ا موعة الأولى: تضم البلدان العربية المصدرة للنفط؛

ا موعة الثانية: تضم البلدان العربية المتوسطة الدخل؛

ا موعة الثالثة: تضم البلدان العربية الضعيفة الدخل.

وتعتبر الجزائر ضمن ا موعة الثانية، حيث تواجه مجموعةً من الصعوبات نتيجة ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط.

6- لقد أصبحت الخوصصة أحد الشعارات التي تنادي ا الدول النامية من أجل النهوض بالنمو والتنمية الاقتصادية لها، والجزائر من بينها، إلا أ ا عرفت تأخراً في وتيرة تطبيقها، وذلك بسبب:

- التأخر في إصدار المراسيم والتشريعات القانونية.
- الخوف من هذه السياسة، خاصةً الطبقة العاملة.
- نقص الدراسة الميدانية للقطاعات التي تريد الدولة خوصصتها.
- نقص البيانات والمعايير عن المؤسسات التي تطبق عليها سياسة الخوصصة.
- عدم تحديد بوضوحٍ أهداف سياسة الخوصصة.
- عدم يئة الأرضية أو البيئة التي تريد تطبيق عليها سياسة الخوصصة.
- مشكلة تسريح العمال أو عدم كيفية معالجة هذه المعضلة بالنسبة للمؤسسة والدولة.
- الخوف من الاحتكار والسيطرة، سواءً لجهاتٍ نافذة في الدولة، أو أخرى خارجية.
- مشكلة تدخل الدولة هل يكون كلياً أو جزئياً.
- ضغط الهيئات المالية الخارجية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) في تطبيق هذه السياسات التصحيحية.

إذن سياسة الخوصصة أصبحت اليوم أمراً واقعياً يجب التعامل معه وفق المصلحة الاقتصادية الوطنية، وهي مراعاة الطبيعة أو البنية الاجتماعية للاقتصاد الجزائري، كبيئة المؤسسة والفرد، وعلاقة المؤسسة بالمحيط الداخلي والخارجي.

7- يصبح دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي الجديد وسياسة الخوصصة أقل مما كان عليه، وهو مراقبة وإنتاج السلع الاستراتيجية والخدمات الأساسية، والمتابعة، ومنع الاحتكار، وحماية الطبقة الاجتماعية المحدودة الدخل. أي يجب أن لا تغيب الدولة عن حماية البلاد والأفراد والاقتصاد من مختلف التدخلات، والانتهاكات، والتلاعب بالمصلحة العليا للوطن، مع رسم مختلف السياسات والأهداف الطويلة وطرق تحقيقها.

8- إن الخوصصة وعلاقتها بالمديونية الخارجية، وحسب الدراسات المستقاة، تعمل على خفضها أو إلغائها. ولكن المعالجة يجب أن تكون مبنيةً على استثماراتٍ واضحة المعالم وعلى الخطط الناجحة، لا على استثماراتٍ فاشلة، كجلب السلع والبضائع وغيرها من الخارج، ونقول عنها مشاريع ناجحة.

وتجربة ماليزيا في الخوصصة خير دليلٍ على ذلك؛ حيث عملت هذه الدولة وفقاً للمصلحة الوطنية لبلدها، وحققت نتائج خيالية وفقاً لسياسة الخوصصة، وخفضت من المديونية الخارجية، وعرفت من النمو الاقتصادي لها، وحققت استثماراتٍ ذات نجاحٍ مذهل، رغم المنافسة الشرسة بين الصين واليابان لها. ولكن سبب النجاح كان بالاعتماد على الذات، و يئة المناخ الملائم لإنجاح سياسة الخوصصة وأي أسلوبٍ آخر.

9- تعتبر الخوصصة أحد أهم الأساليب لتطبيق العولمة الاقتصادية؛ حيث أصبحت منفذاً للشركات الأجنبية والمتعددة الجنسيات لتتغلغل في اقتصاديات الدول النامية نتيجة شراء أسهمٍ ا؛ مما أكسب هذه الأخيرة تبعيةً نستطيع أن نقول بأ ا مطلقة في جميع الميادين.

10- أصبحت الخوصصة تشكل في بعض الدول، وكذلك سياسات الإصلاح المعتمدة، مشكلة تزايد واتساع دائرة الفقر، وانتشار الفوضى في استغلال الموارد المالية في مشاريع صالحة ومفيدة للاقتصاد وا تمع في هذه الدول، والجزائر طبعاً.

11- البطالة المقنعة التي ميزت القطاع العام في جميع الدول النامية والجزائر خاصةً، تصدر مع سياسة الخوصصة وكيفية معالجتها، ومشكلة التمويل الخارجي من الهيئات المالية المعروفة التي تريد فرض منطقها، وخاصةً أن اقتصادنا مبني على أسعار المحروقات، ومشكلة زيادة النمو السكاني مع انخفاض أسعار النفط؛ كل منها تعتبر مشكلاتٍ عويصة يجب إعادة النظر فيها في ظل توفر الموارد المالية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات.

12- تعتمد الخوصصة على التأهيل والتكوين والتدريب الجيد للأفراد وفي جميع ا الات، أي دراسة العنصر البشري دراسةً عميقة حتى تبين له إنجاح أي سياسة؛ لأن عنصر العمل هو المحرك الأساسي لعوامل الإنتاج.

13- حتى تنجح سياسة الخوصصة في أي مجتمع يجب أن نبعد عنها البيروقراطية والعبث بالاقتصاد من أجل الكسب السريع والتحايل على المؤسسات والاقتصاد ككل، كلها عوامل تؤدي إلى تكريس التخلف والتبعية، وضعف الاقتصاد والتنمية ككل. كما حدث وأن فشل القطاع العام، وسببه العنصر البشري. لذا يجب تغيير الذهنية التسييرية والإدارية للمسير والعامل، والتفكير بالعقلانيية حسب التقدم، التطور التوسع، الاستثمار، تحقيق الرفاهية لجميع أفراد ا تمع.

14- عدم التخلي عن أي قطاعٍ، سواءً القطاع العام أو الخاص، وإنما يجب العمل على تحقيق التوازن فيما بينهما؛ من أجل الوصول إلى التوازن والاستقرار، خاصةً في الدول النامية، والجزائر خاصةً، وعدم تحجيم قطاعٍ عن آخر، بل يجب أن يكون التكامل فيما بينهما.

15- إن امتلاك الجزائر في السنوات الأخيرة لموارد مالية ضخمة، وتحسن علاقا ا مع الخارج، وفتح أسواقها، واعتمادها على برامج سياسة الخوصصة، وهذا ما توضحه مختلف البيانات الصحفية عن استمرار هذه السياسة في الأشهر الأخيرة، يستوجب عليها اعتماد استراتيجية محكمة في إنجاح علاقات الشراكة مع المستثمرين، سواءً على المستوى المحلي أو الأجنب،ي في جلب مشاريع تكون مفيدةً وناجحة، وتزيد في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، وتعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بل انتهاج سياسة الترقيع، مع اختيار المُسير القادر والفعال لها.

16- إن نجاح أي أسلوب في أي بلد يتطلب علينا دراساتٍ وبحوثٍ معمقة وميدانية، لهذا يجب أن نجعل الجامعة وإطارا ا الكُفء هي أساس تحقيق التنمية وإنجاح أي سياسة، أي يجب أن نعود الجامعة ونفتحها على المحيط في إطار إعطاء المصداقية الإطارات الحقيقية لها.

17- تعتبر الجزائر من بين الدول التي تملك قدرةً بشرية هائلة في جميع الميادين، يجب استغلالُها في شروطٍ وظروفٍ مواتية؛ دف تحقيق التنمية الشاملة المنشودة. وإنجاح سياسة الخوصصة مرهونٌ باستغلال هذه الطاقة الهائلة، بل الاعتماد على نفس الطبقة التي أفلست القطاعات السابقة، أي المؤسسة الوطنية في السابق. بل يجب التجديد، والتغيير، والتأهيل، والتكوين، والتطوير.

18- تعتبر المؤسسات المالية الدولية أحد الأدوات الأساسية في أيدي الدول المتقدمة تعمل لصالحها في برامج إصلاحية وسياسة الخوصصة في تعميق التبعية، وزيادة الفجوة بين البلدان النامية والدول المتقدمة؛ من أجل بقاء الهيمنة والسيطرة، وبقائها في حالة الضعف والتخلف، وإضعاف مختلف قياد ا الداخلية؛ من أجل التدخل والسيطرة والنهب للثروات والخيرات التي تملكها في صالح اقتصاديات بلدا ا ومجتمعا ا، وهذا مما نراه اليوم من التبعية المطلقة للدول المتقدمة، والسؤال المطروح،: أين نحن من هؤلاء.

ثانياً- التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج العامة والخاصة المتوصل إليها نود تقديم بعض التوصيات التي نراها مفيدةً لاقتصادنا منها:

1- قبل البدء في تنفيذ برامج أي سياسة يجب تحديد أسباب وعوامل اللجوء إلى انتهاج سياسة إصلاح جديدة، وسياسة الخوصصة تعتمد على:

- مدى تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري.
- يئة المناخ اللازم سواءً من الناحية الاقتصادية أو القانونية.
- يجب معرفة أسباب فشل السياسة السابقة قبل الإصلاح، ودراستها، وعدم الوقوع فيها.
- عملية تطبيق سياسة الخوصصة تعتبر المرحلة الأخيرة في عملية الإصلاحات.

2- الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) يجب أن لا تأخذ وصفة هذه الهيئات كليةً من طرف الدول النامية، والجزائر من بينها، حيث تنقصها النظرة الموضوعية والحقيقية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدول؛ لأن كل دولة لها أوضاع داخلية مختلفة وعادات وتقاليد مختلفة، وإنما يجب على هذه الدول، والجزائر من بينها، الأخذ بما هو صالح ويتناسب والاقتصاد الوطني والأوضاع الداخلية، مع مراعاة الاتجاه الصحيح لها؛ من أجل تحقق هذه الإرشادات والتوجيهات الإصلاح الحقيقي، ونتائج هذه السياسات، ومن بينها الخوصصة، بدون مشكلاتٍ تعيق النمو والتنمية.

3- يجب على الدول النامية أن تكون لديها حكومات نافذة وقوية في اتخاذ القرارات؛ وذلك من أجل وضع سياساتٍ عامة ملائمة لمختلف التحولات الحاصلة في العالم والجديدة، وعدم التأثير عليها في بناء هذه الاستراتيجيات وتحديدها؛ ـدف تحقيق الاستقرار والاستمرارية.

4- يجب على الدول التي تعتمد سياسة الإصلاح الاقتصادي والخوصصة منها أن تكون لديها أسواق مالية متطورة ونشطة ومواكبة لمختلف التغيرات والأسواق المالية لرؤوس الأموال الأجنبية (العالمية)، من حيث الكيفية والأداء؛ من أجل إنجاح عمليات المشروعات المعروضة للخوصصة في طريقة انتقالها، من حيث الملكية مبنية على الشفافية، الثقة، الوضوح، الاطمئنان، مراعاة المصلحة الوطنية أولاً وأخيراً، بدلاً من عملية المزايدة.

5- يجب على الدولة أن تحدد نسبة مشاركة الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الوطني، أي إصدار مراسيم وتشريعاتٍ تنظم وتحدد القوانين الدقيقة المحددة لنسبة المشاركة الأجنبية في الاستثمار؛ من أجل الحفاظ على الاقتصاد الوطني من السيطرة الأجنبية والاحتكار؛ وبالتالي التبعية، وذلك في جميع الأنشطة.

6- إن نجاح سياسة الخوصصة يتطلب خروج القطاع الخاص من الأنانية، والعادات القديمة، والتفكير الضيق، والانحياز للذات، والبحث عن الأهداف الشخصية عن الأهداف الاجتماعية والوطنية. وكذلك يجب أن يكون الفرد العامل القيمة الاجتماعية المطلوبة والمحترمة لدى الجميع من أبعادها العصرية والاستراتيجية، بحيث يتوافق والنجاحات التنموية الداخلية والخارجية.

7- يجب إنشاء مختلف الوسائل الضرورية لإنجاح سياسة الخوصصة، كالتشجيع للقطاع الخاص، والتعاون ما بين الأفراد، وإنشاء صناديق مختلفة، كالتقاعد والتأمين على البطالة، الإسراع بعملية التنمية، مراجعة الأنظمة القانونية والتعليمية وسياسات التدريب والتأهيل والتكوين، فتح الجامعة على المحيط، واعتماد برامج ميدانية في التكوين والتأهيل والتدريب.

8- قبل الخوض في أي سياسة يجب اختيار العينة الحقيقية ومعايير اختيارها ودراستها؛ ـدف بناء سياسةٍ ناجحة، وعدم الوقوع في الأخطاء السابقة، مع تحديد عوامل الفشل والنجاح.

9- سياسة الخوصصة أصبحت اليوم بالنسبة للحكومة منهجاً للإصلاحات الاقتصادية لديها، يستوجب عليها توضيح معالم هذه السياسة وآفاق نجاحها، وكيفية التعامل مع المستثمر الأجنبي.

10- يجب على المؤسسات المعنية بالخوصصة أن تفتح أبوا ا للباحث من أجل المساهمة في إنجاح هذه السياسة ومدى جدواها وعدمها.

11- نتيجةٌ نقولها: نجاح أي سياسةٍ مرتبطٌ بالفرد ذاته، من حيث قدرته، مؤهلاته، تكوينه، تدريبه، تأهيله، ارتباطه بعمله، وحبه لمؤسسته ومجتمعه ووطنه. يجب أن تكون الشفافية، الوضوح، والتوافق ما بين المصلحة الاجتماعية والمصلحة الاقتصادية، وبالتالي الوطنية.

ثالثاً- آفاق الدراسة:

الموضوع ما زال في بدايته لا يمكن الحكم عليه لا بالفشل أو بالنجاح؛ لأن معالمه مازالت غير واضحة لدى المستثمر المحلي والأجنبي؛ نتيجة تضارب الإحصائيات ومدى فعالية هذه السياسة؛ لذا نقترح على كل باحثٍ الدراسة والبحث أكثر وإثراء هذه البرامج من أجل الوصول إلى ووضع سياسة واستراتيجية واضحة وسليمة وناجحة للبلد. وهذه الدراسة قابلة للزيادة أو النقصان وإدلاء الآراء، وإنما تعتبر كنقطة بداية للدراسات السابقة وإثراء للبحوث العلمية. إذن تعتبر دراستنا هذه كانطلاقةٍ لدراسات تأتي فيما بعدنا؛ وعليه نرى بأن على كل من يهمه الموضوع أن يزيد من البحث والتمحيص؛ لأن كل دراسةٍ تحمل في طيا ا الزيادة أو النقصان، وهذا العمل الذي هو بين أيدينا ليس معناه أننا توصلنا إلى قمة البحث، وإنما نراه بداية الطريق، وعليه نقترح المواضيع التالية كآفاقٍ لهذه الدراسة والتي نوردها فيما يلي:

1- دراسة المؤسسة الوطنية وعلاقتها بالخوصصة.

2- دراسة وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العامة.

3- علاقة المؤسسة العامة بالمؤسسة الخاصة في ظل التحولات الاقتصادية.

المراجع

المراجع

أولاً- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- آدم مهدي أحمد، الخصخصة في الدول النامية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.

2- أحمد جمال الدين موسى، الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام: دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصري، جامعة المنصورة، 2004.

3- أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة، عمان، ط5، 1992.

4- أحمد صقر عاشور، التحول إلى القطاع الخاص: تجارب في خصخصة المشروعات العامة، سلسلة بحوث ودراسات رقم 344، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1996.

5- أحمد الغندور، تطوير القطاع العام - أوراق اقتصادية-، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، مارس 1993.

6- أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

7- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت).

8- أحمد يوسف الشحات، الخوصصة والكفاءة الاقتصادية، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.

9- الأستاذ فهد ونسيبة العصفور، نظام (BOT)، وزارة المالية الكويتية، الكويت، 2002.

10- إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط1، 1999.

11- أماني قنديل، القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر، مركز البحوث السياسية، القاهرة، 1989.

12- إيهاب الدسوقي، الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة حالة التجربة المصرية،، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

13- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الوطني من المزايا النسبية إلى التبادل المتكافئ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.

14- جون دوفاهيو، قرار التحول إلى القطاع الخاص: غايات عامة ووسائل خاصة، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1991.

15- جيهان محمد الحفناوي، تجربة مصر والدول الرائدة في مجال الخصخصة: دراسة حالة المتغيرات في هيكل العمالة خلال التحول للخصخصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

16- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999.
17- حسان خضر، الإصلاحات في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، 2003.
18- حسين عمر، الجات والخصخصة: الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية، مشكلات اقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997.
19- حمدي رضوان، المشاكل الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1992.
20- رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 5، ا لمد1، القاهرة، 1997.
21- رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.
22- رفعت لقوشة، قراءة إستراتيجية لحركة الخوصصة، القاهرة، (د.ت)
23- رمزي سلامة، التجربة البريطانية في الخوصصة، 1992.
24- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية، الأردن، 1998.
25- سالم عبد العزيز محمود، قضايا الخصخصة في ا تمع الكويتي، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، 2003.
26- سامي عفيفي، الخبرة الدولية في الخوصصة، القاهرة، ط1، 1994.
27- ستيف.هـ. هانكي، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1995.
28- سعيد إسماعيل علي، التعليم والخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 105، القاهرة، 1999.
29- سعيد النجار، التخصيصية والتجمعات الهيكلية في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1988.
30- سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1991.
31- سمير إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وتجارب الإصلاح الاقتصادي والمالي: دراسة تحليلية تقييمية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
32- السيد أحمد عبد الخالق، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
33- السيد عبد المولى، النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة للنظام النقدي والمصرفي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.

34- شفيق أحملين، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور، نوفمبر 1999.
35- صديق عفيفي، التخصيصية وإصلاح الاقتصاد المصري، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1991.
36- صفوت عبد السلام عوض الله، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996 -1997.
37- صلاح عباس، الخصخصة: المصطلح والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
38- صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1984.
39- ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية: آراء واتجاهات، ديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2005.
40- طاهر كنعان، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي العربي، صندوق النقد العربي، الكويت.
41- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1997.
42- عبد الرحمن بوابقجي، التنمية الاقتصادية دار الكتب الجامعية، دمشق، 1978.
43- عبد الستار عبد الحميد سلمي، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي، دار الكتب المصرية، 2000 -2001.
44- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
45- عبد ا يد قدي، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.
46- عبد المولى، النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة للنظام النقدي والمصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.
47- علي حافظ منصور أحمد الصفتي، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الثقافة العربية، 1995 -1996.
48- علي زغدود، المؤسسة الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.
49- عمر سلمان، دعم وتطوير سوق المال في مصر، المعهد المصرفي، البنك المركزي المصري، 1992.
50- عوض شفيق عوض، الخصخصة ، د.م، 2000.

51- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة، بيروت، ط1،1981.
52- فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
53- فوزي منصور، خروج العرب من التاريخ، دار الفارابي، بيروت، 1991.
54- القاضي أنطوان الناشف، الخصخصة (التخصيص) مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000.
55- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
56- ماهر بطرس، دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق، دار النهضة العربية، القاهرة، (د.ت).
57- محسن أحمد الخضري، الخصخصة منهج اقتصادي متكامل لإدارة عمليات التحول إلى القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993.
58- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.ت).
59- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2003.
60- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
61- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
62- محمد صالح الحناوي، الخصخصة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1995.
63- محمد المتولي، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2004.
64- محمد ناظم حنفي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، كلية التجارة، طنطا، 1992
65- محمود صبحي، الخصخصة: المشكلات والحلول، جامعة عين شمس، القاهرة، ط2، 1999.
66- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، 1993.
67- مدحت حسين، التخصيصية: السياسة العربية شأ ا ودواعيها والأهداف المرجوة منها، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993.
68- المرسي السيد حجازي، الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية، الإسكندرية، (د.ت).
69- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ج1،ط3.

70- معهد التخطيط الوطني، تقييم البدائل الإجرائية لتوسيع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (28)، القاهرة، يناير 1996.
71- منير إبراهيم هندي، أساليب وطرق الخصخصة للمشروعات العامة: خلاصة التجارب العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة بحوث ودراسات رقم 337، القاهرة، 1995.
72- نجوى عبد الله سمك وعادلة محمد رجب، انعكاسات برنامج الخصخصة على الاقتصاد المصري، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية و المالية، القاهرة، 2003.
73- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة، الجزائر، 1996.
74- هالة حلمي السعيد، الآثار الاقتصادية لبرنامج الخوصصة في الدول النامية، دراسة بحثية حول صندوق التنمية العربية، بحوث جامعة المنصورة،

ب- الرسائل العلمية:

- **أطروحات الدكتوراه:**

75- سميرة إبراهيم محمد أيوب، دور السياسات المالية في برامج الموائمة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي في حل مشاكل الدول النامية مع دراسة خاصة عن مصر، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد العام، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،1997.
76- عبد الباسط وفا محمد حسن، بورصة الأوراق المالية ودورها في تحقيق أهداف تحول قطاع الأعمال العام إلى الملكية الخاصة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1996.
77- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
78- عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، أطروحة دكتوراه، مدبولي، 2004. علي عبد الله، اثر البيئة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.
79- علي عبد الله، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
80- عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، أطروحة دكتوراه، مكتبة مدبولي، 2004.

81- محمد راتول، سياسة التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي: التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

82- محمود محمد الدرماش، الخصخصة كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلة لقطاع الأعمال، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1999.

- **رسائل الماجستير:**

83- جمال محمود عطية، الآثار الاقتصادية الكلية لتخفيض ديون مصر الخارجية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة حلوان، 1996.

84- سعيدة مادي، الخوصصة عن طريق السوق المالية – حالة الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

85- عبد الكريم سباعي وياسين تغيلت، سياسة الخوصصة في بعض الدول النامية: دراسة حالة الجزائر، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 1999.

86- ليلى سنوسي، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

87- مراد محفوظ، عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

ج- التقارير:

88- حصيلة الخوصصة بالدول العربية حتى عام2001، الصيغة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002.

89- الديوان الوطني للإحصاء، التحقق من النشاط والشغل والبطالة في الثلاثي الثالث لعامي 2004/2003.

90- صفوت عبد السلام، عوض الله "الآثار التنموية للخصخصة"، تقرير حول الخوصصة في الكويت، 1995.

91- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو)، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999.

92- اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية (لجنة ما بين الوزارات)، التقرير النهائي، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مارس 1980.

93- ا لس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 1998، الدورة الثانية عشر، نوفمبر 1998.

94- ا لس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظـرف الاقتـصادي والاجتمـاعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، ا لس الوطني الاقتـصادي والاجتماعي، الجزائر، جويلية 2005.

95- مجلس التجارة والتنمية، « تقييم برنامج الخوصصة وتنفيذها ونتائجها: استعراض للتجارب الوطنية يشمل البلدان »، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 1994.

96- منشورات البنك الدولي.

97- المؤتمر الدولي للتربية، الدورة الثالثة والأربعون، التقرير النهائي، جنيف، سبتمبر 1992.

98- وزارة التخطيط، مذكرة تحليلية للمجاميع الاقتصادية الرئيسية، 2003.

99- وثائق المؤسسة المصلحة التجارية، صيدال المدية.

د- ا لات:

100- البنك الأهلي، « تقييم عملية المقايضة الديون بالأصـول المالية و أثرها على أوضاع الدولة المدينة»، النشرة الاقتصادية، ا لد 42، العدد 3، 1989.

101- البنك المركزي المصري، ا لة الاقتصادية، العدد 4، 1990-1991.

102- « التخاصية في العالم »، مجلة أخبار التخاصية، العدد 11، نيسان 2002.

103- دريد عودة، مجلة الاقتصاد والأعمال، السنة 22، يوليو 2003.

104- رفعت عبد الحليم الفاعوري وهند جولو، «خصخصة المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية "كيوتل" والآثار المترتبة عليها»، مجلة الإدارة العامة، ا لد 37، العدد 4، فبراير.

105- رمزي زكي، «الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر»، ا لة المصرية للتنمية والتخطيط، التي تصدر عن معهد التخطيط القومي، ا لد 2، العدد 1، يوليو 1994.

106- سيلفيا دورادو وريك هولز، « الخوصصة: النظريات الأساسية والحلقة المفقودة»، ا لة الدولية للعلوم الإدارية، ا لد 3، العدد 4، ديسمبر 1998.

107- شريف لطفي، « حماية المستهلك في اقتصاد السوق»، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 425، 1991.

108- عبد العزيز شرابي وعبد الرزاق بن حبيب، «السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي: إشارة خاصة إلى معضلة البطالة»، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، 1998.

109- عماري شبيب، « تخصيص منشآت الدولة الإنتاجية »، مجلة البنوك في الأردن، العدد 3، آذار (مارس) 1998.

110- فريق التخصيص- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية- مجلس الأمة الكويتي، «الملخص التنفيذي لبرنامج نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص في دولة الكويت»، مجلة الكويت الاقتصادية، تصدر عن الجمعية الاقتصادية الكويتية، السنة الأولى، العدد 1، ربيع 1996.

111- فهدو شبيه العصفور، نظام (BOT) وزارة المالية الكويتية، الكويت، 2002.

112- القاضي أنطوان الناشف، الخصخصة (التخصيص): مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000.

113- محمد بوجلال، السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الاندماج، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، سطيف، الجزائر، العدد 01، 2001.

114- محمد إبراهيم السقا، «تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2، 1997.

115- محمود محمد فهمي، «نظام تملك العاملين للأسهم E.S.O.P وسيلة لتمويل الشركات»، مجلة مصر المعاصرة، العددان 417 و418، يوليو- أكتوبر 1989.

116- مصطفى مهدي حسن، « مدخل صندوق النقد الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان النامية عرض وتحليل وتقويم »، مجلة آفاق اقتصادية، يصدرها اتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات العربية المتحدة، العدد 69، 1997.

117- ميكائيل بلاكويل وسيمون نوسير، « أثر تحول الدين إلى أسهم »، مجلة التمويل والتنمية، ا لمد 25، العدد 2، يونيه 1988.

118- نادر فرجاني، « آثـار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية»، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، إصدار م.ع.ت، ا لمد 1، العدد 1، ديسمبر 1987.

119- مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، السنة الثانية، فيفري 2005.

هـ - الندوات والملتقيات والمؤتمرات:

120- آمال عياري ورجم نصيب، « إصلاح المؤسسة الاقتصادية »، بحث ألقي في الملتقى الـوطني الأول حول « المؤسسة الاقتصادية وتحرير المناخ الاقتصادي »، الذي نظمته جامعة ورقلة- الجزائر يومي 22 و 23 أفريل 2003.

121- أحمد جمال الدين موسى، الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام، 14-21 آذار 2003.

122- بلقاسم حسن لمول، «سياسة الخوصصة في الجزائر »، بحث ألقي في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة الذي نظمته جامعة البليدة عام 2003.

123- حسان خضر، المعهد العربي للتخطيط، العدد 5، السنة 2003.

124- رياض دهال وبلقاسم العباس، «البطالة وبرامج التصحيح الهيكلي في بعض الأقطار العربية»، ندوة حول تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية، القاهرة، 26-27 ماي 1997.

125- عبد الله بدعيدة، « التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية»، بحث ألقي في ندوة: «الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية» التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر، خلال الفترة 28 – 30 أفريل 1997، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999.

126- قسم البحوث بالمركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، « الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي بين الواقع والمأمول »، سلسلة قضايا إستراتيجية، العدد 16، مدير التحرير: أشرف كشك، سبتمبر 2000.

127- المؤتمر الدولي للتربية، الدورة الثالثة والأربعون، التقرير النهائي، جنيف، سبتمبر 1992.

128- مؤتمر قضايا الإصلاح - الرؤية والتنفيذ 12- 14 مارس 2004 وثيقة الإسكندرية بالاشتراك مع أ.ع للعلوم و التكنولوجيا ومنتدى البحوث العربية الاقتصادية، مصر، 2004.

129- نواف الرومي، « ما هو الخيار الأفضل في سياسات الخوصصة في الأقطار العربية: خوصصة هيكلية أم خوصصة تلقائية ؟»، بحث ألقي في « ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية»، خلال الفترة 28- 30 أفريل 1997، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999.

130- مجلس التجارة والتنمية، تقييم برنامج الخوصصة وتنفيذها ونتائجها، استعراض للتجارب الوطنية شمل البلدان، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 1994.

131- رياض دهال وبلقاسم العباس، « البطالة وبرامج التصحيح الهيكلي في بعض الأقطار العربية»، بحث ألقي في ندوة: « تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية»، القاهرة، 26-27 ماي 1997.

و- الجرائد:

132- إبراهيم حسن، صحيفة السياسة، 28- 05- 2000.

133- جمال عبد الحكيم، صحيفة السياسة، 19- 08- 2000.

134- خالد بطي، صحيفة الوطن، 16- 08- 2000.

135- سالم الدقباسي، صحيفة الأنباء ،24- 06- 2000.

136- شملاف يوسف العيسى، صحيفة السياسة، 21- 08- 2000.

137- فادية الزعبي، صحيفة الشرق الأوسط، 05- 06- 2000.

138- عبد الأمير التركي، صحيفة الشرق الأوسط، 05-08- 2000.

139- محسن أبو رقية، صحيفة الأنباء، 21- 06- 2000.

140- محسن السيد، صحيفة السياسة، 19- 08- 2000.

141- جريدة البلاد، العدد 563، 12- 09-2001.

142- جريدة الحياة، العدد 15096، 27-07- 2004.

143- جريدة الخبر، العدد 2799، 17- 02 - 2000.

144- جريدة الخبر، العدد 2798، 27- 02 - 2000.

145- جريدة الخبر، العدد 3705، 17- 02 - 2003.

146- جريدة القبس، العدد 11232، 15- 09 - 2004.

147- جريدة المساء، 07-01-2001.

148- جريدة النصر، يوم 15 - 04 – 1996.

149- جريدة النصر، 15- 04 - 1996.

150- صحيفة العالم اليوم، 20- 04- 2000.

151- صحيفة الوطن الصادرة في 11- 09- 1999.

ز- المراسيم والقوانين والجرائد الرسمية:

152- الأمر 01-02 المؤرخ في سنة 2001.

153- الأمر 95- 22- من القانون الجزائري.

154- الأمر رقم 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997، المعدل للأمر 95-22 في 1995 الخاص بخوصصة المؤسسة العمومية، المادة 5. من الباب الثاني.

155- الأمر رقم 97-12، المؤرخ في 19 مارس 1997، المعدل والمتمم للأمر رقم 95 المؤرخ في 1995، والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.
156- برنامج الحكومة الموافق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني يوم 17- 08 -1997، مصالح الحكومة.
157- التعليمة رقم 625 المؤرخ في 18- 08- 1992 الصادرة من مصالح وزارة المالية، الجزائر، وزارة المالية والاقتصاد.
158- التعليمة رقم 625 المؤرخة في 1992/08/18 الصادرة عن مصالح وزارة المالية والاقتصاد، الجزائر.
159- الجريدة الرسمية رقم 41، 1998.
160- الجريدة الرسمية لصندوق النقد الدولي في عدد من اتفاقة الجزائر سنة 1993.
161- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، 16 يناير 1986.
162- المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية 2005 (CNIS).
163- المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية السداسي 2006.
164- المرسوم التنفيذي رقم 95 -404 بتاريخ 02-12-1995 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني لمساهمات الدولة وسيرة الجريدة الرسمية، العدد 75، 1995.
165- المرسوم التنفيذي رقم 96-104 بتاريخ 01-03-1996 والمتعلق بكيفيات تنظيم مجلس الخوصصة وسيره، الجريدة الرسمية رقم 18، 1996.
166- المرسوم التنفيذي رقم 96-105 المؤرخ في 11-03 - 1996، المتعلق بتحديد كيفيات تنظيم لجنة مراقبة عمليات الخوصصة وسيرها.

ح- مواقع الأنترنيت:

167- رياض الزغبي، « الخصخصة ودورها في بيئة المؤسسة»، www.csb.gov.ib، تاريخ التحميل:2005/12/27
168- موقع www.islamonline.net، 2007- 04- 18.
169- عارف دليلة، « القطاع العام في سورية من الحماية إلى المنافسة »، www.maf houm.com، تاريخ التحميل: 2005/12/28.

ثانياً- باللغة الفرنسية:

Livres:

170- Benissad M,H. l'ajustement stustement structurel objectifs et expériences Algerie Abin, édition 1994 .

171- Ben Yakoub Ahmed. Gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie, Tome 1, OPU, Alger.

172-BESSON D, M. Lanteni, ANSEA. la décennie notes et études documentaires, 1994.

173- Boukarami Sidali. Forme de marché et politique de l'entreprise: le cas de l'Algérie, OPU, Alger.

174- El Hocine BEN Aisa. Alger restrictions et reformes économiques (1979-1993), OPU, Algérie, 1994.

175- Mebtoul Abdrahman. Environnement et gestion des entreprises publiques algériennes, OPU, Alger, 1986.

176- Pawels Jean Pierre. Réflexion sur les nouvelles orientations économiques et énergétiques, ENAL, 1980.

Revues:

177- Bouya Ahmed, cours fiscation des prix les cahiers des CRFAD N°36, 3ème semestre 1993.

178- revue A.C.A 1994.

Journaux:

179- "Le matin ", N°1063, 20 - 06 -1995.

180- Le jeune indépendant, Samedi 06 -01- 2001.

181- L'actuel, N°20,1994.

Internet:

182- Bulletin du FMI, Aboutissement des reformes en Algérie, www.FMI. Org.

ثالثاً- باللغة الإنجليزية:

Books:

183- Alan .k, Soothy Campbell. Private delivery of public services , public management, 1986.

184- Alwan Ibrahim. Privatization Deregulation and macro economic policies: the case of Lakister, structural adjustment and macro economic policy issues, INF, 1992.

185- Donandson R. and D Ross. Privatization from Canadian perspective, the
186- Guilain, Shirly and Nellis. Divestiture of state enterprise, on overview of legal framework (Word Bank technical paper), 1992.
187- Hermajesty, Streasury. Privatization in the United Kingdom, London, 1990.
188- Plane Patrick. privatization and economic growth, Refection and observation Springer, 1997.
189- Prailways private study. The experience of Japan and lessons for developing countries, World Bank discussion paper.
190- Ramandbean V. Privatization in developing countries, London, 1989.
191- Roliple Warm. Lessons from privatization, Despaeven and Evorgy Sziracbei, 1997.
192- Saglir, J. Private public sector interface : issues and guide lines for action, Washington DC, the World Bank, 1991.
193- Savas E, S. Privatization the key to better government, Chatahan house publisher, Inc, raw jersey. 1987.
194- Sbirley M, Nellis. Public enterprise reform the lesson of experience, Washington DC, the World Bank, 1991.
195- The World Bank, Privatization the lessons of experience, Washington, 1992.
196- United national conference on trade and development comparative experience with privatization policy ringlets and lessons learned 1995.

Reports:

197- The World Bank. world development report, 1991.

Reviews:

198- Alan k. « Soothy » Campbell. « private delivery of public services», public management, 1986.
199– David .R. Morgan and Robert England, « The two races of privatization », Public administration review, 1988.
200- Demisis, A, Rondinelli. «Strategies management of privatization: a frame work for planning and implementation», public administration and development, Vol 16, N° 3, 1996.
201- James Kent and I. Elizabeth «the limits of privatization», public administration device, Vol 58, N° 2, march/April 1998.
202- kent Jean D, Elizabeth I. «The limeade of privatisation», public administration devoice, March –April, 1998.
203- Koens Chir, «Privatization in state government», public administration review, vol 58, N°, July/August 1998.

204- Labon, Rand Walf Declarge. «Scale privatization intraican economies, American economic national review, N°83.
205- Rubens Ricupro «privatization the state and international institution, journal of international affairs, vol 50, N°2, Winter 1997.
206- World Bank N° 1, 1992.

الملاحق

ملحق رقم 1: تطور وتوزيع المؤسسات على المستوى الوطني خلال عامي 2003 و 2004

	قطاع النشاط	م.ص.م للقطاع الخاص عام 2003	عـــــــــــــــام 2004				م.ص.م للقطاع الخاص عام 2004
			إنشاء	إعادة إنشاء	الشطب	الزيادة	
1	الفلاحة والصيد البحري	2748	223	18	42	199	2947
2	المياه والطاقة	60	04	0	0	04	64
3	المحروقات	505	17	02	02	17	522
4	خدمات الأشغال البترولية	148	21	0	05	16	164
5	المناجم والمحاجر	549	49	03	01	51	600
6	الحديد والصلب	7126	436	41	87	390	7516
7	مواد البناء	5949	231	37	79	189	6138
8	البناء والأشغال العمومية	72869	7883	1268	1304	7847	80716
9	كيمياء-مطاط-بلاستيك	1727	136	14	27	123	1850
10	الصناعة الغذائية	13676	906	107	212	801	14474
11	صناعة النسيج	3734	169	29	51	147	3881
12	صناعة الجلد	1459	81	11	28	64	1523
13	صناعة الخشب والفلين والورق	9000	579	124	91	612	9612
14	صناعة مختلفة	3061	143	18	31	130	3191
15	النقل والمواصلات	20294	1910	237	322	1825	22119
16	التجارة	37954	4469	357	597	4229	42183
17	الفندقة والإطعام	14103	1031	180	215	996	15099
18	خدمات للمؤسسات	10843	1309	148	157	1300	12143
19	خدمات للعائلات	16933	1176	248	212	1215	18184
20	مؤسسات مالية	718	63	04	06	61	779
21	أعمال عقارية	591	62	10	06	66	657
22	خدمات للمرافق الجماعية	1405	117	07	13	111	1516
	المجموع	225449	21018	2863	3488	20393	245842

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

ملحق رقم 2: تطور وتوزيع المؤسسات على المستوى الوطني خلال عامي 2004 و 2005

	قطاع النشاط	م.ص.م للقطاع الخاص عام 2004	عـــــــــــام 2005				المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص عام 2005
			إنشاء	إعادة إنشاء	الشطب	الزيادة	
1	أدرار	1886	179	27	16	190	2076
2	الشلف	6432	441	60	51	450	6882
3	الأغواط	2067	234	54	61	227	2294
4	أم البواقي	2125	181	49	34	196	2321
5	باتنة	4443	560	69	39	590	5033
6	بجاية	8979	1181	134	127	1188	10167
7	بسكرة	2718	307	177	265	219	2937
8	بشار	3405	179	07	129	57	3462
9	البليدة	7243	608	91	104	595	7838
10	البويرة	3616	454	11	05	460	4076
11	تمنراست	1173	108	16	16	108	1281
12	تبسة	3725	193	30	37	186	3911
13	تلمسان	4078	440	64	73	431	4509
14	تيارت	3787	178	21	08	191	3978
15	تيزي وزو	12003	1218	127	178	1167	13170
16	الجزائر	27640	2655	329	367	2617	30257
17	الجلفة	3329	410	20	44	386	3715
18	جيجل	4357	422	78	163	337	4694
19	سطيف	8914	901	297	144	1054	9968
20	سعيدة	2540	120	07	19	108	2648
21	سكيكدة	4843	414	30	70	374	5217
22	سيدي بلعباس	3697	321	40	70	291	3988
23	عنابة	6218	452	32	42	442	6660
24	قالمة	2356	244	57	06	295	2651

25	قسنطينة	6859	678	143	181	640	7499
26	المدية	2938	396	82	62	416	3354
27	مستغانم	3853	305	50	439	84-	3769
28	المسيلة	4646	383	53	17	419	5065
29	معسكر	4700	239	13	19	233	4933
30	ورقلة	3002	445	29	43	431	3433
31	وهران	15223	1047	66	109	94	16227
32	البيض	1213	125	02	33	108	1307
33	إليزي	589	117	0	09	456	697
34	برج بوعرريج	4038	419	44	07	779	4494
35	بومرداس	7479	808	26	55	197	8258
36	الطارف	2236	190	37	30	43	2433
37	تندوف	748	33	12	02	153	791
38	تيسمسيلت	1673	159	51	57	260	1826
39	الواد	2342	269	33	42	275	2602
40	خنشلة	2925	255	50	30	204	3200
41	سوق اهراس	2693	202	43	41	968	2897
42	تيبازة	7143	945	157	134	414	8111
43	ميلة	3580	405	21	12	248	3994
44	عين الدفلة	4124	241	32	25	189	4372
45	النعامة	1603	156	36	03	255	1792
46	عين تيموشنت	2606	250	21	16	308	2861
47	غرداية	3921	315	25	32	224	4229
48	غليزان	3741	236	10	22	20393	3965
ا موع		225449	21018	2863	3488	20393	245842

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ملحق رقم 3: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص عبر الولايات لعام 2005

قطاع النشاط		مؤسسات صغيرة ومتوسطة للقطاع الخاص عام 2005	عدد السكان حسب الولايات (RGPH) عام 1998	عدد المؤسسات/السكان 100.
1	أدرار	2076	311615	6,66
2	الشلف	6882	858696	8,01
3	الأغواط	2294	317125	7,23
4	أم البواقي	2321	519170	4,47
5	باتنة	5033	962623	5,23
6	بجاية	10167	856840	11,87
7	بسكرة	2937	575858	5,10
8	بشار	3462	225546	15,35
9	البليدة	7838	784283	9,99
10	البويرة	4076	629560	6,47
11	تمنراست	1281	137175	9,34
12	تبسة	3911	549066	7,12
13	تلمسان	4509	8420554	5,35
14	تيارت	3978	725853	5,48
15	تيزي وزو	13170	1108708	11,88
16	الجزائر	30257	2562428	11,81
17	الجلفة	3715	797706	4,66
18	جيجل	4694	573208	8,19
19	سطيف	9968	1311413	7,60
20	سعيدة	2648	279256	9,48
21	سكيكدة	5217	786154	6,64
22	سيدي بلعباس	3988	525632	7,59
23	عنابة	6660	557818	11,94
24	قالمة	2651	430000	6,17
25	قسنطينة	7499	810913	9,25
26	المدية	3354	802078	4,18
27	مسنغانم	3769	631058	5,97

28	المسيلة	5065	805719	6,29
29	معسكر	4933	676192	7,30
30	ورقلة	3433	445619	7,70
31	وهران	16227	1213839	13,37
32	البيض	1307	168789	7,74
33	إليزي	697	34108	20,44
34	برج بوعرريج	4494	555403	8,09
35	بومرداس	8258	647389	12,76
36	الطارف	2433	352588	6,90
37	تندوف	791	27061	29,23
38	تيسمسيلت	1826	264240	6,91
39	الواد	2602	504401	5,16
40	خنشلة	3200	327918	9,76
41	سوق اهراس	2897	367454	7,88
42	تيبازة	8111	506053	16,03
43	ميلة	3994	674480	5,92
44	عين الدفلة	4372	660342	6,62
45	النعامة	1792	127314	14,08
46	عين تيموشنت	2861	327331	8,74
47	غرداية	4229	300516	14,07
48	غليزان	3965	642206	6,17
	ا موع	245.842	29.101.068	8,45

ملحق رقم (4): أمر رقم 95 - 22 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1416 الموافق لـ 26 أغسطس عام 1995

أمر رقم 95-22 المورخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26غشت سنة 1995 يتعلق بخوصصة الموسسات العمومية.

إن رئيس الدولة

• بناء على الدستور، لا سيما المواد 17 و 18 و115 و 116 منه.
• بناء على الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الإنتقالية، لا سيما المواد 5 و 525 و 26 (الفقرة3) منها.
• وبمقتضى الأمر رقم 66/156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.
• وبمقتضى الأمر رقم 75/58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم.
• وبمقتضى القانون رقم 83/17 المؤرخ في 5 شوال عام 1403 الموافق لـ 16 يوليو سنة 1983 والمتضمن قانون المياه.
• وبمقتضى القانون رقم84/06 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق لـ 7 يناير 1984 و المتعلق بالأنشطة المنجمية المعدل والمتمم.
وبعد مصادقة المجلس الوطني الانتقالي
• وبمقتضى القانون رقم 86/14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق لـ 16 غشت سنة 1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب المعدل والمتمم
• وبمقتضى القانون رقم 88/01 المؤرخ في 22 جمادي الأولى عام 1408 الموافق لـ 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، المعدل والمتمم.
• وبمقتضى القانون رقم 88/02 المؤرخ في 22 جمادي الأولى عام 1408 الموافق لـ 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بالتخطيط، المعدل والمتمم.
• وبمقتضى القانون رقم 88/03 المؤرخ في 22 جمادي الأولى عام 1408 الموافق لـ 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بصناديق المساهمة، المعدل والمتمم.
• وبمقتضى القانون رقم 88/04 المؤرخ في 22 جمادي الأولى عام 1408 الموافق لـ 12 يناير سنة 1988 الذي يعدل ويتمم القانون التجاري ويحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الإقتصادية.
• وبمقتضى القانون رقم 90/10 المؤرخ في 19رمضان عام 1410 الموافق لـ 14 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.
• وبمقتضى القانون رقم 90/30 المؤرخ في 14 جمادي الأولى عام 1411 الموافق لأول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية، لا سيما المواد 2 و3 و4 و12 و 18 و 107 و 108 منه.
• وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93/08 المؤرخ في 3 ذي القعدة عام 1413 الموافق لـ 25 أبريل سنة 1993 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 75/59 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري.
• وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93/10 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1413 الموافق لـ 23 مايو سنة 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة.
• وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق لـ 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار.
• وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93/18 المؤرخ في 15 رجب عام 1414 الموافق لـ 29 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1994.
• وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94/08 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1414 الموافق لـ 26 مايو سنة 1994 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994.
• وبمقتضىالأمر رقم 95/06 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق لـ 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالمنافسة.

يصدر الأمر الآتي نصه :

الباب الأول. أحكام عامة

المادة الأولى . يحدد هذا الأمر القواعد العامة لخوصصة المؤسسات التي تمتلك فيها الدولة والأشخاص المعنويين التابعون للقانون العام » بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، جزاء من رأسمالها أو كله .

تعني الخوصصة القيام بمعاملة أو معاملات تجارية تتجسد :

- إما في تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها ، أو كل رأسمالها أو جزء منه ، لصلح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص .
- وإما في تحويل تسيير مؤسسات عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص ، وذلك بواسطة صيغ تعاقدية يجب أن تحدد كيفيات تحويل وممارسته وشروطه .

المادة 2. يهم هذا الأمر المؤسسات التابعة للقطاعات التنافسية التي تمارس نشاطاتها في القطاعات الآتية :

- الدراسة والإنجاز في مجالات البناء والأشغال العمومية وأشغال الري ،
- الفندقة والسياحة
- التجارة والتوزيع
- الصناعات النسيجية ، الصناعات الزراعية الغذائية ،
- الصناعات التحويلية في المجالات الآتية :
- الميكانيكية ،
- الكهربائية
- الإلكترونية
- الخشب ومشتقاته
- الورق
- الكيميائية
- البلاستيك
- الجلود
- النقل البري للمسافرين والبضائع
- أعمال الخدمات المينائية
- التأمينات ،
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة .

المادة 3. تظل الدولة تضمن استمرار الخدمة العمومية ، عندما تخوصص مؤسسة عمومية تضطلع بمهمة الخدمة العمومية ،

المادة 4. يجب ألا تقرر عمليات الخوصصة المذكورة في المادة 2 أعلاه أو يرخص بها إلا إذا كانت الغاية منها إصلاح المؤسسة أو تحديثها و / أو الحفاظ على كل مناصب العمل المأجورة فيها أو بضعها .

وعلى أي حال من الأحوال ، يجب أن يلتزم المتملك أو المتملكون با بقاء المؤسسة في حالة نشاط لمدة خمس (5) سنوات كحد أدنى .

المادة 5. طبقا لبرنامج الخوصصة ، يخضع إعداد قائمة المؤسسات المعنية بالخوصصة ، والتابعة للقطاعات المذكورة أعلاه، وكذا كيفيات تطبيق ذلك، لاختصاصات الحكومة ومسؤولياتها ، ويحدد بمرسوم تنفيذي بناء على إقتراح الهيئة المكلفةبالخوصصة .

المادة 6. يجب قبل أي عملية خوصصة ، أن تكون عناصر الأصول والسندات ، التي هي بصدد الخوصصة، موضوع تقويم على أساس المناهج المتعارف عليها عموما في هذا المجال ، مع أخذ القيمة التجارية الحقيقية بعين الإعتبار .

تضبط شروط تحويل ملكية المؤسسات العمومية أو خوصصة تسييرها في دفاتر الشروط الخاصة التي تحدد فيها حقوق المتنازل والمتملك وواجباتهما .

ويمكن أن تنص دفاتر الشروط ، عند الاقتضاء ، على احتفاظ المتنازل ، مؤقتا بسهم نوعي . ولا يمكن استعمال السهم النوعي إلا أثناء فترة لا تتجاوز خمس (5) سنوات ولا سيما في الحالات الآتية :

أ / - تغيير موضوع الشركة و / أو نشاطات الشركة ،

ب / - انتهاء نشاطات الشركة ،

ج / - حل الشركة .

المادة 7. يعني السهم النوعي ، سهما من رأسمال الشركة التي تنشأ عن طريق خوصصة مؤسسة عمومية ، طبقا لأحكام هذا الأمر ، وتقيد بحقوق خاصة يحددها القانون الأساسي للشركة وتحتفظ الدولة بواسطتها ، بحق ، التدخل من أجل المصلحة الوطنية .

الحقوق المقترنة بالسهم النوعي هي :
- تعيين ممثل (1) أو ممثلين (2) بدون حق التصويت في المداولات ، في مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة ، حسب الحالة .
- سلطة الاعتراض على أي قرار يخالف أحكام الفقرة الأخيرة من المادة 6 أعلاه .

توضح شروط وكيفيات ممارسة السهم النوعي عن طريق التنظيم .

الباب الثاني - السلطة المكلفة بتنفيذ الخوصصة

المادة 8. تعين الحكومة أو تحدث ، عند الحاجة ، الهيئة المكلفة بتنفيذ الخوضصة وتكلف هذه الهيئة بالتشاور مع وزراء القطاعات المعنية ، على الخصوص بما يأتي :
- تنفذ برنامج الخوصصة الذي صادقت عليه الحكومة ،
- تطلب من المؤسسات والهيئات تبليغها بالوثائق والدراسات والمعلومات اللازمة لإنجاز مهمتها،
- تعرض إجراءات تحويل الملكية أو خوصصة التسيير وكيفياتهما على الحكومة ، لاتخاذ القرار بشأنهما ، بعد الإطلاع على تقرير المجلس واللجنة المنصوص عليهما في المادتين 11 و 38 أدناه ،
- تحافظ على الصلة الوثيقة بجميع الهيئات المعنية بعملية الخوصصة .
- تطلع الجمهور على النشاطات المرتبطة ببرنامج الخوصصة

المادة 9. تكلف الهيئة المذكورة في المادة 8 أعلاه عند الحاجة ، وبعد استشارة المجلس ، بأن تقترح على الحكومة الاجراءات المبيّنة أدناه والتي تحدد عن طريق التنظيم :

أ / - إجراءات المزايدة
ب / - إجراءات العرض العلني
ج / - إجراءات الانتقاء القبلي للعارضين وتسجيلهم .
د / - قواعد الإشهار
هـ / - كل إجراء شكلي ضروري لتطبيق هذا الأمر .

المادة 10. ينجز تحويل الملكية حسب الأشكال المطلوبة قانونا ، بطلب من الهيئة المكلفة بالخوصصة .

المادة 11. يحدث لدى الهيئة المكلفة بالخوصصة مجلس خوصصة يدعى في صلب النص المجلس .

المادة 12 . يتكون المجلس من سبعة (7) إلى تسعة (9) أعضاء من بينهم رئيسه .
يختار الأعضاء بحكم كفاءاتهم الخاصة في ميادين التسيير الاقتصادي والقانوني والتقنولوجي وفي أي ميدان آخر يتصل باختصاصات المجلس ،

يعين أعضاء المجلس بمرسوم تنفيذي لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد ، يتم هذا التجديد في حدود ثلثي 3/2 الأعضاء ، وتنهي وظائفهم حسب الأشكال نفسها .

يزود المجلس بوسائل بشرية ومادية للقيام بالمهمة الموكولة إليه .
تحدد كيفيات تنظيم المجلس وسيره ، وكذلك القانون الاساسي لأعضائه ونظام تعويضهم بموجب نص تنظيمي ،

المادة 13 . تتمثل مهمة المجلس ، استنادا إلى برنامج الخوصصة الذي صادقت عليه الحكومة فيما يأتي:

أ / - ينفذ برنامج الخوصصة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما وأحكام هذا الأمر .
ب / - يوصي بتوجيهات خاصة بسياسة الخوصصة وكذا مناهج الخوصصة الأكثر ملائمة لكل مؤسسة عمومية أو لأصولها ،
ج / - يقدّر أو يكلف من يقدّر قيمة المؤسسة العمومية أو أصولها المزمع التنازل عنها ،
د / - يدرس العروض ويقوم بانتقائها ويعد تقريرا ظرفيا عن العرض المقبول ويرسله إلى الهيئة .
هـ / - يتخذ كل التدابير اللازمة للقيام بخوصصة المؤسسات العمومية التابعة للخوصصة أو أصولها،
و / - يمسك السجلات ويحفظ المعلومات ويؤسس إجراءات إدارية لضمان سرية المعلومات .

يمكن للمجلس أن يستعين بأي خبير تبدو له مساعدته ضرورية .

المادة 14. يقوم المجلس حضوريا عند الحاجة بتقويم المؤسسات العمومية القابلة للخوصصة حسب المناهج والتقنيات الملائمة في مجال التنازل الكلي أو الجزئي عن المؤسسات العمومية أو عن أصولها المادية والمعنوية، مع مراعاة خصوصيات كل حالة، لا سيما القيمة الجارية الحقيقية لأصولها، والفوائد المحققة والقيمة الاقتصادية المعتبرة، ووجود فروع تابعة لها وموقعها في السوق، وآفاق المستقبل، وعند الاقتضاء سعرها في البورصة.
يحدد المجلس، على أساس تقارير تقويم نوعية يعدها بنفسه و / أو جميع الخبراء الذين فوضهم ذلك فارق الأسعار لتحديد سعر عرض التنازل عن الأسهم والحصص، والقيم المنقولة المختلفة، والأصول المادية والمعنوية، والمؤسسات العمومية وحصصها.
يرسل تقرير التقويم وفارق الأسعار إلى الهيئة التي تبلغهما إلى الحكومة لتوافق عليهما بعد استشارة اللجنة المذكورة في المادة 38 أدناه،

المادة 15. يقترح المجلس إجراءات التنازل وكيفياته أو تدابير خوصصة التسيير التي تبدو له أكثر ملاءمة لحالة المؤسسة العمومية المعنية.

يمكن أن تتم كيفيات التنازل إما باللجوء إلى صيغ السوق المالية بالادماج في البورصة أو بعرض علني للبيع بسعر ثابت وإما بالمزايدة وأما بالتراضي وتقرر الحكومة التنازل بالتراضي بناء على تقرير ظرفي من الهيئة المكلفة بالخوصصة،

المادة 16. يتعين على المجلس أن يقدم للجنة المذكورة في المادة 38 أدناه، في أقرب الآجال، ملفا يحتوي على تقارير تحليلية وعلى نتائج العمليات المنجزة طبقا لأحكام المادتين 14 و 15 أعلاه.
ويتعين على المجلس أن يحتفظ في كل عملية خوصصة بجميع الوثائق التي استعملت في إنجاز كل مراحل العملية وفقا للتشريع المعمول به.

المادة 17. يعين المجلس فريقا للمفاوضة في كل عملية خوصصة لا تتم عن طريق العرض العلني لبيع الأسهم.
يجب أن يتوفر في أعضاء فريق المفاوضات ما يأتي:

- أن يكون لهم تأهيل وتجربة وشهرة مهنية ملائمة.
- أن يعملوا في كنف السرية تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 302 من قانون العقوبات.
- أن يصرحوا للمجلس بأية مصلحة شخصية، أو مهنية مباشرة أو غير مباشرة في المعاملة التجارية قبل قبولهم مهمتهم.

المادة 18. ينشر المجلس عن كل عملية خوصصة يعتزم القيام بها، تفاصيل منهج الخوصصة وشروط المناقصة، وإن اقتضى الأمر، تاريخ اختتام العروض في جريدتين يوميتين جهويتين وطنيتين و / أو دوليتين، مرتين على الأقل بينهما مهلة (7) أيام على الأقل.

كما يقوم بإشهار كل عملية خوصصة بواسطة الوسائل السمعية البصرية، والإعلان على مستوى الغرفة التجارية.

المادة 19. ينشر المجلس عن طريق الصحافة المكتوبة بعد إبرام كل معاملة خوصصة ما يأتي:

- إسم وعنوان وصفة الذي أرسى عليه المزاد
- أسماء الخبراء الذين استشارهم المجلس للقيام بالمعاملة التجارية،
- أية معلومة إخرى يراها مناسبة.

المادة 20. يقدم المجلس إلى الهيئة تقريرا سنويا يتضمن حصيلة نشاطاته، ثلاثة (3) أشهر على الأكثر بعد اختتام السنة المعنية، وهذا التقرير الذي يرسل إلى الحكومة يكون موضوع إبلاغ للهيئة التشريعية ومحل نشر عمومي.

الباب الثالث . أحكام انتقالية خاصة بالمؤسسات العمومية القابلة للخوصصة

المادة 21. توضع المؤسسات العمومية المدرجة في برنامج الخوصصة الذي صادقت عليه الحكومة تحت سلطة الهيئة التي تتولى كل سلطات الإدارة .

المادة 22. يتعين على المؤسسة العمومية القابلة للخوصصة أن تطبق توجيهات المجلس الكتابية وتحضر المؤسسة العمومية أو أصولها للخوصصة و إن إقتضى الأمر تتولى إنجاز ذلك .

كما يتعين عليها أن تقوم بضبط كل الوثائق المالية والمحاسبية ولا سيما دفاتر الجرد .

المادة 23. يتعين على المؤسسة العمومية القابلة للخوصصة الكلية أن تستخدم كل الوسائل للمحافظة على أصولها و أن تؤدي التزاماتها تجاه العمليات المرتبطة بسيرها العادي ، وعند الاقتضاء تجاه الاستثمارات الضرورية لمواصلة نشاطها .

المادة 24. يمنع على كل شخص يمارس في مؤسسة عمومية أو يقوم بمهام المراقبة القانونية في المؤسسة العمومية أن يفش أي معلومة عن وضعية المؤسسة أو سيرها ، من شأنها أن تؤثر في سلوك المتملك الحالي أو المحتمل .

الباب الرابع . كيفيات الخوصصة

الفصل الأول . التنازل عن طريق السوق المالية

المادة 25. يمكن أن يتم التنازل اللجوء للسوق المالية . حسب الشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها ، إما بعرض بيع أسهم وقيم منقولة أخرى في بورصة القيم المنقولة ، وإما بعرض علني للبيع بسعر ثابت ، وإما بتظافر هذين الأسلوبين معا .
وينبغي عند الدخول إلى بورصة القيم المنقولة أن يكون تحديد السعر الأول مساويا على الأقل لسعر العرض الذي حدده المجلس .

المادة 26. تحدد شروط تملك الجمهور للأسهم والقيم المنقولة الأخرى المعروضة للبيع وكيفيات ذلك عن طريق التنظيم .

الفصل الثاني . التنازل عن طريق المزايدة

المادة 27. يتم التنازل عن الأسهم والقيم المنقولة الأخرى وكذلك التنازل الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسات العمومية القابلة للخوصصة عن طريق مزايدة محدودة أو مفتوحة وطنية و / أو دولية ، تنشر الهيئة . طبقا لأحكام المادة 18 من هذا الأمر ، إعلانا في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية ويجب أن يبين العلان ما يأتي :

• إن تعلق الأمر بأسهم أو قيم منقولة أخرى : إسم المؤسسة العمومية المعنية ومقرها الاجتماعي وهدفها ورأسمالها والنسبة المئوية للأسهم والمساهمات وشهادات الاستثمار المزمع التنازل عنها و النشاط و السوق ونتائج الإستغلال للسنوات الثلاث (03) الأخيرة و أجل تقديم العروض والشروط الخاصة للتنازل ، وعند الاقتضاء ، سعر عرض التنازل.
• إن تعلق الأمر بالتنازل عن أصول : إسم المؤسسة المعنية ومقرها الاجتماعي وهدفها ورأسمالها بالاضافة إلى التحقق ، إن اقتضى الأمر ، من الأصول المزمع التنازل عنها وهوية الشخص العمومي المالك و أجل تقديم العروض والشروط الخاصة للتنازل ، وعند الاقتضاء ، السعر الأدنى للعرض.

ويوضع تحت تصرف العارضين المعنيين :

• مذكرة إعلامية عن الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة العمومية أو الأصول موضوع التنازل ،
• دفتر الشروط الذي يحدد شروط التنازل القانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية .

المادة 28. يجب أن يكون سعر البيع على الأقل مساويا لسعر العرض .

المادة 29. ترسل عروض التملك التي يقدمها العارضون إلى رئيس المجلس ، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما .
تتولى فتح الظروف لجنة لفتح الظروف ، يرأسها رئيس المجلس أو ممثله وتتكون من عضو من المجلس يختاره رئيسه وممثل وزير القطاع المعني وممثلين (2) للجنة مراقبة عمليات الخوصصة .
يحق لكل العارضين أن يحضروا فتح الظروف بعد إعلامهم بمكان ذلك وتاريخه وساعته .

الفصل الثالث . خوصصة التسيير

المادة 30. تتحقق خوصصة التسيير عن طريق المزايدة المحدودة أو المفتوحة ، الوطنية و / أو الدولية .

ويوضع تحت تصرف العارضين المعنيين دفتر الشروط الذي يحدد شروط خوصصة التسيير .

الفصل الرابع . عقد التراضي

المادة 31. يبقى اللجوء إلى عقد التراضي إجراء إستثنائيا طبقا للمادة 15 أعلاه ن ويمكنه أن يتم على الخصوص في الحالات الآتية :

أ / - في حالة التحويل التقنولوجي النوعي
ب / - في حالة ضرورة اكتساب تسيير متخصص
ج / - إذا بقيت الأحكام المذكورة في المادتين 27 و 28 أعلاه دون أثر مرتين على الأقل .

المادة 32. تعرض الهيئة على الحكومة تقريرا يرخص باللجوء إلى إجراء التراضي وتعيين المتملك المقترح (أو المتملكين المقترحين) للتفاوض في التنازل أو في خوصصة التسيير .

المادة 33. يشرع المجلس في التفاوض في التنازل أو في خوصصة التسيير بالتراضي تحت سلطة الهيئة ويمكنه أن يستعين بأي خبير يرى أن مساهمته مفيدة .
يعدّ المجلس تقريرا ظرفيا عن نتائج المفاوضات ويرسله إلى الهيئة التي تبلغه بدورها إلى الحكومة من أجل اتخاذ القرار في شأنه .

الفصل الخامس . شروط الدفع

المادة 34. يترتب عن التنازلات التي تتم بموجب هذا الأمر دفع فوري مع مراعاة أحكام المادة 36 أدناه .
المادة 35. يمكن ، بصفة استثنائية ، أن تعفى عمليات التنازل التي تتم بموجب هذا الأمر من كل الحقوق والرسوم في إطار قانون المالية .

الباب الخامس . أحكام خاصة بمساهمة الأجراء

المادة 36. يخصّص مجانا ، في إطار خوصصة مؤسسة عمومية تتم بموجب هذا الأمر ، عشرة في المئة (10٪) من أقصى رأسمال المؤسسة العمومية القابلة للخوصصة إلى مجموع الأجراء بعنوان إشراكهم في نتائج المؤسسة العمومية المعنية ،

وهذه الحصة ممثلة بأسهم دون حق تصويت ولا تمثيل في مجلس الإدارة ، ويسير عائدات هذه الأسهم صندوق مشترك للتوظيف يحدد تنظيمه وسيره عن طريق التنظيم .

المادة 37. ينتفع العمال الأجراء ، زيادة على ذلك بحق الشفعة في عشرين في المائة (20٪) من رأسمال المؤسسة العمومية القابلة للخوصصة وحسب نفس الشروط المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 46 أدناه .

يجب أن يكون عدد الأسهم محدودا بالنسبة لكل مستفيد .

الباب السادس . مراقبة عمليات الخوصصة

المادة 38. تؤسس لجنة لمراقبة عمليات الخوصصة وتدعى في صلب النص "اللجنة" وتتكون من :
- قاض من السلك القضائي ، رئيسا يقترحه وزير العدل من بين القضاة المتخصصين في ميدان قانون الأعمال ،
- ممثل عن المفتشية العامة للمالية ، يقترحه الوزير المكلف بالمالية ،
- ممثل عن الخزينة ، يقترحه الوزير المكلف بالخزينة .
- ممثل عن نقابة الأجراء الأكثر تمثيلا ،
- ممثل عن وزير القطاع المعني ،

تحدد كيفيات تنظيم اللجنة وسيرها وكذلك تعيين أعضائها وقانونهم الأساسي ونظام تعويضهم عن طريق التنظيم .

المادة 39. يتعين على أعضاء اللجنة المنصوص عليها في المادة 38 أعلاه ، أن يؤدوا اليمين الآتي :

"أقسم بالله العلي العظيم، أن أقوم بمهمتي، بأمانة وصدق وأحافظ على السر المهني، وأراعي في كل الأحوال الواجبات المفروضة علي، أن أسلك سلوك المسؤول النزيه"

المادة 40. يتمثل دور اللجنة في السهر على احترام قواعد الشفافية والصدق والإنصاف في سير عمليات الخوصصة ،
ولهذا الغرض تصادق اللجنة خاصة على تقرير التقويم الذي يعده المجلس ، وفارق السعر المقرر وإجراءات التنازل وكيفياته المتوخاة .

يجب على اللجنة أن تبت في ذلك خلال أجل شهر واحد ابتداء من تاريخ استلام الملف الذي يحتوي على محموع العناصر السالفة الذكر ، وعند إنقضاء هذا الاجل تصبح المصادقة حاصلة .

وفي حالة رفض المصادقة ترسل اللجنة تقريرا ظرفيا إلى الحكومة .

تزود اللجنة بكل الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتأدية مهمتها كما يمكنها الاطلاع على اية وثيقة مرتبطة بعملية الخوصصة المعنية ،
يمكن اللجنة أن تستعين بأي خبير ترى أن مساهمته ضرورية .

المادة 41. تجتمع اللجنة ، بقوة القانون ، بمجرد تسلم الملف المذكور في المادة 40 أعلاه ، كما تجتمع كلما دعت الحاجة بناء على استدعاء من رئيسها .

الباب التاسع .الشروط العامة المطبقة على تحويل الملكية

المادة 42. يتعين على المجلس ، قبل الشروع في أية عملية تحويل الملكية ، أن يكلف مهنيين معتمدين بإعداد تقرير عن مراقبة الحسابات ، يؤكد الأرقام المضمنة في الحصيلة أو الوضعية المحاسبية التي شكلت أساس تقييمها ، وذلك بالنسبة لكل مؤسسة عمومية لم يشهد محافظ الحسابات على أن حصيلة محاسبتها للسنة المالية الأخيرة صحيحة وصادقة .

المادة 43. يتعين على المجلس ، قبل الشروع في أية عملية بيع الأسهم ، أو القيم المنقولة الأخرى أصول مؤسسة عمومية أن يتأكد أن جميع التسويات المحاسبية قد تم إجراءها ، وأن إعادة التقييم التنظيمي للأموال الثابتة قد تم إدراجها في حصيلة الموسسة العمومية ، وإنها لا تقع تحت طائلة الأحكام القانونية في مجال الافلاس والتسوية القضائية أو الحل .

عندما يكون عنصر واحد من عناصر الحصيلة غير مقدر بقيمته المحاسبية الصحيحة، يجب أن يعاد تكوينه بناء على قول الخبراء إن دعت الحاجة .

المادة 44. يمكن إجراء تجزئة الأسهم أو الحصص إلى سندات أو قيم اسمية أقل ارتفاعا وذلك قصد السماح بأوسع مشاركة للأجراء والجمهور بصورة عامة في رأسمال المؤسسات العمومية القابلة للخوصصة .

المادة 45. يجب أن تسبق كل عملية تحويل ملكية كليا أو جزئيا ، شكليات الاشهار المتبوعة ، عند الاقتضاء ، بتعديلات القوانين الأساسية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما .

المادة 46. ينتفع أجراء المؤسسة العمومية بحق الشفعة وبتخفيض قدره خمسة عشر في المائة (15%) على الأقصى من سعر البيع في عملية التملك الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسة العمومية .

يجب أن يمارس هذا الحق خلال فترة ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ تبليغ عرض التنازل إلى الأجراء .
يجب أن ينتظم هؤلاء في شركة يتم تكوينها حسب أحد الأشكال التي ينص عليها القانون .

المادة 47. تدقق أحكام قانون المالية كيفية خصم الايرادات الناجمة عن عمليات الخوصصة وشروط استعمالها .

المادة 48- تستفيد العمليات التي تتم في إطار تطبيق هذا الأمر، بقوة القانون، الضمانات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993، المذكور أعلاه لا سيما حق التحويل المتناسب مع الحصص المقدمة بالعملة الصعبة.

المادة 49- يجب أن تنجز عمليات الخوصصة التي تتم بموجب هذا الأمر طبقا لأحكام الأمر رقم 95/06 المؤرخ في 25 يناير سنة 1995، المذكور أعلاه.

الباب الثامن .التنافي بين الوظائف والسر المهني

المادة 50- تتنافى صفة العضو في الهيئة والعضو في المجلس وفي إدارته والعضو في لجنة مراقبة عمليات الخوصصة والعضو في لجنة فتح الظروف، مع ممارسة العضوية في مجلس الإدارة أو في مجلس الرقابة ومدير لأية شركة تجارية عمومية أو خاصة و / أو لمن له مصالح فيها طوال كل مدة عضويته.
ويمتد هذا التنافي إلى الخبراء وشركائهم وإلى شركاء الأشخاص المذكورين في الفقرة أعلاه.

المادة 51- لا يمكن الاشخاص المذكورين في المادة 50 أعلاه ولا شركائهم أن يشتروا بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أسهما أو قيما منقولة أخرى أو أصول شركات مخوصصة، طوال مدة وظائفهم وخلال السنوات الثلاث (3) التي تتبع انتهاء وظائفهم.
كما يتعين على جميع هؤلاء الأشخاص أن يلتزمو السر المهني عن كل المعلومات التي قد يكونو ن على علم بها بمناسبة ممارستهم مهمتهم.

الباب التاسع .العقوبات

المادة 52- يشكل عدم مراعاة أحكام المادة 24 والفقرة الثانية من المادة 51 من هذا الأمر مخالفة موصوفة بإفشاء السر المهني ويترتب على مرتكبيها المسؤولية المدنية والجزائية طبقا للمادة 302 من قانون العقوبات، المذكور أعلاه.

المادة 53- يشكل عدم مراعاة أحكام المادة 50 من هذا الأمر مخالفة لقواعد التنافي بين الوظائف وتترتب على مرتكبيها المسؤولية الإدارية والمدنية والجزائية.
يعاقب على هذه المخالفة بغرامة من عشرة آلاف دينار (000, 10 دج) إلى مائة ألف دينار (000, 100 دج) زيادة على إقصاء مرتكبيها من وظائفه تلقائيا.

المادة 54- يشكل عدم مراعاة أحكام الفقرة الأولى من المادة 51 من هذا الأمر مخالفة موصوفة بعدم إحترام الالتزامات، ويتحمل مرتكبوها المسؤولية المدنية والجزائية.
ويترتب على كل مخالفة لهذه الأحكام بطلان العملية. وفي هذه الحالة، تعد قيمة المعاملة التجارية مكتسبة للخزينة العمومية بصفة نهائية.

يعاقب على هذه المخالفة بما يأتي:
- غرامة قدرها مرتين إلى خمس مرات قيمة الشراءات المحققة،
- عقوبة الحبس من شهر واحد إلى سنة واحدة.
- أو إحدى هاتين العقوبتين فقط.

الباب العاشر. أحكام مختلفة

المادة 55- يجب أن تنصب الأجهزة المنصوص عليها في هذا الأمر وتكون قادرة على العمل خلال ستة (6) أشهر على الأكثر ابتداء من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 56- بغض النظر عن الأحكام التشريعية الجاري بها العمل، يخضع تطبيق برنامج خوصصة المؤسسات وتنفيذه، المقرر في إطار تطبيق المادة 5 أعلاه لأحكام هذا الأمر.

المادة 57- ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 أغسطس 1995

اليمين زروال

ملحق رقم (5): أمر رقم 97- 12 المؤرخ في 11 ذي القعدة عام 1417 الموافق لـ 19 مارس 1997

أمر رقم 12/97 المؤرخ في 11 ذي القعدة عام 1417 الموافق لـ 19 مارس سنة 1997 . يعدل ويتم الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 غشت سنة 1995 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية .

إن رئيس الجمهورية

- بناء على الدستور، لا سيما المواد 122 و 126 و 179 منه،
- وبمقتضى الأمررقم 58/75 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني ، المعدل والمتمم.
- وبمقتضى الأمر رقم 59/75 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق لـ26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري ، المعدل والمتمم.
- وبمقتضى القانون رقم 17/83 المؤرخ في 5 شوال عام 1403 الموافق لـ 16 يوليو سنة 1983 والمتضمن قانون المياه ، المعدل والمتمم.
- وبمقتضى القانون رقم 06/84 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق لـ 7 يناير سنة 1984 والمتعلق بالأنشطة المنجمية ، المعدل والمتمم.
- وبمقتضى القانون رقم 14/86 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق لـ 19 غشت سنة 1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات
- واستغلالها ونقلها بالأنابيب ، المعدل والمتمم.
- وبمقتضى القانون رقم 01/88 المؤرخ في 22 جمادي الأولى عام 1408 الموافق لـ 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ، المعدل والمتمم.
- وبمقتضى القانون رقم 20/88 المؤرخ في 22 جمادي الأولى عام 1408 الموافق لـ 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بالتخطيط ، المعدل والمتمم.
- وبمقتضى القانون رقم 10/90 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق لـ 14 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض ، المعدل والمتمم.
- وبمقتضى القانون رقم 30/90 المؤرخ في 19 جمادي الأولى عام 1411 الموافق لأول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية ، لا سيما المواد 2 و 3 و 4 و 12 و 18 و 107 و 108 منه .
- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1413 الموافق لـ 23 مايو سنة 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة ، المعدل والمتمم .
- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق لـ 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار .
- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 18/93 المؤرخ في 15 رجب عام 1414 الموافق لـ 29 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1994 .
- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 08/94 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1414 الموافق لـ 26 مايو سنة 1994 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994 .
- وبمقتضى الأمر رقم 06/95 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق لـ 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالمنافسة .
- وبمقتضى الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 غشت سنة 1995 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية .
- وبمقتضى الأمر رقم 25/95 المؤرخ في 30 ربيع الثاني عام 1416 الموافق لـ 25 سبتمبر سنة 1995 والمتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة .
- وبمقتضى الأمر رقم 08/96 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق لـ 10 يناير سنة 1996 والمتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (هـ ت ج ق م) ، (ش إ ر م م) و (ص م ت) .
- بناء على ما أقره المجلس الوطني الإنتقالي يصدّر الأمر الآتي نصه ،

المادة 1- تعدل وتتمم الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 غشت سنة 1995 والمذكورة أعلاه، وتحرر كما يأتي:

يحدد هذا الأمر القواعد العامة لخوصصة ملكية:

- الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات المملوكة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الدولة و / أو الأشخاص المعنويين التابعين للقانون العام.
- الأصول المكونة لوحدة مستثمرة مستقلة عن المؤسسات التابعة للدولة.

(الباقي بدون تغيير)،

المادة 2- تعدل وتتمم المادة 4 من الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"المادة 4: يمكن عمليات الخوصصة المذكورة في المادة 2 أعلاه، التي يتعهد بموجبها المتملك أو المتملكون بإصلاح المؤسسة أو تحديثها و/أو الحفاظ على كل مناصب العمل المأجورة فيها أو بعضها والحفاظ على إستمرارية نشاط المؤسسة، أن تستفيد امتيازات خاصة يتم التفاوض عليها حالة بحالة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم"

المادة 3- تعدل وتتمم الفقرة الرابعة من المادة 8 من الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

يعرض على الحكومة، لإتخاذ القرار، بعد الاطلاع على تقرير المجلس واللجنة المنصوص عليهما في المادتين 11 و 38 أدناه، ملف التنازل الذي يحتوي خاصة على التقييم والأسعار الدنيا والقصوى وكذلك الاجراءات وطرق تحويل الملكية أو خوصصة التسيير.

(الباقي بدون تغيير)

المادة 4- تلغى الفقرة 3 من المادة 14 من الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه،

المادة 5- تعدل وتتمم الفقرة 2 من المادة 15 من الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه؛ وتحرر كما يأتي:

"يمكن أن تتم كيفيات التنازل كما يأتي:

- إما باللجوء إلى صيغ السوق المالية (بالادماج في البورصة أو بعرض علني للبيع بسعر ثابت).
- وإما بالمزايدة،
- وإما بالتراضي الذي تقرره الحكومة بناء على تقرير مفصل من الهيئة المكلفة بالخوصصة،
- أو بأية طريقة أخرى للخوصصة تهدف إلى تطوير أسهم الجماهير، حسب طرق تحدد بمقتضى التنظيم."

المادة 6- تلغى المادة 21 من الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه،

المادة 7- تعدل وتتمم المادة 22 من الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

" المادة 22: تلزم الأجهزة التنظيمية و / أو الاطارات المسيرة للمؤسسات العمومية القابلة للخوصصة بما يأتي:

- ضمان استمرارية تسيير هذه المؤسسات،
- تقديم كل المعلومات الضرورية إلى الهيئة وإلى المجلس المكلفين بالخوصصة،
- ضبط كل الوثائق المالية والمحاسبية ولا سيما دفاتر الجرد،
- إتخاذ كل الاجراءات لتحضير المؤسسة العمومية أو أصولها للخوصصة، وإن إقتضى الأمر أن تتولى إنجاز ذلك وفقا لتعليمات الهيئة."

المادة 8- تتمم المادة 31 من الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

د/ بالنسبة للمؤسسات التي يتم التنازل عنها لصالح عمالها الأجراء بقرار من الحكومة.

المادة 9- تتمم المادة 34 من الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه، بفقرة ثانية، وتحرر كما يأتي:

إلا أنه يمكن أن يؤدي التنازل إلى الدفع بالتقسيط:

أ/ - عندما يكون التنازل لصالح العمال الأجراء بالمؤسسة المعنية شريطة تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة 46 أدناه؛

ب/ - بإقتراح من المجلس وبقرار من الحكومة فيما يخص الملاك الآخرين غير الأجراء.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 10- تعدل وتتمم الفقرة 2 من المادة 36 من الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 غشت سنة 1995 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

هذه الحصة ممثلة بأسهم دون حق التصويت ولا التمثيل في مجلس الإدارة. ويسير صندوق التوظيف المشترك للأجراء، عائدات هذه الأسهم.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم.

المادة 11- ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ذي القعدة عام 1417 الموافق لـ 19 مارس 1997.

اليمين زروال